



المقضب

للأبي العباس محمد بن يزيد المبرد
(المتوفى سنة ٢٨٥ هـ)

الجزء الأول

تَحْقِيق
مُحَمَّدُ عَبْدُ الْخَالِقِ عَضِيمَةَ
الْأَسْتَاذُ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

عالم الكتب - بيروت

تصدير

بقلم الاستاذ محمد ابو الفضل إبراهيم

رئيس لجنة احياء التراث

من أهم العلوم العربية التي عنى بها المسلمون في صدر الاسلام وعلى مر العصور علم النحو والصرف ، لما له من الأثر في تقويم اللسان ، وصيانة اللغة ، وفهم نصوص الشعر ، وتوجيه معاني القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف .

ولم يكد ينشأ هذا العلم حتى أخذ ينمو ويتزايد ، وتتشعب فيه الآراء وتختلف المذاهب ، وتعقد له المناظرات ، في الكوفة والبصرة وبغداد ، وفي مصر والقيروان وبلاد الأندلس وغيرها من العواصم العربية التي ازدهرت مدارسها بالعلوم والآداب والفنون .

ثم وضعت فيه الكتب والمصنفات ، وكان أعظم ما وصل إلينا من الكتب الأصيلة كتاب سيوييه وكتاب المقتضب لأبي العباس المبرد ، أما كتاب سيوييه فقد أخذ حظه من الذيوع والشهرة ، وتدارسه العلماء منذ تأليفه بالشرح والتعليق والنقد وتخريج الشواهد واعرابها ، وفي العصور الحديثة طبع في مصر وأوربا ، وتيسر اقتناؤه لطلاب العربية في كل مكان ، وأما كتاب « المقتضب » فإنه على مقدار فضل مؤلفه ومكاته بين علماء اللغة والأدب ، وعلى أنه كان — كما يقول محققه — « أول كتاب عالج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح والعبارة المبسطة » ، فإنه لم يتدارس الا في نطاق ضيق محدود ، ولم ينتشر من نسخه الا القليل ، ولم يعرف الناس عنه الا ما نقله عنه مؤلفه في كتاب الكامل وابن الشجري ، وأما ما عليه ، والسهيلي في الروض الأنف وقلة من العلماء والمصنفين .

وكان الأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة الأستاذ بجامعة الأزهر من المهتمين بالمبرد وأثره في العلوم العربية ، ووضع رسالة في هذا الشأن نال بها العالمية من درجة أستاذ بدرجة « ممتاز » من كلية اللغة العربية ، وقد اقتضى عمله في هذه الرسالة أن يدرس كتاب « المقتضب » ، فرجع الى النسخة المصورة منه بدار الكتب ، عن النسخة الوحيدة المحفوظة بمكتبة كبريلي زاده بالآستانة ، وصحبها سنين طويلة ، فرأت لجنة احياء التراث بالمجلس الأعلى للشئون الاسلامية أن تعهد اليه بتحقيق هذا الكتاب ، لتشره ضمن ما تقوم به من نفايس كتب التراث ، لما للمبرد من منزلة بين علماء العربية ، ولما للمقتضب من أثر في جلاء مذهب النحو وبيان ملامحه ومعالمه ، فقام بتحقيقه بما يسر الانتفاع به للدارسين والباحثين .

والأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة من العلماء الذين تخصصوا في دراسة اللغة والنحو ، وله الأثر المحمود فيهما تدريسا وتصنيفا ، الى اطلاع واسع واحاطة شاملة بأصول العربية وفروعها ، وقد ظهر أثر ذلك واضحا فيما قام به من شروح وتعليقات ، وقد اقتضى عمله في « المقتضب » احياء كتب ثلاثة قديمة لا تتجاوز القرن الرابع : نقد المبرد لسيبويه ، ورد ابن ولاد عليه في كتاب الانتصار ، وتفسير المسائل المشكلة في أول « المقتضب » لسعيد بن سعيد الفارقي ، لخص هذه الكتب جميعها ، ووشى بها حواشي الكتاب .

هذا ، وقد وضع الأستاذ المحقق لصدر الكتاب مقدمة في حياة المبرد وآثاره ، تضمنت التعريف بكتبه المطبوعة والمخطوطة ، وبين مالها من أثر في الدراسات الأدبية والنحوية ، ثم تحدث عن أسلوب المبرد العلمي وملامحه وخصائصه واصطلاحاته ، وعرض لمذهبه النحوي واتجاهاته وموقفه من القياس والسمع ، كما عرض لذكر الخصومة التي بينه وبين ثعلب وأسبابها وتناجها ، ثم تعرض لغيره من العلماء الذين تندوه ، وانتصر له ، واختتم هذه الدراسة بفصل واف عن المقتضب ، ووازن بينه وبين كتاب سيبويه ، وساق كل ذلك في أسلوب واضح واستقراء شامل .

وقد رأت لجنة احياء التراث أن في هذه المقدمة دراسة واعية مستوعبة لحياة المبرد وآثاره ، ومرآة صادقة لعصره وبيان معالنه ومظاهره ، فرأت أن تصدر منها طبعة مستقلة ، يفيد منها دارسو الآداب العربية والمعنيون بتاريخها .

ولعل لجنة احياء التراث بما قامت به من نشر هذا الكتاب الجليل تكون قد بعثت كنزا من كنوز العربية الثمينة ، وجلت حياة شيخ من شيوخ العربية في زمانه .

ولعله من حسن الطالع وتمام التوفيق أن يظهر هذا الكتاب في عيد الثورة الثالث عشر ، في ظل رائد القومية العربية وراعياها الرئيس جمال عبد الناصر .

ومن الله الهدى والسداد

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

اللهمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ ، ونَسْتَهْدِيكَ ، ونتوَكَّلُ عَلَيْكَ ، ونَعُوذُ بِكَ من التَّكْلِيفِ لما لا نُحْسِنُ ؛ كما نَعُوذُ بِكَ من العُجْبِ بما نُحْسِنُ .

ونصلي ، ونسلم على خير أنبيائك ، وخاتم رسلك ، سيدنا محمد ، وعلى آله ، وصحابه ...
أباً بعدُ :

فقد صحبت المقتضب منذ ربع قرن من الزمان .

استنسخته لمكتبتي ، وقربته من نفسي ، وبقيت حفيماً به ، مُراعياً له ، مقبلاً عليه .

وما من شكٍّ في أنه ليس في تراثنا اللغويّ المخطوط . كتاب يُنازع المقتضب في أصالته ، أو يُضارعه في عراقته وضخامته .

فالمقتضب صنعة شيخ من شيوخ العربيّة الذين حملوا لواءها ، ورفعوا منارها في القرن الثالث الهجريّ ؛ ألفه أبو العباس وقد تأصل تفكيره ، ونضجت ثقافته ، واستوت معارفه ؛ لذلك كان أنفُس مؤلّفاته ، وأنضج ثمراته ، وكان المرآة الصادقة التي تجلوه مذهبه النحويّ في صورة مُعبّرة ، واضحة القسّمات ، بيّنة الملامح .

* * *

لأبي العباس كُتِبَ أخرى في النحو ، ولكنها رسائل .

أما «المقتضب» فقد جعله كتاباً قائماً برأسه ، مستغنياً بنفسه ، فلم يُشر فيه إلى غيره ، ولذا أُلّف كتابه (الكامل) بعدد (المقتضب) ، وضمّته صدرًا من مسائل النحر ، ما أحال إلّا عليه ، ولا أشار إلّا إليه ، وكان يفخّم أمره فيقول : قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في الكتاب «المقتضب» فلم يذكره إلّا مسبقاً بلفظة : «الكتاب»

وعني عن البيان أنّ «المقتضب» أقدم ما وصل إلينا في النحو ، والصرف بعد كتاب سيبويه .

والمصادر الأولى - وما أقلها - هي النبع الصافي ، والمورد العذب ؛ فيجملُ بنا أن نكشف عن منابعها ، ونعبّد الطريق إليها ، ونيسّر الاعتراف من مناهلها ، وقطف يانع ثمارها ، وما أحوج نفوسنا إلى أن تستمع لأحاديث هؤلاء الأئمة ، وأن تعرف كيف يصورون آراءهم بأقلامهم ؟ وكيف يحتجّون لها ، ويدافعون عنها ؟

لقد كان لكتاب سيبويه أثر واضح في ثقافة الذين جاءوا من بعد سيبويه ؛ كما كان له تأثير في مؤلفاتهم النحوية ؛ لهذا عُنيت في تعليقاتي ببيان صلة «المقتضب» بكتاب سيبويه . والإفصاح عن هذه الصلة لا يكون بغير سوق نصوص سيبويه في كلِّ مسألة عرض لها المبرّد ، وبهذا يتبيّن لنا بوضوح مدى اعتماد المبرّد على سيبويه ، ومدى استقلاله . ثمَّ إنّ كتاب سيبويه ، والمقتضب أقدم وأضحى ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف ، فالربط بينهما تسجيل لخطوات نشأة النحو وتدرّجه في القرنين : الثاني والثالث ، وفي ذلك أيضا كشف عن منابع «المقتضب» ومصادره ، كما يُعتبر ذلك دعامة قويّة في الدراسات المقارنة . لقد بذلت أقصى الجهد في ذلك حتّى بلغت نصوص سيبويه التي تضمّنها التعليق على المقتضب (١٥٥٠) نصّ .

وهذا غير شواهد سيبويه في المقتضب التي بلغت (٣٨٠) شاهد ، وغير ما اكتفيت به من الإحالات .

هذا وفي نشر المقتضب تصحيح لمذهب علم من أعلام العربيّة ، فما أكثر ما نُسب إلى المبرّد من أقوال تُعارض ما أثبتته في مقتضبه ، وفي ظنّي أنّ الذي جرّ عليه ذلك إقدامه على نقد كتاب سيبويه ، وجمع ذلك في كتاب .

بينما نراه متّفقا مع سيبويه ، إذ نرى أقوالا أخرى تُنسب إليه خلاف ذلك ، وليس أدلّ على هذا من أنّ سيبويه استشهد للعطف على الموضع بقول الشاعر :

مُعاوى إنّنا بشرٌ فأسججُ فلسنا بالجبال ، ولا الحديد

في أربعة مواضع من كتابه ، وجاوزها كلّها المبرّد في نقده للكتاب ، ثمَّ استشهد بهذا البيت للعطف على الموضع في ثلاثة مواضع من المقتضب ، وبعد هذا كلّه يقال : إنّ المبرّد ردّ على سيبويه روايته لهذا البيت ! .

وقد رأيت أنّ يضحّب نشر (المقتضب) إحياء كتابين لهما به صلة :

أولهما : نقد المبرّد لكتاب سيبويه ، وردّ ابن ولّاد على المبرّد في كتابه « الانتصار » وذلك فيما له صلة بالمقتضب .

ونقدُ المبرّد هذا لم يطلع عليه أبو الفتح ، فتحدّث عنه في الخصائص بلسان غيره ، فروى عن أبي عليّ عن أبي بكر بن السراج أنّ المبرّد كان يعتذر منه ، ويقول : هذا شيءٌ كُنّا رأيناه في أيام الحداثة فأما الآن فلا .

وقال عنه في موضع آخر : هو مع ذلك من كلام غير أبي العباس .

وسيرى القارئ أنّ المبرّد لم يرجع عن جميع أقواله في هذا الكتاب ؛ كما أنّ أكثره من نقد أبي العباس الذي لم يتبع فيه غيره .

والكتاب الآخر : « تفسير المسائل المشكّلة في أوّل المقتضب » لأبي القاسم : سعيد بن سعيد الفارقيّ المتوفّي سنة ٥٣٩١هـ . وكنت أتمنّى أن يُنشر كاملاً ، ولكنّ الذي حملني على تلخيصه أنّ الفارقيّ لم يقف عند شرح مسائل المقتضب ، ولو فعل لأحسن وأجمل ، وإنّما أسرف على نفسه ، وعلى قارئه في الاستطراد إلى الحديث عن الإخبار بالذي . وبالآلف واللام في مسأله ، وكان يستعرض جميع الصور العقلية ثمّ يبيّن ما يجوز منها ، وما يمتنع ، وحسبك أن تعلم أنّه ولد من هذه المسألة : (سير يزيد فرسخين يومين) (١٦٦) صورة ، وهذه رياضة عقلية عنيفة لاطائل تحتها ، وما أشبهها بلحمٍ جميلٍ غثٌ على رأس جبلٍ وعُرٌّ ؛ لهذا رأيت أن أكتفي بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو واللباب .

* * *

وقد أعانني الله فيسّر لي معرفة أسباب الاضطراب الواقع في النسخة الوحيدة المحفوظة بدار الكتب ، فاستطعت أن أصلحها بوضع كلّ شيء في مكانه المناسب له ، فالتحم الكلام ، وارتفع الاضطراب ، وقد حافظت على أرقام نسخة الأصل ، وأثبتتها ليُعرف ما أصلحته ، ويسهل الرجوع إليها .

وكم تمنّيت ، ودعوت الله أن يهيئ لي للمقتضب من تنبسط يده في سبيل بعثه من مرقداه .

وقد أذن الله بقيام المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، وإسهامه في بعث الثقافة العربية ، والإسلامية . بإشراف سكرتيره الهمام السيد / محمد توفيق عويضة .

وأما ما لقيته من عون وتشجيع من السادة : رئيس وأعضاء لجنة إحياء التراث - فله
مئي أجمل الشكر .

والفضل كلُّ الفضل إنما يعود إلى السيد المهندس : أحمد عبده الشرباصي نائب رئيس
الوزراء لوزارة الأوقاف وشئون الأزهر ، وعضو المجمع اللعويّ فبهيمته سيرى المقتضب النور بعدما
عاش قرونا في الظلام ولست أملك غير الشكر ، وإلا أن أردّد مع أبي عيينة قوله :

لو كنتُ أعرفُ فوقَ الشُّكرِ منزلةً أوفى من الشُّكرِ عندَ الله في الثَّمنِ
: إخْلَصْتُهَا لك من قلبي مُهذِّبَةً . حدِّثُوا على مثلِ ما أوليتَ من حسنِ

سدّد الله خطانا ، وهدانا إلى سبيل الخير والسّداد .

محمد عبد الخالق عضيمة

٦ من ذى القعدة سنة ١٣٨٢ هـ

٣١ من مارس سنة ١٩٦٣ م

ترجمة حياة أبي العباس المبرد

نسبه :

كما في طبقات الزبيدي ، وجمهرة أنساب العرب :

هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن يزيد (أو زيد) بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف بن أسلم وهو ثمالة ابن أحجن بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث .
وفي كتب الطبقات اختلاف يسير في بعض الأسماء من هذا النسب .

* * *

ويقول ابن عبد ربّه في العقد : وثمالة منزلهم قريب من الطائف وهم أهل رويّة ، وعقول (١)

أسرته :

في الفهرست ص ٨٨ : قال أبو عبد الله محمد بن القاسم : كان المبرد من السورحيين بالبصرة ممن يكسّر الأرضين وكان يقال له : حيّان السورحيّ وانتضى إلى اليمن ولذلك تزوّج المبرد ابنة الحفصيّ ، والحفصيّ شريف من اليمنية .

وفي الفهرست (نشر فلوجل) من السورجيين بالجيم المعجمة ، ثمّ قال الناشر :
ولم أعثر على معناه على الرغم من محاولات كثيرة للبحث عنه حتّى في بلاد المشرق .

* ترجمه المبرد في هذه الكتب :

طبقات الزبيدي : ص ١٠٨ - ١٢٠ ، معجم الأدباء : ج ١٩ - ص ١١١ - ١٢٢ أخبار النحويين البصريين : ص ٧٢ - ٨٠ ، نزهة الالباب : ص ٢٧٩ - ٢٩٣ وفيات الأعيان : ج ٣ - ص ٤٤١ - ٤٤٧ إنباه الرواة : ج ٣ - ص ٢٤ ، ٢٥٢ ، الباب في الأنساب : ج ١ - ص ١٩٧ ، معجم الشعراء : ص ٤٤٩ - ٤٥٠ ، جمهرة أنساب العرب : ص ٣٥٦ (وفي الطبعة الثانية ص ٣٧٧) ، الفهرست : ص ٨٧ - ٨٨ ، تاريخ بغداد : ج ٣ - ص ٣٨٠ - ٣٨٥ ، شذرات الذهب : ج ٢ - ص ١٩٠ - ١٩١ ، مراتب النحويين : ص ٨٣ ، بغية الوعاة : ج ١ - ص ١١٦ - ١٢٧ ، مسالك الأبصار الجزء : الرابع ، طبقات القراء : ج ٢ - ص ٢٨٠ .
(١) ج ٣ ص ٣٨٦ .

ولادته ووفاته :

أكثر المؤرخين على أنه ولد سنة ٢١٠هـ. وذهب بعضهم إلى أنه وُلد سنة ٢٠٧ .
وأكثر المؤرخين على أنه تُوِّفَى سنة ٢٨٥ في آخرها وقيل سنة ٢٨٦ وانفرد أبو الطيّب في
مراتب النحويين بأن قال : توفّي سنة ٢٨٢ .

والمبرد لم يُدرِك الخليل ، وما ذكر في العقد الفريد (١) من « أنَّ محمد بن يزيد النحويّ
قال : أتيت الخليل فوجدته جالسا على طُنْمَسَة صغيرة فوسّع لي ، وكرهت أن أضيّق عليه
فانقبضت ، فأخذ بعَضُدِي وقربني إلى نفسه وقال : إنّه لا يضيّق سمُّ الخياط . بمتحابين ، ولا تسع
الدنيا متباغضين » تصحيّف ، وهذا الحديث إنّما كان بين الخليل وتلميذه أبي محمد اليزيديّ
المتوفّي سنة ٢٠٢ كما ذكر في خزنة الأدب (٢) .

راء المبرد :

لَقِيت راء المبرد حظًا كبيرا من عناية الباحثين ، فمُذَكِرَت قصص تُثبِت فتحها وأخرى
تدلُّ على كسرهما ، فيقول ابن خُلِّكان : « المبرد بضم الميم وفتح الباء الموحدة والراء المشددة وبـ.د.ها
دال مهملة . وهو لقب عُرف به ، واختلف العلماء في سبب تلقيبه بذلك ، فالذي ذكره
الحافظ. أبو الفرج الجوزي في كتاب (الألقاب) أنّه قال : سئل المبرد لم لُقِّبَ بهذا اللقب ؟
فقال : كان سبب ذلك أنّ صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة فكرهت الذهاب إليه ،
فدخلت إلى أبي حاتم السجستانيّ ، فجاء رسول الوالي يطلبني ، فقال لي أبو حاتم : ادخل في هذا :
يعني غلاف مُزْمَلَة فارغا ، فدخلت فيه وغطّي رأسه ، ثمّ خرج إلى الرسول وقال : ليس هو عندي .
فقال : أخبرت أنّه دخل إليك . فقال : ادخل الدار وفتّشها فدخل . فظاف كلّ موضع في
الدار ولم يفطن لغلاف المزملة ، ثمّ خرج فجعل أبو حاتم يصفق ، وينادي : على المزملة
المبرد وتسامع الناس بذلك فلهجوا به . ثمّ قال : وقيل : إنّ الذي لُقِّبَ بهذا اللقب شيخه
أبو عثمان ، وقيل غير ذلك » .

(١) انظر العقد بتحقيق الأساتذة أحمد أمين ، أحمد الزين . ابراهيم الايباري ج ٢ ص ٣١٦ ونشر المكتبة
التجارية بتحقيق الأستاذ سعيد العريان ج ١ ص ٣٠٢ .

(٢) ج ٤ ص ٤٢٦ وفي طبقات الزبيدي ص ٤٤ : قال المبرد : جلس رجل الى الخليل بن أحمد فقال
أحمد بن قاضيته عليك فقال له : لا تقل ذلك فان شبرا من الأرض لا يضيّق على المتحابين والأرض برحبها
لا تسع متباغضين .

وقد ذكر هذه القصة أيضا القفطي عن أبي عبيد الله محمد بن عمران في كتاب (المقتبس) كما ذكرها ابن فضل الله العمري في الجزء الرابع من مسالك الأبصار .
والوزير الأندلسي محمد بن هشام المصحفي المتوفى سنة ٤٨١ هـ يضبط الراء بالفتح أيضا قال : يقال له المبرّد بفتح الراء ، ولُقّبَ بالمبرّد لحسن وجهه ، يقال : رجل مبرّد ، ومقسّم ، ومُحسّن إذا كان حسن الوجه (١) .

أمّا ابن عبد ربّه (٢) فيعلّل فتح الراء بأنّ مبعثه سوء اختيار المبرّد للشعر البارد في كتابه (الروضة) قال : « ألا ترى أنّ محدّد بن يزيد النحويّ على علمه باللغة ، ومعرفته باللسان ، وضع كتاباً سمّاه بالروضة ، وقصد فيه إلى أخبار الشعراء المحدثين ، فلم يختر لكلّ شاعر إلاّ أبرّد ما وُجد له ، حتّى انتهى إلى الحسن بن هانيء ، فاستخرج له من البرّد أبياتا ما سمعناها ، ولا رويناها ، ولا ندرى من أين وقع عايتها ؟ »

وجلّ أشعاره في الخمريات بديعة لا نظير لها ، فخطر بها كلّها ، وتخطأها إلى التي جانسته في برّده فما أحسبه لحقه هذا الاسم : أعنى المبرّد ، إلاّ لبرّده وقد تخيّر لأبي العتاهية أشعرا تقتل من بردها .
وهذا تحامل من ابن عبد ربّه .

والسيرافي (٣) يضبط الراء بالكسر ويقول : « لما صنّف المازنيّ كتاب الألف واللام سأل المبرّد عن دقيقه وعويصه ، فأجابه بأحسن جواب فقال له : قم فأنت المبرّد بكسر الراء : أي المثبت للحقّ ، فغيّره الكوفيون وفتحوا الراء » .
اتّصل هذا الخلاف بالمحدثين (٤) فالشيخ الشنقيطيّ كان متشدّداً في كسر الراء وكان ينشد في ذمّ من فتحها :

والكسر في راء المبرّد واجب وبغير هذا ينطق الجهلاء

وقد وقفت على شعر الظاهر في ضبط الراء بالفتح ليخلو الشعر من عيب السناد ، وهو قول سليمان بن عبد الله بن محمد النهروانيّ المتوفى سنة ٤٩٣ هـ (٥) :

(١) المكتبة الأندلسية : فهرس ما رواه ابن خبير عن شيوخي ص ٣٢٣ .

(٢) العقد ج ٦ ص ٧٧-٧٨ .

(٣) المزهج ج ٢ ص ٢٦٧ وانظر ياقوت ج ١٩ ص ١١٢ . ولم يعرض السيرافي لضبطه في ترجمته للمبرّد في كتابه (أخبار النحويين البصريين) . ونسخة المقتضب التي قرأها السيرافي ليس على الراء فيها الا الشدة وحدها في الاجزاء الاربعة

(٤) مجلة الرسالة العدد ٢٠٥ .

(٥) معجم الأدباء ج ١١ ص ٢٣٥ .

تقول بُنَيْتِي أَبِي تَقْنَعُ ولا نَطْمَحُ إِلَى الْأَطْمَاعِ تَعْتَدُ
 وَرُضٌ بِالْيَأْسِ نَفْسِكَ فَهُوَ أُخْرَى وَأَزِينُ فِي الْوَرَى وَعَلَيْكَ أَعُوذُ
 فلو كنتَ الحليلَ وسيبويه أو الفراءَ أو كنتَ المبردُ
 لما ساويت في حَيِّ رَغِيصًا ولا تَبْتَاعُ بالماءِ المبردُ
 وقد يكون المبردُ أراد أن يهونَ على نفسه ما تُشعر به الألقاب من ذمِّ بما حُكِيَ عنه :
 قال الأَخْمَشُ : أنشدنا أبو العباس المبردُ (١) :

لا تَكْرَهُنَّ لَقِبًا شَهْرَتْ بِهِ فَلَربَّ مَحْظُوظٍ مِنَ اللَّقَبِ
 قد كان لَقَبٌ مَرَّةً رَجَسَلُ بِالْوَاوِئِلِيِّ فَعُدَّ فِي الْعَرَبِ

وما من شكِّ في أنَّ اشتمال هذا اللقب على هذه الحروف (ب-ر-د) كان منار فكاهات سمعها
 المبردُ فتقبَّلها أحيانًا وضاقت عنها صدره أُخْرَى :
 لقي بَرْدُ الخِيارِ الكاتبُ أبا العباس المبردُ على الجسرِ في يومٍ باردٍ فقال : أنت المبردُ وأنا
 بَرْدُ الخِيارِ واليومُ باردٌ اغْبُرْ بنا لثلاثًا يُصيبُ النَّاسَ الفالِجُ (٢) .

وقال أحمد بن طاهر : خرجت من منزل أبي الصقر يَصِفُ النهارَ في تموزٍ فقلت : ليس
 بقربى منزل أقرب من منزل المبردِ إذ كنت لا أقدرُ أن أصل إلى منزلي بباب الشام ، فجئته
 فأدخلني إلى حُويشة له وجاءَ بمائدةٍ فأكلت معه لونين طيبين وسقاني ماءً باردًا وقال : أحَدْتُكَ
 إلى أن تنام فجعل يحدثني أحسنَ حديثٍ فحضرني لشومى وقلةٍ شكرى بيتان فقلت : قد
 حضرني بيتان أنشدتهما ؟ فقال : ذاك إليك - وهو يظنُّ أنَّي قد مدحته - فأنشدته :

ويومٍ كحَرَ الشوقِ في صدرِ عاشقٍ على أَنَّهُ مِنْهُ أَحْرُ وَأَوْهَدُ (٣)
 ظلمت به عند المبردِ قازلاً فما زلت في أَلْفاظِهِ أَتَبَرَّدُ

فقال لي : قد كان يسمعك إذا لم تحمدَ أَلَّا تدمَّ ، ومالك عندى جزاءٌ إلا أن أخرجك ، والله
 لا جلست عندى بعد هذا . فأخرجني فمضيت إلى منزلي بباب الشام فمريضت من الحرِّ الذي
 نالني مدةً فعدت باللوم على نفسي (٤) .

نشأته وحياته :

نشأ بالبصرة كما قدمنا ، ثمَّ طَلِبَ إلى سرِّمن رأى من المتوكل ، وكان سبب

(١) معجم الأدباء ج ١٣ ص ٢٤٩ .

(٢) جمع الجواهر في الملح والنوادر ص ٦٠ . وانظر قصة أُخْرَى في كتاب خاص الخاص للشعالبي ص ٤٥

(٣) الوهد : الحر الشديد مع سكون الريح .

(٤) معجم الأدباء ج ٣ ص ٩٤ - ٩٥ وتاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .

حملة من البصرة أن المتوكل قرأ يوماً بحضرة الفتح بن خاقان قوله تعالى (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لِأَيُّومِنُونَ) بفتح همزة (أنها) فقال له الفتح : ياسيدى (إنها إذا جاءت) بكسر الهمزة^(١) . فتبايعا على عشرة آلاف درهم وقيل دينار ، وتحاكما إلى يزيد بن محمد المهلبى وكان صديقا للمبرّد فقال : والله لا أعرف الفرق وما رأيت أعجب من أن يكون باب أمير المؤمنين يخلو من عالم متقدّم ، ولا أعرف أحدا يتقدّم فتي بالبصرة يعرف بالمبرّد . فأمر المتوكل فجئ به إلى سرّ من رأى سنة ٢٤٦ وحضر مجلسه ونال عطاياه^(٢) .

وقد آخى المبرّد بسرّ من رأى بُندار بن لرة وكان يقول عنه : هو سبب غناى ، ويسوق لذلك قصة طويلة^(٣) .

ولما قُتل المتوكل سنة ٢٤٧ رحل المبرّد إلى بغداد ، فقدم يلدا لعهده بأهله ، فاختلّ وأمر كنه الحاجة ، فتوخّى شهود صلاة الجمعة ، فلما قضيت الصلاة أقبل على بعض من حضره وسأله أن يفتحه السؤال ليتسبّب له القول ، فلم يكن عند من حضره علم ، فلما رأى ذلك رفع صوته وطفق يفسّر ، يؤهم بذلك أنه قد سُئل ، فصارت حوله حلقة عظيمة ، فتشوّف أحمد بن يحيى ثعلب إلى الحلقة ، وكان كثيرا ما يرد الجامع قوم خراسانيون من ذوى النظر فيتكلمون ويجتمع الناس حولهم فإذا أبصرهم ثعلب أرسل من تلاميذه من يفتشهم فإذا انقضوا عن الجواب انفضّ الناس عنهم .

فلما نظر ثعلب إلى من حول أبي العباس المبرّد أمر الزجاج وابن الخياط. بالنهوض إليه وقال لهما : فُضّا حلقة هذا الرجل ، ونهض معهما من حضر من أصحابه ، فلما صاروا بين يديه قال له الزجاج : أتأذن - أعزك الله - فى المفاتشة ؟ فقال له المبرّد : سلّ عما أحببت فسأله عن مسألة فأجابه فيها بجواب أقنعه ، فنظر الزجاج فى وجود أصحابه متعجّبا من تجويد أبي العباس للجواب ، ثمّ سأله عن أخرى ، وأخرى حتى بلغت مسائله أربع عشرة وهو يُجيب عن كلّ واحدة منها بما فعله فى المسألة الأولى فلما رأى ذلك الزجاج قال لأصحابه : عودوا إلى الشيخ فلست مفارقا هذا الرجل ولا بدّ لى من ملازمته والأخذ عنه ، فعاتبه أصحابه وقالوا له :

(١) القراءتان سبعيتان . النشرح ٢ ص ٢٦١ .

(٢) الزبيدى ص ١٠٩ - ١١٠ - القفطى ص ٢٤٣ .

(٣) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٣٤ .

تأخذ عن مجهول لا تعرف اسمه وتدع من قد شهّر علمه، وانتشر في الأفاق ذكره!؟ فقال لهم :
لست أقول بالذكر والخمول ولكنني أقول بالعلم والنظر (١) .

صفاته :

كان غلاما وسيا ، وقد أكثر شيخه أبو حاتم السجستاني في وصف هذا الجمال فقال (٢) :

أبرزوا وجهك الجميل ولاموا من افتتن
لو أرادوا صيانتى . ستروا وجهك الحسن

وقال أيضا :

وقف الجمال بوجهه . فسمت له حدق الأنام

وكان ظريف الطبع ، خفيف الروح ، مليح الأخبار ، كثير النوادر ، ويقول عنه القفطي
« وكان أبو العباس محمد بن يزيد من العلم ، وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ . وحسن الإشارة ،
وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، ومُلوكية المجالسة ، وكرم العشيرة ، وبلاغة المكاتبة ، وحلاوة
المخاطبة ، وجودة الخط . وصحة القريحة ، وقرب الإفهام ، ووضوح الشرح ، وعذوبة المنطق -
على ما ليس عليه أحد ممن تقدمه أو تأخر عنه » .

وقال ابن خلكان : « وكان المبرّد كثير الأملى ، حسن النوادر . فمما أملاه أن المنصور أبا جعفر
وئى رجلا على العميان والأيتام ، والقواعد من النساء اللواتي لا أزواج لهن ، فدخل على هذا المتولّى
بعض المتخالفين ومعه ولده ، فقال : إن رأيت - أصلحك الله - أن تثبت اسمي مع القواعد؟ فقال له
المتولّى : القواعد نساء فكيف أثبتك فيهنّ ؟ فقال : ففي العميان فقال : أمّا هذا فنعم فإن الله
تعالى يقول (لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ) فكان : وتثبت ولدى
في الأيتام فقال : وهذا أفعله أيضا فإنه من يكن أنت أباه فهو يتيم ، فانصرف عنه وقد أثبتته
في العميان وولده في الأيتام » .

وفي جمع الجواهر والملح (٣) : دخل بعض أبناء الملوك على المبرّد وعنده سائة حلوى قد

(١) الزبيدي ص ١١٨ - ١١٩ القفطي ج ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٢) أخبار النحويين البصريين ص ٧١ - ٧٢ نزهة الألبا ص ٢٥٢ - ٢٥٣ شرح مقامات الحريري

للشريشي ج ١ ص ١٢٦ .

(٣) ص ٦٢ .

أعدّها لبعض إخوانه فوجد ابنه الفرصة في اشتغال أبيه فأقبل يأكل منها فنظر إليه المبرّد
فأنشده :

الناس في غفلاتهم ورحى المنيّة تطحنُ

وللمبرّد مع عقلاء المجانين في زيارته لهم طرائف كثيرة (١) .

براعته في الجدل والمناقشة :

يصوّر لنا ذلك الزجاجُ أحسنَ تصوير في أوّل لقاء له مع المبرّد قال للمبرّد :
« أتأذن - أعزّك الله - في المفاتشة فقال له أبو العباس : سلّ عمّا أحببت ، فسأله عن مسألة
فأجابها فيها بجواب أقنعه فنظر الزجاج في وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس للجواب
فلما انقضى ذلك قال له أبو العباس : أقنعت بالجواب ؟ فقال : نعم قال : فإن قال لك
قائل في جوابنا هذا : كذا ما أنت راجع إليه ؟ وجعل أبو العباس يوهن جواب المسألة ويُفسده
ويعتلّ فيه ، فبقى الزجاج سادراً لا يُحير جواباً ثمّ قال : إن رأى الشيخ - أعزّه الله - أن يقول
في ذلك فقال أبو العباس : فإنّ القول على نحو كذا فصحّ الجواب الأوّل وأوهن ما كان أفسده .
فبقى الزجاج مبهوتاً ثمّ قال في نفسه : قد يجوز أنّه كان حافظاً لهذه المسألة مستعدّاً للقول فيها ،
فسأله عن مسألة ثانية ففعل المبرّد ما فعله في المسألة الأولى حتى سأله أربع عشرة مسألة يجيب
عن كلّ واحدة منها بما يُقنع ثمّ يُفسد الجواب ثمّ يعود إلى تصحيح القول الأوّل (٢) » .
وفي كتاب مجالس العلماء صور من هذه المناقشة التي دارت بين المبرّد والزجاج (٣) .
ونقل عنه أنّه قال : لا أتقلّد مقالة متى لزمّني حُجّة (٤) .

كان المبرّد لا يعلم مجّاناً ، ولا يعلم بأجرة إلّا على قدرها :
حكى الزجاج أنّه كان يخرط. الزجاج ثمّ مال إلى النحو وأراد أن يأخذ عن المبرّد فقال له :
ما صنعتك ؟ قلت : أخرط. الزجاج وكسبي كلّ يوم درهم ونصف ، وأريد أن تبالغ في تعليمي
وأنا أعطيك كلّ يوم درهما وأشرط. لك أن أعطيك إياه أبداً حتّى يفرّق الموت بيننا ... (٥)

(١) انظر معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٥ - ١١٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٧٣ - ٧٤ والنزهة

ص ٢٨٣ والعقد ج ٦ ص ١٦٧ - ١٦٨ .

(٢) الزبيدي ص ١١٨ - ١١٩ والقفطي ج ٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) ص ١٦٤ - ١٦٧ .

(٤) مجالس العلماء ص ١٢٣ .

(٥) بغية الوعاة ص ١٧٩ وغيرها .

وحكى المنذرى قال : واختلفت إلى أبي العباس المبرّد وانتخبت عليه أجزاء من كتابيه المعروفين بالروضة ، والكامل قال : وقاطعته من سماعها على شيء مسمّى وإنّه لم يأذن لي في قراءة حكاية واحدة لم يكن وقع عليها الشرط. (١) .

وعرف عن المبرّد البخل . قال القفطى : « وكان المبرّد ممسكا بخيلا يقول : ما وزنت شيئا بالدرهم إلّا ورجح الدرهم في نفسى . فلذا مع السعة التي كان فيها ، وكان ثعلب أشدّ منه في الاستمساك ، وكان المبرّد يصرّح بالطلب ، وثعلب يعرض ويلوح » .

وقال أبو بكر بن عبد الملك (٢) : « كان المبرّد من أبخل الناس بكلّ شيء » ، قال : وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى : لا يكون النحوى شجاعا . فقليل له وكيف ؟ فقال : تروونه يفرّق بين الساكن والمتحرك ولا يفرّق بين الموت والحياة .

وقال المبرّد : وأنا أقول : إنّه لا يكون نحوى جوادا . فقليل له : وكيف ذلك ؟ قال : تروونه يفرّق بين الهمزتين ولا يفرّق بين سبب الغنى والفقر ! يريد : أنّ الإمساك سبب من أسباب الغنى والعطاء سبب من أسباب الفقر » .

وتبع ذلك أنه كان مقتصدا في زيّه وملبسه فقد ذكر ابن خلكان أنّه كثيرا ما ينشد في مجالسه :

يا من تلبّس أثواباً يتبيّه بها تبيّه الملوك على بعض المساكين
ما غير الجُلِّ أخلاق الحمير ولا نقش البراذع أخلاق البراذين

توثيقه :

وثقه العلماء وأصحاب الجرح والتعديل :

في لسان الميزان ج ٥ ص ٤٣١ : « قال المفجّع (٣) البصرى عن المبرّد : اتّهم بالكذب في

نقل اللغة - وهذا ورد عن المفجّع (٣) بإسناد مظلم والمفجّع (٣) لا يُعتدّ بجرحه » .

وقال عنه ابن كثير في البداية والنهاية ج ١١ ص ٧٩ « كان ثقة ثبّتا فيما ينقله » .

وقال عنه الخطيب في تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٠ « كان عالما فاضلا موثوقا به في الرواية » .

وقال عنه ابن ولّاد في كتابه الانتصار « وليس هو عندنا ممّن يتعمّد الكذب » .

وقد نقلت إلينا قصّتان تتضمّنان اتّهام المبرّد بالوضع والاختلاق :

(١) معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٠١ .

(٢) الزبيدي ص ١١٤ .

(٣) في الأصل « النخع » محرفا ، وسيأتى حديثه .

١ - قال ياقوت (١) : زعموا أنَّ أبا العباس المبرِّد ورد الدِّينورَ زائراً عيسى بن ماهان فأوَّل ما دخل عليه وقضى سلامه قال له عيسى : أيُّها الشيخ ما الشاةُ المَجْثمةُ التي نهي النبي صلى الله عليه وسلَّم عن أكل لحمها ؟ فقال : هي الشاةُ القليلة اللبنُ مثل اللجبة . فقال : هل من شاهد ؟ قال : نعم قول الراجز :

لَمْ يَبْقَ مِنْ آلِ الْحُمَيْدِ نَسَمَةٌ إِلَّا عُنِيزٌ لَجْبَةٌ مُجْثَمَةٌ

فإذا بالحاجب يستأذن لأبي حنيفة الدينوري فلما دخل قال له : أيُّها الشيخ : ما الشاةُ المَجْثمةُ التي نُهيينا عن أكل لحمها ؟ فقال : هي التي جَثمت على رُكبها . ودُبِحت من خلف قفاها . فقال : كيف تقول وهذا شيخ العراق - يعني أبا العباس المبرِّد - يقول : هي مثل اللجبة وهي القليلة اللبن وأنشده البيهقي . فقال أبو حنيفة : أيمان البيعة تلزم أبا حنيفة إن كان هذا التفسير سمعه هذا الشيخ أو قرأه وإن كان البيتان إلا لساعتها هذه ! فقال : صادق الشيخ أبو حنيفة فإنِّي أنفت أن أرد عليك من العراق وذكرى ما قد شاع فأوَّل ما تسألني عنه لا أعرفه . فاستحسن منه هذا الإقرار وترك البهت .

ب - والقصة الثانية ذكرها الأنباري وغيره (٢) فقال :

« وقال أبو عبد الله المفضل : كان المبرِّد لعظم حفظه اللغة وأساعه يتهم : فتواضعنا على مسألة لا أصل لها نسأله عنها لننظر كيف يُجيب ؟ وكنا قبل ذلك تمارينا في عروض بيت الشاعر :

أبا منذر أفنيتَ فاستبقِ بعضنا حنانيك بعض الشر أهون من بعض

فقال قوم : هو من البحر الفلاني وقال آخرون هو من البحر الفلاني فقطعناه وتردد على أفواهنا من تقطيعه (ق بعضنا) فقلت له : أيُّدك الله تعالى ما القبعُض عند العرب ؟ فقال : القَطْن يصدِّق ذلك قول الشاعر :

كأنَّ سَنامها خُشبي القَبْعُضَا

قال : فقلت لأصحابي : نرون الجواب والشاهد . إن كان صحيحاً فهو عجب . وإن كان اختلق الجواب في الحال فهو أعجب .

(١) معجم الأدباء ج ٣ ص ٣٠ - ٣١

(٢) نزهة الألباء ص ٣٨١ - ٣٨٢ تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٠٠ - ٣٠١ معجم الأدباء ج ٣ ص ٣٠٠

ويظهر في سياق القصتين أثر الوضع والانتحال . أضف إلى ذلك أن المفجع من أصحاب
ثعلب ، وكان شيعياً وشاعراً ماجناً ، أكثر من ترديد ألفاظ الفحش في شعره . وانظر
ترجمته وشعره في الفهرست ص ١٢٣ واليتيمة ج ٢ ص ١٢٩ - ١٣١ ، ومعجم الأدباء ج ١٧
ص ١٩٠ - ٢٠٥ .

وروى عنه أبو الحسن الأخفش فقال (١) : « سمعت أبا العباس المبرّد يقول : إن الذي يغلط .
ثم يرجع لا يعدّ ذلك خطأ لأنه قد خرج منه برجوعه عنه ، وإنما الخطأ البيّن الذي يُصرّ [فيه
صاحبه] على خطئه ولا يرجع عنه فذلك يعدّ كذّاباً ملعوناً » .
وكنا قدّمنا قوله : لا أتقلّد مقالة متى لزمّني حجة .
وروى عنه أيضاً قوله : ربّما روأت في الحرف سنةً لتصحّ لي حقيقة (٢) .

* * *

شعره :

ذكره المرزباني في معجم الشعراء (٣) فقال :
محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس الأزديّ النحويّ المعروف بالمبرّد :
ذكر أنّه دخل إلى المتوكّل فقال له : يا بصريّ رأيت أحسن وجهاً مني ؟
قال : فقلت ولا أسدح راحةً ثمّ تجاسرت فقلت :
جهتُ بخلفه لا أتقيها لشكّ في اليمين ولا ارتياب
بأنك أحسن الخلفاء وجهاً وأسدح راحتين ولا أحسابي
وأنّ مطيعك الأعلى جدوداً ومن عاصك يهوى في تباب
فقال لي : أحسنت . وأجملت في حسن طبعك : وبديتك .
وله في العلاء بن صاعد :

للعلاء بن صاعد في رصفٍ وثناءٍ مجاوز المقدار
بازل مدحه ضنين بما يملك من درهم ومن دينار
زرتّه مكرها وما كنت من قبل لمثل العلاء بالزوار
فحصلنا على ثناءٍ ومدحٍ وركوب بالليل في طيار

(١) المزهج ٢ ص ٢٠٣ .
(٢) مجالس العلماء ص ١٢٣ . روى في الأسر : نظريه وتعقبه .
(٣) ص ٤٤٩ - ٤٥٠ .

وقوله :

ولو رفع الله عنا البسلا ء لم نادر ما خطر العافية ؟
وقال الزبيدي (١) : ولم يكن أبو العباس محمد بن يزيد - على رياسته وتفردته بمذهب أصحابه
وإربائه عليهم بفظنته وصحة قريحته - متخلفا في قول الشعر . وكان لا ينتحل ذلك ولا
يعتزى إليه ولا يرسم نفسه به . وله أشعار كثيرة : منها أبيات يمدح بها عبید الله بن عبد الله :

بنفسي أخ بر شددت به أزرى فألهيته حرا على العسر واليسر
أغيب فلي منه ثناء ومدحاً وأحضر منه أحسن القول والبشر
وما ظاهر إلا جمال لصحبه وناصر عافيه على كذب الدر
تفردت يا خير الورى فكفيتنى مطابسة شذعاء ضاق بها صدرى
وأحسن من هذا الحديث ونشره كتاب أنانى مدرجا بيدي نصر
سررت به لمتا أتى ورأيتنى غنيت وإن كان الكتاب إلى مصر
وقلت : رعاك الله من ذى مودة فقد فت إحسانا وقصر في شكركى

ومما كتب به إلى عبید الله بن عبد الله بعد أن استبضاه وغانبه (٢) :

يا مؤثلا لذوى الهمت والخطر ومن عمدت لحاجاتي من البشر
دل أنت راض بأن يضحى نزيلكم والمستجيب لكم في حال مستتر
صفرنا من الآمال إلا من رجائكم ولا بسا بعد يسر حلة العسر
قل للأمير عبید الله دام له عز الإمارة في طول من العسر
بدأت وعدا فأنجزه لمنتظر فإن حتى تمام الورد للصدر
وقد بدا عود شكركى مورقا فأجد سقياد أجنبك منه يانع الثمر
فإنما يسم الوسمى مبتدئا ولدلى نبات الروض والزهر (٣)
والسيف يجلى فإن لم تسق صفحته نبا ولم يك كالمشحوذة البئر
وقد تقدم إحسان إلى لكم لهم أوت فيه من الإغراق في الشكر (٤)
وفي بقاء عبید الله لى خلف

(١) ص ١١٢ - ١١٣ وانظر القفطى ج ٣ ص ٢٤٧ وأخبار النحويين البصريين ص ٧٩ .

(٢) الزبيدي ص ١١٣ القفطى ج ٣ ص ٢٤٨ .

(٣) تثقيب فعل الخلقى العين جازئ بقياس واطراد عند الكوفيين وسنه « نهر » في القرآن الكريم . الوسمى :
مطر الربيع الأول . الولى . المطر بعده .

(٤) تثقيب فعل جاء في هذه القصيدة في : العسر - العسر - الشكر وهما لغتان . وقد جاء في القراءات السبعية
كثيرا .

سأل المبرّد بشر بن سعد المرثديّ حاجة فتأخّرت فكتب إليه (١) :

وقاك الله من إخلاف وعُد وهضم أخوة أو نقض عهد
فأنت المرتجى أدبا ورأيا وبيتك في الرواية من معدّ
وتجمعنا أوأصرُّ لازماتُ سداد الرأي من حسب وودّ
إذا لم تأت حاجاتي سسرعا فقد ضمّنتها بشر بن سعد
فأئ الناس آمله لبرّ وأرجوه لحلّ أو لعقد

وفي العقد القرید (٢) : ولمحمد بن يزيد :

يا عيسلا أفديك من ألم العلة هل لي إلى اللقاء سبيلُ
إن يحلّ دونك الحجابُ فدا يُحجّب عنّي بك الضنى والعويل
وفيه أيضا (٣) وللمبرّد :

ما القرب إلا لمن صحّت ودّته ولم يخنك وليس القرب للنسب
كم من قريب دوى الصدر مضطّعين ومن بعيد سليم غير مقترب
وقال المبرّد (٤) : لما توفيت والدة القاضي إسماعيل رأيت من وجهه ما لم يقدر على ستره ،
وكان كلّ يعزيه ، وقد كان لا يسلو ، فسلمت عليه ثم أنشدته :

لعمري لئن غال ريب الزمان فساء لقد غال نفسا حبيبه
ولكنّ علمي بما في الثوا ب عند المصيبة ينسى المصيبة

فتفهّم كلامي واستحسنه ودعا بدواة وكتبه ثم انبسط. وزالت عنه تلك الكآبة والجزع .
وقال المرزبانيّ (٥) : أخبرنا الصوّيّ قال : أنشدنا أبو العباس المبرّد لمحمود بن مروان بن أبي
حفصة :

لي حيلة فيمن ينمّ وليس في الكذاب حيلة
من كان يخلق ما يقو ل فحيلتي فيه قليلة

(١) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٥ .

(٢) ج ٣ ص ٤٥١ .

(٣) ج ٣ ص ٣١٤ .

(٤) معجم الأدباء ج ٦ ص ١٣٥ - ١٣٦ .

(٥) الموشح ص ٣٥٠ .

قال المبرّد وقد ناقض هذا الشاعر لأنّه قال : «وليس في الكذاب حيلة» ثمّ قال : فحِيلَتِي فيه قليله ثمّ أنشدني لنفسه :

إِنَّ النَّمُومَ أَغْطَى دُونَهُ خَبْرِي وليس لي حيلةٌ في مَفْتَرِي الكَذِبِ

والبيتان في الكامل ج ٦ ص ١٠٢ وأعقبهما بقوله : وقال آخر : إِنَّ النَّمُومَ أَغْطَى دُونَهُ خَبْرِي.. ثمّ نسب هذا البيت اليه الأخفش .
وله في وصف نرجسة (١) :

نرجسة لاحظني طرفها تُشْبِهُ دِينَارًا عَلَى دَرَمٍ

* * *

شيوخه :

تلقّى العلمَ عن أشياخ عصره :

فبدأ بقراءة كتاب سيبويه على الجرّمى وختمه على المازني .

ويقول عن الجرّمى (٢) : كان أغوص على الاستخراج من المازني وكان المازني أحدّ منه .
وقد جرى ذكر الجرّمى في مواضع قليلة من المقتضب .

المازنيّ : يقول المبرّد عنه (٣) : أم يكن بعد سيبويه أعلم من أبي عثمان بالنحو وقد ناظر الأخنش في أسياء كثيرة فقطعه .

روى عنه القراءة كما يقول ابن الجزري . وروى عنه كتابه (تصريف المازني) وله روايات كثيرة عنه في كتب الأدب واللغة كقولاه (٤) :

سمعت المازنيّ يقول : معني قولهم : « إذا لم تَسْتَبِ فاصنع ما شئت » أي إذا صنعت ما لا يُستَحَى من مثله فاصنع منه ما شئت وليس على ما يذهب إليه العوامّ " .

وفي مجالس العلماء ص ١١٢ . ١١٤ . ١٤٤ . ١٤٧ صور من الأسئلة التي كان يوجّهها المبرّد للمازنيّ وجواب المازنيّ عنها .

(١) نهاية الأرب ج ١١ ص ٢٣٥ .

(٢) أخبار البصريين ص ٥٦ والنزهة ص ١٩٩ .

(٣) معجم الأدباء ج ٧ ص ١٠٨ .

(٤) معجم الأدباء ج ١ ص ١٤٤ ج ٧ ص ١٢٤ .

وتردّد اسم المازنيّ في المقتضب فيما يزيد عن عشرين موضعا .

أبو حاتم السجستانيّ : قال المبرّد (١) : جرئت السجستانيّ وأنا حدث فرأيت بعض ما ينبغي أن تهجر حلقته له فتركته مدّة ثمّ صرت إليه .

ويقول عنه أيضا : كان إذا التقى ذو والمازنيّ في دار عيسى بن جعفر الهاشميّ تشاغل أو بادر [بالخروج] خوفا من أن يسأله المازنيّ عن النحو وكان جماعة للكتب يتبحر فيها وكان كثير تأنيف الكتب في اللغة .

ولم يجرّ للسجستانيّ ذكر في المقتضب .

التوّزيّ : قال عنه المبرّد (٢) « ما رأيت أحدا أعلم بالشعر من أبي محمّد التوّزيّ . كان أعلم من الرياشيّ والمازنيّ وأكثرهم رواية عن أبي عبيدة » وقد جرى ذكر التوّزيّ كثيرا في الكامل والفاضل كما تتضمن كتب الأدب روايات كثيرة للمبرّد عن التوّزيّ .

الرياشيّ : قال عنه (٣) : أوّل ما سمعت الرياشيّ ينشد شعراً للمالك بن أسماء بن خارجة :

يا ليت لي خصّا بداركم بدلا بداري في بني أسد
الخصّ فيه تقرّ أعيننا خير من الأجر والكمّد

وقال أيضا (٤) : سمعت المازنيّ يقول : قرأ الرياشيّ عليّ كتاب سيبويه فاستفادت منه أكثر مما استفاد مني .

وتردّد اسم الرياشيّ في الكامل وفي الفاضل كثيرا .

الزياديّ : له روايات (٥) عنه كما تردّد اسمه في الكامل

أبو محمّد الشيبانيّ : اتصل به المبرّد كما يقول ابن النديم (٦) .

الجاحظ : ظلّ المبرّد على صلة به إلى آخر أيام حياته (٧) .

(١) أخبار البصريين ص ٧٠-٧١ والنزهة ص ٢٥١-٢٥٢ .

(٢) أخبار البصريين ص ٦٥ والنزهة ص ٢٣٢ .

(٣) أخبار البصريين ص ٦٩ .

(٤) معجم الأدباء ج ١٢ ص ٤٥ .

(٥) أنظر أخبار البصريين ص ٦٧-النزهة ص ٢٦٩ .

(٦) الفهرست ص ٦٩ .

(٧) النزهة ص ٢٥٥-٢٥٨ معجم الأدباء ج ١٦ ص ٨٨ ، ١١١ ، ١١٣ .

وقد جرى ذكره كثيرا في الكامل وروايات المبرّد عنه كثيرة مستفيضة .
وفي أخبار أبي تمام ص ٢١٧ أنّ المبرّد قرأ شعر أبي تمام على أبي مالك عون بن محمد الكندي .

ولم تطف ثقافة المبرّد عند التلقّي من أفواه العلماء بل قرأها وصل إليها من كتب المصنفين
عليه فيقول : قرأت أوراقا من أحد كتابي عيسى بن عمر فكان كالإشارة إلى الأصول (١) .
وفي رأي أن أثر كتاب سيبويه في نفس المبرّد . وثقافته أعمق من كل أثر . فقد حذّقه
وهو حدث الين كما يرويه الزبيدي . قال :

وحدثني سهل بن أبي سهل البهزي وإبراهيم بن محمد الجسعيّ قالا : رأينا محمد بن يزيد
وهو حدث السنّ متصدّرا في حلقة أبي عثمان المازني يُقرأ عليه كتاب سيبويه وأبو عثمان في تلك
الحلقة كأحد من فيها

وحدثني (٢) اليوسفي الكاتب قال : « كنت يوما عند أبي حاتم السجستاني إذ أتاه شاب من
أهل نيسابور فقال له : يا أبا حاتم إنني قدمت بلدكم وهو بلد العلم والعلماء وأنت شيخ هذه
المدينة وقد أحببت أن أقرأ عليك كتاب سيبويه . فقال له : « اللعين النصيحة إن أردت أن تنتفع
بما تقرأ فاقراً على هذا الغلام محمد بن يزيد ، فتعجبت من ذلك » .

وبلغ من حرص المبرّد على كتاب سيبويه أنّه كان يحتفظ لنفسه « بنسخة نفيسة يظنّ
بها على من يريد نسخها . حكى الزبيديّ فقال : (٣) .

« رحل أبو الحسين محمد بن ولاد إلى العراق وفيها أهد له لأخذ كتاب سيبويه عن أبي العباس
المبرّد . وكان المبرّد لا يُمكن أحدا من نسخه . وكان يظنّ بها صنّا شديدا فكلم ابنه فيه على أن
يجعل له في كل كتاب منه جعلا قد سمّاه . فأجابته إلى ذلك فأكمل نسخه ، ثمّ إنَّ أبا العباس
ظهر على ذلك بعد فسعى بأبي الحسين إلى بعض خدّمة السلطان ليحبسه له ويعاقبه في ذلك
فامتنع منه أبو الحسين بصاحب خراج بغداد وكان أبو الحسين يؤدّب ولده فأجاره منه » .

(١) مراتب النحويين ص ٢٣ — معجم الأدباء ج ١٦ ص ١٤٧ ، ٢٤٣٠ .

(٢) الزبيدي ص ١٠٨ - ١٠٩ والقفطي ص ٢٤٢ .

(٣) الطبقات ص ٢٣٦ .

ويقول الزُّبَيْدِيُّ أيضاً عن أبي القاسم بن ولاد (١) وكان عنده كتاب أبي الحسين أبيه
الذي انتسخ من أصل أبي العباس المبرّد .
والمبرّد يُثبت لنفسه سماعاً عن العرب فيقول في الكامل ج ٥ ص ٩٤ : سمعنا العرب ...

* * *

وكان للمبرّد صلوات بشعراء عصره ومخالطة لهم ويروى عنهم شعرهم .
روى عن البحتريّ شعره (٢) وكانت بينه وبين البحتريّ صداقة وثيقة العرى . وألّفة
سقطت بها الكلفة حتى كتب إليه البحتريّ يدعوه إلى مجلس أنس فقال (٣) :

يومٌ سَبَتِ وعندنا ما كفى الحرَّ طعامٌ والوردُ منّا قريبُ
ولنا مجلسٌ على النهرِ فينا حُ فسيحٌ ترتاح فيه القلوبُ
ودوامُ المدام يُدنيك ممّن كنت تهوى وإن جنفاك الحبيبُ
فأتنسا يا محمدُ بنَ يزيدٍ في استتاركى لا يراك الرقيبُ
نظردِ الهَمِّ باصطباحِ ثلاثِ مُترعاتٍ تُنفى بهنّ الكربُ
إنّ في الراحِ راحةٌ من جوى الحبِّ وقلبي إلى الأديبِ طروبُ
لا يرْعك المشيبُ مني فإني ما ثناني عن التصابي المشيبُ

ومدح البحتريّ إسماعيل بن بلبل بقصيدة طويلة وكتب بها إلى المبرّد (٤) .

وقال الصولي (٥) : حدّثني محمد بن يزيد بن عبد الأكبر النحويّ قال : قدم عمارة بن عقيل
بغداد فاجتمع الناس إليه وكتبوا شعره وعرضوا عليه الأخبار . وقرأ عليه شعراً لجرير .

وتردّد اسم عمارة بن عقيل كثيراً في الكامل (٦) .

وفي مواضع كثيرة من الكامل يقول : أنشدني عبد الصمد بن المعدّل لنفسه (٧)

(١) الطبقات ص ٢٣٩ .

(٢) معجم الأدباء ج ١٩ ص ٢٤٩ .

(٣) ديوان البحتريّ ج ١ ص ٨٦ - ٨٧ .

(٤) ديوان البحتريّ ج ١ ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(٥) أخبار أبي تمام ص ٥٩ .

(٦) أنظر ج ١ ص ١٤١ - ج ٢ ص ١٧٣ ج ٣ ص ١٠٧ ج ٧ ص ١٥٧ .

(٧) ج ٤ ص ١٠٢ ، ١٠٩ ج ٦ ص ١١٢ ، ١١٣ ج ٧ ص ٦٠ ، ٦١ ، والأما إلى ج ١ ص ٣٠ .

وراتب النحويين ص ٥٣ .

وفى الكامل أيضا : أنشدتني أمُّ الهيثم : وفى الفاضل أيضا (١)
زفى العقد^٢ قال المبرّد : أنشدنى أبو دهمان لنفسه : وفيه أيضا :
وقال محمد بن يزيد أصابتنا سحابة جود ثم أقلعت سريعا فمرّنى ماني المرسوس فقال .

(١) ج ١ ص ٩٠ ج ٧ ص ١٨ الفاضل ص ٤٠٢٢٢ .

(٢) ج ٢ ص ٤٥١ ج ٦ ص ١٦٩ .

المقصومة بين ثعلب والمبرد

كان بين ثعلب والمبرد ما يكون بين المتعاصرين من المنافرة واشتهر ذلك حتى قال بعضهم (١) :

كفى حزنا أنا جميعا ببلدة ويجمعنا في أرضها شرٌّ مشهَد
نروح ونغدو لا تزاوَر بيننا وليس بمضروب لنا يومٌ موعَد
فأبداننا في بلدة والتقاؤنا عسيرٌ كلقيسا ثعلب والمبرد

بدأ ثعلب هذه المقصومة بإرساله تلاميذه ليفضوا حلقة المبرد في المسجد أولَ قدومه بغداد كما ذكرنا .

ويبدو لي أنَّ ثعلبا كان يخشى أن يقدم إلى بغداد من ينافسه الزعامة أو يتغلب عليه فيظهر دونه .

وقد كان المبرد منافسا قويا اقتحم على ثعلب عرينه .

قال أحمد بن فارس اللغوي (وهو من أنصار ثعلب) : كان أبو العباس ثعالب لا يتكلف الإعراب في كلامه . كان يدخل المجلس فنقوم له فيقول : أقعدوا أقعدوا بفتح الألف (٢) .

وهذا وصف آخر من تلميذ له آخر هو ابن المدور قال عنه : ولم يكن مع ذلك موصوفا بالبلاغة ولا رأيتُه إذا كتب كتابا إلى بعض أصحاب السلطان خرج عن طبع العاهة (٣) .

وكان من أثر هذا التفاوت في الفصاحة والبيان أن أقبل تلاميذ ثعلب على المبرد وبعضهم ترك صحبته وملازمته كما فعل الزجاج .

وكان أبو علي أحمد بن جعفر النحوي ختن ثعلب (زوج ابنته) يخرج من منزله وهو جالس على باب داره فيتخطى أصحابه ويمضي ومعه دفتره ومجبرته فيقرأ على أبي العباس المبرد كتاب

(١) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٣-١١٤ .

(٢) معجم الادباء ج ٥ ص ١١٧ .

(٣) الزبيدي ص ١٥٧-١٥٨ ومعجم الأدباء ج ٥ ص ١٢١-١٢٢ .

سيبويه فيعبأته أحمء بن يحيى على ذلك ويقول له : إءا رآك الناس تمضي إلى هءا الرجل وتقرأ عليه وتتركني يقولون مآذا ؟! ولم يكن يلتفت إلى قوله (١) .

وقال الأحنف الصغير : كنت يوما بحضرة ثعلب فأسرعت التميم قبل انقضاء المجلس فقال : إلى أين ؟ ما أراك تصبر عن مجلس الخلدى (٢) .

وكان المبرء يحب الاجتماع بثعلب وثعلب يكره ذلك .

حكى أبو القاسم جعفر بن محمد بن حمدان الموصلى - وكان صديقهما - قال :

قلت لأبي عبد الله الدينورى - ختن ثعلب - : لم يبأى ثعلب الاجتماع بالمبرء ؟

فقال : لأن المبرء حسن العبارة . حلو الإشارة . فصيح اللسان . ظاهر البيان . وثعلب مذهبه

مذهب المعلمين . فإذا اجتمعا فى محفل حكيم للمبرء على الظاهر إلى أن يعرف الباطن (٣) .

وكان بعض الناس يحب أن يذكى روح المنافسة بينهما ويشعل نار العداوة حتى لاتخمد .

جاء رجل إلى ثعلب فقال له : يا أبا العباس قد هجأك المبرء فقال : بماذا ؟ فأنشده :

أقسم بالمبتسم العذب ومشتكى الصب إلى الصب
لو أخذ النحو عن الرب مازاده إلا عمى القلب

فقال : أنشدنى من أنشده أبو عمرو بن العلاء :

يشتمنى عبد بنى مسمع فصنت عنه النفس والعرض
ولم أجبه لاحتقارى له من ذايعض الكلب إن عضاً (٤)

* * *

أصبح لكل منهما أنصار وأعوان :

فألف ابن درستويه كتاب الرد على ثعلب (٥) .

وكان للزجاج رد على ثعلب .

(١) الزبيدى ص ١٥٦ - ٢٣٤ ومعجم الأدباء ج ٥ ص ١٢٠ ج ٢ ص ٢٣٩ و(ماذا) لاتلزم صدر الكلام .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٢ (نسبة إلى قصر الخلد وسبأى شرحه) .

(٣) الزبيدى ص ١٥٨ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٨ .

(٤) الأملى ج ١ ص ١٤١ الزبيدى ص ١١٣ - ١١٤ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٥) الفهرست ص ٩٤ .

وَأَلَّفَ أَحْمَدُ بْنُ فَارِسٍ الْإِنْتِصَارَ لِثَعْلَبٍ (١) .

وكذلك فعل أبو بكر بن الأنباري في الانتصار لثعلب (٢) .

وَمَنْ أَنْتَصَرَ لِلْمَبْرَدِ مِنَ الشُّعْرَاءِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ قَالَ (٣) :

وكان الشعرُ قد أودى فأحيا أبو العباس دائرَ كلِّ شعر

وقالوا ثعلب رجل عليم وأين النجم من شمس وبدر

وقالوا ثعلب يُفتى ويُملى وأين الثعلبان من الهزبر

وهذا في مقالك مستحيل تشبیه جدولاً وشلاً بيحُر

وقال الآخر في مدح المبرد (٤) :

وأوتيت علماً لا يُحيط. بكنهه علومُ بني الدنيا ولا علمُ ثعلبِ

وقال آخر : تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٣ .

إذا مازتكما العلماء يوماً رأيت شأؤكما متفاوتين

تفسر كلَّ مقفلة بحذق ويستتر كلُّ واضحة بغيثين

كان الشمس (٥) ما تمليه شرحاً وما يمليه همزة بين بين

وكثر اجتماع المبرد وثلعب في دار محمد بن عبد الله بن طاهر وأثيرت بينهما مسائل نحويّة

كثيرة في هذه الدار (٦) . وغير نحويّة أيضاً (٧) .

* * *

هدوء المنافسة بينهما :

يروى أن ثعلباً نال من المبرد بكلام قبيح فبلغ ذلك المبرد فأنشد (٨) :

ربّ من يعنيه حالي وهو لايجرى ببالي

قلبه ملآن مني وفوادي منه خالي

فلما بلغ ثعلباً ذلك لم تسمع منه بعد ذلك في حقّه كلمةً قبيحة .

(١) بغية الوعاة ص ١٥٣ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٥ .

(٣) أخبار البصريين ص ٧٧-٧٨ نزهة الألبا ص ٢٨٨ .

(٤) تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨١ نزهة الألبا ص ٢٩٠ .

(٥) تشبيه مطلوب

(٦) انظر مجالس العلماء ص ١٠٧-١٠٨-١٠٩-١١٠-١١١-١١٢-١١٣-١٢٤-١٢٦ .

(٧) مجالس العلماء ص ٣٤٩-٣٥٠ .

(٨) نزهة الألبا ص ٢٨٧ معجم الأدباء ج ١٩ ص ١٢٠ .

علمهما :

سئل ختن ثعلب كيف صار محمد بن يزيد أعلم بكتاب سيبويه من أحمد بن يحيى ؟

قال : لأنَّ محمد بن يزيد قرأه على العلماء وأحمد بن يحيى قرأه على نفسه (١)

وقال أبو عمر الزاهد : سألت أبا بكر بن السراج فقلت : أيّ الرجلين أعلم ؟ ثعلب أم المبرّد ؟ فقال : ما أقول في رجلين العالم بينهما (٢) ؟

وقال أبو العباس محمد بن عبّيد الله بن عبد الله بن طاهر : قال لي أبي : حضرت مجلس أخى محمد بن عبد الله بن طاهر وحضره أبو العباس ثعلب والمبرّد فقال لي أخى : قد حضر هذان الشيخان فليتناظرا ، قال : فتناظرا في شيء من علم النحو بما أعرفه فكنت أشركهما فيه إلى أن دققا فلم أفهم ، ثمّ عدت إليه فلم أعرف ما المجلس ؟ فسألني فقلت : إنهما تكلمتا فيما نعرف فشركتهما ثمّ دققا فلم أعرف ما قالا ، ولا والله يا سيدي ما يعرف أعلمهما إلا من هو أعلم منهما (٣)

وقال الصوليّ (٤) : ومن جليل من رأيناه وأكثرنا عنه بمن بعد صيته ووقع الإجماع عليه اثنان : أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزديّ وأبو العباس أحمد بن يحيى الشيبانيّ رحمهما الله .

وقال أبو بكر بن أبي الأزهر (٥) :

أيا طالبَ العلم لا تجهلنْ وَعُذُّ بالمبرّد أو ثعلب
تجدُ عند هذين علمَ الوريّ فلا تكلُّ كالجمَلِ الأجرَب
علومُ الخلائقِ مقرونةٌ بهذين في الشرق والمغرب

وأثنى المبرّد على ثعلب فقال : أعلم الكوفيّين ثعلب . فذكر له الفراء فقال : ولا يعشّره (٦) .

(١) الزبيدي ص ١٥٦ معجم الأدباء ج ٥ ص ١٢١ .

(٢) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٨ .

(٣) معجم الأدباء ج ٥ ص ١٣٧ .

(٤) سن أخبار أبي تمام ص ٨ .

(٥) وفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٤١ والزبيدي ص ١٥٨ .

(٦) نزهة الألبا ص ٢٩٥ .

وقال الزُّبَيْدِيُّ : (١) وكانا إذا تلاقيا على ظهر الطريق تساءلا وتواقفا . رحمهما الله .
 والمبرد يصرح بالأخذ عن ثعلب في كتابه (شرح لامية العرب) المطبوع بهامش أعجب العجب .
 ونُسب إلى ثعلب أنه رثى المبرد بهذه الأبيات (٢) :

ذهب المبرد وانقضت أيامه وليذهبن إثر المبرد ثعلبُ
 بيت من الآداب أضحى نصفه خربا وبقاى النصف منه سيخرب
 فتزودوا من ثعلب فبكأس ما شرب المبرد عن قريب يشرب
 أوصيكم أن تكتبوا أنفاسه إن كانت الأنفاس مما تُكتب

* * *

وقد أخذ عن المبرد وثعلب كثير من الأدباء وتخرج على أيديهما كثير من العلماء منهم .
 على بن سليمان الأخفش (٣) : وابن كيسان .
 ونبطويه (٤) .

ومحمد بن ولاد (٥) .

ومحمد بن يحيى الصولي (٦) .

وأبو الطيب محمد بن إسحق بن يحيى الوشاء (٧) .

وعبد الله بن المعتز (٨) .

(١) الطبقات ص ١٥٨ .

(٢) نزهة الألبا ص ٢٩٣ تاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٨٧ -- معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٧ ج ١٩ ص ١٢٠
 وقال ابن خلكان ج ٣ ص ٤٤٤ هي لابن العلاف وتذلت في مسالك الأبصار .

(٣) نزهة الألبا ص ٣١٢ ومعجم الأدباء ج ١٣ ص ٢٥٥ .

(٤) الأمل ج ١ ص ٦٩ ومعجم الأدباء ج ١ ص ٢٥٦ .

(٥) المعجم ج ١٩ ص ١٠٥ .

(٦) المعجم ج ١٩ ص ١١٠ والنزهة ص ٤٣ - وأخبار أبي تمام ص ٨ .

(٧) صاحب الموشى أو أخبار الغزف والفرقة والنشر ص ٤٠٤ - ١٠٠٨ - ١٠١٦ - ١١٩٠ - ١٢٠٠ - ١٢٣٣ - ١٢٨٠ - ١٣٨٠ - ١٤٦٤ .

(٨) نزهة الألبا ص ٣٠١ والنظر كتاب (ابن العربي العمادى) ص ٥٤٥ - ٥٤٢ .

نحو ثعلب كما تصوره مجالس

علق بطنى بعد أن قرأت الإنصاف للأنبارى أن هواه مع البصريين فعرض مذهب الكوفيين عرضاً يشوبه الضعف؛ لذلك لم ينتصر للكوفيين إلا في سبع مسائل من ١٢١ مسألة .

أشفقت على مذهب الكوفيين لأنه وصل إلينا عن طريق كتب هواها بصرياً : ولو صورته لنا أقلام كوفية لتغير تقديرنا له : ونظرنا إليه .

ولكنى بعد أن قرأت مجالس ثعلب ، ونظرت في معاني القرآن للنراء : ورأيت كيف يعبر الكوفيون عن آرائهم : وكيف يدافعون عنها ، ويحتجون لها ؟ - أيقنت أن صاحب الإنصاف أفصح بيانا ، وأوضح برهاناً .

تقرأ في مجالس ثعلب فيسمعك هممة لا تبين ، وغممة لا تتضح . وإليك طرفاً من أحاديثه :

يتحدث في مواضع متفرقة عن ضمير الشأن فيلقى الكلام على عواهنه ويرسله إرسالا :

قال في ص ١٢٥ « وفي قوله عز وجل (فإنها لا تعلم الأبصار) فإنه قال : إذا جاء بعد المجهول مؤنث ذكر وأنث ، إنه قام هند ، وإنه قامت هند ؛ لأن الفعل يؤنث ويذكر . »

يقول البصريون : ضمير الشأن مفرد مذكر ، ويجوز تانيثه إذا كان في الجملة المنسوبة له مؤنث عمدة كآلية المذكورة .

فهل يريد ثعلب هذا أو يريد شيئاً آخر ؟ وما معنى قوله : لأن الفعل يؤنث ويذكر ؟

وهل يصح إرسال الكلام هنا إرسالا من غير بيينة واستشهاد ؟ وقال في ص ٤٢٢ « وقال الكسائي وسيبويه : (هو) من (قل هو الله أحد) عماد . فقال النراء : هذا خطأ من قبل أن العماد لا يدخل إلا على الموضع الذى يلي الأفعال ويكون وقاية للفعل . مثل : إنه قام زيد . ثم يستعمل بعد فيتقدم ويتأخر ، والأصل فى هذا مثل : إنما قام زيد . فالعماد كـ (ما) وكل موضع فعلى هذا جاء ببقى الفعل . وليس مع (قل هو الله أحد) شىء يقيه . »

وقال في ص ٦٦١ : « سئل عن قولهم : إنه قام زيد ما تقدم قبله من الكلام ؛ فقال : هذا مثل قولهم : إنه قامت هند ؛ إنما تقدم العماد ههنا - يعني في أول الكلام - ليعلموا أنّ الكلام يجيء مذكراً ومؤنثاً » .

هذا هو حديث ثعلب عن ضمير الشأن . فهل أخذت عن شروطه ومواضعه صورة واضحة ؟ وهل قدم إليك من البراهين على قصره على هذه المواضع ما تطمئنّ به نفسك ؟

يرى الكوفيون أنّ اسم الإشارة يرفع المبتدأ وينصب الخبر مثل (كان) ، ويسمّونه التقريب ، وهو مذهب عجيب . فلننظر كيف يُفصح عنه ثعلب ويستدلّ عليه ؟

قال في ص ٥٢-٥٣ « قال : (هذا) تكون مثلاً وتكون تقريباً . فإذا كانت مثلاً قلت : هذا زيد . هذا الشخص شخص زيد . وإن شئت قلت : هذا الشخص كزيد . وإذا قلت : هذا كزيد قائماً فهو حال . كأنك قلت : هذا زيد قائماً ولكنك قد قرّبتَه قال : وقال سيبويه : هذا زيد منطلقاً . فأزاد أن يخبر عن هذا بالانطلاق ولا يخبر عن زيد . ولكنه ذكر زيدا ليُعلم لمن الفعل ؟

قال أبو العباس : (هذا) لا يكون إلّا تقريباً وهو لا يعرف التقريب . والتقريب مثل (كان) إلّا أنّه لا يقدّم فعله كما يقدّم في (كان) لأنّه ردّ كلام فلا يكون قبله شيء » .

وقال في ص ٥٤-٥٥ « وإذا جاء واحد لاثني له فقليل : هذا القمر وهذا الليل وهذا النهار لم يكن إلّا تقريباً »

وقال في ص ٤٢٧-٤٢٨ : « وذهب أهل الكوفة الكسائيّ والفراء إلى أنّ العماد لا يدخل مع هذا لأنّه تقريب . وهم يسمّون (هذا زيد القائم) تقريباً ، أي قرب الفعل به . وحكى : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادماً أي الخليفة قادم . فكلماً رأيت (هذا) يدخل ويخرج والمعنى واحد فهو تقريب . من كان من الناس مرزوقاً فهذا الصياد محروماً والصياد محروم بإسقاط . هذا بمعنى فقد دخلت لتقرب الفعل مثل (كان) ... » .

في ص ٢٩٨ « قال : من جمع كُثُريّات قال في التصغير : كُثْمِثْرِيَّةٌ خفيف وأكثير الكلام كُثْمِثْرَةٌ وكُثْمِثْرَةٌ أيضاً » .

المعروف أنّ أوزان التصغير ثلاثة ، فجاءنا بصيغتين جديدتين لم يستند في إثباتهما إلى سماع ولا إلى قياس .

وفي ص ٥٠٧ «وقال أبو العباس : قال الفراء : الأيمان ترتفع بجواباتها وهذا موضع هذا وأنشد :

لَعَمْرُ أَبِي الْوَائِسِينَ لَا عَمْرُ غَيْرِهِمْ لَقَدْ كَلَّفُونِي خُطَّةً لَا أُرِيدُهَا «

وهذا مذهب جديد في رفع المبتدأ لم نسمع به من قبل .

ويمثّل ثعلب لحذف المضاف بقوله : النحو الكسائي ، والفقّه أبو حنيفة ص ٧٧ ، ولكنه لا يعرض علينا أنماطاً رائعة ، وصوّرا بارعة لهذا النحو الكسائي .

* * *

والناظر في مجالس ثعلب يقف على ألوان كثيرة من الغموض والإبهام ، وعلى أقوال يُرسل فيها القول إرسالاً من غير بيّنة .

وانظر هذه الصفحات ٧٢ ، ٨٠ ، ١٥٠ ، ٢٣٦ ، ٣٢٧ ، ٣٦٦ ، ٤٣٢ ، ٤٤٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٥ ،

٦٢٤ ، ٦٥٦ .

وشتان بين هذا وبين ما في الكامل من وضوح وبيان .

* * *

ولا نستطيع أن ننكر حدق ثعلب وبصره بالمعاني ، ونسوق هذه القصة .

قال العجوزي (١) : «صرت إلى المبرّد مع القاسم والحسن ابني عبيد الله بن سليمان بن وهب فقال لي القاسم : سلّه عن شيء من الشعر . فقلت : ما تقول - أعزك الله - في قول أوس ؟

وغيرها عن وصلها الشيب ، إنّه شفيح إلى بيض الخدور مُدْرَبُ فقال بعد تمكث وتمهل وتمطّق: يريد أنّ النساء أنيسن به فصرن لا يستترن منه . ثمّ صرنا إلى أبي العباس أحمد بن يحيى ، فلما غصّ المجلس سألته عن البيت فقال : قال لنا ابن الأعرابي : إنّ الهاء في (إنّه) للشباب وإن لم يجر له ذكّر لأنّه عليم . والتفت إلى القاسم فقلت : أين صاحبنا من صاحبكم ؟»

وكان ابن الأعرابي إذا شكّ في الشيء قال لثعلب : ما عندك يا أبا العباس في هذا ؟ ثقةً منه

بغزارة حفظه (٢) .

(١) معجم الأدباء ج ٥ ص ١١٤ - ١١٥ والأشباه والنظائر ج ٣ ص ٢١٨ وانظر ديوان أوس ص ٥ .

(٢) طبقات الزبيدي ص ١٥٧ والمعجم ج ٥ ص ١٢١ .

تلامذة المبرد

الزجاج : أبرز تلامذته ، وإليه انتهت رئاسة النحو البصرى بعد المبرد ، وكان أول اتصاله بشعوب ثم انقطع إلى ملازمة المبرد كما قدمنا . ولما كبر المبرد وضعف أيام المعتضد وطلب منه تفسير بعض الكتب قال : «إنه كتاب طويل يحتاج إلى تعب وشغل ، وإنه قد كبر وضعف عن ذلك ، وإن رفعتموه إلى صاحبي إبراهيم بن السرى رجوت أن يني بذلك» (١) .

الأخفش على بن سليمان : كان له أثر في شرح الكامل ، وله روايات كثيرة عن المبرد ذكرت في الأغاني ومعجم الأدباء .

ويقول في الكامل ج. ٢ ص ١٢٣ : حدثنا المبرد في غير الكامل .

أبو بكر بن السراج : كان أحدث أصحاب المبرد ، وقرأ عليه كتاب سيبويه ، ثم اشتغل بالموسيقى (٢) .

محمد بن جعفر الصيدلاني : هو صهر المبرد على ابنته ، وله عنه روايات في الأغاني ومعجم الأدباء (٣) .

أبو بكر بن أبي الأزهر : هو مستمل أبي العباس المبرد (٤) .

ابن كسيان : تتلمذ للمبرد وشعوب ، وكان يخلط. المذهبين : البصرى والكوفى .

أبو الحسين عبد الله بن سفيان النحوى : يقول عن المبرد : ربما اختصني بكثير من علمه لا يشركني فيه غيري (٥) .

هل كان المبرد متعصبا :

قال الأستاذ أحمد أمين - رحمه الله - في صحى الإسلام ج ١ ص ٣١٩ :

«وقلنا إن المبرد عربى أزدى يمانى ، وكتاب الكامل يمثل هذا النوع من العصبية القبلية

(٢) معجم الأدباء ج ١٨ ص ١٩٧ .

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٤٩ .

(٣) الأغاني ج ٤ ص ٤١٥ المعجم ج ١٨ ص ٩٥ . (٤) الأمانى ج ١ ص ٣١ . (٥) الصحابى ص ٥٧ .

تمثيلاً صحيحاً. ثم قال : وهو في كتابه (الكامل) يُعَلِّقُ شَأْنَ الْمَهْلَبِ ، وَيَتَأَوَّلُ لَهُ . لَقَدْ رُمِيَ الْمَهْلَبُ بِالْكَذِبِ حَتَّى فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَهُوَ يَذْكَرُ أَنَّهُ إِنَّمَا كَذَبَ فِي الْحَرْبِ وَالْكَذِبِ فِي الْحَرْبِ جَائِزٌ .

وأقول : إِنَّ الْمَبْرَدَ ضَمَّنَ الْكَامِلَ شِعْرًا فِي هَجَاءِ آلِ الْمَهْلَبِ ؛ كَمَا ضَمَّنَهُ شِعْرًا فِي مَدْحِ آلِ الْمَهْلَبِ ، وَنَذَكَرَ طَرَفًا مِنْهُ :

قال أبو العباس^(١) : وَقَرَأْتُ عَلَى عُمَارَةَ بْنِ عَقِيلِ بْنِ بِلَالِ بْنِ جَرِيرِ قَصِيدَةَ جَرِيرِ الَّتِي يَهْجُو فِيهَا آلَ الْمَهْلَبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ ... وَمَطَّلَعَهَا :

أَقُولُ لَهَا مِنْ لَيْلَةٍ لَيْسَ طَوْلُهَا كَطَوْلِ اللَّيَالِي : لَيْتَ صُبْحَكَ نَوْرًا

وفيها :

فَلَمْ تُبْقِ مِنْهُمْ رَايَةً يَعْرِفُونَهَا وَلَمْ تُبْقِ مِنْ آلِ الْمَهْلَبِ عَسْكَرًا

وذكر بيت جرير^(٢) :

آلُ الْمَهْلَبِ - جَدَّ اللَّهُ دَائِرَهُمْ - أَضْحَوْا رَمَادًا فَلَا أَضْلُ وَلَا طَرْفَ

ثم ذكر بيتاً آخر في موضع آخر وهو^(٣) :

وَالْأَزْدُ قَدْ جَعَلُوا الْمَنْتَوَفَ قَائِدَهُمْ فَقَتَلْتَهُمْ جِنُودَ اللَّهِ وَانْتَفَتُوا

وقد ذكر أبياتاً أخرى من هذه القصيدة^(٤) .

ثم ذكر هجاء أبي حرمة العبدى للمهلب^(٥) :

عَدِمَتْكَ يَا مَهْلَبُ مِنْ أَمِيرٍ أَمَا تَنْدَى يَمِينُكَ لِلْفَقِيرِ

بِدَوْلَابٍ أَضَعْتَ دِمَاءَ قَوْمِي وَطَرْتِ عَلَى مَوَاشِكَةِ دَرُورِ

وأما عن تعصبه لقومه الأزدي فأقول :

إِنَّ النَّازِرَ فِي كِتَابِهِ : (نَسَبَ عَدْنَانَ وَقِحْطَانَ) لَا يَلْمَحُ أَثْرًا لِعَصْبِيَّةٍ . بَدَأَ حَدِيثَهُ عَنِ الْعَدْنَانِيِّينَ ، وَاسْتَنْفَدَ هَذَا الْحَدِيثَ ثُلْثِي الْكِتَابِ ؛ ثُمَّ تَكَلَّمَ عَنِ الْيَمَنِ وَعَنِ الْأَزْدِ حَدِيثًا مُوجِزًا .

(١) الكامل ج ٧ ص ١٥٧ ، ١٥٩ . (٢) الكامل ج ٧ ص ٤١ . (٣) الكامل ج ٣ ص ٢٧ .

(٥) الكامل ج ٨ ص ٨٢ .

(٤) الكامل ج ٦ ص ١٧٩ ، ١٨١ .

على أن مما يستوقف النظر أن المبرّد لم يذكر قبيلته ثُمالة مع مَنْ ذكر من بطون ؛ الأزد فلثُمالة إخوة منهم غامد^(١) فذكر المبرّد غامدا وأغفل ذكر ثُماله^(٢) .

وأعجب من هذا وأعرب أن يتّهم على بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط. الرواة) المبرّد بأنّه كان مُتعضّبا على قبيلته ثُمالة، ولذلك قال شعرا في ذمّها ونسبه إلى عبد الصمد بن المعدّل واختار في الكامل أضعف الروايات رغبةً في اتّهام ثُمالة بالغدر .

وشعر عبد الصمد بن المعدّل هو قوله :

سألنا عن ثُمالة كلّ حيّ فقال القائلون ومن ثُماله
فقلت محمّد بن يزيد منهم فقالوا زدتنا بهم جهاله
فقال لي المبرّد خلّ قومي فقومي معشرٌ فيهم نذاله

والمبرّد نفسه يقول عن هذا الشعر كما حكاه ابن عبد ربّه^(٣) : لقد هجاني ببيتين أنضج بهما كبدي .

ولكنّ على بن حمزة يُعقب على القصّة التي ذكرها المبرّد في الكامل ج. ٥ ص ١٤٨ بقوله : «فهجاء أبي العباس ثُمالة على لسان عبد الصمد ونسب ثُمالة للغدر متّفقان في المعنى ؛ وقد وضحت علّة ذلك للمجانين ، والعقلاء بمعرفتها أولى» .

ولو رجعنا إلى الكامل أيضا لوجدنا فيه نصوصا للمبرّد في ذمّ التعصّب المفرط .
علّق على قول الشاعر^(٤) :

ألا جعل الله الحيّ اليانين كلّهم فديّ لفتى الفتيان يحيى بن حيّان

بقوله : «وهذا من التعصّب المفرط . وحدّثني شيخ من الأزد ثقة عن رجل منهم أنّه كان يطوف بالبيت وهو يدعو لأبيه ، فقيل له : ألا تدعو لأمك ؟ فقال : إنّها تميميّة ... » .

(١) جمهرة أنساب العرب ص ٣٥٥ في الطبعة الأولى وفي الثانية ص ٣٧٧ جعل (غالبا) .

(٢) لسب عدنان وتحتان ص ٢٢ .

(٣) العقد الفريد ج ٥ ص ٣٠٠ .

(٤) الكامل ج ٤ ص ٢ .

وفي موضع آخر (١) وصف خلفا الأحمر بقوله : وكان شديد التعصب لليمن .

والتهم ابن أبي الحديد في شرحه للنهج (٢) المبرّد بأنّه يميل إلى رأى الخوارج ، قال : «ونُسب أبو العباس محمّد بن يزيد المبرّد إلى رأى الخوارج لإطنابه في كتابه المعروف بالكامل في ذكرهم وظهور الميل سنه إليهم» .

وحديث المبرّد عن نافع بن الأزرق صريح في أنّه كان ينفر من الخوارج ولا يميل إلى آرائهم . قال :

«وكان نافع بن الأزرق ينتجع عبد الله بن العباس فيسأله ؛ فله عنه مسائل من القرآن وغيره قد رجع إليه في تفسيرها فقبله وانتحله ، ثمّ غلبت عليه الشقوة» (٣) .

وإطالة المبرّد في أخبار الخوارج لم يكن مبعثها الميل إليهم ، وإنّما كان الغرض منها تسجيل طرف من أدبهم القويّ كما قال المبرّد (٤) :

«وأخبار الخوارج كثيرة طويلة وليس كتابنا مفرداً لهم . لكنّا نذكر من أمورهم ما فيه معنى وأدب ، أو شعر مستطرف ، أو كلام من خطبة معروفة مختارة» .
ولمّا أنهى حديثه عنهم اعتذر عن الإطالة في أخبارهم بقوله (٥) :

«قال أبو العباس : وهذا الكتاب لم نبتدئه لتتصل فيه أخبار الخوارج ولكن ربّما اتّصل شيءٌ بشيءٍ ، والحديث ذو شجون ، ويقترح المقترح ما يفسّخ به عزم صاحب الكتاب ، ويصدّه عن سنّته ، ويؤزله عن طريقه» .

ومسلك المبرّد في الفتنة بين سيّدنا عليّ ومعاوية يُشعر بأنّه كان يُؤثر الاعتدال والتصدّد ، فلم يضمّن كتابه شيئاً في ذمّ عليّ أو معاوية وإنّما كان يمسك عن ذلك عندما يصل إليه .
ذكر كتاب معاوية إلى سيّدنا عليّ ثمّ قال (٦) : «وفي آخر هذا الشعر ذمّ لعليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أمسكنا عن ذكره» .

(٢) ج ١ ص ٤٤٧ .

(٤) الكامل ج ٧ ص ١٨٣ - ١٨٤ .

(٦) الكامل ج ٣ ص ٢١٢ .

(١) الكامل ج ٥ ص ١٨٦ .

(٣) الكامل ج ٧ ص ١٥٣ - ١٥٤ .

(٥) الكامل ج ٨ ص ١٢٦ .

ولمّا ذكر جواب عليّ لمعاوية ذكر طرفاً من شعر شاعره ثمّ قال (١): «وبعد هذا ما نُمسك عنه» .
وفي الرسائل المتبادلة بين أبي جعفر المُنصور ومحمّد بن عبد الله بن حسن العاويّ قال:
«ونختصر ما يوجب ذكره منه ونُمسك عن الباقي فقد قيل: الرواية أحد الشاتين» - الكامل ج ٨ ص ٢٧٨ .

وعلق عليّ شعر الوليد الذي ختمه بقوله:
هو قتلوه كي يكونوا مكانه كما غدّرت يوماً بكسرى مرّازبه
«وهذا القول باطل . وكان عروة بن الزبير إذا ذكر مقتل عثمان يقول: كان عليّ أتقى لله
من أن يُعين في قتل عثمان (٢)» .

ولمّا ذكر قول الحسن البصرى - وفيه كلمة فيها جفوة - احتال لها ونبّه عليها فقال (٣):
«فأمّا أبو سعيد الحسن البصرى فإنّه كان يُنكر الحكومة ولا يرى رأيهم ، وكان إذا جلس فتمكّن
من مجلسه ذكر عثمان فترحمّ عليه ثلاثاً ولعن قتلته ثلاثاً ويقول: لو لم نلعنهم للُعنّا ، ثمّ يذكر
عليّاً فيقول: لم يزل أمير المؤمنين عليّ - رحمه الله - يتعرّفه النصر ويساعده الظفرحتى حتّى حكّم
فلم تُحكّم والحقّ معك؟ ! ألاّ تمضى قدماً - لا أبالك - وأنت على الحقّ!» .

علق المبرد على قوله (لا أبالك) بقوله: قال أبو العباس: «وهذه كلمة فيها جفاء ، والعرب تستعملها
عند الحثّ على أخذ الحقّ والإغراء ، وربّما استعملها الجفّاء من الأعراب عند المسألة والطلب ،
فيقول القائل للأمير والخليفة: انظر في أمر رعيتك لا أبالك . وسمع سليمان بن عبد الملك
رجلاً من الأعراب في سنة جديدة يقول:

ربّ العباد ما لنا ومالكنا قد كنتَ تَسقينا فما بدا لكنا

أنزِل علينا الغيث لا أبالكنا

فأخرجه سليمان أحسن مخرج فقال: أشهد أنه لا أبالك ولا ولد ولا صاحبة» .

وفي الكامل والفاضل ثناء كثير على سيّدنا عليّ ومعاوية .

وفيا يُروى لنا ما يفيد أنّه كان إلى جانب سيّدنا عليّ . قال له محمّد بن عبد الله بن طاهر
بعد مناظرته لثعلب: فكيف قرّنتم إلى هؤلاء؟ قال: كما قرّنت معاوية إلى عليّ (٤) .

ويتكلّم المبرد عن أصحاب الأدهاء فيجعل منهم المعتزلة (٥) .

(١) الكامل ج ٣ ص ٢٢٥ . (٢) الكامل ج ٦ ص ١٣٦ . (٤) الكامل ج ٧ ص ١٤٤ - ١٤٥ .

(٤) مجالس العلماء ص ١٢٣ . (٥) الكامل ج ٧ ص ١٤٣ .

ثناء العلماء والشعراء على المبرد

قال السيرافي: « انتهى علم النحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي (١) » .

وقال أيضا: « سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول: ما رأيت أحسن جوابا من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قولٌ متقدم، ولقد فاتني منه علم كثير لقضاء ذمام ثعلب (٢) » .

وقال كمال الدين الأنباري: « كان شيخ أهل النحو والعربية (٣) » .

وقال ابن خلكان: « كان إماما في النحو واللغة (٤) » .

وقال أبو الطيب اللغوي: « لم يكن في وقته ولا بعده مثله (٥) » .

وقال نبطويه: « ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد (٦) منه » .

وقال عنه ابن جنى: « يُعدّ جبلا في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحابنا، وهو الذي نقلها وقررها، وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها (٧) » .

وقال الأزهرى في مقدمة التهذيب متحدثا عن ثعلب والمبرد:

« وكان محمد بن يزيد أعذب الرجلين بيانا، وأحفظهما للشعر المحدث؛ والنادرة الطريفة، والأخبار الفصيحة، وكان أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو؛ ومقاييسه » .

وقال البحتري في مدح المبرد (٨):

ما نال ما نال الأمير محمد إلا بيمن محمد بن يزيد

وبنو ثمالة أنجم سعودة فعليك ضوء الكوكب المسعود

(١) أخبار البصريين ص ٧٢ .

(٢) أخبار البصريين ص ٧٧ - النزهة ص ٢٨٠ والمعجم ج ١٩ ص ١١٢ .

(٣) النزهة ص ٢٧٩ . (٤) الوفيات ج ٣ ص ٤٤١ .

(٥) مراتب النحويين ص ٨٣ . (٦) أخبار البصريين: ٧٧ النزهة: ٢٨٠ .

(٧) سر الصناعة ج ١ ص ١٣٠ . (٨) ديوان البحتري ج ١ ص ١٧٧ .

مدح ابن الرومي للمبرد

في مخطوطة الديوان بدار الكتب المصرية (١٣٩) الورقة ٩١ ، و٩٢ قصيدة طويلة جدًا لابن الرومي في مدح المبرد : بدأها بالغزل ثم انتقل منه إلى مدح المبرد وآبائه بصفات كثيرة ، ربما يكون أسرف في بعضها . وقلما ظفر نحوي بقصيدة مدح طويلة كهذه القصيدة من شاعر كبير معاصر له .

وقد رأى السادة : أعضاء لجنة إحياء التراث بالمجلس الإسلامي الأعلى نشر القصيدة كاملة . وقد أورد البارودي طرفا منها في مختاراته ج ١ ص ٣٤٥ و ٣٤٦ ، وهاهي ذى القصيدة كما هي في مخطوطة الدار :

طرقت أسماء والركب هجود	والمطايا جنح الأذواد قود ^(١)
طرقتنا ، فأنالت نائلا	شكره - لو كان في النب ^(٢) - الجحود
ثم قالت وأحست عجبى	من سراها حيث لاتسرى الأسود
لا تعجب من سُرانا ؛ فالسرى	عادة الأعمار والناس هجود
عجبى من بذلها ما بذلت	وسراها وهى مشاس ^(٣) خرود ^(٤)
نوّلت وهى منيع نيلها	وسرت وهى قطع ^(٥) الخطو رود ^(٦)
غادة لو هبت الريح لها	آدها من مسها ما لا يؤود
يشهد الطرف المراعى أنها	سرفت من قدها الحسن القدود

(١) جمع أقود : دليل منقاد .

(٢) الفطنة .

(٣) شمس الفرس : منع ظهره .

(٤) الخرود : البكرام تمس .

(٥) يقال : هو قطع القيام : منقطع ضعفا أو سمنا .

(٦) امش على رود : أى مهل .

أمكن الخُمص - وقد خاليتها (١) -
 فاعْتَنَقْنَا والحشا وَفُق الحشا
 وَلَعَهْدِي قَبْلَ هَاتِيكَ بها
 تُسَال (٣) الأَرَى (٤) فتحكى أَنها
 ظبيَّة تصطاد من طافت به
 وأبيها لقد اختال بها
 أَرَجَتْ منها فلاةٌ جَرْدَةٌ
 قلت - لَمَّا عِبِقَتْ أرواحها
 أو أنت (٧) ابنَ يزيدٍ بيننا
 أي ظلُّ من نعيمٍ فإلى
 يا لها من خَلْوَةٍ (١٠) أُعْطِيَتْهَا
 أصبحت فَقْدًا وكانت نِعْمَةً
 لا كُنْعِي ابنَ يزيدٍ إِنَّها
 ما جدُّ لم يَسْتَتِبْ (١١) قَطُّ. يدا
 ربُّ آباءِ مراجيحِ (١٣) له

من عناق كاد يئاباه النهود
 ، ونبا عن صدرها صَدْرٌ ودود
 وَهِيَ زَوْرَاءُ (٢) عن الوضل حَيُود
 من ظبياء لا تَدْرَاهَا (٥) النُهود
 ربِّما طاف بك الظبيُّ الصيود
 إذ أَلَمْتُ ما يلي أود أوود
 وأضاعت ووجوه الليل سُود
 بالملأ (٦) : لا درست هذى العهد
 أم نسيمٌ بثَّه روض مجود (٨) ؟
 ليلى لو كان للظلِّ رُكود (٩)
 لو أَحَقَّتْ أوَعْدَا الليلَ النُفود
 والعظايا حين يُسَلِّبُنْ قُفود
 أبدا حيث يُلاقِيها الوجود
 وهو إن أَيْدَيْتَ (١٢) بالشكر صيود
 كلُّهم أَرُوع (١٤) للمحل طرود

- (١) خادعتها .
 (٢) مؤنث الأزور بمعنى المائل و جملة وهي زوراء في محل نصب حال سدت مسد خبر المبتدا المحذوف
 وجوبا والمبتدأ هو : لعهدى .
 (٣) في الاصل : تسل
 (٤) الارى : السسل وأراد به رضاها .
 (٥) تدرى الصيد : ختله .
 (٦) الصحراء والتسع من الارض .
 (٧) في الأصل اتنا .
 (٨) أصابه المطر .
 (٩) ثبات .
 (١٠) حرف الخاء مضموس في الأصل لا يعرف أهو جم أم سين أم خاء .
 (١١) استتابه ؛؛ سأله أن يتوب .
 (١٢) أيديته : اتخذت عنده يدا .
 (١٣) حلما المفرد مرجاح وقيل : لا واحد له من لفظه .
 (١٤) من معجيك بحسنه وجهارة منظره أو بشجاعته .

وظهور الأرض شهباً (٢) جَرود
 وكذا الساداتُ تغفو وتجدو
 حيث لا تُنسى حقوقُ بل حُقود
 مذُ خلت منهم حُجور ومُهود
 إذ من الأوثان للناس عبود
 حقّه - لو أنصف الدهر - البيود (٣)
 أو سيوفٌ حَسرتُ عنها الغمود
 فوقَ نجد لا تُضاهيه النُجود
 إنمّا بالإرث أصبحتُ تسود
 سَعَى جدٍ لا يُخالِطُه (٥) سُمود (٦)
 ، صائبَ السيرة ما فيه حُيود
 ذلٌّ في عِزٍّ كما ذلُّ القعود (٧)
 مثل ما يستحمش النارَ الوقود
 أن يُرى فيه عن المجد خمود
 : في الجدا (٩) ذوب، وفي الدين جُمود
 ، واستجاب الدرُّ والدنيا جَدود (١٢)

حين يغرى بطنٌ كخُل (١) كُلّه
 صُفح عن جارميهِم كرمًا
 يُطلب الإغضباء منهم والندي
 ما خلّوا من شرف يَبسونه
 منهمو مَنْ نُصِر الحقُّ به
 أي قرن بادٍ منهم لم يكن
 لو تراهم قلت : آسادُ الشرى (٤)
 شيدت أسلافه بنيانه
 واتق قول المسامين له :
 فسعى يطلب عليا أهله
 سالكا منهاجهم يتلو الهدى
 كلّمًا حُمّلَ أعباء العُلا
 فمضى استنهضته استحمشته (٨)
 وعرته هزةٌ تباي له
 أيها السائل عن أخلاقه
 كم (١٠) مرى الدنيا له إنسانه (١١)

(١) السماء .

(٢) سنة شهباء : لا خضرة فيها ولا مطر .

(٣) باد : ذهب وانقطع وضيبا حقه في الأصل بالضمّة

(٤) الشرى : موضع تنسب إليه الأسد وتيل : هو موضع بعينه تأوى إليه الأسد وحسرت بالبناء للفاعل

بمعنى انكشفت هكذا ضبط في الأصل بجوز أن يكون مبنيا لما لم يسم فاعله لأن الفعل لازم ومتعد

(٥) سكن المضارع المرفوع للضرورة . وقد جاء في القراءات السبعية المتواترة تسكين المضارع المرفوع

في آيات كثيرة كما جاء تسكين الاسم المجرور .

(٦) سمد سمودا : رفع رأسه تكبرا .

(٧) القعود من الأبل : ما يقتعده الراعى في كل حاجة .

(٨) أحمش النار : قواها بالحطب والقوم : حرّضهم .

(٩) العطية .

(١٠) مرى الناقة يمر بها : مسح ضرعها فأمرت : درابها .

(١١) التلطف وقد جاء المرى والأبساس في قول الخطيئة :

لقد مريتكم لو أن درتكم يوما يجيء بها مسحى وإنساني
 الجودود : النعجة قل لبها .

لا كقوم هامدٍ معروفهم
معشر فيهم نُكول إن نَوُوا
ليتهم كانوا قَرُودا فحَكُوا
ولقد قلت لدهرى إذ غدا
يَسْلَم الوغد عليه وله
: يا زمانا عكست أحواله
إن يُجرنى ابنُ يزيدٍ مرةً
الثمالي ثمّ مال المرتجى
أضحت الأزْد وأضحى بينها
ناعشا من حَيّ منهم ناشرا
قل لمن أنكر بغيا فضله
: إنّما عانت إذ عاندته
وانه من يُخصى حصاه إنّه
يا أبا العباس : إننى رجل
ويمينا إنك المرء الذى
لم أزل قديما وقلبي (١٠) ويدى
شاهد أنك بخر زاجر
يُجتنى دُرّك رطباً ناعماً

بل همو مَوْتَى عن العُرف همود
فِعْلَ خَيْرٍ ، وعلى الشرُّ مُرود (١)
شِيمَ الناس كما تحكى القرود
وهو للأخيار ذِلامٌ ضهُود (٢)
- إن رأى حُرّاً - هرير وشُدود
فَسرُوجُ الخيل تعلوها اللُّبُود
منك لا يُلمن بعينى سُهود
مُطَلِقُ الأَصْفَادِ (٣) وَالطَّلِقُ الصَّفُود (٤)
جَبَلا وهى رِغَان (٥) وَرَيْبُود (٦)
من أَجَنَّتْهُ من القوم اللُّحُود
مثل ما أنكرتِ الحقَّ يَهُود
حَظَّكَ الأَوْفَرَ فابْعَدْ وَثُمُود (٧)
ضِعْفُ ما ضَمَّ من الرمل زَرُود (٨)
فِي عَمَنَ عاند الحقَّ عُنُود (٩)
حُبّه عندى سواءً والسُّجُود
ولسانى لك مذ كنتُ جُنُود
لك من نفسك مَدُّ بل مُدود
فلنا منه سُنُوف (١١) وَعُقُود

(١) مفردة مارد : العاق .

(٢) كثير القهر .

(٣) القيود

(٤) كثير العطاء

(٥) جمع رعن : أنف الجبل .

(٦) جمع ريد : الحرف الناقء من الجبل .

(٧) عطف على الضمير الرفوع المتصل من غير فصل وهو مذهب لبعض النحويين .

(٨) رمل بين الشعبية والخزيمية بطريق الحاج من السكوفة .

(٩) ميل .

(١٠) يميز الأخفش وابن مالك زيادة الواو فى خبر كان وأحواتها وانظر تفصيل ذلك فى همع المواع

(١١) جمع شنف وهو القرط

غير أن البحر ملح وآيسن
 ولكن أقعدني عنك الذي
 أنا صاد ذادني عن مشرب
 فتنهنت^(٢) عليا أننى
 ألخط الرى وحشوى غلة
 ومن البرح لحاظى مشربا
 فأعرتنى سببا يوردنى
 وهو أن تنهض لى فى حاجتى
 وتخلينى لما أمتاحه^(٤)
 أزل السد الذى قد عافنى
 يا أبا النهض الذى ما مثله
 : لى مديح قلته فى سيد
 من حبير^(٥) الشعر من أسمع
 كلما أنشده فى مخفىل
 هيلت الأسماع من أفاظه
 ولدتة فطنة إنسيه
 يتلظى بين وصلى شاعر
 أذعن المدح له فى شاعر
 فجرى فى القول وامتد له
 فاستمع شعى فإن أحمده^(١٠)
 فاحتقب حمدى بإسماعك
 ولأنت المشرب العذب البرود
 ساقى نحوك ما اختير القعود
 سائغ يشفى الصبى دهر كسود^(١)
 إن تطعمتكم بدء ساعود^(٣)
 غير أن ليس يوانينى الورود
 أنا مشغوف به عنه مذود
 بخرك القم أعانتك السعود
 نهضة يكوى بها الجار الحسود
 منك فالإشغال بالحال قيسود
 عنك زالت دون ما تهوى السدود
 حين لا تنهض بالقوم الجدود
 لم تزل تهدى له الشعر الوفود
 فوعاه قال : روض أو برود
 ذلىق^(٦) المقول^(٧) جياش شروذ^(٨)
 واقشعرت لمعانيه الجلود
 تدعيها الجن غراء ولود
 لدد^(٩) قول الشعر والشعر للود
 يغزر المنطق فيه ويجود
 وتناهى حين ردتة الجدود
 حين يرعى الفكر فيه ويرود^(١١)
 مليكا يملكه حلم وجود

- (١) كفور
 (٢) تنهنت : كف
 (٣) حذف فاء الجواب للضرورة أو هو خبر أننى وجواب الشرط محذوف . وهو ضرورة أيضاً
 (٤) أناله
 (٥) حسن الشعر
 (٦) فصيح
 (٧) اللسان
 (٨) سائر فى البلاد
 (٩) الوصل : المفضل ، واللذود : ما يصب بالمسط من الدواء فى أحد شتى الفم وقد لده وألده ولد
 (١٠) أحمده : وجدته محموداً
 (١١) يذهب ويحيى .

لي في مدحى فيه أمل وبلاغ وله فيه خلود
 عارض أمطر غيرى ودعت رائدى منه بروق ورعود
 العلاء المبني شمّ العلا فوق ما أنل قحطان وهود
 وابن من حقق تأويل اسمه فله في كلّ علباء صعود
 حاجتى ثقل وقد حُمَلتَها فاختمِلها لا تكاء ذلك كؤود (١)
 وتعلم (٢) - غير ما مُستأنف عِلْمَ شىء أيها العِدُّ (٣) المكود (٤)
 أن للمجد سبيلا وعرّة ضيقا مسلكها فيه صعود
 وبما يولى مسودا سيّد أمر السيّد فانقاد المسود
 وبأن أحسن ذا أذعن ذا قَلَمًا قيّد بلا شىء مقود
 ليس تُثنى بالأباطيل الطلى (٥) لا ، ولا توطأ بالهزل الخدود
 بل بأن يُنصبَ حرّ نفسه وبأن يلقى بضاحى وجهه
 وبأن يقرع بابى سميه مايقول الكز (٦) والهش (٧) الرفود (٨)
 كل ما عددت أثمان العلا ولما يبتاع منهمن نقود
 فاتخذ عندى - لك الخير - يدا ترتهنّ شكرى بها ما اخضرّ عود
 من أياديك التى لو جُحِدت مرّة قام لها منه شهود
 تُجتنل في غمّة الكفر كما يُجتلى في ظلمة الليل العمود (٩)
 وتألّفنى تألّف صاحبا بي ألوفا شكر شكر لا شرود
 واستعن في حاجتى وانذب لها (١٠) من به راق (١١) على الناس عنود (١٢)
 يسعى في الحاجة حرّ ماجد لا حسود لأخيه بل حشود (١٣)

- (١) عقبة كؤود : صعبة
 وسد المصدر المؤول من أن وعمولها نسدهما
 (٢) دائم العطاء من قولهم ناقة مكود : دائمة الغزر، ويثر مكود : لا ينقطع ماؤها .
 (٣) الأعتاق والمفرد طلاة (٤) الكز : قليل الخير (٥) الرخو
 (٦) يحتمل أن يكون فعولا بمعنى مفعول : أى هو معان ومعطى . ويحتمل أن يكون فعولا بمعنى فاعل من
 (٧) رد الشيء ؛ إذا أسسكه (٨) السيف
 (٩) نذبه إلى الامر من باب نصر : دعاه ، وحثه ، ووجهه .
 (١٠) انصبت (١١) سحابة عنود : كثيرة المطر. وفي الأصل عتود بالتاء
 (١٢) من يخف لمعاونة أخيه وإجابة دعوته . وتحقى ألف يسعى للوزن

وقال أحمد بن عبد السلام (١) :

إلى الخيرات في جاهٍ وقدرٍ
وأعلمُ من رأيت بكلِّ أمرٍ
وأبهةُ الكبير بغيرِ كبيرٍ
وينثر لؤلؤًا من غيرِ فكرٍ

رأيت محمدَ بن يزيد يسمو
جليسِ خلائفِ وغدِي مُلك
وفتيانِيَّةَ الظرفاءِ فيه
وينثر إن أجال الفكرُ دُرًا

ولبعضهم في مدحه (٢) :

وإن أطنبَ المداح مع كلِّ مُطنِّبٍ
وأنت عديلُ الفتوح في كلِّ موكبٍ
إليك يُطيلُ الفكرُ بعد التعجبِ
ببإبكِ في أعلى مِنِّي والمحصبِ

وأنت الذي لا يبلغ الوصفُ مدحه
رأيتك والفتحَ بنَ خاقانِ راكبا
وكان أمير المؤمنين إذا رنا
بروح إليك الناسُ حتى كأنهم

وقال آخر (٣) :

والشيخ والكهل الكريمُ العنصرِ
وبعقله قلت : ابنُ عبد الأكبر

وإذا يقال منَ الفتى كلُّ الفتى
والمستضاء بعلمه وبرأيه

(١) أخبار البصريين ص ٧٧ والمعجم ج ١٩ ص ١١٤

(٢) أخبار البصريين ص ٧٨ والنزهة ص ٢٨٩ - ٢٩٠ والمعجم ج ١٩ ص ١١٩ .

(٣) معجم الأدباء ج ١٩ ص ١١٩ .

المبرد ونقد الشعر

كان نقده للشعر يتناول جانب المعنى ؛ كما يتناول الجانب اللغوي ، والنحوي . ومن أمثلة ذلك :

١ - قال المبرد : عيب على الفرزدق قوله (١) :

يا أختَ ناجية بن سامة إنني أخشى عليك بتيّ إن طلبوا دمي

وقالوا : ما للمتغزل وذكر الأولاد والاحتجاج بطلب الثارات ؛ هلاً قال كما قال جرير :

* قتلنا ثم لم يُحيينَ قتلانا *

٢ - وبما يعاب به أبو تمام قوله (٢) :

تُفَى الحربُ منه حين تغليَ أرجلها بشيطانٍ رجيمٍ

فجعل المدوح هو الشيطان الرجيم .

٣ - ومن شعر أبي نواس الذي يذمّ قوله في الرشيد (٣) :

لقد اتقيت الله حقّ ثقائه وجهدت نفسك فوق جهد المتقي

وليس هذا البيت الذي أردت ، ولكن فكرته للذي بعده لأنه معطوف عليه متصل به وهو

قوله :

وأخفتَ أهلَ الشُّركِ حتّى إنّه لتخافكَ النُّطفُ التي لم تُخلقِ

هذا البيت بادي العوار (٤) جدّاً ؛ وقد ردّده في مكان آخر فقال (٥) :

حارون أَلَفْنَا اتِّسلافَ مودَةٍ ماتت لها الأحقادُ والأضغانُ

حتّى الذي في الرحم لم يك صورة لفؤاده من خوفه خفقانُ

(١) الموشح ص ١١٥ وديوانه ص ٧٧٨ .

(٢) الموشح ص ٣٠٦ وديوانه ص ١٤٥ .

(٣) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٦٢ .

(٤) مثلثة العين .

(٥) ديوانه ص ٥٩ - ٦٠ .

وما لم يكن له صورة فكيف يكون له فؤاد ؟ فقد أحال ، وأسرف ، وتجاوز ...
وقد قال أبو نواس شيئا من الشعر في الأمين أنهم فيه لأنه قال قولا عظيما لم يتكلم بمثله

مسلم وهو قوله :

تنازع الأحمدان الشبه فاشتبهها
اثنان لافصل للمعقول بينهما
خَلَقًا وَخُلُقًا كَمَا قَدَّ الشُّرَاكَا
معناها واحد والعِدَّة اثنان

ومما أنكر من قوله :

يا أحمد المرتجى في كل نائبة
لأن هذه أعظم جرأة وأقبح مجاهرة وأشد تبغيض إلى العزيز الجبار - عز اسمه - وأنه إياه
يقصد بالعصيان .
قم سيدي نعص جبار السموات (١)

٤ - وقال أيضا : قد استظرف الناس قول أبي نواس (٢) في قدر الرقاشي ، ولا أراه حلوا

لاإفراطه ؛ وهو :

ودهماء تُرسيها رقاش إذا شئت
يَعَصُّ بِحَيْرُومِ البعوضة صدرها
وتغلي بذكر النار من غير حرها
هي القدر قدر الشيخ بكرين وائل
مُرْكَنَةُ الآذَانِ أَمَّ عِيَالٍ
وينضج ما فيها بعود خلال
وتنزلها عقداً بغير جعال (٣)
ربيع اليتامى عام كل هزال

ومثله قوله (٤) :

عُتِّقْتُ حَتَّى لَوْ اتَّصَلْتُ
لا حبت في القوم مائلة
بلسان ناطق وفم
ثم قصت قصة الأمم

ويستجيده خلق كثير وليس عندي بالمحمود ؛ لما فيه من الإفراط .

وانظر ما ذكرناه في ص ٢٠ ، ٢١ من نقده لشعر محمود بن مروان بن أبي حفصة .

* * *

١ - ومثال نقده اللغوي قال : أخطأ محمد بن يسير في قوله (٥) :

ولو قنعت أتانى الرزق في دعة
لأن القنوع إنما هو السؤال ؛ والقانع السائل ؛ قال الله تبارك وتعالى : (فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِعُوا
إِنَّ الْقُنُوعَ الْغَنَى لَا كَثْرَةَ الْمَالِ

- (١) ديوانه ص ٢٥٠ . (٢) الموشح ص ٢٨٧ . وديوانه ١٧٦ - ١٧٧ وبين الروايتين خلاف .
مركنة : عظيمة وفي الديوان مركبة بالباء الموحدة . (٣) بالضم والكسر : خرقة ينزل بها القدر .
(٤) ديوانه ص ٣٢٤ . (٥) الموشح ص ٢٩٩ .

القَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ) فالْمُعْتَرَّ الذي يتعرَّض ولا يسأل ، يقال : قنِعَ يقنِعُ قُنوعاً إذا سأل فهو قانع لا غير ، وإذا رضى قيل : قنِعَ قناعة فهو قَنِيع وقانع جميعاً .

٢ - مَّا أَخْطَأَ فِيهِ أَبُو الْعَتَاهِيَّةُ قَوْلَهُ (١) :

ولربِّمَا سُئِلَ الْبَخِيلُ الشَّيْءَ لَا يَسْوِي فِتْيَالًا .

لأنَّ الصَّوَابَ لَا يُسَاوِي فِتْيَالًا ، من ساواه يساويه .

* * *

١ - ومن أمثلة نقده النحويّ قوله : أنشدني سليمان بن عبد الله بن طاهر لنفسه :

* وقد مضت لي عشرونان ثنتان *

فقلت له : أيُّها الأمير هذا لَحْنٌ ؛ لأنَّ إعراباً لا يدخل على إعراب (٢) .

٢ - وقال : كان أبو نواس لِحَانَةً فمن ذلك قوله :

فما ضرَّها أَلَّا تَكُونَ لِجَرَوَلٍ وَلَا الْمُزْنِي كَعْبٍ وَلَا لِزِيَادٍ

لحن في تخفيفه ياء النسب في قوله : «مُزْنِي» في حشو الشعر وإنما يجوز هذا في القوافي (٣) .

وقد لحن عبد الصمد بن المعدل في تركه صرف ما ينصرف وخطأً أبا العتاهية في صرف

(يزيد) في موضعين من شعره لو لم يصرفه فيهما لاستقام الشعر بزحاف قبيح (٤) .

(٢) الموشح ص ٣٥٧ .

(٤) الموشح ص ٢٦٢ .

(١) الموشح ص ٢٦٢ .

(٣) الموشح ص ٢٦٧ وديوانه ص ٧٤ .

المبرد والشعراء المحدثون

أفرد للشعراء المحدثين كتابه (الروضة) كما يقول صاحب تاريخ بغداد، وابن عبد ربّه ،
وعقد لهم بابا في الكامل^(١) صدره بقوله :

« قال أبو العباس : هذه أشعار اخترناها من أشعار المولّدين حكيمة مستحسنة يُحتاج
إليها للتمثّل ، لأنّها أشكل بالدهر ، ويستعار من ألفاظها في المخاطبات ، والخطب ، والكتب » .

وعقد لهم بابا^(٢) آخر عنوانه بقوله : « وهذا باب طريف من أشعار المحدثين » .

ويقول عن ابن مناذر : فله في شعره شدّة كلام العرب بروايته وأدبه ، وحلاوة كلام المحدثين
بعصره ومشاهدته . (الكامل ج ٨ ص ٢٠٦)

وقال في الكامل^(٣) أيضا : وليس لقدم العهد يُفضّل القائل ، ولا لحدثان عهد يُهتضم
المصيب ، ولكن يُعطى كلّ ما يستحقّ .

وفيه أيضا^(٤) وقال بعض المحدثين « وليس بنا قصه حظّه من الصواب أنّه مُحدث » .
وانظر ما قاله عن أبي العتاهية^(٥) وعن أبي نواس^(٦) .

المبرد والطائيان :

سُئل عنهما فقال^(٧) :

« لأبي تمام استخراجات لطيفة ، ومعاني طريفة : لا يقول مثلها البحترى ، وهو صحيح
الخاطر ، حسن الانتزاع . وشعر البحترى أحسن استواءً وأبو تمام يقول النادر والبادر
وما أشبهه أبا تمام إلا بغائص يخرج الدرّ والمُخشَلبية^(٨)
ثمّ قال : والله إنّ لأبي تمام ، والبحترى من المحاسن ما لو قيس بأكثر شعر الأوائل ما وُجد
فيه مثله » .

(١) ج ٤ ص ١٠٢
(٢) ج ٨ ص ٢٠٦
(٣) ج ٨ ص ١٤٩
(٤) ج ٨ ص ١١٢
(٥) ج ٧ ص ٤٠
(٦) ج ٨ ص ١٢٨
(٧) أخبار أبي تمام ص ٩٦
(٨) المخشَلبية : خبز أبيض يشبه اللؤلؤ

وقال الصولي^(١) : « حدثني عبد الله بن المعتز قال : جاءني محمد بن يزيد النحوي فاحتبسته فأقام عندي ، فجرى ذكر أبي تمام . فلم يوفه حقّه ، وكان في المجلس رجل من الكتاب يعماني ما رأيت أحدا أحفظ . لشعر أبي تمام منه : فقال له يا أبا العباس ضع في نفسك من شئت من الشعراء ثم انظر أيحسن أن يقول مثل ما قال أبو تمام لأبي المغيث يعتذر إليه (٢) ؟ :

شهدتُ لقد أقوت مغانيكمُ بعدى ومحت كما محت وشائع من بُردِ
وأنجدتُم من بعد إتهامِ دارِكم فيادمعُ أنجدني على ساكني نجدِ
ثم مرّ فيها حتى بلغ إلى قوله في الاعتذار :

أتاني معَ الرُكبِانَ ظنٌ ظننته لففتُ له رأسي حياءً من المجدِ
لقد نكَبَ الغدرُ الوفاءَ بساحتي إذن وسرحتُ الذمَّ في مسرَحِ الحدِ

فقال أبو العباس : محمد بن يزيد : « ما سمعت أحسن من هذا قط . ما يهضم هذا الرجل حقّه إلا أحد رجلين : إما جاهلٍ بعلم الشعر ، ومعرفة الكلام . وإما عالمٍ لم يتبحر شعره : ولم يسمعه . » قال أبو العباس عبد الله بن المعتز : « وما مات إلا وهو منتقل عن جميع ما كان يقول ، مقربفضل أبي تمام وإحسانه . »

وقد أثار دهشى أن يخلو (الكامل) من شعر للبحتري مع ما كان بينهما من الصداقة والألفة ، على حين تضمن شعرا كثيرا لأبي تمام . وقد أثنى عليه في مواضع : وأحيانا كان يعبر عنه بقوله : بعض المحدثين^(٣) .

* * *

وللمبرد رأى في الشواعر عبر عنه بقوله^(٤) :

« قال أبو العباس : وكانت الخنساء وليلى بائنتين في أشعارهما متقدمتين لأكثر الفحول . ورُبَّ امرأةٍ تتقدّم في صناعة ، وقلّما يكون ذلك . والجملة ما قال الله عزّ وجلّ (أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْوَحْلِيَّةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ) . »

(١) أخبار أبي تمام ص ٢٠٢ . (٢) وفي ديوانه بشرح التبريزي ج ٢ ص ١٠٩ - ١١٧ .

(٣) الكامل ج ٥ ص ٣٠ ، ج ٧ ص ٣١ ، ج ٨ ص ١٤٩ والتعبير عنه باسمه في مواضع كثيرة .

(٤) الكامل ج ٨ ص ١٨٤ .

أَبْرُجُ فِي فَمَةِ اللَّفْظِ

أفرد الاشتقاق بكتاب مستقل غير أنه لم يصل إلينا .

وقد أكثر في الكامل من التعرُّض لبيان اشتقاق كثير من الكلمات اللغوية .

وقد يكون أول من عُنى بالظاهرة اللغوية ، وهي دوران المادة حول معنى واحد ، فقد عرض لها في جملة صور في الكامل ، قال (١) :

١ - « الجنين : ما لم يظهر بعد . يقال للقبر : جَنَن ، والجنين : الذي في بطن أمه . والمجنُّ :

التُّرسُ لأنه يسترك ، والمجنون : المغطى العقل ، ويسمى الجنُّ جنًا لاختفائهم ، وتسمى الدروع الجنُّ لأنها تستر من كان فيها » .

٢ - قال في البيت (٢) : « أَلستُ أَرَدُّ القِرْنَ يركب رَدْعَه »

«فإنما اشتقاقه من السهم، يقال: ارتدع السهم: إذا رجع النصل متأخرا في السنخ، ويقال: ركب البعير رَدْعَه: إذا سقط. فدخلت عنقه في جوفه - فالكلام مشتقُّ بعضه من بعض، ومبين بعضه بعضا فيقال من هذا في المثل: ذهب فلان في حاجتي فارتدع عنها: أي رجع. وكذلك: فلان لا يرتدع عن قبيح، والأصل ما ذكرت لك أولا» .

٣ - وقال: «وأصل العَقُّ (٣) القطع في هذا الموضع، وللعق مواضع كثيرة، يقال: عَقَّ والديه يعقُّهما إذا قطعهما. وعققت عن الصبي من هذا، وقالوا: بل هو من العقيقة وهو الشعر الذي يُولد الصبي به، يقال: فلان بعقيقته إذا كان بشعر الصبا لم يحلقه. ويقال: سيف كَأَنَّهُ عقيقة: أي كأنه لمعة برق. يقال: رأيت عقيقة البرق يا فتى: أي اللعة منه في السحاب. ويقال فلان عَقَّتْ تيمته ببلد كذا أي قطعت عنه في ذلك الموضع» .

٤ - قال «وإياك والغلق والضجر. الغَلَقُ: ضيق الصدر وقلة الصبر، يقال في سوء الخلق:

(١) الكامل ج ٣ ص ٢٣ (٢) الكامل ج ١ ص ١٤٥ (٣) الكامل ج ١ ص ٥٦ ، ٥٧ .

رجل غلق وأصل ذلك من قولهم : أغلق عليه أمره إذا لم يتضح : ولم ينفتح : ومن ذلك قولهم :
غلق الرهن : أى لم يوجد له تخلُّص : وأغلقت الباب من هذا (١) .

* * *

وقد عني بهذه الظاهرة اللغوية أبو الفتح بن جني في الخصائص ، كما ألف أحمد بن فارس
كتابه (مقاييس اللغة) لتطبيق هذه الظاهرة في مواد اللغة .

وكتاب المبرد (ا اتفق لفظه واختلف معناه) له صلة بمباحث فقه اللغة . وسنعرض - عند
حديثنا عن (الكامل) - لبقية النواحي العربية التي تناولها المبرد بالدراسة والبحث .

(١) الكامل ج ١ ص ٨٩ .

آثار المبرد

الكتب التي ألفها أبو العباس تناولت فروع العربية . وقد عصفّت حوادث الأيام بكثير منها ، وقد بقي لنا أنفسُ مؤلفاته .

الكامل

صورة صادقة لما انطبع في نفس المبرد من معارف ، وما تثقّف به من ثقافات : لغويّة ، ونحويّة ، وأدبيّة .

تحدّث أبو الفرج المعافى بن زكريّا بن يحيى بن داود المتوفّى سنة ٣٩٠ هـ . في مقدّمة كتابه (الجليس الصالح الكافي ، والأنيس الناصح الشافي) (١) عن (الكامل) فقال :

«وعمل أبو العباس محمّد بن يزيد النحويّ كتابه الذي سمّاه (الكامل) وضمّته أخبارا ، وقصصا لا إسنادَ لكثير منها ، أودعه من اشتقاق اللغة ، وشرحها ، وبيان أسرارها ، وفقّها ما يأتي به مثله لسعة علمه ، وقوّة فهمه ، ولطيف فكرته ، وصفاء قريحته ، ومن جليّ النحو والإعراب وغامضهما ما يقلُّ وجود من يسدّ فيه مسدّه ...» .

وشهرة الكامل تُغنيننا عن التعريف به ، وبيان طريقتيه في التّأليف . وأكتفي ببيان ما كان له من أثر في تآليف العلماء من بعده ، وما كان من إقبالهم عليه ، وعنايتهم به .

١ - شرحه هشام بن أحمد أبو الوليد الوقشيّ المتوفّى سنة ٤٨٩ هـ وسمّى شرحه (نُكّت الكامل) (بغية الوعاة ص ٤٠٩) .

وجرى ذكر هذا الشرح في خزانة الأدب في هذه المواضع :

الجزء الأوّل : ص ١٠ ، ٢٨ ، ٩٩ ، ١٦٥ ، ١٦٦ .

الجزء الثاني : ٣٣٥ ، ٤٥٢ ، ٤٧٠ .

(١) مخطوط بالدار وفي مكتبة الأستاذ السيد صقر نسخة منه .

الجزء الثالث : ٥١٢ .

الجزء الرابع - ١٦٤ : ٤٥١ .

٢ - شرح ابن السِّيد البَطْلِيَّوْسِيَّ المتوفى سنة ٤٤٤ ، ذكر في شواهد الشافية في هذه المواضع :

٣١ ، ٣٥ : ٧٥ ، ٧٧ .

وفي خزانة الأدب في هذه المواضع :

الجزء الأول : ١٠ : ١٠٠ ، ١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ، ٣٩٤ .

الجزء الثاني : ١٨٩ ، ٣٠٠ ، ٣٣٤ ، ٤٥٢ .

الجزء الثالث : ٧٢ ، ٨١ ، ١٣٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٩ ، ٢٦٧ ، ٤٧١ ، ٥١٤ ، ٦٥٦ .

الجزء الرابع : ٤٢ ، ١٨٤ ، ١٩٣ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢ ، ٣٤٣ ، ٣٦٧ ، ٥٥٣ .

٣ - أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن المعروف بابن مضاء المتوفى سنة ٥٩٢ أخذ عن محمد

ابن يوسف السرقسطي - المتوفى سنة ٥٣٨ وقال : اعتمدت عليه في تفسير (الكامل) للمبرد

لرسوخه في اللغة العربية .

وفي كشف الظنون أن السرقسطي هذا شرح الكامل .

وسنفضل القول في التنبيهات على أغاليط الرواة ، ورغبة الآمل .

كما كان (الكامل) مثالا يُحتذى في التأليف

١ - البهجة على نمط الكامل لمحمد بن جعفر أبو الفتح المراغي المتوفى سنة ٣٧١ .

(المعجم ج. ١٨ ص ١٠٢ بغية الوعاة ص ٢٨)

٢ - إبراهيم بن ما هويه الفارسي اللغوي له كتاب عارض فيه المبرد في كتابه الكامل. قاله

المسعودي (معجم الأدباء ج. ١ ص ٢٠٩) .

٣ - قال أبو محمد بن حزم : كتاب نوادر أدب عليّ مُبارِك لكتاب الكامل الذي جمعه المبرد

ولئن كان كتاب أبي العباس أكثر نحوًا وخبرًا إنَّ كتاب أبي عليّ أكثر لغةً وشعرًا .

ويحفظ. لنا التاريخ بعض أسماء من كان يُقرئ الكامل ، ومن كان يحفظه ، ويستظهره :

- ١ - قرأ القاضي عياض (الكامل) على محمد بن عبد الله بن الفراء الأندلسي المتوفى سنة ٥٠٠ (البغية ص ٦٣) .
 - ٢ - ألح أبو بكر بن القابلة النحوي على أبي عامر بن عبد الله الأشبيلي المتوفى سنة ٥١٠ - في قراءة الكتاب فأجابه . وأقرأه إياه والكامل للمبرّد حتى ختمهما ثم عاد إلى انقباضه (بغية الوعاة ص ٢٧٥) .
 - ٣ - محمد بن علي السلافي المتوفى سنة ٦٠٥ من أحفظ الناس للكامل وغيره من كتب الأدب (البغية ص ٨٤) .
 - ٤ - خلف بن يوسف بن فرتون أبو القاسم الأندلسي المتوفى سنة ٣٥٢ كان يستظهر كتاب سيبويه ، وأدب الكاتب ، والمقتضب ، والكامل (البغية ص ٢٤٣) .
 - ٥ - إشراق السوداء العروضية المتوفاة سنة ٤٥٠ مولدة أبي المطرف عبد الله بن غليون كانت تحفظ الكامل للمبرّد . والنوادر للقالى . وشرحهما (البغية ص ٢٠٠) .
- وُطِعَ الكامل بألمانيا سنة ١٨٦٤ م مع مقدّمة له ، وألحقت به فهرس متنوّعة ، كما تُرجم إلى الألمانية سنة ١٩٢٢ م .
- وانظر رُواة الكامل في المكتبة الاندلسيّة (فهرس مارواه ابن خير عن شيوخه) ص . ٣٢ ، ٣٢٣ .

التنبيهات على أغاليط الرواة

ألّفه أبو القاسم عليّ بن حمزة البصرى اللغوى المتوفى سنة ٥٣٧٥ نَبّه فيه على الأغاليط. الواردة في كتاب النوادر لأبي زياد الكلبيّ، وكتاب النوادر لأبي عمرو الشيبانيّ. وكتاب النبات لأبي حنيفة الدينورىّ. والكامل لأبي العباس المبرّد. والمصيح الثعالب. ومنه نسخة في دار الكتب ويقول ابن حمزة في آخر ما كتبه على الكامل: «هذا آخر ما أخذناه على أبي العباس ممّا لا عذر فيه وقد ساهمناه في كثير من الأغلاط. وقد أخذ الناس على أبي العباس قبلنا في هذا الكتاب وفي غيرد فمنهم مخطئ ومُصيب. فممنّ أخذ عليه في هذا فأصاب أبو جعفر بن النّحاس. وممن أخذ عليه فأصاب. وأخطأ الأخنش.»

ونقد ابن حمزة للكامل يدور حول هذه الأمور :

١ - نقد في تفسير بعض الكلمات اللغويّة يبلغ ٤٥ .

٢ - نقد في رواية الشعر » ٢٧

٣ - « تاريخي وما يتّصل به » ١٧

٤ - « في شرح بعض الأبيات » ١٥

٥ - « ومؤخذتان في نسبة الشعر لقائله » ٢

٦ - « ثلاث مؤخذات نحويّة » ٣

ومؤخذات ابن حمزة النحويّة واهية وسنردّ عليها :

١ - زوى المبرّد هذا البيت :

إنّ الذين يسوغ في أعناقهم زاد يُمنّ عليهم للنام

ثمّ قال : وروى الفراء هذا الشعر (إنّ الذين يسوغ في أحلاقهم) وإنّما كان ينبغي أن يكون في أحلقهم كقولك : فلس وأفلس وما أشبهه، ولكنه شبه باب فعل بباب فعل كما قالوا :

زندوا زناد ، وفرخ وأفراخ ... الكامل ج. ١ ص ١٩٦ - ٢٠٣ .

فَنَقَدَهُ عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ بِقَوْلِهِ :

«وقد أساء أبو العباس في هذا القول ، على أنه إنما أتبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه بأن جمع فعل على أفعال [لا يكون فيما] عدا ستة الأحرف التي شرطها ، وقد جاء عن العرب الفصحاء غيرها . فمن ذلك كهف وأكهاف ، وكف وأكفاف ، وثلج وأثلاج .

وقد قالوا : شيءٌ زائد على كذا ، وزيدٌ على كذا ثم جمعوا زيذاً على أزيد ، وجمعوا عينا على أعيان ، وقينا على أقيان ، ودينا على أديان ، وبيتنا على أبيات ، وطيرا على أطيار ، وسيرا على أسيار ، وسيفا على أسياف ...» .

فخلط ابن حمزة بين فعل الصحيح العين ومعتله ، والمبرد إنما يقصد صحيح العين ، وقد فصل ذلك في المقتضب .

٢ - قال المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٥١ : «والفِعْلِيُّ إِنَّمَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْكثْرَةِ ، يُقَالُ : الْقِتْيَتِيُّ لِكثْرَةِ النَّمِيمَةِ ... وَيُقَالُ الْهَجِيرِيُّ لِكثْرَةِ الْكَلِمَةِ الْمُرْتَدَّةِ عَلَى لِسَانِ الرَّجُلِ ... وَيُقَالُ : كَانَ بَيْنَهُمْ رِمِيًّا لِكثْرَةِ الرَّمْيِ وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا أَشْبَهَ هَذَا» .

نقده علي بن حمزة بقوله :

«وما كلُّ ما أشبه ما حكاه جاء للتكثير . وقد قالوا : فلانة خطب فلان وخطبي التي يخطبها . وقال عمر بن الخطاب : لو استطعت الآذان مع الخليفي لأذنت» .

وكلام المبرد صريح في أنه يريد بكل ما أشبه هذا ما جاء من المصادر على فعيل فهو يفيد التكثير ، فاعتراض ابن حمزة عليه بخطبي للمرأة التي تُخطب ليس في محله ولا يقصده المبرد . وقد جاءت الخطبي مصدرا أيضا كما في لسان العرب والقاموس ، والخليفي في كلام سيدنا عمر مصدر أريد به المبالغة . قال سيبويه ج ٢ ص ٢٢٨ : «والخليفي كثرة تشاغله بالخلافة وامتداد أيامه فيها» .

٣ - استدرك ابن حمزة على المبرد فيما قاله عن جمع فاعل وصف العاقل على فواعل بقول الشاعر نهشل بن حري :

لَيْبِكِ يَزِيدَ بَائِسٌ ذُو ضَرَاعَةٍ أَشَعْتُ مِّنْ طَوْحَتِهِ الطَّوَائِحِ

والظاهر في البيت أن الطوائح جمع طائحه . وانظر الخزانة ج ١ ص ١٤٧ - ١٤٨ .

أما ردّ ابن حمزة على المبرّد في رواية الشعر فأكتفى منه بمثال واحد :

روى المبرّد هذا البيت في الكامل بهذه الرواية :

عمرو الذي هشّم الثريدَ لقومه ورجالُ مَكَّةَ مُسْتِنْتونَ عِجافُ

فنقده علىّ بن حمزة بقوله : « والرواية : عمرو العلاء . وتغيير مثل هذا المشهور قبيح جداً ، وعمرو العلاء : هانم وما ينبغي لعاقل من المسلمين أن يجهل هذا البيت ، وفيمن قيل؟ وكيف روايته؟ » وردّى على هذا بأنّ المبرّد روى هذا البيت بالروایتين في الجزء الثاني من المقتضب في باب الصفة التي تجعل مع ما قبلها بمنزلة شيء واحد . والمقتضب سبق الكامل في التأليف ، فاقصر على إحدى الروایتين في (الكامل) ولم يجهل الرواية الأخرى كما يزعم ابن حمزة .

رغبة الآمال

جهد مشكور وعمل مبرور ذلك الذي قام به نصير اللغة والأدب ، وشيخ أدباء عصره الشيخ سيّد بن عليّ المرصنيّ في كتابه (رغبة الآمل من كتاب الكامل) فإذا أورد المبرّد بيتا من الشعر أورد الشيخ المرصنيّ قصيدته وضبط . ألفاظها وشرحها .

كما كان للشيخ المرصنيّ نقد على الكامل .

ودار هذا النقد على هذه النواحي :

- ١ - نقد لغويّ ويبلغ ٦٠ أخذ من ابن حمزة - ٢٢
- ٢ - في الرواية يبلغ ٩٠ » » » ١٥
- ٣ - تاريخي يبلغ ٢٥ » » » ٦
- ٤ - في شرح الشعر يبلغ ٢٠ » » » ٩
- ٥ - في نسبة الشعر يبلغ ٢٥
- ٦ - مؤاخذتان نحويّتان ، وسنردّ واحدة منهما .

* * *

قال المبرّد في الكامل ج ٢ ص ١٨ : « فإن قال قائل : فما بال يَطأ ، ويسع حذفتهما الواو ومثلهما ثبتت فيه الواو ؟ فإنّما ذلك لأنّه كان فعلٌ يفعلٌ مثل ولى يلى ، وورم يرم ففتحتهما

الهمزة والعين والأصل الكسر فإنما حذفوا الواو مما يلزم في الأصل : ألا ترى أنك تقول :
ولغ السبع يَلْعُ فهذا فَعَلَ يَفْعَلُ والأصل يَفْعِلُ ولكن فتحته الغين ؛ لأنَّ حروف الحلق تفتح
ما كان على يَفْعِلُ ويَفْعَلُ .

علّق الشيخ المرصفي على قوله (يَفْعَلُ) بضمّ العين بقوله : «زيادة من أبي العباس ليته حذفها .
قال سيبويه .. تقول وعدته فأنا أعدّه وعدا .. ثمّ قال : ولا يجيء في هذا الباب يَفْعَلُ بضمّ
العين وقد قال ناس من العرب وجدّ يجُدُّ ... وهذا لا يكاد يوجد .»

وقد وهم الشيخ المرصفي فيما أخذه على المبرّد هنا ، فالمبرّد يريد بقوله : (لأنَّ حروف الحلق تفتح
ما كان على يَفْعِلُ ويَفْعَلُ) أن يذكر قاعدة حروف الحلق ، وهي أنّها تفتح عين المضارع من فَعَلَ
سواء أكان المضارع على يَفْعِلُ أم يَفْعَلُ . وليس غرضه أن يقول : إنّ المثال الواو الفاء من
(فَعَلَ) يأتي مضارعه على (يَفْعَلُ) حتى يردّ عليه بكلام سيبويه : ولو رجعنا إلى المقتضب لوجدنا
المبرّد ردّد كلام سيبويه هناك ، ووافقه ولم يخالفه .

نحو الكامل :

عقد أير العباس العزم على أن يشرح ما يعرض في كتابه من الإعراب شرحا شافيا كما قال
في صدر كتابه ، وقد أحال على (المقتضب) في بعض المسائل ، وقد يوحى صنيعة هذا بأنّ
انفراد هذه المسائل بالإحالة أنّ غيرها ممّا ذكر في الكامل ليست على حقيقة الشرح في المقتضب
إن وجدت أو هي غير موجودة .

وأجزم هنا بأنّ كلّ ما في الكامل من مسائل نحويّة هو في (المقتضب) فليس في الكامل أقوال
تخالف ما في المقتضب أو زيادات عمّا في المقتضب اللهم إلّا بعض مسائل طفيفة جرّها
إعراب بعض الأبيات . فقد تكلم عن (كأين) في الكامل ولم يعرض لها في المقتضب ، وإنّما
عقد ل (كم) أبوابا . وقد تكلم في الكامل عن مسائل من المفعول معه لم يعرض لها في المقتضب .

أدب الكامل :

أظهر عدل للمبرّد من الناحية الأدبيّة هو الجمع والاختيار . وقد قيل : اختيار الرجل وافد
عقله ، وقال إفلاطون : عقول الناس مدوّنة في أطراف أقلامهم ، وظاهرة في حسن اختيارهم .
وهو تفرّق في أضعاف الكامل من تقسيم تشبيهات العرب إلى مفرد . وتصيب ، وتمازب

وبعيد : وذكر ما خرج من باب الاحتيال إلى باب الاستحسان : ثم جعل لجودة ألفاظه ، وحسن
رصفه ، واستواء نظمه في غاية ما يستحسن ج ٧ ص ٣٣ ، واهتمامه بما يقال في معنى واحد ج ٢
ص ١٧٥ : ج ٥ ص ٧٣ ، وإثارته إلى طريف المعاني ج ٣ ص ١٨١ ، ج ٥ ص ١٤٤ ، ١٤٥ ، وما تعرض
له من فصول النقد الأدبي ج ٢ ص ٢١٥ . ج ٥ ص ١١٨ ، وأخذ المعاني ، وتوليدها ، واستراقات
الشعراء ج ٢ ص ٧٢ ، ج ٧ ص ٥٥ ج ٤ ص ١١٢ : ١٥٩ - ج ٥ ص ٥١ .

كل ذلك يدل على ذوقه الأدبي .

وقد جعل ابن خلدون (الكامل) من أركان الأدب الأربعة .

بلاغة الكامل :

عرض لكثير من مباحث علمي المعاني والبيان .

تكلم عن القلب البلاغي ج ٤ ص ٥٨ .

الالتفات ج ٤ ص ١٨٦ . ج ٦ ص ١٢٨ .

التجريد ج ١ ص ١٩٤ .

اللف والنشر ج ٢ ص ٩٣ .

أقسام الكناية ج ٦ ص ٧١ وأمثلتها ج ١ ص ١٨٧ - ج ٢ ص ٩٩ - ج ٣ ص ٨٧ - ٩٤

١٤٧ ج ٥ ص ٦٦ ، ٢٣٣ ج ٨ ص ١٨٧ .

المجاز العقلي ج ٢ ص ١١٩ ، ١٣٠ . ج ٣ ص ١٩٤ ج ٨ ص ١٢٢ .

المجاز المرسل - ج ١ ص ١٩٦ ج ٤ ص ٤٠ ج ٦ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

الاستعارة ج ١ ص ٢٠١ ج ٢ ص ٣٣ ج ٣ ص ٩ ، ٣٠ ، ٣١ ، ١٤٩ .

أما حديثه عن التشبيه فقد فاز منه بنصيب الأسد .

عقد له بابا ج ٦ ص ١٤٣ . وعرض لكثير من أنواعه انظر : ج ٣ ص ١٦٦ . ج ٤ ص ٤٧ -

ج ٥ ص ١١٠ : ١٧٦ .

ج ٦ ص ٧٨ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٧ ، ١٧٩ -

٢٣٢ ، ٢٣٨ .

ج ٧ ص ١٨ ، ٢١ ، ٣٢ ، ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٣ .

الفاضل

نشرته دار الكتب سنة ١٣٧٥هـ. - ١٩٥٦ م بتحقيق الأستاذ عبد العزيز الميعني. عشر عليه
الأستاذ في تطوافه بمكاتب الآستانة ضمن مجموع ولم يجد ما يرشده إلى اسم الكتاب سوى
هذه الجملة في الخاتمة : « كمل كتاب فاضل المبرّد »

وذكره ابن النديم باسم (الفاضل والمفضول) وكذلك ياقوت .

والذي يرجح في نظري أنّ هذا الكتاب للمبرّد ما يأتي :

١ - كنى المبرّد عن نفسه بقوله : قال أبو العباس في هذه الصفحات : - ٣٧ ، ٦٨ ، ٧٢ ،
٨١ ، ١١٣ وذلك شأنه في كُتبه .

٢ - الشيوخ الذين نقل عنهم في الفاضل هم شيوخه الذين نقل عنهم في الكامل وغيره ،
فهو يقول حدثني المازني ، أنشدني الرياشي ، أنشدني التوزي ، حدثني الزيادي .

٣ - ويقول في الكامل : أنشدتني أمُّ الهيثم الكلابية ويقول في الفاضل : (١) سمعتها تقول .

٤ - رواية هذا المثل وما قاله عنه في الفاضل موافق لما قاله عنه في المقتضب فمقد قال في
الجزء الثالث ص ٦٣ من الأصل : ومن ذلك قول العرب : لو ذات سوار لطمتني ، إنّما أراد :
لو لطمتني ذات سوار . والصحيح من روايتهم : لو غير ذات سوار لطمتني .

وقد وقع في الفاضل ص ٤٢ بعض تحريف يمكن إصلاحه بما قاله في المقتضب عن هذا المثل .

* * *

سار المبرّد في هذا الكتاب كما سار في الكامل من سوق النصوص ، وشرح لغوياتها وبعض
المعاني الخفية ، غاية الأمر أنّه أمسك في (الفاضل) عن التعرّض للمسائل النحويّة .

وقد جاء في بعض النصوص كلمة (حوائج) ص ١١٢ فلم يمرض لتخطئتها ، وقد خطأها في الكامل

ج ٣ ص ١٤٥ : ١٤٦ .

يُفصّل أبو العباس عن غرضه من تأليف هذا الكتاب فيقول ص ٦٨ :

(١) الكامل ج ١ ص ٩٠ ج ٧ ص ١٨ ، والفاضل ص ٢٢ .

«قصدنا فيما نحكيه في كتابنا هذا حُسن الاختيار ، وكثرة الاختصار، وذكر ما يُستغنى به عن غيره ، ويُقنع بمثله عن نظيره، وإنما نذكر في كلِّ باب أحسن ما رُوي لنا فيه ، وأطرف ما نُسمى إلينا منه .»

ويقول في ص ٨٦ : «قد ذكرنا من هذا الباب صدرا نخاف على قارئه الملل إن أطلناه ، ونحذر من ضجر يلحقه إن أسهبنا فيه ، ويكنى من القلادة ما أحاط. بالعنق» ويكرر هذا في ص ٩٩

ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد

رساله نشرها الأستاذ الميمنى أيضا بالمطبعة السلفية سنة ١٣٥٠ هـ. صدرها المبرّد بقوله :
« هذه حروف ألفناها من كتاب الله عزَّ وجلَّ مختلفة المعاني ، متقاربة في القول ، مختلفة الخبر » ثمَّ يقسم اللفظ. إلى مشترك ، ومترادف ، ومتباين ، ويسوق الأمثلة الكثيرة ، ثمَّ يقول ص ٨ :

« وكلُّ من آثر أن يقول ما يحتمل معنيين فواجب عليه أن يضع على ما يقصد له دليلا؛ لأنَّ الكلام وُضع للفائدة والبيان .»

ثمَّ يبيِّن معاني الظنِّ في القرآن ، ويذكر لقوله تعالى (إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا) تخريجا عجيبا لم يعرض له في المقتضب ، ولا في الكامل .

ثمَّ يقول : « كلُّ ما جاء في القرآن من (وما يدريك) فغير مذكور جوابه ، وما جاء من (وما أدراك) مذكور جوابه .»

ويستشهد لحذف المضاف ، والموصوف ، والجواب ، والقلب البلاغى - من القرآن والشعر .

نسب عدنان وقحطان

أقدم كتاب لأنساب العرب هو كتاب جمهرة الأنساب لأبي المنذر هشام بن الكلبي المتوفى سنة ٢٠٦ ، وما زال مخطوطا كما يقول الأستاذ بروفنسال في مقدِّمة جمهرة أنساب العرب لابن حزم المتوفى سنة ٤٥٦ .

ونجد المبرّد ينقل عن ابن الكلبي فيقول : ص ١٨ :

«ونسب ابن الكلبي قحطان إلى إسماعيل عليه السلام فقال : قحطان بن الهميسع بن تيمن بن نبت بن إسماعيل بن إبراهيم صلوات الله عليه .»

وقال في الكامل ج ٤ ص ١٩٩ ، فأما قحطان عند أهل العلم فهو ابن الهيثم بن تميم بن نهم بن قيدار بن إسماعيل صلوات الله عليه « فزاد (قيدار) .

بدأ المبرّد حديثه عن بطون قريش مُشيراً إلى عظماء رجالها . وشعرائها .

ثمّ انتقل إلى غيرها حتّى فرغ من قبائل خنْدِف . وقيس . ثمّ انتقل إلى ربيعة ثمّ إلى قبائل اليمن على هذا النظام .

والناظر في جمهرة أنساب العرب لابن حزم يرى أنّ كتاب المبرّد ومنهجه بمثابة نواة لكتاب ابن حزم .

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة بتحقيق الأستاذ الميمنى أيضاً سنة ١٣٥٤ - سنة ١٩٣٦ م .

أعجاز أبيات

رسالة صغيرة بمكتبة الأزهر تشمل ٨٤ عجزاً . وقد راعى أن تكون أعجازها حكماً مستقلة تستغنى عن صدورها ، وكان ينسب العجز إلى قائله غالباً ، ويسوق ما يختاره من شعر الشاعر متصلاً . بدأ ببأنس بن مدرّكة الخثعمي . ثمّ بامرئ القيس ، وانتهى بالعبّاس بن الأحنف ، ثمّ أخذ يعبر عن اسم الشاعر بقوله : قال آخر .

نشرت هذه الرسالة بمطبعة لجنة التأليف بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون سنة ١٣٧١ - سنة ١٩٥١ م في المجموعة الثانية من نوادر المخطوطات .

شرح لامية العرب

شرح للقصيدة اللامية للشنفرى . وقد طبعت بمطبعة الجوائب مع (أعجب العجب) للزمخشري وبمكتبة الأزهر ومكتبة الجامع الأحمدى نسخ منها مخطوطة .

رسالة أحمد بن الواثق : نصّها : أطل الله بقاءك . وأدام عزك أحببت - أعزك الله - أن أعلم أىّ البلاغتين أبلغ ؟ بلاغة الشعر أم بلاغة الخطب . والكلام المنشور ، والسجع ؟ وأيتهما عندك - أعزك الله - أبلغ عرفنى ذلك إن شاء الله .

وصدّر المبرّد جوابه بقوله : إنّ حقّ البلاغة إحاطة القول بالمعنى . واختيار الكلام . وحسن النظم .. ثمّ أخذ يوازن بين بعض المعاني المشتركة في أقول الشعراء كما بيّن بلاغة قول

الرسول عليه السلام في قوله : « كفى بالسلامة داء » ، وبلاغة القرآن في قوله (ولكم في القصاص حياة) وكيف فضل قولهم : القتل أنفى للقتل .
نشر الرسالة والجواب عنها الدكتور رمضان عبد التّواب سنة ١٩٦٥ بعنوان : البلاغة كما نشرت في بعض المجلّات الأوربيّة سنة ١٩٤١ .

كتب لم تنشر

المذكر والمؤنث : بالمكتبة الظاهريّة بدمشق كما يقول بروكلمان .

التعازي والمرثي : بالاسكوريال وفي مكتبة الأستاذ محمود شاكر نسخة بالتصوير

الشمسيّ وهي تقع في ٢٦٢ صفحة والكتاب جمع شعرا ونشرا

الروضة : يبلغ حجمها ثلاثة دفاتر كبارا كما في تاريخ بغداد ، جاء ذكرها في الخزانة ج ٣

ص ٣٣٠ ، ٤١٨ . وتحدّث عنها ابن عبد ربّه في العقد . وفي كنيات الجرجانيّ نقل منها

ص ٢٩ . وفي الاغانى ج ٨ ص ٣٥٢ - ٣٥٣

وقد عثر على نسخة منها الأستاذ الميمنيّ ونقل منها ، وأشار إليها في تعليقه على (الفاضل) .

كتب أشارت اليها المراجع

الاعتنان ، موضوعه بيان أسباب التهاجي بين جرير والفرزدق - الخزانة ج ١ ص ٣٠٥ .

ونقل منه في ج ١ ص ٣٦١ ، ٤٨١ ، ٥٣١ ، ج ٢ ص ٣٥٥ ولم يذكره ابن النديم ، ولا ياقوت .

الشافى : لم يذكره ياقوت ، ولا ابن النديم . ورد ذكره في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٢

في أداة التعريف

الفتن والمعن : ذكره الصوليّ في أخبار أبي تمام ص ١٥٨ وقرأه على المبرد ونقل منه .

الأزمة : قال ابن السّيد في الاقتضاب : ص ٤٦٩ وأنشد أبو العباس في كتاب الأزمة :

* نِعْمَ أَخُو الْهَيْجَاءِ فِي الْيَوْمِ الْيَوْمِ *

ويظهر أنّه الأنواء والأزمة .

الاختيار : ذكره المبرد في الكامل ج ٨ ص ٢٢٨

شرح ما أغفله سيبويه : ورد ذكره في الانتصار في موضعين ص ١٠١ ، ١٠٥ .

الاشتقاق : نقل عنه ابن خلكان اشتقاق ثمالة ج ٣ ص ٤٤٥ .

المقتضب

ألّفه شيخ العربيّة في وقته في زمن شيخوخته بعد أن اكتمل نُضجُه العقليّ، وعمقُ تفكيره، واستوت ثقافته .

لذلك كان أنفُس مؤلفاته ، وأنضج ثمراته .

كُتِب المبرّد الأخرى في النحو إنّما هي رسائل صغيرة .

فنقده لكتاب سيبويه إنّما هو كُتِيب، وقد أشار فيه إلى بعض كتبه فقال ص ٩٨ من الانتصار :
وقد فسّرنا القول في هذا في غير هذا الكتاب .

ولمّا ألّف (الكامل) بعد (المقتضب) وضمّنه قدراً من مسائل النحو لم يُحَلِّ في النحو إلاّ عليه ،
ولا أشار إلاّ إليه ، وكان يُفخّم شأنه فيقول :

قد شرحنا هذا على حقيقة الشرح في الكتاب «المقتضب» فكان لا يجرى ذكره في الكامل
إلاّ مسبقاً بلفظ: (الكتاب) .

حكى الرّمانيُّ فقال^(١): ذُكِر كتاب (الأصول) بحضرة ابن السّراج فقال قائل: هو أحسن
من (المقتضب)، فقال أبو بكر: لا تقل هكذا، وأنشد:

ولو قَبَلَ مَبْكَاهَا بَكَيْتُ صَبَابَةً بِسُعْدَى شَفَيْتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّنَدِيمِ
ولكنْ بَكَتْ قَبْلِي فَهَيَّجَ لِي الْبُكَى بُكَاهَا فَقَلْتُ الْفَضْلُ لِلْمَتَّقِمِ

فهذا القائل إنّما أراد أن يرفع من شأن أصول ابن السّراج بتفضيله على (المقتضب) ،
ولو كان للمبرّد كتاب في النحو يفوق (المقتضب) لفضّله عليه في هذا المقام .

* * *

و (المقتضب) أوّل كتاب عالَج مسائل النحو والصرف بالأسلوب الواضح ، والعبارة المبسّطة .
ومن أمثلة ذلك :

(١) معجم الأدباء ج ١٨ ص ٢٠٠ - ٢٠١ والأنساب للسمعاني .

هذا باب المخاطبة

فأول كلامك لما تسأل عنه ، وآخره لمن تسأله . وذلك قولك - إذا سألت رجلا عن رجل - : كيف ذاك الرجل ؟ فتحت الكاف لأنها للذي تكلم ، وقولك ذاك إنما زدت الكاف على ذا ، وكانت لما تومئ إليه بالقرب . فإن قلت (هذا) ف (ها) للتنبية ، و (ذا) هي الاسم . فإذا خاطبت زدت الكاف للذي تكلمه ، ودل الكلام بوقوعها على أن الذي تومئ إليه بعيد ، وكذلك جميع الأسماء المبهمة إذا أردت التراخي زدت كافا للمخاطبة

فإن سألت امرأة عن رجل قلت : كيف ذاك الرجل ؟ تكسر الكاف لأنها لمؤنث ، قال الله عز وجل (قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) .

وتقول : إذا سألت رجلا عن امرأة - : كيف تلك المرأة ؟ بفتح الكاف ؛ لأنها المذكر .

فإن سألت امرأة عن امرأة - قلت : كيف تلك المرأة ؟ بكسر الكاف من أجل المخاطبة .

فإن سألت امرأتين عن رجلين قلت : كيف ذانكما الرجلان ؟

وإن سألت رجلين عن امرأتين قلت : كيف تانكما المرأتان ؟

وإن سألت رجلين عن امرأة قلت : كيف تلكما المرأة ؟

وإن سألت امرأتين عن رجل قلت : كيف ذاكما الرجل ؟ وإن شئت قلت : كيف ذلكما ؟

وإن سألت رجلا عن نساء قلت : كيف أولئكم النساء ؟

وإن سألت نساء عن رجال قلت : كيف أولئكن الرجال ؟

وإن سألت نساء عن رجل قلت بغير اللام : كيف ذاك الرجل ؟ وباللام : كيف ذلكن

الرجل ؟ » وانظر ج ٣ ص ٢٤١ - ٢٤٣ .

وانظر ابن يعيش ج ٣ ص ١٣٤ - ١٣٥ تجد ترديدا لما قاله المبرد هنا .

واستمع إليه يحلل بعض الأساليب ، قال ج ٤ ص ٤٩٨ :

« ولو قلت : ما أكثر هبتك الدنانير ، وإطعامك المساكن كنت قد أوقعت التعجب بالفعل ،

وأتصل به التعجب من كثرة المفعول وهو الطعام ، والدنانير التي يهبها . فكأنك قلت : ما أكثر

الدنانير التي تهبها ، والطعام الذي تطعمه . إن أردت هذا التقدير ، وإن أردت أن هبته أو إطعامه

يفعلها كثيرا إلا أن ذلك يكون نزرا في كل مرة جاز ، وكان وجه الكلام ألا يقع التعجب على هذا ؛ لأن هذا شبيه بالإلغاز ؛ لأن قصد التعجب الكثرة فإذا تَوَوَّل على القلَّة فقد زال معنى التعجب ... » .

وللمبرّد ولع بتعليل الأحكام النحويّة : فقد وقف وقفة طويلة ليعدل لم كانت الأسماء على خمسة أصول ، والأفعال لا تتجاوز الأربعة ؟ ج ١ ص ٢٦٦ - ٢٦٩ . ولم عمل التنبيه في الحال ولم يعمل في الظرف ؟ ج ٤ ص ٤٨٢ - ٤٨٣ وغير ذلك كثير .

والمبرّد كان يؤثر أن تكون تراجم أبواب المقتضب واضحة في إيجاز فلم يصطنع له العناوين المطوّلة ، أو الخفية .

١ - في المقتضب : هذا باب ما يكون حالا وفيه الألف واللام على خلاف ما تجرى به الحال لعلّ دخلت .

وعنون سيبويه لهذا بقوله ج ١ ص ١٩٨ :

« هذا باب ما ينتصب فيه الصفة لأنّه حال وقع فيه الألف واللام . شَبَّهوه بما يشبّه من الأسماء بالمصادر نحو قولك : فاه إلى في ، وليس بالفاعل ولا بالمفعول ، فكما شَبَّهوا هذا بقولك : عَوَّده على بدنه ، وليس بمصدر ، كذلك شَبَّهوا الصفة بالمصدر ، فشذّ هذا كما شذّت المصادر في بابها حيث كانت حالا وهي معرفة ، وكما شذّت الأسماء التي وضعت موضع المصدر ، وما يشبّه بالشيء في كلامهم وليس مثله في جميع أحواله كثير ، وقد بيّن فيما مضى وستراه إن شاء الله تعالى » .

٢ - في المقتضب : هذا باب الأحرف الخمسة المشبهة بالأفعال .

وفي سيبويه ج ١ ص ٢٧٩ : « هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده وهي من الفعل بمنزلة عشرين من الأسماء التي بمنزلة الفعل ، ولا تصرف تصرف الأفعال كما أن عشرين لا تصرف تصرف الأسماء التي أخذت من الفعل وكانت بمنزلة ولكن يقال بمنزلة الأسماء التي أخذت من الأفعال وشبّهت بها في هذا الموضع فنصب . درهما لأنّه ليس من نهايتها ولا هي مضافة إليه ، ولم ترد أن تحمل الدرهم على ما حمل الرون عليه ولكنه واحد بيّن به العدد فعملت فيه كعمل الضارب في زيد ... »

٣ - وانظر سيبويه في ترجمة كان وأخواتها ج ١ ص ٢١ ، وما قاله في ج ١ ص ١٣ - ١٤ .

٤ - في المقتضب : هذا باب اشتقاقك للعدد اسم الفاعل .

وفي سيبويه ج ٢ ص ١٧٢ : هذا باب ذكرك الاسم الذي تبيّن به العدة كم هي ؟ مع تمامها الذي هو من ذلك اللفظ .

قد بطيل المبرّد في العنوان قليلا . فيضيف إليه سؤالا كما قال في ج ٢ ص ٥٩٧ :

« هذا باب ما يقسم عليه من الأفعال ، وما بال النون في كلّ ما دخلت فيه يجوز حذفها واستعمالها إلّا في هذا الموضع الذي أذكره لك فإنّه لا يجوز حذفها ؟ » .

أو يبيّن الأنواع ، كما قال ج ٤ ص ٦١١ :

« هذا باب الظروف من الأمكنة والأزمنة : ومعرفة قسّمها وتمكّنها ، وامتناع ما يمتنع منها من التصرف ويقال من الصرف » .

أو يبيّن العلة ، كما صنع في ج ٤ ص ٦٥٠ :

« هذا باب ما إذا دخلت عليه (لا) لم تغيّره عن حاله ؛ لأنّه قد عمل فيه الفعل فلم يجز أن يعمل في حرف عاملان » .

أو يذكر شيئا من أحكامه ، كما فعل في التعجب ج ٤ ص ٤٨٤ :

« هذا باب الفعل الذي يتعدّى إلى مفعول وفاعله مبهم ، ولا يتصرف تصرف غيره من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ؛ لأنّ المعنى لزمه على ذلك وهو باب التعجب » .

أوجز سيبويه عنوان التعجب فقال ج ١ ص ٣٧ :

« هذا باب ما يعمل عمل الفعل ، ولم يجر مجرى الفعل ، ولم يتمكّن تمكّنه » .

وقد بسط المبرّد عنوان (ما) النافية ج ٤ ص ٤٩٩ فقال :

« هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل لوقوعه في معناه وهو حرف جاء لمعنى ، ويجرى في غير تلك اللغة مجرى الحروف غير العوامل ، وذلك الحرف (ما) النافية » .

أوجز سيبويه عنوان (ما) النافية فقال ج ١ ص ٢٨ :

« هذا باب ما أجرى مجرى (ليس) في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثمّ يصير إلى أصله » .

وقد تكون عبارة المقتضب واضحة غاية الوضوح مع إيجازها .

قال : واعلم أنّ كلّ ما كانت فيه زائدتان إذا حذفت إحداهما ثبتت الأخرى لم تحذف غيرها ؛ نحو : عيضموز ، وعيطموس ... فكلّ ما قلّ من الحذف لم يصلح غيره .
ثمّ قال في تصغير لُغَيْزَى : وقول جميع النحويّين يثبتون الياء في لُغَيْزَى لأنّهم لو حذفوها لاحتاجوا معها إلى حذف الألف ، وقد مضى تفسير هذا .

وعبر عن هذا سيبويه ج ٢ ص ١١٧ فقال :
« وإذا حقرت لُغَيْزَى قلت : لغيغيز . تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة ، لأنّك لو حذفتها احتجت أيضا إلى أن تحذف الألف ، فلمّا اجتمعت زائدتان إن حذفت إحداهما ثبتت الأخرى ، لأنّ ما يبقى لو كسّرته كان على مثال مفاعيل ، وكانت الأخرى إن حذفها احتجت إلى حذف الأخرى حين حذفت التي إذا حذفها استغنيت » .

وأبو عليّ الفارسيّ قد هضم (المقتضب) حقّه ، وهون أمره إن صحّ ما نقل عنه كما في نزهة الألبا ص ٢٩١ :

قال أبو عليّ : نظرت في كتاب (المقتضب) فما انتفعت منه بشيءٍ إلاّ بمسألة واحدة وهي وقوع إذا جوابا للشرط . في قوله تعالى (وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .
لوصحّ هذا النقل لنال من منزلة أبي عليّ ، فإنّ سيبويه قد ذكر في كتابه ج ١ ص ٤٣٥ أنّ (إذا) الفجائية تكون رابطة لجواب الشرط ، واستشهد بالآية الكريمة التي ذكرها أبو عليّ ، والمبرد ذكرها في موضعين من المقتضب وما زاد شيئا عمّا قاله سيبويه .

فهل نقول : إنّ أبا عليّ خفيّ عليه مكان الآية في سيبويه فقال هذا القول المنسوب إليه ؟
أو نقول : إنّّه يبعد صدور مثل هذا عن أبي عليّ ؟

كمال الدين الأنباريّ يشرح السرّ في أنّ المقتضب لم يُدع بين الناس بأنّ المبرد لما صنّفه أخذه عنه ابن الروانديّ المشهور بالزندقة وادّ الاعتقاد ، وأخذه الناس من يد ابن الروانديّ وكتبوه فكأنّه عاد عليه شوّمه فلا يكاد ينتفع به (١) .

(١) انظر رواية (المقتضب) في المكتبة الأندلسية : فهرس مارواه ابن خبير عن شيوخه ص ٣٠٧ .

زمن تأليف المقتضب

لم يكن (المقتضب) من تأليف زمن الحداثة والصبا وإنّما ، كان في زمن الشيخوخة . يدُلُّنا على ذلك ما يأتي :

١ - المبرّد لم ينتقل إلى بغداد إلّا بعد قتل المتوكل في سنة ٢٤٧ فكان في حدود الأربعين . وكان الزجاج يلازم ثعلبا في وقت قدوم المبرّد، ولما أرسله ثعلب ليفضّ حلقة المبرّد في المسجد أعجب بحديث المبرّد فلم يرجع إلى مجلس ثعلب كما قدّمنا .

أمر المبرّد الزجاج بإخراج كتب الكوفيّين ، وعدم النظر فيها ، ثمّ أقبل على دراسة المذهب البصريّ حتّى ثقّفه واستطاع أن يعرف ما في كتب الكوفيّين من ضعف ، وما من شكّ في أنّ هذا يقتضى مضيّ مده في الدراسة .

٢ - مرض ثعلب ، فذهب الزجاج ليعودّه ، وقصّ علينا هذه القصة (١) :

« دخلت على أبي العباس ثعلب - رحمه الله - في أيّام أبي العباس محمّد بن يزيد المبرّد وقد أملى شيئا من المقتضب ، فسلمت عليه وعنده أبو موسى الحامض وكان يحسّني شديدا ، ويُجاهرنى بالعداوة ، وكنت ألين له ، وأحتمله لموضع الشيخوخة ، فقال لي أبو العباس : قد حُمل إليّ بعض ما أملاه هذا الخلدی (٢) فرأيت لا يطوع لسانه بعبارة ، فقلت له : إنّه لا يشكّ في حُسن عبارته اثنان ولكنّ سوء رأيك فيه يعيبه عندك ، فقال : ما رأيته إلّا ألکن متغلّقا ، فقال أبو موسى : والله إنّ صاحبكم ألکن - يعني سيّبويه - فأحفظني ذلك ... ثمّ قال الزجاج : فأنا نحن فلانذكر حدود الفراء لأنّ خطاه فيه أكثر من أن يُعدّ ولكن هذا أنت عميت كتاب (الفصيح) للمبتدئ المتعلّم وهو عشرون ورقة أخطأت في عشرة مواضع فيه ... » . ثم أخذ يسردها ...

(١) معجم الأدباء ج ١ ص ١٣٧ - ١٤٣ - انباء الرواة ج ٣ ص ١٤١ .

(٢) بضم أوله وتسكين ثانيه نسبة الى الخلد قصر بناه المنصور ببغداد سنة ١٦٩ وبنيت حواليه منازل فصارت محلة كبيرة ، وكان المبرّد ينزل هناك - معجم البلدان، ج ٢ ص ٣٨٢ .

٣ - من هذه القصة يتبيّن لنا أنّ بدء تأليف (المقتضب) كان زمن شيخوخة أبي موسى الحامض وبعد أن ثَقِف الزجاج مذهب البصريين ، وأبو موسى الحامض توفّي سنة ٣٠٥ ولم تُفصح كتب التراجم عن تاريخ ولادته ونستطيع أن نتعرفه ممّا يأتي :

ينفخر أبو موسى الحامض بأنّه صحب ثعلبا أربعين سنة وثعلب توفّي سنة ٢٩١ ، فيكون بدأ مصاحبته سنة ٢٥١ .

وسنّ طالب العربية في ذلك الوقت كانت تبدأ من ١٥ سنة تقريبا ، فالمبرّد بدأ قراءة كتاب سيبويه على الجرّمى ولم يتمّه وتوفّي الجرّمى سنة ٢٢٥ أى وسنّ المبرّد ١٥ سنة .

وثعلب يقول : طلبت العربية سنة ٢١٦ هـ . أى وسنّه ١٦ سنة .

ولو قدرنا للحامض هذه السنّ لكانت ولادته في حدود سنة ٢٣٥ ، ولكن كلام الزجاج عنه (وكنّت أحتره لموضع الشيخوخة) يفيد بأنّه أسنّ منه؛ فيظهر أنّه طلب العربية وهو كبير والزجاج ولد سنة ٢٣٦ أو سنة ٢٣٠ على اختلاف الروايات .

ولو كان يكبر الزجاج بسنة أو سنتين ما قال الزجاج : «الموضع شيخوخته» ، فالظاهر أنّه من مواليد سنة ٢٢٥ فيكون صحب ثعلبا وسنّه ٢٥ - فعلى هذا تبدأ شيخوخته من سنة ٢٧٠ أو ٢٧٥ وكان المبرّد في العقد السابع عند ما بدأ تأليف المقتضب .

وهذا التقدير على فرض أنّ زيارة الزجاج لثعلب كانت في بدء شيخوخة أبي موسى الحامض . ولو نظرنا من ناحية أخرى وعرفنا بأنّ الحامض ليس من المعمرين فتكون شيخوخته بدأت سنة ٢٧٠ وعاش فيها ٣٥ سنة .

يقول ابن حبيب : زمان الغلوميّة سبع عشرة سنة منذ يولد إلى أن يستكملها ، ثمّ زمان الشبابيّة سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل أربعاً وثلاثين ، ثمّ هو كهل سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل إحدى وخمسين سنة ثمّ هو شيخ إلى أن يموت (انظر الخزانة ج١ ص ٢٩٦) .

نسخة المقتضب

هي نسخة وحيدة في دار الكتب المصرية برقم (١٥٢٥) نحو - أخذت بالتصوير الشمسي عن نسخة مخطوطة بمكتبة (كبرى يلي زاده) بالآستانة مكتوبة بخط مهلهل بن أحمد برسم أبي الحسن محمد بن الحسن الأموي وذلك في سنة ٣٤٧ وقد كتب على أول كُلاً جزء من أجزائها الثلاثة وفي آخره بخط العلامة أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ما نصه: «قرأت هذا الجزء من أوله إلى آخره، وأصلحت ما فيه، وصححته في سنة ٣٤٧ فما كان فيه من إصلاح وتخريج بغير خط. الكتاب فهو بخطي» كما كتب ذلك في أول الجزء الرابع .

وفي آخر الأول: عارض به نسخته داعياً لمقيدته محمد بن عبد الله بن بركة الناصري .

وفي أول الثالث . مما ملكه العبد الفقير مصطفي بن علي

محمد بن عبد الله القيساني .

وفي آخر الثالث: في نوبة الفقير إلى الله الراجي من الله عفوه وغفرانه عبد اللطيف بن عبد الرحيم . هذه النسخة في أربعة أجزاء، والأرقام فيها متسلسلة في كل جزأين معا، فأرقام الجزء الأول والثاني تنتهي برقم ٦٢٤ ثم أضيفت صفحة فيها مسألة ميراث والجواب عنها وأخذت رقم ٦٢٥ .

وأرقام الجزء الثالث والرابع تنتهي برقم ٦٧٩ ، وعلى هذا يكون صفحات النسخة - (١٣٠٣) .

ليست لهذه النسخة خطبة : وإنما تبدأ بعد البسملة بقوله :

« هذا تفسير وجوه العربية وإعراب الأسماء والأفعال »

وتنتهي بباب : ما حذف منه المستثنى تخفيفاً .

الاضطراب فى النسخة

بكثرة ترديد النظر فى المقتضب استطعت أن أصلح ما فى النسخة المصوّرة من اضطراب وأضع كلّ شئ فى مكانه المناسب . وإليك صوراً من هذا الاضطراب :

١ - ص ١٣٧ من المجموع الأوّل كرّرتُ وأخذت رقم ٢٧٧ ولم يتّصل بها ما قبلها كما لم يناسبها ما بعدها ، فهى حشو فى وضعها الثانى .

٢ - ص ٥٥٠ ، ص ٥٩٠ من المجموع الأوّل وُضعت كلّ منهما مكان الأخرى ويستقيم الكلام بوضع كلّ واحدة فى موضعها كما سترى .

٣ - ص ٢٧٣ ، ص ٢٧٤ من المجموع الأوّل وضعتا فى غير موضعهما ومكانهما بعد ص ١٥ من المجموع الثانى .

٤ - من ص ٥٢١ إلى ص ٥٦٢ من المجموع الثانى نجد اضطراباً فى ثلاثة مواضع ، ومبعض هذا الاضطراب رفع عشرين صفحة من مكانها ، ووضعها فى غير موضعها ، فأحدث هذا الاضطراب فى المواضيع الثلاثة: فى موضع رفعها ، وفى موضعين عند وضعها فى غير موضعها لا يرتبط بها ما قبلها ولا ترتبط بما بعدها ويستقيم الكلام بوضعها فى مكانها ؛ لذلك سيكون نظام نسختنا وترتيبها كما فى ترقيم الأصل هكذا :

٥٢١ - (٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣)

٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١) ٥٦٢ .

٥ - فى ص ١٤ من المجموع الأوّل عنوان مسائل الفاعل والمفعول به ثم نرى الحديث عن البديل وأقسامه .

ومسائل الفاعل والمفعول به وضعت فى الجزء الرابع ص ٣٨٣ ومكان هذه المسائل إنّما هو فى إطار هذا العنوان بدليل أنّ الفارق تناول هذه المسائل بالشرح وسمى كتابه (تفسير المسائل للمشكلة فى أوّل المقتضب) .

٦ - صدر ص ٣٨٢ من المجموع الثانى يُكْمَل ص ١٦ من المجموع الأوّل .

٧ - عَجَز ص ٣٨١ من المجموع الثانى يكون فى صدر ص ١٧ من المجموع الأوّل .

- وفي النسخة بعض ألفاظ. ساقطة ويمكن ندادركها . والاهتداء إليها .
- ١ - في ص ٢٨٢-٢٨٣ من المجموع الأول بعض ألفاظ. ساقطة وتُرك مكانها خاليا ويمكن إصلاح هذا السقط. من ص ٢٥ - ٢٦ من الأول لأن هذا الحديث مكرّر في الموضوعين .
- ٢ - في تصغير هؤلاء ص ٥٥٧ من الأول لم يتمّ حديثه فسقطت بعض الألفاظ . ونستطيع أن نعرف هذا السقط. كما قاله المبرّد في تصغير هؤلاء عند نقده لكتاب سيبويه وبما قاله ابن سيده في المخصّص عندما شرح رأى المبرّد . وقد سُقت هذه النصوص في التعليق .
- ٣ - في ص ٥٧١ من الثاني قال : « ومن المعرفة الأسماء المبهمة ، وإنّما كانت كذلك لأنّها لا تخلو من أحد أمرين » - ولم يذكرهما ، وسنبيّن في التعليق ما هما الأمران إن شاء الله ؟
- ٤ - في ص ٥١ من الثاني قال : فإن قلت : ما بال المستفهم بها ينتصب ما بعدها والتي في معنى ربّ ينخفض بها ما بعدها وكلاهما للعدد فإنّ في هذا قولين ؛ ولم يذكر القول الثاني .

هل في النسخة نقص ؟ :

- ١ - في المجموع الأول خرم في الرقم المسلسل لا تجد الصفحة التي تحمل رقم ٤٠٤ فلهذا الترقيم تُنبئ بأنّ هذا المجموع ينقص ص ٤٠٤ .
ولو احتكمتنا إلى ارتباط. الحديث واتّصاله لا نجد أثرا لهذا النقص .
فالمبرّد ، يمثّل هناك للمصدر الميمى ، واسمى الزمان والمكان وقد ساق لذلك سبع آيات من القرآن وبيتين من الشعر ، وهذا القدر كافٍ في التمثيل ، وأعتقد أنّ المقام لا يحتمل أكثر من هذا القدر حتّى نحكم بأنّ هناك صفحة ساقطة في أثناء هذا التمثيل .
وقد سبق أن عرض المبرّد لهذا الموضوع في ص ٦١ ومثّل ببيتين وآيتين كما عرض له في الكامل ومثّل بآيتين وبيتين .
- ٢ - قال في بعض المسائل : وسنتكلّم عن ذلك في باب الوقف ؛ ولم يعقد في كتابه بابا للوقف فهل يدلّ ذلك على نقص النسخة ؟
لقد خبرت المبرّد في كثير من وعوده في الكامل ، وفي المقتضب فتبيّن لي أنّه يُسرف في هذه الوعود .
قال في الكامل ج ٧ ص ١٨ في تصغير ذيّا وتيّا : « وهذه المبهمة يخالف تصغيرها تصغير سائر الأسماء ، وسنذكر ذلك في باب نفرده له إن شاء الله تعالى » .

ولم يتكلم المبرّد عن تصغير المبهّمات في غير هذا الموضع من الكامل .
وعد في ص ٣٠٢ أن يفرد بابا لمساثل (إذا) ولم يفعل . وإنما استعرض نواصب المضارع في ص ٤١٣
من الثاني وذكرها (إذا) . كذلك وعد أن يعرض لإعلال ثبيرة في ج ١ ص ١٢٢ ولم يفعل .

كذلك تبين لي أن المبرّد في وعوده لا يقيّد وعده بزمن الفعل الماضي أو المضارع ، ففي مواضع
كثيرة يقول : مضي القول في هذا ولم يفصّل وإنما سيأتي كما كان منه العكس .

١ - عقد بابا للتعجب في ص ٤٨٤ من الثاني ويقول في ص ١٦٩ ومنها فعل التعجب ...
وقد مضي تفسيره في بابه .

ب - عقد بابا لما النافية في الجزء الرابع ص ٤٩٩ ويقول في الجزء الثاني ص ١٧٠ وقد ذكرنا
الحجج فيها في بابها .

ج - عقد لما لا ينصرف بابا في ص ٢٧٠ : هذا باب ما يجرى وما لا يجرى . من الثاني
وقال في ص ٤٣ من الثاني : قد بينا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف .
قال في ص ١٥٢ : قد أحكمنا باب ما ينصرف وما لا ينصرف .
ثم قال في ص ٥٣٢ : وهذا يشرح في باب ما يجرى وما لا يجرى .
وقال في الكامل ج ٦ ص ٢٤٧ عن صرف زيزاء وسنذكر هذا في غير هذا الموضع مفسّراً .
وقدّم ذكره في ج ٦ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

بقي شيء آخر قد يشعر بنقص في النسخة : ذلك أن المبرّد لم يذكر في ختامها ما يدل على
أنه أنهى القول ، وختم كتابه ، وقد أنهى (الكامل) بما يشعر بالختام .

كما أن ناسخ النسخة لم يسجّل تاريخ فراغه من نسخها كما هو الشأن في غيرها وكما
فعل في الأجزاء الثلاثة ، والميراثي لم يثبت في آخرها ما أثبتته في آخر كلّ جزء من أنه قرأه
وصحّح ما فيه .

وجوابي على هذا : أن ذلك يحتمل قرّضين :

أن تكون الصفحة الأخيرة التي سجّل فيها ذلك قد سقطت وحدّتها ، ويحتمل أن تكون
سقطت مع أوراق أخرى .

وليس عندنا ما يرجح أحدهما على الآخر ، وعلمُ ذلك عند علام الغيوب ، وكل ما أستطيع عمله أن أقوم بعمل اختبار لهذه النسخة على ضوء قراءاتي ، فقد عثرت في قراءاتي على أقوال نُقلت من المقتضب وإشارات إليه فمأجمع هذه الأقوال والإشارات وأبين مواضعها في هذه النسخة .

النقل عن المقتضب والإشارة إليه :

١ - نقل السهيلي في الروض الأنف ج ١ ص ٧١ عن المقتضب للمبرد اشتقاق قريش من التقريش بمعنى التجديع مذهبهم قُصي . وبالرجوع إلى النسخة نجد هذا الحديث في ص ٣٢٠ من المجموع الثاني .

٢ - في أمالي الشجري ج ١ ص ٢٤ : أنشد أبو العباس محمد بن يزيد في المقتضب :

بعد اللتيا واللتيسا والتي إذا علبتها أنفُسُ تردت

وهذا الشاهد بالجزء الثاني ص ٥٥٨ .

٣ - وفي أمالي الشجري أيضا ج ١ ص ٢٥٢ : وأنكر أبو العباس ما أجازه سيبويه من إيقاع الناصبة للفعل بعد العلم على الوجه الذي قرره سيبويه ... ، فقال في المقتضب في باب الأفعال التي لا تكون معها إلا أن الثقيلة والأفعال التي لا تكون معها إلا الخفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة .

وهذا الباب في الجزء الثالث ص ٣ وترجمته هناك : هذا باب الأفعال لا تكون أن معها إلا ثقيلة والأفعال التي لا تكون معها إلا خفيفة والأفعال المحتملة للثقيلة والخفيفة .

٤ - ذكر ابن الشجري أيضا ج ١ ص ٣٤٩ قطعة من كلام المبرد وأخذ يشرحها ولم يقل إنها من المقتضب واكتفى بقوله : وذكر أبو العباس محمد بن يزيد .

وما نقله ابن الشجري مذكور في الجزء الثاني ص ٥٩٣ .

٥ - نقل أحمد بن فارس في كتابه الصحاح ص ٥٠ عن المقتضب تعريف الاسم ، وهذا مذكور في الجزء الأول ص ٤ .

٦ - نقل ابن عقيل في شرح الألفية ج ٢ ص ٦٧ عن المقتضب أن (حبذا) اسم ، وهذا مذكور في الجزء الثاني ص ٤٢٩ .

٧ - في خزنة الأدب ج ٢ ص ٥٥٩ نقل عن أمالي الشجري عن المقتضب البيت .

« بعد اللتيا واللتيسا والتي ... وقد ذكرناه قبل .

٨ - وفي الخزانة أيضا ج ٣ ص ٥٧ أنشد المبرد في المقتضب :

شَتَانٌ هَذَا وَالْعِنَاقُ وَالنَّوْمُ . وَالْمَشْرِبُ الدَّائِمُ فِي الظِّلِّ الدَّوْمُ

وهذا البيت في الجزء الرابع ص ٥٩٤ .

٩ - وفي الخزانة أيضا ج ٤ ص ٥٠٧ عن المعنى : قال المبرد في مقتضبه : هل للاستفهام ، نحو : هل جاء زيد ؟ وتكون بمنزلة قد ، نحو قوله تعالى : (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ) . انظر المعنى ج ٢ ص ٢٩ .

ذكر المبرد أن «هل» تكون بمعنى «قد» في موضعين من المقتضب : في الجزء الأول ص ٣٠ وفي الجزء الثالث ص ٢٥٤ واستشهد في الموضعين بالآية المذكورة .

١٠ - في نزهة الألبا ص ٢٩١ : قال أبو علي نظرت : في المقتضب فما انتفعت منه بشيء إلا بمسألة واحدة وهي وقوع إذا جوابا للشرط . في قوله تعالى (وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ) .

ذكر ذلك في موضعين من المقتضب : في الجزء الثاني ص ٣٤٣ وفي الجزء الثالث ص ١٥٩ .

١١ - في إيضاح علل النحو للزجاجي ص ٥١ : فأما حدّ أبي العباس المبرد للاسم فهو الذي ذكره في أوّل المقتضب حين قال : الاسم ما كان واقعا على معنى ، نحو رجل وفرس وما أشبه ذلك وانظر الجزء الأول ص ٤ .

١٢ - قال في الكامل ج ٢ ص ١٢ وهذا الباب (تخفيف كأنّ وإنّ) قد شرحناه في الكتاب المقتضب في باب إن وأن بجميع علله .

تكلم المبرد في المقتضب على تخفيف أنّ في الجزء الثاني ص ٣١٨ - ٣١٩ ، ٣٢٠ باب أنّ ، وفي أوّل الجزء الثالث باب أنّ المفتوحة وتصرفها ، كما عرض لذلك في الجزء الأول ص ٣٦ - ٣٧ ، وتكلم عن تخفيف كأنّ في الجزء الأول ص ٣٩ .

١٣ - قال في الكامل ج ٢ ص ٢٠٤ بعد أن تكلم عن الإبدال في متعدّ وتكئة وتراث ونحوه : وقد فسّرنا هذا على غاية الاستقصاء في الكتاب المقتضب .

فصل المبرد القول في ذلك في باب عقده في الجزء الأول ص ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ وعرض عرضا سريعا في ص ٥١ .

١٤ - قال في الكامل ج ٢ ص ٢٤٤ : وحروف المقاربة لها باب قد ذكرناها فيه على مقاييسها في الكتاب المقتضب بغاية الاستقصاء .

وحديث أفعال المقاربة في الجزء الثالث من المقتضب ص ٥٧ . وعنوانه بقوله : هذا باب الأفعال التي تسمى أفعال المقارنة .

١٥ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٥ وقد ذكرنا التقرير الواقع بلفظ الاستفهام في موضعه من الكتاب المقتضب مستقصى .

تحدث المبرّد عن خروج همزة الاستفهام إلى التقرير وذكر له الشواهد في الجزء الثالث من المقتضب ص ٢٥٥ - ٢٥٦ كما عرض لذلك في الجزء الثاني ص ٣٣٩ .

١٦ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٤١ : « لو » الشرطية : وكلُّ شيءٍ للفعل : نحو : الاستفهام والأمر والنهي ، وحروف الفعل نحو : إذا وسوف : وهذا مشروح في الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .

عرض المبرد لذلك في الجزء الثالث من المقتضب ص ٦٢ - ٦٣ فقال « لو » لا تقع إلا على فعل ... وتكلّم عن إن وإذا وأدوات الاستفهام وطلبها للفعل في الجزء الثاني ص ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ .

١٧ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٩٤ عن تصغير نحو جدول وأسود وغزوة : فهذا شرح صالح وهو مستقصى في الكتاب المقتضب .

وقد كرّر المبرّد هذا الحديث في مواضع من المقتضب في الجزء الثاني ص ٥١٤ ؛ ٥٥٠ ؛ ٥٥٢ وفي الجزء الأوّل ص ١٠٩ .

١٨ - قال في الكامل ج ٤ ص ٦ عن اللغتين في أمر الثلاثيّ المضعّف من الفكّ والإدغام وتحريك لامه عند الإدغام : وقد شرحناه في الكتاب المقتضب على حقيقة الشرح .

وقد ذكر ذلك في الجزء الأوّل من المقتضب ص ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ .

١٩ - قال في الكامل ج ٥ ص ١٤١ عن منع تقديم معدول صلة آل ولو كان ظرفاً : وقد مرّ تفسير هذا مستقصى في الكتاب المقتضب .

مسائل الصلة والموصول كثيرة في المقتضب : الجزء الثالث ص ١٧٥ - ١٧٩ وتفسير الفارق إنّما قام على تفسيرها .

٢٠ - قال في الكامل ج ٦ ص ٢٠٠ عن منع صرف العلم المؤنث : فأما قياسه وشرحه فقد أتينا عليه في الكتاب المقتضب .

تحدّث عنه في مواضع من المقتضب - في الجزء الثالث ص ٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٣١١ .
٢١- قال في الكامل ج ٦ ص ٢٤٧ عن زيزاء إنّه ملحق وهو ممدود منصرف ثمّ قال :
وسنذكر هذا في غير هذا الموضوع مفسّرا إن شاء الله ، على أنّا قد استقصينا في الكتاب المقتضب .
عقد في المقتضب للإلحاق في الألف الممدودة بابين في الجزء الثاني ص ٥٣٤ وبابا آخر في
أول الجزء الثالث كما عرض لذلك في الثالث ص ٧٢ .

٢٢ - قال في الكامل ج ٧ ص ٨٩ عن صحة العين في نحو : حول ؛ وصيد : وقد أحكمنا
تفسيرها هذا في الكتاب المقتضب .

بيّن ذلك في الجزء الأول من المقتضب في موضعين ص ٨٨-٨٩ ، ١٠٥ .
أضف إلى هذه المسائل المسائل التي تناولها الفارق في كتابه ، وعددها ١٩ مسألة ، وقد
بيّنت مواضعها عند التعليق عليها .

وكثير ممّا نسب إلى المبرّد المذكور في المقتضب ولم نتعرّض له ههنا لأنّ غرضنا أن نذكر
المسائل التي صرّح فيها بالنقل عن (المقتضب) ، وسرى في التعليق كثيرا ممّا نسب إليه صوابا
مّمّا يوافق ما في المقتضب ، وكثيرا ممّا نسب إليه خطأ ممّا يعارضه ما في المقتضب .
وإنّما نقطع بأنّ في النسخة نقصا إذا وجدنا نصوصا نقلت من المقتضب ولا توجد في
النسخة .

ويغلب على ظنّي أنّ النقص إن وُجد فلن يكون كثيرا ، لأنّ صفحات الأجزاء الثلاثة الأخيرة
مقاربة في العدد .

فصفحات الجزء الأول هي ٢٨٨ وصفحات الجزء الثاني هي ٣٣٥

رصفحات « الثالث » ٣٤٥ « الرابع » ٣٣٤

أضف إلى هذا أنّنا نجد تكريرا كثيرا في الجزء الرابع ، ومن أمثلته :

١ - عقد لعلم الجنس بابا في الجزء الرابع ص ٣٧٨-٣٨١ .

ثمّ عقده بابا آخر في الجزء الرابع أيضا ص ٦٠٣-٦٠٦ كرّر فيه ما ذكره أوّلا بعبارات
أخرى .

٢ - عقد للإخبار بابا في الجزء الرابع ص ٦٣٢-٦٣٤ كرّر فيه ما ذكره في باب الإخبار
في الجزء الثالث ص ٧٢-٧٤ .

٣ - تكلم على ما يُبنى من الأفعال وما يُعرب والردّ على الكوفيّين في قولهم بإعراب فعل الأمر في الجزء الرابع ص ٤٠٩-٤١١ كرّر ما قاله في الجزء الثاني ص ٢٩٠-٢٩٢ .

٤ - نواصب المضارع وجوازهم مكرّرة في الجزء الرابع ص ٤١٢ - ٤١٤ . وفي الجزء الثاني ، ص ٢٩٦-٢٩٨ ، ص ٣٣٠-٣٣٣ .

٥ - لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجئة وتعليل ذلك . كرّره في الجزء الرابع في ص ٤٤٩ ، ٤٨٣ ، ٦١٣ كما ذكره في الجزء الثالث ص ٢٤١ .

النسخة بخطّ. النسخ الواضح ، ومضبوطة بالشكل التامّ ويتميّز خطّها بما يأتي :

١ - تضع تحت الياء المتطرّفة نقطتين وذلك نحو : في . وهي : وكذلك الألف المتطرّفة التي تكتب ياء نحو : الأولى .

٢ - تضع شدّة على الدال من نحو : أردتُ . وأعددتُ . وربّما يشير ذلك إلى إدغام المتقاربين .

٣ - الهمزة المفردة بعد ألف تكتب في النسخة على الألف فنحو : ماء وشاء يكتب هكذا : مأ ، شأ .

وتصحیح السيرافي للنسخة : كان أكثره موجّها إلى ذكر ما سقط. من ألفاظها مما يتوقف عليه استقامة الكلام ، وقد بلغ هذا السقط. في بعض المواضع ثلاثة سطور انظر ج ٣ ص ٥٩٢ . ولم يعلّق شيئا له صلة بالناحية الموضوعيّة ولو كان كلام المراد مناقضا لما قدّمه ، ومثال ذلك : قال المبرّد ج ٢ ص ٥٧٠ : وتقول : أي أصحابك من إن يأتنا من يضربه أخوه بكرمه لأتّك جعلت الجز خبرا على أي .

فظاهر كلام المبرّد أن «مَنْ» شرطية في قوله : (من إن يأتنا) ، والمعروف أن أدوات الشرط. لها صدر الكلام فلا تدخل أداة شرط. على أخرى من غير فصل بينهما بفعل الشرط. انظر الأشباه ج ٤ ص ٣٦ .

ونحو قوله تعالى (فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ) (أما) نائبة فيه عن أداة الشرط. وفعل الشرط. فجعل (مَنْ) شرطية في كلام المبرّد لا يستقيم وهو معارض لما ذكره في غير موضع من المقتضب ، فقد جعل (مَنْ) موصولة إذا جاء بعدها (إن) الشرطية في ج ٢ ص ٣٤٨-٣٤٩ ، ٣٥١ .

السيرافي مرّ على هذا الكلام من غير أن يعلّق عليه إلا تعليقا واحدا وهو رفع (على) ووضع (عن) مكانها في قوله : « جعلت الجزاء خبرا على أيّ » .

وفي الجزء الثالث من النسخة ص ١٢ نجد في الصُّلب هذه العبارة : « وفي نسخة أخرى » .
ويذكر الفارقي في ص ٥٩ أنّه راجع نسخا متعدّدة من المقتضب في بعض المسائل فوجد ألفاظها متّفقة في هذه المسألة ، ولذلك استبعد أن تكون نسخته قد وقع فيها غلط. في ألفاظ. هذه المسألة .
قال :

« وقد كان بعضهم يذهب إلى أنّه غلط. وقع في النسخ ، وهذا عندي لا يصحّ لبعده ، اتّفاق مثله حتى تُجمع عليه النسخ كلّها من غير أن يكون المملى قاله ، ولو كان على ما قال لوجب أن يكون بعض النسخ قد جاء على خلاف هذا ويكون بعضها على الخطأ ، وبعضها على الصواب ، فلما اتّفقت على هذا الوجه علمنا بطلان هذا القول ، وثبت أنّ صاحب الكتاب أملاها » .
والفارقي لم يطلّع على نسختنا هذه لأنّ ألفاظها مخالفة لما ذكره من ألفاظ. هذه المسألة .

شرح المقتضب :

شرحه أبو الحسن عليّ بن عيسى الرّمانيّ المتوفى سنة ٣٨٤^(١) ولابن درّستويه المتوفى سنة ٣٤٧ شرح عليه لم يتم^(٢) .

وشرحه أبو الحسن عليّ بن أحمد بن الباذش المتوفى سنة ٥٢٨^(٣) .

وهذه الشروح لم تصل إلينا ، وقد وصل إلينا شرح سعيد بن سعيد الفارقيّ المتوفى سنة ٣٩١^(٤) لبعض مسائل المقتضب وسماه :

تفسير المسائل المشكّلة في أول المقتضب

هذا الكتاب بالتصوير الشمسيّ بمعهد المخطوطات بالجامعة العربيّة ، وقد أخذتُ صورة منه لمكتبي . تبلغ صفحات هذه النسخة ٧٨ وعدد سطور الصفحة ليس ثابتا ، أحيانا يكون ٣٢ سطرا وأحيانا يصل ٤٠- أخذتُ عن نسخة بمكتبة شهيد عليّ بالآستانة وهي بخط أحمد بن تميم بن هشام اللبليّ ونسخت سنة ٥٦١٦هـ .

تناول الفارقيّ شرح بعض المسائل التي جعلها المبرّد في صدر كتابه ، وكنا نقول : إنّ المبرّد أخطأته براعة الاستهلال في تضديره كتابه بمثل هذه المسائل الغامضة ، ولكنّ الفارقيّ يرى غير هذا ، فيقول في خطبة كتابه :

(١) معجم الأدباء ج ١٤ ص ٧٥ بغية الوعاة ص ٣٤٤ .

(٢) الفهرست ص ٩٤ .

(٣) بغية الوعاة ص ٣٢٧ .

(٤) تلميذ الرّمانيّ وكثيرا ما يثنى عليه ويدعو له كما كان يفعل ابن جنى مع شيخه أبي عليّ وهما متعاصران وسمع مجلب من ابن خالويه انظر ترجمته في معجم الأدباء ج ١١ ص ٢١٧ وبغية الوعاة ص ٢٥٥ وقال ابن الأثير في الباب ج ٢ ص ١٩١ - الفارقيّ بفتح الفاء وسكون الألف وكسر الراء في آخرها قاف هذه النسبة الى ميا فارقين ، وقال ياقوت في معجم البلدان ج ٥ ص ٢٣٥ ميا فارقين بفتح أوله وتشديد ثانيه ثم فاء وبعد الألف راء وقاف مكسورة وياء ونون - أشهر مدينة في ديار بكر وجاءت بهذا الضبط في شعر كثير وابي الطيب المتنبّي .

« الحمد لله ولى كل مئة ، ومولى كل نعمة : حمدا يرتبط منحه . ويجتلب زيادته ، وصلواته على خير خليقته محمد وعترته : وعلى آله وصحابه . وسلم تسليما .

ولما رأيت توفر الرغبة من الناشئين في زماننا وحرص المتوسطين من أهل الأدب في عصرنا على النظر في كتاب المقتضب ، مع ضيق الزمان عن تعجيل شرح جميعه ، وتشعب الأفكار في أمور تصد عن تفسير سائره - رأيت أن أفسر المشكل من مسائله التي جعلها في صدر كتابه ، وقدمها في افتتاح خطابه ، ليصوته بها عن ابتدال من لم تبلغ طبقة قراءة مثله ، ويحوطه فيها من تلاعب من قصرت رتبته عن التشاغل بشكله . إذ كان كثير من الطالبين لهذه الصناعة قد رضى لنفسه منها أن يقول : قرأت كتاب فلان وأخذت عن فلان . غرضه تكثير الرواية ، وهو أبعد الناس من الدراية . لا يتحاشى أن يقرأ كتاب سيبويه وهو بالمدخل أحق وأولى . وأخلق وأحرى .

فراى أبو العباس - رحمه الله - أن يقدم في كتابه مسائل تصد من قصد له عن التعرض به إلا بعد إحكام أصولها من سواه ، وإتقان أبوابها فيما عداه . فإذا هم بقراءة كتابه اقتدر على ما فرعه بما معه ، وحداه ذلك على النظر فيما يوصله إليه ، وبعثه على طلب ما يستعين به عليه . فإذا قويت بصيرته ، وتمكنت معرفته ، صلح أن يقرأ ما بعدها ، وحسن أن يتجاوزها إلى غيرها ، ومتى لم يكن معه من أصول هذه المسائل شيء صرفه ذلك من القراءة له ، وصدبه عن التلاعب به .

ورأيت أن أقدم لكل مسألة أصلا يعتمد فيها عليه ، ويرجع عند اللبس إليه ، وأبين ما يجوز من ذلك وما يمتنع ، وما يضيّق فروعه وما يتسع ، وأكشِف المواضع التي خُطِيء فيها ، وأبين وجه الخطأ ، وما يتخرج عليه ، وشبهته التي أصارته إليه ، ولا ندع مُمكنا إلا أوردناه ، ولا حسنا إلا ذكرناه ، فيسهل على من نظر في كتابنا هذا أن يقرأ الكتاب بعده ، ويقتدر به على أن يحل الشبه وحده ... » .

ألّف الفارقي كتابه لأبي القاسم عبد العزيز بن يوسف .

كتاب الفارقي كما هو ظاهر من اسمه إنما تناول شرح المسائل التي في أول المقتضب ، وإن كانت هذه المسائل وضعت خطأ في الجزء الرابع من النسخة التي بدار الكتب .

وقد أضاف إلى هذه المسائل مسألة ليست في صدر الكتاب ، وقد اعتذر عن ذلك فقال في ص ٧٣ : « ونظيرها في التقدير والتنزيل مسألة يذكرها أصحابنا في كتبهم على ضرب من البيان غير مُستقصى . وقد كنا نقصينا القول فيها ، فأحببنا أن نذكرها في هذا الموضع وإن لم تكن منه ، ولكن حسن ذلك أنها نظيرة ما ذكر فيه : وللعالم أن يذكر الشيء مع نظيره على جهة التأكيد والتأييد . وإنما قدمنا هذا القول لئلا يتوهم علينا الناظر في كتابنا أننا خرجنا على غرض ألفناه بإيقاع مسألة في غير موقعه وليس ذلك إلا أنه نظيره ، وغرضنا في هذا الكتاب بيان المشكل في أول الكتاب . ونترصد الإمكان لبيان جميع ما أشكل منه . ونفرد له كتابا آخر إن شاء الله وبه القوّة » .

ويباهى الفارقي بكتابه فيقول بعد أن عُلِّلَ لامتناع وقوع المفعول الأول في باب ظنَّ جملة ص ٥٨ : « وهذه نكتة من أسرار الصناعة لاتكاد تجدها في كتاب فتأملها فإن النفع بها كبير عظيم » . ويقول بعد أن ذكر معاني (جعل) واستعمالها ص ٦٥ : « فتأمله تجد حُسْنَه ولا تكاد تجده على البيان والشرح في كتاب كذلك » .

أعترف أن الفارقي شرح المسائل التي تناولها بعباراة واضحة ، وقدم لكل مسألة بيان عرض لكثير من القواعد العامة ولاسيما أحكام الصلة والموصول ، وتوابع الموصول ، وتوابع الصلة ، وأحكام المصادر ، والمشتقات في عملها ، وأعاد بعض هذه الأحكام فيما تناوله .

ولو وقف عند هذا لأحسن وأجمل ، ولكنه أسرف على نفسه وعلى قارئه في الحديث عن الإخبار بالذي وبالآلف واللام في مسائله ، وكان يستعرض جميع الصور العقلية في كل مسألة ، ويبين ما يجوز منها ، وما يمتنع . ويكفي أن تعلم أنه ذكر في وجود هذه الجملة الواضحة (سير بزید فرسخين يومين) ١٦٦ صورة ، ثم بين ما يجوز منها ، وما يمتنع ، وختم بها كتابه ، وهذه هي المسألة التي قدم عنها اعتذاره لأنها ليست من مسائل صدر الكتاب . والمسألة واضحة في أنه يجوز نيابة أحد الطرفين أو الجار والمجرور عن الفاعل ، فلا تحتاج إلى شرح ، ولا إلى جعلها مسألة مُشكلة ، ولكن الإخبار عن كل لفظ . فيها كانت له ١٥٩ صورة .

كما أسرف في تقديم بعض ألفاظ المسائل على بعض ، وتغيير الإعراب فيها ، والإبدال منها مع التقديم والتأخير ، ثم بيان ما يجوز وما لا يجوز .

وهذه رياضة عقلية عنيفة ، وما أشبهها بلحم جمل عث على رأس جبل وعمر ، لهذا رأيت أن
أكتفي بتلخيصه ، وأعرض منه الصفو واللباب .

ألّف الفارقي كتابه بعد وفاة أبي سعيد السيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ لأنه قال في ص ٥٩ (ورأيت
في تعليق بعض من أثق به عن أبي سعيد السيرافي - رحمه الله - قال ...).
وقد أرّخ الفارقي الفراغ من تأليفه في شهر ربيع الأول سنة ٣٧٢ هـ . كما نصّ عليه في
ختام كتابه .

صلة المقتضب بكتاب سيبويه

جميع النحويين الذين جاءوا من بعد سيبويه تأثروا تأثراً كبيراً بكتابه ، واهتدوا بهديه ، وساروا في طريقه .

وما زال كتاب سيبويه - على كثرة ما أُلّف بعده - عظيمَ القدر ، فلم تتغير بهجته ، ولم تخلُ جدته ، فهو كالذوحة الباسقة وغيره أغصان لها وفروع ، وكانهر المتدفق يغذي فروعاً وجداوله . من أقدم ما وصل إلينا في الصرف بعد سيبويه تصريف المازني . لم يستوعب المازني في تصريفه كل الأبواب الصرفية ولا مسائلها .

ولهذا لا أقرُّ الأستاذين المحققين للمنصف على قولهما في ج ٣ ص ٢٧٦ :

«وبعد سيبويه جاء أبو عثمان المازني فجمع في كتابه كل مباحث علم التصريف» .

وقولهما في ص ٣١٦ :

«وهو من علم التصريف ككتاب سيبويه من علم النحو في أن كلاً منهما أصل في علمه ، هذا في النحو وذلك في التصريف» .

في اعتقادي أن تصريف المازني إنما هو صدق لما في كتاب سيبويه ، فإذا قال سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ «ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضربت» قال المازني في تصريفه ج ١ ص ١٧٥ : «ولم أسمع من كلام العرب شيئاً من الثلاثة بلغ به الخمسة من موضع اللام» .

وإذا وقفنا في كتاب سيبويه على نصوص متعارضة متضاربة في الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء وجدنا صدق ذلك في تصريف المازني .

قال سيبويه في ج ٢ ص ٢٤٣ بزيادة الهمزة إذا لحقت أولاً متصدرة أربعة أحرف فصاعداً . وقال في ص ١١٣ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤ ، ٣٤٦ بأصالة الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء .

ونجد صورة من هذا الاضطراب في تصريف المازني .

قال في ج ١ ص ٩٩ بزيادة الهمزة المتصدرة أربعة أحرف فصاعداً ، ثم قال في ج ١ ص ١٤٤ بأصالة الهمزة المتصدرة أربعة أصول في الأسماء .

والآراء التي خالف فيها المازني سيبويه قليلة محدودة .

انظر ج ١ ص ٢٢٨ ج ٢ ص ٢٨٤ ، ٣١٥ ، ٣١٨ .

ثم ألف المبرد كتابه (المقتضب) في النحو والصرف فكان تأثيره بكتاب سيبويه كبيرا .

لقد جرى ذكر الخليل وسيبويه في المقتضب في مواضع تزيد عن المائة ، على حين أن المازني

جرى ذكره في مواضع تبلغ العشرين موضعا .

وقد تغلغل تأثير سيبويه في أعماق المقتضب .

لذلك حرصت على أن أسوق نصوص سيبويه في التعليق حتى يتبين لنا مدى استقلال المبرد

ومدى اعتماده على كتاب سيبويه .

وإذا كان الشاهد من شواهد سيبويه نبهت على ذلك .

رد المبرد على سيبويه

أو

مسائل الغلط

سار المبرد في نقد كتاب سيبويه على أن يذكر القطعة من كلام سيبويه مشيراً إلى الباب الذي ذكرت فيه ثم ينقدها مبتدئاً بقوله : قال محمد بن يزيد .

والنقد بدأ من الصفحة الثالثة من الجزء الأول من كتاب سيبويه وانتهى في آخر صفحة من الجزء الثاني ص ٥٢٩ ، وكان يتنقل بين الأبواب ، وهناك أبواب كثيرة لم يعرض لها وإنما كان يقف حيناً يري موضعاً للنقد في نظره ، وهذا النقد يدور على النواحي الإعرابية وفي الرواية والاستشهاد وفي العوامل وفي التعبير ، وأحياناً كان يصرح بأن هذا النقد هو رأى الأخصس أو الجرمي أو المازني .

وجزاً المبرد كتاب سيبويه إلى أجزاء فيقول :

ومما أصبناه في الجزء الخامس قوله : ويوافق ذلك ص ١٦٥ من الأول .

»	»	السابع	»	»	٢١٩	»
»	»	التاسع	»	»	٢٧٨	»
»	»	العاشر	»	»	٢٨٧	»
»	»	الثالث عشر	»	»	٣٢٢	»
»	»	الأحد والعشرين	»	»	٤١٤	»

ثم قال : ثم قال في كراسة سنة وثلاثين » » ١٤٤ من الثاني .

مسائل النقد بلغت - ١٣٣ مسألة ، منها مسألة خاصة بنقد كلام الأخصس ، ومسألة تكررت ، فالباقي : ١٣١ .

خصّ الجزء الأول منها ٨٢ والباقي للجزء الثاني .

وقد أخطأ نظرُ المبرّد فتجاوز في قراءته بعضَ الأسطر في مسألة فجاء نقده خاطئاً .
قال سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ « ويكون على مُفْعَل نحو مُصْحَف ، ومُخْدَع ، وموسى . ولم يكتر
هذا في كلامهم اسماً وهو في الوصف كثير ، والصفة قولهم مُكْرَم ومُدْخَل ومُعْطَى .
ويكون على مُفْعَل نحو : مُنْخَل ، ومُسْعَط . ، ومُدْقٌ ومُنْصَل ولا نعلمه صفة » .
هذا هو نصّ سيبويه على حقيقته ، ولكنّ المبرّد تجاوز نظره في القراءة بعضَ الأسطر فألحق
قوله : (ولا نعلمه صفة) بقوله : (ويكون على مُفْعَل) ، ثمّ نقده بقوله : قال محمّد وهذا المثال
من أكثر ما جاءت عليه الصفات لما تصرف من الفعل نحو : مُكْرَم ، ومُخْرَج ، ومُعْطَى
وكلّ ما كان مفعولاً لأفعل ، وأحسب هذا في الكتاب غلطاً عليه بل لا أشكُّ في ذلك إن شاء الله .
وقد ردّ ابن ولّاد على المبرّد بقوله : « هذا غلط . من أبي العباس على الكتاب لا على سيبويه .
وقد نظرنا في عدة نسخ فوجدنا الكلام صحيحاً مستقيماً على غير ما حكى وليس هو عندنا
ممن يتعمّد الكذب ولكن موضع ظننا أنّه تجاوزه نظره » انظر الانتصار ص ٣١٧ .
(ذكرنا سابقاً ص ٢٣ أن والد ابن ولّاد نسخ لنفسه كتاب سيبويه من نسخة المبرّد وكان
يضمّن بها ولا يمكن أحداً من نسخها) .

* * *

تكلم أبو الفتح بن جنّي في الخصائص عن نقد المبرّد لكتاب سيبويه وذلك عن طريق
روايته عن أبي عليّ عن ابن السّراج فقال ج ١ ص ٢٠٦ :
« ومن الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس تتبّع به كلام سيبويه وسماه
مسائل الغلط . فحدّثني أبو عليّ عن أبي بكر بن السّراج أنّ أبا العباس كان يعتذر منه ويقول :
هذا شيءٌ كذا رأيناه في أيّام الحداثة فأما الآن فلا » .

وقال في ج ٣ ص ٢٨٧ « وأما ما تعقّب به أبو العباس محمّد بن يزيد كتاب سيبويه في المواضع
التي سماها مسائل الغلط . فقلّمَا يلزم صاحبَ الكتاب إلاّ الشيءُ النزر وهو أيضاً مع قلّته من
كلام غير أبي العباس وحدّثني أبو عليّ عن أبي بكر عن أبي العباس أنّه قال : إنّ هذا كتاب
كذا عملناه في أوّان الشيبية والحداثة واعتذر أبو العباس منه » .

مُذَرّ أبي الفتح أنّه لم ير الكتاب فتحدّث عنه بلسان غيره وأناقشه في أمرين :

١ - الزعم بأنَّ النِّقْدَ من غير كلام أبي العباس يُدْحَضُه النظر في هذه المسائل ، فعَدَّتْها كما قدَّمنا - ١٣١ صرَّح المبرِّد بما أخذه من نقد الأَخْفَش والجَرْمِيّ والمَازِنِيّ وغيرهم في مواضع تقرب من الأربعين ، والباقي هو نقد لم يتبع فيه غيره .

٢ - القول بأنَّ المبرِّد رجع عن هذا النقد يرده الاحتكام إلى المقتضب فقد بقى المبرِّد على رأيه في نقد سيبويه وفي المقتضب في ٣٤ مسألة من مسائل النقد وبقى في الكاهل على خمس مسائل أخرى .

أمَّا المسائل التي يقال إنَّه رجع عنها وقال في المقتضب بخلافها فأشير إليها :

١ - إذا سمِّي بموصول فيه (أل) لا ينادى عند سيبويه ، وأجاز المبرِّد ندائه في نقده لسيبويه ، ولكنَّه رجع عن هذا في المقتضب فقال ج ٤ ص ٥٢٢ :

واعلم أنَّ الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ...

ثمَّ جعل قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَيَّمَّتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بَعِيدَةٌ بِالوَدِّ عَنِّي

ضرورةً كما قال سيبويه .

٢ - في نقده لسيبويه ردَّ على الأَخْفَش الذي جعل الضمير في نحو : «الضاريك ، والضاربي» في موضع نصب فقط . فأجاز أن يكون في محلِّ جرٍّ أيضًا كما يقول سيبويه ، ولكنَّه في غير موضع من المقتضب أوجب أن يكون الضمير في محلِّ نصب فقط . (انظر التعليق في ج ١ ص ٥٥٥) .

٣ - خالف سيبويه في أنَّ النون تدغم في الياء في نقده لكتابه ، ثمَّ قال بجواز الإدغام في المقتضب (انظر تعليق ج ١ ص ٢١٨) .

٤ - اعترض في نقده لسيبويه على عبارة له وهي قوله :

وإنَّما تنونُ لأنَّه موضع يرتفع فيه المضاف ، وإنَّما يحذف التنوين إذا كان في موضع ينتصب فيه المضاف .

ثمَّ عبَّر بهذه العبارة في المقتضب ج ٤ ص ٥٥٠ - ٥٥١ .

٥ - ردَّ على سيبويه نحو قوله : «هو رجل قائما» لأنَّ الحال لاتجىء من نكرة دون مسوغ ولكنَّه أجاز ذلك في المقتضب تعليق ج ٤ ص ٥٧٨ .

٦ - في مناقشة له مع سيبويه جعل نحو : « هذا خاتمك حديدا » حالا (الانتصار ص ١٠٥ - ١٠٦) ثم اختار في المقتضب أن يكون تمييزا ج ٣ ص ٢٣٩ .

وللمبرّد موقف مضطرب في وقوع (إلا) صفة :

مثل سيبويه لوقوع (إلا) صفة بقوله : « لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا » فردّ عليه المبرّد بأنّ (إلا) لا تكون صفة إلا إذا صحّ الاستثناء وهو لا يصحّ في هذا المثال .

(انظر الانتصار ص ١٨٢ - ١٨٣) .

ولكنّه في ج ٤ ص ٦٦٩ من المقتضب يمثّل لوقوع (إلا) صفة بهذا المثال : (لو كان معنا رجل إلا زيد لهلكنا) .

فيفيد هذا بأنّه رجع عمّا اشترطه في نقده لسيبويه ، ثمّ يقول في ص ٦٧٥ بما يفيد أنّه يشترط لوقوع (إلا) صفة صحّة الاستثناء ، قال :

«وتقول : هذا درهم غير جيّد ؛ لأنّ غيرا نعت . ألا ترى أنّه لا يستقيم : هذا درهم إلا جيّد» .

وانظر تعليقنا هناك .

* * *

وفي بعض المسائل نرى المبرّد لا يتعرّض في المقتضب لكلام سيبويه الذي تناوله بالنقد .

١ - مصدر فاعل مفاعلة . جعل سيبويه الميم عوضا من ألف فاعل فردّ عليه المبرّد في النقد (الانتصار ص ٣٠٣ - ٣٠٤) .

ثمّ اكتفى في المقتضب ج ٢ ص ٣٨٣ بقوله : فأما فاعلت فمصدره اللازم مفاعلة .. ولم يعرض لما قاله سيبويه ...

٢ - ذكر سيبويه رأيين في اشتقاق لفظ الجلالة ، فردّ عليه المبرّد بأنّ القول الثاني يعارض الأوّل (الانتصار ص ٢٧٩ - ٢٨٠) .

واكتفى في المقتضب ج ٤ ص ٥٢٣ بذكر رأي سيبويه الأوّل .

٣ - نقد مذهب سيبويه في التسمية بحرف من كلمة (الانتصار ص ٢٤٠ - ٢٤١) .

ثم ذكر المذاهب في ذلك في المقتضب ج ١ ص ٢٠ وأغفل ذكر رأى سيبويه .

٤ - ردّ على سيبويه في تمثيله لحذف حرف النداء من النكرة بقولهم :

افتدِ مخنوقٌ . أصبح ليلٌ . أطرق كرا . وقال : هو معرفة بالنداء ، ثم مثل بذلك في المقتضب ج ٤ ص ٥٣٧ ولم يعرض لما قاله سيبويه .

٥ - اعترض على تعليل سيبويه نحو : واغلامياه (الانتصار ص ١٥٤ - ١٥٥)

ولم يعرض لهذه العلة في المقتضب ج ٤ ص ٥٦٥ - ٥٦٦ .

٦ - ناقش سيبويه في تعليله لعلمية (بنات أوبر) ، ثم لم يتعرّض لهذه العلة في المقتضب .

٧ - يرى سيبويه أنّ صيغة فَعَّال في النسب موقوفة على السماع ، وردّ عليه المبرّد بأنّها قياس مطّرد (الانتصار ص ٢٥١ - ٢٥٢) .

ثمّ تحدّث عن الصيغة في المقتضب ج ٣ ص ١٤٥ وأمسك عن الحديث في قياستها وفي قصرها على السماع .

هذه هي المسائل التي ظاهرها أنّه قال بخلافها في المقتضب والمسائل التي أمسك فيها عمّا قاله في النقد .

أما المسائل التي بقي المبرّد فيها على رأيه في نقده لسيبويه وفي المقتضب فهي كثيرة (٣٤) وقد ذكرتها في مواضعها من التعليق وسُقت كلام ابن ولاد في الانتصار معها .

وبقيّة المسائل لم يعرض لها المبرّد في المقتضب لا من قريب ، ولا من بعيد ، ولا نعرف هل رجع عنها أو بقي على رأيه فيها ؟ .

نعم في ص ١٨٢ من الانتصار ما يأتى :

« قال أحمد : وجدت بخطّ أبي - رحمه الله - قال : وجدت هذا الباب مضروباً عليه في كتابه يعني كتاب محمد بن يزيد ، وكان قد رجع عنه إلاّ أنّه لم يثبت الحجّة التي أوجبت رجوعه فنضرب عمّا ذكرنا ونطويه » .

بمراجعة نصوص نقد المبرّد ومعارضتها على كتاب سيبويه تبين لي أمران :

١ - قد أضيف بعض هذا النقد إلى نسخة كتاب سيبويه المطبوعة في بولاق ، وهو هذا

النصّ ج ٢ ص ٢٠٨ :

وزعم الخليل أنّ قولهم ظريف وظروف لم يكسّر على ظريف ؛ كما أنّ المذاكير لم تكسّر على ذكر .

(وقال أبو عمر : أقول في ظروف هو جمع ظريف كسّر على غير بنائه وليس مثل مذاكير ؛ والدليل على ذلك أنّك إذا صغرت قلت : ظريفون ولا تقول ذلك في مذاكير) .

وبالرجوع إلى نقد المبرّد نجده ساق نصّ سيبويه إلى قوله (لم تكسّر على ذكر) ، ثمّ أتبعه النقد بقوله : قال أبو عمر الجرمي : ظروف تكسير ظريف على غير بنائه وليس بمنزلة مذاكير لأنّك لو صغرت ظروفًا قلت ظريفون ...

ومن المقطوع به أنّ الجرمي لم يدرك سيبويه ولم يأخذ عنه بله أن ينقل عنه سيبويه ، وانظر إنباد الرواة ج ٢ ص ٨٠ .

ويؤكد ذلك تعليق السيرافي بهامش سيبويه فقد ذكر كلام الجرمي هناك .

٢ - ساق المبرّد نصّا لسيبويه نصّه : «أيّها تشاء لك» على معنى قولك : الذي تشاء لك ، وإن شئت قلت : «أيّها تشاء لك» فتضمر الفاء .

وبمراجعة هذا النصّ على ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ نجد هناك نقصا . وانظر تعليق السيرافي ص ٤٠٠ ففيه إشارة إلى هذا النقص .

الانتصار لابن ولاد

ألّفه أحمد بن ولاد صاحب (المقصود والممدود) والمتوفى سنة ٣٣٢ بدأه بقوله :

«قال أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد النحوي : هذا كتاب نذكر فيه المسائل التي زعم أبو العباس محمد بن يزيد أنّ سيبويه غلط فيها ، ونبيّنها ، ونردّ الشبه التي لحقت فيها ، ولعلّ بعض من يقرأ كتابنا هذا ينكر ردّنا على أبي العباس وليس ردّنا عليه بأشنع من ردّه على سيبويه فإنّه ردّ عليه برأى نفسه ورأى من دون سيبويه ومع ردّنا عليه فنحن معترفون بالانتفاع

به لأنه نبه على وجوه السؤال ، ومواقع الشكوك إلا أنه إذا تبين الحق كان أولى بنا وأعد
بالنفع علينا وبالله التوفيق .

جعل ابن ولاد همة وسدته أن يرد نقد المبرد ويبطله إلا في مسألتين : قال في ص ١٢٢ .
« قال أحمد : الذي ذهب إليه محمد بن يزيد في هذا البيت هو الوجه الجيد فأما ما ذهب
إليه سيبويه فإنما يكون البيت حجة عليه لا على المعنى الأجود وليس تمتنع . »
وقال في ص ١٥٦ « قال أحمد : هذا الفصل صحيح لا يعدل عنه ولا جواب في هذا
أحسن منه . »

وقد تبين لي أن ابن ولاد لم يرجع إلى المقتضب حتى يعرف المسائل التي رجع عنها المبرد
والمسائل الأخرى .
وسأبين كل هذا في التعليق .

ونسخة الانتصار بالمكتبة التيمورية رقم ٧٠٥ نحو . انتسخت من نسخة قديمة بخط كوز
ببغداد في جمادى الآخرة سنة ١٣٤٥ وصححها ناسخها في رجب من السنة المذكورة .
وهي تنقص مقدار عشرة أسطر كما يقول ناسخها في بعض المسائل والنسخة مشحونة
بالتصحيح والتحريف وقد بذلت جهدا كبيرا في سبيل إصلاحها كما تعذر علي في بعض
المواضع إصلاحها إذ هي نسخة وحيدة . وقد انتسخت لمكتبتى نسخة منها . وعدد صفحاتها
٣٣٤ من الحجم المتوسط .

كتب للمبرد لا نعرف عنها سوى أسمائها

ذكرها ابن النديم وياقوت وهي :

- الإعراب. إعراب القرآن . أدب الجليس. أسماء الدواهي عند العرب. البلاغة . التصريف (١).
احتجاج القراءة. الحث على الأدب والصدق . الحروف في معاني القرآن إلى طه . الحروف .
الخط. والهجاء . الرسالة الكاملة . الرياض المونقة . الزيادة المنتزعة من سيبويه . شرح شواهد
سيبويه (٢) . شرح كلام العرب ، وتخليص ألفاظها ، ومزاوجة كلامها .
صفات الله - جلّ وعلا . ضرورة الشعر . طبقات النحويين البصريين وأخبارهم . العروض .
العبارة عن أسماء الله تعالى . قواعد الشعر . القوافي . المدخل إلى سيبويه . المقصور ، والمدود .
المدخل في النحو (٣) معاني القرآن ويعرف بالكتاب المتأم . المماح ، والمقابح . معنى كتاب
سيبويه . معنى كتاب الأوسط . الناطق . الوشى .
ذكر ابن الأثير في مقدمة (النهاية) أن المبرد ممن ألف في غريب الحديث ومثله في
كشف الظنون .

(١) هكذا اسمه في الفهرست ، ومعجم الأدباء وسماه ابن خبير : (التصريف) وانظر رواته في المكتبة الاندلسية :
فهرس مارواه ابن خبير عن شيوخه ص ٣١٢ .

(٢) ورد في الخزائن ج ٢ ص ١٩٣ باسم (الشرح) فهل يريد هذا الكتاب أو كتاب : شرح ما أغفله
سيبويه ؟

(٣) ذكره ابن خبير فيما جلبه أبو علي البغدادي فقال : والمدخل للمبرد في جزء تام ، انظر فهرس ابن خبير ص ٣٩٨

أسلوب المبرد :

ما ذكرناه من نماذج شعر المبرد يدلّ على أنّ لأبي العباس ذوقاً أدبياً رفيعاً وله قدرة على البيان : وفصاحة التعبير .

وما نراه له في الكامل من نَتَفٍ قَدَمَ بها بعضُ الأبواب يشهد بعلوّ كعبه في الأدب : وحسبنا أنّ الباحثرى يكتب له : ... وقلبي إلى الأديب طروب .

* * *

أدباً أسلوبه العلميّ فتشيع فيه العبارة المبسوطة والبيان الواضح وقد قدّمنا أمثلة لذلك فيما مضى .

وقد ولى أبو العباس بالإكثار من المترادفات فيقول في ص ١٣٤ من الثالث :
« فإن كانت الألف للتأنيث ففيها ثلاثة أقاويل : أجودها . وأحقّها بالاختيار ، وأكثرها ، وأصحّها . وأشكلها لمنهاج القياس حذف الألف » (يقصد عند النسيب) .
ويثنى على رأى فيقول : قول حسن جميل . وهذا واضح بيّن جداً .
ويضعف آخر فيقول : خطأ فاحش ، وغلط بيّن .

وقد كان أبو العباس يمدح الكلام لوضوحه فيقول في الكامل ج ١ ص ١٢٨ : فهذا أوضح معنى ، وأعرب لفظاً ، وأقرب مأخذاً . ويقول في ص ١٢٩ : فهذا كلام واضح ، وقول عذب . وقال في ج ٣ ص ١٦٤ فهذا من أجود من الكلام . وأوضحه معنى .

* * *

٢ - والمبرد نحويّ لغويّ فقد يستوقفه إحساسه اللغويّ فيستطرد إلى شرح لغويّ فيقول في المقتضب ج ١ ص ٥٦ :

« تفسير : يقال سلّقه إذا ألقاه على قنما . وإذا ألقاه على وجهه قيل بطّحه ، وإذا ألقاه على أحد جنبه قيل قرّره ، وقطره ، وإذا ألقاه على رأسه قيل نكّته . »

* * *

٣ - والمبرد مؤلّف في أنساب العرب . ذلك كان يعرض لبعض الأنساب في المقتضب . لهذا ذكر بيت بُعْجِير بن زُهَيْر :

صَبَحْنَاهُمْ بِأَلْفٍ مِنْ سُلَيْمٍ وَسَبْعٍ مِنْ بَنِي عَثْمَانَ وَاقِي

قال : وبنو عثمان بن عمرو بن أدد بن طابخة بن إلياس بن مضر هم مزينة ج ٢ ص ٤٦٥ .
وذكر نسب ثقيف ج ٣ ص ٣٢٠ - وعمرو بن تميم ج ٣ ص ٣٢١ كما عرض لنسب قريش
والاختلاف في تسميتهم بهذا الاسم ج ٣ ص ٣٢٠ وقد أكثر من ذلك في الكامل ج ١ ص ١٨٩
ج ٢ ص ١٨٢ ج ٣ ص ٨٠ ج ٤ ص ١٩٨ - ١٩٩ .

* * *

٤ - التزم المبرّد في المقتضب أن يُعبّر بجمع الجمع (أقاويل) فلم يستعمل (أقوالا) حتى
في مقام يتطأب جمع القلة .

فيقول : ثلاثة أقاويل ج ١ ص ١٤٠ ج ٣ ص ١٣٤ ج ٤ ص ٣٦٤ . وهذه الأقاويل الثلاثة ج ١ ص ٧٨ .
ويستعملها في موضع قولين فقال ج ١ ص ٢٣١ : « (هَنْ) في بعض الأقاويل »
والخلاف في لام (هن) لا يتجاوز قولين : لامها واو أو هاء وذكرهما المبرّد في ج ٢ ص ٥٣٧ .
وقال عن لغة الفكّ في أمر المضاعف الثلاثي : نحو : أردد : أجود الأقاويل وليس فيه
الألفتان : الفكّ . والإدغام ج ١ ص ١٨١ .

تكرّر لفظ الأقاويل في ج ١ ص ٢٦٦ ج ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٤٤٧ . ج ٣ ص ١٨٥ ج ٤ ص ٥٢٥ - ٥٦٥ .

وقال : أجود الأقاويل ج ١ ص ١٧٢ . ١٤١ . ١٨١ . أحسن الأقاويل ج ٢ ص ٦١٧ .

بعض الأقاويل ج ١ ص ٢٣١ ج ٤ ص ٤٩١ أبعاد الأقاويل لم ج ٢ ص ٣٦٣ .

أردأ الأقاويل ج ٣ ص ١٣٥ . أقلّ الأقاويل ج ٤ ص ٦٣٩ .

والمبرّد مع الجمهور في أن تمييز الثلاثة إلى العشرة يكون بجمع القلة إن وجد (المقتضب

ج ٢ ص ٤٣٨) .

* * *

٥ - التزم المبرّد أن يقيّد جميع وعوده بالمشيئة (إن شاء الله) حتى جعلها في بعض العناوين

فقال ج ٢ ص ٥٦١ :

«باب الحروف التي تكون استفهاما ، وخبرها وسندكرها مفسّرة في أبوابها إن شاء الله» .

وقال ج ٣ ص ٢٥٦ :

«باب من مسائل (أم) في البابين المتقدمين لنوضح كلّ باب على حياله ، ونبيّنه من

صاحبه إن شاء الله»

ويقولها عند الشروع فيما وعده به ويعبر عن ذلك بعبارات مختلفة فيقول : ونحن ذاكرو
ذلك إن شاء الله ج ١ ص ١٩٣ . ٢١٣ ج ٢ ص ٣٣٢ . ٣٣٣ . ٣٧٠ . ٤٠١ . ٤٢٤ : ٤٧٣ : ٥٣١ .
ج ٣ ص ٢ - ٣٢٤ : ج ٤ ص ٣٧٥ .

ونفسر لم ذلك إن شاء الله ؟ ج ٣ ص ٣٦ : ٢٧١ ج ٤ ص ٣٧٧ . ٥٤٥ . ٥٧٧ .
وسنشرح ما ذكرنا إن شاء الله ج ١ ص ١٤٨ . ٩٨ . ج ٢ ص ٥١٦ ج ٣ ص ١٨١ : ٢٢٥ : ٢٧٢ .
وسنبين جميع ذلك إن شاء الله ج ١ ص ١٠٦ ج ٢ ص ٥٢٨ ج ٤ ص ٥٩٠ .
ويستعمل المشيئة في غير ذلك أيضا فيقول :
فقس ما ورد عليك من هذا إن شاء الله ج ١ ص ٧١ ج ٢ ص ٣٥٠ ج ٣ ص ٣٠ .
فقس تُصب إن شاء الله ج ٢ ص ٤٦٨ . ٤٩٨ ج ٣ ص ٢٣١ . ٢٤٣ .
فكل ما ورد عليك من هذا فقمه على ما ذكرت لك تجدد مستقيا إن شاء الله ج ٣ ص ١٢٠ .
وقد فسرت لك باب العدل لتتناول القياس من قرب وتميز بعضه من بعض إن شاء الله ج ٣
ص ٣٣٦ : ج ٤ ص ٦٢٢ .

وفما ذكرت ما يدل على جميعها إن شاء الله ج ١ ص ٦٦ . ٢٥١ ج ٣ ص ١٦٤ .
وفما قلنا دليل على ما يرد عليك إن شاء الله ج ١ ص ٢٢ . ٩٦ - ج ٣ ص ٢٩٢ .
وفما ذكرنا كفاية إن شاء الله ج ٣ ص ٣٣٢ .
وإذا صححت الأصول جرت المسائل على الاستقامة إن شاء الله ج ٤ ص ٤٨٤ .
وهذا مما إذا وقفت على معناه جرت لك ألفاظه على حقيقتها إن شاء الله ج ٤ ص ٦٠٢ .
وانظر غير ذلك كثيرا ج ١ ص ٨٢ . ٩٨ . ١٩٠ . ١٩٧ ج ٢ ص ٣٣٣ . ٣٤٥ : ٥٢٨ . ٥٦٢ .
ج ٣ ص ٩٨ . ٣٦ . ٧١ . ١٧٣ . ١٧٦ . ١٧٥ . ٢٧٩ . ٣٤٠ . ج ٤ ص ٤٠٤ . ٤٢٢ . ٣٩٧ . ٤٨٧ .
٦٣٢ . ٤٥٢ . ٥٧٣ . ٦١٨ . ٦٥٧ .

ووجدت المبرد في نقده لسبويه يقول أيضا :
« وأحسب هذا في الكتاب غلطا عليه بل لا أشك في ذلك إن شاء الله » (الانتصار ص ٣١٧) .

* * *

٦ - كان يؤثر أسلوب الإجمال ثم التفصيل فيأتي مع أن المشددة بضمير الشأن والكلام
يستقيم من غير ضمير الشأن فيقول :

- ١ - اعلم أنه ما كان كذلك بما استوت فيه زيادتان فإنك في حذف... ج٢ ص ٥٠٤ .
- ٢ - اعلم أنه ما كان من ذلك لا علامة فيه فإنك إذا صغرت... ج٢ ص ٥١٠ .
- ٣ - فاعلم أنه من قال في أسود : أسود قال في معاوية : معاوية ج٢ ص ٥٥٢ .
- ٤ - ألا ترى أنه ما كان على أفعال نحو : أبيات : وأجمال لم تقل فيه إلا أجمال ج٢ ص ٥٤٦ .
- ٥ - لأنه ما كان على حرفين فلا بد من رد الثالث ج٢ ص ٥١٢ .

٧ - أكثر المبرّد في كتابيه : المقتضب . والكامل من تكرير لفظتين هما : (فاعلم) : و (يا فتى) . فيقول في المقتضب ج١ ص ٢٢ : « فقلت : هذا أقوم فاعلم : وهذا تقوم فاعلم : ورأيت تقوم فاعلم » .

وقال في ج٢ ص ٣٧٠ « ومن قال : هذا رجلان فاعلم قال في رجل يسمّى بقولك مسلمون : هذا مسلمين فاعلم ومثل قولك مسلمين فاعلم غسلين فاعلم » .

وقال في الكامل ج٥ ص ٣٢ « قولهم : هذه سنين فاعلم وهذه عشرون فاعلم » .
وقال في المقتضب ج٣ ص ١٦٤ « فيجوز أن تقول : لقيته كفة كفة يا فتى وكذلك هو جاری بيت بيت يا فتى » .

وقال في الكامل ج٥ ص ٣٣ : « وتقول هذه فلسطين يا فتى : ورأيت فلسطين يا فتى » .
ويظهر أن المبرّد استعمل اللفظتين رمزا للوصل وبيان حركة الإعراب ، و حركة البناء وقد يستعملهما في غير ذلك الغرض .

قال في الكامل ج٦ ص ٥٧ « يقال : رأيت عقيقة البرق يا فتى » ذكر ذلك في معرض تفسير معنى العقّ واشتقاقه .

وقد استعمل سيبويه هاتين اللفظتين انظر ج١ ص ٤٠١ ، ج٢ ص ٣٨١ وكذلك ثعلب في مجالسه ص ٣٢٠ ولكن المبرّد أكثر من ترديدهما .

٨ - وللمبرّد أسلوب كرّر فيه أن المفتوحة على غرار قوله تعالى (أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْكُمْ مُخْرَجُونَ) قال :

١ - «واعلم أن اللام إذا كانت ياء ، أو واوا وقبلها ألف زائدة وهي طرف أنها تنقلب همزة» ج١ ص ١٨٧ .

٢ - «ألا ترى أنك إذا قلت : ضربت زيدا أنك لم تفعل زيدا» ج٢ ص ٤٠٥ .

٣ - «واعلم أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك : أو علمت زيدا ذا مال أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول» ج٢ ص ٦٠٣-٦٠٤ .

٤ - «قد علمت أن زيد إذا أتاك أنه سيكرمك» ج٢ ص ٦١٧ .

٥ - «ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت زيدا عمرا أن عمرا هو المدفوع» ج٣ ص ١١٦ .

٦ - «واعلم أنك إذا قلت : كان زيد أبوه منطلق أن أباد ومنطلقا في موضع نصب» ج٣ ص ٢٣٠ .

٧ - «ألا ترى أنك إذا قلت : يا هذا الرجل أنك إنما توّسّلت بهذا إلى دعاء الرجل» ج٤

ص ٥٦٢ .

وقد وقف المبرّد عند إعراب الآية وَقَفَةً طويلاً عرض هناك لما قاله سيبويه ولما قاله الأَخْفَش ولما قاله الجرمي ثمّ اختار له رأيا في إعرابها .

ولما عرض للآية سيبويه ج١ ص ٤٦٧ مثل بمثالين على غرارها .

والطريف أن للملك النحاة الحسن بن صافي رسالة سمّاها (المسائل العشر المتعبات إلى الحشر) .

وجعل في صدرها إعراب هذه الآية وقد ذكر الرسالة السيوطي في الأشباه والنظائر وذكرها للسخاوي في كتابه : سفر السعادة .

٩ - تكرر في كلام المبرّد أسلوب الاستثناء من الاستثناء قال :

١ - «فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إِلَّا أَنْ تَوْفَع الجواب فعلا مضارعا مجزوما

أو فاءً إِلَّا في الشعر» ج٢ ص ٣٥٧ .

٢ - «لا يصلح فيهنّ إذا اجتمع اسم وفعل إِلَّا تقديم الفعل إِلَّا أن يضطرّ الشاعر» ج٢

ص ٣٥٩ .

٣ - «لم يكن في زيد إِلَّا التنوين إِلَّا في قول من قرأ (قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدُ اللهُ الصَّمَدُ)» ج٢

ص ٥٨٣ .

٤ - «لأنّها لا تكون أسماءً إِلَّا بصلةً إِلَّا في الاستفهام والجزاء» ج٣ ص ٤٦ .

٥ - «ولا تقول على النعت : هذا خاتم حديدٌ إِلَّا مستكرها إِلَّا أن تريد البذل» ج٣ ص ٢٣٨ .

٦ - «وتقول : مررت بثلاثة رجالٍ قيامٍ يا فتى لا يكون إلا الخفض إلا على ما يجوز من الحال» ج٤ ص ٥٨٢ .

٧ - «والاسم لا يكون إلا نعتا من هذا الضرب إلا أن تجعله حالا للنكرة» ج٤ ص ٥٩٥ .

٨ - «فليس فيه إلا الخفض إلا جواز الحال» ج٤ ص ٥٨٣ .

٩ - فلا تكون ألف الوصل إلا فيما ذكرت لك من الأسماء إلا الألف التي مع اللام للتعريف ج ١ ص ٢٣٣ .

وقد جاء هذا في كلام سيبويه أيضا قال ج٢ ص ٧٣ :

«لأنَّ النمر ليس فيه حرف إلا مكسور إلا حرفا واحدا وهو النون وحدها» (يريد نمرى في

النسب) .

١٠ - وقد حكى المبرّد كثيرا في كتابه حالة الرفع في الكلمة في غير الاستفهام قال :

١ - «لأنَّ فُعول ، وفِعال يعثوران فَعَل الصحيح» ج١ ص ١٢٣ .

٢ - «ألا ترى أن مَيّت لو كان فَعَل لكان موت» ج٣ ص ١٢٥ .

وهذا كثير في سيبويه انظر ج٢ ص ٨٣ ، ١١١ ، ١١٢ ، ١٢٠ ، ١٢١ .

كما حكى المبرّد حالة النصب في المصادر قال :

١ - «ويكون المصدر استفعالا نحو : استخراجا . واستكثارا» . ج١ ص ٦٣ .

٢ - «والمصدر اعلوّا» ج١ ص ٦٣ . ٦٤ وقال : ومصدره افعوّا ج٢ ص ٣٨٦ .

٣ - «لأنَّ المصدر على أفعلت إفعالا» ج١ ص ٩٤ .

٤ - «فالمصدر من ذا استفعالا» ج٢ ص ٣٨٥ .

٥ - «والمصدر افعيعالا على وزن استخراجا في السكون والحركة» ج٢ ص ٣٨٧ .

ومثل هذا في سيبويه أيضا قال ج٢ ص ٢٤٣ : «وأما افتعلت فمصدره عليه افعالا . والمصدر

على أفعلت إفعالا» .

١١ - (قصة هذا كقصة هذا) . قد يبدو لنا أن هذا أسلوب مُستحدَث ولكنه تكرر في

المقتضب .

١ - يقول عن إن وأخواتها : «لأنّها دخلت على الابتداء والخبر وقصّتها قصة (كان) في ذلك»

ج٤ ص ٤٢٩ .

- ٢ - « فالقصة فيه كالقصة فيما قبله » ج ٢ ص ٥٦٦ .
- ٣ - « لأن قصتهما فيه واحدة » ج ٢ ص ٥٦٧ .
- ٤ - « فقصة قصة فعل » ج ١ ص ٩٣ .
- ٥ - قال عن لكن : « ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة » ج ١ ص ١٣ .
- ٦ - « لأنه فهم القصة فعنها يُجيب » ج ٢ ص ٥٧٤ .
- ٧ - « لأن (أن) مصدر تُنبئ عن قصة » ج ٢ ص ٦١٣ .
- وقد جاء ذلك في سيبويه أيضا قال ج ٢ ص ٣٣ : « وأما (كى) فتثقل ياؤها وقصتها كقصة (لو) » وقال في ج ٢ ص : وقصته كقصته .
- وقال ج ١ ص ٤٨٣ : « فبدأ به مع القصة التي لا يسأل عنها ... فإنما يفرغ مما يقصد قصده بقصته » .

* * *

- ١٢ - جاء في كلام سيبويه والمبرد إدخال (أل) على (بعض) وعلى (كل) :
- ١ - قال المبرد : فيجوز أن تعني بعضا دون الكل ج ٣ ص ٢١٤ .
- ٢ - فإذا أردت البعض ج ١ ص ٣١ .
- وقال سيبويه ج ١ ص ٣٧٧ : فالبعض مذكور .
- وقد جاء ذلك في شعر مجنون ليلى وفي شعر سُحيم عبد بنى الحسحاس كما ذكرنا في التعليق . وانظر كشف الطرّة عن الغرة للألوسى ص ٥٨ .
- ومن عجائب المصادفات أن سيبويه والمبرد منعا من حذف الفاء من جواب (أما) وخصما ذلك بالشعر ثم جاء الحذف في أسلوبهما .
- قال المبرد :

- ١ - « فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدّم والفاعل مضمّر » المقتضب ج ٣ ص ٥٩ .
- ٢ - « أما قوله (لنبين لكم ونُقِرُّ في الأرحام ما نشاء) على ما قبله » المقتضب ج ٢ ص ٣٢٢-٣٢٣ .
- ٣ - « فأما الموضع الذي تكون فيه مبتدأة وذلك قولك ... » المقتضب ج ٢ ص ٣٠٠ .
- وقال سيبويه ج ٢ ص ٩ « عن ذُفْرَى » : فأما من نوتها جعلها ملحقة بهجرع .

وقد احتفل المبرّد في المقتضب بالمسائل التطبيقية فعقد لها أبوابا كثيرة كأن يقول :

مسائل طوال يُمتحن بها المتعلّمون ج ٢ ص ٣٤٨ ج ٤ ص ٣٨٩ .

ويقول : هذه مسائل يسيرة صدرنا بها لتكون سلّما إلى ما نذكره بعدها من مسائل طويلة

أو قصيرة معمّاة الاستخراج ج ٣ ص ١٧٣ .

ويقول : ولهذا مسائل غامضة تأتي في موضعها إن شاء الله ج ٤ ص ٤٩٩ من هذه الأبواب :

مسائل الفاعل : والمفعول به ج ١ ص ١٤ .

مسائل كم في الخبر : والاستفهام ج ٣ ص ٥٤ . مسائل أي الاستفهامية ج ٢ ص ٥٦٥ . مسائل

الصلة والموصول ج ٣ ص ١٧٠ . مسائل أفعل مستقصاة ج ٣ ص ٢١٩ . مسائل أم في البابين ج ٣

ص ٢٥٦ .

مسائل باب (كان) وباب (إن) ج ٤ ص ٤٣٣ .

مسائل (ما) ج ٤ ص ٥٠٤ .

مسائل (لا) ج ٤ ص ٦٥٣ .

مسائل الفاعل ج ٤ ص ٤٦٧ .

ولا يفوتنا أن نذكر أن كثيرا من مسائله كان أقرب إلى الإلغاز والتعمية، وأن بعض المسائل

قد وضعها على الخطأ . ولذلك كتب الزجاج بخطه على قوله : « مسائل يُمتحن بها المتعلّمون »

زاد الزجاج قوله : ويغلط . فيها المتعلّمون .

وشرح الفارقي من هذه المسائل ١٩ مسألة ووعد أن يصنع كتابا آخر .

والطريقة الاستطردية هي الغالبة في تأليف المقتضب . تبع هذا أن أعيد حديث بعض المسائل

في مواضع كثيرة .

١ - الحديث عن همزة الوصل والقطع تكرّر في مواضع كثيرة .

٢ - (من) للعاقل، و(ما) أير العاقل ولصفات من يعقل وشواهد ذلك تكرّر في سبعة مواضع .

٣ - دخول همزة الاستفهام على همزة الوصل تكرّر في ستة مواضع .

٤ - وزن نحو سيّد ، وكينونة والاستدلال على ذلك تكرّر في خمسة مواضع .

٥ - أصل دم ، ويد والاستدلال على ذلك تكرّر في أربعة مواضع .

لمحات عن مذهب المبرد واتجاهاته

- ١ - موقفه من لغات العرب : أحيانا كان يشرح اللغتين ، ولا يفاضل بينهما كما صنع في ما النافية ج٤ ص ٥٠٠ .
- وتارة كان يرجح لغة على أخرى قال عن اللغة الحجازية في مُوتَعِد وياتعد . إنَّها قبيحة ج١ ص ٧٨ وانظر الكامل ج٢ ص ٢٠٣ .
- ونسب إلى بعض العرب الغلط . فيقول في ج١ ص ٢٨٦ عن كسر كاف خطاب جماعة الذكور : « ناس من بكر بن وائل يُجرون الكاف مُجرى الهاء إذ كانت مهدوسة مثلها وذلك غلط . منهم فاحش لأنَّها لم تُشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء وينشدون هذا البيت :
وإن قال هـ ولا هم على جُلِّ حادثٍ من الدهر رُدُّوا فضلَ أحلامِكُم رَدُّوا
وهذا خطأ عند أهل النظر مردود » .
- ووقع في كتاب سيبويه نسبة الغلط . إلى العرب ج١ ص ٢١٧ ، ٢٩٠ ، ج٢ ص ١٢٧ . ٢٧٨ .
كما جاء ذلك في تصريف المازني
والمراد بالغلط . التوهم .

مذهب المبرد بين القياس والسمع

- تمهيد - طغت موجة الخلاف بين النحويين على كثير من مسائل القياس ، فما أكثر ما يتعثر دارس النحو في طريقه من هذه الاختلافات . لقد كان مما قننوه هذا الأصل : إنَّما يقاس على الكثير لا على القليل . ثم نرى كثيرا من النحويين يتخطى حدود هذا الأصل ولا ينتهي إلى معالته . وهذه أمثلة على ذلك :
- ١ - لا يشكُّ إنسان في كثرة اسم المفعول من الثلاثي وقد خالف الرماني في صياغة اسم المفعول من نفع (١) .

٢ - يقول : الرضى : فَعِيل بمعنى مفعول مع كثرته ليس مقيسا شرح الكافية ج٢ ص ١٥٥ .

٣ - وقال أيضا : تَفْعَال المصدر مع كثرته ليس قياسا مطردا الشافية ج١ ص ١٦٧ .

(١) القياس والسمع للشيخ الخضر والبحر المحيط ج١ ص ٣١٩ .

٣ - فاعِل و فَعَالٍ في النسب لا يقيسهما سيبويه ج ٢ ص ٩٠ .

٤ - المجاز كثير جدًا في كلام العرب ثم نرى من يخالف في القياس عليه المزهري ج ١ ص ٢١٣ .

وقد نرى في كلامهم القياس على الشاذ :

١ - سمع في جمع هديّة دداوى فجعل ذلك الأخصر قياسا . الشافية ج ٣ ص ٦١ ، ١٨٢ .

٢ - يقيس الفراء على ما سُمع من عدوى في النسبة إلى عدة . الشافية ج ٢ ص ٦٣ .

ويقول أبو حيان : وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين .

لقد كان مما طعن به المذهب الكوفي قياسه على الشاذ . قال الأندلسي في شرح المفصل .

« الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول لا عتدوه ، وجعلوه

أصلا : وبوبوا عليه بخلاف البصريين » .

وأقول : لو نظرنا في مذهب البصريين لوجدنا مثل هذا القياس عندهم .

قال سيبويه ج ٢ ص ١٣٥ « وسألت الخليل عن قول العرب : ما أميلحه فقال : لم يكن ينبغي

أن يكون في القياس لأنَّ الفعل لا يحقر وإنما تحقر الأسماء لأنها توصف بما يعظم ويهون والأفعال

لا توصف فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة ولكنهم حقروا

هذا اللفظ . وإنما يعنون الذي تصفه بالملح كأنك قلت : مليح شبهوه بالشيء الذي تلفظ به

وأنت تعنى شيئا آخر نحو قولك : يطوهم الطريق وصيد عليه يومان ونحو هذا كثير في

الكلام وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سُمي به الفعل يحقر إلا هذا وحده وما أشبهه من

قولك : ما أفعله » .

فهل رأيت أعجب من هذا؟ إن ما ذكره سيبويه يصلح أن يكون علّة وتوجيها لشيء ورد على

خلاف القياس أما أن يكون ذريعة لفتح باب القياس على مصراعيه فهو مثار الدهش .

ولو كان المسموع من العرب في تصغير فعل التعجب كثيرا كثرة تسوُّغ القياس عليه لاحتملنا

كُلفته فكيف والمسموع لفظتان : ما أميلحه ، وما أُحيسنه . انظر الخزانة ج ١ ص ٤٧ المغنى ج ٢

ص ١٩٢ .

لقد نادى المبرّد وطالب بعدم الالتفات إلى الشواذ والنوادر .

فقال في الكامل ج ١ ص ١٨٥ « القياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الضعيفة »

وقال أيضا : « إذا جعلت النوادر والشواذ غرضك واعتمدت عليها في مقاييسك كثرت زلاتك (١) » .

طرد المبرّد القياس فيما يأتي :

- ١ - القياس على نحو قُرَشِيٍّ وَثَقَنِيٍّ في النسب .
المقتضب ج٣ ص ١٢٤ .
- ٢ - مجيء فاعلٍ وفَعَّالٍ في النسب مقيس - الهمع ج٢ ص ١٩٨ ونقده لسيبويه .
- ٣ - قلب الواو المكسورة أو لا همزة قياس نحو إشاح المقتضب ج١ ص ٨٢ والكامل ج٣ ص ٢٢٩ .
- ٤ - فَعَّلَ في سبِّ الذكور مقيس
الكامل ج٧ ص ٢٥٢ .
- ٥ - حروف الجرّ يقوم بعضها مقام بعض
الكامل ج٦ ص ٢٤٤
- ٦ - إعمال لكنّ المخففة قياس
المقتضب ج١ ص ٣٩ .
- ٧ - مجيء أفعال التفضيل عاريا عن معناه قياس المقتضب ج٣ ص ٢١٦ الكامل ج٦ ص ٩٦ .
- ٨ - إعمال إنّ النافية إعمال ليس قياس
المقتضب ج٢ ص ٦٢١ .

وقاس على ما يراه غيره قليلا أو شاذًا فأجاز القياس فيما يأتي :

- ١ - جرّ حتى والكاف للضمير
الهمع ج٢ ص ٣٣ شرح الكافية ج٢ ص ٣١٩ .
- ٢ - الجمع بين فاعل نِعَمَ وتمييزها
المقتضب ج٢ ص ٤٣٣ .
- ٣ - القياس على تغلّبي في النسب بفتح اللام
شرح الشافية ج٢ ص ١٩
- ٤ - لا خلاف في أنّ جموع الكثرة لا تُجمع قياسا ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه وعليه الجمهور ومذهب المبرّد والرّماني وغيرهما قياس ذلك - الهمع ج٢ ص ١٨٣ .
قال أبو حيّان والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما جاء منه .

لم يلجأ المبرّد إلى التأوويل فيما يأتي :

- ١ - أجاز دخول الفاء في الخبر في نحو قوله تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا) الكامل ج٦ ص ٢٢ .

(١) الاشباه والنظائر ج٣ ص ٤٩ .

- ٢ - تجرّ (من) الابتدائية الزمان ، كما تجرّ المكان . ابن يعيش ج ٨ ص ١١ الخزانة ج ٢ ص ١١ .
 ٣ - يوصف (اللهم) كقوله تعالى (قل اللهم فاطر السموات والأرض) المقتضب ج ٤ ص ٥٢٢

* * *

قال في نقده لسيبويه ص ٧٤ « لا ينبغي أن تحمّل الكلام على الضرورة وأنت تجدد إلى غيرها سبيلا » .

- ١ - سمع في النسب إلى شتاء شتويّ فجعلوه من شواذ النسب .
 وقال المبرد : شتاء جمع شتوة كصحاف جمع صحفة فعلى هذا شتويّ قياس شرح الشافيه ج ٢ ص ٨٢ .

٢ - قول الفرزدق :
 فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم . إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر
 ليس من تقديم خبر (ما) عند المبرد وإنما «مثلهم» حال وخبر (ما) محذوف - المقتضب ونقد سيبويه .

٣ - قول الشاعر : ونهت نفسي بعد ما كدت أفعله . قال سيبويه : الفعل منصوب بأن المحذوفة شذوذا ، وقال المبرد : الأصل أفعالها ثم حذف الألف ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها على لغة من قال : والكرامة ذات أكرمكم الله به وهو أولى من قول سيبويه ... المغنى ج ٢ ص ١٧٢ الهمع ج ١ ص ٥٨ .

٤ - لا يلحن العجاج في قوله : خالط . من سلمى خياشيم وفا المقتضب ج ١ ص ٢٤٥ .

اسراف المبرد في رد الروايات

كانت للمبرد رغبة ملحّة في أن تجزى المسائل على نظام مستقيم . وقياس مطرد ، فدفعه ذلك إلى أن ينكر بعض الروايات التي تخالف القياس العام ، واستكثر من ذلك حتى عرّض نفسه لأن يقول فيه عليّ بن حمزة في كتابه (التبنيّهات على أغاليط الرواة) : «ولو تشاغل أبو العباس بملاح الأَشعار . وتنف الأخبار ، وما يعرفه من النحو لكان خيرا له من القطع على كلام العرب وأن يقول : ليس كذا من كلامهم . فلهذا رجال غيره وياليتهم أيضا يسلمون » .
 وقال عنه أبو الفتح بن جنّي في (المحتسب) بصدده رواية سيبويه للبيت :
 فاليوم أشرب غير مستحقب إنمّا من الله ولا واغلي

«وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب لأنه حكاه كما سمع ولا يمكن في الوزن أيضا غيره وقول أبي العباس : إنمّا الرواية : فاليوم فاشرب

فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب ولم تسمع ما حكيتك وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلغة القول معه »
الخزانة ج ٢ ص ٢٧٩ ج ٣ ص ٥٣٠

وانظر الخصائص ج ١ ص ٧٥-ج ٢ ص ٣٤١-ج ٣ ص ٩٦.

وقال عنه ابن ولاد في الانتصار : «فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلاً وكلام العرب فرعاً فاستجاز أن يخطبها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله ».

ونذكر طرفاً من إنكار المبرد على سيبويه وغيره بعض الروايات .

١ - قال في الأبيات الآتية في نقده لكتاب سيبويه :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع
فأقبلت زحفا على الركبتن فثوب نسيت وثوب أجبر
ثلاث كلهن قتلت عددا فأخزي الله رابعة تعود

قال : أخبرنا أبو عمر الجرمي بهذا كله منصوباً وسمعنا بعض ذلك منصوباً من الرواة ص ٢٢.

وانظر الخزانة ج ١ ص ١٧٣-١٧٧ ج ٢ ص ١٩٣-ابن يعيش ج ٣ ص ٧٣ الكافية ج ١

ص ٣١٧ .

٢ - قال في الكامل ج ٣ ص ١٥٠ «وشجى مخفف الياء ومن شددتها فقد أخطأ والمثل : ويل

للشجى من الخلى الياء في الشجى مخففة وفي الخلى مثقلة »

٣ - قال في الكامل ج ٥ ص ٩٣ : و٩٤ : «ماء ولا كصداء- مثل حمراء ووزنها فعلاء وهي بشر

واسمها ما ذكرنا عن الأصمعي وأبي عبيدة وكذلك سمعنا العرب تقولون ومن ثقل فقد أخطأ . »

وانظر إنكاره للروايات في الكامل ج ٢ ص ١٦٠-٢٠٠ ج ٤ ص ٢٧-ج ٦ ص ١٢٤ .

٤ - خطأ من يوقع التفسير المتصل بعد لولا : لولاي - لولاك - لولاه -الكامل ج ٨ ص ٤٨-٤٩ .

٥ - روى سيبويه بيت امرئ القيس ج ٢ ص ٢٩٧ :

فاليوم أشرب غير مستحقب إنما من الله ولا واغسل

مستشهداً به على تسكين الفعل المرفوع (أشرب) للضرورة .

ورواه المبرد في الكامل ج ٣ ص ٧١ هكذا :

فاليوم أسقى غير مستحقب إنما من الله ولا واغسل

وقال علي بن حمزة في التنبهات : ولم يقل امرؤ القيس إلا «فاليوم أشرب» وهذا مما اشتهر

به من تغييره لروايته ...

وقال أبو حيان في البحر المحيط. ج ٥ ص ٤١٩ عن قراءة "مصرخي" : قال القراء :
« لعلها من وهم القراء فإنه قل من سلم منهم من الوهم » .

وقال الفراء في كتابه : معاني القرآن : « فقرأها حمزة على هذا المعنى (إلا أن يُخافا) ولا يعجبني ذلك » وهي قراءة سبعية أيضا أنظر النشر ج ٢ ص ٢٢٧ . ومعاني القرآن ج ١ ص ١٤٥ .
وفي خزنة الأدب ج ٢ ص ٢٥٤ : « والزمخشري في طعنه على هذه القراءة (قراءة ابن عامر : زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) مسبوق أيضا بالفراء فكان ينبغي الرد على الفراء فإنه هو الذي فتح باب القدح على قراءة ابن عامر » وانظر معاني القرآن للفراء ج ١ ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

وفي البحر المحيط. ج ٨ ص ٢٣٢ : « قال خلف بن هشام البزاز : سمعت الكسائي يقول :
من قرأ (قد سمع) فبين الدال عند السين فلسانه أعجسي ليس بعربي » .

قال أبو حيان : « ولا يلتفت إلى هذا القول فالجمهور على البيان » . وقراءة البيان سبعية أيضا انظر فصل دال (قد) في النشر ج ٢ ص ٣ - ٤ . وشرح الشاطبية ص ٩٠ - ٩١ .

بيت المبرد والقراء

هذه الحملة الآتمة على القراء بتلحينهم ، وردّ قراءاتهم استفتح بابها ، وحمل لواءها نحاة البصرة المتقدمون ثم تطاير شررها إلى بعض نحاة الكوفة فأسهم فيها . فالقراء ينسب الوهم إلى بعض القراء الذين تواترت قراءاتهم في السبعة . كما كان للكسائي^(١) مشاركة في هذه الحملة وقد كان للمازني أستاذ المبرد نصيب موفور في قيادة هذه الحملة الآتمة فقد طاب له أن يختم كتابه التصريف بالطعن على القراء : والسخرية منهم . وعدهم من الجهلاء الذين يتعلقون بالألفاظ ، ويجهلون المعاني .

وقد اقتدى به تلميذه ، ونقل في مقتضبه ما أثبتته المازني في تصريفه من الطعن على خارجه من رواة نافع .

وهذه أمثلة من تطاوله على القراء :

١ - قال في الثاني من المقتضب ص ٤١٦ « وأذا قراءة من قرأ (ثُمَّ لِيَقْطَعُ فَلْيَنْظُرْ) فَإِنَّ الإِسْكَانَ فِي لَامٍ (فَلْيَنْظُرْ) جَيِّدٌ وَفِي لَامٍ (لِيَقْطَعُ) لِحْنٌ ، لِأَنَّ (ثُمَّ) مُنْفَصِلَةٌ مِنَ الْكَلِمَةِ . وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحق الحضرمي » .

وقراءة تسكين اللام في (ثُمَّ لِيَقْطَعُ) . (ثُمَّ لِيَقْضُوا) قراءة أربعة من السبعة غيث النفع ص ١٧٣ شرح الشاطبية ص ٢٥١ النشر ج ٢ ص ٣٢٦ .

(١) انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٥٣ ، ٢٥٨ ، ٣٣٩ . وقال ابوحيان في البحر المحيط ج ٥ ص ٤١٩ عن قراءة بمصرخي : قال الفراء : « لعلها من وهم الفراء فانه قل من سلم منهم من الوهم » .

وقال الفراء في كتابه : معاني القرآن : « فقرأها حمزة على هذا المعنى (إِلَّا أَنْ يُخَافَا) ولا يعجبني ذلك » وهي قراءة سبعية أيضا انظر النشر ج ٢ ص ٢٢٧ ومعاني القرآن ج ١ ص ١٤٥ .

وفي خزانة الأدب ج ٢ ص ٢٥٤ : « والزمخشري في طعنه على هذه القراءة (قراءة ابن عامر : زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) مسبق أيضا بالفراء فكان ينبغي الرد على الفراء فانه هو الذي فتح باب التمدح على قراءة ابن عامر » وانظر في معاني القرآن ج ١ ص ٣٥٧-٣٥٨

وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٢٣٢ : « قال خلف بن هشام البزاز : سمعت الكسائي يقول : من قرأ (قد سمع) فيبين الدال عند السين فلسانه عجمي ليس بعربي » .

قال ابوحيان : « ولا يلتفت إلى هذا القول فالجمهور على البيان » وقراءة البيان سبعية أيضا انظر فصل دال (قد) في النشر ج ١ ص ٤٣ ، وشرح الشاطبية ص ٩٠-٩١

٢ - في القرطبي ج٥ ص ٢ « قال أبو العباس المبرّد : لو صابيت خلف إمام يقرأ (وما أنتم بمصرخي) (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) لأخذت نعلي ومضيت ». وانظر الكامل ج٦ ص ١٥٥ . والقراءتان سبعيتان قرأ بهما حمزة .

قراءه (بمصرخي) بكسر الياء المشددة هي لغة من لغات العرب .

انظر النشر ج٢ ص ٢٩٨-٢٩٩ وغيث النفع ص ١٤٣ وشرح الشاطبية ص ٢٣٢ .

وقد دافع عنها بقوة أبو حيان في البحر المحيط. ج٥ ص ٤١٩-٤٢٠ .

وانظر توجيه قراءة (تساءلون به والأرحام) في البحر المحيط. ج٣ ص ١٥٧ والنشر ج٢

ص ٢٤٧ والشاطبية ص ١٨١ :

٣ - في الثاني من المقتضب ص ٤٥٣ : « وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال (ثلاثمائة

سينين) وهذا خطأ في الكلام غير جائز . وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة . » .

وهذه القراءة سبعية - النشر ج٢ ص ٣١٠ غيث النفع ص ١٥٥ . شرح الشاطبية ص ٢٤٠

والبحر المحيط. ج٦ ص ١١٧ .

٤ - في الرابع من المقتضب ص ٥٠٨ : « وقد قرأ بعض القراء (واختلاف الليل والنهار وما

أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح

آيات لقوم يعقلون) فعطف على (إن) وعلى (في) وهذا عندنا غير جائز . » .

وقال في الكامل ج٣ ص ١٥٤ عن هذه القراءة مثل ماقاله في المقتضب وهي من السبعة (غيث

النفع ص ٢٣٦ شرح الشاطبية ص ٢٧٩ النشر ج٢ ص ٣٧١ وأشبع القول فيها أبو حيان في

البحر المحيط. ج٨ ص ٤٢-٤٣ .

٥ - في نزهة الألبا ص ٣٦٥ « حكى عن المبرّد أنّه قال : ما عرفت أو ما علمت أنّ أبا

عمرو لحن في صميم العربية إلا في حرفين : إحداهما (عاد لولي) والأخرى (يؤده إليك) .

وهما من السبعة . النشر ج٢ ص ٢٤٠ غيث النفع ص ٦٦ والبحر المحيط. ج٢ ص ٤٩٩ الإتحاف

ص ٤٠٣ .

٦ - في الأوّل من المقتضب ص ١١٤ « فأما قراءة من قرأ معائش فهنر فإنه غلط. وإنما هذه

القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ولم يكن له علم بالعربية وله في القرآن حروف قد وقف

عليها . » .

كلام المبرّد هنا مأخوذ مما قاله المازنيّ في تصريفه .

وهذه القراءة من الشواذّ (إتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٢ : ٢٧٤ وغيث النفع ص ١٠١ .
والبحر المحيط. ج٤ ص ٢٧١ . ج٥ ص ٤٥٠ . ج٨ ص ١٣ وشواذ ابن خالويه ص ٤٢) .

٧ - قال في الجزء الرابع من المقتضب ص ٤٢٦ : « فأما قراءة أهل المدينة (هؤلاء بناتى هُنَّ
أظهر لكم) فهو لحن فاحش وإتّما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربيّة " .

وهذه القراءة من الشواذّ (شواذّ ابن خالويه ص ٦٠ والبحر المحيط. ج٥ ص ٢٤٧) وفي كتاب
سيبويه ج ١ ص ٣٩٧ : وزعم يونس أنّ أبا عمرو رآه لحنًا وقال : اختبى ابن مروان في
هذه في اللحن .

٨ - منع سيبويه والمبرّد إدغام الراء في اللام وقد جاء ذلك في قراءة سبعيةٍ لأنّ عمرو في
قوله تعالى (فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ) .

انظر سيبويه ج٢ ص ٤١٢ والمقتضب ج١ ص ٢١٢ . والنشر ج٢ ص ٢٣٧ والإتحاف ص ١٦٧ ،
وغيث النفع ص ٥٨ .

وقد أشبع السيوطيّ في كتابيه : الاقتراح . والإتقان القول في الردّ على النحويين كما
تناول ذلك أبو حيّان في مواضع كثيرة من كتابه : البحر المحيط . (١) .

وكان من المبرّد تفضيل لقراءة سبعيةٍ على أخرى سبعيةٍ :

١ - قال في المقتضب ج٤ ص ٤٤١ عن قوله تعالى : (أَوْجَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ) : « فأما
القراءة الصحيحة فإنّما هي : (أَوْجَاءُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ) . »

وهذه القراءة التي جعلها المبرّد هي الصحيحة قراءة يعقوب من العشرة أمّا السبعة فعلى
(حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ) . النشر ج٢ ص ٢٥١ - الإتحاف ص ١٩٣ .

٢ - قال في الكامل ج٤ ص ٢٤٤ : « والقراءة الجيدة : (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ) وقد
قرئ « إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ » .

وقراءة النصب سبعيةٍ أيضًا قرأ بها ابن عامر . النشر ج٢ ص ٢٥٠ . الشاطبية ص ١٨٤ .
غيث النفع ص ٧٦ .

(١) انظر رسالة (أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربيّة) للمؤلف فيها عرض مفصل لهذا البحث
والرد على النحويين .

٣ - في المقتضب ج١ ص ٢٥٩ فأمّا قراءة أبي عمرو : (هَتَّوِبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَنْفَعُونَ) فَإِنَّ التَّبِيْنَ أَحْسَنُ تَمَّا قَرَأَ . وَهِيَ سَبْعِيَّةٌ (الإتحاف ص ٤٣٥) .

وقال أبو حيَّان في البحر المحيط. ج٤ ص ٨٧ : حكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت أنَّ أبا العباس أحمد بن يحيى كان لا يرى الترجيح بين القراءات السبع .

وقال : إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى .

قال أبو حيَّان : ونعم السلف لنا أحمد بن يحيى . كان عالما بالنحو واللغة متدينا ثقة .

وانظر البحر ج٢ ص ٢٣١ : ٢٦٥ ، ٥٠٦ ، ج٣ ص ٨٨ - ٤٧٧ . ج٤ ص ٨٧ : ١١١

١ - كان المبرّد يحتكم إلى صحّة المعنى ويطرافع إليه فيقول :

١ - «وهذا باب إنما يصلحه ، ويُفسده معناه فكلُّ ما صلح به المعنى فهو جيّد ، وكلُّ

ما فسد به المعنى فمردود» ج٤ ص ٥٩٨ .

٢ - «فإنّما يصلح هذا ، ويُفسد معناه» ج٤ ص ٥٧٩ .

٣ - «فبالمعنى يصلح اللفظ ، ويُفسد» ج٢ ص ٥٤٢ .

٤ - «فللمعنى صلح» ج٤ ص ٦٣١ .

ب - وكان المبرّد يرجع في المقتضب إلى أقوال المفسّرين فقال :

١ - «وهذا لا يعرفه المفسّرون ، ولا النحويّون . لا يعرفون (أم) زائدة» . ج٣ ص ٢٦٠ .

٢ - «فإنّ المفسّرين يقولون في هذا قولين» ج٤ ص ٣٥٢ .

٤ - «فقول النحويّين ، والمفسّرين في هذا واحد» ج٤ ص ٤٣٧ .

٥ - «وكذلك قول المفسّرين» ج٤ ص ٤٤٢ .

٦ - «وأما المفسّرون فقالوا» ج٢ ص ٦١٠ .

وكذلك كان سيبويه يرجع إلى أقوال المفسّرين أيضا انظر كتابه ج١ ص ٤٦٤ ج٢ ص ٢٣ .

ح - أجاز للشاعر أن يراجع الأصول المرفوضة وكرّر هذا في المقتضب .

موقف المبرد من الكوفيين

أبو العباس زعيم من زعماء البصرة حمل لواء النحو البصري في وقته . ودافع دونه .
لم يصرّح باسم الكوفيّين في المقتضب إلا في موضع واحد في إعراب الأسماء الستة ج ٢ ص ٤٣٦ .
وكان يكتفي عنهم بقوم من النحويين ج ٢ ص ٤١٣ ج ٣ ص ٢٦٦ أو ببعض النحويين ج ٣
ص ١٤٦

أو ببعض النحويين من غير البصريين ج ٢ ص ٣٦٧ .
أو يقول : فإن زعم زاعم ج ٤ ص ٤٤٦ . ثم بعد ذلك يأخذ في ردّ أقوالهم وتضعيفها .

[شواهد المقتضب]

الشواهد الشعرية بلغت - ٥٦١ شاهد أخذ من شواهد سيبويه - ٣٨٠ - وكان في القليل
ينسب الشعر لقائله وأكثر الشعراء شواهد في المقتضب هم :

الفرزدق له - ٣٠ شاعدا فجرير له - ٢٩ الأعشى - ٢٣ - رؤبة - ١٩ - ذو الرمة - ١٥
العجاج - ١٢ - امرؤ القيس - ١١ - أبو النجم - ١٠ - الحطيئة - ١٠ - حسان - ٨
النابعة الذبياني - ٨ ...

وما يقوله الدكتور الجندي في كتابه (ابن قتيبة) ص ٤٢٥ من أنّ المبرد روى كثيرا من
الشواهد عن الجاحظ . في كتابه المقتضب غير صحيح . فلم يجز للجاحظ . ذكر في المقتضب
مطلقا لا في شواهد ولا في غيرها .

وقد استشهد ببعض النثر فقال مستشهدا على زيادة (كان) :

١ - « كقول بعض العرب : ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من بني عبس لم يوجد
كان مثاهم » ج ٤ ص ٤٣٤ .

٢ - « ومن كلام العرب : إنه ضروب رؤوس الدارين » ج ٢ ص ٣٩٩ .

٣ - « ومن كلام العرب : إنه لم ينحار بوائكها » ج ٢ ص ٣٩٩ . وهذا من شواهد سيبويه
ج ١ ص ٥٨ .

وقد استشهد المبرّد بكثير من أمثال العرب وقد خرّجتها في التعليق .

[هل استشهد بالحديث النبوي ؟]

١ - قال في ج١ ص ٢١ : وقال أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب - كرّم الله وجهه - : العين وكاء السّه .

ثمّ قال في ص ٢٣٨ : وفي الحديث : العينُ وكاءُ السّه .

والظاهر أنّه أراد بالحديث هنا الخبر ولم يُرد الحديث النبوي الشريف

و (العين وكاء السّه) حديث روى عن طريق عليّ وعن طريق معاوية وللمحدثين فيه كلام ذكرناه في التعليق والمبرّد استعمل الحديث بمعنى الخبر في المقتضب : وفي الكامل .

قال في المقتضب ج٤ ص ٥٣٣ : « وفي الحديث : لَمَّا طَعَنَ العِلْجُ أَو العَبْدَ عمرَ - رحمه الله -

صاح : يا اللهُ للمسلمين » . وذكر هذا الكلام في الكامل أيضا ج٧ ص ٢١٥ .

وقال في المقتضب ج٢ ص ٤٦٤ : « وجاء في الحديث : أوّل حَيٍّ آلف مع رسول الله - صلى الله

عليه وسلم - جُهينة » .

لم يصرّح المبرّد بالحديث النبوي إلّا في موضع واحد :

قال ج٢ ص ٤٩١ : « وجاء عن النبيّ - صلى الله عليه وسلم - « ليس في الخضرِ آوات صدقة » .

وهذا الحديث اتّفق المحدثون على تضعيفه ؛ لأنّ من رواته الحارث بن نهبان .

وانظر ما قيل في الاستشهاد بالحديث في الخزانة ج١ ص ٤-٨ . وما كتبه الشيخ الخضر -

رحمه الله - في مجلة المجمع .

الشواهد القرآنية

وشواهد المقتضب القرآنية تجاوزت خمسمائة آية .

وكان يبسط القول في بعض الآيات ويذكر بعض القراءات وتوجيهها أحيانا .

وشواهد سيبويه القرآنية بلغت ٣٧٣ وذلك كإحصاء الأستاذ علي النجدي ناصف في كتابه

عن سيبويه ص ٤٢٥ .

[اصطلاحات المبرد]

١ - سُمِّي الحال مفعولا فيها قال ج٤ ص ٤٧٧ :
« هذا باب من المفعول ولكننا عزَلْنَاهُ مِمَّا قبله لِأَنَّهُ مفعول فيه وهو الذي يسمِّيهِ
النحويون الحال » .
وقال ج٤ ص ٤٩٩ : « وكذلك الحال هي مفعول فيها » . وانظر ج٤ ص ٤٨٢ .
وسبويه سُمِّي الحال خبِرا قال في ج١ ص ٢٢١ : « واعلم أَنَّ كلَّ شيءٍ كان للنكرة صفة
فهو للمعرفة خبِرَ » .

وانظر ص ١٩٨ . ٢٣٣ . ٢٤١ . ٢٤٢ . ٢٦٣ .

٢ - سُمِّي المبرّد التوكيد المعنويّ نعتا قال ج٣ ص ١٨٨ .
« وكذلك ما نعته بالنفس في المرفوع » .
وسُمِّي الضمير المنفصل المؤكّد للمتصل صفة قال ج٤ ص ٤٢٦ :
« وقد يجوز أن تكون هذه التي بعد (تجدوه) صفة للهاء المضمرة » .
والمبرّد تبع سبويه في هذا ففي مواضع كثيرة من كتاب سبويه كان يسمّي التوكيد نعتا .
انظر سبويه ج١ ص ١٢٥ : ١٤٠ . ١٤٣ . ٢٧٤ . ٣٧٨ . ٣٩٥ ج٢ ص ٥ .

* * *

٣ - يعبّر المبرّد عن حذف جواب الشرط . بحذف الخبر .
قال ج٢ ص ٣٦٤ في قوله تعالى (وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ...) .
وفي قول الشاعر : لو قدّ حداهِنَّ أبو الجوديّ ...
« لم يأت بخبر لعلم المخاطب » . وكذلك عبّر في كتابه : ما اتفق لفظه واختلف معناه ص ٣٠
ونجد هذا التعبير في مجاز القرآن لأبي عبيدة وفي كلام الأصمعيّ : انظر الأصمعيّ ص
٢٧٢ - ٢٧٣ .

٤ - يعبر عن الهمزة بالألف .

قال ج٢ ص ٢٩٠ : عن همزة المضارعة :

«والزوائد الألف وهي علامة المتكلم وحققها أن يقال همزة» .

ويقول عن همزة الاستفهام : «ألف الاستفهام» ج٢ ص ٣٥٩ .

وقال ج٢ ص ٣٦٩ : «باب ألفات الوصل والقطع» . ومن همزات على الحقيقة « .

ونجد سيبويه يطلق على الهمزة ألفا أيضا انظر ج٢ ص ١٢٢ . ص ٣٤٤ .

* * *

٥ - يصف الحرف المتحرك بأنه حرف حيّ .

فيقول ج٢ ص ٥٥٤ «المتحرك حرف حيّ» وانظر ص ٥٥١ .

ومثل ذلك في سيبويه ج٢ ص ١١٧ .

* * *

٦ - عبر المبرد عن النهى بالنفى في موضعين .

قال ج٤ ص ٤١٤ : و(لا) في النفي .

وقال ج٢ ص ٣١١ : «والنصب يجوز من أجل النفي» يريد النهى في البيت السابق عليه

بهذا - إن لم يكن تحريفا عن النهى - اصطلاح له .

وقد عبر بالنهى في قوله ج٢ ص ٣٣٠ : «و(لا) في النهى» .

وقال ج٢ ص ٤١٦ : فأما حرف النهى فهو (لا) .

منهجي في الشرح والتعليق

قلت فيما مضى إنَّ النحويين الذين جاؤوا من بعد سيبويه قد ترسّموا خطى كتابه ،
واهتدوا بهديه .

لهذا عُنيت في تعليقاتي ببيان صلة (المقتضب) بكتاب سيبويه ، وهذه الصلة ليست موضوعاً
إنشائياً نستوحى فيه الخيال ، إنما بيانها . والإفصاح عنها لا يكون بغير سوق نصوص سيبويه
في كلِّ مسألة عرض لها المبرّد . وبهذا يتبيّن لنا بوضوح مدى اعتماد المبرّد على سيبويه ،
ومدى استقلاله .

بذلت في ذلك أقصى الجهد حتى بلغت نصوص سيبويه التي تضمّنها التعليق - (١٥٥٠)
نصّ .

وما من شكٍّ في أنّ المقتضب ، وكتاب سيبويه أندم . وأضحى ما وصل إلينا من كتب
النحو والصرف ، فالربط بينهما إنما هو تسجيل لخطوات نشأة النحو . وتدرّجه في القرنين :
الثاني ، والثالث . فوق أنّ ذلك فيه كشف عن منابع المقتضب . ومصادره التي اعتمد عليها ،
واستمدّ منها ، كما أنّه يُعتبر دعامةً قويّةً في الدراسات المقارنة .

وليس من غرضي في إخراج المقتضب أن أزدهو به . وأحطّ . من قدر سواده ، فإنّي أكرم نفسي
عن أن أكون كشخص كلّمنا ترجم لشاعر جعله أشعر الشعراء .

لذلك كلّه يجعل بنا أن نكشف عن المصادر الأولى ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً . ولا يجعل
بنا أن نكتفي بنسبة القول إلى المتأخّر وندع المتقدّم عليه ، فهذا لون من التهاون والإغفال يجافي
المنهج العلمي . وأسوق لذلك مثالا :

قال أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٣٠ - ٣١ : « وفعليل : ذكر أبو عثمان أنّه يكون اسماً ،
وصفة ... وذكر أبو العباس أنّه إنّما جاء هذا المثال في النعت ؛ نحو : جَحْمَرِش ،
ونَخْوَرِش »

كلام أبي الفتح : (وذكر أبو العباس ..) يشعر بأن هذا رأى للمبرد انفراد به ، ولم يشركه فيه غيره من السابقين عليه .

ولننظر ماذا قال سيبويه في هذا . وما الذي قاله المبرد من بعده ؟

قال سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ : «ويكون على مثال فَعْلَلِ في الصفة . قالوا قهبلس . وجَجْمَرِش . وَصَهْصَلِيق . ولا نعلمه جاء اسما» .

وقال المبرد في المقتضب ج ١ ص ٥٥ : «ويكون على فَعْلَلِ نعمتا وذلك قولهم : عجوز جحمرش و كلب نَحْوَرِش» .

من هذا العرض يتبين لنا :

١ - أن المبرد لم يصنع أكثر من اختصار عبارة سيبويه ففي سيبويه زيادة توكيد وهي قوله : (ولا نعلمه جاء اسما) .

ب (سيبويه مثل بثلاثة أمثلة لا اعتراض عليها أخذ المبرد منها مثلا ثم جاء بمثال من عنده أخطأ فيه .

فَنَحْوَرِش ليس من أبنية الخماسي المجرد وإنما هو رباعي مزيد بحرف على وزن (نَفْوَعِل) . وزيادة الواو هنا أصل . اتفق عليه النحويون ومنهم المبرد قال في المقتضب ج ١ ص ١٠٠ :

«الياء : والواو لا تقع واحدة منهما أصلا في ذوات الأربعة إلا فيما كان مضاعفا ؛ نحو : الوحوحة ، والوعوعة . وما كان مثله» وجعل الواو زائدة إذا صحبت ثلاثة . أصول كالياء ج ١ ص ٤٥ ولم يخالف الجمهور عندما أحصى مواضع أصلاتها كما سيأتي .

لذلك كان يجمل بأبي الفتح أن ينسب القول إلى سيبويه لا أن يخص به المبرد . أو يقول : سيبويه : والمبرد .

* * *

الرجوع إلى سيبويه في كل مسألة من الصعوبة بمكان ولا شيء أشق منه . وليس أدل على ذلك من أنه قد خفي بعض ما في سيبويه على كثير من الأئمة الأعلام فكيف بغيرهم ممن لم يبلغ مَبْلَغَهُمْ . ولم يدرك شأوهم ؟

وسأضرب لذلك بعض الأمثلة :

١ - أجاز المبرّد تصحيح عين اسم المفعول من الأجوف الثلاثي الواوي في الضرورة وقال إنّ البصريين أجمعين لا يُجيزون ذلك وهذا نصّه في المقتضب ج١ ص ٩٢ : « فلهذا لم يجز في الواو ما جاز في الياء هذا قول البصريين أجمعين وليست أراه ممتنعاً عند الضرورة » .

والنحويون من بعد المبرّد قالو: إنّ المبرّد انفراد هذا القول دون البصريين أجمعين وقال أبو عليّ وأبو الفتح : إنّ المبرّد قد خالف القياس والسمع وإنّه في هذا القول بمنزلة من ينصب الفاعل ويرفع المفعول (انظر المنصف ج١ ص ٢٧٨ . ٢٨٥) .

وتعليق علي ذلك أنّ سيبويه سبق المبرّد بذلك القول فقد قال في كتابه ج٢ ص ٣٦٧ « قالوا مخيوط . ولا يُستنكر أن تجيء الواو على الأصل » .

هذا النصّ في سيبويه قد خفي على المبرّد وعلى غيره ثمّ جاء بعده نعم إنّ سيبويه قال في ج٢ ص ٣٦٣ - ٣٦٤ عن تصحيح اسم المفعول المذكور : « ولا نعلمهم أتّموا في الواوات » .

٢ - حكى الزجاج عن سيبويه قولين في اشتقاق لفظ الجلالة : مشتقّ من أله . أو من (لاه) . فردّ عليه أبو عليّ في كتابه (الإغفال) (كتاب تعقب فيه ما أغفله شيخه الزجاج) «بأنّ هذا الذي حكاه عن سيبويه سهو ...

وردّ ابن خالويه على أبي عليّ بأنّه قد صحّ القولان عن سيبويه ولا يُنكر أن تكون هذه الحكاية قد ثبتت عند الزجاج برواية له عن سيبويه من غير جهة كتابه فلا يكون حينئذ سهوا . وقد وقعت إلينا مسائل جمة روى فيها سيبويه الجواب عن الخليل ولم يضمن كتابه شيئاً من ذلك ...

وردّ أبو عليّ في كتابه (نقض الهاذور) (كتاب ردّ فيه على ابن خالويه) «بأنّ الذي يحكى هذه الحكايات متعمول كذاب . ومتخوّض أفاك . لا يشكّ في ذلك أحد له أدنى تنبّه وتيقظ . ولم يصغ إلى القبول منه . والاشتغال به إلاّ الأغمار الأعفّال الذين لا معرفة لهم بالرواية . ورواياتهم ...»

والبغدادى مع غزارة علمه . وسعة اطلاعه - روى لنا هذه المعركة الحامية واكتفى بأن يقف موقف المتفرّج فلم يحسم هذا الخلاف بالرجوع إلى كتاب سيبويه وتحكيمه في هذا النزاع . انظر الخزانة ج٤ ص ٣٤١ - ٣٤٢ .

وأقول : ذكر سيبويه في ج ١ ص ٣٠٩ أن لفظ الجلالة مشتق من (أله) ثم ذكر في ج ٢ ص ١٤٤ : أنه مأخوذ من (لاه) .

٣ - صرح سيبويه بأن (مِنْ) إذا كُفَّت بما قد تكون بمعنى (ربّما) واستشهد لذلك بقول أبي حية النميري :

وإنّا لمّا نضرب الكبشَ ضربةً على رأسه تُلقي اللسانَ من الفمِ

انظر ج ١ ص ٤٧٦-٤٧٧ .

لم يقف أبو حيان على كلام سيبويه هذا فقال في كتابه الارتشاف :

«وزعم السيرافي . والأعلم ، وابن طاهر . وابن خروف أن (مِنْ) إذا كانت بعدها (ما) كانت بمعنى (ربّما) وزعموا أن سيبويه يشير إلى هذا المعنى في كلامه . وأنكر الأستاذ أبو علي وأصحابه ذلك وردّوه ...» .

وتبع أبا حيان ابن هشام في موضعين من المعنى ج ٢ ص ١٠ . وانظر الخزانة ج ٤ ص ٢٨٣ .

وقد سبق ابن الشجري فنسب قول سيبويه إلى المبرد فقال في أماليه ج ٢ ص ٢٤٤ :

«وقد كفّوا (مِنْ) بـ(ما) فقالوا : إنّي لَمِمّا أفعلُ ، قال أبو العباس المبرد : يريدون : لربّما أفعل وأنشد لأبي حية النميري :

وإنّا لمّا نضرب الكبشَ ضربةً على رأسه تُلقي اللسانَ من الفمِ .» .

المبرد ذكر ذلك في المقتضب ج ٤ ص ٤٨٥ ولكنه مسبوق بسيبويه .

حرصت على أن أتبع كل ما قاله سيبويه عن المسألة الواحدة في مواضع متفرقة من كتابه وكان من أثر هذا التتبع أن سجّلت على سيبويه تناقضا بين أقواله في أربعة مواضع وهي :

١ - الهمزة المتصدّرة أربعة أصول في الأسماء ؛ نحو : إضطرّخ . وإضطبل . وإبراهيم ، وإسماعيل لسيبويه فيها نصوص يُعارض بعضها بعضها .

قال بما يفيد زيادتها في ج ٢ ص ٢٤٣ .

وقال بما يفيد أصالتها في ج ٢ ص ١١٣ . ٣٣٧ . ٣٤٤ . ٤٣٦ .
وانظر تفصيل ذلك في كتابي : المعنى في تصريف الأفعال ص ٨٢ ٨٣ .
٢ - الصفات نحو : عطشان . وسكران . جعل سيبويه علة منع صر فيها مشابهة الألف . والنون
لأنني التانيث الممدودة . وعدد وجود هذا الشبه في ج ٢ ص ١٠ .
ثم جعل النون بدلا من الهمزة في ج ٢ ص ١٠٨ . ٣١٤ .
٣ - الوصف الذي على وزن فعّال في سبب الأثني . قال عنه سيبويه إنه مختص بالنداء
لا يقولون في غير النداء : جاءتني خبات ، ولكاع جا ص ٣١١ .
ثم قال في ج ٢ ص ٣٨ : ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى ياخبات ، وبالکاع .
٤ - قال سيبويه في ج ١ ص ٢٠٤ إن خلف : وأمام : وتحت لاتستعمل أسماء إلا في القليل
أو في الشعر .

ثم قال في ج ١ ص ٢٠٧ إن استعمالها أسماء أكثر وأجرى في كلامهم .
ومن عجب أن يتابع المازني سيبويه على تناقضه في المسألة الأولى : وأن يتابعه المبرّد
على تناقضه في المسألة الثانية والنحويون يقولون : إن المبرّد خالف سيبويه ، وأدعى أن
النون بدل من الهمزة في نحو عطشان وما دروا أن سيبويه قال بذلك في موضعين من كتابه

* * *

بقي شيء : ماذا أقول عن الأبواب ، والمسائل التي لم أجد لها أصلا في سيبويه ؟ . أيجوز لي
أن أقول : إن سيبويه لم يعرض لها ؟
إن لي تجربة مع سيبويه ، وهذه التجربة لا تشجعني على أن أقطع بأن شيئا ما ليس في
كتاب سيبويه لأنني لم أعثر عليه .
لذلك فكل ما أستطيع أن أقوله : إنني لم أعثر عليها في سيبويه . فجائز أن يكون سيبويه
لم يعرض لها . وجائز أن يكون عرض لها . ولكنني لم أهد إلى مكانها .
وسأقصر على القارئ بعضا من هذه التجربة :

١ - عقد سيبويه (إذن) الناصبة للمضارع بابا استوفى فيه كل أحكامها وشواهدا في
ج ١ ص ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ .

ونسب إليه النحويون أنه يتمول: (إذن) جواب وجزاء. ثم اختلفوا في المراد من الجواب ، والجزاء . وهل يكون ذلك في كل موضع أو يكون في غالب أحوالها ؟

رجعت إلى هذا الفصل فلم أجد سيبويه يذكر فيه سوى أنها جواب ولم يذكر أنها جزاء فقلت في نفسي : لو بقي شيء من أحكام (إذن) لم يعرض له سيبويه في هذا الفصل لكان من المظنون أن يُعاود الحديث فيها مرةً أخرى . وأقمت على هذا الزعم سنوات ثم وقفت في الجزء الثاني ص ٣١٢ على قول سيبويه : «وأما إذن فجواب ، وجزاء» - ولم يقل في هذا الموضع أكثر من هذه الجملة .

٢ - ذكر ابن سيده في المخصص ج ١٣ ص ١٧ . ٨٩ ، وأبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٥٩ وابن يعيش ج ٥ ص ١٢٢ وغيرهم أن تاء بنت ، وأخت للإلحاق بجذع ، وقفل . هالتي ذلك إذ لم أر إلحاق ثلاثي بثلاثي في غير هذا ثم إن التاء تدل على التأنيث وشأن حرف الإلحاق ألا يدل على معنى .

بحثت كثيرا في كتاب سيبويه عن هذا فلم أفتد إلى شيء منه ثم مضت سنون وعثرت على هذا في باب الوقف ج ٢ ص ٢٨١ . فمن كان يَحْظُرُ بباله أن يعرض سيبويه في باب الوقف لمسألة في الإلحاق ؟

* * *

٣ - بحثت في باب جمع التكسير عن صيغة فعالة التي تفيد الجمع كجمالة . وخيالة فلم أعثر على ذلك ثم وجدته يقول في باب النسب ج ٢ ص ٩١ : «وقالوا لذي السيف سياف وللجمع سيافة» .

ولا أطيل بذكر أمثلة أخرى .

٣ - كذلك حرصت على أن يكون تعليقي على كلام المبرّد بعد تتبع كل ما قاله في المقتضب وفي غيره مما يتصل بهذا الموضوع فأحيانا كنت أرى كلامه مُجملا في بعض المواضع ، ومفصلا واضحا في موضع آخر فأحويل المجل على المفصل ومثال ذلك .

١ - قال في ج ٢ ص ٣٤٣ : «ولإذا موضع آخر وهي التي يقال لها حرف المفاجأة ، وذلك قولك : خرجت فإذا زيد ... وتكون جوابا للجزاء كالفاء» . فظاهر هذا النص أن (إذا) الفجائية حرف لا ظرف .

ولكن مراجعة ما قاله عنها في موضعين من الجزء الثالث ص ١٥٨.. ١٥٩.. ٢٤١ - تقطع بأنّها ظرف عنده . لذلك نحمل قوله : (حرف المفاجأة) على أنه يريد من الحرف الكلمة لا الحرف الذى هو قسم الاسم . والفعل .

٢ - حديثه عن ناصب اسم المصدر من نحو قوله تعالى (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً) (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) كان مجملاً في الجزء الأول .

هل يرى أنّ الناصب له الفعل المذكور لأنّه بمعنى الفعل المحذوف أو الناصب له هو الفعل المحذوف لدلالة الفعل المذكور عليه ؟

ولكنّه في الجزء الثالث ص ١٨٤ كان صريحاً في أنّ الناصب هو الفعل المحذوف وقد نسب إليه السيوطى ذلك في الهمع ج١ ص ١٨٧

أمّا ابن يعيش ج١ ص ١١٢ . والرضى فى شرح الكافية ج١ ص ١٠٤ فقد نسباً إليه أنّ الناصب هو الفعل المذكور .

وأحياناً كنت أجد تعارضاً وتضارباً بين أقواله فأسجّل عليه ذلك ومن ، أمثلة ذلك :

١ - جعل المبرّد ألف أرطى للتأنيث فى ج٢ ص ٥٠٤ .

وهذا يخالف ما أجمع عليه النحويّون من أنّ ألف أرطى للإلحاق بجعفر كما يخالف ما قاله المبرّد فى غير موضع من المقتضب والكامل .

قال فى المقتضب ج٢ ص ٣٩٢ «ويدلّك على أنّ الألف ليست للتأنيث أنّك تقول فى الواحدة أرطاة» .

وقال فى ج٢ ص ٥٢٧ « وذلك قولك فى أرطى أريط . لأنّ أرطى ملحق بجعفر ، وليست ألفه للتأنيث . ألا ترى أنّك تقول فى الواحد أرطاة فلو كانت الألف للتأنيث لم يدخل عليها هاء التأنيث ؛ لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث » .

وقال فى ج٣ ص ٢٩٨ : وكذلك أرطى ملحق بجعفر ... وانظر الكامل ج٦ ص ١٩٩ .

وتقدم لنا متابعته لسببويه فى نون نحو عطشان .

وما قاله فى اعتراض الشرط . على الشرط . وفى كلمة نخورش .

٤ - المقتضب لم يكتب له حظاً من الذبوع والشهرة لذلك لصقتُ بمذهب المبرّد أقوال كثيرة تخالف ما سجّله في مقتضبه وبعضها يخالف ما أثبتته في الكامل أيضاً . فكان تصحيح مذهب المبرّد وتصفيته ممّا علق به مهمةٌ أخرى أضيفت إلى إخراج المقتضب .

وأنا - علم الله - ما وقفت على هذه المسائل عنوا صفوا ، ولا وافتنى رهوا سهوا ، وإنما كان ذلك ثمرة استقراء كثير من كتب النحو منذ ربع قرن .

لم أقنع في دراستي لمذهب المبرّد بكتبه المطبوعة : والمخطوطة وإنما وجهت عنايتي إلى استقراء كثير من كتب النحو وجمع ما تفرّق في ثناياها من أقوال للمبرّد ثمّ عارضت ما جمعته على ما قاله المبرّد في كتبه فكان من ثمرة هذه المعارضة الوقوف على هذه المسائل .

ولست أنكر أن يكون للنحويّ قولان فأكثر في المسألة الواحدة .

وقد عقد أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٢٠٠-٢٠٨ باباً لذلك

وبجانب هذا لا نستطيع أن ننكر أن اضطراباً كثيراً وقع في تصوير بعض المذاهب في الكتاب الواحد وفي الكتابين لمؤلف واحد ومن أمثلة ذلك :

١ - ينسب الرضيّ إلى الزجاج أنّه يقول ببناء المثنيّ ، وجمع المذكر (شرح الكافية ج ٢ ص ١٦١) :

ثمّ ينسب إليه في موضع آخر أنّه يقول بإعراب المثنيّ ، وجمع المذكر (شرح الكافية ج ٢ ص ٢٩) .

وابن يعيش ج ٤ ص ١٣٩ يقول : المثنيّ معرب عند الزجاج ، والسيوطي في الهمع ج ١ ص ١٩ . وفي الاشباه ج ٣ ص ٤ ينسب إلى الزجاج أنّه يقول ببناء المثنيّ وجمع المذكر وانظرا لإنصاف ص ١٩ وفي عمرة هذا الاضطراب لا ندري : هل المثنيّ ، وجمع المذكر معربان أو مبتنان عند الزجاج ؟

٢ - ينسب الرضيّ إلى المبرّد أنّه يُثنى جميع المركبات المزجيّة حتّى نحو سيبويه (شرح الكافية ج ١ ص ١٧٣) وهذا يوافق ما في المقتضب وينسب إليه خلاف هذا في ج ١ ص ٢٣٦ .

٣ - نسب أبو الفتح في سرّ الصناعة ج ١ ص ١٤٦ إلى المبرّد أنّ المستثنى منصوب بفعل محذوف وهذا يوافق ما في المقتضب وما في الكامل أيضاً ثمّ نسب إلى المبرّد في الحصائص ج ٢ ص ٢٧٦ أنّ (إلاً) هي الناصبة لأنها نابت عن أستثنى ، ولا أعنى .

وكذلك صنع ابن يعيش فنسب إلى المبرّد في ج ٢ ص ٩ أنّ الناصب للمستثنى فعل محذوف دلّ عليه مَجْرِيّ الكلام تقديره : أستثنى ، ولا أعنى وفي ص ٧٦ نسب إليه أنّ الناصب هو (إلّا) نيابةً عن أستثنى .

٤ - يقول أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٨٨ ، ج ٢ ص ٣٨٣ : إنّ مذهب الكوفيّين جواز تقديم خبر ليس عليها .

ويقول الأنباري في الإنصاف في صدر المسألة ١٨ : ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها .

ومثله في ابن يعيش ج ٧ ص ١١٤ ، وشرح الكافية ج ٢ ص ٢٧٦ والأشباه ج ٢ ص ٥٧ والأشموقي ج ١ ص ٢٩٠ .

٥ - نسب ابن يعيش ج ٢ ص ٥٢ إلى الأخفش أنّه يقول بقياسيّة المفعول معه ونسب إليه الأشموقي ج ٢ ص ٢١ أنّه يقول إنّ سماعي .

* * *

لقد اتّصلت العناية بكتاب سيبويه جيلا بعد جيل ، وطبقةً بعد طبقة ، فشرق وغرب ، وملاّت شهرته الخافقين . ولم تحلّ هذه الشهرة دون أن يُنسب إلى سيبويه ما يخالف ما سجّله في كتابه ، ومن أمثله ذلك :

١ - صرّح سيبويه في أربعة مواضع من كتابه - وهذا فيما أحصيتُ - بوجود توكيد المضارع الواقع في جواب القسم المستكمل بقيّة الشروط. وعللّ لذلك . انظر ج ١ ص ٤٥٤ . ٤٥٥ . ٤٥٦ ، ج ٢ ص ١٤٩ .

ثمّ ينقل ابن يعيش في ج ٩ ص ٣٩ عن أبي عليّ أنّ التوكيد هنا غير لازم وأنّ ذلك مذهب سيبويه .

وكرّر ذلك فقال في ص ٤٣ : وزعم أبو عليّ أنّه رأى سيبويه والمنصوص عليه خلاف ذلك .

٢ - تضعيف آخر الكلمة إنّما يكون في حالة الوقف فلو ضعمت الكلمة في الوصل لكان هذا من قبيل إجراء الوصل مُجْرِيّ الوقف ومجّله الضرورة . بهذا صرّح سيبويه في كتابه ج ٢ ص ٢٨٢

والرضي في شرح الشافية ج ٢ ص ٣٢٠ يقول : « وليس في كلام سيبويه ما يدل على كونه شاذاً أو ضرورة » وقد ردّ عليه البغدادي في شواهد الشافية ص ٢٤٧ .

٣ - نسب ابن يعيش ج ٧ ص ١٤٤ إلى سيبويه أنّ التعجّب من صيغة أفعل موقوف على السماع .

ونسب إليه الرضي القياس (شرح الكافية ج ٢ ص ٢٨٦) .

وكلام الرضي يوافق ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٧ .

٤ - نسب أبو حيّان إلى سيبويه أنّ كاف الجرّ تجرّ الضمير في اختيار الكلام وردّ عليه البغدادي بأنّ ذلك في ضرورة الشعر (الخزانة ج ٤ ص ٢٧٥) .

وما ذكره البغدادي يوافق ما في كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٩٢ .

٥ - في جازم جواب الطلب قولان ذكرهما سيبويه ج ١ ص ٤٤٩

يرى سيبويه أنّ الجازم هو (إن) الشرطيّة المقدّرة ويرى الخليل أنّ الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط. وقد حكى القولين الرضي أيضا (شرح الكافية ج ٢ ص ٢٤٧) .

أمّا أبو حيّان فقد جعل مذهب الخليل وسيبويه مذهبا واحدا وهو الجزم بالطلب نفسه (انظر البحر المحيط. ج ١ ص ١٧٥) . ثمّ تبعه ابن هشام في المغني ج ١ ص ١٨٧ .

هذا وقد رأيت من متابعة أحاديث المبرّد أنّه كرّر حديثه عن بعض المسائل في مواضع من المقتضب وفي الكامل ممّا يدلّ على تمسّكه بهذا الرأي ثمّ نرى بعضهم ينسب إليه خلاف هذا. كما رأيت أنّ بعضهم اعتمد على نصّ ديبور للديبرّد فوقع في هذا الخطأ . ومن أمثلة ذلك :

١ - البيت :

معاوى إننسا بشر فأسجج فلسنا بالجيسال . ولا الحديد

استشهد به سيبويه في أربعة مواضع من كتابه للعطف على الموضع وجاوزها كلّها المبرّد في نقده لسيبويه ثمّ استشهد بالبيت في ثلاثة مواضع من المقتضب للعطف على الموضع أيضا .

ثمّ يقال بعد هذا : إنّ المبرّد ردّ على سيبويه روايته لهذا البيت . !

٢ - ذكر المبرّد في موضعين من المقتضب ثمّ ذكر في الكامل أيضا أنّ (ما) النافية يبطل عملها بوقوع (إن) الزائدة بعدها موافقا لسيبويه واستشهد بقول زهير :

ما إن يكاد يُخْلِئهم لوجهتهم تخالَجُ الأمرُ إنَّ الأمرَ مشتركُ
وبقول الآخر :

فما إن طَبْنَا جُبْنٌ ولكنْ منايانا ودولةٌ آخرينا

ثمّ بعد هذا يقال : إن المبرّد خالف سيبويه فأجاز إعمال (ما) النافية وإن وقعت بعدها (إن) الزائدة .

٣ - كلام المبرّد صريح في أنّ تصحيح نحو (فعل) من الأجوف جائز في الضرورة . قال في المقتضب ج١ ص ١٠٤ : «وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز ، ولكنه مجتنب لثقله » وابن يعيش ج١ ص ٨٥ ينسب إلى المبرّد الجواز مطلقا ويسوق نصّ المبرّد المذكور مبتورا فيقف عند قوله : وهو جائز ويترك قوله : (ولكنه مجتنب لثقله) . ولو ساق النصّ كاملا ما وتّح في هذا الخطأ .

٤ - لم يخالف المبرّد سيبويه في علميّة أسماء الأسبوع وإنّما خالفه فأجاز تصغيرها ومنع منه سيبويه ونسب إليه السيوطي في الهمع ج١ ص ٧٤ أنّه خالف سيبويه في علميّةها .

٥ - نسب إلى المبرّد أبو حيّان في البحر ج٧ ص ٤٧٧ والسيوطي في الهمع ج٢ ص ٧٨ أنّه يرى وجوب توكيد المضارع الواقع بعد (إما) وأشار السيوطي إلى أنّ الدافع له أنّه لم يقع في القرآن إلّا مؤكّدا بالنون .

وقد يكون مبعث هذا الوهم أنّ المبرّد بعد أن مثّل في الكامل بأمثلة أكّد فيها المضارع بعد (إما) وبأمثلة خلت من التوكيد قال: وفي القرآن (فإِما تَرَيْنَ من البَشَرِ أَحَدا) (وإِما تُعْرِضَنَّ عنهم) وانظر الكامل ج٣ ص ١٥٧ .

ولى وقفة مع السيرافي : إنّ السيرافي له مشاركة في هذه المسائل التي نسبت إلى المبرّد وفي المقتضب ما يعارضها ، كيف شارك في هذا وهو الذي قرأ نسخة المقتضب ، وأصلح ما فيها : وسجّل ذلك بخطّه على أجزاءها الأربعة !؟

ربّما تكون قراءته للمقتضب متأخرة عن أقواله هذه وإذا كانت متقدّمة فقد فاته أن يرجع إلى المقتضب ولا يلزم من قراءته لكتاب كبير كالمقتضب أن تكون كلُّ مسائله عالقة بذهنه حاضرة في خاطره .

إنَّ السيرافيّ لم يرجع إلى نقد المبرّد لسيبويه ولا إلى المقتضب في المسألة الآتية :
المبرّد في نقده لسيبويه أجاز أن يُنادى ما سُمّي به من الموصول المحلّي بأل (الانتصار ص ٢٤٣) .

ثمّ عدل عن ذلك في المقتضب ج٤ ص ٥٢٣ فقال :

«وعلم أنّ الاسم لا ينادى وفيه الألف واللام ...»

وجعل قول الشاعر :

مِنَ اجلك يا الّتي تيمت قلبي وأنتِ بخيلةٌ بالودِّ عنّي

ضرورة كما قال سيبويه .

ثمّ يقول السيرافيّ في تعليقه على سيبويه ج١ ص ٣١٠ :

« كان أبو العباس لا يُجيز (يا الّتي) ويطعن على البيت : وسيبويه غير متّهم فيما رواه . »

فالسيرافيّ لم يرجع إلى المقتضب في هذا ولا إلى نقده لسيبويه أمّا السيوطيّ في الهمع ج ١ ص ١٧٤ والأشموني والخضريّ فينسبون إلى المبرّد أنّه يجيز نداء ما سُمّي به من موصول محلّي بأل فقد تأثروا بما ذكره المبرّد في النقد ولم يقفوا على ما في المقتضب .

٥ - القراءات التي عرض لها المبرّد بيّنت نوعها أهي من السبعة أم من العشرة أم من الشواذ؟ كما بيّنت مكانها في كتب القراءات .

وإذا وجدت من سيبويه ، والمبرّد حجرا على بعض الأساليب التي وردت في السبعة نبّهت على ذلك . وذكرت شواهد .

٦ - نسبت الشعر لقائله . وشرحت الشواهد ، وبيّنت مكانها في دواوين الشعراء ، والمجموعات الأدبيّة ، كما حرصت على أن أشرح الموضوعات الدقيقه شرحا وافيا مع بيان مراجعها في الكتب الأخرى .

وَبَعْدُ

فالحديث عن مسائل النحو يتجاوز كُتبه إلى كثير من كُتب العلوم الأخرى ففي كتب اللغة نحو كثير وكذلك في كُتب الأمالي ، والمجالس ، والتفسير ، وعلوم القرآن ، والقراءات ، وأصول الفقه . والسير كالروض الأنف وكتب المعارف العامة كالفبا للبلوي ، وكتبيات أبي أبي البقاء ، وبدائع الفوائد لابن القيم .

وقد جعلت من همي وسدمي - أن أتتبع مسائل النحو أينما وجدت ، فقرأت كثيرا من هذه الكتب : استقرت مسائلها النحوية ، وجعلتها على طرف الثمام مني : فتمثلت قراءاتي في هذه التعليقات . فمن هذه القراءات رسمت خطوطها ، ونسجت خيوطها .





المقضب

الجزء الأول



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هَذَا تَفْسِيرٌ وَجْهٌ الْعَرَبِيَّةِ

/ وإِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ

١
٤

فالكلام كله : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . لا يدخلو الكلام - عربياً كان ، أو أعجمياً - من هذه الثلاثة (١) .

والمُعْرَبُ : الاسم المتمكّن ، والفعل المضارع . وسنأتى على تفسير ذلك كله إن شاء الله .
أما الأسماءُ فما كان واقعاً على معنى ؛ نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك (٢)
وتعْتَبِرُ الأسماءُ بواحدة : كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجرِّ فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم (٣) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٢ : « فالكلم : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى »
(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢ : « فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط »
(٣) عرض أحمد بن فارس فى كتابه « الصحاحى » ص ٥٠ لتعريف المبرد للاسم وناقشه فقال : (فقال المبرد فى كتاب المقتضب : « كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم فان امتنع من ذلك فليس باسم » وهذا معارض بكيف ، واذا وهما اسمان لا يدخل عليهما شيء من حروف الجر) .

كما عرض له وناقشه الزجاجى فى كتابه (الايضاح) ص ٥١ فقال :
« فأما حد أبى العباس المبرد للاسم فهو الذى ذكر فى أول المقتضب حين قال : الاسم ما كان واقعاً على معنى : نحو : رجل وفرس ، وزيد وعمرو ، وما أشبه ذلك ، ويعتبر الاسم بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الخفض فهو اسم فان امتنع من ذلك فليس باسم .
وليس غرض أبى العباس هاهنا تحديد الاسم على الحقيقة وإنما قصد التقريب على المبتدىء فذكر أكثر ما يعم الأسماء المتمكنة وقوله : ما دل على معنى هو الذى أخذ ابن السراج وقسمه قسمين حين قال : وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص . . . »

وقد أخذ على المبرد أيضاً فى هذا الحد قوله : ما دخل عليه حرف خفض فهو اسم ، وما امتنع منه فليس باسم وقيل : ان من الأسماء ما لا تدخل عليه حروف الخفض ، نحو : كيف ، وصه ، ومه ، وما أشبه ذلك .
وللمناضل عن أبى العباس فى هذا جوابان : أحدهما ما قدمنا ذكره وهو أنه قصد الابانة عن الأسماء المتمكنة .

والجواب الآخر هو ما احتججت به أنا عنه ، واستخرجته له ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره . اقول : ان حد أبى العباس هذا . . غير فاسد ، لأن الشيء قد يكون له أصل =

وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب : على الرفع ، والنصب ، والجر (١).
 فأما رفع الواحد المعرب غير المعتل فالضم ؛ نحو قولك : زيد ، وعبدُ الله ، وعمرو .
 ونصبه بالفتح ؛ نحو قولك / : زيدا ، وعمرا ، وعبدالله .
 وجره بالكسرة ؛ نحو قولك : زيد ، وعمرو ، وعبد الله .

* * *

فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء مُعْرَبًا ، فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى ؛ نحو : حيثُ ، وقبْلُ ، وبعْدُ - قيل له مضموم ، ولم يُقَل مرفوع ؛ لأنَّه لا يزول عن الضم .

و «أين» ، و «كيف» يقال له مفتوح ، ولا يقال له منصوب ، لأنَّه لا يزول عن الفتح .
 ونحو : هؤلاء ، وحذارِ ، وأمسِ مكسورٌ ، ولا يقال له مجرور ؛ لأنَّه لا يزول عن الكسر .
 وكذلك مِنْ ، وهَلْ ، وبلْ يقال له موقوف ، ولا يقال له مجزوم (٢) ؛ لأنَّه لا يزول عن الوقف .

= مجتمعا عليه ثم يخرج منه بعضه لعله تدخل ، فلا يكون ذلك ناقضا للباب ، بل يخرج منه ما خرج بعلته ، ويبقى الثاني على حاله . . .

وانظر في جد الاسم الأشباه ج ٤ ص ١٣٧-١٣٨ والصاحبي ص ٤٩ - ٥١ والايضاح ص ٤٨ - ٥١

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣ « وليس في الأفعال المضارعة جر . كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في هذه الأفعال » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢ - ٣ : « وهي تجرى على ثمانية مجار : على النصب ، والجر ، والرفع ، والجزم ، والفتح ، والكسر ، والضم ، والوقف . . . وإنما ذكرت لك ثمانية مجار ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه . . . »

فالنصب ، والجر ، والرفع ، والجزم لحروف الإعراب . . . وأما الفتح والكسر ، والضم ، والوقف فلأسماء غير المتمكنة »

سيبويه والمبرد يفرقان بين حركات الإعراب وحركات البناء وهو مذهب البصريين . قال الرضى في شرح الكافية ج ٢ ص ٣ : « التمييز بين ألقاب حركات الإعراب ، وحركات البناء ، وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهن ، ومتأخريهن تقريبا على السامع . وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبنى . وعلى العكس ولا يفرقون بينهما » ، وانظر الأشباه ج ١ ص ١٦٢

وقد تبين لى أن المبرد قد يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء وأما سيبويه فقد وقع منه ذلك كثيرا .

وإذا تَنبَت الواحد أَلْحَقْتَهُ أَلْفًا ، ونونا في الرفع .

أَمَّا الألفُ فَإِنَّهَا علامة الرفع ، وَأَمَّا النونُ فَإِنَّهَا بَدَلُ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد .
فإن كان الاسم مجروراً أو منصوباً ، فعلامته ياءُ مكانَ الألفِ وذلك قولك : جاءني الرجلان ،
ورأيتُ/الرجلين ، ومررت بالرجلين .

يستوى النصب ، والجَرُّ في ذلك - وتُكسَّرُ النونُ من الاثنين لعلَّة (١) منذكرها ، مع ذكر
استواءِ الجَرِّ ، والنصب في موضعها إن شاء الله .

فإن جمعت الاسم على حدِّ التثنية أَلْحَقْتَهُ في الرفع واوا ، ونونا .

أَمَّا الواوُ فعَلامة الرفع ، وَأَمَّا النونُ فَبَدَلُ من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد . ويكون
فيه في الجَرِّ ، والنصب ياءُ مكانَ الواوِ . ويستوى الجَرُّ ، والنصب في هذا الجمع ؛ كما استويا
في التثنية ؛ لِأَنَّ هذا الجمع على حدِّ التثنية ، وهو الجمع الصحيح (٢) .

وإنما كان كذلك ؛ لِأَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ الواحد ؛ نحو قولك : مُسَلِّمٌ ثُمَّ تَنبَيْتَهُ أَدْبَيْتَ بِنَاءَهُ كما

= قال المبرد في المقتضب ج ٣ ص ٧٤ من الأصل : « فإلهاء في قولك فيها مخفوض »
وقال في ج ٤ ص ٤١٣ : « فان جمعت المؤنث ألحقت لعلامة الجزم نونا فقلت : أنتن
تفعلن ، وهن يفعلن »

وقال في ج ٤ ص ٥١٧ : « فالفصل بينهما اطراد البناء في كل منادى مفرد حتى يصير
البناء علة لرفعه وان كان ذلك الرفع غير اعراب »

وقال في ج ٤ ص ٣٤٦ : « في قول من قال : يا حار فرفع »

وقال في الكامل ج ٢ ص ٢٢٠ في البيت : * على حين ألهى الناس جل أمورهم * :

« وقوله : (على حين ألهى الناس) ان شئت خفضت حين وان شئت نصبته ٠٠ »

وانظر سيبويه ج ١ ص ٤ ، ٣٠٣ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٤٠١ ، ٤١٩ ، - ج ٢ ص ٦١ ، ١٦٠

- ١٥٣ -

(١) في سيبويه ج ١ ص ٤ : واعلم أنك اذا ثبت الواحد لحقته زيادتان : الأولى منهما
حرف المد واللين وهو حرف الاعراب ٠٠٠ وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة
والتنوين وهى النون وحركتها الكسر «

وسيختار المبرد رأى الأخفش في اعراب المشنى وجمع المذكور فى الجزء الثانى ص ٤٣٥ -

٠ من الأصل .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤ - ٥ : « واذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان : الأولى

منهما حرف المد واللين والثانية نون ٠٠٠ »

كان ، ثُمَّ زدت عليه ألفا ، ونونا ، أو ياء ونونا فإذا جمعته على هذا الحدّ أدّيت بناءه أيضا ،
ثُمَّ زدت عليه واوا ، ونونا ، أو ياء ونونا ، ولم تغيّر بناء الواحد عمّا كان عليه .

وليس هكذا سائر الجمع ؛ لأنّك تكسّر الواحد عن بنائه ؛ نحو/قولك : درهم ، ثُمَّ تقول :
دَرَاهِمِ : تفتح الدال ، وكانت مكسورة ، وتكسر الهاء وكانت مفتوحة ، وتفصل بين الراء والهاء
بألف تُدخلها . وكذلك أَكْلُب ، وَأَقْلُس ، وَغِلْمَان .

فلذلك قيل لكلّ جمع بغير الواو ، والنون : جمع تكسير . ويكون إعرابه كإعراب الواحد ؛
لأنّه لم يأتِ على حدّ التثنية .

ونون الجمع الذي على حدّ التثنية أبدا مفتوحة .

وإنما حرّكت نون الجمع ، ونون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين . فحرّكت نون الجمع بالفتح ؛
لأنّ الكسر ، والضمّ لا يصلحان فيها . وذلك أنّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور
ما قبلها ، ولا يستقيم توالي الكسرات والضّمات مع الياء والواو ، ففتحت .
وكسرت نون الاثنين ؛ لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا . ولم تكن فيهما
مثل هذه العلة فتمتنع (١) .

وإذا جمعت المؤنث على حدّ التثنية فإنّ نظير قولك : مسلمون في جمع مسلم أن تقول في
مسلمة : مسلمات ، فاعلم .

/ وإنما حذف التاء من مسلمة ؛ لأنها علم التانيث ، والألف والتاء في مسلمات علم التانيث ،
ومحال أن يدخل تانيث على تانيث .

فإذا أردت رفعه قلت : مسلمات فاعلم ؛ ونصبه وجرّه : مسلمات .

(١) في سيبويه ج١ ص ٥ « ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أن حرف
اللين الذي هو حرف الاعراب مختلف فيهما » ويحسن أن تكون عبارة المقتضب : ولم تكن
فيها

وانظر تعليل ذلك في الأشباه والنظائر ج ١ ص ١٠٦ - ١٠٧

يستوى الجر ، والنصب ؛ كما استويا في مسلوين ، لأن هذا في المؤنث نظير ذلك في المذكر^(١) .

وإنما استوى الجرّ والنصب في التثنية ، والجمع ؛ لاستوائهما في الكناية^(٢) . نقول : مررت بك ، ورأيتك . واستواؤهما أنّهما مفعولان ؛ لأنّ معنى قولك : مررت بزید : أى فعلت هذا به . فعلى هذا تجرى التثنية ، والجمع في المذكر ، والمؤنث من الأسماء . فأمّا الأفعال فإنّا أخرنا ذكرها حتّى نضعها في مواضعها . بجميع تفسيرها إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥ « ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة ، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الاعراب كالواو والياء والتنوين بمنزلة النون ، لأنها في التانيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها » .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤ « لأن الجر للاسم لا يجاوزه والرفع قد ينتقل الى الفعل . فكان هذا أغلب وأقوى » .

وانظر تحليل الأشباه والنظائر ج ١ « ص ١٩٨ - ١٩٩ ، أسرار العربية ص ٤٩ - ٥٠ -

هذا باب الفاعل

وهو رَفَع . وذلك قولك : قام عبدُ الله ، وجلس زيدٌ .
وإنَّما كان الفاعل رفعا لأنَّه هو والفعل ، جملةٌ يحسن عليها السكوت ، /وتجب بها الفائدةُ
للمخاطب . فالفاعل ، والفعل بمنزلة الابتداء ، والخبر إذا قلت : قام زيد فهو بمنزلة قولك :
القائمُ زيدٌ .

والمفعول به نصب إذا ذكرت مَنْ فَعَلَ به . وذلك لأنَّه تعدى إليه فعل الفاعل .
وإنَّما كان الفاعل رفعا والمفعول به نصبا ؛ ليُعرَفَ الفاعل من المفعول به ، مع العلة التي
ذكرت لك (١) .

فإن قال قائل : أنت إذا قلت : قام زيد ، فليس ههنا مفعول يجب أن تفصل بينه وبين
هذا الفاعل .

فإنَّ الجواب في ذلك أن يقال له : لَمَّا وجب أن يكون الفاعل رفعا في الموضع الذي لا تَبَسُّ
فيه للعلَّة التي ذكرنا ولما سنذكره من العِلل في مواضعها فرأيتَه مع غيره علمت أن المرفوع هو
ذلك الفاعل الذي عهدته مرفوعا وَحَدَه وَأَنَّ المفعول الذي لم تعهده مرفوعا .
وكذلك إذا قلت : لم يقيم زيد ، ولم ينطلق عبد الله ، وسيقوم أخوك .

فإن قال قائل : إنَّما رفعت زيدا أَوَّلًا لأنَّه فاعِل ، فإذا قلت : لم يقيم فقد نفيت عنه الفِعْل
فكيف رفعتَه ؟ .

قيل له : / إنَّ النفي إنَّما يكون على جهة ما كان موجبا ؛ فإنَّما أعلمت السامع من الذي نفيت
عنه أن يكون فاعلا ؛ فكذلك إذا قلت : لم يضرب عبدُ الله زيدا علم بهذا اللفظ . مَنْ ذكرنا

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٤ « ضرب عبد الله زيدا فعبد الله ارتفع ههنا كما ارتفع
في ذهب وشغلت ضرب به كما شغلت به ذهب وانتصب زيد لأنه مفعول به تعدى إليه فعل
الفاعل » .

وانظر تعليل ذلك في أسرار العربية ص ٧٧ - ٧٨ وفي الأشباه ج ١ ص ١٠٦ .

أنه ليس بفاعل ومن ذكرنا أنه ليس بمفعول ؛ ألا ترى أن القائل إذا قال : زيد في الدار فأردت أن تنفي ما قال أنك تقول : ما زيد في الدار ، فتردّ (١) كلامه ثمّ تنفيه . ومع هذا فإنّ قولك : يضرب زيد (يضرب) هي الرافعة فإذا قلت : لم يضرب زيد (فيضرب) التي كانت رافعة لزيد قد ردّتها قبله ، و (لم) إنّما عملت في (يضرب) ولم تعمل في (زيد) وإنّما وجب العمل بالفعل . فهذا كقولك : سيضرب زيد إذا أخبرت ، وكاستفهامك إذا قلت : أضرب زيد ؟ إنّما استفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيدا وإن لم يكن وقع منه فعل . ولكنك إنّما سألت عنه هل يكون فاعلا ؟ وأخبرت أنه سيكون فاعلا . فللفاعل/ في كلّ هذا لفظ واحد يُعرّف به حيث وقع . وكذلك المفعول ، والمجرور ، وجميع الكلام في حال إيجابه ، ونفيه .

وسنضع من الحجج المستقصاة في مواضعها أكثر من هذا (٢) ؛ لأنّ هذا موضع اختصار وتوطئة لما بعده إن شاء الله .

(١) بمعنى تعيد ذكره . وقال أيضا في ص ١٥٩ ، فالجواب في هذا قد قدمنا بعضه ونرده هاهنا ونتمه .

(٢) سيعقد المبرد بابا لمسائل الفاعل و المفعول به في الجزء الرابع ، ونقلته الى الجزء الأول .

هذاباب حروف العطف بمعانيها

فمنها (الواو) . ومعناها : إشراك الثاني فيما دخل فيه الأوّل ؛ وليس فيها دليل على أيّهما كان
أوّلا ؛ نحو قولك : جاءني زيد وعمرو ، ومررت بالكوفة والبصرة . فجانز أن تكون البصرة
أوّلا ، كما قال الله عزّ وجلّ : (وَاسْجُدْ وَارْكَعْ مَعَ الرَّاكِعِينَ) (١) والسجود بعد الركوع .
ومنها (الفاء) . وهي توجب أنّ الثاني بعد الأوّل ، وأنّ الأمر بينهما قريب ؛ نحو قولك :
رأيت زيدا ، فعمرا ، ودخلت مكة فالمدينة (٢) .

و (ثمّ) مثل الفاء ؛ إلّا أنّها أشدّ تراخيا . تقول : ضربت زيدا / ثمّ عمرا ، وأتيت البيت
ثمّ المسجد (٣) .

ومنها (أو) (٤) وهي لأحد الأمرين عند شكّ المتكلّم ، أو قَصْده أحدهما . وذلك : قولك أتيت
زيدا أو عمرا ، وجاءني رجل أو امرأة .

هذا إذا شكّ ؛ فأما إذا قصد فقوله : كل السمك ، أو اشرب اللبن : أي لا تجمع بينهما ،
ولكن اختر أيّهما شئت ؟ . وكذلك أعطني دينارا ، أو اكسني ثوبا .

(١) آل عمران - ٤٣ -

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « وانما جئت بالواو لتضم الآخر الى الأول وتجمعهما
وليس فيه دليل على ان احدهما قبل الآخر ، وانظر أيضا سيبويه ج ١ ص ٢١٨ والكامل
للمبرد ج ٤ ص ١٢٤ ، ج ٧ ص ١٠٣

وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « والفاء وهي تضم الشيء الى الشيء كما فعلت الواو غير انها
تجعل ذلك متسقا بعضه في اثر بعض » وانظر ج ١ ص ٢١٨

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك مررت برجل ثم امرأة فالمرور ههنا مروان
وجعلت ثم الأول مبدؤا به » .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك قولك : مررت برجل أو امرأة فأو أشركت بينهما
في الجر وأثبتت المرور لأحدهما دون الآخر وسوت بينهما في الدعوى »

وقد يكون لها موضع آخر ، معناه : الإباحة (١) . وذلك قولك : جالس الحسن ، أو ابن سيرين ،
وائت المسجد أو السوق : أى قد أذنت لك فى مجالسة هذا الضرب من الناس ، وفى إتيان
هذا الضرب من المواضع .

فإن نهيت عن هذا قلت : لا تجالس زيدا أو عمرا : أى لا تجالس هذا الضرب من الناس .
وعلى هذا قول الله عز وجل (وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ أَوْ كَفُورًا) (٢)

و (إِذَا) فى الخبر بمنزلة (أَوْ) ، وبينهما فضل .

1
13

وذلك أنك إذا قلت : جاعنى زيد ، أو عمرو وقع الخبر فى (زيد) يقينا حتى ذكرت (أو)
فصار فيه وفى عمرو شك ؛ و (إِذَا) تبتدىئها شاكًا . وذلك قولك : جاعنى إماما زيدا ، وإماما
عمرو : أى أحدهما . وكذلك وقوعها للتخيير ؛ تقول : اضرب إماما عبد الله ، وإماما خالدًا . فالآمر
لم يشك ولكنه خير المأمور ؛ كما كان ذلك فى (أو) . ونظيرة قول الله عز وجل : (إِنَّا هَدَيْنَاهُ
السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (٣) وكقوله : (فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً) (٤) .

ومنها (لا) . وهى تقع لإخراج الثانى مما دخل فيه الأوّل . وذلك قولك : ضربت زيدا ،
لا عمرا ، ومررت برجل ، لا امرأة (٥) .

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٤٨٩ « تقول جالس عمرا أو خاندا أو بشرا كأنك قلت :
جالس أحد هؤلاء ولم ترد انسانا بعينه ، ففى هذا دليل أن كلهم أهل أن يجالس كأنك قلت :
جالس هذا الضرب .

وتقول كل لحما أو خبزًا أو تمرًا كأنك قلت : كل أحد هذه الأشياء . . .
وان نفيت هذا قلت : لا تأكل خبزًا أو لحما أو تمرًا كأنه قال : لا تأكل شيئًا من هذه
الأشياء ونظير ذلك قوله عز وجل (ولا تطعم منهم آثمًا أو كفورًا) : أى لا تطعم أحدا من هؤلاء » ،
وقال فى ج ١ ص ٤٩١ « ولو قلت : أو لا تطعم كفورًا انقلب المعنى » وسيعقد المبرد لأو بابا فى
أجزاء الثالث وفيه بيان أوسع .

(٢) سورة الانسان - ٢٤ -

(٣) الانسان - ٣ -

(٤) سورة محمد عليه السلام - ٤ - وسيبسط المبرد حديث اما فى الجزء الثالث ،

وانظر الكامل ج ٣ ص ١٥٥ - ١٥٦

(٥) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « ومن ذلك مررت برجل لا امرأة أشركت بينهما (لا)

فى الباء وأحقت المرور للأول وفصلت بينهما عند من التبس عليه فلم يدر بأيهما مررت ؟ »

ومنها (بَلْ) ومعناها : الإضراب عن الأول ، والإثبات للثاني ؛ نحو قولك : ضربت زيدا ، بل عمرا ، وجاعني عبد الله ، بل أخوه ، وما جاعني رجل ، بل امرأة (١) .

ومنها (لكن) . وهي للاستدراك بعد النفي . ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة ؛ نحو قولك : جاعني زيد لكن عبد الله لم يأت / ، وما جاعني زيد لكن عمرو ، وما مررت بأخيك [لكن عدوك . ولو قلت : مررت بأخيك (٢)] لكن عمرو لم يجز (٣) .

١
١٤

ومنها (حتى) ولها باب على حياله .

ومنها (أم) وهي في الاستفهام نظيرة (أو) في الخبر . ونذكره في باب الاستفهام إن شاء الله .

فهذه الحروف - حروف العطف - تدخل الثاني من الإعراب فيما دخل فيما فيه الأول (٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ « ومنه أيضا ما مررت برجل صالح بل طالح وما مررت برجل كريم بل لثيم ابدلت الصفة الآخرة من الصفة الأولى وأشركت بينهما (بل) في الاجراء على المنعوت . . » وفي المغنى ج ١ ص ١٠٣ : « وان تقدمها أمر أو ايجاب فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء واثبات الحكم لما بعدها ، وان تقدمها نفي أو نهى فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعدها وأجاز المبرد أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي الى ما بعدها . . . »

(٢) تصحيح السيرافي

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٢١٦ « ومثله ما مررت برجل صالح ولكن طالح ابدلت الآخر من الأول فجري مجراه فان قلت مررت برجل صالح ولكن طالح فهو محال لان (لكن) لا يتدارك بها بعد ايجاب ولكنها يثبت بها بعد النفي »

(٤) سيعقد حتى بابا في الجزء الثاني ولأم بابا في الجزء الثالث .

هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول

عجز

٤
٣٨٢

/وتقول : أعجبنى ضربُ الضاربِ زيدا عبدَ الله^(١) . رفعت (الضرب) ؛ لأنه فاعل بالإعجاب ،
وأضفته إلى (الضارب) ، ونصبت (زيدا) ؛ لأنه مفعول في صلة الضارب ، ونصبت (عبد الله)

(*) العنوان لمسائل الفاعل والمفعول ولكن الحديث عن البديل وأقسامه .

وبعد أن ذكر ثلاثة أقسام من البديل انتقل فجأة الى القلب المكاني في قسي . ونجد في
ص ٣٨١ من المجموع الثاني عنوانا للقلب المكاني وفي بدء حديثه عن قسي ينتقل الى بدل الغلط
في ص ٣٨٢ ثم الى مسائل من الفاعل والمفعول

ومما لا شك فيه أن مسائل الفاعل والمفعول مكانها هنا ويؤكد ذلك تأليف سعيد الفارقي
فقد سمي كتابه - (تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب) وبدا بالمسألة الأولى وهي المذكورة
في عجز ص ٣٨٢ من المجموع الثاني (الجزء الرابع) .

وقد رأيت أن أكتفى بنقل مسائل الفاعل والمفعول أما نائب الفاعل ومسائله والمسائل
الأخرى فأبقيتهما في الجزء الرابع لأن هدفنا أن يستقيم الكلام ، ويرتفع الاضطراب وان كنت
أعتقد أن نائب الفاعل ومسائله وما بعدها مما كان في صدر الكتاب كما يشهد بذلك صنيع
الفارقي في كتابه .

(١) هذه هي المسألة الأولى في تفسير سعيد بن سعيد الفارقي . وهي واضحة في كلام
المبرد ، ولكن الفارقي بسط فيها القول ، وذكر كثيرا من القواعد العامة التي يبنى عليها القول
في كثير من المسائل الآتية . ونلخص حديثه فيما يأتي :

ال الموصولة اسم في صورة الحرف ثم أخذ يستدل على اسميتها . واسم الفاعل اسم في
صورة الفعل ودليل ذلك . ما يوصل به الألف واللام . ولم كانت صلتها وصفا وخالفت بقية
الموصلات ؟ . محل الصلة من الموصول كمحل الجزء من الكلمة ، والحرف من اللفظة ، لذلك
لا يصح أن يدخل في الصلة ما ليس منها ، ولا يخرج عنها ما هو منها . تابع ما في الصلة من
الوصف ، والتوكيد ، والعطف والبديل من الصلة . لماذا اشترطوا في جملة الصلة
اشتمالها على عائد يرجع الى الموصول ؟ لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ويجوز أن
يتقدم بعض الصلة على بعض اذا لم تبلغ الصلة من شدة اتصالها منزلة الكلمة الواحدة ، صلة
الموصول الحرفي لا تشتمل على ضمير يرجع الى الموصول . المصدر على ضربين : ضرب يجوز
تقديم معموله عليه - وهو ما كان واقعا موقع الامر نحو ضربا زيدا - وضرب آخر يجري مجرى
الصلة والموصول ، فلا يجوز أن يتقدم معموله عليه . ولا يفصل بينه وبينه وذلك ما كان في
تأويل أن والفعل .

المصدر يعمل مفرفة وتكرة ، واسم الفاعل لا يبدل اذا كان بمعنى الثاني .

بالضرب الأول ، وفاعله الضارب المجرور ، وتقديره : أعجبنى أن ضربَ الضاربُ زيدا عبدَ الله .
فهكذا تقدير المصدر .

وتقول : سرّني قيامُ أخيك ؛ فقد أضفت القيام إلى الأخ وهو فاعل . وتقديره : سرّني أن
قام أخوك .

وتقول : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا . وإن شئت قلت : ضربُ زيدٍ عمرو إذا كان عمرو ضرب
زيدا ؛ تضيف المصدر إلى المفعول كما أضفته إلى الفاعل . وإن نوّنت ، أو أدخلت فيه ألفا
ولما جرى ما بعده على أصله ، فقلت : أعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا . وإن شئت نصبت (زيد)
ورفعت عمرا ، أيهما كان فاعلا رفعت ، تقدّم أو تأخّر .

وتقول أعجبنى الضربُ زيدٌ عمرا . فمما جاء في القرآن منونا قوله : (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي
مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ) (١) وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام :
لقد علمتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنِّي لِحِقْتُ فلم أنكُلْ عن الضَّربِ مِسْمَعًا (٢)

= المصدر يضاف للفاعل ، وللمفعول ، ولا يضاف اسم الناعل إلا إلى المفعول ، وعلّة ذلك
يجوز حذف فاعل المصدر ، ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل .
شبه المصدر بالفعل أقوى من شبه اسم الفاعل به وبين ذلك .
يجوز أن ترفع عبد الله على أن يكون فاعل الضرب والضارب مفعوله .
لا يجوز أن تقدم (زيدا) على الضارب ، لانه من صلة الألف واللام ، ولا يتقدم معمول
الصلة على الموصول .

لا يتقدم (عبدالله) الذي هو مفعول الضرب على زيد ، لأن زيدا آخر صلة الضارب ،
وعبد الله خارج عن الصلة ، لانه من صلة المصدر ولا يتقدم ما ليس من الصلة على الصلة ، ولا على
ما هو منها .

يجوز أن تقدم عبد الله على الضارب ، فنقول : أعجبنى ضرب عبد الله الضارب زيدا ،
لأن عبد الله مفعول الضرب والضارب زيدا فاعله وكلاهما في صلة الضرب ، ولا يمتنع تقديم بعض
الصلة على بعض .

لا يتقدم زيد على الضرب ، لانه من صلة الألف واللام ، وكذلك لا يتقدم عبد الله على
الضرب ، لأن المصدر بتأويل أن والفعل .

الضمير المنصوب العائد على ال الموصولة لا يجوز حذفه ، بخلاف العائد على الذي ونحوه ،
وتعليل ذلك . ثم عرض للخلاف في حذف المعطوف وحذف المؤكد .

(تلخيص ما قاله الفارقي في تفسيره ص ١-٧)

(١) سورة البلد : ١٤ ، ١٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٩٩ على أعمال المصدر المحلى بال . فقد نصب (مسمعا)
بالضرب =

أراد عن ضربٍ مِسْمَعٍ ، فلَمَّا أدخَلَ الألفَ واللامَ امتنعت الإضافة ، فعملَ عملَ الفعل .
ومثله قوله :

وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرُنْ قَضَاءَ بَضَاحِي عَدَاةِ أَمْرَةٍ وَهُوَ ضَاوِزٌ^(١)

/أى ينتظرن أن يقضى أمره ؛ فأضاف القضاء إلى ضميره .

ومثل ذلك : عجبت من ضربِ الناسِ زيدا إذا كان مفعولا ، وترفعه إذا كان فاعلا ، على ما وصفت لك . وتصيّر الناس في موضع نصب ، لأنهم مفعولون .

٤
٣٨٤

= قال الأعمى : « ويجوز أن يكون منصوبا بلحقت . واعمال الثاني أولى ، ولذلك اقتصر عليه سيبويه »

يجوز أن تكون المغيرة وصفا للخيل المحذوفة ، وهو أجود ، لأن استعمالها معه أكثر .
ويجوز أن تكون وصفا للجماعة . والنكول : الرجوع جبا .
ومسمع : هو ابن شيبان أحد بني قيس بن ثعلبة . كان قد خرج مطالبا بدماء .
والمعنى : قد علم أولى من لقيت من المغيرين أنى صرفتهم عن وجوههم هاتما لهم ، واحقت سيدهم مسمعا فلم أرجع عن ضربه بسيفي .
والبيت لمالك بن زغبة الباهلي شاعر جاهلي (الخزائنة ج ٣ ص ٤٤٠) ونسبه سيبويه للمرار .

كلام المبرد صريح هنا في ان المصدر يعمل منكرا ، ومعرفا ، كما يرى سيبويه ذلك .
ولكن ابن الحاجب ، والرضي ، والبغدادي في الخزائنة ينسبون الى المبرد منع عمل المصدر المحلى بال مخالفا لسيبويه .

في شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ١٨٣ « وسيبويه والخليل جوزا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا . . والمبرد منعه ، قال : لاستفحال الاسمية » .
وانظر الخزائنة ج ٣ ص ٤٣٩ .

والمبرد في نقده لكتاب سيبويه لم يعرض لنقد شيء مما قاله سيبويه .
(١) في أمالي ابن الشجري ح ١ ص ١٩١ : « ينتظر قضاءه : أمره ، وهو وروده بهن .
والضاحي من الأرض : الظاهر البارز . والعداة : الأرض الطيبة التربة الكريمة الثبت . والضامز : الرجل الساكت . شبه الحمائر الوحشي به لإسماكه عن النهاق .

وفي البيت فصل بالظرف الأجنبي بين المصدر ومنصوبه ، لأن قوله : (بضاحي عداة) متعلق بوقوف أو ينتظرن ، فهو أجنبي من المصدر الذي هو قضاء . فوجب لذلك حمل المفعول على فعل آخر ، كأنه لما قال : (ينتظرن بضاحي عداة) أضمر يقضى فنصب به أمره .

وفي المغني لابن هشام ج ٢ ص ١٢٥ « الباء متعلقة بقضاءه لابقوف ولا ينتظرن ، لثلا يفصل بين قضاءه وأمره بالأجنبي ولا حاجة الى تقدير ابن الشجري وغيره . . »

البيت للشماخ من قصيدة زائية قال عنها الأصمعي : ما قيلت قصيدة على الزاي أجود من قصيدة الشماخ في صفة القوس وهي ديوانه ص ٤٣-٥٣ =

وتقول : أعجبنى دق الثوبِ القصارُ ، وأكلُ الخبزِ زيدُ ، ومعاقبةُ اللصِّ الأميرُ . فهذا لا يصلح إلا أن يكون الأخير هو الفاعل .
وتقول : ما أعجب شيءُ شيئاً إعجابَ زيدٍ ركوبُ الفرسِ عمرو . فنصبت (إعجاباً) بالمصدر ، وأضفته إلى زيد . فالتقدير : ما أعجب شيءُ شيئاً ، كما أعجب زيداً أن ركبَ الفرسَ عمرو ؛ لأنك أضفت الركوب إلى الفرس ، و (الفرس) مفعول ؛ لأنَّ عمراً ركبه ، و (زيد) المفعول ؛ لأنَّ الركوبَ أعجبه .

وتقول : سرتي والمُشبيعه طعامك شتمُ غلامك زيداً^(١) ، بالنصب ، والرفع في (زيد) على ما تقدّمه ، من أن يكون فاعلاً ، /أو مفعولاً . ٤
٣٨٥

وتقول : أعجب إعطاء الدراهم أخاك غلامك (إياك) . نصبت (إياك) بأعجب وجعلت (غلامك) هو الذي أعطى الدراهم أخاك

= وقد صحف هذا البيت تصحيفات كثيرة في كتب النحو واللغة . فروى ضامر بالراء المهملة في السيوطي ص ٣٠٢ وفي بعض نسخ المغني كما صحفت عذاة وهي بالعين المهملة واندال الى غداة بالعين المعجمة والدال المهملة في نسخ المغني ، وشراحه ، وعرفوها بأنها من صلاة الفجر الى طلوع الشمس وكذلك في طبعتي لسان العرب والديوان وهي في أمالي الشجري عذاة بالعين المهملة ، والدال المهملة . وأخطأ شارح الديوان فجعل (أمره) مضافاً اليه وفصل بين المضاف والمضاف اليه بالنظر وهو غداة .

وقد ضبط (أمره) بالرفع في طبعتي لسان العرب وهو خطأ .

(١) المسألة الثانية من تفسير الفارقي ص ٨ - ٩ - ١٠ وتلخيصها :

(والمشبعه طعامك) ، المشبعه معطوف على ياء المتكلم في سرتي ، والهاء ضمير منصوب عائد على آل ، و (طعامك) فاعل المشبع .

وفاعل (سر) هو المصدر (شتم) وهو مضاف الى الفاعل أو المفعول .

فلو جعلته مضافاً للفاعل نصبت زيداً ، ولو جعلته مضافاً للمفعول رفعت زيداً .

يجوز أن تقدم الشتم وما اتصل به على (المشبعه) فتقول سرتي شتمت غلامك زيداً والمشبعه طعامك ، وجاز ذلك ، لأنه الفاعل ، ولا يجوز تقديمه على سر ، لأن الفاعل لا يتقدم على فعله .

لا يتقدم (والمشبعه) على سر ، لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه .

لا يتقدم (زيداً) على الشتم ، لأن المصدر في تأويل أن والفعل .

لا يتقدم (طعامك) على (المشبعه) لأنه في صلة آل .

لا يجوز أن يفصل بين (طعامك) وبين (المشبعه) بالشتم ، لأنه لا يجوز أن يدخل في

الصلة ما ليس منها ، تقدير أصل المسألة : سرتي ورجلا أشبعه طعامك ان شتمت غلامك زيداً .

وتقول : ضَرَبَ الضاربِ عمرا المكرمَ زيدا أحبَّ أخواك (١) . نصبت (الضرب) الأولُ بأحبَّ ، وجررت (الضارب) بالإضافة ، وعدَّيته إلى عمرو ، ونصبت (المكرم) بالضرب الأول . والضرب الأولُ مُتَعَدٌّ ؛ فإن أردت ألاَّ تعدِّيه قلت : ضَرَبَ الضاربِ المكرمَ زيدا أحبَّ أخواك . وهذا كله في صلة الضرب ؛ لأنَّك أضفته إلى الضارب . وسائر الكلام إلى قولك (أحبَّ) متَّصل به .



وتقول : سرَّ الشاربُ المَطْعَمه طعامك شَرابك زيدا (٢) .

(١) المسألة الثالثة من تفسير الفارقي ص ٨-٩-١٠ وتلخيصها :
 ان أجريت الكلام على حقه قلت : أحب أخواك ضرب الضارب عمرا المكرم زيدا .
 وهذا أحد الوجهين اللذين ذكرهما أبو العباس .
 والوجه الآخر هو قوله : وان أردت ألاَّ تعدِّيه قلت : ضرب الضارب المكرم زيدا أحب أخواك هذا على أن تجعل (المكرم) وصفا للضارب فتجره كما هو مجرور ، وتكون قد حذف مفعول الضارب ، ومفعول الضرب جميعا . فإذا أردت بيان أصل الكلام قلت : أحب أخواك ضرب الضارب المكرم زيدا .
 التفريع في المسألة - يجوز أن يكون المفعولان جميعا في صلة الضرب فيكون (عمرا) مفعول ضرب ، و (المكرم زيدا) صفة لعمرو .
 ويجوز أن تنصب (عمرا) بالضارب ، وتجعل (المكرم) صفة له فيكونان جميعا في صلة الضارب .
 وإذا جعلتهما جميعا من صلة الضارب لم يجز تقديم المكرم على عمرو ، لأنه صفة والصفة لا تتقدم على الموصوف إلا على جهة البدل .
 ولا يجوز أن تقدم زيدا على المكرم ، لأنه من صلته .
 وعلى هذا لا يجوز أن تقدمهما ، ولا أحدهما على الضارب ، لأنهما من صلته .
 وإذا جعلتهما جميعا من صلة المصدر جازان يتقدما جميعا على الضارب .
 فتقول : ضربا عمرا المكرم زيدا الضارب أحب أخواك .
 ان رفعت (عمرا) كان رفعه على أحد وجهين : أ - أن تجعل في الضارب ضميرا منصوبا يعود إلى الألف واللام و (عمرو) فاعل الضرب و (المكرم زيدا) مفعول الضرب ويجوز في المكرم حينئذ الرفع أيضا على أنه صفة لعمرو .
 ب - أن تجعله فاعل المصدر ، وتجعل الضارب مفعول المصدر أضيف إليه المصدر .
 ولا بد على هذا على الوجه من أن يكون (المكرم زيدا) مرفوعا صفة لعمرو
 ثم تحدث في أسهاب عن مراتب الاتصال وجعلها خمس درجات : الاتصال بين حروف الكلمة الواحدة ، ثم اتصال المركب ، ثم الصلة والموصول ، ثم المضاف إليه ، ثم العامل ومعموله .

(٢) المسألة الرابعة من تفسير الفارقي ص ١٠-١٣ وتلخيصها :

قال الفارقي : بيان هذه المسألة أن يكون (سر) فعل ماض وفاعله الشارب وآخر صلة =

و (الشراب) ينتصب بـ (الشارب) . و (المطعم) يرتفع بالفعل الذي في (الشارب) . ونصب
(الطعام) بالفعل الذي في (المطعم) وكله اسم واحد .

وتقول : ظننت الذي الضارب أخاه زيداً عمراً (١) . فالذي في / موضع نصب بظننت ،
و (عمراً) مفعول ثان . وقوله : الضارب أخاه زيد (الضارب) مبتدأ و (زيد) خبره . وهما
جميعاً في صلة الذي . وإنما اتصل بالذي للهاء التي في قولك أخاه ؛ لأنها ترجع الى الذي .

= الشارب قولك (شرابك) و (زيدا) مفعول سر وتقول اذا اردت بيانه : سر عمرو زيدا .
والهاء من المطعم تعود الى الالف واللام من الشارب والمطعمه فاعل الشارب وطعامك مفعول
لمطعمه والمطعم في صلة الشارب ، لانه فاعله .

التفريع على المسألة - يجوز تقديم (شرابك) على (المطعمه طعامك زيدا) فتقول : سر
الشارب شرابك المطعمه طعامك زيدا ، لأن الشارب من صلة الشارب وهو مفعول والمطعمه من
صلة الشارب وهو فاعله ويجوز تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض ، ولا يجوز تقديمه على
الشارب ، لانه من صلته وكذلك تقديم (طعامك) على (المطعمه) وكذلك لا يجوز تقديم (شرابك)
على (طعامك) ، لأن (طعامك) هو آخر صلة المطعم و (شرابك) ليس من صلته وإنما هو
من صلة الشارب ، ولا يدخل شيء من صلة موصول في صلة موصول آخر .

ويجوز تقديم (زيد) على الشارب ، لانه مفعول سر وليس داخلاً في شيء من الصلات
ويجوز تقديمه أيضاً على سر ، لأن (سر) فعل متصرف .
ثم تكلم عن الإبدال من الشارب ومن المطعم ، ثم غير الأعراب في بعض الكلمات ، وبين حكم
التقديم ، والتأخير في ذلك ثم قال : تقدير أصل المسألة :
سر رجل شرب رجل اطعمه طعامك شرابك زيدا .

(١) المسألة الخامسة من الفارقي ص ١٣-١٥ وتلخيصها :

فال فارقي : بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون (ظن) فعل ما ض والتاء
فاعلها ، و (الذي) بكماله اسم هو مفعول ظننت الأول ، و (عمراً) هو المفعول الثاني . وفي
(الضارب) ضمير مرفوع يعود الى الالف واللام ، و (أخاه) مفعول الضارب وهو آخر صلة
الضارب . فإذا تم الضارب اسماً صار مبتدأ في صلة الذي و (زيد) خبر (الضارب) والجملة
صلة الذي ، والعائد الى الذي الهاء في أخاه و آخر صلة الذي قوله : زيد .

التفريع على المسألة : لا يجوز حذف الهاء من أخاه ، ولا أن تجعل موضعها كافاً .

فإن ذكرت الهاء مع الضارب جاز . فتقول : ظننت الذي الضاربه أخاك زيد عمراً .

وتفسيره : أن يكون في الضاربه ضمير فاعل يعود الى الالف واللام ، والهاء مفعوله وهي
عائدة الى الذي ، وأخاك بدل منها وزيد خبر والجملة صلة الذي .

وبعد أن بين حكم الإبدال من الضارب ، ومن الذي ، وحكم وصفهما ، والعطف عليهما قال
لايجوز تقديم زيد على الذي ، لانه من صلته . كذلك لايجوز تقديم أخاه على الضارب ولا على
الذي . ويجوز تقديم عمراً على ظننت . ويجوز رفع عمرو مع تقديمه على الابتداء . وجملة
ظننت خبره ويكون في ظننت ضمير محذوف هو مفعولها الأول و (الذي) مفعولها الثاني أو
تكون ظن ملغاة وخبر عمرو الذي .

ولو قلت : قام الذى ضربتُ هندُ أباهالم يجرز(١) ؛ لأنَّ «الذى» لا يكون اسماً إلا بصلة ، ولا تكون صلته إلا كلاماً مستغنياً ؛ نحو الابتداء والخبر ، والفعل والفاعل ، والظرف مع ما فيه ؛ نحو فى الدار زيد . ولا تكون هذه الجملة صلة له إلا وفيها ما يرجع إليه من ذكره . فلو قلت : ضربنى الذى أكرمت هند أباها عنده ، أو فى داره لصلح لما رددت إليه من ذكره . ونظير الذى ما ، ومن ، وأى وأل التى فى معنى الذين وكلّ موصول بما لم نذكره فهذا مجراه . ولو قلت : ضرب مَنْ أبوك منطلق زيداً لم يجرز . فإن جعلت مكان الكاف هاءً وقلت : أبوه صحّت المسألة بالراجع من ذكره .

وكذلك بلغنى ما صنعت ، لأنَّ ههنا هاءٌ محذوفة . والمعنى : ما صنعته .

٤
٣٨٧

/وكذلك رأيت مَنْ ضربت ، وأكرمت مَنْ أهنت . فى كلّ هذا قد حذفت هاءً . وإنما حذفتها ؛ لأنَّ أربعة أشياء صارت اسماً واحداً ؛ وهى :

الذى ، والفعل ، والفاعل ، والمفعول به ، فحُفِّتَ منها . وإن شئت جئت بها . وإنما كانت الهاءُ أولى بالحذف ؛ لأنَّ (الذى) هو الموصول الذى يقع عليه المعنى ، والفعل هو الذى يوضّحه . ولم يجرز حذف الفاعل ؛ لأنَّ الفعل لا يكون إلا بفاعل ، فحذفت المفعول من اللفظ . لأنَّ الفعل قد يقع ولا مفعولَ فيه ؛ نحو قام زيد ، وتكلّم عبد الله ، وجلس خالد . وإنما فعلت هذا بالمفعول فى الصلة ؛ لأنَّه كان متصلاً بما قبله ، فحذفته منه كما تحذف التنوين من قوله :

ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلاً(٢)

(١) فى الفارقى ص ١٣ قام الذى ضربت أباه . وقال : لا يجوز ، لأن ضمير الفاعلة من ضربت يرجع الى هند ، والهاء فى أباه يرجع الى هند ، فقد صار الكلام لا عائد فيه يرجع الى الذى . فبطلت المسألة . وتصح هذه المسألة عندى بأن تجعل الضمير من أباه يعود الى الذى فتقول : قام الذى هند ضربت أباه وكذلك لو قلت : قام الذى هند ضربت أباه عنده ، أو فى داره ، أو بسببه ، أو ما شبه هذا صحّت المسألة .

(٢) صدر البيت : فألفيته غير مستعجب . وقد ذكره المبرد بتمامه فى الجزء الثانى . والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٨٥ استشهد به على حذف التنوين ، لالتقاء الساكنين . وقال الأعمى : « وفى حذف التنوين لالتقاء الساكنين وجهان : أحدهما : أن يشبه بحذف النون الخفيفة إذا لقيها ساكن ، كقولك : اضرب الرجل تريد اضربن . والوجه الآخر : أن يشبه بما حذف تنوينه من الأسماء الاعلام إذا وصف بابن مضاف الى علم . . وأحسن ما يكون حذف التنوين للضرورة فى مثل قولك : هذا زيد الطويل لأن النعت والمنعوت كالشئ الواحد فيشبه بالمضاف والمضاف اليه »

وما أشبهه . ولو كان منفصلا لم يجز حذفه ؛ لأنَّ الضمير قد خرج من الفعل وصار في حيز الباء . وكذلك : الذي ضربت أخاه زيد ، لا يجوز حذف [الهاء من] الأخ كما حذفت الهاء من الأوّل لما ذكرت لك .

/وتقول : سرّ دفعك إلى المعطى زيدا دينارا درهما القائم في داره عمرو (١) . نصبت (القائم)

٤
٣٨٨

= الفى : بمعنى وجد : يتعدى الى مفعولين ، واستعتب : طلب العتاب ، والمعنى : ذكرته ما كان بيننا من العهود ، وعاتبته على تركها ، فوجدته غير طالب رضائى .
والبيت لأبى الأسود الدؤلى وللشعر قصة (انظر الخزّانة ج ٤ ص ٥٥٤ - ٥٥٧)
وشواهد المعنى للسيوطى ص ٣١٦ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٣٨٣)
(١) المسألة السادسة فى الفارقى ص ١٥-١٩ وتلخيصها :
قال سعيد الفارقى : بيان هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن يكون (سر) فعلا ماضيا ، و (دفعك) مصدر مرفوع لأنه فاعل سر ، و (الى المعطى) من صلة المصدر و (المعطى) صلة وموصول وآخره قولك : دينارا . وقولك (درهما) من صلة الدفع وهو آخر صلته ، و (القائم) مفعول سر وهو صلة وموصول . وقولك : (فى داره) من صلة القائم ، و (عمرو) فاعل القائم وهو آخر صلته والهاء من داره تعود الى الألف واللام .
والدفع يصح أن يقع به سرور القائم ، لأنّ القائم اسم لما يصح أن يسر ويحزن . ولو جعلت موضعه ما لا يصح فيه السرور لم يجز ، لا تقول : سر دفعك الى زيد درهما قيام عمرو ، لأن القيام ليس مما يصح أن يسر ويحزن .
وكذلك لا يصح (اعجب قيامك تعودك) ، لأن القيام وان صح أن يقع به وعنده العجب لغيره ، فليس القعود مما يصح أن يعجب . فصار هذا باطلا من جهة المعنى ، لا من جهة اللفظ . فهذا بيان ما ذكره أبو العباس رحمه الله
التفريخ على المسألة : يجوز أن يتقدم قولك (دينارا) على قولك (زيدا) ، لأنهما فى صلة الألف واللام ، ولا يمتنع تقديم بعض الصلة على بعض . لا يجوز أن يتقدم قولك (درهما) على ما قبله من قولك (دينارا وزيدا) ، لأن الدرهم فى صلة المصدر ، والدينار فى صلة المعطى ، ولا يجوز أن يتقدم ما هو فى صلة اسم على ما هو فى صلة اسم آخر .
يجوز أن يتقدم (القائم) على الدرهم ، ولا يتقدم (عمرو) على القائم ، لأنه فاعله ، وهو فى صلة الألف واللام . وكذلك الحكم فى تقدم (فى داره) على القائم لا يجوز .
يجوز أن يتقدم (القائم) على المصدر الذى هو (دفعك) ، لأنه مفعول سر والمصدر فاعل سر ، ولا بأس فى تقديم المفعول على الفاعل ، ويجوز تقديمه على سر أيضا ، لأنه فعل متصرف . لا يتقدم قولك درهما على دفعك ، لأنه من صلته ، ويجوز أن يتقدم على قولك : (الى المعطى) ، لأنهما جميعا فى صلة المصدر . ولا يتقدم (المعطى) على الدفع ، لأنه فى صلته والمصدر فى معنى أن والفعل .
ولا يتقدم (دفعك) على سر ، لأنه فاعله .
ثم انتقل الى الإبدال من الدفع ، والمطف عليه ، ووصفه ، وتوكيده .
وفعل مثل ذلك فى القائم ، والمعطى .

بسرّ ، ورفعت (عمرا) بقيامه . ولو قلت : سرّ دفعتك إلى زيد درهما ضربك عمرا كان محالا ؛ لأنّ الضرب ليس ممّا يُسرّ . وكذلك لو قلت : أعجب قيامك قعودك كان خطأ . ولو قلت : وافق قيامك قعود زيد لصلح . ومعناه أنّهما قد اتّفقا في وقت واحد . فلو أردت معنى الموافقة التي هي إعجاب لم يصلح إلّا في الآدميين .

وتقول : اشتهى زيد شئما عمرو خالدا . كأنّك قلت : أن يشتم عمرو خالدا . وكذلك الألف واللام . فإن لم تنون ، ولم تدخل ألفا ولا مآ ، أضفت المصدر إلى الاسم الذي بعده ، فاعلا كان أو مفعولا ، وجرى الذي بعده على الأصل . وقد فسرنا هذا فيما مضى من ذكرنا هذا الباب .

وتقول : أعجبتك ضربُ زيد عمرا ، إذا كان زيد فاعلا ، وضربُ زيد عمرو إذا كان زيد مفعولا . ونحوه وقال الشاعر :

٤
٣٨٩

/أفنى تِلادى وما جمعتُ من نَسَبٍ قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريقِ (١)
التقدير : أن قرعت القواقيزَ أفواهُ الأباريق . وتنصب الأفواه إن جعلت القواقيز فاعلا .

= ثم انتقل الى بيان الاخبار عن الفاظ هذه المسألة ، فبدأ ببيان الاخبار عن المصدر، وتكلم عما يجوز الاخبار عنه من المصادر ، وما لا يجوز فيه ذلك ، كما تكلم عن الاخبار في بقية الفاظ المسألة .

(١) قال ابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١٢٣ « الاتيان بالفاعل بعد اضافة المصدر الى المفعول ساذ حيث قيل : انه ضرورة كقوله : أفنى تِلادى ... »

فيمن رواه برفع أفواه ، والحق جواز ذلك في النثر ، الا انه قليل . ودليل الجواز هذا البيت ، فانه روى بالرفع مع التمكن من النصب وهى الرواية الأخرى . وذلك على أن القواقيز الفاعل والأفواه مفعول . وصح الوجهان ، لأن كلا منهما قارع ومقروع . والبيت للأقيشر الأسدي انظر الخزانة ج ٢ ص ٢٨٢ والعينى ج ٣ ص ٥٠٨ والسيوطى ص ٣٠١ واصلاح المنطق ص ٣٣٨ ومبادئ اللغة للاسكافى ص ٥٨

القواقيز : الكؤوس الصغيرة جمع قاقوزة وقد قالوا فيها قازوزة وروى القوارير .

هذا باب

ونقول في مسائل طوال يُمتحن بها المتعلمون

الضارب الشاتم المكرم المعطي درهما القائم في داره أخوك سوطا أكرم الأكل طعامه غلامه زيد عمرا خالد بكرا عبد الله أخوك^(١). نصبت (الضارب) بأكرم ، وجعلت ما بعد الضارب

(١) المسألة السابعة من تفسير الفارقي ص ١٩-٤٣ .

لقد أطل الفارقي في تفسيره لهذه المسألة حتى امل . وأرى أن الخص اعراب هذه المسألة في كلمات قبل أن اسوق طرفا من كلام الفارقي .

(الضارب) مفعول أكرم . و (الشاطم) مفعول الضارب ، و (المكرم) مفعول الشاتم ، و (المعطية) مفعول المكرم ، و (سوطا) مفعول مطلق للضارب ، و (طعامه) مفعول الأكل ، و (درهما) مفعول ثان لمعطيه ، و (الأكل) فاعل أكرم و (القائم) فاعل المعطيه ، و (غلامه) فاعل الأكل .

و (أخوك) الأولى فاعل القائم .

زيد) بدل من القائم . (عمرا) بدل من المكرم . (بكرا) ، بدل من الشاتم .

(عبد الله) بدل من الضارب . (خالد) بدل من الهاء في غلامه . (أخوك) الثانية بدل

من الأكل .

وفي هذه المسألة أمور من الفصل بين الموصول وصلته لاتجوز ، ولكن الفارقي يعتذر من المبرد بأن هذه المسائل للامتحان، ولا يشترط أن تكون مسائل الامتحان كلها على الصحة بل يوضع بعضها على الصحة وبعضها على الخطأ وعلى المتحن أن يعرف وجه الصواب ، ووجه الخطأ . واليك طرفا من حديثه .

قال سعيد بن سعيد الفارقي : أول من تسرع الى تخطئة أبي العباس في هذه المسألة - فيما حكى لنا الشيوخ - أبو اسحاق الزجاج ، فاتبع قول أبي العباس : يمتحن فيها المتعلمون بقوله : ويغلط فيها المعلمون .

وهذا عندي سهو من الزجاج وغفلة ، لانه قد كان عارفا بأبي العباس ، وسعة علمه ، بصيرا به ، وبثقوب فهمه . وقد كان واجبا عليه مع ذلك أن يحسن الظن به ، ويجمل القول له ، إذ كان الغلط في هذه المسألة أظهر من أن يخفى على مثله . لا سيما وهو واضعها ، ومخترعها . فانما ذلك اعتماد منه بدليل قوله : هذه مسائل يمتحن بها المتعلمون فجعلها امتحانا لسواه . ممن يلتمس علم كتابه ، ويحاول فهم خطابه . وليس من شرط المتحن أن يمتحن بصواب ، ولا من شرطه أن يمتحن بخطأ . بل الأولى أن يمتحن بالجمع بين الأمرين ليكون أدل على منزلة المتحن اذا وردت عليه الأشياء الملتبسة فرق بينها ، والحق كل قبيل ببابه . . واذ قد ثبت هذا فلم يخطيء أبو العباس رحمه الله والمخطيء من خطاه ، اذ لم يفهم غرضه في ايراده مسائل الخطأ مع مسائل الصواب . فأبو العباس على صواب وان كانت المسألة خطأ =

في صلته إلى قولك : أكرم : فصار اسما واحدا ، والفاعل هو الآكل ، وما بعده صلة له إلى ذكرك

= على انا لو سلمنا لابي اسحاق ومن وافقه تسليم نظر لكان لابي العباس عندي مخلص مما نسبوه اليه ، ومخرج مما نقضوه عليه ، تقوبه شبهته ، ويكون خارجا بمذهبه في المسألة الى مذهب كثير من الكوفيين ، والى مذهب رآه أبو الحسن الأخفش . ونحن نبينه عند انتهائنا الى المسألة ، ليعلم ان هذا مذهب قد قيل وسبق اليه . . يحتاج عندي قبل الكلام على هذه المسألة ان تقدم مقدمة تكون مثلا للنظر فيها يقيس عليه ، وأصلا يرجع في ادراكها اليه . فمن ذلك ما قد كررناه . . وهو ان كل اسم موصول اذا أبدلت مما في صلته فان البديل مما في الصلة داخل في الصلة .

وان أبدلت منه فبذله خارج عن صلته ، ولا يكون الا بعد تمام صلته . ويجوز ان يتقدم بعض الصلة على بعض ، ويتأخر بعضها عن بعض . ولا يجوز ان تتقدم هي ، ولا بعضها على الموصول . فهذه جملة تكفي في البيان عن صواب هذه المسألة وخطئها . .

ذكر الصلة والموصول وموقع البديل . قال سعيد بن سعيد الفارقي : أول ذلك البيان عن آخر كل صلة وتام كل موصول . وطريق هذا اذا أردته بسهولة ان تقصد الى الموصول الأخير فتبينه . وفي المسألة ست موصولات : فأربع منصوبة ، واثنتان مرفوعتان . فاذا قصدت الى الأخير ، وهو قولك : الآكل طعامه غلامه - ففاعل الآكل قولك (غلامه) . ومفعوله قولك (طعامه) . . وقولك (غلامه) هو آخر صلة الآكل . فقد تم الآكل اسما بتمامه . وهو مرفوع ، لأنه فاعل اكرم . فلو أبدلت منه لوجب ان يقع البديل بعده . وكذلك ان أبدلت مما في صلته وجب ان يقع بعده او فيه ، لا تفصل بينهما ، لأن ما في الصلة من الصلة . فلا يفصل بما ليس منها . فلو أبدلت من الهاء في غلامه المجرور لقات : اكرم الآكل طعامه غلامه خالد فذكرته بلا فصل . وقد فصل أبو العباس بينهما بمنصوب هو بدل من بعض الموصولات . وهذا أحد وجوه الفساد والغلط . . فأما الموصول الذي قبله وهو الضارب ففيه خمس موصولات . وبيانها ان تبدأ بالأخير وهو القائم في داره أخوك . فأخوك فاعل القيام وفي داره ظرف للقيام . . فلو أردت ان تبدل منه لم يكن الا بعده بلا فصل وقد أوقعه أبو العباس بعد سوطا . .

وقد أوقع أبو العباس البديل من المكرم بعد سوطا . وهذا أيضا وجه آخر من وجوه الغلط في المسألة ، لأن سوطا ليس من صلة الشاتم ، و (المكرم) من صلة الشاتم ولا يفرق بين الصلة والموصول بما ليس منها . . فان أبدلت من الضارب أوقعته بعد (سوطا) ولا يجوز ايقاعه الا كذلك . . فقد بان لك بما بينا وجه الغلط في المسألة . .

لو بنيت المسألة على الصحة لوجب ان تقول : الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما القائم في داره أخوك زيد عمرا بكرا سوطا عبد الله اكرم الآكل طعامه غلامه خالد أخوك . . وقد عقد الفارقي فصولا لهذه المسألة نكتفي منها بذكر عناوينها .

ذكر الفاعلين في المسألة ، ذكر الابدال فيها ، ذكر التثنية والجمع (ثنى ، وجمع الموصولات في المسألة) ، ضرب من تفريعيها في الابدال ، ذكر تحصيل الخطأ فيها ، ذكر الانتصار له (ذكر فيه أن الفصل بين الصلة والموصول والابدال من الموصول قبل تمام صلته مذهب الأخفش) ، وذكر الابدال وما يتقدم منها وما يتأخر ، تفريع في المسألة في التقديم والتأخير ، ذكر التصرف في العوائد بالنقصان والزيادة ، ذكر تقديم الموصولات بعضها على بعض وتأخيرها - ذكر الاخبار عن المسألة ، ذكر المسألة المفرعة .

وما اطل الفارقي في مسألة كهذه المسألة فقد كتب عنها ٢٤ ص وكتابه يقع في ٧٨ ص .

الأسماء المفردة . وهذه الأسماء المنصوبة بذل من الضارب ، والشاتم ، والمكرم . و (خالد) المجرور بدل من الهاء في غلامه والمرفوع بدل من أحد هولاء الفاعلين الذين ذكرتهم . وتقديرها : كأنك قلت : أكرم الآكلُ طعامه غلامه الرجل الذي ضرب/سوطا رجلا شتم رجلا أكرم رجلا أعطاه درهما رجل قام في داره أخوك .

٤
٣٩٠

ولو قلت : أعجب ضربُ زيد غلامه خالدًا عمرا بكرة لم يجز ؛ لقولك : (بكرة) وخذته . والمسألة - إذا حذفته منها - صحيحة . وذلك لأنك إذا قلت : أعجب ضربُ زيد غلامه خالدًا عمرا نصبت (عمرا) بأعجب ونصبت (خالدًا) فجعلته بدلا من (الغلام) . فإن جئت (ببكرة) فجررته فإنما تجعله بدلا من الهاء في غلامه والهاء هي زيد . فقد أحلت حين جعلت زيدا بكرة ، وفصلت بين الصلة والموصول .

ولو قلت : ظننت بناء الدار الساكنها المعجبة القائم عنده الذهابُ إليه أخواه مُعجبا بكرة (١) كان جيدا ، إذا جعلت (معجبا بكرة) هو المفعول الثاني في ظننت ، ولم تذكر الباني . فإن ذكرت الباني جعلته اسما قبل المفعول الثاني فرفعته ؛ لأن قولك (الساكنها) صفة للدار وما بعده داخل في صلته ، والصلة والموصول اسم واحد ؛ ألا ترى أنك تقول : جاءني عبد الله ، ورأيت زيدا ، فإنما تذكر بعد جاءني ورأيت اسما واحدا فاعلا أو مفعولا

(١) المسألة الثامنة من تفسير الفارقي ص ٤٣ - ٤٨

وتلخيص اعراب المسألة أن تقول : (بناء الدار) مفعول ظننت الأول ، و (الساكنها) صفة الدار و (المعجبة) فاعل (الساكنها) و (القائم) فاعل المعجبة ، و (الذهب) فاعل القيام ، و (أخواه) فاعل الذهاب ، و (معجبا) المفعول الثاني لظننت و (بكرة) مفعول لمعجبا ونسوق طرفا من كلام الفارقي .

قال سعيد بن سعيد الفارقي : تفسير هذه المسألة على الأصول التي تقدمت أن يكون قولك (بناء الدار) مفعول ظننت الأول ، ويكون (الساكنها) صفة الدار ، وهو صلة وموصول آخرها قولك : أخواه من قبل أن قولك (الذهب إليه أخواه) اسم موصول ، و (أخواه) هما فاعلا الذهاب والهاء في أخواه تعود الى الألف واللام من الذهاب و (إليه) من تمام الكلام يعمل فيه الذهاب . والجميع في موضع اسم مفرد كأنك قلت : (زيد) ثم يصير بعد ذلك بكماله اسما في صلة القائم وهو فاعل القيام والهاء في (عنده) تعود الى الألف واللام في القائم فقد تم اسما موصولا . وهو فاعل الاعجاب وانهاء من المعجبة تعود الى الألف واللام منه فقد تم المعجبة اسما موصولا . وهو فاعل السكنى كأنك قلت : الساكنها خالد ، والعائد الى الألف واللام من الساكن الهاء كأنك قلت : التي سكنها زيد فقد تم الساكن اسما موصولا وصار في موضع الوصف للدار كأنك قلت : ظننت بناء الدار الحسنة معجبا زيدا فبناء الدار مبتدأ قبل دخول ظننت .

وأما قوله : فان ذكرت الباني جعلته اسما قبل المفعول الثاني فهو على ما قال من قبل ان بناء الدار مصدر وفاعله اذا ذكر في صلته فلا يجوز ذكره الا في أحد موضعين: اما ان تذكره بعد =

/ وتقول : جاءني القائمُ إليه الشاربُ ماءه الساكنُ دارَةَ الضاربِ أخاه زيد^(١) (فالقائم إليه)
اسم واحد وهذا كله في صلته .

وكذلك لو قلت : جاءني الذي اللذان ضرباه القائممان إليك كان الذي جاءك واحدا ، وهذا الكلام من صلته بمنزلة قولك : جاء الذي أبوه منطلق ، وجاءني الذي أبوه غلامه زيد إذا كان

= قولك : أخواه وهو منتهى صلة الساكنها فتكون قد ذكرت فاعل البناء بعد وصف الدار المضافة إليه ولا بأس بذلك ، لأن جميعه في صلة البناء .

وأما أن تذكره قبل الساكنها بعد راء الدار فتكون قد فرقت بالفاعل بين الصفة والموصوف فجرى مجرى مر بغلام هند زيد العاقلة . وهو يضعف في المجرور ، ويقوى في غيره لما يقتضيه المجرور من شدة اتصاله بما عمل فيه أو بما عمل فيه العامل فيها قبله مثل عمله . ولكن لا بأس بذلك ، لأنه ليس بفصل بين عامل الجر ومعموله الأول ، وإنما هو بينه وبين وصف ما عمل فيه وذلك يسهل قليلا ، لأنه لما تطرق على الوصف التأخر عن العامل إلى مرتبة ثانية ، ولم ينازع في الأولى - ساغ أن تفرق بينه وبينه أيضا بما يقتضى مرتبة أولى من العامل وهو الفاعل ، ولا يجوز ذكر الباني قبل المصدر ، لأنه لا يتقدم معموله عليه ، لأنه في تأويل أن والفعل . . . ولا يجوز أن تذكره بعد ذكر بكرا ولا بعد معجبا ، لأن جميع هذه ليست من صلة البناء الذي هو المصدر وإنما هو خارج عن صلته والباني في صلته فلا يفرقا بين ما هو من صلته وبينه بما ليس من الصلة .

فلو لفظت بالفاعل قلت : ظننت بناء الدار الساكنها المعجبه القائم عنده الذهاب إليه أخواه زيد معجبا ، فيكون زيد فاعل البناء كأنك قلت ، إذا زدته وضوحا برفع الصلة وجعل المفرد مكانها : ظننت بناء الدار الحسنه زيد معجبا بكرا أى ظننت أن بنى الدار الحسنه زيد معجبا بكرا ، وإنما حذف الباني من أصل المسألة لما قدمنا من جواز ذلك في المصدر دون الفعل واسم الفاعل فهذا بيان ما أراد أبو العباس في المسألة
ثم أخذ يعقد فصولا للمسألة نكتفى بذكر عناوينها .

ذكر التفريع عليها من جهة البدل (تكلم على الإبدال في كل موصول منها) .
ذكر تقديم بعض الصلة على بعض ممتنعة وجائزة ثم قال :

ذكر تقدير الأصل في المسألة بناء دار سكنها رجل أعجبه رجل قام عنده رجل ذهب إليه أخواه معجب بكرا ثم أدخلت عليه ظننت ثم أردت تعريف الدار فأدخلت عليها الألف واللام ووجب لذلك أن تصفها بالمعرفة أيضا فنقلت الفعل إلى الاسم وأدخلت عليه الألف واللام ليصح وصف المعرفة به ففاعل السكن المعجب وفاعل الإعجاب القائم وفاعل الذهاب أخواه - ذكر تقديم الموصولات بعضها على بعض في المسألة - ذكر الأخبار في هذه المسألة بالألف واللام وبالذئ وبين ما يجوز الأخبار وما لا يجوز الأخبار عنه في ألفاظ هذه المسألة .

(١) المسألة التاسعة من تفسير الفارقي ص ٤٨ - ٥٢ وتلخيصها :

الاعراب : (القائم) فاعل جاءني ، و (الشارب) فاعل القائم ، و (الساكن) فاعل الشارب ، و الضارب) فاعل الساكن ، و (زيد) فاعل الضارب .

قال سعيد بن سعيد الفارقي : تفسير هذه المسألة على الأصول المتقدمة أن تبدأ بالموصول الأخير وفي المسألة أربع موصولات . . (فالضارب أخاه زيد) صلة وموصول ، و (أخاه) مفعول =

الغلام للأب ، فإنما الصلة موضحة عن الموصول وفي هذه المسائل ما يدلُّك على جميع ما يرد عليك في هذا الباب إن شاء الله .

/ وتقول : ضربت زيدا أخا عمرو ؛ فإن شئت جعلت (أخا عمرو) صفة ، وإن شئت جعلته بدلا .

1
14

وتقول : ضربت أخاك زيدا ، فلا يكون (زيد) إلَّا بدلا ؛ لأنه اسم علم ، وإنما الصفات تحلية الشيء ؛ نحو الظريف ، والطويل ، وما أشبه ذلك مما أخذ من الفعل أو نسب ؛ نحو الفلاني ، والتميمي ، والبكري ، وما اعتوره شيء من هذين المعنيين .

والبدل يجوز في كل اسم معرفة كان أو نكرة مظهرا كان أو مضمرا / إذا كان الأول في المعنى أو كان بعضه .

1
15

فأما بدل المعرفة من المعرفة فقولك : مررت بأخيك عبد الله .

ونظير بدل المعرفة من المعرفة نحو قول الله عز وجل : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) .

وبدل المعرفة من النكرة (١) كقولك : مررت برجل زيد . كأنك نَحَّيت الرجل ووضعت (زيدا) مكانه . فكأنك قلت : مررت بزيد ، لأن ذلك الرجل هو زيد في المعنى ؛ ونظير هذا قول الله (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ) (٢) .

= الضارب والهاء فيه تعود الى الالف واللام ، و (زيد) فاعل الضارب . فقد تم اسما بكماله صلة وموصولا ، وصار في صلة ما قبله بمنزلة زيد و (الساكن) اسم موصول و (داره) مفعول الساكن ، والهاء في داره ترجع الى الالف واللام من الساكن وفاعل الساكن (الضارب) فقد تم الساكن اسما موصولا ، وصار بمنزلة عمرو وهو في صلة القائم على أنه فاعل القيام و (اليه) من صلته على سبيل البيان ، والهاء في (اليه) تعود الى الالف واللام منه فقد تم القائم اسما مفردا صلة وموصولا وهو فاعل جاءني كأنك قلت : جاءني زيد . ثم عقد هذه الفصول : ذكر التفريع عليها من جهة العائد - ذكر التفريع بالبدل فيها - ذكر التفريع على المسألة بما يصح أن يتقدم ، ويتأخر - وذكر التفريع بهامن جهة الاخبار .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٢٢٤ « أما بدل المعرفة من النكرة فقولك : مررت برجل عبد الله كأنه قيل له بمن مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل (وانك لتهدى الى صراط مستقيم صراط الله) ، »

(٢) الشورى : ٥٢ ، ٥٣ .

وبدل النكرة من المعرفة كقولك : مررت بزید رجل صالح ، وضعت الرجل في موضع زيد ؛ لأنه هو في المعنى . ونظير هذا قول الله عز وجل (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ) (١) .

وأما بدل بعض الشيء منه للتبيين (٢) فنحو قولك : ضربت زيدا رأسه وجاءني قومك بعضهم . أراد أن يبين الموضع الذي وقع الضرب به منه ، وأن يُعلمك أن بعض / القوم جاء لا كلهم . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٣) ؛ لأن فرض الحج إنما وقع منهم على المستطيع (٤) .

وقد يجوز أن يُبدل الشيء من الشيء إذا اشتمل عليه معناه ؛ لأنه يقصد قصد الثاني ؛ نحو قولك : سلب زيد ثوبه ؛ لأن معنى سلب : أخذ ثوبه ، فأبدل منه لدخوله في المعنى .

ولو نصبت الثوب كان أجود إذا لم ترد البدل .

ومثل ذلك قول الله عز وجل (يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ) (٥) ؛ لأن المسألة وقعت عن القتال . ومثل ذلك قول الأعشى يُنشد كما أصف لك :

لقد كان في حَوْلِ ثَوَاءِ ثَوْبَيْتِهِ تَقْضَى لُبَانَاتٍ وَيَسَامٌ سَائِمٌ (٦)

(١) : ١٦ ، ١٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٧٥ « ويكون على الوجه الآخر الذي اذكره لك وهو ان يتكلم فيقول : رأيت قومك ، ثم يبدو له ان يبين ما الذي رأى منهم فيقول : ثلثيهم او ناسا منهم .. مثله قوله عز وجل (والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) لانهم من الناس » رأى منهم فيقول : ثلثيهم او ناسا منهم .. مثله فيقول : رأيت قومك ، ثم يبدو له ان يبين ما الذي قوله عز وجل : « والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » لانهم من الناس

(٣) آل عمران : ٩٧ .

(٤) يشير المبرد الى منع ان يكون من استطاع فاعلا للمصدر لما يترتب على ذلك من فساد المعنى اذ يكون المعنى حينئذ : ولله على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم ان يحج البيت المستطيع فيلزم تأنيب جميع الناس بتخلف المستطيع عن الحج (انظر المعنى ٢ ص ١٢٣ حاشية الصبان ج ٢ ص ١٧٧ ، البحر المحيط ج ٣ ص ١٠ - ١١)

(٥) البقرة : ٢١٧ - وانظر سيبويه ج ١ ص ٧٥ والكامل ج ٦ ص ١٢٢

(٦) استشهد به سيبويه في ج ١ ص ٤٢٣ على رفع الفعل يسام .

والمبرد استشهد به هنا على بدل الاشتمال ، واستشهد به في الجزء الثاني على رفع الفعل (يسام) ونصبه قال : فيرفع ويسام ، لأنه عطفه على الفعل وهو تقضى فلا يكون الا رفعاً ومن قال : تقضى لبانات قال : ويسام بالنصب ، لأن تقضى اسم فلم يجوز أن تعطف عليه فعلاً فأضمر أن ليجرى المصدر على المصدر . اسم كان مستتر أي لقد كان الأمر (ثوبته) الاصل ثوبت فيه فحذف حرف الجر واتصل الضمير بالفعل . اللبانات : الحاجات

أراد: لقد كان في ثواء حول ، فأوقع الفعل على الخول ، وجعل (ثواء) بدلا منه ، كما أنه إذا قال : ضربت زيدا رأسه ، إنما أراد : ضربت رأس زيد ، فأوقع الفعل وجعله (١) / ... بدلا . ويُروى : تُقَضَّى لُبَانَاتٌ وَيَسَامُ .

وللبدل موضع آخر وهو الذى يقال له : بدل الغلط . وذلك قولك : مررت برجل حمار ، أراد أن يقول : مررت بحمار ، فإما أن يكون غلط . فى قوله : مررت برجل ، فتدارك ، فوضع الذى جاء به وهو يريد به فى موضعه ، أو يكون كأنه نسي ، فذكر (٢) .

فهذا البدل لا يكون مثله فى قرآن ولا شعر ، ولكن إذا وقع مثله فى الكلام غلطا أو نسيانا ، فهكذا إعرابه .

= والبيت للاعشى من قصيدة طويلة فى ديوانه ص ٧٧ - ٨١ وانظر أمالى الشجرى ج ١ ص ٣٦٣ .

فى حول ثواء - هذا تركيب كان أبو عمرو يعيبه ويقول : لا أعرف له معنى ولا وجهها يصح به وعن أبى عبيدة يريد لقد كان فى ثواء حول فقلب وأبدل ثواء من حول (رغبة الأمل ج ٦ ص ٢١) .

(١) نقلنا من الجزء الرابع ما كان حقه أن يكون هنا وانظر كيف التحم الكلام ورفع الاضطراب واكتملت الجملة الواحدة فقد كان المفعول الثانى لجعل فى الجزء الرابع .

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٢١٨ « وذلك قولك : مررت برجل حمار فهو على وجه محال وعلى وجه حسن فأما المحال فإن تعنى أن الرجل حمار ، وأما الذى يحسن فهو أن تقول : مررت برجل ، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول حمار ، أما أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت » انظر ص ٧٥ من سيبويه أيضا .

هَذَا بَابٌ مَا كَانَتْ لَفْظُهُ مَقَانُونًا (١)

فحقّ ذلك أنّ يكون لفظه جاريا على ما قُلبَ إليه

١
١٧

فمن ذلك قَيْسِيٌّ ، وإنّما وزنها (فُعُول) (٢) ، وكان ينبغي أن يكون.../قُوُوس (١) ؛ لأنّ الواحد قُوُوس وأدنى العدد فيه أقوُوس والكثير قياس ؛ كما تقول : ثوبٌ وأثوابٌ وثيابٌ ، وسوطٌ وأسواطٌ. وسياطٌ . وكذلك جميع هذا الباب الذى موضع العين منه واو .

فإنّما قُوُوسٌ فجاريٌّ على غير ما تجرى عليه ذوات الواو ؛ نحو : كعبٌ وكعوبٌ ، وصقرٌ وصقورٌ ، فكرهوا واوين بينهما ضمة فقلبا .

وكان حقّ فَعُلٌ من غير المعتلّ أن يكون أدنى العدد فيه (أفْعُل) ؛ كقولك : كعبٌ وأكْعُبُ ، وكلْبٌ وأكْلُبُ ، وصقْرٌ وأصْقُرُ . فلهذه العلة قلب إلى (أفْعَال) ففعل : أبياتٌ ، وأثوابٌ . إذ كان ذلك قد يكون فى غير المعتلّ من فَرُخٍ وأفراخٍ ، وزَنْدٌ وأزنادٌ ، وجَدٌّ وأجدادٌ . فإن احتاج إليه شاعر ردّه إلى الأصل كما قال :

* لكلِّ دَهْرٍ قد لَيْسَتْ أَثُوبًا (٣) *

فهذا نظيرُ فُعُولٍ فى الواو .

(١) نقلنا هذا من الجزء الرابع ، لأن هنا مكانه وانظر كيف استقام الكلام فجزءا الجملة الواحدة كانا مفرقين فى الجزء الرابع والأول ، وقد يقول قائل : كان حق الاعراب أن تكون لفظة (قووس) بالنصب لأنها خبر يكون . والجواب عن هذا أن سيبويه والمبرد قد يحكيان حالة الرفع كثيرا فى كتابيهما وسيأتى لذلك نظائر كثيرة فيما ننقله .

(٢) فعول هو وزن الأصل وأما وزن قسى الآن فهو فلوع .

(٣) استشهد به سيبويه فى ج ٢ ص ١٨٥ على جمع ثوب على أثوب تشبيها بالصحيح والكثير تكسيره على أثواب استثقالا لضمة الواو فى أفعل ولذلك همزت الواو فى أثوب ورواية سيبويه : لكل عيش وكذلك رواه المبرد فيما سياتى ، ورواية المازنى لكل دهر . يصف الشاعر نفسه بأنه قد تصرف فى ضروب العيش وذاق حلوه ومره . أنظر المنصف ج ١ ص ٢٨٤ ، ونسبه فى اللسان (ثوب) المعروف بن عبد الرحمن وذكر بعده : حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا ألمح لا لذا ، ولا محبباً

ومن المقلوب قولهم (أَيْتُق) في جمع ناقة . وكان أصل هذه أُنُوق والعلّة فيه كالعلة فيما وصفنا (١) .

فلو سميت بأَيْتُق رجالا لم تصرفه إلا في نكرة ؛ لأنّه أفعل على / مثال أقتل .

1
18

وهن ذلك (أشياء) في قول الخليل (٢) : إنّما هي عنده (فَعَلَاءُ) . وكان أصلها شَيْثَاءُ يافتي فكرهوا همزتين بينهما ألف فقلبوا ؛ لنحو ما ذكرت لك من خطايا كراهة ألفين بينهما همزة . بل كان هذا أبعد ، فقلبوا فصارت اللام التي هي همزة في أوله ، فصار تقديره من الفعل : (لَفَعَاءُ) ولذلك لم ينصرف ، قال الله عزّ وجلّ (لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدِّلَكُمُ تَسْؤَكُمُ) (٣) ولو كان (أفعالا) لانصرف كما ينصرف أخياء وما أشبهه (٤) .

وكان الأخفش يقول : (أشياء) (أفعلاء) يافتي ، جُمع عليها (فعل) ؛ كما جُمع سَمَح على سَمَحَاءَ ، وكلاهما جمع لفعيل ؛ كما تقول في نصيب : أنصباء ، وفي صديق : أصدقاء ، وفي كريم : كرماء ، وفي جليس : جلساء . فسَمَح وشيء على مثال (فعل) فخرج إلى مثال فعيل .

قال المازني (٥) : فقلت له : كيف تُصغِرُهُنَّ ؟ فقال : (أشياء) . فسألته : لم لم تردّه إلى الواحد ؟ إنّهُ أفعلاء ، فقد وجب عليه فلم يأت بمُقْنِع . وهذا ترك قوله ؛ لأنّه إذا زعم أنّه أفعلاء فقد وجبَ عليه/ أن يصغر الواحد ثم يجمعه ، فيقول في تصغير أشياء على مذهبه : شَيْثَاءَاتُ فاعلم ، تقدير : فَعِيلَاتُ . لا يجب هذا على الخليل لأنّه إذا زعم أنّه (فَعَلَاءُ) فقد زعم أنّه اسم واحد في معنى الجمع ، بمنزلة قَوْم ، ونفَر ، فهذا إنّما يجب عليه تصغيره في نفسه . فقد ثبت قول الخليل بحجّة لازمة .

1
19

(١) لسيبويه رأيان في أينق قال عنها في ج ١ ص ٢١٧ وفي ج ٢ ص ٣٣٣ : انها مما حذف عينه وعوض عنها الياء فوزنها على هذا أفعل . وقال في ج ٢ ص ١٢٩ : « ومثل ذلك أينق انما هو أنوق في الأصل فابدلوا الياء مكان الواو وقلبوا ، فوزنها على القلب أعفل » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٩ « وكان أصل أشياء شَيْثَاءُ ، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو » .

(٣) المائدة : ١٠١ .

(٤) يرى الكسائي أن أشياء على وزن أفعال ومنع الصرف للتوهم بأن الهمزة للتأنيث

(٥) سؤال المازني للأخفش في تصريف المازني ج ٢ ص ١٠٠ . وعبارته : فسألته عن تصغيرها

وَمَا يُوَكِّدُ ذَلِكَ السَّمَاعُ : قولُ الأُصمعيِّ - فيما حدّث به علماؤنا - : (١) إنّ أعرابياً سمع كلام خَلْفِ الأَحْمَرِ فقال : يا أَحْمَرُ ؛ إنّ عندك لأشأوى فقلب الياء واوا ، وأخرجه مُخْرَجَ صحراءِ وصحارى ، فكلُّ مقادوبِ فله لفظه :

(١) هو المازنى وانظر تصريفه ج ٢ ص ١٠٠ . بيان هذا الاستدلال : أشياء كسرت كما يكسر فعلاء اسما كصحراء تقول فى جمع صحراء صحارى بالياء المشددة ويجوز تخفيف الجمع بحذف احدى الياءين فتقول صحارى ويخفف الجمع مرة أخرى بقلب الكسرة فتحة فتقول صحارى وكذلك كسرت أشياء تقول فيها : أشأوى بثلاث ياءات الياء الأولى عين الكلمة والثانية بدل من الألف والثالثة بدل من الهمزة حذفت الياء الأولى من المشددة للتخفيف ، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا فصار الجمع أشأوى على وزن لفاعى ، ثم قلبت الياء واوا شدوذا فصار اشأوى .

وانظر الانصاف المسألة ١١٨ وابن يemiş ج ٩ ص ١١٧ والمنصف ج ٢ ص ٩٤ - ١٠١ وشرح الرضى للشافية ج ١ ص ٢٩ والمختصر ج ١٦ ص ٦٣ ، ٩٢ ، ج ١٧ ص ١١٦

هذا باب اللفظ بالحروف

قال سيبويه^(١) : خرج الخليل يوما على أصحابه فقال : كيف تلفظون بالباء من (اضرب) والdal من (قد) وما أشبه ذلك من السواكن ؟ فقالوا : با ، دال ، فقال : إنما سميت باسم الحرف ، ولم تلفظوا به . فرجعوا في ذلك إليه فقال : أرى - إذا أردت اللفظ به - : أن أزيد ألف [الوصل]^(٢) فأقول (إب) ، (إذ) ؛ / لأنّ العرب إذا أرادت الابتداء بساكن زادت ألف الوصل فقالت : اضرب ، أقتل إذا لم يكن سبيل إلى أن تبتدى بساكن .

وقال : كيف تلفظون بالباء من (ضرب) والضاد من (ضحى) ؟ .
فأجابوه كنجوابهم في الأول فقال : أرى - إذا لُفِظ بالمتحرك - أن تزداء لبيان الحركة كما قالوا : ارمه (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هَيْهَ) ^(٣) فأقول : به ، ضه وكذلك كل متحرك . وهذا ما لا يجوز في القياس غيره .

فإن سميت بحرف من كلمة فإن في ذلك اختلافا^(٤) .

(٢) تصحيح السيرافي

(١) أنظر سيبويه ج ٢ ص ٦١

(٣) سورة القارعة ١٠ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٦٤ « وان سميت رجلا بالضاد من ضرب قلت : ضاه وان سميته بها من ضراب قلت : ضى وان سميته بها من ضحى قلت : ضو ، وكذلك هذا الباب كله وهذا قياس قول الخليل ومن خالفه رد الحرف الذي يليه » .
وقد عرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذا الكلام فقال ص ٢٤١ - ٢٤٢ : « قال محمد : « وهذا خطأ فاحش أيضا ونقض لما أصل عليه ، لأنك انما تتوهم ما حذف منه بالحركات والحروف إذا لم تدر ما أصله ؟ فأما إذا عرفت أنه ضارب من ضرب لم ترد الا راء ضرب وباءها ، لأنه منها حذف وقد عرفت ذلك و (ما) و (فى) و (لو) لم تدر ما حذف منهن . فزددت مثل ما فيهن ، الا ترى انك تصفر حرا فتقول : حريح لقولك : احراح وتقول فى رجل اسمه ذو : هذا ذوا قد جاء لقولك ذوات » .
وقد رد على المبرد ابن ولاد بقوله :

« قال أحمد : لم يرد الخليل - رحمه الله - بذكر الباء من ضرب هذه الجملة بعينها - وانما جعل ضرب مثالا والباء من ضرب ، ومن ذهب واحد ، كما أنه لم يقصد الى الباء بعينها دون الضاد ودون كل حرف مفتوح فجعله جرفا مفتوحا فى مثال من الامثلة ، لأن حروف المعجم =

فإن سميت بالباء من (ضرب) فإن بعض النحويين كان يزيد ألف الوصل فيقول : هذا رب فاعلم . وهذا خطأ فاحش ؛ وذلك أن ألف الوصل لا يدخل على شيء متحرك ، ولا نصيب لها في الكلام ؛ إنما تدخل ليوصل بها إلى الساكن الذي بعدها ؛ لأنك لا تقدر أن تبتدئ بساكن . فإن كان قبلها كلام سقطت .

وتال غيره : أرى أن أقول : (رب) فاعلم فأردّ موضع العين من ضرب فقليل له : أرايت ما تثبت عينه ، ولامه ، وفاهو محذوفة من غير المصادر التي فاؤها واو ؛ نحو : عِدّة ، ووزنة ؟ .

فاعتلّ بما قد وُجد من غيرها وذلك قولهم : ناس ، المحذوف موضع الفاء ولا نعلم غيره .
ويدلّك على ذلك الإتمام إذا قلت : أناس . فإنما هو فعال على وزن غراب وإنه مشتق من أنيس ، وإنسان فعِلان (١) وهذا واضح جدًا .

قال أبو الحسن : ضَبُّ كما ترى فيحذف موضع العين كما فعل في (مذ) ؛ لأنّ المحذوف في (مذ) موضع العين .

وكذلك (سه) إنّما المحذوف التاء من استاه قال الشاعر :

أدُعُ أَحْيِحًا باسمه لا تَنَسُهُ إِنَّ أَحْيِحًا هِيَ صِثْبَانُ السُّهُ (٢)

ليست لها حركات تستحقها في أب ت . قبل تأليفها في ابنية الكلام . فلذلك مثلها في بناء من الابنية لتراها متحركة أو ساكنة في بناء الكلمة فلو قال : اذا سميت بباء مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة . والباء لا فتحة لها ولا كسرة ولا ضمة في الأصل الا أن تكون مبنية في كلمة ، لكان كلاما غير محقق ولا محصل في الظاهر وانما يحصل على وجه من التأويل فترجع الى ما قال : ولو سمينا بالباء من ضرب أو من ذهب فكان قياسهما واحدا ويدل على أنه لم يرد الكلمة بعينها ، وانه لم يأت بها الا على سبيل المثال أن المخاطب لا يعلم أنها الباء من ضرب ، ولو وصلها آخر من حروف ضرب على قول الأخفش ضب وعلى قول غيره رب وكذلك لو سمي رجلا بالباء من عذب فقال عب أو ذب كان الأمر كذلك في الأشكال فالإتيان بكل حروفها أقيس لها

(١) انسان على وزن فعِلان في سيبويه ج ٢ ص ٣٢٢ ، ٣٥٠ وانظر الخلاف في ذلك في الانصاف ص ٤٧٩ - ٤٨١ . الخلاف في لفظ ناس في أمالي الشجرى ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٥ ونهاية الأرب ج ٢ ص ٥ - ٧ .

(٢) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٢٢ على أن السه محذوف العين وروايته هناك : ان عبيدا هي صِثْبَانُ السُّهُ - الصِثْبَانُ جمع صِثْبَانِ : بيض البرغوث والقمل . يريد أنهم في الدناءة والخسة كصِثْبَانِ الاسْت ، وفي الأصل صِثْبَانِ وهو تحريف ورواية المنصف كرواية المقتضب انظره ج ١ ص ٦٢ . والبيت غير منسوب

وقال أمير المؤمنين : عليّ بن أبي طالب - كرم الله وجهه : (العَيْنُ وَكَاءُ السَّمِ) (١) .
والقول الأوّل لأبي عثمان المازني . ثمّ رأى بعد إذ سُمّي بالبلاء من (ضرب) أن يردّ الكلام
كلّه فيقول : (ضرب) كما ترى ، ولا يحذف ؛ لأنّه إذا آثر أن يردّ ردّ علي غير علّة .
ولو سمّيت رجلا (ذو) (٢) لقلت : هذا (ذو) فاعلم ؛ لأنّ أصله كان (فعلا) . يدلّك علي
ذلك : ذواتا ، وقولك : هما ذوا مال .

(١) جعله المبرد هنا من كلام سيدنا عليّ وجعله فيما يأتي (ص ٢٣٧ من الأصل) حديثا ،
والسيوطي في الجامع الصغير ج ٢ ص ٥٩ ضعف هذا الحديث برواية الامام أحمد في
مسنده عن عليّ كرم الله وجهه وصححه برواية البيهقي عن معاوية وضعف الروايتين ابن حجر
في بلوغ المرام ص ٢٨ وأنظر كشف الخفا للعجلوني ج ٢ ص ٧٧ ونصب الراية للزيلعي ج ١ ص ٤٥
ص ٤٥ والجواهر النقي لابن التركمان في ج ١ ص ٢٩
ويظهر أنه يريد بالحديث الخبر ولا يريد به الحديث المرفوع الى النبي صلى الله عليه وسلم
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « لو سميت رجلا (ذو) لقلت هذا ذوا : لأن أصله فعل إلا
ترى أنك تقول هاتان ذواتا مال فهذا دليل على أن (ذو) فعل كما أن (ابوان) دليل على أن
(ابا) فعل وكان الخليل يقول هذا ذو يفتح الذال لأن أصلها الفتح » (ذو عند الخليل فعل)

هذا باب

ما يُسمَّى به من الأفعال المحذوفة والموقوفة

١
٢٢ إذا سميت رجلا (لِتَقُمْ) أو (لم تَقُمْ) أو (إن تقم أقم) فالحكاية ؛ لأنه / عامل ومعمول فيه إذا جئت بالعامل معه .

وإن سميته (أَقِم) أو (تَقُمْ) وليس معهما (لم) أعربت فقلت : هذا أقومُ فاعلم ، وهذا تقومُ فاعلم ، ورأيت تقومَ فاعلم ؛ لأنه ليس فيه فاعل ، ورددت الواو لأنها حذفت في الفعل لالتقاء الساكنين فلما تحركت الميم رجعت .

وإن سميته (قُم) أو (بع) قلت : هذا قومٌ على وزن فُعل ، وهذا بيعٌ على وزن دِيك يافتى لأنَّ الأسماء لاتنجزم . وإذا تحركت أواخرها ردَّ ما حذف لالتقاء الساكنين . وإن سميته (أَقِم) قلت : هذا أقيمُ قد جاء . لا تصرفه للزيادة التي في أوله (١) .

وإن سميته (رَزيدا) حكَّيته . فإن حذفت زيدا وسميته بالفِعل وحده قلت : هذا رأى مثل قفاً ، وعصا ، تردُّ الهمزة وهي عين الفعل وتردُّ الألف ، لأنَّ الأسماء لا تنجزم . وهذه جُمَلٌ تدلُّ على أبوابها إن شاء الله .

وهذه حدود التصريف ، ومعرفة أقسامه

١
٢٣ وما يقع فيه ، من البدل ، والزوائد ، والحذف ، ولا بدَّ / من أن يُصدَّر بذكر شيء من الأبنية ؛ لتعرف الأوزان ، وليعلم ما يبني من الكلام ، وما يمتنع من ذلك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٦١ « وان سميت رجلا قل أو خف أو بع أو قم قلت : هذا قول قد جاء وهذا بيع قد جاء وهذا خاف قد جاء وهذا أقيم قد جاء (في المطبوعة بتنوين أقيم وهو خطأ) ؛ لأنك قد حركت آخر حرف وحولت هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى فانما حذفت هذه الحروف في حال الأمر لثلاثين ينجزم حرفان فاذا قلت قولاً أو خافاً أو بيعاً أو أقيماً أظهرت التحرك فهو ههنا إذا صار اسماً أجدر أن يظهر »

هذا باب

ما يكون عليه الكلامُ بمعانيه

فأقلُّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد (١) . ولا يجوز لحرف أن ينفصل بنفسه ، لأنَّه مستحيل . وذلك أنَّه لا يمكنك أن تبتدئ إلاَّ بمتحرِّك ، ولا تقف إلاَّ على ساكن . فلو قال لك قائل : اللفظ بحرف ، لقد كان سألَكَ أن تُحيل ؛ لأنَّكَ إذا ابتدأتَ به ابتدأتَ متحرِّكا ، وإذا وقفت عليه وقفت ساكنا ، فقد قال لك : اجعل الحرف ساكنا متحرِّكا في حال . ولكن سنذكر اللفظ بالحروف ساكنا ومتحرِّكا في موضعه (٢) ، ليوصل إلى التكلُّم به إن شاء الله .

فما كان على حرف فلا سبيل إلى التكلُّم به وحده .

فمما جاء على حرف تما هو اسم (التاء) في قمت / إذا عنى المتكلِّم نفسه ، أو غيره من ذكر أو أنثى ؛ إلاَّ أنَّها تقع له مضمومةً ذكرا كان أو أنثى ، ولغيره إذا كان ذكرا مفتوحة ، وإن كانت أنثى مكسورة .

١
٢٤

و (الكاف) من نحو : ضربتك ، ومررت بك . ، تنفتح للمذكر ، وتنكسر للمؤنث .

و (الهاء) في ضربته ، ومررت به . ولها أحكام نبيَّنها إن شاء الله .

وذلك أنَّ أصل هذه الهاء أن تلحقها واو زائدة (٣) ؛ لأنَّ الهاء خفيَّة ، فتُوصِل بها الواو إذا وصلت ، فإن وقفت لم تلحق الواو لئلاَّ يكون الزائد كالأصل . وذلك قولك : رأيتَهُ يا فتى ، ورأيتَهُ يا فتى ، فتلحق بعد المضموم والمفتوح .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « فأقل ما تكون عليه الكلمة حرف واحد »

(٢) سيأتي ذلك في الجزء الرابع :

(٣) حديث المبرد هنا عن هاء الغائب حقه أن يكون في صفحة ٢٧٩ من الأول فقد عقد لهاء الغائب بابا عنونه بقوله : هذا باب الاضمار الذي يلحق الواحد الغائب وتفسير أصله . . ثم قال : فأصل هذا الضمير أن تتبع هاء واو الاسم الهاء وحدها والواو تلحقها لخفاء الهاء « فما ذكره المبرد في هذه الصفحات ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ مذكور هناك بمعانيه وشواهد مع اختلاف يسير في بعض العبارات فهو تكرير لما قاله هناك فلذلك لم أنقله واكتفيت بالبيان عنه

فإن كانت قبلها كسرة جاز أن تُتبعها واوا ، أو ياء أيهما شئت .

أما الواو فعلى الأصل الذى ذكرت لك ، وأما الياء فلقرب الجوار ؛ لأنَّ الضمة مستثقلة بعد الكسرة ، والناس عامةً للكسرة ، والياء بعدها أكثر استعمالاً .

فأما أهل الحجاز خاصةً فعلى الأمر الأوّل فيها يقرءون (فَخَسَفْنَا بِهِ وَبَدَارِهِ الْأَرْضَ) (١) لزهواً الأصل . وهما فى القياس على ما وصفت لك .

١
٢٥

فإن كانت هذه الهاء (٢) بعد/واو ، أو ياء ساكنتين ، أو ألف - فالذى يُختار حذف حرف اللين بعدها (٣) . تقول : عليه مال يا فتى بكسر الهاء من أجل الياء التى قبلها كما فعلت ذلك للكسرة . ومن لزم اللغة الحجازية قال : عليه مال .

وتقول : هذا أبوه فاعلم (فَأَلْقَى مَوْسَى عَصَاهُ) (٤) .

وإنما حذفت الياء ، والواو ؛ لأنَّ الهاء خفية . والحرف الذى يلحقها ساكن ، وقبلها حرف لين ساكن . فكره الجمع بين حرفي لين ساكنين لا يفصلهما إلا حرف خفى .

وإن شئت ألحقت الياء ، والواو على الأصل ؛ لأنَّ الهاء حرف متحرك فى الحقيقة . وذلك قولك على قول العاة : عليه مال ، وعلى قول أهل الحجاز : عليه مال (فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ) (٥) ، وهذا أبوه فاعلم .

(١) القصص ٨١ فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩٣ - ٢٩٤ « باب ما تكسر فيه الهاء التى هى علامة اضممار اعلم ان اصلها الضم وبعدها الواو : لانها فى الكلام كله هكذا ، الا أن تدركها هذه العلة التى اذكرها لك وليس يمنعهم ما اذكره لك أيضا من أن يخرجوها على الأصل فالهاء تكسر اذا كان قبلها ياء أو كسرة لانها خفية كما أن الياء خفية وهى من حروف الزيادة كما أن الياء من حروف الزيادة . . وذلك قولك : مررت بهى قبل ، ولديهى مال ، ومررت بدارهى قبل . وأهل الحجاز يقولون : مررت بهو قبل ولديهو مال ويقرءون « فحسفننا بهو وبدارهو الأرض »

(٢) فى أصل المقتضب : الياء

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩١ « فاذا كان قبل الهاء حرف لين فان حذف الياء والواو فى الوصل أحسن ؛ لأن الهاء من مخرج الألف والالف تشبه الياء والواو تشبههما فى المد وهى اختهما فلما اجتمعت حروف متشابهة حذفوا وهو أحسن وأكثر وذلك قولك : عليه يافتى ولديه فلان ورأيت أباه قبل وهذا أبوه كما ترى وأحسن القراءتين (ونزلناه تنزيلا) و (ان تحمل عليه يلهث) « وشروه بثمن بخس » و « خذوه فغلوه » والاتمام عربى »

(٥) الشعراء ٣٢

(٤) الشعراء ٤٥

فإن كان قبل الهاء حرف ساكن من غير حروف المدّ واللين فأنت مخيّر : إن شئت أثبت ، وإن شئت حذف (١) .

أما الإثبات فعلى ما وصفت لك ، وأما الحذف ؛ فلأنّ الذى قبل الهاء ساكن وبعدها ساكن وهى خفية ، فكروها أن يجمعوا بينهما ؛ كما كرهوا الجمع بين الساكنين . وذلك قولك : / (مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) (٢) وإن شئت قلت (مِنْهُوَ آيَاتٌ) ، وعنوه أخذت . فهذا جملة هذا .
واعلم أنّ الشاعر إذا احتاج إلى الوزن وقبل الهاء حرف متحرك ، حذف الياء والواو اللتين بعد الهاء ؛ إذ لم يكونا من أصل الكلمة . فمن ذلك قوله :

فإن يك غثًا ، أو سمينًا فإنني سأجعل عينيهى لِنَفْسِهِ مَقْنَعًا (٣)

وقال آخر :

أَوْ مُعَبَّرُ الظَّهْرِ يُنْبِي عن وِلْيَتِهِ ما حَجَّ رَبُّهُ في الدنيا ، ولا اعْتَمَرَا (٤)

وقال آخر :

وما له من مجدٍ تليدٍ ، وما لهو من الريح فضلٌ لا الجنوبُ ولا الصبا (٥)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩١ « فان لم يكن قبل هاء التذكير حرف لين ائبتوا الواو والياء فى الوصل وقد يحذف بعض العرب الحرف الذى بعد الهاء اذا كان ما قبل الهاء ساكنا لانهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفى نحو الالف فكما كرهوا التقاء الساكنين فى ايد ونحوها كرهوا الا يكون بينهما حرف قوى وذلك قول بعضهم : منه يافنى واصابته جائحة والاتمام اجد لان هذا الساكن ليس بحرف لين والهاء حرف متحرك »

(٢) آل عمران - ٧ -

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٠ على حذف الياء فى الوصل من قوله (لنفسه) للضرورة . يقول أنه يقدم لضيفه ما عنده من القرى ، ويحكمه فيه ليختار منه أفضل ما تقع عليه عيناه ، فيقتنع بذلك .

والبيت لمالك بن خزيم الهمداني وقيل هو مالك بن حريم بالحاء المهملة وانظر الكامل ج ٤ ص ١٥٤ والأصمعيات ص ٥٦ - ٦٢ والسمط ص ٧٤٩ والاقطصاب ص ٤٣٥ والوحشيات ص ٢٥٩

(٤) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢ على حذف الواو من قوله (ربه) للضرورة (معبر الظهر) كثير الشعر فى امتلاء . الولية : البرذعة . ومعنى ينبي عن وليته : يجعلها تنبو عنه لسمنه وكثرة وبره ، وكان ينبغى أن يقول : ينبي وليته عن ظهره ولكنه قلب .
وصف لصا يتمنى سرقة يعير لم يستعمله صاحبه فى سفر لحج أو عمرة فينصبه .

نسبه سيبويه لرجل من باهلة وانظر شواهد الكشاف ص ١١٠ والضرائر ص ٨٢

(٥) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١٢ على حذف الواو من الضمير فى (وماله من مجد) للضرورة . ورفع الجنوب والصبا على البدل ، من فضل ويجوز جرهما على البدل من الريح

وأشد من هذا في الضرورة أن يحذف الحركة كما قال :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَيْبِقِ أَرِيغُهُ وَمِطْوَاىَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ (١)

١
٢٧

فأما ما كان من هذه الحروف التي جاءت لمعان ، فهي منفصلة بأنفسها ثم بعدها وقبلها ، إلا أن الكلام بها / منفردة محال ، كما وصفت لك . فإن منها :

(كاف التشبيه) التي في قولك : أنت كزيد ، ومعناه : مثل زيد ،

و(اللام) التي تسمى لام الملك ؛ نحو هذا ليعبد الله ولك . تكون مكسورة مع الظاهر ، ومفتوحة مع المضمرة : اعلمة قد ذكرت في موضعها .

وهي التي في قولك : جئت لأكرمك ؛ لأن الفعل انتصب بإضمار (أن) ، و(أن) والفعل مصدر . فقد صار المعنى جئت لإكرامك .

ومنها (الباء) التي تكون للإلصاق ، والاستعانة .

فأما الإلصاق فقولك مررت بزيد ، وألمت بك ، وأما الاستعانة فقولك : كتبت بالقلم ، وعمل النجار بالقدوم .

= وجعل أبو الفتح حذف الواو من الضمير هنا ضعيفا في القياس والاستعمال جميعا انظر الخصائص ج ١ ص ٣٧١ ، ج ٢ ص ١٧ ، ٣٥٨

والبيت للأعشى هجا رجلا بأنه لثيم الأصل لم يرث مجدا ولم يكسب خيرا وضرب له المثل بقلة خيره بنفى حظه من الريحين : الجنوب والصبأ وقد يتأول على معنى أنه لاخير عنده ، ولا شر كما يقال : فلان لاينفع ، ولا يضر ؛ لأن الصبا عندهم لاتأتى بخير والبيت من قصيدة طويلة هجا فيها الأعشى عمرو بن المنذر الديوان ص ١١٣ - ١١٥

(١) جعل المبرد تسكين الهاء من قوله (له) للضرورة الشعرية ونقل أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٢٨ عن الأخفش أن تسكين الهاء في هذا النحو لغة أزد السراة وفي الخزانة ج ٢ ص ٤٠١ بنو عقيل وبنو كلاب يجوزون تسكين الهاء من نحو (له) . فظلت : الأصل فظلت فحذفت العين ويجوز فتح الظاء وكسرها . واريغه : بمعنى اطالبه . ومطواى : بمعنى صاحباى مشى مطوى وضمير الغائب للبرق .

والبيت ليعلى الأحوال الأزدى وقيل لغيره - الخزانة ج ٢ ص ٤٠١ - ٤٠٥ والخصائص ج ١ ص ١٢٨ .

اختلاس حركة هاء الغائب الذي جعله سيبويه ، والمبرد من الضرورة الشعرية جاء في آيات كثيرة في القراءات السبعية المتواترة نذكر طرفا منها :

(١) « فهداهم اقتده » : بكسر هاء اقتده وصلا من غير اشباع من السبعة . غيث

النفع ص ٩٣ النشر ج ٢ ص ٢٦٠

(٢) لا ياتيكما طعام ترزقانه : غيث النفع ص ١٣٦ . النشر ٢ - ٢٩٥ =

ومنها (واو) القسم التي تكون بدلا من الباء ؛ لأنك إذا قلت : بالله لأفعلن فمعناه :
أحلف بالله . فإذا قلت : والله لأفعلن فذلك معناه ؛ لأن مخرج الباء ، والواو من الشفة (١) .
ومن ذلك (الكاف) التي تلحق آخر الكلام لا موضع لها ، نحو كاف ذاك (٢) ، ورؤيدك (٣)
و(أرأيتك هذا الذي كرمت علي) (٤)
وقولهم : أبصرك زيدا (٥) .

وهذه الحروف كثيرة إلا أننا نذكر منها شيئا يدل على سائرها

- (٣) فالقه اليهم : بالاختلاس سبعة غيث النفع ص ١٩١ . النشر ٢ - ٣٣٧
(٤) وان تشكروا يرضه لكم : بالاختلاس في (يرضه) سبعة غيث النفع ٢٢٠ . النشر
٣٦٢-٢
(٥) يؤده اليك ، لا يؤده اليك : بالاختلاس في يؤده فيهما سبعة . غيث النفع ص ٦٦ .
النشر ٢-٢٤٠
(٦) ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها . بالاختلاس أيضا سبعة . غيث النفع ص ٧٠ .
الاتحاف ص ١٧٩

- كذلك جاء اسكان هاء الغائب في القراءات السبعة في آيات كثيرة نذكر طرفا منها :
(١) نوله ما تولى ونصله جهنم : الاسكان في نوله ، ونصله عن السبعة غيث النفع
ص ٧٨ . النشر ٢-٢٥٢
(٢) ابحسب ان لم يره احد : الاسكان في السبعة غيث النفع ص ٢٧٧ . النشر ٢-٤٠١
(٣) يؤده اليك . لا يؤده اليك . الاسكان في السبعة فيهما غيث النفع ص ٦٦ . النشر
٢٤٠-٢
(٤) ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها . الاسكان في هاء (نؤته) من السبعة غيث النفع
ص ٧٠ الاتحاف ص ١٧٩
(٥) فالقه اليهم : بالاسكان سبعة . غيث النفع ص ١٩١ . النشر ٢-٣٣٧
(٦) وان تشكروا يرضه لكم : بالاسكان سبعة . غيث النفع ص ٢٢٠ - النشر ٢-٣٦٢
وانظر الروض الأنف ج ١ ص ١١٦

- (١) سيفرد حديثا لحروف الجر في الجزء الرابع فترجيء التعليق عليها الى موضعها
(٢) سيأتي حديثها بتفصيل .
(٣) سيعقد لها بابا في الجزء الثالث
(٤) الاسراء ٦٢
(٥) سيأتي حديثها مفصلا .

هذاباب ما جاء من الكلام على حرفين

فمن ذلك (مَنْ) وهي لمن يعقل تكون في الخبر ، والاستفهام ، والمجازاة .
وتكون في الخبر معرفة ، ونكرة . فإذا كانت معرفة لزمها الصلة ، كما تلزم الذي .
وإذا كانت نكرة لزمها النعت لإيهاها .
فأما كونها في الاستفهام فكقولك : مَنْ ضربك ، ومن أخوك ؟
وأما المجازاة فقولك : مَنْ يأتني آتته .
وأما في الخبر فرأيت مَنْ عندك .
وأما كونها نكرة فقولك : مررت بمن صالح كما قال :

يا رَبِّ مَنْ يُبْغِضُ أَدْوَادَنَا رُحْنَ عَلَى بَعْضائِهِ واغْتَدِينِ (١) .

ألا ترى أنها في جميع هذا واقعة على الآدميين .

* * *

ومنها (ما) وهي سؤال عن ذات غير الآدميين ، وعن صفات الآدميين .
وتقع في جميع مواضع (مَنْ) ، وإن كان معناها ما وصفت لك .
وذلك قولك في الاستفهام : ما عندك ؟ .

فليس جواب هذا أن تقول : زيد ، أو عمرو ، وإنما جوابه أن تُخبر بما شئت مِنْ / غير
الآدميين ، إلا أن تقول : رجل فتخرجه إلى باب الأجناس .

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧٠ على أن (من) نكرة لوقوعها بعد رب ، وهي هنا
نكرة موصوفة بالجملة بعدها .

والبيت لعمر بن قميصة يقول : نحن محسدون لشرفنا وكثرة مالنا والحاسدون
لا ينالون منا أكثر من اظهار البغضاء لعزنا وامتناعنا .

وفي كتاب سيبويه (رحنا) بالف بعد النون والصواب حذفها : لأنها نون النسوة وانظر امالي
الشجرى ج ٢ ص ٣١١ وتفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ص ٢٤ وابن يعيش ج ٤ ص ١١
ونسب لعمر بن لاي في معجم الشعراء ص ٢١٤ والوحشيات ص ٩

ويكون سوّالا عن جنس الآدميين إذا دخل في الأجناس ، أو تجعل الصفة في موضع الموصوف
 كما تقول : مررت بـاقل ، ومررت بحليم، فإنّ (ما) على هذه الشريطة - تقع على الآدميين
 لإبهاهما . قال الله عزّ وجلّ (إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ) (١) . (ما) ههنا
 للآدميين . وكذلك تقول : رأيت ما عندك في معنى الذي .

وتقول : ما تصنعُ أصنعُ على المجازاة . وقد قيل في قوله عزّ وجلّ ، معناه : أو ملكَ أيّمانهم ،
 وكذا قيل في قوله عزّ وجلّ : (وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا) (٢) أي وبنائها ، وقالوا : والذي بناها .
 وأمّا وقوعها نكرةً فقوله :

رُبَّ مَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ (٣)

واعلم أنّه لا يكون اسم على حرفين إلا وقد سقط منه حرف ثالث ، يُبيّن لك ذلك التصغير
 والجمع .

فالأسماء على أصول ثلاثة بغير زيادة : على ثلاثة ، وأربعة ، وخمسة .

والأفعال على أصليين : على ثلاثة ، وأربعة . ونذكر هذا في موضعه .

وإذا جاء على حرفين من الحروف التي جاءت لمعنى والأسماء الداخلة على هذه الحروف قولهم (قَدْ) .
 وهي تكون اسما إذا كانت في موضع حَسْب ؛ نحو قولك : كَانَ قَدْ (٤) ، ونحو قولك :
 قَدْكَ من هذا : أي حَسْبُكَ .

وتكون حرفا جاء لمعنى . فإذا كانت كذلك فلها موضعان من الكلام :

(١) المؤمنون : ٦ - والمعارج - ٣٠ -

(٢) الشمس - ٥ - وما ذكره هنا عن (ما) سيكرره كثيرا في المقتضب

(٣) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٢٧٠ ، ٣٦٢ على أن (ما) نكرة لوقوعها بعد (رب) وفي
 الخزانة ج ٢ ص ٥٤١ ولا يجوز أن تكون (ما) كافة : لأن الضمير قد عاد عليها من قوله :
 له فرجه ، والفرجة : بالفتح في الأمر وبالضم في الحائط ونحوه مما يرى

والمشهور أن البيت لامية بن أبي الصلت كما نسبه إليه سيبويه وغيره وجاء في ديوانه
 ص ٥٠ وقد جاء البيت أيضا في شعر عبيد بن الأبرص انظر ديوانه ص ٣٦

(٤) اجاز أبو الفتح في قول النابغة :

أفد الترحل غير أن ركبنا

لما نزل برحالنا وكان قد

ان تكون (قد) حرفا وحذفت الجملة بعدها أي وكان قد زالت وأن تكون (قد) اسما بمعنى

حسب - الخصائص ج ٢ ص ٣٦١ والخزانة ج ٣ ص ٢٣٦ ، ٦٢٨

أحدهما : أن تكون لقوم يتوقعون الخبر ؛ نحو قولك : هل جاء زيد ؟ .
فيقول لك : قد جاء .

وتقول : لَمَّا يَأْتِ فيقول لك : قد أتى .
وتكون في موضع (ربما) (١) كقوله :

قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُضْفَرًا أَنَامِلَهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ (٢)

وقوله :

وَقَدْ أَقْوَدُ أَمَامَ الْخَيْلِ سَلْهَبَةً يَهْدِي لَهَا نَسَبٌ فِي الْحَيِّ مَعْلُومٌ (٣)

وهي (هَلْ) وهي للاستفهام ؛ نحو قولك : هل جاء زيد ؟ . ،
وتكون بمنزلة (قد) في قوله عز وجل (هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ) ؛ لأنها تخرج

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ « وأما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل فتقول : قد فعل وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر . . . وتكون قد بمنزلة (ربما) »
(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ على أن (قد) بمنزلة ربما وقال الأعمش : أصلها توقع ماضى فنقلت الى توقع المستقبل في معنى ربما
مصفرا انامله : أى ميتا ، وخص الانامل لان الصفرة اليها أسرع ، وفيها أظهر .
والفرصاد : التوت . شبه الدم بحمرة عصارته والفاعل مؤنث مجازى فجاز تذكير الوصف .
وفي الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢ « زعم ابن مالك أن مراد سيبويه أن (قد) مثل ربما في التقليل لا في التكثرير ورد عليه أبو حيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التي فيها (قد) بمنزلة (ربما) ولا يدل ذلك على التسوية في كل الأحكام بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو أن (قد) بمنزلة (ربما) في التكثرير فقط وبدل عليه انشاد البيت ، لأن الانسان لا يفتخر بما يقع منه على سبيل الندرة والقلة ، وانما يفتخر بما يقع منه على سبيل الكثرة » وكذلك قال الزمخشري . نسب البيت الأعمش الى شماس الهذلي ، وقال البغدادي لم أره في أشعارهم من رواية السكري ، وأقول راجعت ديوان الهذليين طبع الدار فلم أر لشماس شعرا فيه - وكذلك ليس له شعر في كتاب (التمام) في تفسير أشعاره ذيل لابن جنى وقال البغدادي : البيت لعبيد ابن الأبرص من قصيدة رواها الأصمعي في الأسمعيات مطلعها :

طاف الخيال علينا ليلة الوادي من آل أسماء لم يلم بميعاد

وأقول : رجعت الى الأسمعيات طبع دارالمعارف فلم أجد فيها كلمة لعبيد . وهذه القصيدة في ديوان عبيد ص ٢٥-٢٦

والبيت الشاهد تداوله الشعراء وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥٠٢-٥٠٥

(٣) يقال : فرس سلهب ، وسلهبة للذكر : اذا عظم ، وطالت عظامه . يهدى بها : يقدمها في الأصل : الحي . وكذلك في ديوان علقمة وفي الخيل لأبي عبيدة ص ٦٥ وفي شرح الفضليات لابن الأنباري ص ٨٢٠ وذكر في الهامش الرواية الأخرى وصحها السيرافي في الأصل الى الخيل

والبيت لعلقمة بن عبدة من قصيدة في الفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ ، وفي ختام ديوانه

تخرج عن حد الاستفهام (١) ، تدخل عليها حروف / الاستفهام ؛ نحو قولك : أم هل فعلت ؟
وإن احتاج الشاعر إلى أن يلزمها الألف فعَل كما قال :

سائِلُ قَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقُفِّ ذِي الْأَكْمِ ؟ (٢)

* * *

ومنها (من) وأصلها ابتداء الغاية ؛ نحو سرت من مكة إلى المدينة . وفي الكتاب : (من فلان إلى فلان) فمعناه : أن ابتداءه من فلان ، ومحله فلان .

وكونها في التبعيض راجع إلى هذا . وذلك أنك تقول : أخذت مال زيد ، فإذا أردت البعض (٣) قلت : أخذت من ماله ، فإنما رجعت بها إلى ابتداء الغاية .

وقولك : زيد أفضل من عمرو إنما جعلت غاية تفضيله عمرا . فإذا عرفت فضل عمرو علمت أنه فوقه (٤) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ٥١ . « وتقول : أم هل فانما هي بمنزلة قد » وقال في ص ٤٩٢ : « وكذلك هل انما تكون بمنزلة قد » وسيكرر المبرد ذلك في الجزء الثالث .

(٢) الشدة : الحملة ، والباء بمعنى عن . القف : جبل ليس بعال في السماء .

البيت لزيد الخيل ، انظر الخصائص ج ٢ ص ٤٦٣ ، وأمالى الشجرى ج ١ ص ١٠٨ ج ٢ ص ٣٣٤ ، والمغنى في (هل) ج ٢ ص ٢٩ ، الخزانة ج ٤ ص ٥٠٦ .

(٣) يمنع الأصمعي دخول (ال) على كل ، وبعض وقد جاء في شعر مجنون بنى عامر :

لا يذكر البعض من ديني فينكره ولا يحدثني أن سوف يقضييني

انظر الأغاني ج ٢ ص ٤٢ كما جاء في شعر سحيم عبد بنى الحساس . وادخل سيبويه ال على بعض في ج ١ ص ٢٧٧ كما ادخل المبرد ال على كل ج ٣ ص ٢١٤

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ : « وكذلك هو أفضل من زيد . انما أراد أن يفضل على بعض ولا يعم ، وجعل زيدا الموضع الذي ارتفع منه أو سفل منه »

عرض المبرد في نقده لسيبويه لما قاله سيبويه هنا فقال : « قال محمد : هذا غلط ؛ لأنه يجوز أن تقول : أنت أفضل من جميع الناس ، ومعناه أنت تفضل زيدا ، وتفضل جميع الناس وانما (من) ها هنا موصلة ليست على جهة تبعيض ولكن ابتداء غاية ، وذلك أنك تعرف تقدمه في الفضل من فضل زيد ولولا معرفتك بمقدار فضل زيد لم تدر ما فضل من تفضله عليه ؟ »

ورد عليه ابن ولاد فقال :

« قال أحمد : أما قوله : ان (من) في قولك : هذا أفضل من زيد لابتداء الغاية فلا يصح ؛ لأن الابتداء يقتضى الانتهاء ويكون الفضل واقعا على ما بين الغائتين ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : سرت من مكان كذا إلى مكان كذا فالسير قد وقع على ما بين الغائتين . فأما الغائتان فربما دخلتا في الفعل ، وربما لم تدخلوا وما بينهما بالفعل واقع عليه لا محالة . ومثال ذلك أنك إذا قلت : أكلت من رأس السمكة إلى ذنبها فقد يدخل الرأس ، والذنب فيما أكل ، وقد لا يدخلان فيه فيلزمه على هذا إذا جعل (من) في قوله : هو أفضل من زيد لابتداء الغاية أن يكون الفضل واقعا على غير زيد ، وليس هذا المراد في هذا الكلام ؛ ألا ترى أنه لو كان معناه ما ذكر ثم جئنا باللفظ مطابقا فقلنا : ابتداء فضله من زيد لوجب بهذا أن يكون ها هنا مفضول غير زيد ، وزيد طرف له وغاية ، وليس يريدون ذلك في قولهم : هو أفضل من زيد ، ولا أن يفضلوا على سوى زيد =

وأما قولهم . إنها تكون زائدة فلمت أرى هذا كما قالوا (١) . وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى فإنما حدثت لذلك المعنى ، وليست بزائدة . فذلك قولهم : ما جاءني من أحد ، وما رأيت من رجل . فذكروا أنها زائدة ، وأن المعنى : ما رأيت رجلا ، وما جاءني أحد ، وليس كما قالوا / وذلك ؛ لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه . تقول : ما جاءني رجل ، وما جاءني عبد الله . إنما نفيت مجيء واحد؛ وإذا قلت : ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله ، ألا ترى أنك لو قلت : ما جاءني من عبد الله لم يجز ، لأن عبد الله معرفة ، فإنما موضعه موضع واحد .

ومنها (قَطْ) ومعناها حَسْب وهي اسم وقولك : قَطُّك في معنى قولك : حَسْبُكَ .

ومن هذه الحروف (في) ومعناها : ما استوعاه الإيعاء ؛ نحو قولك : الناس في مكان كذا ، وفلان في الدار .

فاذا لم تكن (من) هاهنا لابتداء الغاية ، ولا زائدة فلم يبق الا ما قاله سيبويه من التبعيض : لأن هذه وجوهها في الكلام .
فان قال : فما وجه التبعيض ؟

قيل له : وجهه يتبين لك اذا قلت : أنت أفضل الرجال وأفضل رجل وانت تريد العموم بذلك . فان أدخلت (من) فقلت : أنت أفضل من رجل وانت تريد العموم لم يجز ، وانما تفضله على رجل واحد اذا أتيت بمن ، وكذلك وجهه أحسن وجه ، وثوبك أنظف ثوب ، وأبوك أكرم أب . فانما معنى هذا كله العموم كأنك قلت : وجهك أحسن الوجوه ، وثوبك أنظف الثياب ، وأبوك أكرم الآباء . فان أدخلت (من) على هذا كله صار مخصوصا ، ودخله معنى التبعيض ، ولم تكن مفضلا للاسم على جميع الجنس لكن على بعضه ، وذلك اذا قلت : وجهك أحسن من وجه ، وثوبك أنظف من ثوب ، وأبوك أكرم من أب فانما تفضله على واحد لا على الجميع .

فان قال : فنحن نقول : زيد أفضل من الآباء ، أو أفضل من الرجال . قيل له : ان قلت زيد أفضل من الآباء ، أو من الرجال على معنى أفضل الرجال لم يجز ، وانما فضلته على جماعة من الجنس أو على جماعة منه غير مستوعبة له ، وكأنك قلت : زيد أفضل من الرجال الذين تعلم ، أو من جميع الرجال الذين تعلم فان أدخلت (من) فقد عاد الى معنى التبعيض . . وانما دخلت (من) هاهنا لتفرق بين العموم والخصوص واذا كانت فارقة بين معنيين لم يجز اسقاطها اذا أردت التبعيض ، ولا المجيء بها اذا أردت ان تعمم ، ولذلك قال سيبويه في هذا الفصل : ولا يجوز اسقاطها في هذا الموضع . .
أنظر الانتصار ص ٣١٣-٣١٦

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٧ وقد تدخل (من) في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ، ولكنها تؤكد بمنزلة (ما) الا انها تجر ، لأنها حرف اضافة ، وذلك قولك : ما أتاني من رجل ، وما رأيت من أحد . لو أخرجت (من) كان الكلام حسنا ، ولكنه أكد بمن . .
والمبرد صرح في موضعين من الجزء الرابع بأن (من) تكون زائدة قال ج ٤ ص ٤٥٣ : « وأما الزائدة التي دخولها في الكلام كسقوطها فقولك : ما جاءني من أحد ، وما كلمت من أحد . . فهذا موضع زيادتها الا أنه دلت فيه على أنه للتكرات دون المعارف » وقال في ص ٦٧٣ : « وذلك قولك : ما جاءني من أحد الا زيد على البديل ، لأن (من) زائدة وانما تزداد في النفي ولا تقع في الايجاب زائدة »

فأما قولهم : فيه عَيْبَان فمشتقّ من ذا ، لأنّه جملة كالوعاء للعيبين . والكلام يكون له أصل ثمّ يتسع فيه فيما شاكل أصله . فمن ذلك قولهم : زيد على الجبل ، وتقول : عليه دين ، فإنّما أرادوا أنّ الدين قد ركبّه وقد قهره (١) .

وقد يكون اللفظ. واحدا ويدلّ على اسم ، وفعل (٢) ؛ نحو قولك : زيد على الجبل يا فتى ، وزيد/علا الجبل . فيكون (علا) فعلا ، ويكون حرفا خافضا . والمعنى قريب .

١
٣٣

ومن كلامهم اختلاف اللفظين لا اختلاف المعنيين ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، واتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين . فأما اختلاف اللفظين لا اختلاف المعنيين فهو الباب ، نحو قولك : قام ، وجلس ، وذهب ، وجاء ، وجمل ، وجبل .

وأما اختلاف اللفظين والمعنى واحد ؛ فنحو جلس وقعد ، وقولك : برّ وحنطة ، وذراع وساعد . وأما اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين فقولك : ضربت مثلا ، وضربت زيدا ، وضربت في الأرض إذا أبعدت .

وكذلك وجدت تكون من وجدان الضالة ، وتكون في معنى علمت ؛ كقولك وجدت زيدا كريبا ، وفي معنى الموجدة ، نحو وجدت على زيد (٣) .
فهذا عارض في الكتاب ثمّ نعود إلى الباب .

ومنها (لم) (٤) وهي نفي للفعل الماضي . ووقوعها على المستقبل من أجل أنّها عاملة ، وعملها الجزم ، ولا جزم إلاّ لمعرب . وذلك قولك : قد فعل ، فتقول مكذبا : لم يفعل ؛ فإنّما نفيت أنّ يكون فعل / فيما مضى .

١
٣٤

(١) سيأتي هذا الحديث مرة أخرى في حروف الجر .

(٢) انظر الكامل ج ١ ص ١٤٥ .

(٣) للمبرد كتاب مطبوع سماه : ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد صدره بهذا الكلام من قوله ، ومن كلامهم الى قوله : وجدت على زيد وزاد هناك امثلة أخرى ، وقال سيبويه ج ١ ص ٧ - ٨ « باب اللفظ للمعاني » اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لا اختلاف المعنيين واختلاف اللفظين والمعنى واحد واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين . فاختلف اللفظين لا اختلاف المعنيين هو نحو جلس وذهب واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، نحو ذهب ، وانطلق ، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدت عليه من الموجدة ووجدت اذا أدت وجدان الضالة »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ « و (م) وهي نفي لقوله : فعل » .

والحروف تدخل على الأفعال فتنقلها ؛ نحو قولك : ذهب ، وهضى فتخبر عما سلف ، فإن اتصلت هذه الأفعال بحروف الجزاء نقلتها إلى ما لم يقع ؛ نحو : إن جئتني أكرمك ، وإن أكرمتني أعطيتك فإنما معناه : إن تكرمتني أعطك .

ومن هذه الحروف (لَنْ) (١) وإنما تقع على الأفعال نافية لقولك : سيفعل ؛ لأنك إذا قلت : هو يفعل جاز أن تخبر به عن فعل في الحال ، وعمّا لم يقع ؛ نحو هو يصلّى ، أى هو في حال صلاة ، وهو يصلّى غدا . فإذا قلت : سيفعل ، أو سوف يفعل فقد أخاصت الفعل لما لم يقع ، فإذا قلت : ان يفعل فهو نفي لقوله : سيفعل ؛ كما أن قولك : ما يفعل نفي لقوله : هو يفعل .

ومنها (لا) ووضعها من الكلام النفي . فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلا . وذلك قولك : لا يقوم زيد ، وحق نفيها لما وقع موجبا بالقسم ؛ كقولك : ليقومن زيد فتقول : لا يقوم يا فتى . كأنك قلت : والله ليقومن فقال المجيب : والله لا يقوم / وإذا وقعت على اسم نفته من موضعه ؛ كقولك : لا رجل في الدار ، ولا زيد في الدار ولا عمرو . ويفرد لهذا باب يستقصى فيه (٢) إن شاء الله .

ولو وقعها زائدة في مثل قوله (لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ) (٣) أى ليعلم كما قال الراجز :

وَمَا أَلْوَمُ الْبَيْضَ إِلَّا تَسْخَرًا لَمَّا رَأَيْنَ الشَّمَطَ الْقَفَنْدَرَا (٤)

ومن الحروف ما يستجمع فيه معان ؛ فمن ذلك (مَنْ) لها أربعة مواضع كما ذكرت لك .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ « و » (لن) وهى نفي لقوله : سيفعل .

حديث المبرد عن (لن) هنا وفيما سيأتى موافق لما يقوله سيبويه من أن (لن) حرف لنفى المستقبل وابن هشام فى المعنى ينسب الى المبرد القول بأن (لن أفعل) مبتدأ حذف خبره أى لا الفعل واقع ويبطل كلام ابن هشام أن المبرد سيرد فيما يأتى على الخليل فى زعمه بأن (لن) مركبة من لا وأن وهذا نص كلام المعنى ج ١ ص ٢٢١ « ولن أفعل كلام تام وقول المبرد: انه مبتدأ حذف خبره : أى لا الفعل واقع مردود بأنه لن ينطق به . »

(٢) حديث لا النافية للجنس سيأتى فى الجزء الرابع .

(٣) الحديد - ٢٩ - وفى سيبويه ج ٢ ص ٣٠٦ « وأما (لا) فتكون كما فى التوكيد والنفى . قال الله عز وجل : « لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ » أى لأن يعلم وتكون « لا » نفيًا لقوله : يفعل ولم يقع الفعل فتقول : لا يفعل . »

(٤) الشمط : الشيب . والقفندر : القبيح المنظر واستشهد به أبو الفتح على زيادة « لا » أيضا الخصائص ج ٢ ص ٢٨٣ وانظر مجالس المنبر ص ١٩٨ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٢٣١ والمخصص ج ٢ ص ١٥٧ وجمهرة ابن دريد ج ٢ ص ٣٣٤ ، ٣٧٠ واللسان . والرجز لأبى النجم .

ومن ذلك (ما) (١) لها خمسة مواضع .

تكون جزاء في قولك : ما تصنع أصنع .

وتكون استفهاما في قولك : ما صنعت ؟ .

وتكون بمنزلة الذي في قولك : أرأيت ما عندك ؟ : إلا أنها في هذه المواضع اسم . ووقوعها

على ذات غير الآدميين نحو قولك - إذا قال ما عندك ؟ : فرس . أو حمار . أو مال . أو بُرّ .

وليس جواب قوله : ما عندك ؟ زيد ، ولا عمرو . وقد خبرتك بعمومها في قوله (إلا على

أزواجهم أو ما ملكت أيماهم)

وَأَمَّا وَقُوعُهَا لِصِفَاتِ الْآدَمِيِّينَ فَكَقَوْلِهِمْ/ : ما زيد ؟ فيقول : تريف . أو وضيع .

ولها موضعان تقع فيهما وليست باسم . إنما هي فيهما حرف :

فأحدهما : النبي ؛ نحو قولك : ما زيد في الدار ، وما يقوم زيد .

والموضع الآخر هي فيه زائدة مؤكدة لا يخلط طرحها بالمعنى ؛ كقول الله عز وجل (فِيمَا رَحِمَةٍ)

وكذلك (فِيمَا نَقَضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ) (٢) .

ومن الحروف التي يستجمع لها معانٍ (أن) الخفيفة لها أربعة مواضع (٣) :

فمن ذلك الموضع الذي تنصب فيه الفعل ، فمعناها : أنها . والفعل في معنى المصدر . وذلك

قولك : يسرنى أن تقوم يا فتى . معناه : يسرنى قيامك . وأريد أن تذهب يا فتى . إنما هو :

أريد ذهابك . ولا يقع في الحال . إنما يقع مع الفعل المستقبل لما بعد ، نحو يسرنى أن تذهب

غدا ، ومع الفعل الماضي لما قد فرط . ؛ نحو يسرنى أن ذهبت . وأن كلمت زيدا ؛ لأن معناه

ما مضى .

وتكون مخففة من الثقيلة (٤) ؛ نحو قولك / : علمت أن زيد خير من عمرو . ومعناه : علمت

أن زيدا خير من عمرو .

(١) انظر ص ١٣ وسيبويه ج ٢ ص ٣٠٥ .

(٢) آل عمران - ١٥٩ - النساء - ١٥٥ .

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « فإن مفتوحة تكون على وجوه : فأحدها أن تكون أن وما تعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها » ، وانظر ج ١ ص ٤٠٧ .

(٤) حديث أن المخففة في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ - ٤٨١ وسيحدث عنها المبرد فيما يأتي بتفصيل وعن معاني أن خفيفة ومخففة .

والفصل بين (أن) الخفيفة ، وبين (أن) المخففة من الثقيلة أن الخفيفة لا تقع ثابتة ، إنما تقع مطلوبة أو متوقفة ؛ نحو أرجو أن تذهب ، وأخاف أن تقوم . فإذا وقعت مخففة من الثقيلة وقعت ثابتة على معنى الثقيلة ؛ نحو أعلم أن ستقوم ، على معنى قولك : أنك ستقوم . ولا يصلح أرجو أنك ستقوم ؛ لأنه لم يستقر عنده ؛ لأن الثقيلة إنما تدخل على ابتداء مستقر .
فأما (ظننت) فإن الثقيلة ، والخفيفة يجوزان بعدها تقول : ظننت أنك منطلق ، تخبر أن هذا قد استقر في ظنك ؛ كما استقر الأول في علمك .

ويجوز للتشكيك أن تقع على الخفيفة ؛ لأنها ترجع إلى معنى أرجو ، وأخاف . ومن ذلك قول الله عز وجل (تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ) (١) .

وتقع (أن) في / موضع (أى) الخفيفة للعبارة والتفسير (٢) كقوله عز وجل : (وَأَنْطَلَقَ الْأَمَلُ مِنْهُمْ أَنْ امشوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهِتِكُمْ) (٣) . معناه : أى امشوا . ولا تقع إلا بعد كلام تام ؛ لأنه إنما يفسر بعد تمامه .

وتقع زائدة توكيدا (٤) كقولك : لما أن جاء ذهب ، ووالله أن لو فعلت لفعلت . فإن حذفت لم تخلل بالمعنى . فهذه أربعة أوجه .

وكذلك المكسورة تقع على أربعة أوجه (٥) :

فمنهنَّ الجزاء ؛ نحو إن تاتنى آتكَ .

(١) القيامة : ٢٥ .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٩ « هذا باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة أى وذلك قونه عز وجل (وانطلق الملام منهم أن امشوا واصبروا) زعم الخليل أنه بمنزلة (أى) لأنك إذا قلت : انطلق بنو فلان أن مشوا فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشى » .

(٣) سورة ص ٦ .

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « ووجه آخر تكون فيه لغوا نحو قولك لما أن جاءوا ذهباً وأما والله أن لو فعلت لاكرمتك » وأعاد ذلك في ج ٢ ص ٣٠٦ .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٤٧٥ « وأما أن فتكون للمجازاة وتكون أن يبدأ ما بعدها في معنى اليمين وفي اليمين كما قال الله عز وجل (أن كل نفس لما عليها حافظ) - (ان كل لما جميع لدينا محضرون) وحدثني من لا أتهم عن رجل من أهل المدينة موثق به أنه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك : أن زيد لذهب . . وهذه ان محذوفة وتكون في معنى (ما) قال الله عز وجل (ان الكافرون آلا في غرور) أى ما الكافرون الا في غرور ، وتصرف الكلام الى الابتداء كما صرفتها (ما) الى الابتداء في قولك : انما وذلك قولك : ما ان زيد ذاهب وقال الشاعر : وما ان طبنا جبن ٠٠ » وانظر ج ٢ ص ٣٠٥ من سيبويه أيضا .

ومنهنّ أن تكون في معنى (أ) ، نحو إن زيد في الدار : أى ما زيد في الدار .
وقال الله عزّ وجلّ (إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) وقال (إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا) (١) .

وتكون مخففة من الثقيلة (٢) . فإذا كانت كذلك لزمته اللام في خبرها؛ لثلاثاً تلتبس
بالنافية . وذلك قولك : إن زيداً لمنطلق .

وقال الله عزّ وجلّ (إِنَّ كُلَّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ) (٣) .

/ فإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام ؛ نحو إن زيدا منطلق ؛ لأنّ النصب قد أبان . وجاز
النصب بها إذا كانت مخففة من الثقيلة ، وكانت الثقيلة إنّما نصبت لشبهها بالفعل ، فلما
حُذِفَ منها صار كفعل محذوف ، فعملُ الفعل واحدٌ وإن حُذِفَ منه ؛ كقولك : لم يكُ زيد
منطلقاً وكقولك : ع كلاماً .

١
٣٩

وأما الذين رفعوا بها فقالوا : إنّما أشبهت الفعل في اللفظ . لا في المعنى . فلما نقصت عن
ذاك اللفظ الذي به أشبهت الفعل رجع الكلام إلى أصله ؛ لأنّ موضع (إنّ) الابتداء ؛ ألا ترى
أنّ قولك : إن زيدا لمنطلق إنّما هو زيد منطلق في المعنى . ولما بطل عملها عاد الكلام إلى الابتداء ،
فبالابتداء رفعته لا بإنّ ؛ وما بعده خبره . وهذا القول الثاني هو المختار .

وليس كذا (كأنّ) (٤) إذا خففت ، لأنّك إذا قلت : (كأنّ) تشبّه ، فإذا خففت فذلك المعنى

تريد .

(١) الملك - ٢٠ - والثانية الكهف - ٥ - .

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٣ « واعلم أنهم يقولون : ان زيد لذاهب وان عمرو لخير
منك لما خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها وألزمها اللام لثلاث تلتبس بان التي هي بمنزلة
(ما) التي ينفي بها ومثل ذلك (ان كل نفس لما عليها حافظ) انما هي لعلها حافظ وقال
تعالى (وان كل لما جميع لذينا محضرون) انما هي لجميع و (ما) لغو وقال تعالى (وان وجدنا
أكثرهم لئاسقين) - (وان نظنك لمن الكاذبين) وحدثنا من نثق به انه سمع من العرب من
يقول : ان عمرا لمنطلق واهل المدينة يقرءون (وان كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) يخففون
وينصبون وذلك لان الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله كما لم
يغير عمل لم يك ولم ابل حين حذف واما أكثرهم فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما
أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا اليها (ما) » .

(٣) الطارق - ٤ - وقراءة تشديد (لما) ليس لها تخريج سوى ان تكون (ان) نافية ولما
بمعنى الا ، انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٤٥٤ وج ٧ ص ٣٣٤ واعراب القرآن للعكبري ج ٢
ص ١٥٢ والكشاف ج ٤ ص ٢٠٢ والفنى ج ١ ص ٢٢٠ وقراءة تخفيف الميم من لما تكون (ان)
فيها مخففة وما زائدة والقراءتان سببعيتان (غيث النفع ص ٢٧٥ والنشر ج ٢ ص ٣٩٩)

(٤) في سيبويه ج ١ ص ٤٨٠ كما ينصبون في الشعر اذا اضطروا بكأن اذا خففوا
يريدون معنى كأن ولم يريدوا الاضمار ، وذلك قوله : كان وريديه وشاءا خلب . . وان شئت
رفعت في قول الشاعر : كان وريدها رشاءا خلب . . « وانظر الكامل ج ٢ ص ١٢ .

وقولك (لكن) بمنزلة إن في تخفيفها (١) وثقليلها في النصب والرفع وما يختار فيهما ؛ لأنها على الابتداء داخلة .

١
٤٠ /وتكون (إن) زائدة في قولك : ما إن زيد منطلق فيمتنع (ما) بها من النصب الذي كان في قولك : ما زيد منطلقا . . كما يمتنع (إن) الثقيلة بها من النصب في قولك : إنما زيد أخوك . فمن ذلك قوله .

فما إن طيبنا جبن ولكن مناينا ودولة آخرينا (٢)

فقد ذكرنا من الحروف والأسماء التي تقع على حرفين ما فيه دليل على تأويل ما كان مثله مما لم نذكره إن شاء الله .

ونذكر من الآلات التي على ثلاثة أحرف ما يدل على ما بعده .

من ذلك (عند) (٣) ومعناها الحضرة ؛ نحو قولك : زيد عندك . فإن قلت : عند فلان علم ، أو عنده مال : أى له مال وإن لم يكن بحضرتيه ، فإنما أضله هذا ، وإن اتسع ؛ كما تقول : على زيد ثوب ، فهذا صحيح . فإن قلت : عليه مال ، فتمثيل ؛ لأنه قد ركب .
ومن هذه الحروف (لذن) وهي اسم فمعناها عند . يدأك على أنه اسم دخول الآلات كقولك : من لدنك ؛ كما تقول : من عندك .

(١) يرى المبرد جواز أعمال لكن المخففة كما صرح بذلك هنا وفيما يأتي من الجزء الرابع ويرى سيبويه إهمال لكن المخففة قال في ج ١ ص ٤٨١ « ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة انما كما جعلوا ان بمنزلة لكن لكان وجها قويا » وانظر ص ٢٨٣ وقد نسب الى يونس ، والأخفش جواز أعمال لكن المخففة . انظر ابن يعيش ج ٨ ص ٨٠ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٥ وانبحر المحيط ج ١ ص ٣٢٦ - ٣٢٧ .

(٢) أستشهد به سيبويه على أن (ان) زائدة كفت (ما) النافية عن العمل ، كما تكف (ما) ان عن العمل في قولك : انما ج ١ ص ٤٧٥ ج ٢ ص ٣٠٥ .

الطب : العلة والسبب : أى لم يكن سبب قتلنا الجبن وانما كان ما جرى به القدر من حضور المنية ، وانتقال الدولة عنا . والشعر لفرود بن مسيك ، الخزانة ج ٢ ص ١٢١ ، ج ٤ ص ٤٨٧ والوحشيات ص ٢٧-٢٨ .

صرح المبرد هنا وفيما يأتي من الجزء الثاني بأن (أن) الزائدة تكف (ما) النافية عن العمل ، كما صرح بذلك أيضا في الكامل ج ٤ ص ١٠ ، وذكر هذا البيت في المواضع الثلاثة ، والعجيب بعد هذا كله أن ينسب الرضى الى المبرد بأنه يرى أعمال (ما) النافية مع زيادة (أن) بعدها . قال في شرح الكافية ج ١ ص ٢٤٦ : « وقد جاءت (أن) بعدها غير كافة شذوذا وهو عند المبرد قياس » .

ولم يعرض المبرد في نقده لسيبويه لهذا .

(٣) سيتحدث المبرد عن الظروف بتفصيل

١
٤١

ومنها (أَيَّان) وأصله الثلاثة وإن/زادت حروفه . ومعناه : متى (١) ، كقوله عز وجل (يَسْأَلُ
أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ) (٢) .

فهذه الحروف تفتح لك ما كان من هذه الآلات .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٢ « الا ترى ان لو ان نسانا قال ما معنى أيان ؟ فقلت :متى،
كنت قد أوضحت
(٢) القيامة : ٦ .

هذا باب الابنية ومعرفه حرف الزوائد

اعلم أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أجناس : تكون على ثلاثة أحرف ، وعلى أربعة ، وعلى خمسة ، لا زيادة في شيء من ذلك . ونحن نمسروه بأقسامه وأوزانه ، وذاكرون ما يلحقه من الزوائد بعد الفراغ من الأصول ، وكم مبلغ عدده من الزوائد ؟

فأما الأفعال فتكون على ضربين : تكون على ثلاثة أحرف ، وعلى أربعة أحرف بلا زوائد ، ثم تلحقها الزوائد . وسنخبر عن ذلك ، وعن امتناعها أن تكون خمسة ؛ كما كانت الأسماء ، ونخبر عما وقع من الأسماء والأفعال على حرفين ما الذاهب منه ؟ ولم ذهب ؟ إن شاء الله . فأول الابنية ما كان / من الأسماء على ثلاثة أحرف ، والحرف الأوسط منه . ساكن .

لا يكون اسم غير محذوف على أقل من ذلك (١) . وذلك أنه لا بد لك من تحريك الأول ؛ لأنك لا تبدئ بساكن ، ويتحرك الآخر . لأنه حرف الإعراب .

فأول ذلك ما كان على (فعل) ، وهو يكون اسما ونعتا .

فالاسم نحو : بكر ، وكعب ، والنعت قولك : ضخم ، وجزل (٢) .

ويكون على (فعل) فيهما . فالاسم : جذع ، وعجل ، والنعت نقض ، ونضو (٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠٤ « واعلم انه لا يكون اسم مظهر على حرف ابدأ ، لأن المظهر يسكت عنده وليس قبله شيء ولا يلحق به شيء ولا يوصل الى ذلك بحرف ولم يكونوا ليحذفوا بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل وانما يجيء لمعنى والاسم ابدأ له من القوة ما ليس لغيره » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « ويكون في الاسماء والصفات فالاسماء ، مثل صقر وفهد وكلب والصفة ، نحو صعب ، وضخم ، وخدل » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « فالاسماء ، نحو العكم ، والجذع ، والعذق ، والصفات ، نحو نقض وجلف ونضو وهرط وسنع » . النقض : المهزول من السير ناقة أو جملا ، وكذلك النضو

- ويكون على (فُعَلِي) فيهما . فالاسم خُرْج ، وَقْفَل . والنعت مُرّ ، وحُلُو (١) .
ويكون على (فَعَلِي) فيهما . فالاسم جَمَل ، وجَبَل . والنعت بَطَل ، وحَسَن (٢) .
ويكون على (فِعَلِي) فيهما . فالاسم فِخْد ، وكَتِف . والنعت فِرْح ، وحِذِر (٣) .
ويكون على (فَعُلِي) فيهما . فالاسم : رَجُل ، وعَضُد ، والنعت حَذْر ، وندُس (٤) .
ويكون على (فُعَلِي) فيهما . فالاسم نحو : طُنْب ، وعُنُق ، والنعت جُنْب ، وشَلُل (٥) .
/ويكون على (فِعَلِي) فيهما . فالاسم ضِلَع ، وعِنَب . والنعت ، عِدَى ، وقيم (٦) .
ويكون على (فِعَلِي) في الاسم . ولم يأت ثَبَتًا (٧) إلا في حرفين : وهما إِبِل ، وإِطِل .

- (١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « فالأسماء، نحو البرد والقرط ، والحرص ، وأما الصفات فنحو العبر يقال ناقة عبر أسفار ويقال رجل جد أي ذو جد ، والمر ، والحلو » .
(٢) في سيبويه « فالاسم ، نحو جبل ، وجمل ، وحمل . والصفة نحو حدث ، وبطل ، وحسن وعزب ووقل » .
(٣) في سيبويه « فالأسماء ، نحو كتف ، وكبد ، وفخذ ، والصفات ، نحو حذر ، ووجع ، وحصر » .
(٤) في سيبويه « فالأسماء ، نحو رجل ، وسبع ، وعضد ، وضع . والصفة نحو حدث ، وحذر ، وخلط ، وندس » الندس : الفهم .
(٥) في سيبويه « فالاسم الطنب ، والأذن ، والعنق ، والعضد ، والجمد ، والصفة ، الجنب والأجد ، ونضد ، ونكر قال سبحانه (الى شيء نكر) والأنف ، والسحج » . الجار الجنب : جارك من غير قومك ، الشلل الخفيف السريع .
(٦) في سيبويه « فالأسماء ، نحو الضلع ، والعوض ، والصفر ، والعنب ولا نعلمه جاء صفة الا في حرف من المعتل يوصف به الجماع وذلك قولهم : قوم عدى ولم يكسر على عدى واحد ولكنه بمنزلة السفر والركب » وكذلك قال ابن السكيت في اصلاح المنطق ص ٩٩ . وزاد ابو الفتح قولهم : مكان سوى ومنزل زيم واستشهد له بشعر النابغة . المنصف ج ١ ص ١٧ - ١٩ . وزاد البطاليوسي في الاقتضاب ص ٢٧٣ - ٢٧٤ أمثلة اخرى .
وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٥٦ في قوله تعالى (قل ما كنت بدعا من الرسل) قرا عكرمة وأبو حيوة . بدعا بفتح الدال جمع بدعة وهو على حذف مضاف وقال الزمخشري ويجوز أن يكون صفة على فعل كقولهم دين قيم ولحم زيم . وهذا الذي أجازاه ان لم ينقل استعماله عن العرب لم نجزه ، لأن فعل في الصفات لم يحفظ سيبويه الا عدى . وأما قيم فأصله قيام وقيم مقصور منه ولذلك اعتلت الواو فيه اذ لو لم يكن مقصورا لصحت كما صحت في عوض وحول وأما قول العرب : مكان سوى وماء روى ورجل رضى وماء صرى وسبى طيبة نمتأولة عند البصريين لا يشبتون بها فعلا في الصفات ، وانظر المخصص ج ٢ ص ٧٩ ، ج ١٢ ص ٥٢ .
(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « ويكون فعلا في الاسم ، نحو ايل وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره » .

ويكون على (فعل) اسما ، ونعتا . فالاسم صُرِدَ ، ونُغِرَ . والنعت حُطِمَ ، ولُبِدَ ، وكُنِعَ ،
وخُضِعَ (١) قال :

قَدْ لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطْمٍ (٢) .

وقال الله عزَّ وجلَّ (أَهْلَكْتُ مَا لَا لُبِدَا) (٣) .

ولا يكون في الكلام (فعل) (٤) في اسم ، ولا فعل .

ولا يكون في الأسماء شيء على (فعل) (٥) .

فهذا جميع بناءات الثلاثة بغير زوائد .

ونذكر الزوائد ، والبدل ، ثم نرجع إلى بناءات الأربعة إن شاء الله .

= زاد أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ١٨ الفاظا اخرى .

وفي الاقتضاب ص ٢٧٣ وأما اطل فزيادة غير مرضية ، لان المعروف اطل بالسكون ولم يسمع محركا الا في الشعر » .

(١) في سيبويه « فالأسماء ، نحو : صردونغر وربيع والصفة ، نحو حطم ولبد ، قال الله

عز وجل : « أهلكت ما لا لبدا » - ورجل ختع وسكع » .

صرد ونغر طائران . رجل خضعه : يقهر أقرانه . رجل كتع : مشمر في أمره .

(٢) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٤ على أن حطما وصف غير معدول ، رجل حطم

وحطمه : اذا كان قليل الرحمة للماشية يهشم بعضها ببعض ، ويضرب مثلا لوالى السوء -

قائله الحطم القيسى وينسب لأبى زغبة الخزرجى وللأخنس بن شهاب التغلبى ، انظر انساب

الخيال لابن الكلبي ص ٨٥ واللسان والكامل ج ٧ ص ٢٥٢ .

(٣) البلد - ٦ -

(٤) في أصل المقتضب : (فعل) بضم الفاء وكسر العين ، وهو خطأ فى الشكل

(٥) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٥ « وأعلم أنه ليس فى الأسماء والصفات فعل ولا يكون الا

فى الفعل وليس فى الكلام فعل » .

هذا باب معرفة الزوائد ومواضع

وهي عشرة أحرف : الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة ، والتاء ، والنون ، والسين ، والهاء (١) ، واللام ، والميم .

فأما الألف فإنها لا تكون أصلا في اسم ولا فعل ، إنما تكون زائدة (٢) ، أو بدلا . ولا تكون أبدا إلا ساكنة . ولا يكون ما قبلها أبدا إلا منها / : أى إلا مفتوحا ؛ لأنَّ الفتحة من الألف ، والضمة من الواو ، والكسرة من الياء .

والألف لا تزداد أولا ، لأنها لا تكون إلا ساكنة ، ولا يُبتدأ بساكن ، ولكن تزداد ثانيةً فما فوق ذلك .

فأما زيادتها ثانيةً فقولك : ضارب ، وذاهب ؛ لأنهما من ضرب ، وذهب .

وتزداد ثالثةً في قولك : ذهاب ، وجمال .

ورابعةً في قولك : حُبلى للتأنيث ، والإلحاق ، وغير ذلك في مثل عطشان ، وسكران .

(١) صرح المبرد بأن الهاء حرف من حروف الزيادة في هذا الباب وبين مواضع زيادتها ثم صرح مرةً أخرى في باب حروف البدل (الذي يلي هذا الباب) بأن الهاء من حروف الزوائد وفي الجزء الثالث ص ١٥٠ من الأصل قال : فأما أمهات فالهاء زائدة ، لأنها من حروف الزوائد . هذا الكلام الصريح من المبرد يقابله أصرا من كثير من المحققين عن آذ بسبورا إلى المبرد القول بأنه أخرج الهاء من حروف الزيادة في سر الصناعة لابن جنى : أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة . . . وكذلك قال ابن يعيش في شرح المفصل ج ٩ ص ١٤٣ . والرخصي في شرح الشافية ج ٢ ص ٣٨٢ والأشموني ج ٣ ص ٣٠٥ وصاحب التصريح ج ٢ ص ٣٦٢ والبغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٣٠١ . وما وقفت على كتاب نحوى ينسب إلى المبرد غير هذا . وهكذا : تثاب عمرو اذ تثاب خالد . . . ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة .

(٢) تكلم سيبويه على زيادة الألف في هذه المواضع ج ٢ ص ٣١٢ ، ص ٣١٧ ، ٣٣٧

٣٤٤ ، ٣٤٥

وانظر تفسير المازني ج ١ ص ١١٢

فهذا موضع جُمَل . فإنما نذكر ما يدلّ على الموضع ، ثمّ نرجع نستقصي في بابه إن شاء الله .
وتزاد خامسةً في مثل حَبْنَطَى ، وزَعْفَرَان .
وسادسةً في مثل قَبَعَثْرَى (١)

فَأَمَّا الْيَاءُ فَتَزَادُ أَوْلَا (٢) فَيَكُونُ الْحَرْفُ عَلَى يَفْعَلُ ، نَحْوَ يَرْمَعُ ، وَيَعْمَلُ ، وَفِي مِثْلِ قَوْلِكَ :
يَرْبُوعُ ، وَيَعْسُوبُ .

وتزاد ثانيةً في مثل قولك : جَيْدَرُ ، وَيَيْطَرُ .

وثالثةً في مثل سَعِيدُ ، وَعَشِيرُ .

ورابعةً في مثل قَنْدِيلُ ، وَدِهْلِيْزُ . وما بعد ذلك كالألف

وتزاد للنسب مضعفةً ؛ نحو قولك : تَمِيْمِيٌّ ، وَقَيْسِيٌّ .

وتزاد للإضافة إلى نفسك ؛ نحو غلامِي وصاحبِي .

/وتقع في النصب ؛ نحو ضربني ، والضاربي .

وتقع دليلاً على النصب ، والخفض في التثنية ، والجمع ؛ نحو مسلمَيْن ومسلمين .

وَأَمَّا الْوَاوُ فَلَا تَزَادُ أَوْلَا (٣) كَرَاهَةً أَنْ تَقَعَ طَرَفًا ، فَيَلْزِمُهَا الْبَدَلُ وَلَكِنْ تَزَادُ ثَانِيَةً فِي مِثْلِ
حَوْقَلُ ، وَكَوْثَرُ .

وثالثةً في مثل ضَرُوبُ ، وَعَجُوزُ .

ورابعةً في مثل تَرْقُوةُ .

وخامسةً في مثل قَلَنْسُوةُ ؛ كالألف والياء .

(١) قبعرى : الجمل العظيم . الحبنطى : الغليظ القصير البطن . والفه زائدة للتكثير .
وليست للألحاق

(٢) تكلم سيبويه على زيادة الياء في ج ٢ ص ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣٢٥ ، ٣٣٧ ، ٣٤٦ .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٠١ الجيدر : القصير . اليرمع : حجارة رخوة .
اليعملة : الناقة النجبية . اليربوع : دابة معروفة . اليعسوب : أمير النحل .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٧ « لأن الواو لا تزاد أولا أبدا » + ٣٤٩ .

وزيادة الواو في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ ، ٣٢٨ (٣٢٩ ، ٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ .
وفي تصريف المازني ج ١ ص ١١٢ . الجدر : القصير . الترقوة : عظم بين النحر

والعائق .

وتزاد دليلاً على رفع الجمع في مثل قولك : مسلمون . ولها مواضع نذكرها في باب البدل إن شاء الله .

وأما الهمزة (١) فموضع زيادتها أن تقع أولاً ؛ نحو أحمر ، وأحمد ، وإصليت (٢) وإسكاف . وكذلك في جمع التكسير ؛ نحو أفعل كالكلب ، وأفلس ؛ وأفعال كأعدال ، وأجمال . وفي الفعل في قولك : أفعلت ؛ نحو أكرمت ، وأحسننت . وفي مصدره في قولك : إكراها ، وإحسانا . فهذا موضعها .

وقد تقع في غير هذا الموضع فلا تجعل زائدةً إلا بثبت . نحو قولك : شمأل ، وشأم (٣) . يدلُّك على زيادتها قولك : شملتَ الريحَ فهي تشملُ شمولاً .

والميم بمنزلة الهمزة (٤) ؛ إلا أنها من زوائد الأسماء ، وليست من زوائد الأفعال / ولكن موضعها كما ذكرت لك أولاً .

فمن ذلك مفعول ، نحو : مضروب ، ومقتول . وإذا جاوز الفعل ثلاثة أحرف لحقت اسم الفاعل والمفعول ؛ نحو : مكرم ومكرم ، ومنطلق ، ومطلق به ، ومستخرج ، ومستخرج منه . وتلحق في أوائل المصادر ، والمواضع ؛ كقولك : أدخلته مُدْخِلاً ، وهذا مُدْخَلنا . وكذلك مَغْرَى ومَلْهَى . فهذا موضع زيادتها .

١
٤٦

(١) زيادة الهمزة في سيبويه ج ٢ ص ٢١٢ ، ٣١٥ ، ٣١٧ ، ٣٤٣ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٤٩ .

(٢) سيف أصليت : صقيل (ابن يعيش ج ٦ ص ١٢٣) وهو من امثلة سيبويه ج ٢

ص ٣١٦ ، ٣٤٥ .

• الاسكاف : الصانع

(٣) في ابن يعيش ج ٦ ص ١١٨ « وقد زيدت الهمزة ثانية قالوا شامل للريح ، فالهمزة زائدة ووزنه فاعل لقولهم : شملت الريح اذا هبت شمالا ولا نعلمه جاء صفة وفيه لغات قالوا شمل بسكون الميم وشمل بفتحها وشمال وشمال » .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٥٢ « ومن ذلك شمأل وشأمل تقول شملت وشمال » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٤ « الميم بمنزلة الالف ، لأنها انما كثرت مزيدة اولاً فموضع زيادتها كموضع الالف وكثرتها ككثرتها اذا تانت اولاً في الاسم والصفة »

فإن وقعت غير أول لم تُزَدْ إلا بثبت ؛ نحو قولهم : زُرُقُم ، وفُسْحُم (١) ؛ إنما هو من الأزرق ، وفُسْحُم منسوب إلى انفساح الصدر .

وكذلك دُلامِص (٢) : الميم زائدة ، لأنهم يقولون : دَليص ، ودِلاص . فتقديرها : فُعامِل .

* * *

وأما النون فتلحق في أوائل الأفعال إذا خبر المتكلم عنه وعن غيره ؛ كقولك : نحن نذهب .
أو تلحق ثانية مثل ؛ مَنجَبِيق (٣) ، وجُنْدُب (٤) .
وتلحق ثالثة في حَبَنْطى (٥) ودَلَنْظى (٦) .

١
٤٧

ورابعة في رَعَشِن ، وضيْفَن ؛ لأن رَعَشِن من الارتعاش / ، وضيْفَن إنما هو الجائى مع الضيف (٧)
وتزاد مع الألف في غضبان ، وسكران .

ومع الياءات ، والواو ، والألف ، في التثنية ، والجمع ، في رجلين ، ومسلمين ، ومسلمون .
وكذلك الألف في رجلان .

وتزاد علامةً للصرف في قولك : هذا زيدٌ ، ورأيت زيدًا .

(١) المكان الواسع بمعنى المنفسح وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ والمنصف ج ١ ص ١٥٠ - ١٥١ . والأولى أن تكون عبارته : إنما هو من الزرقة

وقد عقد السيوطى فى الزهر فصلا خاصا بهذه الالفاظ ج ٢ ص ١٦٥ .

(٢) الدرع اللينة البراقة وانظر سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ ، ٣٥٢ وتصريف المازنى ج ١ ص ١٥١ .

(٣) من آلات الحرب وزنه فتعليل بدليل جمعه على مجانيق سيبويه ج ٢ ص ٣٣٧ ، ٣٤٤ شرح الشافية للرضى ج ٢ ص ٣٥٢ والروض الأنف ج ٢ ص ٣٠١ والمنصف ج ١ ص ١٤٦ ، ١٤٨ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٥٠ « والنون من جذب وعنظب زائدة ، لانه لا يجىء على مثال فعلل شيء الا وحرف الزيادة لازم له وأكثر ذلك النون ثابتة فيه » ثم قال « وأما جذب فالنون فيه زائدة لانك تقول جذب فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه . »

(٥) العظيم البطن .

(٦) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٥١ « والدلنظى وهو الغليظ كما قالوا دلظه بمنكبه وانما هو غلظ الجانب » . وانظر المنصف ج ٣ ص ١١

(٧) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٢٧ « وتلحق رابعة فيكون على فعلن فى الصفة قالوا رعشن وضيئن وعلجن ولا نعلمه جاء اسما » .

وفي الفعل ، مفزدة ، ومضاعفة ، في قولك : اضربن زيدا ، أو اضربن عمرا . ففي هذا دليل .

وأما التاء فتزاد علامة للتأنيث^(١) في قائمة ، وقاعدة . وهذه التاء تبدال منها الهاء في الوقف .

وتزاد مع الألف في جمع المؤنث في مسلمات ، وذاهبات .

وتزاد وحدها في افتعل ، ومفتعل ؛ نحو اقتدر ، وافتقر .

ومع السين في مستفعل ؛ نحو مستضرب ، ومستخرج .

وتزاد مع الواو في مَلَكُوت ، وَعَنْكَبُوت^(٢) . ومع الياء في عَفْرِيت^(٣) .

وتزاد في أوائل الأفعال يُعنى بها المخاطب ، مذكراً كان أو مؤنثاً ، والأنثى الغائبة .

فأما المخاطب / فنحو : أنت تقوم ، وتذهب ، وأنتِ تقومين ، وتذهبين .

والأنثى الغائبة ؛ نحو : جاريتك تقوم ، وتذهب .

وتقع زائدة في تفعّل ، وتفاعّل . فأما تفعّل فنحو تشجّع وتقرأ .

وأما تفاعّل ، فنحو : تغافل ، وتعاقل .

وأما السين فلا تلحق زائدة إلا في موضع واحد ، وهو استفعل ، وما تصرف منه^(٤) .

والهاء تزاد لبيان الحركة ، ولخفاء الألف^(٥)

فأما بيان الحركة فنحو قولك : ارمه (وَمَا أَذْرَاكَ مَا هَيْهَ) و (فَبِهْدَاهُمْ اِقْتَدِهْ)^(٦) .

وأما بعد الألف فقولك : يا صاحبا ، وياحسرتاه .

فأما اللام فتزاد في ذلك ، وأولئك ، وفي عَبْدَل تريد العبد^(٧) .

(١) زيادة التاء في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ : ٢٢٧ ، ٣٣٢ ، ٣٤٧ .

وفي تصريف المازني ج ١ ص ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٣٩ .

(٢) عنكبوت فعللوت سيبويه ج ٢ ص ٣٣٧ ، ٣٤٨ .

(٣) الداهية ، وزنه فعليت سيبويه ج ٢ ص ٣٢٦ ، ٣٤٨ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « وأما السين فتزاد في استفعل » + ٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٥) في سيبويه ج ١ ص ٣١٢ « وأما الهاء فتزاد لتبين بها الحركة .. وبعد الف المد في

الندبة والنداء ، نحو وا غلاماه ويا غلاماه » .

(٦) الفارعة ١٠ - الأنعام - ٦٠ .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٢١٢ « واللام تزاد في عبدل وذلك ونحوه » .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٦٥ ، ١٦٦ والخمائل ج ٢ ص ٤٩ .

هَذَا بَابُ حُرُوفِ الْبَدَلِ

وهي أحد عشر حرفاً . منها ثمانية من حروف الزوائد / التي ذكرناها ، وثلاثة من غيرها (١) .
وهذا البديل ليس ببديل الإدغام الذي تقلب فيه الحروف ما بعدها .
فمن حروف البديل حروف المدِّ واللين المصوّتة . وهي الألف ، والواو ، والياء .
فالألف تكون بدلاً من كلِّ واحدة منهما ؛ كما وصفت لك .
وتكون بدلاً من التنوين المفتوح ما قبله في الوقف ؛ نحو رأيت زيدا ، ومن النون الخفيفة ؛
لأنها كالتنوين إذا انفتح ما قبلها ؛ تقول : اضربن زيدا فإذا وقفت قلت : اضرباً (٢) . وفي
قوله : (لَنَسْفَعَنَ بِالنَّاصِيَةِ) (٣) والوقف (لنسفعا) .

* * *

والواو تكون بدلاً من الألف الزائدة في فاعِلٍ ، وفاعِلَةٍ ؛ في التصغير والجمع (٤) ؛ كقولك :
ضَوِيرِب ، وضَوَارِب .
ومن الهمزة إذا انضمَّ ما قبلها ، وكانت ساكنة ؛ نحو جُوْنَةٌ (٥) ولُوْمٌ . ومن الهمزة المبدلة
لالتقاء الهمزتين في التصغير والجمع . وذلك قولك في آدم : أُويْدِم ، وأوَادِم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « هذا باب حروف البديل . . وهي ثمانية أحرف من الحروف الأولى وثلاثة من غيرها » .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « والألف تكون بدلاً من الواو والياء ، إذا كانتا لامين في رَمَى ، وغَزَا ، ونحوهما ، وإذا كانتا عينين في قَالَ ، وبَاعَ . . وإذا كانت الواو فاء في يَاجِل ونحوه والتنوين في النصب تكون بدلاً منه في الوقف ، والنون الخفيفة إذا كان ما قبلها مفتوحاً »
(٣) العلق - ١٥ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأما الواو فتبدل مكان الياء إذا كانت فاء في مَوْقِن ، وموسر ، ونحوهما وتبدل مكان الياء في عم إذا أضفت ، نحو عموى وفي رحي رحوى ، وتبدل مكان الهمزة وقد بينا ذلك في باب الهمز ، وتبدل مكان الياء إذا كانت لاما في شروى ، وتقوى ، ونحوهما وإذا كانت عيناً في كوسى ، وطوبى ، ونحوهما . . وتكون بدلاً من الألف في ضورب ، وتضورب ، ونحوهما ومن الألف الثانية الزائدة إذا قلت : ضويرب ودوينق في ضارب ، ودانق ، وضوارب ، ودوانق إذا جمعت ضاربة ودانقا ، وتكرن بدلاً من ألف التانيث الممدودة إذا أضفت أو ثنيت وذلك قولك حمراوان وحمراوى »
(٥) الجؤنة : ظرف لطيب العطار .

وتكون بدلا من الياء / إذا انضم ما قبلها وكانت ساكنة ؛ نحو قولك : مُوقِن ، ومُوسِر ، لأنها من أيقنت ، وأيسرت . فإن تحركت ، أو زالت الضمة رجعت إلى أصلها ؛ تقول : مَيَاقِن ، ومَيَاسِر .

ولها في باب فتوى ، وطوبى ما نذكره في موضعه إن شاء الله (١) .

* * *

والياء تكون بدلا من الواو إذا انكسر ما قبلها وهى ساكنة . وذلك قولك : ميزان ، وميعاد ، وميقات ؛ لأنه من وزنت ، ووعدت ، ومن الوقت . فإن زالت الكسرة ، أو تحركت رجعت إلى أصلها . وذلك قولك : مَوَازِين ، ومَوَاعِيد ، ومَوَاقِيت .

وتبدل من الواو إذا كانت رابعة فصاعدا ؛ نحو أغزيت ، واستغزيت ، وغازيت .

وتبدل مكان أحد الحرفين إذا ضوعفا في مثل قولك : دينار ، وقيراط . فإنما الأصل تثقيب

النون والراء ؛ ألا ترى أنهما إذا اقترقا ظهرا ، تقول : دنانير . وقراريط . (٢) .

وكذلك تقول : أمللت ، وأمليت ، وتقضيت من القِضَّة (٣) ، وتسريت .

والأصل / تسررت ، وتقضت .

* * *

وأما الهمزة فإنها تبدل مكان كل ياء ، أو واو تقع طرفا بعد ألف زائدة (٤) . وذلك قولك : سَقَاءٌ ، وغَزَاءٌ .

(١) سيأتى فى ١٦٥ من الأصل .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « وأما الياء فتبدل مكان الواو فاء وعينا ، نحو قيل وحقرت أو جمعت فى بهاليل وقراطيس وبهليل وقريطيس . . . »

وتبدل إذا كانت الواو عينا ، نحو لية . . . ومن الواو وهى عين فى سيد ونحوه . . .

وقد تبدل من مكان الحرف المدغم ، نحو قيراط الا تراهم قالوا : قيريط ودينار الا تراهم قالوا : دينير . . . »

(٣) انقض الطائر وتقض وتقضى : اذا هوى من طيرانه ليسقط على شىء ، وانقض البازى على الصيد وتقضض : أسرع فى طيرانه .

والقضض : الحصى الصنار جمع قضة بالكسر والفتح . والقضة : أرض منخفضة ومن عانيها القضة .

وانظر الكامل ج ٦ ص ١٦٩ .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « فالهمزة تبدل من الياء والواو إذا كانتا لامين فى قضاء ، وشقاء ، ونحوهما . وإذا كانت الواو عينا فى أدور ، وأنور ، والنوور ، ونحو ذلك ، إذا كانت فاء ، نحو أجوه ، وأسادة ، وأعد . »

وتبدل مكان إحدى الواوين إذا التقيا في أول كلمة . وذلك قولك في تصغير واصل : أوَيْصِل
وكذلك تصغير واعد : أوَيْعِد .

فإن انضمت الواو كنت في بدلها وتركبه مخيراً . وذلك قولك في وجوه : أْجُوه . وإن
شئت : وُجُوه . وكذلك وُرُقَة ، وأُرُقَة (١) . ومن ذلك قول الله عز وجل (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْبَتَتْ) (٢)
إنما هو فُعِلت من الوقت .

والتاء تُبَدَل من الواو والياء في مُفْتَعَل وما تصرّف منه (٣) ؛ نحو متعَدِّ ، ومتَمِّزَن ، ومتَمِّبِس
من اليبس . فهذا موضعها فيها .

وتُبدَل من الواو خاصة في قولك : تُرَاثُ ، إنما هو من ورثت ، وتُجَاهُ فُعَال من الوجه .
وكذلك تُخَمَّة ، وتُكَاة فُعَلَة .

وتَيَقُور (٤) فَيَعُول من الوقار .

فهذا موضع جُمَل وتوطئة لما بعده .

وأما الهاء فتُبدَل من التاء الداخلة للتأنيث (٥) ؛ نحو نَعْخَلَة ، وتمرة . إنما الأصل التاء والهاء
بدل منها في الوقف .

(١) الأصمعي : إذا كان البعير أسود يخالط سواده بياض كدخان الرمث (شجر) فتلك
الورقة فان اشتدت ورقته حتى يذهب البياض الذي فيه فهو أدهم .

(٢) المرسلات - ١١ -

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء في اعد ، وانهم ، واتلج ،
وتراث ، وتجاه ، ونحو ذلك ، ومن الياء في افتعلت من يئست ، ونحوها وقد أبدلت من الدال
والسين في ست وهذا قليل ومن الياء إذا كانت لاما في أسنتوا وذلك قليل » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ « وقد دخلت على المفتوحة كما دخلت الهمزة عليها وذلك
قولهم : تيقور وزعم الخليل أنها من الوقار كأنه حيث قال العجاج :

* فَإِنْ يَكُنْ أَمْسَى الْبَلَى تَيْقُورِي *

أراد : فان يكن أمسى البلى وقارى وهو فيعول «

وانظر تصريف المازنى وشرحه ج ١ ص ٢٢٧ ، ج ٣ ص ٣٩ .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٣ « وأما الهاء فتكون بدلا من التاء التي يؤنث بها الاسم في
الوقف كقولك ، هذه طاحنة ، وقد أبدلت من الهمزة في هرقت ، وهمرت ، وهرحت الفرس
تريد أرحت .. »

والميم تبدل من النون إذا سكنت وكانت بعدها الباء^(١) ؛ نحو قولك : عُنْبَر ، وَبُهْر ،
وَسُنْبَاءُ فاعلم .

* * *

والنون تكون بدلا من ألف التانيث في قولك : غَضْبَان ، وَعِطْشَان^(٢) ، إِنَّمَا النون ، والألف
في موضع ألقى حمراء يا فتى ؛ ولذلك لم تقل : غضبانة ، ولا سكرانة ؛ لأنَّ حرف تانيث لا يدخل
على حرف تانيث . فكذلك لا تدخل على ما تكون بدلا منه .
ولهذه العلة قيل في النسب إلى صنماء ، وبَهْرَاءُ : صَنَعَانِي ، وَبَهْرَانِي . ونشرح هذا في باب
ما ينصرف وما لا ينصرف إن شاء الله .
فهذه ثمانية أحرف من حروف الزوائد .

* * *

فأما الثلاثة التي تبدل وليست من حروف الزوائد فأحدها : (الطاء) وهي تبدل مكان التاء
في مُفْتَعِل ، وما تصرف منه إذا كان قبلها حرف من حروف الإطباق^(٣) .
وحروف الإطباق الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء . وذلك قولك : مُصْطَبِر ، ومضطهد ،
ومظلم وهو مفتعل من الظلم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « والميم تكون بدلا من النون في عنبر وشنباء ونحوهما
إذا سكنت وبعدها باء وقد أبدلت من الواو في فم وذلك قليل »
الشنب عدوبة في الأسنان أو نقط بيض فيها أو حدة الأنياب .

(٢) كلام المبرد هنا صريح في أن نحو غضبان ، وسكران نونه بدل من همزة التانيث
وأعاد هذا الحديث في ص ٢٢١ من الأصل قال : « وكذلك فعلان الذي له فعلى إنما نونه بدل
من الألف التي هي آخر حمراء » ولكنه فيمضى في ص ٤٧ من الأصل قال : وتزاد مع الألف
في غضبان وسكران وفي الجزء الثالث ص ٢٩٤ من الأصل جعل النون في نحو غضبان مشبهة
لألف التانيث قال : « وإنما امتنع من ذلك ، لأن النون اللاحقة بعد الألف بمنزلة اللاحقة بعد
الألف للتانيث في قولك حمراء وصفراء » ثم أخذ يعدد وجوه الشبه بينهما .

فهل نقول : ان هذا اضطراب من المبرد ؟ !
وقد وجدت في كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب قال في ج ٢ ص ١٠٧ ، ١٠٨ :
« وكذلك فعلان الذي له فعلى عندهم ، لأن هذه النون لما كانت بعد الف وكانت بدلا من الف
التانيث حين أرادوا المذكر صارت بمنزلة الهمزة التي في حمراء وقال في ج ٢ ص ٣١٤ « والنون
تكون بدلا من الهمزة في فعلان فعلى » وقال في ج ٢ ص ١٠ « وذلك ، نحو عطشان ، وسكران
وعجلان وأشباهاها وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد الف كألف حمراء » ثم أخذ يعدد
وجوه الشبه . والرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٥٣ والأشمونى فيما لا ينصرف نسبا الى
المبرد أنه خالف سيبويه ، وجعل النون بدلا من الهمزة .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « والطاء منها (التاء) في افتعل إذا كانت بعد الضاد في
افتعل ، نحو اضطهد وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل اصطبر ، وبعد الظاء في هذا وقد أبدلت
الطاء من التاء في فعلت إذا كانت بعد هذه الحروف وهي لغة لتميم قالوا : فحصط برجك . . »

وأما ما تصرف منهنّ / للإدغام ففي بابه نذكر .

ومنهنّ (الذال) . وهى تبدل مكان التاء في مُفْتَعِل : وما تصرف منه (١) إذا كان قبلها حرف مجهور من مخرجها ، ومما يدانيها من المخرج ؛ نحو الذال ؛ والزاي . وذلك قولك في مُفْتَعِل من الزين : مزدان ، ومن الذكر : مُدَّكر .

والحرف الثالث (الجيم) وهى تبدل إن شئت مكان الياء المشددة في الوقف للبيان ؛ لأنّ الياء خفية . وذلك قولك : تَمِيحٌ في تَمِيحٍ ؛ وَعَلِجٌ : أى على (٢) .

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأما الذال فتبدل من التاء فى افتعل إذا كانت بعد الزاي فى ازدجر ، ونحوها »
(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ « وأبدلوا الجيم من الياء المشددة فى الوقف ، نحو علج وعوفج يريدون : على وعوفى » . وانظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ص ٢١٢-٢١٥ .

هذا باب معرفة بنات الاربعة التي لا زيادة فيها

- فمنها ما يكون على (فَعَلَّل) ، فيكون اسما وصيغة (١) . فالاسم نحو جعفر ، ونهشل .
والنعت ، مثل سَلَجَم (٢) ، وسلَهَب (٣) .
ويكون على (فُعَلَّل) فيهما . فالاسم ؛ نحو البُرثن ، والترثُم (٤) .
والصفة ؛ نحو قولك . رجل قُلُقُل (٥) ، وناقاة كُحْكُح (٦) .
ويكون على (فِعْلِيل) فيهما (٧) . فالاسم الزَبْرِج والخبْنِخِم (٨) .
والنعت اللُّطْلِيط . (٩) وهو قليل .
ويكون على / (فِعَلَّل) فيهما (١٠) . فالاسم درهم . والصفة هَجْرَع .

١
٥٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فالأسماء نحو جعفر ، وعنبر ، وجندل والصفة سلهب ، وخلصم ، وشجعم »

(٢) الطويل من الخيل ومن النصال ومن الرجال .

(٣) الطويل أيضا .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ فالأسماء نحو الترتم والبرثن والحبرج والصفة نحو الجرشح والصننع والكنندر « فالترتم من أمثلة سيبويه وقد ذكره أيضا أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٢٥ ولم تذكره المعاجم اللغوية التي بين أيدينا .

(٥) خفيف .

(٦) مسنة .

(٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فالأسماء ، نحو الزبرج والزئبر والحفرد . والصفة عنفص ، والدلقم ، وخرمل ، وزهلق » .

(٨) الضرع الكثير اللبن ونبت له شوك .

(٩) الناقاة الهرمة . ومثل أبو الفتح بأمثلة كثيرة ثم قال .. وانما اكثرت من هذا ، لان ابا العباس ذكر ان فعلا في الصفة قليل (المنصف ج ١ ص ٢٥) وقد ذكر سيبويه أربعة أمثلة ذكرناها .

(١٠) في سيبويه « فالأسماء ، نحو قلم ، ودرهم ، والصفة . هجرع ، وهبلع » ومن معاني هجرع الطويل ، والأحمق ، والجبان . في اصلاح المنطق ص ٢٢٢ : قال الأصمعي : وليس في الكلام فعال مكسور الفاء مفتوح اللام الادرهم ، ورجل هجرع . ومثله في مجالس نعلب ص ١٧٩ .

ويكون على (فِعْلٌ) غيرَ مضاعِفٍ في النعت (١) خاصّة . وذلك قولهم : سَيَّبَطُرُ (٢) ،
وقَمِنَطُرُ (٣) .

واعلم أنّه لا يكون اسم على أربعة أحرف كلّها متحرّكة إلّا وأصله في الكلام غير ذلك
فيحذف . وذلك قولهم : (عَلَبِطُ) (٤) ونحوه . وإنّما أصله عَلَابِطُ .
وكذلك (هُدَبِدُ) (٥) إنّما أصله هُدَابِدُ . وكذلك جميع بابه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « ويكون على مثال فعل فالأسماء نحو الفطحل والصقعل
والهدملة والصفة الهزبر والسبطر والقمطر » فقد أثبت سيبويه فعلا في الأسماء ولم يثبتته
المبرد .

(٢) طويل ممتد .

(٣) الشديد . وانظر لمنصف ج ٣ ص ٣ وقال الرضى في الشافيه ج ١ ص ٥١ : ما يسان
فيه الكتب .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ « فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فنعثل ،
ولا فعثلل ولا شيء من هذا النحو لم نذكره ، ولا فعثلل الا أن يكون محذوفا من مثال فعالل ،
لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحرّكات ، وذلك عليط انما حذفت الالف من علابط
والدليل على ذلك أنه ليس شيء من هذا المثال الا ومثال فعالل جائز فيه تقول : عجالط وعجلط
وعكالط وعكلط وُدوادم ودودم »

رجل علابط وعليط : ضخم عظيم .

(٥) الهدابد والهدبدي : اللبن الخائر جدا ، وهو أيضا عمش يكون في العينين .

هذا باب

معرفة بنات الخمسة من غير زيادة

وهي على أربعة أمثلة :

منها (فَعَلَّل) ، وهو يكون اسما ونعتا (١) .

فالاسم نحو : السَّفْرُجَل . والصفة نحو شَمْرَدَل .

ويكون على (فُعَلَّل) فيهما (٢) .

فالاسم ؛ نحو الخَزْعِبِلَة . والصفة ؛ نحو الخُبَيْثِين ، والقُدْعَمِلَة (٣) .

ويكون على (فِعَلَّل) غير مضاعف . فيكون اسما . ونعتا (٤) .

فالاسم قِرْطَعْب . والنعت جِرْدَحْل (٥) . وحِنْزَقْر (٦) .

/ ويكون على (فَعَلَّلِل) نعتا (٧) . وذلك قولهم : عجوز جَحْمَرِش (٨) . و كلب نَخَوْرِش (٩)

١
٥٥

- (١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « فالاسم سفرجل ، وفرزدق ، وزبرجد . وبنات الخمسة قليلة . والصفة ، نحو شمردل وهمرجل ، وجنعدل » . الشمردل : الفتى السريع من الابل .
- (٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « ويكون على فعلل في الاسم ، والصفة ، وذلك نحو قذعمل وخبعثن والاسم ، نحو قذعملة » . الخزعبله : الفكاهة والمزاح .
- (٣) الخبعثن من الرجال : القوي الشديد . في المنصف ج ١ ص ٣١ فالاسم الخزعبله والصفة : الخبعثن ، والقذعمل وقيل قذعملة اسم . وفي المنصف ج ٣ ص ٥ : يقال : ما عطاني قذعمله ، وقذعملا : أى لم يعطنى شيئا ويقال : القذعملة : الضخم من الابل . وانظر شرح الشافية للرضي ج ١ ص ٥١ . وفي اللسان : « القذعمل والقذعملة : القصير الضخم من الابل - وما في السماء قذعملة : أى شيء من السحاب . ما عنده قذعملة ، ولا قرطعبة أى ليس له شيء » (٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « فالاسم نحو قرطعب وخبتر والصفة نحو جردحل وحنزقر » يقال ما في السماء قرطعب أى سحابة وقال ثعلب هو دابة .
- (٥) الضخم من الابل .
- (٦) القصير الدميم .
- (٧) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤١ « ويكون على مثال فعللل في الصفة . قالوا قهلبس ، وجحمرش وصهلصق ، ولا نعلمه جاء اسما » .
- (٨) الجحمرش : العجوز المسنة . ذكر المازني في تصريفه ان اوزان الخماسي المجرد تكون أسماء وصفات ولكنه لم يمثل لفعال اسما . وقال أبو الفتح في شرحه ج ١ ص ٣٠ « وفعللل : ذكر أبو عثمان أنه يكون اسما وصفة . . وذكر أبو العباس أنه إنما جاء هذا المثال في النعت . . » وام ينفرد المبرد بهذا القول وانما يتبع سيبويه كما ذكرنا نصح .
- (٩) كلب نخورش : كبر وخذش . وعد المبرد هذه الكلمة من الخماسي المجرد خطأ ، فان الواو زائدة ييقين ، فانها لا تكون حشوا مع ثلاثة اصول فصاعدا الا زائدة وفي المنصف ج ١ ص ٣١ « نخورش : ليس عندي من بنات الخمسة ، لأن فيه الواو والواو لا تكون أصلا في ذوات الخمسة » وانظر شرح الشافية ج ٢ ص ٣٦٤ .

هذاب
معرفه الازنيه ونقطيعها بالازداعيل (١)
وكيف تعتبر بها في اصلها وزواجرنا

ونبدأ بالأسماء الصحيحة .

فإذا قيل لك : ابنٍ مِنْ ضربٍ مثلَ (جعفر) فقد قال لك : زد على هذه الحروف الثلاثة حرفاً .
فحقُّ هذا أن تكرر اللام ، فتقول : ضَرَبْتُ فاعلم ؛ فيكون على وزن جعفر ، وتكون قد وضعت
الفاء والعين في موضعهما ، وكررت اللام حتى لحق بوزن فَعَلَل ؛ ألا ترى أنك تقول إذا
قيل لك : ابنٍ مِنْ ضربٍ مثلِ قَطَعَ : ضَرَبْتُ فاعلم ؛ لأنه إنما قال لك : كرر العين ، فإنما زدت
على العين عيناً مثلها .

ولو قال لك : ابنٍ لى من ضربٍ مثلِ صَمَحَمَح لقلت : ضَرَبْتُ ؛ لأنه إنما قال لك :
كرر العين / واللام ، فأجبت على شرطه .

ولو قال لك : ابنٍ لى من ضربٍ مثلِ جَدُول لقلت : ضَرَبْتُ فاعلم ؛ لأنه لم يقل لك : ألحقه
بجعفر ، إنما اشترط عليك أن تلحقه بما فيه واو زائدة ؛ فزدت له واوا بحذاء الراء .

وكذلك لو قال لك : ابنٍ لى من ضربٍ مثلِ كوثر لقلت : ضَرَبْتُ فاعلم ؛ فاحتذيت على
المثال المطلوب منك .

ولو قال : ابنٍ لى من ضربٍ مثلِ جَيْدَر لقلت : ضَرَبْتُ فاعلم .

ولو قال : ابنٍ لى من ضربٍ مثلِ سَلَقَى لقلت : ضَرَبْتُ ؛ وقلت لنفسك : ضَرَبْتُ مثل
قولك : سَلَقَيْتُ .

(١) عقد المازنى فى تصريفه بابا لهذا عنونه بقوله :

هذا باب ماقيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب ج ١ ص ١٧٣ .

فهذا يجرى في الزوائد ، والأصول على ما وصفت لك .

وإنما ذكرنا هذا الباب توطئة لما بعده .

تفسير - يقال : سلقه : إذا ألقاه على قفاه (١) . وإذا ألقاه على وجهه قيل : بطحه . وإذا ألقاه على أحد جنبيه قيل : قتره ، وقطره . وإذا ألقاه على رأسه قيل نكته .

(١) في اللسان : سلقه سلقا وسلقاة : طعنه فألقاه على جنبه وربما قالوا سلقيته سلقاة

هذاباب معرفة الأفعال: أصولها وزواجرها /

فالفعل في الثلاثة يقع على ثلاثة أبنية إذا كان ماضياً .
 يكون على (فَعَلَ) ، فيشترك فيه المتعدى وغير المتعدى .
 وذلك نحو : ضَرَبَ ، وَقَتَلَ فهذا مُتَعَدٍّ . وجلس وقعد ، لما لا يتعدى
 ويكون على (فَعِلَ) فيهما . فما يتعدى فنحو : شَرِبَ ، ولقِمَ .
 وأما ما لا يتعدى فنحو : بطِرَ ، وخرِقَ .
 والفعل الثالث لما لا يتعدى خاصةً ، إنما هو للحال التي ينتقل إليها الفاعل وذلك ما كان
 على (فَعَلَ) نحو : كَرُمَ ، وظَرَفَ ، وشَرَفَ .
 فأمَّا ما كان على (فَعِلَ) فاللازم في مستقبله (يَفْعَلُ) (١) تقول : شَرِبَ يشْرَبُ ، وعَلِمَ
 يعلمُ .

وما كان على (فَعُلَ) فاللازم (يَفْعُلُ) ؛ نحو كَرُمَ يكرُمُ ، وظَرَفَ يظرفُ .
 وأمَّا ما كان على (فَعَلَّ) فإنه يجيء على (يَفْعِلُ) ، و (يَفْعُلُ) ؛ نحو : يضربُ ، ويقتلُ .
 وإن عرض فيه حرف من حروف الحلق جاز أن يقع على / (فَعَلَّ يَفْعَلُ) . وذاك إذا كان الحرف
 من حروف الحلق عينا أو لاما .

فأمَّا العين فنحو : ذهب يذهب ، وطحن يطحن . وأمَّا موضع اللام فصنع يصنع ، وقرأ يقرأ (٢) .

وهذه الأفعال التي على ثلاثة أحرف تختلف مصادرها لاختلافها في أنفسها ؛ لأنَّ المصدر إنما
 يجري على فِعْله .

(١) تكلم سيبويه على الأفعال الثلاثية ومضارعها وواصفها ومصادرها في أبواب كثيرة
 بداها بقوله ج ٢ ص ٢١٤ هذا بناء الأفعال التي هي أعمال تعداك الى غيرك . . «
 (٢) انظر سيبويه ج ٢ ص ٢٥٢ .

فإذا خرجت الأفعال من الثلاثة لم يكن كلُّ فعلٍ منها إلا على طريقة واحدة ، ولم تختلف مصادرها .

وذلك أنَّ الفعل إذا خرج من الثلاثة إنَّما يخرج لزائد يلحقه ، إلا أن يكون من بنات الأربعة ، فيكون في الأربعة أصلاً ؛ كما كانت بنات الثلاثة .

فأمَّا بنات الثلاثة فإنَّ الهمزة تلحقها أولاً ، فيكون الفعل على (أفعل) ؛ نحو : أخرج ، وأكرم .

ويكون المستقبل ؛ نحو : يُخْرِجُ ، وَيُكْرِمُ . وكان الأصل أن يكون وزنه (يُؤَفِّعِلُ) ، فحذفت الهمزة ؛ لأنَّه كان يلزمه إذا أخبر عن نفسه أن يجمع بين همزتين وذلك ممتنع .
فلما كانت زائدة / وكانت تلزم ما لا يقع في الكلام مثله حذفت ، وأتبع حروف المضارع الهمزة (١) ؛ كما جرَّين في باب وعد (٢) مَجْرَى الياء .

ويكون المصدر على (إفعلال) وذلك قولك : أكرم يُكْرِمُ إكراماً ، وأحسن يُحْسِنُ إحساناً .

ويكون على (فاعلت) (٣) فيكون مستقبلي على وزن مستقبل (أفعلت) (٤) قبل أن يحذف . وذلك قولك : قاتل يُقاتِلُ ، وضارب يُضاربُ .

ومعنى (فاعل) إذا كان داخلاً على (فعل) أن الفعل من اثنين ، أو أكثر . وذلك ؛ لأنَّك تقول : ضربت ، ثم تقول : ضاربت ، فتخبر أنَّه قد كان إليك مثل ما كان منك . وكذلك شامت .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ « وزعم الخليل أنه كان القياس أن تثبت الهمزة في يفعل ، ويفعل واخواتهما كما تثبت التاء في تفعلت وتفاعلت في كل حال ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطرد الحذف فيه ، لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفت لك وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه ، كما اجتمعوا على حذف كل وترى وكان هذا أجدر أن يحذف حيث حذف ذلك الذي من نفس الحرف ، لأنه زيادة لحقته زيادة فاجتمع فيه الزيادة وأنه يستثقل » .

(٢) يشير بذلك إلى علة حذف الواو من مضارع وعد . والعلة هي استثقال اجتماع الياء مع الواو في المضارع المبدوء بالياء ، نحو يواعد فحذفت الواو للتخلص من هذا الثقل فقليل يعد ، وليس في المضارع المبدوء بالهمزة ، أو بالنون ، أو بالتاء ثقل إذ لم يجتمع فيه ياء ، وواو ولكن حملت الصور الثلاث التي لا ثقل فيها على الصورة التي فيها ثقل وهي المضارع المبدوء بالياء فحذفت فاء الفعل في المضارع في كل صورته .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ - ٢٣٩ « أعلم أنك إذا قلت فاعلته فقد كان من غيرك اليك مثل ما كان منك إليه حين قلت فاعلته ومثل ذلك ضاربت ، وفارقت ، وكارمته . »

(٤) لا يريد الوزن الصرفي وإنما يريد الانفاق في عدد الحروف ، والحركات وسيكرر هذا فيما يأتي .

- فإن لم يكن فيه (فَعَلَّ) فهو فِعْلٌ من واحد ؛ نحو : عاقبت اللص ، وطارقت نعلِي (١) .
 والمصدر يكون على (مفاعلة) ؛ نحو : قاتلت مُقاتلة ، وشامت مُشامة .
 ويقع اسم الفعل على فِعَال ؛ نحو القتال ، والضراب (٢) .

واعلم أنَّ الفعلين إذا اتَّفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر أحدهما على الآخر (٣) ؛ لأنَّ الفعل

- (١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٩ « وقد تجيء فاعات لا تريد بها عمل اثنين .
 ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنود على افعلت وذلك قولهم : ناولته ، وعاقبته . وعافاه
 الله ، وسافرت ، وظاهرت عليه » وطارق الرجل نعليه اذا اطبق نعلًا على نعل فخرزتا .
 وانظر الكامل ج ٣ ص ٨٨-٨٩ .
 (٢) جعل الفعّال هنا اسم مصدر وجعله في الجزء الثاني مصدر ص ٣٨٣ .
 (٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ، لأن المعنى
 واحد وذلك قولك : اجتوروا تجاوروا ، وتجاوروا اجتورا ، لأن معنى اجتوروا وتجاوروا واحد .
 ومثل ذلك انكسر كسرا . . وقال الله تبارك وتعالى (والله أنبتكم من الأرض نباتا) ، لأنه اذا
 قال : أنبتة فكانه قال : قد نبت . وقال عز وجل (وتبتل اليه تبتيلا) ، لأنه اذا قال : تبتل فكانه
 قال : بتل . . »
 وانظر الكامل ج ٨ ص ٢١ .
 ماذا يراه المبرد في ناصب تبتيلا ، ونباتا في الآيتين ؟ وهل بينه وبين سيبويه خلاف في
 هذا ؟
 الذي أراه أن المبرد يرى أن الناصب فعل محذوف ، بدليل قوله هنا : فكان التقدير والله
 أعلم - والله أنبتكم فنبتم نباتا .
 وقوله في الجزء الثالث ص ١٨٤ من الأصل « ولكن المعنى والله أعلم : أنه اذا أنبتكم نبتم
 نباتا » .
 ويشهد لهذا أيضا سياق الحديث في الجزء الثالث فقد ذكر آيات وشواهد شعرية حذف
 فيها الفعل الناصب للمصدر (صنع الله . .) تم قال : ومثل هذا - الا أن اللفظ مشتق من فعل
 المصدر - قوله عز وجل (وتبتل اليه تبتيلا) وليس بين سيبويه والمبرد خلاف في هذه
 المسألة .
 وقد عبر عن ذلك السيوطي في الهمع ج ١ ص ١٨٧ بقوله :
 « الثاني أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجارى عليه مضمرا والفعل الظاهر دليل عليه
 وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه » .
 أما ابن يعيش ، والرضي فينسبان الى المبرد القول بأن الناصب هو الفعل المذكور . في ابن
 يعيش ج ١ ص ١١٢ « أكثر النحويين يعمل فيها الفعل المذكور ، لاتفاقهما في المعنى وهو
 رأى أبي العباس المبرد والسيرافي . . »
 وبعضهم يضم لها فعلا من لفظها . . أى أنبتكم فنبتم نباتا . . وهو مذهب سيبويه » .
 وانظر شرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٠٤ ففيه مثل ما يقوله ابن يعيش .

الذى ظهر في معنى فعله الذى ينصبه / . وذلك نحو قولك : أنا أدعك ترسكا شديداً ، وقد تطويبت انطواءً ، لأن تطويبت في معنى انطويبت . قال الله عز وجل : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً) (١) ، لأن تبتل وتبتل بمعنى واحد . وقال : (وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا) (٢) .

ولو كان على أنبتكم لكان إنباتا ؛ قال امرؤ القيس :

وَرُضْتُ فَذَلْتُ صَعْبَةً أَى إِذْلالٍ (٣)

ولو كان على ذلت لكان : أَى ذل . لكن رُضْتُ في معنى أذلت .

* * *

ويكون الفعل على (فَعَل) فيكون مستقبله على (يُفَعِّل) (٤) ؛ لأنه في وزن فاعل ، وأفعل .
فلذلك وجب أن يكون مستقبله [كمستقبلهما] (٥) .

والمصدر على (التفعيل) ؛ نحو : قَطَّعت تقطيعا ، وكسَّرت تكسيراً .

* * *

وهذه الأفعال الفصل بين فاعلها ومفعولها كسرة تلحق الفاعل قبل آخر حروفه ، وفتح ذلك الحرف من/المفعول ؛ نحو قولك : مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ ، ومُقَاتِلٌ ومُقَاتَلٌ ، ومُقَطَّعٌ ومُقَطَّعٌ .
وما كان من المصادر التي في أوائلها الميم ، أو أسماء المواضع التي على ذلك الحد ، أو الأزمنة فعلى وزن المفعول ؛ لأنها مفعولات .

فالمصدر مفعول أحدثه الفاعل ، والزمان والمكان مفعول فيهما . وذلك قولك : أنزلته

(١) المزمل ٨ .

(٢) نوح ١٧ .

(٣) صدره : (فصرنا الى الحسنى ورق كلامنا) . صار تامة بمعنى رجع . والحسنى : مصدر بمعنى الاحسان أو اسم تفضيل مؤنث الاحسن : اى الى الحالة الحسنى . وذلت الدابة : سهلت وانقادت فهي ذلول . وصعبة مفعول رضت . وأى اذلال . اى مفعول مطلق عامله رضت ؛ لان معنى رضت اذلت .

والشعر لامرؤ القيس من قصيدة اشتملت على شواهد نحوية كثيرة .

الخزانة ج ١ ص ٢٨ ، ١٥٨ ، ج ٤ ص ٢٤ - ٢٥ وشرح الحماسة ج ٤ ص ١٦٩ ، ٢٣٥ .

(٤) سيعيد هذا مرة اخرى .

(٥) تصحيح السيرافى .

مُنْزَلًا . قال الله جَلَّ وَعَزَّ : (لِيُدْخِلْنَهُمْ مُدْخَلَ بَرْزَوْنَهُ) (١) و (بِأَسْمِ اللَّهِ مَجْرِمَهَا وَمُرسَاهَا) (٢) .
وتقول : هذا مقاتلنا : أى موضع قتالنا ، كما قال :

أُقَاتِلُ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ (٣)

وتقول : سَرَّحْتَهُ مُسَرِّحًا ، أى تسريحًا . قال :

أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرِّحَى الْقَوَافِي فَلَاعِيًا بَيْنَ ، وَلَا اجْتِلَابًا (٤)

* * *

ويكون الفعل على (افْتَعَلَ) فيكون مستقبله على (يَفْتَعِلُ) .

والمصدر (الافْتِعَالُ) ، ويكون الفاعل (مُفْتَعِلًا) . على ما وصفت .

* * *

ويكون على (انْفَعَلَ) وهو فى وزن (افْتَعَلَ) ، ويكون المستقبل (يَنْفَعِلُ) /على وزن (يَفْتَعِلُ)

وهو بناءٌ لا يتعدى الفاعل إلى المفعول .

ومصدره (الانْفِعَالُ) على وزن (الافْتِعَالُ) .

وفاعله (مُنْفَعِلٌ) . ولا يقع فيه (مفعول) إلا الظرفان : الزمان والمكان . تقول : هذا يوم

مُنْطَلَقٌ فِيهِ .

(١) الحج - ٥٩ - فى البحر المحيط ج ٦ ص ٣٨٤ « والأولى ان يراد بالمدخل مكان الدخول ، أو مكان الإدخال . ويحتمل أن يكون مصدرًا » .
(٢) هود - ٤١ - يحتمل مجراها ومرساها ان يكونا مصدرين أو اسما زمان أو مكان .
الكشاف ج ٢ ص ٢١٦ البحر المحيط ج ٥ ص ٢٢٥ .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ على أن مقاتلا مصدر ميمي بمعنى قتال وقال الأعلام : « يجوز أن يكون اسما مكان والمعنى أقاتل حتى لا أرى لى موضعا للقتال لغلبة العدو وظهوره أو لتزاحم الأقران ، وضيق المعترك عن القتال وأفر منهزما اذا لم يكن بد من ذلك ، وأنجو والجبان قد أحاط به الكرب والجبن فلم يقدر على الفرار ، وطلب النجاة . »

نسب البيت سيبويه الى مالك بن أبى كعب وانظر الأشباه ج ١ ص ١١٩ والخصائص ج ١ ص ٢٦٧ ، ج ٢ ص ٣٠٤ وحماسة البحرى ص ٥٣ والفاضل للميرد ص ٥٤ وشرح التبريزى للحماسة ج ١ ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

(٤) استشهد به سيبويه فى موضعين ج ١ ص ١١٩ على أن مسرحى مصدر ميمي بمعنى تسريحى ، واستشهد به فى ج ١ ص ١٦٩ على حذف الفعل الناصب لقوله عيا واجتلابا سكن الباء من (القوافى) للضرورة .

يقول أنا اطلق القوافى من عقالها اقتدارا عليها . وفسر الأعلام قوله (ولا اجتلابا) بقوله : لا أسرقها من شعر غيرى . وأرى ان يكون المعنى أيضا : لا أستكره القافية على موضعها أو نما تأتي الى طوع الخاطر .

والبيت لجريير وانظر ديوانه ص ٦٢ .

و (يَنْفَعِل) يكون على ضربين (١) : فأحدهما : أن يكون لما طواع الفاعل : وهو أن يرومه
 الفاعل فيبلغ منه حاجته . وذلك قولك : كسرتَه فانكسر ، وقطعته فانقطع .
 ويكون للفاعل بالزوائد فعلا على الحقيقة ؛ نحو قولك : انطلق عبد الله . وليس على فعلته .

* * *

وفي هذا الوزن إلا أن الإدغام يدركه ؛ لأنك تزيد على اللام مثلها ، وذلك قولك : احمرَّ ،
 واخضرَّ (٢) .

وأصله احمرَّ .

يتبين ذلك لك إذا جعلت الفعل لنفسك ، وقلت : احمررت ، لأنَّ التضعيف يظهر إذا
 سكن آخره فيصير (٣) احمررت على وزن انفعلت وافتعلت ، والفاعل / منه مُحمرَّ وأصله
 مُحمرَّر . وهو فعل لا يتعدى الفاعل ؛ لأنَّ أصل هذا الفعل إنما هو لما يحدث في الفاعل ؛ نحو
 احمرَّ ، واعورَّ .

١
٦٣

فإن وقع ذلك للمكان أو الزمان قلت : مكان مُحمرَّ فيه ، ومُعورَّ فيه .

ويكون المصدر على مثال (أفعلال) ؛ نحو : الاحمرار والاصفرار ، فذلك على وزن الأفتعال
 والانفِعال .

* * *

ويكون الفعل على مثال (استفعلت) ؛ نحو استخرجت ، واستكثرت .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ : « فمن ذلك (انفعلت) ليس في الكلام انفعلته نحو :
 انطلقت ، وانكشيت ، وانجردت ، وانسللت ، وهذا موضع قد يستعمل فيه (انفعلت) وليس
 مما طواع فعلت ، نحو كسرتَه فانكسر ولا يقولون في هذا : طلقته فانطلق ولكنه بمنزلة ذهب
 ومضى . . . » .

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٧١ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤ « وليس في الكلام افعللته ، وافعنلته ، ولا افعللته ،
 ولا افعللته وهو ، نحو احمررت ، واشهاببت » .

وقال في ص ٣٤٣ « واحمررت احمرارا » وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٧٨ - ٨٠ .

(٣) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٠٧ : « فاللام الأولى أصلها التحريك الا انها ادغمت في
 التي بعدها » . وانظر المنصف ج ١ ص ٩٠ .

ويكون مستقبلة على (يَسْتَفْعِل) ؛ نحو : يَسْتَخْرِج ، وَيَسْتَكْثِر .

ويكون المصدر (اسْتَفْعَالًا) ؛ نحو : استخراجا ، واستكثارا (١) .

والفاعل مُسْتَخْرِج ، والمفعول مُسْتَخْرَج .

ويكون على مثال (افْعَلَلْتُ) (٢) ، و (افْعَوَعَلْتُ) (٣) . إِلَّا أَنْ (افْعَلَلْتُ) مانحة فندحتاج إلى

أن نعيد ذكرها في باب الأربعة . وذلك قولك : افْعَنْسَسَ ، وفي افْعَوَعَلَ : اغْدُوْدَنَّ .

والصدر كمصدر (اسْتَفْعَلْتُ) . تقول من (افْعَلَلْتُ) : (افْعَلَلَا) ، ومن (افْعَوَعَلْتُ)

(افْعِيْعَالًا) . تقلب الواو ياء ؛ لا نكسار ما قبلها ، وسكونها .

* * *

١ / ويكون على (افْعَوَلْتُ) ؛ نحو : اَعْلَوَطْتُ ؛ تقول : اَعْلَوَطَ الرجل إذا ركب دابته فضم

بيديه على عنقها إذا خاف السقوط (٤) .

والصدر (اعْلَوِاطًا) . تصحح الواو ؛ لأنها مشددة . وكلما صححت الواو في الفعل صححت في

المصدر .

* * *

ويكون على (افْعَالَلْتُ) (٥) فيكون على هذا الوزن ؛ إِلَّا أَنْ الإِدْغَام يدركه . والأصل أن يكون

على وزن استخراجت وما ذكرنا بعدها . وذلك قولك : اِحْمَارَرْتُ ، واشْهَابَيْتُ ، واحْمَارَّ الدَابَّةُ ،

واشْهَابَ .

(١) باب استفعلت في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٩ وتصريف المازني ج ١ ص ٧٧ .

وقول المبرد : نحو استخراجا واستكثارا حكاية لحالة النصب ، ونظيره قول سيبويه ج ٢ ص ٢٤٣ ومصدر افعل افتعالا .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « وليس في الكلام احرنجمته ، لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة . زادوا فيه نونا والفت وصل كما زادوهما في هذا ، وكذلك افعللت ، لأنهم أرادوا ان يبلغوا به احرنجمت » .

(٣) باب افعولت في سيبويه ج ٢ ص ٢٤١ وتصريف المازني ج ١ ص ٨١ .

اقعسس : رجع وتأخر . اغدودن النبت : طال .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « واعلوط اذا جد به السير . . واعلوطته اذا ركبته بغير

سرج » وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٨٢ ، والمنصف ج ٢ ص ١٣ .

(٥) سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ وتصريف المازني ج ١ ص ٧٨ .

والمصدر (أفعلال) على وزن استخراج . وذلك قولك : احمأر احميرارا . وهذا الوزن أكثر ما يكون عليه الاسم حروفاً ، ولا يوجد اسم على سبعة أحرف إلا في مصدر الثلاثة والأربعة المزيدة .

* * *

ويكون الفعل على (تفعل) فيكون على ضربين : على المطاوعة من (فعل) فلا يتعدى ؛ نحو قولك : قطعته فتقطع ، وكسرتة فتكسر . فهذا للمطاوعة (١) .

ويكون على الزيادة/ في فعل الفاعل ؛ نحو : تقحمت عليه ، وتقدمت إليه .

والأصل إنما هو من قحمته فتقحم ، وقدمته فتقدم .

والمصدر (التفعل) ؛ نحو : التقدّم ، والتقحم .

فإذا كان على زيادة غير (فعل) كان مثل تكلم ومثل ما يقول النحويون : إنه يخرج من هيئة إلى هيئة (٢) ؛ نحو : تشجع ، وتجل ، وتصنع .

* * *

ويكون على (تفاعل) (٣) كما كان (تفعل) ؛ لأن هذه التاء إنما لحقت فعل وفاعل في الأصل . فيكون على ضربين :

أحدهما : المطاوعة . وذلك نحو : ناولته فتناول . وليس كقولك : كسرتة فانكسر ؛ لأنك لم تخبر في قولك : انكسر بفعل منه على الحقيقة . وأنت إذا قلت : قدمته فتقدم ، وناولته فتناول تخبر أنه قد فعل على الحقيقة ما أردت منه ، فإنما هذا كقولك : أدخلته فدخل .

ويكون على ضرب آخر . وهو أن يظهر لك من نفسه ما ليس عنده . وذلك ؛ نحو : تعافل ،

وتغابى ، وتغافل كما قال :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير هذا فعلته فتفعل ، نحو كسرتة فتكسر ، وعشيمته فتعشى ، وغديته فتغدى » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٠ « وإذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف إليه ، ويكون من أهله فانك تقول : تفعل وذلك تشجع ، وتبصر ، وتعلم ، وتجلد ، وتمراً (٠٠) » .

(٣) قال سيبويه في باب ما طواع ج ٢ ص ٢٣٨ « وفي فاعلته فتفاعل وذلك ؛ نحو : ناولته فتناول ، وفتحت التاء ، لأن معناه معنى الانفعال والافتعال » . =

إِذَا تَخَاذَرْتُ وَمَا بِي مِنْ خَزَرٍ (١) .

والمصدر (التَّفَاعُل) على وزن / التَّفَعُّل .

ففي ما ذكرنا دليل على دل ما يرد عليك من هذه الأفعال إن شاء الله .

-
- = وقال في ص ٢٣٩ « وقد يجيء تفاعل ليريك أنه في حال ليس فيها من ذلك تفاعلت ،
وتعاميت ، وتعاييت ، وتعاشيت ، وتعارجت ، وتجاهلت ... » .
• وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٩١ .
- (١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٣٩ على أن تفاعل تكون بمعنى أن يظهر الفاعل أن
أصله حاصل له وهو منتف عنه قال : « فقله : وما بي من خزر يدل على ما ذكرنا » .
• تخازر : نظر بمؤخر عينه ، ولم يتكلم الأعمى عن هذا الرجز .
• وبقية الرجز في أمالي القالي ج ١ ص ٩٦ وفي سمط اللآلي ج ١ ص ٢٩٩ .
• وانظر المخصص ج ١ ص ١١٩ ، ج ١٤ ص ١٨٠ والاختصاص ص ٤٠٩ والجسواليقي
ص ٣٢١ .
• وينسب هذا الرجز إلى أرطاة بن سهية ، وإلى غيره أيضا .

هذا باب معرفة ألفات القطع وألفات الوصل

وهنَّ همزات في أوائل الأسماء ، والأفعالِ ، والحروفِ

فما كان من ذلك أصلياً فهمزته مقطوعة ؛ لأنها بمنزلة سائر الحروف . وكذا إذا ألحقت بغير ما استثنيته لك . وذلك نحو قولك في الهمزة الأصلية : أب ، وأخ ، والزائدة : أحمر ، وأصفر . تقول : رأيت أباك ، وأخاك ، وأحمر ، وأصفر .

وفي الأفعال الهمزة الأصليه ؛ نحو همزة أكل ، وأخذ . والزائدة همزة أعطى ، وأكرم . تقول : يا زيد أحسن ، وأكرم .

فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل فموضعها الفعل (١) . وتلحق من الأسماء أسماء بعينها مختلة . والمصادر التي أفعالها فيها ألف/الوصل .

١
٦٧

وإنما دخلت هذه الألف لسكون ما بعدها ؛ لأنك لا تقدر على أن تبتدىء بساكن . فإذا وصلت إلى التكلم بما بعدها سقطت (٢) .

وإنما تصل إلى ذلك بحركة تُلقي عليه ، أو يكون قبل الألف كلام فيتصل به ما بعدها . وتسقط الألف ؛ لأنها لا أصل لها . وإنما دخلت توصيلاً إلى ما بعدها ؛ فإذا وصل إليه فلا معنى لها .

فأية دخولها في الفعل أن تجد الياء في (يفعل) مفتوحة (٣) . فما كان كذلك فلحقته الألف

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧١ « الألف الموصولة وأكثر ما تكون في الأفعال » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٢ « واعلم أن الألفات إذا كان قبلها كلام حذف ، لأن الكلام قد جاء قبله ما يستغنى به عن الألف » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧١ « وأما كل شيء كانت ألفه موصولة فان نفع منة ، وافعل ، وتفعل مفتوحة الأوائل » .

فهي ألف الوصل . وذلك قولك : يَضْرِبُ ، وَيَذْهَبُ ، وَيَنْطَلِقُ ، وَيَسْتَخْرِجُ . وذلك قولك :
يا زِيدُ اضْرِبْ ، ويا زِيدُ انْطَلِقْ ، ويا زِيدُ اسْتَخْرِجْ .

فإن انضمت الياء في (يَفْعَلُ) لم تكن الألف إلا قطعا . وذلك نحو : أحسن ، وأكرم ،
وأعطى ؛ لأنك تقول : يُكْرِمُ ، وَيُحْسِنُ ، وَيُعْطِي . تكون الألف ثابتة ؛ كما تكون دال دخرج ؛
لأن حروف المضارعة تنضم فيها ؛ كما تنضم مع الأصول في مثل قولك/ : يُدْخِرُ ، وَيُرَامِي .
فكل ما كان من الفعل ألفه مقطوعةً ، فكذلك الألف في مصدره ؛ تقول : يا زِيدُ اكْرِمْ
إِكْرَامًا ، وَأَحْسِنْ إِحْسَانًا .

وإذا كانت في الفعل موصولة فكذلك تكون في مصدره . تقول : يا زِيدُ اسْتَخْرِجْ اسْتِخْرَاجًا ،
وإنْطَلِقْ إنْطِلَاقًا .

وهذه الألف الموصولة أصلها أن تبتدئ مكسورة (١) . تقول : اعْلَمْ ، انْطَلِقْ .

فإن كان الثالث من (يَفْعَلُ) مضموما ابتدئت مضمومةً ؛ وذلك لكرهيتهم الضم بعد
الكسر ؛ حتى إنه لا يوجد في الكلام إلا أن يَلْحَقَ الضم إعرابا ؛ نحو قولك : فخذ كما ترى .
فكرهوا أن يلتقي حرف مكسور وحرف مضموم لا حاجزَ بينهما إلا حرف ساكن . وذلك قولك
في ركض يركض ، وعدا يعدو ، وقتل يقتل إذا استأنفت : أركض برجلك ، أعُد يا فتى ،
أقتل .

وكذلك/للمرأة . تقول : أقتلي ؛ لأن العلة واحدة . تقول لها : أغزي أعدي ؛ لأن الأصل كان
أن تثبت الواو قبل الياء ، ولكن الواو كانت في يعدو ساكنة ، والياء التي لحقت للتانيث
ساكنة . فذهبت الواو لالتقاء الساكنين ، والأصل أن تكون ثابتة . فاستؤنفت ألف الوصل
مضمومةً على أصل الحرف ؛ لأن يعدو بمنزلة يقتل (٢) .

وكذلك تقول : أستضعف زيد . أنطلق به . أقتدر عليه وقد مضى تفسير هذا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٢ « واعلم أن الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء
مكسورة أبدا إلا أن يكون الحرف الثالث مضموما فتضمها وذلك قولك : اقتل ، استضعف ،
احتقر ، احرنجم . وذلك أنك قربت الألف من المضموم إذ لم يكن بينهما إلا ساكن فكرهوا
كسرة بعدها ضمة ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد . . . »

(٢) أجاز بعضهم الكسر وهو ضعيف . انظر الأشموني ج ٣ ص ٣٥ وشرح لامية الأفعال

وأما وقوع ألفات الوصل للأسماء (١) فقولك : ابن ، واسم ، وامرؤ ، كما ترى .
 فأما (ابن) فإنه حرف منقوص مُسَكَّنُ الأَوَّل ، فدخلت لسكونه . وإنما حدث فيه هذا
 السكون لخروجه عن أصله . وموضع تفسيره فيما نذكره من بنات الحرفين (٢) .
 وكذلك (اسم) .

فإن صغرتها أو غيرهما مما فيه ألف الوصل من الأسماء - سقطت الألف ؛ لأنه يتحرك ما بعدها
 فيمكن الابتداء به . وذلك قولك : بُنِي ، وَسُمِّي . تسقط الألف وترد ما ذهب منهما .
 /وأما (امرؤ) فاعلم فإن الميم متى حركت سقطت الألف .

تقول : هذا مرؤ فاعلم ، وكما قال تعالى (يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ) (٣) ، وهذا مُرِيٌّ فاعلم
 ومن قال : امرؤ قال في مؤنثه : امرأة ، ومن قال : مرؤ قال في مؤنثه : مرأة .
 واعلم أنك إذا قلت : امرؤ فاعلم ابتدأت الألف مكسورة . وإن كان الثالث مضموما ،
 وليس بمنزلة أركض (٤) ، لأن الضمة في أركض لازمة ، وليست في قولك : امرؤ لازمة ؛
 لأنك تقول في النصب : رأيت امرأ ، [وفي الجر] مررت بامرئ فليست بلازمة .

وأما قولنا : إذا تحرك الحرف الساكن ، فبتحويل الحركة عليه سقطت ألف الوصل .
 فمن ذلك أن تقول : اسأل فإن خففت الهمزة فإن حكمها - إذا كان قبلها حرف ساكن -
 أن تحذف فتلقى على الساكن حركتها ، فيصير بحركتها متحركا . وهذا نأى على تفسيره في
 في باب الهمزة إن شاء الله (٥) . وذلك قولك : سل ؛ لأنك لما قلت : اسأل - حذفت الهمزة

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٣ « هدايا كينونها في الأسماء ، وإنما تكون في أسماء
 معلومة أسكنوا أوائلها فيما بنوا من الكلام وليست لها أسماء تتلثب فيها كالأفعال هكذا
 اجرو ذا في كلامهم » .

(٢) سيأتي في ص ٩٢ .

(٣) الانفال - ٢٤ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٣ « فجميع هذه الألفات مكسورة في الابتداء وإن كان الثالث
 مضموما نحو ابنم ، وامرؤ ، لأنها ليست ضمة تثبت في هذا البناء على كل حال إنما تضم في
 حال الرفع فلما كان كذلك فرقوا بينها وبين الأفعال ، نحو اقتل ، استضعف ، لأن الضمة
 فيهن ثابتة » .

(٥) سيأتي في ص ١٥٤ .

فصارت : اسَلْ / فسقطت ألف الوصل لتحرك السين . قال الله عز وجل (سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ) (١)
ومن ذلك ما كانت الياء والواو فيه عينا ؛ نحو : قال ، وباع ؛ لأنك تقول : يقول ، ويبيع
فتحوّل حركة العين على الفاء .

فإذا أمرت قلت : قُلْ ، وبع ؛ لأنهما متحرّكتان .

ولو كانتا على الأصل لقلت : قَوْلَ ، وبيّع على مثال قتل ، وضرب . يقول ، ويبيع على مثال
يقتل ، ويضرب ، ولقلت : أقول ؛ كما تقول : أقتل ، وقلت : ابيع ؛ كما تقول : اضرب
لسكون الحرف .

ومن ذلك ما كانت فاؤه واوا ووقع مضارعه على (يَفْعِل) ؛ لأنك تحذف الواو التي هي فاء ،
فتستأنف العين متحرّكة ، فتقول : عِدْ ، وزِنْ ؛ لأنهما من وعد ، ووزن . يَعِدُ ، وَيَزِنُ ، ففاؤهما
واو تذهب في (يَفْعِل) . وإنما الأمر من الفعل المستقبل ، لأنك إنما تأمره بما لم يقع . وكل
ما جاءك من ذا فعلى هذا فقيس (٢) إن شاء الله .

ومن ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف . / وزعم الخليل أنها كلمة بمنزلة
(قَدْ) (٣) تنفصل بنفسها ، وأنها في الأسماء بمنزلة (سوف) في الأفعال . لأنك إذا قلت :
جاءني رجل فقد ذكرت منكورا . فإذا أدخلت الألف واللام صار معرفة معهودا .
وإذا قلت : زيد يأكل فأنت مُبْهَم على السامع ، لا يدري أهو في حال أَكَلٍ أم يُوقَع ذلك فيما
يستقبل ؟ فإذا قلت : سيأكل ، أو سوف يأكل فقد أبنت أنه لما يستقبل .

(١) البقرة - ٢١١ .

(٢) الفاء زائدة ونظيرها قول النمر بن تولب : (واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي)
وسياتي حديثه . وانظر البحر المحيط ج ٥ ص ١٧١ في قوله تعالى (فبذلك فليفرحوا) .

(٣) حديث المبرد عن (ال) انما هو ترديدا ذكره سيبويه فقد تكلم عنها سيبويه في
موضعين ج ٢ ص ٦٤ ، ص ٢٧٢ وكلامه يفيد بأن أداة التعريف هي (ل) والخلاف بينه وبين
الخليل في الهمزة ازائدة هي أم أصلية ثم وصلت لكثرة الاستعمال وهذا هو ما فهمه ابن
مالك في كلام سيبويه . وصاحب التصريح ينسب الى المبرد انقول بأن أداة التعريف الهمزة
وحدها واللام زائدة للفرق بينها ، وبين همزة الاستفهام (التصريح ج ١ ص ١٤٨) وفي شرح
الكافية للرضي ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٣ (وذكر المبرد في كتاب (الشافى) أن حرف التعريف
الهمزة المفتوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام » .

اعاد المبرد حديث (ال) في الجزء الثاني ص ٣٧٨ فقال : ومن الفات الوصل الألف التي
تلحق مع اللام للتعريف ، وانما زيدت على اللام : لأن اللام منفصلة مما بعدها فجعلت معها اسما
وحدا بمنزلة (قد) .

ولو احتاج شاعر إلى فصل الألف واللام لأستقام ذلك . وكان جائزا للضرورة ؛ كما يجوز مثله في (سوف) ، و (قلما) ، و (قد) ، نحوها من الحروف التي تكون أصلا للأفعال كما قال حيث اضطر الشاعر :

صددتِ فأطولتِ الصدودَ وقلماً وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ (١)

وإنما (قلماً) للفعل . وعلى هذا قال الشاعر حيث اضطر :

دَعَّ ذَا وَعَجَّلَ ذَا وَالْحِقْنَا بِذَلِكَ بِالشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَا بَعَجَلُ (٢)

ففصل / الألف واللام على أنه قد ردهما في البيت الثاني .

١
٧٣

وقد شرحت لك أن هذه الألف إذا اتصلت بالاسم الذي فيه كلام قبله سقطت إذ كانت زائدة ، لسكون ما بعدها . تقول : أستخرجت من زيد مالا ؟ إذا كنت مستفهما ؛ لأن الألف الاستفهام لما دخلت سقطت ألف الوصل ، فمن ثم ظهرت ألف الاستفهام مفتوحة . قال الله عزَّ وجلَّ (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ) (٣) فذهبت ألف الوصل .

(١) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١٢ ، ٥٩ على انه ضرورة لوقوع الاسمية بعد قلما لأن (ما) تكف الفعل (قل) ولا يقع بعد (قلما) الا الجملة الفعلية . وكذلك استشهد به المبرد هنا وقال في الجزء الثاني ص ٣٤١ من الاصل : « تقول قل رجل يقول ذلك فان أدخلت (ما) امتنعت من الأسماء وصارت للأفعال فتقول : قلما يقوم زيد » . من هذا يتبين لنا بوضوح انه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في قلما ولا في أن البيت ضرورة . وابن هشام في المعنى ينسب الى المبرد أنه خالف سيبويه وجعل (ما) في قلما زائدة ووصل فاعل للفعل .

انظر المعنى ج ٢ ص ٨ والخزانة ج ٤ ص ٢٨٧ .

ولم يتناول نقد المبرد لسيبويه هذه المسألة .

والبيت للمرار الفقعسي كما نسبه اليه الأعم وغيره وان وقع في كتاب سيبويه انه لعمر

ابن أبي ربيعة . وجاء تصحيح الفعل أطول شاذاً قياساً .

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ٢ ص ٦٤ و ٢٧٣ على انه اراد : بدأ الشحم ففصل لام التعريف من الشحم لما احتاج اليه في الضرورة ثم أعادها في الشحم لما استأنف ذكره باعادة حرف الجر وفي العيني ج ١ ص ٥١ ضبط شراح الكتاب : بخل جعل الباء حرف جر والخل هو السائل المعروف ثم قال : وهذا أقرب للمعنى ويكون معنى مللناه ، عالجناه وعين الفعل مفتوحة على هذا - و (بجل) في الرواية المشهورة اسم فعل بمعنى حسب . والبيت لغيلان بن حريث .

(٣) المنافقون - ٦ -

فإن لحقت ألف الاستفهام ألف الوصل التي مع اللام لم تحذف (١) ؛ لأنها مفتوحة ، فلو حذفت لم يكن بين الاستفهام والخبر فصل ، ولكنها تجعل مدة فتقول : آرجل قال ذلك ؟ الغلام ضربك ؟ وكذا حكم كل ألف وصل تقع مفتوحة . ولا نعرفها مفتوحة إلا التي مع اللام ، وألف (أي) التي تقع في القسم ؛ فإنك إذا استفهمت عنها قلت : آيم الله لقد كان ذلك ؟ والعلّة الفرق بين الخبر والاستخبار .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٠ فان قيل: فما بالهم قالوا الحمر فيمن حذف همزة أحمر فلم يحدفوا الألف لما حركوا اللام ، فلأن هذه الألف قد ضارعت الألف المقطوعة ، نحو أحمر الا ترى أنك اذا ابتدأت فتحت ، واذا استفهمت ثبتت فلما كانت كذلك قويت .

وقال في ج ٢ ص ٢٧٣ « وصارت في ألف الاستفهام اذا كانت قبلها لا تحذف شبهت بألف أحمر ، لأنها زائدة ، كما أنها زائدة وهي مفتوحة مثلها ، لأنها لما كانت في الابتداء مفتوحة كرهوا أن يحدفوها فيكون لفظ الاستفهام والخبر واحدا فأرادوا أن يفصلوا ويبينوا ومثلها من الفات الوصل الألف التي في آيم ، وآيمن . . »

هدايا باب ١/٧٤ تفسير بنات الاربعة من الاسماء (١) والافعال بما يحق من الزوائد

فالاسم من بنات الأربعة يكون على مثال (فُعُول) . وذلك ؛ نحو قولك : عصفور ، وَزَنْبُورٌ ،
فالواو وحدها زائدة .

ويكون على مثال (فِعْلِيل) ؛ نحو ذَهْلِيْز ، وقنديل .

ويكون على مثال (فِعْلَال) ؛ نحو سِرْدَاح ، (٢) وَحِمْلَاق (٣) .

ويكون على مثال (فُعَالِل) ؛ نحو عُدَاْفِر (٤) ، وَعُلَابِيْط (٥) .

وتلحق الأفعال الزوائد . فيكون على مثال (تَفَعَّلَل) . وذلك ؛ نحو : تَدْحَرَج ، وَتَسْرَهَف .

وهذا مثال لا يتعدى ؛ لأنه في معنى الانفعال (٦) . وذلك قولك : دحرجته فتدحرج ، وسرهفته
فتسرهف (٧) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥ : « هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة . . »
استعرض فيه مواقع حروف الزيادة في الرباعي كما عقد للمزيد الخماسي بابا أيضا ص ٣٤١ ،
وجهد سيبويه في ابنية المزيد وامثلتها مما لا يدرك شأوه .

(٢) الناقة الطويلة والضخم من كل شيء

(٣) حملاق العين : باطن اجفانها الذي يسوده الكحل .

(٤) الاسد ، والشديد من الابل .

(٥) الضخم .

(٦) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨ « ونظير ذلك (في المطاوعة) في بنات الاربعة على مثال
تفعلل نحو دحرجته فتدحرج وقلقلته فتقلقل ومعددته فتعدد . وفي النصف ج ١ ص ٩٣
« ولما توجد متعدية » .

(٧) في المنصف ج ٣ ص ٤ « يقال : سرهفه ، وسرعفه ، وسرهده ، وسرهجه . . اذا
نعمه وأحسن غذاءه » .

ويكون بالزوائد على مثال (افْعَنْلِل) (١) وذلك ؛ نحو اَحْرَنْجِم ، وَاخْرَنْطَم (٢)

وألف هذا موصولة ؛ لأنَّك إذا قلت : يَحْرَنْجِم فتحت الياء .

وقد مضى تفسير هذا . وفيما كُتِب لك دليل على المعرفة بموضع الزوائد .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٢ « وليس في الكلام اَحْرَنْجِمته ، لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة زادوا فيه نونا وألف وصل كما زادوهما في هذا ٠٠ »

(٢) في المنصف ج ٣ ص ١٤ « يقال : اَحْرَنْطَم اذا غضب » . اَحْرَنْجِم : اجتمع .

هذا باب

/ ما كان فاؤه واوًا من الثلاثة

1/70

اعلم أنّ هذه الواو إذا كان الفعل على (يَفْعَل) سقطت في المضارع . وذلك قولك : وعدَّ يَعِد ، ووجدَ يَجِد ، ووسمَ يَسِم .

وسقوطها ؛ لأنّها وقعت موقعا تمنع فيه الواوات .

وذلك أنّها بين ياء وكسرة (١) وجُعِلت حروف المضارع الأخر توابع للياء ؛ لثلاً يختلف الباب ، ولأنّه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها ؛ إذ كان مجازها واحدا .

وقد بيّنت لك أنّه إذا اعتلّ الفِعْلُ المصدر إذا كان فيه مثلُ ما يكون في الفعل .

فإن كان المصدر من هذا الفعل على مثال (فَعَلِي) ثبتت واوه ؛ لأنّه لا علةَ فيها . وذلك قولك : وعدته وَعَدَا ، ووصلته وَصَلَا .

وإن بنيت المصدر على (فِعْلَة) (٢) لزمه حذف الواو ؛ وكان ذلك للكسرة في الواو ، وأنّه مصدر فِعْلٍ معتلّ محذوف .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٣٢ « فلما كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتى قالوا يا جل ويجل كانت الواو مع الضمة أثقل فصرفوا هذا الباب الى يفعل فلما صرفوه اليه كرهوا الواو بين ياء وكسرة اذ كرهوها مع ياء فحذفوها . . »
وانظر تصريف المازني ج ١ ص ١٨٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٩ ، والكامل ج ٢ ص ١٦ - ١٧ ، والانصاف ص ٤٥٨ - ٤٦٢

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « فأما فعلة اذا كانت مصدرا فانهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها ، لان الكسر يستثقل في الواو فاطرد ذلك في المصدر وشبهه بالفعل اذ كان الفعل تذهب الواو منه ، واذا كانت المصادر تضارع الفعل كثيرا . . فاذا لم تكن الهاء فلا حذف ، لانه ليس عوض . . »

وفي تصريف المازني ج ١ ص ١٨٤ « ويكون المصدر على فعلة محذوف الفاء . »
وكذلك في ابن يعيش ج ١٠ ص ٦١ والأشباه والنظائر ج ١ ص ١٠٨ والتصريف الملوكي ص ٣٤ ، ونزهة الطرف في علم الصرف للميداني ص ٢٨ ، وذكر ابن الشجري في أمانيه قولين : قال في ج ١ ص ٣٧٧ : المصدر على فعلة وقال في ج ٢ ص ٧ المصدر على فعل ومثله في الأشموني ، وللرضي رأى انفراد به . انظر شرح الشافية ج ٣ ص ٨٩ .

وذلك قولك : وعدته عِدَّةٌ ، ووزنته زِنَةٌ .

$\frac{1}{76}$ وكان الأصل وِعْدَةٌ ، ووزنته ، / ولكنك ألقىت حركة الواو على العين (١) ؛ لأنَّ العين كانت ساكنة ، ولا يُبتدأ بحرف ساكن .

والهاء لازمة لهذا المصدر ؛ لأنها عِوَضٌ مما حذف ؛ ألا ترى أنك تقول : أكرمته إكراما ، وأحسننت إحسانا . فإن اعتلَّ المصدر لحقته الهاء عِوَضًا لما ذهب منه . وذلك قولك : أردت إرادةً ، وأقمت إقامةً . ولو صحَّ لقلت فيه : أقومت إقوامًا ، ولم تحتج إلى الهاء . وكذلك عِدَّةٌ ، وزنة .

ولو بنيت اسما على (فِعْلَةٌ) غيرَ مصدر لم تحذف منه شيئا ؛ نحو قولك : وجهة (٢) ؛ لأنه لا يقع فيه فعلٌ يَفْعَلُ ، وإن كان في معنى المصادر .

وإنما اعتلَّ المصدر للكسرة ، واعتلال فِعْلُهُ . فإن انفرد به أحدهما لم يَعتَلِلْ ، ألا ترى أنك تقول : وعدته وَعْدًا .

ومثل ذلك خِوانٌ ؛ لم تنقلب واوه ياءً ؛ لأنه ليس بمصدر .

وكذلك الجِوار لا يعتلُّ ، لأنه مصدر جاورت ؛ فيصحُّ كما صحَّ فِعْلُهُ .

$\frac{1}{77}$ وتقول : قمت قياما ؛ فيعتلُّ المصدر لاعتلال فعله ، والكسرة/ التي فيه . ولو قلت : قلت قولًا لصحَّ المصدر ؛ لأنه لا عِلَّةٌ فيه ، وهو بمنزلة (وَعْدًا) من وعدت .

* * *

فإن كان الفعل على (فَعِلَ) كان مضارعه صحيحا إذا كان على (يَفْعَلُ) .

وذلك قولك : وجِلَّ يَوجَلُ ، ووجِلَّ يَوجَلُ ، ووجِعَ الرجل يَوجَعُ ، لأنَّ الواو لم تقع بين ياءٍ ، وكسرة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « وانما جاز فيما كان من المصادر مكسور الفاء اذا كان فعلة لانه بعدد يفعل ووزنه فيلقون حركة الفاء على العين . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ « وقد اتموافقالوا : وجهة في جهة وانما فعلوا ذلك بها مكسورة كما يفعل بها في الفعل وبعدها الكسرة فبذلك شبهت فاما في الاسماء فتثبت قالوا : ولدة ، وقالوا لدة كما حذفوا عدة . . فان بنيت اسما من وعد على فعلة قلت وعدة » .
وللمبرد مناقشة لسيبويه في ضعة رد عليها ابن ولاد في الانتصار ص ٣٠١ - ٣٠٣

وثبات الواو بعد الياء إذا لم تكن كسرة غير مُنكَر كقولك : يَوْمٌ ، وما أشبهه . وقد استنكر ذلك بعضهم . وله وجه من القياس . فقالوا : يَيْجَلُ ، وَيَيْحَلُ . وليس ذلك بجيد ؛ لأنَّ القلب إنما يجب إذا سكن أول الحرفين ، نحو : سيّد ، ومبّت . وأصلهما سيّود ، وميوت ؛ لأنّه من ساد يسود ، ومات يموت . وكذلك ليّة . إنّما هي لويّة ؛ لأنّها من لويت .

وقال قوم : نكسر أوائل المضارعة ، لتنقلب الواو ياءً ؛ لأنّ الواو الساكنة إذا انكسر ما قبلها انقلبت ياءً ؛ كما ذكرت لك في ميزان . وميعاد ، فقالوا : نقول : يَيْجَلُ ، وَيَيْحَلُ (١) .

ولو كسروا الأحرّف الثلاثة : الهمزة والتاء والنون ، لكان قياسا على قولك بالكسرى باب فَعَلْ كَلِهَ إذا/قلت : أنا إِعْلَمُ ، وأنت تِعْلَمُ . ولكن لما كسروا الياء في يَيْجَلُ علمنا أنّ ذلك ؛ لتنقلب الواو . ولولا ذلك لم يكسروا الياء وهذا قبيح لإدخالهم الكسرى الياء .

١
٧٨

وقال قوم - وهم أهل الحجاز - : نبدّلها على ما قبلها فنقول : يا جَلْ ويا حَبَلْ . وهم الذين يقولون : مُوتَعِدْ ، ومُوتَزِنْ ، ويا تَعِدْ ويا تَزِنْ .

وهذا قبيح ؛ لأنّ الياء والواو إنّما تبدلان إذا انفتح ما قبلهما ، وكلّ واحدة منهما في موضع حركة ؛ نحو : قال ، وباع ، وغزا ، ورمى .

فأما إذا سكنا وقبل كلّ واحدة منهما فتحةً فإنّهما غير مُغيّرتين ؛ نحو قولك : قول ، وبيع . وكذا إن سكن ما قبلهما لم تغيرا ؛ كقولك : رمى ، وغزو .

وإنّما القياس ، والقول المختار يَوْجَلُ ، ويَوْحَلُ . وهذه الأقاويل الثلاثة جائزة على بُعد

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧ « وأما وجل يوجل ، ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون : يوجل فيجرونه مجرى علمت وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في توجل : هي تيجل وأنا أيجل ونحن نيجل وإذا قلت : يفعل فبعض العرب يقولون ييجل كراهية الواو مع الياء شبهوا ذلك بأيام ، ونحوها وقال بعضهم : ياجل فأبدلوا منها ألفا كراهية الواو مع الياء كما يبدلونها من الهمزة الساكنة وقال بعضهم : ييجل كأنه لماكره الياء مع الواو كسر الياء ليقرب الواو ياء ٠٠ » وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٢٠١-٢٠٢ والكامل ج ٢ ص ١٧ ، ج ٣ ص ١١٧ ، وج ٦ ص ٨٤

هَذَا بَابُ مَالِحَةِ الزَّوَائِدِ مِنْ هَذَا الْبَابِ

١
٧٩

اعلم أنك إذا قلت : افْتَعَلَ ، ومُفْتَعَلَ وما تصرّف منه فإنّ/الواو من هذا الباب تقلب فيه تاءً (١) . وذلك الاختيار ، والقول الصحيح .

وإنما فعلوا ذلك ؛ لأنّ التاء من حروف الزوائد والبدل ، وهي أقرب الزوائد من الفم إلى حروف الشفة .

فإن قلت : [إنّ السين من حروف البداء فسنبيّن أنّ السين ليست من حروف البدل] (٢) ، وإنّما تلزم استفعل ، وما تصرّف منه . وقد مضى تفسير هذا .

وقد كانت التاء تبدل من الواو في غير هذا الباب في مثل قولك : أتَلَجَ وإنّما هو من ولج (٣) .

وكذلك فلان تُجاه فلان ، وهو فُعال من الوجه ، والتراتُ من ورثت ، والتُخمة من الوخامة . وهذا أكثرُ من أن يحصى . فلما صبرت إلى افتعل من الواو كرهوا ترك الواو على لفظها ؛ لما يلزمها من الانقلاب بالحركات قبلها ، وكانت بعدها تاءً لازمة ، فقلبوها تاءً ، وأدغموها في التاء التي بعدها . وذلك قولك : اتَّعد ، واتَّزن ، ومُتَّعد ، ومُتَّزن ، ومُتَّجل من وجلت .

١ - في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ - ٣٥٧ « باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات . . . وذلك في الافتعال وذلك قولك متقد ، ومتعد ، واتقد ، واتعد واتهموا في الاتعاد ، والاتقاد من قبل أن هذه الواو تضعف ها هنا فتبدل اذا كان قبلها كسرة وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء فلما كانت هذه الأشياء تكنفها مع الضعف الذي ذكرت لك صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها وأوفي لزوم البدل . . »

وقال في ص ٣١٤ « وأما التاء فتبدل مكان الواو فاء في اتعد ، واتهم ، واتلج . . . ومن الياء في افتعلت من يشست ونحوها » .

وانظر التكمال ج ٢ ص ٢٠٣ - ٢٠٤

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٧ « وقد ابدلت في أفعلت وذلك قليل غير مطرد من قبيل أن الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة تحولها في جميع تصرفها فهي أقوى من افتعل فمن ذلك قولهم : أتخمه وضربه حتى أتكاه وأتلجه يريد أولجه وأتهم لأنها من التوهم » .

وكانت الياء من قبيل الزوائد مخالفة للواو فيما فاؤه واوٌ وذلك قولك: يَيْسِس ويَيْسِس إذا قلت: يَيْسِس ويَيْسِس وكذلك ما كان (فَعَلَ) منه مفتوحا ، نحو يَعَرَ الجَدَى يَيْعِر (١) ، وَيَنْع يَنْع ؛ لم تحذف الياء / لوقوعها بين الياء والكسرة ؛ لأنه ليس فيها ما في الواو . فلذلك ثبتت ؛ كما ثبتت ضاد يضرب ، وعين يَفْعَل .

فمن قال في يَيْسِس ، ويَيْسِس : يَيْسِس ، ويَيْسِس فهو على قياس من قال : يَوْجَل .
وبعض من يقول : يا جَل يقول : ياءس ويابس . وهذا ردي جدا .
فإذا صرت إلى باب (يَفْتَعِل) ، و (مُفْتَعِل) صارت الياء في البدل كالواو تقول : مُتَيْسِس ، ومُتَيْسِس .

وإنما صارت كذلك ؛ لأن الياء إذا انضم ما قبلها صارت واوا ، لسكونها ، فالتبست بالواو ولأن الواو إذا انكسر ما قبلها صارت ياء ؛ ألا ترى أنك تقول : مُوسِر ، ومُوقِن . فتقلب الياء واوا ؛ كما فعلت ذلك بالواو في ميزان . فقد خرجتا في (مفتعل) إلى باب واحد فأما من يقول : يا جل فإنه يقول : ياتيس ، وياتيزن ، وموتيس ، وموتيزن .

فإذا أراد (افتعل) قال : ايتزن الرجل . ويقول : ايتبس إذا أرادوا افتعل من اليبس . ويقبس هذا أجمع على ما وصفت لك وهو قول أهل الحجاز (٢) . والأصل والقياس ما بدأنا به .

والضمة مستثناة في / الواو ؛ لأنها من مخرجها ، وهما جميعا من أقلّ المخارج حروفا .
ونبين هذا في باب إن شاء الله .

(١) صوت .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٧ « وأما ناس من العرب فإنهم جعلوها بمنزلة واو قال فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت معتلة فقالوا : ايتعد كما قالوا : قيسل وقالوا : ياتعد كما قالوا : قال وقالوا : موتعد كما قالوا : قول » .

وقد عرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذه المسألة قال ص ٣٢٤ :

« قال محمد : وليس ياتعد بمنزلة قال : لان واو قال في موضع حركة (واو) ياتعد ساكنة ولكن قلبوها كما قلبوا واو يوجل في قولهم ياجل » ورد عليه ابن ولاو بقوله : « قال أحمد : قوله له : انهم قلبوا واو ياتعد ألفا كما قلبوها في ياجل صحيح وليس مخالفا لما قال سيبويه ، لانه ذكر انهم جعلوا هذه الواو تابعة لحركة ما قبلها فصيروها ألفا لانفتاح الحرف الذي قبلها فجعل هذه علة لقلبها وانما اتى محمد بمسألة نظيرها ولم يات بعلة لقلبها والاعلال لهما جميعا ما ذكره سيبويه . . » وانظر ص ٣٢٥ .

فمتمى انضمت الواو من غير علة فهمزها جائزاً^(١) . وذلك قولك في وجود : أجوه ، وفي
وَعِدَ : أُعِدَ .

ومن ذلك قوله (وَإِذَا الرُّسُلُ أَقْتَتِ)^(٢) إِنَّمَا هِيَ فَعَلَتْ مِنَ الْوَقْتِ : وكان أصلها وَقَّتت .
وأما قولنا : إذا انضمت لغير علة ، فإن العلة أن يحدث فيها حادث إعراب . وذلك قولك :
هذا غَزَوْ وَعَدَوْ .

ويكون لالتقاء الساكنين كقولك : اخشَوْ الرجل (لَتَرُونَ الْجَحِيمَ)^(٣) (وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ
بَيْنَكُمْ)^(٤) .

وإنما وجب في الأول ما لم يجب في هذا . لأن الضمة هناك لازمة .

تقول : وَعِدَ ، فلا تزايلها الضمة ما كانت لما لم يُسَمَّ فاعله .

(١) حديث المبرد هنا عن همز الواو المضمومة ضمة لازمة موافق لكلام النحويين ويقول
أبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ١٣٩ « أن ترى الواو الزائدة مضمومة ضما لازما لم
لا ترى العرب أبدلتها همزة كما أبدلت الواو الأصلية، نحو أجوه واقتت ، وذلك نحو الترعوك
والتدهور والتسهوك . لا يقاب أحد الواو - وان انضمت ضما لازما - همزة من قبل أنها
زائدة فلو قلبت فليل : الترهوك لم يؤمن أن يظن أنها همزة أصلية غير مبدلة من واو »
والمبرد في نقده على سيبويه اعترض على قوله « وإذا جمعت ورقاء اسم رجل قلت : ورقا وور
فلم تهمز » قال محمد : « والهمز في موضع الواو الأولى جائز . وذلك لأنها واو انضمت
بمنزلة واو ادور جمع دار فانت في الهمز وتركه بالخيار وهذا قول أبي عثمان المازني اذا اردت
همزت للضمة لأنك اثبتت الهمزة التي كانت في الواحدة » ورد ابن ولاد فقال : « في هذه
المسألة جوابان : أحدهما يوافق فيه الراد وهو أن يكون قوله لم تهمز (أى) بالهمزة التي كانت
في الواحد ولم يحتج ههنا الى ذكر همز الواو اذا انضمت ، لأنه ليس بابنه وقد ذكره في مواضع
آخر

والجواب الآخر أنه لا يجوز همزها على ذلك ، لأن الهمز انما ترك فيها فرقا بينها وبين ما هي
أصل أو مبدلة من الأصل كهمزة قراء ، ورداء ، وكساء ؛ لأنك تقول في هذا : كساءان ورداءان
وفي السبب : كسائي ، وردائي وان سميت رجلا فجمعت قلت : كساءون بالهمز هذا الوجه فيها
فأما حمراء ، وورقاء فانك تبدل مكان الهمزة واوا ؛ لأنها زائدة للتأنيث وجعل ذلك فرقا بينها
وبين ما هو من نفس الكلمة أو عوض من حرف من نفس الكلمة وأنت اذا همزته لانضمامه كان
اللفظ بتركه على حاله وبهمزه لانضمامه واحدا وبطل ما أرادت العرب من الفرق ألا ترى أنهم
يقولون حمراوى في النسب وفي الاثنين حمراوان وفي الجمع حمراوات واذا سميت رجلا حمراء
قلت : حمراوون كما قلت ورقا وور « الانتصار ص ٢٥٢ - ٢٥٣

(٢) المرسلات - ١١ -

(٣) التكاثر - ٦ -

(٤) البقرة - ٢٣٧ -

وفي قولك : وُجوه لا يكون على غير هذه البنية . وكذلك كل ما كانت ضمته على هذه البنية .
فأما من ضم للإعراب فإن ضمته/لعلته ، متى زالت تلك اللة زالت الضمة . تقول : هذا غَزَوْ . ورأيت غَزَوْا ، ومررت بغَزَوْ . فالضمة منارقة .

وكذلك ما ضم لالتقاء الساكنين : إنما ضمته إذا وقع إلى جانب الواو ساكن ، نحو أخشوا الرجل . فإن وقع بعدها متحرك زالت الضمة ؛ نحو قولك : اخشوا زيدا ، واخشوا عبد الله .

فإن انكسرت الواو أولا فهزها جائز (١) . ولا تهزها مكسورة غير أول ، لعلته نذكرها إن شاء الله .

وذلك في قولك وسادة : إسادة ، وفي وشاح : إشاح .

وإن التقت في أول الكلمة واوان ليست إحداهما للمد لم يكن بُد من همز الأولى (٢) ؛ إذ كنت مخيرا في همز الواو إذا انضمت .

(١) عرض سيبويه لعله قلب الواو المضمومة همزة في ج ٢ ص ٣٥٥ ثم قال :

« وليس ذلك مطردا في المفتوحة ولكن ناسا يجرون الواو اذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة اذا كانت . أولا كرهوا الكسرة فيها . . » وفي تصريف المازني ج ١ ص ٢٢٨-٢٢٩ « واعلم أن الواو اذا كانت أولا وكانت مكسورة فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة ويكون ذلك مطردا فيها » .

وقال المبرد في الكامل ج ٣ ص ٢٣٩ « وكل واو وقعت مكسورة أولا فهزها جائز » من هذا يتبين لنا أن المازني لم يزد شيئا على ما في كتاب سيبويه وأن المبرد هو الذي يرى همز الواو المكسورة أولا قياسا

وفي شرح الشافية ج ٣ ص ٧٨ « المازني يرى قلب الواو المكسورة المصدرة همزة قياسا أيضا والأولى كونه سماعيا »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٦ « واذا التقت الواوان أولا أبدلت الأولى همزة ولا يكون فيها الا ذلك ؛ لانهم لما استغنوا التي فيها الضمة فابدلوا وكان ذلك مطردا ان شئت أبدلت ، وان شئت لم تبدل لم يجعلوا في الواوين الا البديل لانهما انقل من الواو والضمة فكما اطرده البديل في المضموم كذلك لزم البديل في هذا » وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٢١٧-٢١٨ والكامل ج ١ ص ١٩٥ وشرح الشافية للرضي ج ٣ ص ٧٦-٧٧

وذلك قولك في تصغير واصل : أَوْيَصِّل . وكان أصلها : وُويَصِّل ؛ لأنَّ في واصل واوا ، وألف فاعِل تبدل في التصغير واوا . تقول في ضارب / : ضُويِرِب .

وجمع التكسير بمنزلة التصغير . وذلك قولك في جمع ضاربة : ضوارِب . فتقلب الألف واوا ، فاجتمعت في واصل واوان إذا صغَّرته ، أو جمعت واصله ، تقول في جمعها : أواصِل ، وكذلك تصغير واقد .

ولو قيل لك : ابنِ مِنْ وعد مثل (فَوَعَلَ) لقلت : أُوْعَد . وكان أصلها وَوَعَد ؛ لأنَّ واوا من الأَصْل ، وبعدها واو (فَوَعَلَ) ، فهمزت الأولى على ما وصفت لك .
وأما قولنا : (إِلَّا أَنْ تكون الثانية مدَّة) فإنَّ المدَّة الألف ، والياء المكسور ما قبلها ، والواو المضموم ما قبلها .

فإذا التقت واو في أوَّل الكلام إلى جانبها واو ، والأولى مضمومة - فإنَّ شئت همزت الأولى لضُمَّها ، ولا يكون ذلك لازماً ؛ لأنَّ الواو التي هي مدَّة ليست بلازمة . وذلك إذا أردت مثل قُووِل زيد ، وهو فُوَعِلَ من قاوِلت ومن وعدت تقول : وُوْعِدَ زيد . وإنَّ شئت همزت الواو لضُمَّها ، وليس من أَجْلِ أَجْمَاعِ / الواوين ؛ لو كان لذلك لم يجز إِلاَّ الهمز ، ولكنَّ المدَّة بدل من ألف واعَدَ ، وليست بلازمة ، إِنَّمَا انقلبت واوا لَمَّا أُرِدت بناءً ما لم يسمَّ فاعله .
ومثل ذلك قول الله عزَّ وجلَّ (مَاوُورِيَّ عَنْهُمَا مِنْ سَؤَاتِهِمَا) (١) ؛ ولو كان في غير القرآن لكان همز الواحد جائزاً .

وأما الياء فلا يلحقها من الهمز ما يلحق الواو لخروجها من العلة، وصحَّتْها فيما تعتلَّ فيه الواو من باب وعدت .

هذاباب ماكانت الواو أوالياء منه في موضع العين من الفعل

فإذا كانت واحدة منهما عينا وهي ثانية فحكمها أن تنقلب ألفا في قولك : (فَعَلَ) . وذلك نحو قولك : قال ، وباع .

وإنما انقلبت ؛ لأنها في موضع حركة ، وقد انفتح ما قبلها . وقد تقدم قولنا في هذا .
فإذا قلت : (يَفْعَل) فما كان/ من بنات الواو فإنَّ (يفعل) منه يكون على (يَفْعَل) (١) كما كان قتل يقتل . ولا يقع على خلاف ذلك (٢) . لتظهر الواو . وذلك قولك : قال يقول ، وجال يجول ، وعاق يعوق .

١
٨٥

وكان الأصل يَفْعُولُ ؛ وَيَجُولُ مثل يقتل . ولكن لما سكنت العين في (فَعَلَ) سَكَنْتْ في (يَفْعَل) ، لثلاً يختلف الفعلان . ألا ترى أنك تقول : دُعِيَ ، فنقلب الواو ياءً لكسرة ما قبلها . فإذا قلت : يُدْعَى كانت ألفها منقلبة من ياءٍ . وبدلُك على ذلك قولك : هما يُدْعَيَان . فإنما انقلبت في يُدْعَيَان إتباعاً لدُعِيَ ، فكذلك ما ذكرت لك . ونبيّن هذا في موضعه بغير ما ذكرنا من الحجج إن شاء الله .

وإذا قلت : (يَفْعَل) في (فَعَلَ) من الياء كان على (يَفْعَل) كما كان ضرب يضرب . ولم يُبْنَ على [غير (٣)] ذلك (٤) لتسلم الياء . وذلك قولك : باع يبيع ، وكال يكيل ، فأسكنت الياء من الأصل من قولك : يَبِيع . وَيَكِيل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦ « وإذا قلت يفعل من قلت : قلت : يقول . لانه اذا قال : فعل فقد لزمه يفعل . واذا قلت : يفعل من بعث قلت : يبيع الزموه يفعل حيث كان محولا من فعلت ليجرى مجرى ماحول الى فعلت وصار يفعل لهذا لازما اذ كان في كلامهم فعل يفعل نبي غير المعتل » وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٢٤٥

(٢) جميع أفعال الأجوف الثلاثي الواوي العين والمفتوحها جاءت من باب نصر ولو كان حلقى اللام (انظر شرح الشافية ج ١ ص ١٢٦) .

(٣) تصحيح السيرافي

(٤) نسب في حاشية اللامية ص ٢٠ الى المبرد أن شاء يشاء من باب فتح وسيبويه يرى أنها من باب علم ، وظاهر كلام المبرد هنا أن الأجوف لم يأت منه شيء من باب فتح

فإذا قلت : (فَمَلَّتْ) من الواو لزمك أن تلتقي حركة العين على الفاء ؛ كما فعلت ذلك في / (يَفْعُل) . وتسقط حركة الفاء . إِلَّا أَنَّكَ تَفْعُلُ ذلك بعد أن تنقلها من (فَعَلْتَ) إلى (فَعُلْتَ) لتبدل الضمة على الواو ؛ لِأَنَّكَ لو أَقَرَرْتَهَا على حالها لاستوت ذوات الواو وذوات الياء . وذلك قولك : قُلْتُ ، وَجُلْتُ .

فإن قال قائل : إِنَّمَا قُلْتُ (فَعُلْتُ) في الأصل وليست منقلبة ، قيل له : الدليل على أَنَّهَا فَعَلْتَ قولك : الحقُّ قُلْتَهُ ، ولو كانت في الأصل (فَعُلْتُ) لم يتعدَّ إلى مفعول . لِأَنَّ (فَعُلْتَ) إِنَّمَا هو فعل الفاعل في نفسه ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لا تقول : كَرُمْتَهُ ، ولا شَرُفْتَهُ . ولا في شيء من هذا الباب بالتعدّي .

وإذا قلت : (فَعَلْتَ) من الياء نقلتها إلى (فَعِلْتَ) لتبدل الكسرة على الياء ؛ كما دَلَّت الضمة على الواو . وذلك قولك : بَعْتُ ، وَكَلْتُ .

فإن قال قائل : ما تنكر من أن تكون فَعِلْتَ في الأصل (١) ؟ .

قيل : لِأَنَّ مضارعها يَفْعُلُ . تقول : باع يَبِيعُ ، وكال يَكِيلُ .

ولو كانت (فَعِلَ) لكان مضارعها (يَفْعَلُ) ؛ نحو شرب يشرب . وعلم يعلم .

/ وقد تدخل فَعِلَ على ذوات الياء والواو . وهما عينان . كما دخلت عليهما وهما لامان في قولك : لِقَى ، وَشَقَى ، وَغَبَى . وذلك قولك : خِفْتُ . وهبْتُ ؛ إِنَّمَا هما فَعِلْتَ في الأصل ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٩ « واما قلت فأصلها فعلت معتلة من فعلت وانما حولت الى فعلت ليفيروا حركة الفاء » . .

جمهور النحويين يرون أن ضمه فاء نحو قلت انما كانت بعد تحويل الفعل الى صيغة فعل وكسرة فاء نحو بعث انما كانت بعد تحويل الفعل الى فعل ثم نقلت حركة العين الى الفاء عند الاسناد الى ضمائر الرفع المتحركة

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٢٣٤ ، ٢٤٢ ، وابن يعيش ج ١٠ ص ٧١ ونزهة الطرف ص ٢٨ ولابن مالك طريقة أخرى تلخصها فيما يأتي :

١ ا إذا كان الأجوف من باب علم نقلت حركة العين الى الفاء كخفت وهبت ، فكسرة الفاء تدل على حركة العين اذ بها تتميز صيغ الأفعال الثلاثية

ب) اذا كان الفعل من باب كرم وهو فعل واحد عند البصريين (طال) ضمت الفاء عند الاسناد الى ضمائر الرفع المتحركة ، وتدل هذه الضمة على حركة عين الفعل

ج) اذا كان الفعل الأجوف من باب نصر ضمت الفاء عند الاسناد الى ضمائر الرفع المتحركة من غير تحويل ، لتدل هذه الضمة على أن العين المحذوفة واو لما تعذرت الدلالة على حركة العين نحو قلت قلن

د) اذا كان الأجوف من باب ضرب كسرت الفاء لتدل هذه الكسرة على أن العين المحذوفة ياء نحو بعث ، بعن ، بعنا

وقد ارتضى الرضى هذه الطريقة وافاض في نقد طريقة الجمهور (شرح الشماسية ج ١ ص ٧٩)

يدلّك على ذلك يخاف ، ويهاب

فإن قال قائل : فلم لا نَقَلْت خِفْت إلى (فَعُلْت) ؛ لأنّها من الواو فتنقلها من (فَعِل) إلى (فَعُل) ؟ .
قيل : إنّما جاز في (فَعِل) التحويل ؛ لاختلاف مضارعه ؛ لأنّ ما كان على (فَعِل) وقع
مضارعه على (يَفْعِل) ، و(يَفْعُل) ، و(يَفْعَل) ؛ إن كان فيه حرف من حروف الحلق ؛ نحو : صنع
يصنع ، وذهب يذهب .

وما كان من فَعِل (فَيَفْعَل) لازم له . وقد ذكرت لك لزوم الفِعْلِ بَعْضُهُ بَعْضًا في اعتلاله
وصحّته ؛ أعني المضارع والماضى .

* * *

هذا باب اسم الفاعل والمفعول من لفظ الفعل

فإن بنيت فاعلاً من قلت : وبعث لزمك أن تهمز موضع العين (١) ؛ لأنك تبنيه من فَعَلَ

معتلٌ ، فاعتلَّ اسم الفاعل/ لاعتلال فِعْله . ولزم أن تكون علته قلبَ كلِّ واحد من الحرفين همزة ، وذلك قولك : قائل . وبائع ؛ وذلك أنه كان قال . وباع ، فأدخلت ألف (فاعل) قبل هذه المنقلبة ؛ فلما التقى ألفان - والألفان لا تكونان إلا ساكنتين - لزمك الحذف لالتقاء الساكنين . أو التحريك فلو حذف لالتبس الكلام ؛ وذهب البناء ؛ وصار الاسم على لفظ الفعل ، تقول فيهما : قال ؛ فحرّكت العين لأن أصلها الحركة . والألف إذا حرّكت صارت همزة . وذلك قولك : قائل ، وبائع .

فإن قلت : فما بالك تقول : هو عاور غدا . وجملك صايد غدا من الصيّد ؟

قيل : صحَّ الفاعل لصحة فِعْله ؛ لأنك تقول : عَوِر ، وصيّد ، وحول ، وصيّد البعير يصيّد

فتقول : ما باله يصحّ ولا يكون كقَالَ ، وباع ؟

قيل : لأنه منقول مما لا بدّ أن يجرى على الأصل لسكون ما قبله . وما بعده . وذلك قولك :

اعورٌ ، واحورٌ (٢) ؛ فإنما عورٍ ، وحورٍ منقول من هذا ؛ ألا ترى / أنك تقول : اختار الرجلُ ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ « اعلم ان فاعلا منها مهموز العين وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء مالا يعتل فعل منه ولم يصلوا الى الاسكان مع الالف وكرهوا الاسكان ، والحذف فيه فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو ، والياء اذ كانتا معتلتين وكانتا بعد الالف ؛ كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاء ، وسقاء حيث كانتا معتلتين وكانتا بعد الالف وذلك قولهم : خائف ، وبائع » وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٢٨٠

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦١ « وأما قولهم عور يعور وحول يحول وصيّد يصيّد فانما جاءوا بهن على الأصل ؛ لأنه في معنى مالا بد له من أن يخرج على الأصل ؛ نحو اعوررت ، واحوللت ، وايبيضت ، واسوددت فلما كن في معنى مالا بد له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله تحركن » . صيد البعير : أوى عنقه من علة به ويقال للمتكبر أصيد

وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٢٥٩ فقد كرر عبارة سيبويه - والكامل ج ٧ ص ٨٩

وابتاع ، ثم تقول : اعتنوا ، وازدوجوا ، فيصح ؛ لأنه منقول من تعاونوا ، وتزاجوا (١) ؛ لأن هذا لا يكون للواحد .

فإن بنيت (مفعولا) من الياء أو الواو ، قلت في ذوات الواو : كلام مقول : وخاتم مَصوغ .
وفي ذوات الياء : ثوب مبيع ، وطعام مكيل ، وكان الأصل مكبول . ومقبول ، ولكن لما كانت العين ساكنة كسكونها في يقول ، ولحققتها واو مفعول . حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين .

ومبيع لحقت الواو ياءً وهي ساكنة ، فحذفت إحداهما ؛ لالتقاء الساكنين .
فأما سيبويه . والخليل فإنهما يزعمان أن المحذوف واو (مفعول) ؛ لأنها زائدة . والتي قبلها أصلية ، فكانت الزيادة أولى بالحذف . والدليل على هذا عندهما مبيع ؛ فلو كانت الواو ثابتة والياء ذاهبة لقالوا : مبوع .

/وأما الأخفش فكان يقول : المحذوفة عين الفعل ؛ لأنه إذا التقي ساكنان حذف الأول ، أو حرك لالتقاء الساكنين . فليل للأخفش : فإن كان الأول المحذوف فقل في مبيع : مبوع ؛ لأن الياء من مبيع ذهبت والباقية واو مفعول .

فقال قد علمنا أن الأصل كان مبيوع ، ثم طرحنا حركة الياء على الباء التي قبلها ؛ كما فعلنا في يبيع . وكانت الياء في مبيوع مضمومة . فانضمت الباء . وسكنت الياء . فأبدلنا من الضمة كسرة لتثبت الياء . ثم حذفنا لالتقاء الساكنين . فصادفت الكسرة واو مفعول . فقلبتهما ؛ كما تقلب الكسرة واو ميزان . وميعاد . وقوله : (أبدلنا من الضمة كسرة لتثبت الياء) إنما يريد كما فعل في (بييض) . لأن بيضا أصله (فعل) . لأن (فعلًا) جمع أفعل الذي يكون نعتا ؛ كقولك : أحمر وحمر . وأضفر وضمفر فكذا القياس في أبيض / . ولكن أبدلوا من الضمة كسرة (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٦١ « ومثل ذلك اجتوروا ، واعتنوا حيث كان معناه معنى ما الواو فيه متحركة ، ولا تعتل فيه وذلك قولهم : تعاونوا وتجاوروا ، وأعاد ذلك في ص ٣٦٣ وانظر تحريف المازني ج ١ ص ٣٠٥ فقد ردد كلام سيبويه

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ « يعتل مفعول منهما كما اعتل فعل ؛ لأن الاسم على فعل مفعول كما أن الاسم على فعل فاعل فتقول مزور ، ومصوغ وإنما كان الأصل مزور فأسكنوا الواو الأولى ؛ كما أسكنوا في يفعل وحذفت واو مفعول لأنه لا يلتقي ساكنان وتقول في الياء =

فقيل للأخفش : قد تركت قولك ، لأنه يزعم أنه يفعل ذلك في الجمع . ولا يفعله في الواحد ، لعلّ نذكرها في باب الجمع إن شاء الله ، وكان يقول : لو صنعت (فُعلا) من البياض تريد به واحدا لقلت : بُوْض .

فأما سيبويه والخليل وغيرهما من النحويين البصريين فيقولون : (مَعِيشَة) يجوز أن تكون (مَفْعَلَة) ، ويجوز أن تكون (مَفْعَلَة) ، ولكن تقلب ضمّتها كسرة حتى تصحّ الياء ، كما قالوا في بيض .

وكذلك قولهم في ديك ، وفيل يجوز أن يكون (فِعْلا) . ويجوز أن يكون (فُعْلا) . لا يفرقون في ذلك بين الواحد والجمع .

فإذا اضطرّ شاعر جاز له أن يردّ مبيعا وجميع بابه إلى الأصل . فيقول : مَبِيعٌ ؛ كما قال علقمة بن عبدة :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيِّضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمُ الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ (١)

/ وأنشد أبو عمرو بن العلاء :

وكانها تُفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ (٢)

وقال آخر :

مبيع ، ومهيب أسكنت العين وأذهبت واومفعول ؛ لانه لا يلتقى ساكنان وجعلت الفاء تابعة للياء حيث أسكنتها كما جعلتها تابعة في بيض «

عرض المازني في تصريفه لخلاف الأخفش وسيبويه ثم قال : « وكلا الوجهين حسن جميل وقول الأخفش أقيس » ج ١ ص ٢٨٧-٢٨٨

وانظر أمالي الشجري ج ١ ص ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، وابن يعيش ج ١٠ ص ٦٦ ، ٧٨ والخصائص ج ٢ ص ٦٦ ، ٤٧٧

(١) جعل المبرد تصحيح نحو هذا جائزا للضرورة ولم يقل انه لغة لبعض العرب كما قال سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ : « وبعض العرب يخرج على الأصل فيقول مخيوط ومبيوع » وكذلك قال المازني في تصريفه ج ١ ص ٢٨٦ وأبو الفتح في الخصائص ج ١ ص ٢٦٠-٢٦١

الرذاذ : المطر الخفيف . والدجن : الباس الفيم وظلمته

يقول ان هذا الظليم ظل يرعى ثم تذكر بيضه في ادحية وهيجه المطر الخفيف فبادر اليه فهو أشد لعدوه - والبيت لعلقمة بن عبدة من قصيدة طويلة في المفضليات ص ٣٩٧ - ٤٠٤ وفي ديوانه ص ١٢ وانظر الخزانة ج ٤ ص ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١

(٢) هذا الشطر في تصريف المازني ج ١ ص ٢٨٦ ونصبه : « قال أبو عثمان وسمعت الأصمعي يقول سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول سمعت في شعر العرب » ٠٠ وانظر الخصائص ج ١ ص ٢٦٠-٢٦١

نَبَّهْتُ قَوْهَكَ يَزْعُمُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ (١)

فَأَمَّا الْوَاوُ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِيهَا ، كَرَاهِيَّةٌ لِلضَّمَّةِ بَيْنَ الْوَاوَيْنِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ يَلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ : مَقْوُولٌ . فَلِهَذَا لَمْ يَجْزْ فِي الْوَاوِ مَا جَازَ فِي الْيَاءِ .

هذا قول البصريين أجمعين . ولست أَرَادُ مُتَمَنِّعًا عِنْدَ الضَّرُورَةِ (٢) ، إِذْ كَانَ قَدْ جَاءَ فِي

(١) مَفْيُونٌ بِالْفَيْنِ الْمَعْجَمَةُ مِنْ قَوْلِهِمْ غَيْنٌ عَلَى قَلْبِهِ إِذَا غَطَى . وَرَوَى بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةَ أَيْ مَصَابَ بِالْعَيْنِ وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى هِيَ الْوَجْهَ - وَالْبَيْتُ لِلْعَبَّاسِ بْنِ مَرْدَاسٍ وَانظُرْ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ص ٣٨٧ - ٣٨٨ ذَكَرَ هُنَاكَ سَبَبَ انْتِشَادِ الْقَصِيدَةِ وَأَمَّا فِي الشَّجَرِيِّ ج ١ ص ١١١ ، ٢١٠ وَالْوَحْشِيَّاتِ ص ٢٣٨ ، وَالْإِغَانَى ج ٦ ص ٢٤٢ - ٢٤٣

(٢) كَلَامُ الْمَبْرَدِ صَرِيحٌ فِي أَنْ تَصْحِيحَ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْأَجْوَفِ الْوَاوِي الْعَيْنِ الثَّلَاثِي أَمَّا يَجُوزُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ وَكَذَلِكَ نَقَلَ عَنْهُ الشَّجَرِيُّ فِي أَمَالِيهِ ج ١ ص ٢١٠ أَمَّا أَبُو الْفَتْحِ فَيُنْسِبُ إِلَى الْمَبْرَدِ أَنَّهُ يَجِيزُ ذَلِكَ مُطْلَقًا وَيُرَدُّ عَلَيْهِ بِأَنَّ هَذَا مِنْ قَبِيلِ الشَّاذِ فِي الْقِيَاسِ وَالسَّمَاعِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ نَصْبِ الْفَاعِلِ وَرَفْعِ الْمَفْعُولِ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ فِي الْمُنْصَفِ ج ١ ص ٢٧٨ « وَالشَّاذِ فِي الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ جَمِيعًا مَا أَجَازَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ مِنْ تَتْمِيمِ مَفْعُولٍ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ ؛ لِأَنَّهُ أَجَازَ فِي مَقُولٍ مَقْوُولٍ ، وَفِي مَصْوُوعٍ مَصْوُوعٍ قَالَ : لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِأَثْقَلٍ مِنْ سَرْتِ سَوْوَرًا وَغَارَتِ عَيْنُهُ غَوُورًا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : فَسَبِيلُهُ فِي هَذَا سَبِيلُ مَنْ قَالَ : قَامَ زَيْدًا ؛ لِأَنَّهُ خَارَجَ عَنِ الْقِيَاسِ وَالِاسْتِعْمَالِ »

وَقَالَ فِي ص ٢٨٥ « وَأَجَازَ أَبُو الْعَبَّاسِ إِتِمَامَ مَفْعُولٍ مِنَ الْوَاوِ خِلَافًا لِأَصْحَابِنَا كُلِّهِمْ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَهَذَا خَطَأٌ ؛ لِأَنَّهُ يَجِيزُ شَيْئًا يَنْفِيهِ الْقِيَاسُ وَهُوَ غَيْرُ مَسْمُوعٍ فَيُقَاسُهُ قِيَاسًا مِنْ قَالَ ضَرَبْتَ زَيْدًا » وَفِي الْهَمْعِ ج ٢ ص ٢٢٤ وَثُوبٌ مَصْوُوعٌ وَلَا يُقَاسُ عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ ذَلِكَ خِلَافًا لِلْمَبْرَدِ « وَفِي الْأَشْمُونِيِّ ج ٣ ص ٣٥٨ نِسْبَةُ الْجَوَازِ الْمَطْلُوقَةِ إِلَى الْمَبْرَدِ أَيْضًا .

وَقَدْ وَقَفْتُ فِي كِتَابِ سَيَّبِيوِيهِ عَلَى نَصِّ يَفِيدُ أَنَّهُ يَجُوزُ إِتِمَامُ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْأَجْوَفِ الْوَاوِي الثَّلَاثِي وَإِنْ كَانَ الْمَبْرَدُ نَفْسَهُ يَقُولُ : أَنْ رَأَى الْبَصْرِيِّينَ أَجْمَعِينَ عَدَمَ جَوَازِ ذَلِكَ وَهَذَا هُوَ نَصُّ سَيَّبِيوِيهِ ج ٢ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ « وَقَدْ جَاءَ مَفْعُولٌ عَلَى الْأَصْلِ فَهَذَا أَجْدَرُ أَنْ يَلْزَمَهُ الْأَصْلُ قَالُوا مَحْيُوطٌ وَلَا يَسْتَنْكَرُ أَنْ تَجِيءَ الْوَاوُ عَلَى الْأَصْلِ » أَمَّا ابْنُ يَعِيشَ فَقَدْ أَخْطَأَ فِي نَاحِيَّتَيْنِ نَسَبَ إِلَى سَيَّبِيوِيهِ أَنَّهُ رَوَى شَيْئًا عَنِ الْعَرَبِ مِنْ إِتِمَامِ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنَ الْأَجْوَفِ الْوَاوِي الثَّلَاثِي ثُمَّ نَسَبَ الْجَوَازَ الْمَطْلُوقَ إِلَى الْمَبْرَدِ قَالَ فِي شَرْحِهِ عَلَى الْمَفْصَلِ ج ١٠ ص ٨٠ « لَا يَتِمُّونَ مَفْعُولًا مِنَ الْوَاوِ فَلَا يَقُولُونَ : مَقْوُولٌ هَذَا هُوَ الْأَشْهُرُ وَحِكْيُ سَيَّبِيوِيهِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ثُوبٌ مَصْوُوعٌ . . وَانْشَدُوا :

✽ وَالْمَسْكُ فِي عُنْبَرِ الْمَدْوُوفِ ✽

وَالْأَشْهُرُ الْمَصُونُ وَالْمَدْوُوفُ . وَأَجَازَ أَبُو الْعَبَّاسِ إِتِمَامَ مَفْعُولٍ مِنَ الْوَاوِ « وَيَكْفَى فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ يَعِيشَ أَنْ نَسُوقَ كَلَامَ سَيَّبِيوِيهِ ج ٢ ص ٣٦٣ - ٣٦٤ « وَلَا نَعْلَمُهُمْ أَتَمُّوا فِي الْوَاوَاتِ لِأَنَّ الْوَاوَاتِ أَثْقَلُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْيَاءَاتِ وَمِنْهَا يَفْرُونَ إِلَى الْيَاءِ فَكَرِهُوا اجْتِمَاعَهُمَا مَعَ الضَّمَّةِ »

وَالْمَبْرَدُ فِي رَأْيِهِ هَذَا إِنَّمَا جَرَى عَلَى قَاعِدَةٍ عَامَةٍ . كَرَّرَهَا كَثِيرًا فِي الْمَقْتَضِبِ وَالْقَاعِدَةُ هِيَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ الشَّعْرِيَّةِ رَدُّ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَصُولِهَا قَالَ فِي ص ١٣٢ مِنَ الْأَصْلِ : وَلَوْ اضْطُرَّ شَاعِرٌ لَرَدَّهُ (بَابُ قَضَايَا) إِلَى أَصْلِهِ كَرَدُّ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَصُولِهَا فِي الضَّرُورَةِ وَانظُرْ ص ١٣٥ وَغَيْرَهَا وَقَالَ فِي ص ١٢٧ وَيَكْفِيكَ مِنْ هَذَا كُلِّهِ مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ أَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطُرَّ (٨٨) وَدِيُونَانَهُ ص ٢٦-٣١

الكلام مثله ، ولكنه يعتدل لاعتلال الفعل . والذي جاء في الكلام ليس على فعل ، فإذا اضطرب الشاعر أجرى هذا على ذلك .

فمما جاء قولهم : النُّور : وقولهم : سرت سُوراً ونحوه ، قال أبو ذؤيب :
وغير ماء المرِدِ ماها فلوئنه كَلَوْنِ النُّورِ وَهِيَ أَدْمَاءُ سَارُهَا (١)
وقال العجاج :

كَانَ عَيْنِيهِ مِنَ الْغُورِ (٢)

١
٩٣

وهذا أثقل من (مفعول) من الواو لأن فيه واوين/وَضَمَّتَيْنِ . وإنما ثمَّ وأوان بينهما ضمة

(١) المرِد ، ثمر الأراك . النُّور : دخان الفتيلة يتخذ كحلا للوشم . الأدماء من الظباء : البيضاء التي تعلوها جدد فيها غبرة فان كانت الظباء خالصة البياض فهي الآرام .

وسارها : أصله سائرها بمعنى باقيها فحذفت العين .

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي انظر ديوان الهذليين ج ١ ص ٢١ ، ٣٢ وروى هناك وسود وقال السكري : « كان ينبغي أن يقول وهي آدم سارها وقال الأصمعي أراد وهي آدم » - لم يبين لنا الأصمعي ، ولا السكري وجه تأنيث أدماء فهي خبر سببي يراعى في تذكيره وتأنيثه ما بعده . أرى أن يكون توجيه البيت كما يأتي :

(أ) اكتسب سارها التأنيث بسبب اضافته الى ضمير المؤنثة فأنت الوصف الرفع لذلك
(ب) أشار اليه ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٢١٠ بقوله « سارها بدل من هي » وفي كلام ابن الشجري أمران يحتاجان الى بيان :

(أ) في جعل سارها بدلا من هي فصل بين البدل والمبدل منه .

(ب) الكثير أن يراعى البدل في التذكير والتأنيث ، لأنه المقصود بالحكم والمبدل منه في نية الطرح والجواب عن الأول أن الفصل بين البدل والمبدل منه جائز وقد جاء في قوله تعالى « ولله على الناس حج البيت من استطاع » الكامل ج ٦ ص ١٢٣ ويقول أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ٣٥٧ : « الفصل بين البدل والمبدل منه بالخبر جائز »

والجواب عن الثاني أن مراعاة المبدل منه قد جاءت في شعر الأخطل

إِنَّ السِّيْفَ غُدُوًّا وَرَوَّاحَهَا تَرَكْتُ هَوَازِنَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ
وان كان الكثير مراعاة البدل

ويجوز أن يكون سارها بدلا من الضمير المستتر في أدماء

(٢) من ارجوزة للعجاج في وصف جمل وبعده

بعد الانى وعرق الغرور قلتان في لحدى صفا منقور

الانى : الاعياء ، الغرور : كسور الجلد ، والقلت : نقرة في الحجر . أنظر : أراجيز العرب ص ٨٨ ، وديوانه ص ٢٦-٣١ .

هذا باب الحقّة الزوائد من لفظة الأفعال

اعلم أنّ أصل الفعل من الثلاثة (فَعَلَ) فمَتَى لحقته زائدة فإنّها تلحقه بعد اعتلاله ، أو صحته .
فما كان معتلاً وقبل يائه أو واوه حرف متحرّك ، فقصّته قصّة (فَعَلَ) في الانقلاب . وإن
كان قبل كلّ واحد منهما ساكن طرحت حركة حرف المعتلّ على الساكن الذي قبلها لئلا
يلتقى ساكنان ؛ لأنّك إذا سلبت المعتلّ حركته سكن . وأبدلته ؛ لأنّ الزيادة إنّما لحقته بعد
أن ثبت فيه حكم البدل .

فمن ذلك أن تلحقه الهمزة في أوّله فتقول : أقام . وأصاب ، وأجاد . ونحو ذلك (١) .
والأصل أقوم ، وأجود ؛ كما أنّ أصل قال قول ، وأصل باع بيّع . فطرحت حركة الواو ،
والياء على موضع الفاء من الفعل ، وقلبت التي تطرح حركتها إلى الحرف الذي حركتها منه ،
إن كانت مفتوحة / قلبتها ألفا ، وإن كانت مضمومة قلبتها واوا ، وإن كانت مكسورة قلبتها ياء .
وذلك قولك : أقام للفتحة .

وتقول في المضارع : يُقيّم ؛ لأنّ أصله يُقوم . فهذا مثل يَقُول لأنّ أصله يَقُول . على وزن
يقتل . الياء والواو في ذلك سواء .

فإن بنيت منه مصدرا قلت : إقامة ، وإرادة ، وإبانة . وكان الأصل إقوامة . وإبيانة ، ولكنك
فعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل . فطرحت حركة الواو [أو الياء] على ما قبلها . فصارت ألفا ؛
لأنّها كانت مفتوحة ؛ وإلى جانبها ألف الإفعال . فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٢ « هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة . . فان
كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكنا في الأصل ولم يكن ألفا ، ولا واوا ، ولا ياء فانك
تسكن المعتل ، وتحول حركته على الساكن وذلك مطرد في كلامهم ؛ وإنما دعاهم الى ذلك أنهم
أرادوا أن تعتل وما قبلها اذ لحق الحرف الزيادة كما اعتل ولا زيادة فيه . . وذلك أجاد ، وأقال ،
وأبان ، وأخاف ، واسترات ، واستعاذ »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ « فأما الإقامة والاستقامة فانما اعتلنا كما اعتلت افعالهما ، لأن
لزوم الاستفعال ، والأفعال لاستفعل ، وأفعال كلزوم يستفعل ويفعل لهما . . »

فأما سيبويه والخليل فيقولان : المحذوفة الزائدة . وأما الأخفش فيقول : المحذوفة عين الفعل : على قياس ما قال في مبيع . كلا الفريقين جارٍ على أصله (١) .

والهاء لازمة لهذا المصدر (٢) عوضاً من حذف ما حذف منه ؛ لأنَّ المصدر على أفعالها ؛ نحو قولك : أكرمت إكراما ، وأحسنت إحسانا / . فكان الأصل أقرمت إقرواً ، فلما لزمه الحذف دخلت الهاء عوضاً مما حذف ؛ إذ كانت الهاء لا تمتنع منها المصادر . إذا أردت المرّة الواحدة ، ويكون فيها على غير هذا المعنى وال عوض ؛ كقولهم : بطريق وبطاريق ، وزنديق وزناديق . فإن حذف الياء دخلت الهاء فقلت : بطارقة وزنادقة ؛ لأنَّ الجمع مؤنث . فأدخلت الهاء ؛ لأنَّها تدخل فيما هو موضع لها ؛ ألا تراك تقول : صَيْقَلٌ وصياقلة . وحمار وأخميرة . وكلّ ما لزمه حذف من هذا الباب بغير هذه الزائدة فعاله في العوض كحال ما لحقته الزيادة التي ذكرناها .

وذلك قولهم : استقام استقامة . واستطاع استطاعة ؛ لأنه كان في الأصل استَطَوَعَ استَطَوَاعاً . كما تقول : استخرج استخرجا . فلما حذف لتقاء الساكنين عوضت .

فأما قولك : انقاد انقيادا ، واختار اختيارا ، فإنه على تمامه ؛ لأنَّ الياء المنكسر ما قبلها منفتحة في هذه المصادر ، فإنما هي بمنزلة الياء في النصب في أواخر الأسماء ، والأفعال إذا كان ما قبلها مكسورا ؛ نحو قولك : رأيت قاضيا يافئ . ويريد أن يقضى / فاعلم . ولكنها تنقلب في الانقياد . ونحوه من الواو . فيكون هذا اعتلالها .

وذلك أن قولك : (قياد) من انقياد مثل قيام الذي هو مصدر قمت ، فانقلب على جهة واحدة . وفي هذه الجملة ما يدلّ على ما يرد عليك من هذا الباب إن شاء الله .

* * *

فإن بنيت شيئا من هذه الأفعال بناء ما لم يُسمَّ فاعله فإنك تُجرىها مُجرى الثلاثة في القلب ، وتُسلم صدرها ؛ لأنَّها في إلحاق الزوائد كالصحيح من الأفعال . وذلك قولك فيما كان من (أفعل) : قد أُقيمَ عبدُ الله . فتلقى حركة الواو على ما قبلها ؛ لأنَّها كانت قبلُ : أُقومُ عبد الله

(١) انظر تصريف المزي ج ١ ص ٢٩١

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٤٤-٢٤٥ « وان شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل قال

الله عز وجل (لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله واقام الصلاة وابتاء الزكاة) . وقالوا : اخترت اختيارا فلم يلحقوه الهاء لانهم اتموه وقالوا اريته اراء مثل اقمته اقاما لان من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا »

مثل أُخْرِجَ ، فحوّلت الحركة على القاف فانكسرت القاف .وسكنت الواو فانقلبت ياءً ، لسكونها وكسرة ما قبلها . والأصل في هذا ما ذكرت لك في باب (أفعل) .

فإن قلت : قد أُخْتِيرَ ، وأُنْقِيِدَ ضممت ألف الوصل ؛ لأنَّ حقَّ هذا الكلام أن يكون / افتعل ، وانفعل ، ولكنك طرحت حركة العين على ما قبلها كما فعلت في قِيلَ ، وبيِعَ ، لأنَّ (تِير) من اختيار ، و(قيد) من انقيد بمنزلة قِيلَ ، وبيِعَ . وقد مضى القول في هذا .

وكذلك أُسْتَفْعِلَ ، نحو أُسْتُطِيعَ .

ومن كان قوله : قد بُوعَ ، وقُولَ فعل ههنا كما فَعَلَ ثُمَّ .

ومن رأى الإِشْهَامَ أَشْمَ ههنا . فالمجرى واحد (١)

(١) سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ « واذ قلت : افتعل وانفعل قلت : اختيار وانقيد فتعتل من افتعل فتحول الكسرة على التاء كما فعل ذلك في قِيلَ »
وانظر اللغات في قِيلَ وبيِعَ في ص ٣٦٠

هذاباب الاسماء المأخوذة من الأفعال

اعلم أنّ كلّ اسم كان على مثال الفعل . وزيادته ليست من زوائد الأفعال ، فإنّه منقلب حرف اللين كما كان ذلك في الأفعال . إذ كان على وزنها وكانت زيادته في موضع زيادتها . والنحويّون البصريّون يرون هذا جارياً في كلّ ما كان على هذا الوزن الذي أصفمه لك . ولست أراه كذلك : إلاّ أن تكون هذه الأسماء مصادر فتجرى على أفعالها . أو تكون أسماءً لأزمنة الفعل . أو لأمكنته الدالّة على الفعل .

١
٩٨

فأمّا ما صيغ منها / اسماً لغير ذلك فليس يلزمه الاعتلال ؛ لبعده من الفعل^(١) . وسنأتى على شرح ذلك إن شاء الله .

تقول في (مفعل) - إذا أردت به مذهب الفعل من القول والبيع وما كان مثل واحد منهما - : مقال وتباع ، لأنّه في وزن أقال . وأباع . فالميم في أوّله كالمهذبة في أوّل الفعل : فلم تخف التباساً . لأنّ الميم لا تكون من زوائد الأفعال .

فإن بنيت منه شيئاً على مفعل قلت : مقال ، ومُراد ؛ كما كنت تقول : يُقال ، ويُراد .

(١) عرض الرضى في غير موضع من شرح الشافية لشرح مذهب جمهور البصريين ومذهب المبرد فقال (ج ٣ ص ١٠٤ ، ١٠٥) « فالثلاثي المزيد فيه يشترط فيه أن يكون مع موازنته للفعل مبيّناً له بوجه وذلك كالحرف الزائد الذي لا يزداد في الفعل كميم مقام ، ومقام ، ومستقام فانها في الأصل كيحمد ، ويحمد ، ويستخرج لكن الميم لا تزداد في أول الفعل أو كالحروف التي تزداد في الفعل لكن تكون متحركة بحركة لا تحرك في الفعل بمثلها نحو تباع على وزن تفعل بكسر التاء وفتح العين فانه يوازن اعلم لكنه ليس في الفعل تاء مزيدة في الأول مكسورة وأما نحو تعلم فهي لغة قوم .

وقال المبرد : المزيد فيه الموازن للفعل إنما يعل إذا أفاد معنى الفعل كالمقام فانه موضع يقام فيه وكذا المقام بضم الميم موضع يفعل فيه الإقامة فعلى ماذهب اليه مريم ، ومدين ليسا بشاذين وان كانا مفعلاً لغيرهما عن معنى الفعل وكذا تفعل من البيع بكسر التاء ينبغى أن لا يعل بل يقال تبيع . . .

وان لم يكن ذو الزيادة الاسمي مبيّناً للفعل بوجه ، نحو أبيض ، وأسود ، وأدون منك ، وأبيع ونحو أبيع على وزن اصبح ، ونحو تبيع على وزن ترتب منه فلا يعل شيء منها .

فإن صمغت اسما لا تريد به مكانا من الفعل ، ولا زمانا للفعل . ولا مصدرا قلت في (مفعَل) من القول : هذا مَقُول ، ومن البيع : مَبَّيع ؛ كما قالوا في الأسماء : مَزِيد . وقالوا : إنَّ الفُكَاهَةَ مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى (١) .

وعلى هذا قالوا : مَرَّيْمٌ ، ولو كان مصدرا لقلت : مَرَامًا ، وهذا مَرَامِك إذا أردت الموضع الذى تروم فيه ، وكذلك الزمان .

وعلى هذا استخرت مُسْتَخَارًا في معنى الاستخارة : / وانقذت مُنْقَادًا في معنى قولك : انقيادا .

١
٩٩

* * *

واعلم أنَّ المصدر واسم المكان والزمان بزيادة الميم في أوائلها يكون لفظها لفظ المنعول إذا تجاوزت الثلاثة من الفعل (٢) . وذلك ؛ لأنَّها مفعولات . وذلك نحو قوله : (وَقُلْ رَبِّي أَنْزَلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا) (٣) و (بِاسْمِ اللَّهِ مُجْرَاهَا وَمُرْسَاهَا) (٤) . وما أشبه ذلك .

فأمَّا الفاعل منها فيجرب على وزن (يُفْعَل) ؛ إلا أنَّ الميم في أول اسمه مضمومة ؛ ليفصل بين الاسم والفعل .

والمنعول يجرب على مثال (يُفْعَل) ؛ إلا أنَّ الميم في أوله [مضمومة] لأنَّه اسم ؛ والميم آية الأسماء فيما كان من الأفعال المزيدة . وذلك قولك للفاعل : مُتَمِّم . ومُرِيد ؛ لأنَّ فعله يُقِيم . ويُرِيد . والمنعول مُقَام . ومُرَاد ، على مثال يُقَام . ويُرَاد .

فإن كانت هذه الميم في اسم ولم يكن بها على مثال الفعل فالاسم تام .

وذلك قولك : رجل مَهْمُولٌ ، ومَخِيطٌ ، ومَشْوَارٌ . من الشارة والهيئة ؛ ومِسْوَاكٌ . فِيمَ ؛ لأنَّه إنَّما اعتلَّ الاسم لإجرائه على الفعل . فلما خرج عن ذلك كان على أصول الأسماء . (٥)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٤ « وقد قال قوم في مفعلة فجاءوا بها على الأصل كما قالوا : أجودت فجاءوا بها على الأصل وذلك قول بعضهم ان الفكاهة لمقودة الى الأذى وهذا ليس بمطرده مفعلة هنا للسبب .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠ « هذا باب نظائر ما ذكرنا مما جاوز بنات الثلاثة . . . فالمكان والمصدر بنى من جميع هذا بناء المنعول »
(٣) المؤمنون - ٢٩

(٤) هود ٤١ ومجراها بضم الميم سبعة أيضا ، الانحاف ص ٢٥٦ : وانظر ص ٧٥ من المطبوع .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٧ « وسألته عن مفعل لاي شيء انم ؛ ولم يجز مجرى أفعل فقال : لان مفعلا انما هو من مفعال الا ترى انهما فى الصفة سواء تقول مطعن ، ومفساد فتريد فى المفساد من المعنى ما أردت فى المطعن وتقول المخصف ، والمفتاح فتريد فى المخصف من المعنى

ولو/ بنيت مثل جعفر من قلت وبعث لقلت : قَوْلٌ وَبَيْعٌ . فإن قال قائل : هذا مما تلزمه
العلة ، لأنّه على مثال دحرج ، قيل له : يمتنع هذا من العلة لشيئين :

أحدهما : الإلحاق بدحرج ؛ لأنّ الملحق بالأصل يقع على مثاله .

والعلة الأخرى : أنّ الياء والواو ، لا تقع واحدة منهما أصلا في ذوات الأربعة ، إلّا فيما كان
مضاعفا ؛ نحو الوَحْوَحَة (١) ، والأَوْعَوَة (٢) ، وما كان مثله . فلهذا امتنعنا من العلة في هذا البناء
ونبيّن هذا في موضعه بعد مقدّماته إن شاء الله .

فإن كانت الياء والواو بعد حرف متحرّك ، لم تُلقَ على ما قبلهما حركة واحدة منهما (٣) ،
لأنّ قياس المتحرّك الذي قبلهما قياسُ قاف قال ، وباء باع وذلك قولك : اختار الرجل ، وانقاد
وأصلهما اختير وانقود ؛ لأنّ اختار انفعل من الخير ، وانقاد انفعل من القود . فصارت
أواخرها كقال ، وباع . فما كان يلزم في ذلك فهو في هذا لازم فهذه جملة كافية فيما يرد
عليك من بابها إن شاء الله .

* * *

فإن كانت زوائد الأسماء كزوائد الأفعال/ لم يكن في الأسماء إلّا التصحيح ؛ لئلا يلتبس .
وذلك أنك لو بنيت (أفعل) من القول والبيع اسما لقلت : أقول ، وأبيع يا فتى ؛ كما تقول :
زيد أقول الناس ، وأبيعهم ؛ لئلا يلتبس بمثل أخاف ، وأراد ، وما أشبهه (٤) .
وعلى هذا تقول : أقولة وأبيعة ، لئلا يلتبس بقولك : أبيع وما أشبهه .

= ما اردت في المفتاح وقد يعثوران الشيء الواحد ، نحو مفتح ، ومفتاح ، ومنسج ومنساج ؛
ومقول ومقوال . فانما أتممت فيما زعم الخليل انها مقصورة من مفعال أبدا . . .

وعلى المازني بتعليل الخليل ج ١ ص ٣٢٣

أما المبرد فيعلل النصح بأنه اسم ليس فيه معنى الفعل فلا يحمل عليه في الاعلال

(١) ترديد النفس في الحلق من شدة البرد

(٢) صوت الذئب والكلاب

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٢ واذا كان الحرف قبل المعتل متحركا في الأصل لم يغير ولم
يعتل الحرف من محول اليه كراهية أن يحول الى ماليس من كلامهم ؛ وذلك نحو اختار ، واعتاد .
وانقاس . جعلوها تابعة حيث اعتلت وأسكنت كما جعلوها في قال ، وباع ؛ لأنهم لم يغيروا
حركة الأصل كما لم يغيروها في قال ، وباع . . .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٤ « ويتم أفعل اسما وذلك : هو أقول الناس وأبيع الناس
وأقول منك ، وأبيع منك وانما أتموا ليفصلوا بينه وبين الفعل المتصرف نحو أقال ، وأقام -
ويتم في قولك : ما أقوله وأبيعه ؛ لأن معناه معنى أفعل منك وأفعل الناس . وانظر تصريف
المازني ج ١ ص ٣١٥-٣١٦

وكذلك : أبيناء (١) ؛ لأنَّ أَلْفَ التَّأْنِيثِ لَا يُعْتَدُّ بِهَا . فَالْكَلَامُ بِغَيْرِ الأَلْفِ إِنَّمَا هُوَ أَفْعَلٌ .
فهذا ممَّا لَا اخْتِلافَ فِيهِ بَيْنَ النُّحَوِيِّينَ . فَإِنِ كَانَتِ الزَّائِدَةُ لَا تَبْلُغُ بِهِ مِثَالَ الأَفْعَالِ . فَإِنِ الأَسْمَ
يَعْتَلُّ عِنْدَ سَيْبَوِيهِ ، وَالخَلِيلِ ، وَغَيْرِهِمَا مِنَ البَصْرِيِّينَ .

وكذلك إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مِثَالِ الأَفْعَالِ فَضْلٌ بِحَرَكَةٍ .

فَيَقُولُونَ : لَوْ بَنِينَا مِثْلَ (تَفْعُلِ) مِنَ القَوْلِ لَقَلْنَا : تَقْرِيْلٌ . وَكَانَ أَصْلُهُ تَقُولُ ، وَلَكِنَّا أَلْقَيْنَا
حَرَكََةَ الواوِ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، فَسَكَنْتْ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ فَانْقَلَبَتْ يَاءً .

فَلَوْ قَانَاهُ مِنَ البَيْعِ لَقَلْنَا : تَبِيْعٌ .

وكذلك لَوْ بَنِينَا (تُفْعُلِ) مِنْهُمَا لَقَلْنَا : تُقُولُ وَتُبُوْعٌ ؛ كَمَا يَقُولُونَ فِيمَا لَحِقَتْهُ المِيمُ ، وَليْسَ
بِمَشْتَقٍّ مِنَ الفِعْلِ مَصْدَرًا وَلَا مَكَانًا .

وَقَالُوا : فِعْلٌ هَذَا ؛ لِأَنَّ زِيَادَتَهُ مِنْ زِيَادَةِ الأَفْعَالِ ، وَالحَرَكَةُ قَدْ رَفَعَتْ اللبْسَ .

/ وَلَا أَرَاهُ كَمَا قَالُوا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَبْنِيًّا عَلَى فِعْلٍ فَتَلَحُّقُهُ عَلْتَهُ ، وَلَا هُوَ عَلَى مِثَالِهِ .

1
102

(١) فِي سَيْبَوِيهِ ج ٢ ص ٣٦٦ « وَكَذَلِكَ أَهْوَنًا ، وَأَبِينَاءُ ، وَأَعْيَاءُ وَقَدْ قَالُوا : أَعْيَاءُ وَقَدْ
قَالَ بَعْضُ العَرَبِ : أَبِينَاءُ فَاسْكَنْ . وَحَرَكَتِ البَاءِ كَرَّةً الكَسْرَةَ فِي البَاءِ كَمَا كَرِهُوا الضَّمَّةَ فِي الواوِ فِي
فِعْلِ مِنَ الواوِ فَاسْكَنُوا . . . »

هذاباب ماكان على ثلاثة أحرف مما هينه وار ادباء

فما بنيته من ذلك على (فَمَلٍ) وجب في عينه الانقلاب . وذلك قولك : دار ، وباب ، وساق ، وما أشبهه (١) .

وإنما انقلبت ؛ لأنها متحركة وقبلها فتحة ، فصارت في الأسماء بمنزلة قال ، وباع ، في الأفعال .

فإن قال قائل : لم لم تجر على أصلها ليكون بينها وبين الفعل فرق ، كما فعل ذلك فيما لحقته الزوائد ؟

قيل له : الفصل بينهما أن الأفعال فيما لحقته الزوائد تُلقي حركة عينها على ما قبله ، وتسكن ؛ وهذه لم تُلَقَ حركة عينها على غيره ، واحتيج إلى الفرق مع الزوائد ؛ لأن ما لحقته زائدة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لم ينصرف ، فيلتبس بالفعل ؛ لأنه لا يدخله خفض ، ولا تنوين وما كان على ثلاثة ، فالتنوين ، والخفض فصل بينه وبين الفعل ، فقد أمن اللبس .

/ وأصل انقلاب الياء ، والواو في (فَعَل) واحد ، إما كان أو فعلاً ؛ لأن القالب لهما الفتحه قبلهما . وأنهما في موضع حركة . فهذا بمنزلة قفأ ، وغزا .

والأفعال في (أَفْعَل) وما أشبهها تقلب . وتُلقي الحركة على ما قبلها ؛ ولا يكون ذلك في الأسماء لأن (أَفْعَل) وما أشبهه مما يسكن فإوه إنما يبني على (فَعَل) ؛ فيعتل بعلمته - والأسماء مصوغة على غير تصرف ، فإنما يلزمها صحة الياء والواو .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « هذا باب ما جاء في أسماء هذا المعتل على ثلاثة أحرف . . . اعلم أن كل اسم منها كان على ما ذكرت لك ان كان يكون مثاله وبنائه فعلاً فهو بمنزلة فعله يعتل كاعتلاله فإذا أردت فعل قلت : دار وناب وساق فيعتل كما يعتل في الفعل لأنه ذلك البناء وذلك المثال فوافقت الفعل كما توافق الفعل في باب يغزو ويرمي . . . وكذلك فعل . . . »

وإذا سكن ما قبلهما (١) فإن كان شيء من هذا على (فعل) صححت واوه وياؤه ؛ لسكونهما .
وقد تقدّم القول في هذا وذلك ؛ نحو : قَوْل ، وبيِع .

ونذكر سائر الأمثلة التي على ثلاثة أحرف إن شاء الله .

وكذلك ما بنى على مثال لا يكون عليه الفعل ؛ نحو (فعل) ، فإنك تقول فيها من القول :
قَوْل ومن البيع : بيِع ؛ كما قلت : صُور ، ونُوم ، ونحو ذلك . وما كان على (فعل) ؛ نحو
بيِع ، وحوَل .

وكذلك لو بنيت من واحد منهما مثل (إبل) لقلت من القول : قَوْل ، ولم تقلب ؛ لأنها
متحرّكة ، ومن البيع : بيِع (٢) .

فإن بنيت منهما مثل (فعل) (٣) فإنّ الياء تسلم فيه ؛ نحو قولك : /رجل صَيُود ، وقوم
صَيُد ، ودجاجة بيُوض ، ودجاج بيُض .

1
104

ومن أسكن فقال في رُسل : رُسل لما نذكره بعد هذا الباب . قال في صَيُد : صَيِد ، وفي
بيُض : بيِض ؛ لأنه فُعل فيلزم فيه ما يلزم في جمع أبيض .

ومن بناه من الواو فإنه يختار الإسكان ؛ كما قال في رُسل : رُسل ، وفي عَضُد : عَضُد ؛
كراهة الضمة في الواو ، على ما تقدّم به قولنا . فيقول في فُعل من القول : قَوْل ؛ كما تقول
في جمع خِوان : خُون ، والأصل قَوْل ، وخُون (٤) .

(١) هكذا بالأصل ، والصواب : وإذا سكننا وحذف (ما قبلهما)

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « وأما فعل منها فعلى الأصل ليس فيه الا ذلك لأنه لا يكون
فعلا معتلا فيجرى مجرى فعله . . . وذلك قولهم: رجل نوم ورجل سولة ولومة وعيبة . . . وكذلك فعل
قالوا : حول وصير وبيع وديم وكذلك اذا أردت نحو ابل قلت : قول وبيع »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٩ « وأما فعل من بنات الياء فبمنزلة غير المعتل ، لأن
الياء وبعدها الواو أخف عليهم ، كما كانت الضمة أخف عليهم فيها . وذلك نحو غيسور ،
وغير ، فاذا قلت : فعل قلت غير ، ودجاج بيض ومن قال رسل فخفف قال بيض ، وغير . . »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « فأما فعل فان الواو فيه تسكن ، لاجتماع الضمتين ،
والواو فجعلوا الاسكان فيها نظيرا للهمزة في الواو في أدور ، وقؤول وذلك قولهم : عوان
وعون ، ونوار ونور ، وقوول وقوم قول والزموا هذا الاسكان اذا كانوا يسكنون غير المعتل ، نجه
رسل ، وعضد : وأشباه ذلك . . »

فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزا لانضمامها .
 وقلما يبلغ به الأصل ، وهو جائز ، ولكنة مجتنب ؛ لثقله (١) ، ولأن الصحيح فيه يجوز
 فيه إسكان المضموم والمكسور في مثل هذا الباب . [فمما جاء على الأصل] (٢) قول العجاج :
 وفي الأَكْفُ اللامعاتِ سُورُ (٣)

وقال الآخر :

أغرُّ الشنايا أحمُّ اللثا تِ تَمَنُّحُه سُوكُ الإِسْجِلِ (٤)

وأما ما كان من هذا على (فَعِل) أو (فَعُل) / فَإِنَّهُ يَعْتَلِ ، فتنقلب واوه وياؤه ألفا ؛ كما اعتلَّ
 خافُ ، وطالُ ؛ لَأَنَّ المعتلين في موضع حركة وقبل كل واحد منهما فتحة (٥) .

(١) الظاهر من كلام المبرد أن تصحيح نحو فعل من الأجوف جائز في الضرورة كما
 تفيده هذه العبارة وبدليل استشهاده بالشعر على هذا وبدليل قوله (ولكنه مجتنب لثقله)
 وابن يعيش ينسب إليه الجواز في غير الشعر قال في ج ١٠ ص ٨٥ :

« واستعمال الأصل الذي هو الضم ههنا من ضرورات الشعر عند سيبويه وهو عند
 أبي العباس جائز في غير الشعر قال : فإن جئت به على الأصل فأردت أن تبدل من الواو همزة
 كان ذلك جائزا لانضمامها وقلما يبلغ به الأصل وهو جائز » . فقد ساق ابن يعيش نصا عن
 المبرد هو في المقتضب وترك قوله : ولكنه مجتنب لثقله .

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) صدره - عن مبرقات بالبرين وتبدو - واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٦٩ على تنقيل

فعل في الشعر

أبرقت المرأة : تحسنت وتزينت . البرين : جمع برة : وهي الخلخال . تبدو : تظهر وفاعله
 ضمير المبرقات والفعل معطوف على مبرقات وجملة وفي الألف اللامعات سور - حال من
 فاعل تبدو - والرابط محذوف أي منها . يقول : قد مضى دهر بعد شبابك فقد حان أن تكف عن
 النساء التي تزين بزینتها وتظهر بها للرجال .

والبيت لعدي بن زيد وليس للعجاج وانظر شواهد الشافية ص ١٢١ - ١٢٤ .

(٤) أفر : أبيض - الحمة : لون بين الدهمة والكمته . والسيوك : جمع سواك . واسحل :
 شجر يتخذ منه المساويك - وأقبيت من شواهد تصريف المازني ج ١ ص ٣٣٨ ، وذكر في
 المخصص ج ١١ ص ١٩٢ غير منسوب ونسبه اللسان (سوك) إلى عبد الرحمن بن حسان .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٨ « وكذلك فعل وذلك خفت ورجل خاف، وملت ورجل مال،
 ويوم راح فزعم الخليل أن هذا فعل . ثم قلت فعلت كقولهم : فرق وهو رجل فرق ونزق وهو
 رجل نزق وقد جاء على الأصل كما جاء بعسل قالوا : رجل روع ورجل حول - وأما فعل فلم
 يجيئوا به على الأصل كراهية في الضمة على الواو . . . »

فَأَمَّا الْقَوْدَ ، وَالصَّيْدَ وَالخَوْنَةَ ، وَالخَوَاكَةَ ، وَمَا كَانَ نَحْوَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ فَعِيلٍ ؛ نَحْوَ رَجُلٍ
حَوَّلَ ، وَعَوَّرَ فَإِنَّ هَذَا يَفْسَّرُ فِي بَابِ مَا يَبْلُغُ بِهِ الْأَصْلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وَأَمَّا الْعَوَّرَ ، وَالْحَوَّلَ ، وَالصَّيْدَ ، مَصْدَرِ الْأَصِيدِ فَإِنَّمَا صَحَّتْ لَصِحَّةِ أفعالها ؛ لِيَكُونَ بَيْنَهَا
وَبَيْنَ مَا اعْتَلَّ فِعْلُهُ فَصَلَ ، وَكَمَا قُلْنَا : إِنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ مِنْ عَوَّرَ وَحَوَّلَ إِنَّمَا هِيَ مَنْقُولَةٌ مِنْ
اعْوَرَّ وَاحْوَلَّ ، نَقُولُ إِنَّ مَصَادِرَهَا مَنْقُولَةٌ مِنْ مَصَادِرِهِ .

* * *

هذا باب ما اعتلت عينه مما لازم لهزمة

وذلك نحو قولك : جاء يجيء ، وساء يسوء ، وشاء يشاء .

فما كان من هذا على فَعَلَ يَنْفَعَلُ فهو بمنزلة خاف يخاف .

وما كان منه على فَعَلَ يَفْعَلُ فهو بمنزلة / باع يبيع ؛ وذلك لأنَّ الهمزة ليست من حروف العلة ^١/_{١٠٦} فالواو والياء قبلها بمنزلة قبل سائر الحروف ، ولكننا أفردنا هذا الباب لتبيين ما يلحق الهمزة من القلب في فاعِلٍ ونحوه ، وما يدعى فيه من التقديم والتأخير ، وتبيين اختلاف النحويين في ذلك إن شاء الله .

اعلم أنك إذا بنيت من شيء من هذه الأفعال اسما على (فاعل) اعتلت موضع العين منه ، فهمز على ما وصفت لك في قائل ، وبائع . فإذا همزت العين التقت هي واللام التي هي همزة فلزم الهمزة التي هي لام القاب إلى الياء ؛ لكسرة ما قبلها ، لأنه لا يلتقي همزتان في كلمة إلا لزم الآخرة منهما البدل والإخراج من باب الهمز . فتقول : جاء كما ترى . وكان الأصل جائي فقلب ؛ لما ذكرت لك . وكذلك شاء ، وساء .

فهذا قول النحويين أجمعين إلا الخليل بن أحمد ^(١) ، فإنه كان يقول : قد رأيتهم يفرون إلى القلب فيما كانت فيه همزة واحدة استثقالا لها ، فيقدمون لام الفعل ، ويؤخرون الهمزة التي هي عين فيما / لا يهمز فيه غيرها ؛ ليصير العين طرفا فيكون ياء ، وذلك قوله :
لاث به الأشاء والعبري ^(٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما الخليل فكان يزعم أن قولك : جاء ، وشاء ، ونحوهما اللام فيهن مقلوبة وقال : ألزموا ذلك هذا ، واطرد فيه إذ كانوا يقبلون كراهية الهمزة الواحدة . »

(٢) ذكره سيبويه في موضعين من كتابه ج ٢ ص ١٢٩ ، ٣٧٨ على أن أصل لاث لاوث ثم قلب قلبا مكانيا فقدمت الـاء على الواو ثم قلبت الواو ياء .

الأشياء : صغار النخل : الواحد أشاءة . العبري : ما ينبت من الضال على شطوط الأنهار وهو منسوب إلى العبر وهو شاطئ النهر .

وقال :

فَتَعْرِفُونِي إِنِّي أَنَا ذَاكُمْو شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلِّمٌ (١)

يريد شائك أي ذو شوكة .

قال : فلما التقت همزتان كان القلب لازما ، فأقول : جائي فاعلم ، وشائي يا فتى . فالهمزة التي تلي الألف إنما هي لام الفعل التي لم تنزل همزة ، والمتأخرة إنما هي عين الفعل التي كانت تهمز للاعتلال إذا كانت إلى جانب ألف . ويمضي على هذا القياس في كل ما كان مثل هذا في واحد أو جمع .

وكلا القولين حسن جميل (٢) .

= واللاث : الكثير الملتف . وصف مكانا مخصبا كثير الشجر . والرجز للعجاج . انظر شواهد الشافية ص ٣٦٩ - ٣٧٠ وديوانه ص ٦٦-٧٢ .

(١) ذكره سيبويه في موضعين ج ٢ ص ١٢٩ ، ٣٧٨ الشاكي : التام السلاح ، وقيل معناه : الحاد السلاح . شبه بالشوك . وروى بكسر الكاف ففيه قلب مكاني والأصل : شاوك . وقيل الأصل شاوك من الشكة وهي السلاح . كرهوا اجتماع المثليين ، فأبدلوا الكاف الثانية ياء ، ثم أعل اعلال قاض وروى بضم الكاف فيحتمل أمرين : الأصل شوكة على وزن فعل ثم قلبت الواو الفا ، أو الأصل شاوك أو شائك ثم حذفت العين فوزنه قال .

والمعلم : اسم فاعل من أعلم نفسه في الحرب بعلامة ، والبيت لطريف بن تميم العنبري . انظر شواهد الشافية ص ٣٧٠ ، والأصمعيات ص ١٤٠ - ١٤١ ، والاقتضاب ص ٤٦٤ ، والبيان ج ٣ ص ٦٩ .

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٥٣ « وكلا القولين حسن جميل » . وهي عبارة سيبويه . ج ٢ ص ٣٧٨

هذاباب ما كان من الأسماء الصحيحة والمفصلة

مثال فعِلٍ ، وفَعَّلٍ ، وما كان منها في ثانی حروفه كسرة ،
وما كان من الأفعال كذلك .

اعلم أنه يجوز إسكان الحرفين من المضموم ، والمكسور (١) في الموضعين اللذين حدّدتهما ،
استثقالا للكسرة والضمة .

١
١٠٨

وذلك / قولك في عَضُدٍ : عَضُدٌ ، وفي حُمُرٍ : حُمُرٌ ، وفي فَعَيْدٍ : فَعَيْدٌ .
والفعل تقول في عِلْمٍ : عِلْمٌ ، وفي كَرْمٍ : كَرْمٌ .

ولا يجوز في مثل ذَهَبٍ أَنْ تَسْكُنَ ، ولا في مثل جَمَلٍ (٢) . لا يسكن ذلك اسما ولا فعلا ،
لخفة الفتحة ، وثقل الكسرة والضمة ؛ ألا ترى أنك تقول : هذا زيدٌ ، ومررت بزيدٍ ،
وتبدل في النصب من التنوين ألفا تقول : زيدا ؛ لأنّ الفتحة لا علاج فيها . ولذلك تقول :
هذا قاضٍ فاعلم ، ومررت بقاضٍ يا فتى ، ولا تحرك الياء المكسور ما قبلها بضمة ولا كسرة .
وتقول : رأيت قاضيا . وتفسير هذا في باب مصطفرّون (٣) بما يزيده إيضاحا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧ « باب ما يسكن استخفافاً . . . وذلك قولهم في فَعَيْدٍ :
فَعَيْدٌ ، وفي كَبِدٍ كَبِدٌ ، وفي عَضُدٍ : عَضُدٌ ، وفي الرَّجُلِ رَجُلٌ ، وفي كَرْمٍ : كَرْمٌ ، وفي
عِلْمٍ : عِلْمٌ وهي لغة بكر بن وائل وأناس كثير من بني تميم . . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٥٨ « وأما ما تواتر فيه الفتحان فانهم لا يسكنون منه ، لأن
الفتح أخف عليهم من الضم والكسر ، كما أن الألف أخف من الواو والياء . »
وانظر الكامل ج ٧ ص ٩٤ .

(٣) سيأتي في ص ٢٦٩ من الأصل .

هذا باب جمع الاسماء المعتلة عينات

وما يلحقها مما هو صحيح إذا زيدت فيه حروف اللين . (١)

ويجب التصدير في هذا الباب أن نبدأ بذكر الأسماء الصحيحة التي لا زوائد فيها / ، وما يلحقها من الزوائد التي تسمى الملحقة ، والزوائد غير الملحقة ، واجتماع الجمع ، والتصغير .

1
109

اعلم أن الأسماء إذا كانت على أربعة أحرف أصلية ، أو فيها حرف مزيد ، فإن جمعها على مثال تصغيرها في الأصل ؛ فإن خرج من ذلك شيء فليعلل موجهة .

إذا جمعت اسما على مثال جعفر ، أو قمطر ، أو جُلجل ، فإن تصغيره جُعيفر ، وقَمِيطر [وجُلِيجل] ؛ لأن العدد أربعة ، وتصغير الأربعة على مثال واحد ، اختلفت حركاته ، أو اتفقت ، زائدا كان أو أصليا .

فالأصلية ما قدمنا . والزوائد في قولك رَغيف ، رُغيف وفي عَجوز ، عُجيز . وفي مثل جَدول : جَدَيْل . وإن شئت قلت : جَدَيْول ؛ لأنها متحركة ، وإن كانت زائدة ، كما قلت في أسود : أُسَيْد ، وأَسِيود . والقلب أجود ، لأن واو جدول مُلحقة ، وللملحق حكم الأصلي ؛ ألا ترى أنك تقول : جداول ؛ كما تقول : أساود .

وإنما كانت الأربعة / مستوية في التصغير على اختلاف حركاتها ؛ لأن التصغير مثال يخرج إليه ؛ كما أن الثلاثة على مثال واحد ، وإن اختلفت حركاتها ألا ترى أنك تقول في عُمَر : عُمَيْر ، وكذلك عَمَرُوا ، وكذلك جَمَل ، ومعنى (٢) . وكل ما كان من الثلاثة .

1
110

(١) لم يتحدث في هذا الباب عن جمع الاسماء المعتلة عيناتها وإنما تحدث عن ذلك في ابواب أخرى ستأتي ، وحديثه هنا لم يخرج عن مقدمات سيعاد حديثها في باب التصغير .

(٢) المعنى واحد الأمعاء وهي المصارين وفي الحديث : المؤمن يأكل في معى واحد .. وهو من أمثلة تصريف المازني ج ١ ص ١٧ وسيبويه ج ٢ ص ١٧٩ .

وإن كان الاسم على خمسة أحرف أصليّة ، أو فيها زائدة ، فإنّ التصغير على ما كان في الأربعة (١) تقول في تصغير سَفَرَجَل : سُفَيْرَج . وتحذف اللام الأخيرة وإن كانت من الأصل ؛ لأنّ التصغير تنهى دونها .

وتقول في تصغير قَلَنْسُوة : قَلَيْسِيّة إن حذفت النون . وقَلَيْسِيّة إن حذفت الواو ؛ لأنّ الزيادتين إذا استوتا كنت في حذف إحداهما بالخيار أيما شئت . (٢)

فإن كانت إحداهما للإلحاق أو لعلامة ، أقررتها وحذفت الأخرى ، إلّا أنّه يجوز لك العوض في الجمع والتصغير من كلّ ما حذفت . وذلك أنّك إذا صغرت اسما على خمسة ورابعه أحد الحروف الثلاثة المصوّته (وهي الياء ، والواو ، والألف) ، فإنّ جمعه وتصغيره غير محذوف فيهما شيء . وذلك قبلك في مثل دينار : دنانير (٣) إذا جمعت ، ودُنَيْبِير إذا صغرت ، وفي قناديل : قناديل وقُنَيْدِيل . وفي سُرحوب (٤) : سراحيب ، وسُرَيْحِب ، وفي بَرْدُون : بَرادِين وبرَيْدِين . تُقرّ الياء ياءً ، وتقلب الواو والألف إلى الياء ؛ لأنّ كلّ واحدة منهما تقع ساكنة بعد كسرة .

١
١١١

والعوض أن تقول في تصغير سفرجل : سُفَيْرِج إن شئت وفي الجمع : سفاريج . فتجعل هذه الياء عوضاً ممّا حذفت ، ودليلاً على أنّك حذفت من الاسم شيئاً ؛ فهذا غير ممتنع . فعلى هذا تقول في قلنسوة فيمن حذف النون : قَلَيْسِيّة وقَلَايِي . ومن حذف الواو قال : قَلَيْسِيّة وقَلَانِيَس .

فأمّا قولنا فيما كان على أربعة أحرف : إنّ تصغيره من باب جمعه ، فإنّما تأويل ذلك أنّك إذا جمعت زدت حرف اللين ثالثاً ، وكسرت ما بعده ، فإنّ عوضت في التصغير عوضت في

(١) سيأتي في التصغير .

(٢) قال عنها في الجزء الثاني ص ٥٢٤ « كما أن قلنسوة لما كانت في وزن قمحودة كانت النون بحذاء الأصلي وانواو بحذاء الواو الزائدة فكان قلنسة أقيس من قليسية . وفي سيبويه ج ٢ ص ١١٥ « ان شئت قلت قليسية وان شئت قلت قلنسة كما فعلوا ذلك حين كسروه للجمع . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٧ « ومن ذلك أيضا قيراط ودينار تقول : قيريط ، ودننير لأن الياء بدل من الراء والنون فلم تلزم ألا تراهم قالوا : دنانير وقراريط وكذلك الديباج فيمن قال : ديباج ، وانديماس فيمن قال دماميس . . . »

(٤) الطويل .

الجمع ، وإن تركته محذوفا في أحدهما فكذلك هو في الآخر ؛ لأنك إذا صغرت ألحقت حرف اللين ثالثا ، وكسرت ما بعده .

والفصل بين التصغير والجمع ، أن أول التصغير مضموم ، وأول الجمع مفتوح ، وحرف لين الجمع ألف / ، وحرف لين التصغير ياء^(١) .

١
١١٢

فإن قلت : فما بالك تقول في ضارب : ضَوِّبْ ، وأنت لا تقول في جمعه : ضوارب ؟ قيل له : الأصل أن يقال في جمعه : ضوارب ، ولكنه اجتنب للبس بين المذكر والمؤنث ؛ لأنك تقول في جمع ضاربة : ضوارب^(٢) .

* * *

وما كان من باب فاعِلٍ فإنما هو اسم مبنئ من الفعل ، أو على جهة النسب . فأما ما كان من الفعل منه فهو الباب ؛ نحو : ضارب ، وقاتِل ، وشاتم .

وأما ما كان على جهة النسب فنحو فارس ، ودارِع ، ونابِل : أي ذو فرس ، وذو درع ، وذو نبل . وليس فيه (فَعَل) فهو (فاعِل) .

وما كان للمرأة فعلى هذا ؛ نحو ضربت ، وشتمت ، وقتلت .

فلما كان جمع فاعلة فواعل اجتنبوا مثل ذلك في المذكر ، وعدلوا به عن هذا الباب ؛ لكثرة أبنية المذكر في الجمع .

ولو احتاج إليه شاعر لردّه إلى الأصل فجمعه على فواعل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٠٦ « واعلم أن تصغير ما كان على أربعة أحرف انما يجيء على حال مكسره للجمع في التحرك والسكون ، ويكون ثالثه حرف لين ، كما أنك إذا كسرتَه للجمع كان ثالثه حرف لين إلا أن ثالث التجمع ألف ، وثالث التصغير ياء ، وأول التصغير مضموم ، وأول الجمع مفتوح ، وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله نو كسرت للجمع .. »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٠٦ - ٢٠٧ « وإن كان فاعل لغير الأدميين كسر على فواعل وإن كان لمذكر أيضا ، لأنه لا يجوز فيه ما جاز في الأدميين من الواو والنون فصارع المؤنث .. وقد اضطر فقّال في الرجال وهو الفرزدق : وإذا الرجال رأوا يزيد .. »
وانظر الكامل ج ٤ ص ١٨٩ ، ج ٨ ص ٩٨ .

ألا تراهم قالوا في جمع فارس : فوارس ؛ إذ كان / مثل هذا مطّرحا من المؤنث . وكذلك
هالك في الهوالك لما أردت الجنس كلّه . قال الفرزدق حيث احتاج إليه :
وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتهم خضعَ الرقابِ نواكسَ الأبصارِ (١)

١
١١٣

(١) خضع بضمّتين : جمع خضوع مبالغة خاضع ، ويحتمل أن يكون خضع بضمه فسكون جمع أخضع ، وهو الذي عنقه تطامن من خفة ، وهذا ابلغ من الاول . ونواكس : جمع ناكس ، صفة العاقل . وهو المطأطء رأسه .

والمبرد عرض لذلك في الكامل أيضا ج ٤ ص ١٨٩ قال : « في هذا البيت شيء يستظروه النحويون وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل نعتا على فواعل ، لئلا يلتبس بالمؤنث . لا يقولون ضارب وضوارب ، وقاتل وقواتل ، لأنهم يقولون في جمع ضاربة : ضوارب ، وقاتلة قواتل . ولم يأت ذلك الا في حرفين : أحدهما في جمع فارس فوارس ، لأن هذا مما لم يستعمل في النساء فأمنوا الالتباس . ويقولون في المثل : هو هالك في الهوالك فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لانه مثل ، فلما احتاج الفرزدق لضرورة الشعر اجراه على أصله فقال نواكس الأبصار ولا يكون مثل هذا ابدا الا في ضرورة » وانظر ج ٨ ص ٩٨ - ٩٩ كما أعاد ذلك في الجزء الثاني ص ٤٩٣ كما سيأتي . من هذا يتبين لنا أن ما قاله المبرد في كتابيه موافق لكلام سيبويه . والرضي في شرح الشافية ج ٢ ص ١٥٣ يقول : « وذكر المبرد أن فواعل في فاعل الغالب أصل وأنه في الشعر سائغ حسن »

والبغدادى في شرح شواهد الشافية ص ١٤٣ يعلق على كلام المبرد في الكامل بقوله فتأمله مع ما نقلوه عنه .

وانظر الخزانة ج ١ ص ٩٩ فقد أوصل الكلمات التي جمع فيها فاعل العاقل على فواعل الى احدى عشرة ، وشرح ادب الكاتب للجواليقي ص ٢٥ ، وسيبويه ج ٢ ص ٢٠٧ .
والبیت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها آل المهلب وهي في ديوانه ص ٣٧٤ - ٣٨٠ .

هذاباب جمع ما كان على أربعة أحرف وثلاث واو، أو ياء، أو ألف

فما كان من ذلك أصلا ، أو ملحقا بالأصلي ، أو متحرّكا في الواحد ، فإنه يظهر في الجمع (١) وذلك قواك - فيما كان أصلا وكان متحرّكا في الواحد - : أساود إذا جمعت أسودا ، وأصايد إذا جمعت أصيد . وقد جعلت كلّ واحد منهما اسما (٢) .

وأما ما كان متحرّكا في الواحد وهو زائد فقولك في جدول : جداول ، وفي قسور : قساور ، وفي عثير : عثاير .

وأما ما كان أصلا وهو ساكن في الواحد فقولك في مقال : مقال ؛ لأنه من القول ، وفي مبيع : مبياع ، لأنه من البيع .

وإن جمعت (يزيد) اسم رجل قلت : يزايد . قال الفرزدق (٣) :

وإني لقوامٌ مقاومٌ لم يكن جريراً ولا مولى جريراً يقومها

/ فإن جمعت اسما على أربعة وثلاثة حرف لين زائد ساكن ؛ فإنك تهمز ذلك الحرف في الجمع . وذلك قولك في رسالة : رسائل ، وفي عجوز : عجائز ، وفي صحيفة : صحائف (٤) .

١
١١٤

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٧ « واعلم أن كل شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبنى بناء بنات الأربعة ، وألحق بيناتها فإنه يكسر على مثال مفاعل ، كما تكسر بنات الأربعة وذلك ، نحو جدول وجداول ، وعشير وعثاير ، وكوكب وكواكب ، وتولب وتوالب ، وسلم وسلالم » .
(٢) لأن النعت يجمع على فعمل .

(٣) نسبة أبو على الفارسي وابن سيده في المخصص ج ١٤ ص ٢١ إلى الفرزدق أيضا وصحح الشنقيطي نسبه إلى الأخطل وهو في ديوانه ص ٩ .
كما نسبه إلى الأخطل البحترى في حماسته ص ٣٣٧ وذكره المازني غير منسوب ج ١ ص ٣٠٦ .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٦ - ١٩٧ « فإذا كسرتة على فعائل قلت : جنائز ورسائل وكنائن وعمائم والواحدة جنازة وكنانة وعمامة ورسالة » .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأن هذه الأحرف لا أصل لها ، فلما وقعت إلى جانب ألف ولم تكن متحرّكة . ولا دخلتها الحركة في موضع أبدلت لما قبلها . ثم تحركت كما تحرك لالتقاء الساكنين . فلزمتها الهمزة ؛ كما لزمت قضاة ؛ لما سببته في موضعه إن شاء الله .

فأما (معيشة) فلا يجوز همز يائها ؛ لأنها في الأصل متحرّكة ، فإنما تردّ إلى ما كان لها ؛ كما ذكرت لك في صدر الباب .

فأما قراءة من قرأ (معايش) فهمز فإنه غلط . وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع بن أبي نعيم ، ولم يكن له علم بالعربية . وله في القرآن حروف قد وقف عليها (١) .

وكذلك قول من قال في جمع مصيبة : مصائب إنما هي غلط . (٢) ، وإنما الجمع مصاب ؛ لأنه مصيبة مُفعلة . فعلى هذا يجرى وما أشبهه .

= وما كان على فعالة فهو بهذه المنزلة . . وذلك حمامة وحمائم ودجاجة ودجاج .
وما كان على فعالة فهو كذلك . . وكذلك فعولة لأنها بمنزلة فعيلة في الزنة والعمدة
وحرف المد وذلك قولهم : حمولة وحمائل وحلوبة وحلائب وركوبة وركائب » .

(١) المبرد في تلحينه هذه القراءة إنما هو مردد لما قاله المازني في تصريفه .
قال المازني ج ١ ص ٣٠٧ « فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معايش) بالهمز فهي خطأ
فلا يلتفت إليها ، وإنما أخذت عن نافع ابن أبي نعيم ولم يكن يدري ما العربية . وله أحرف
يقراها لحنا نحو من هذا وقد قالت العرب : مصائب فهمزوا وهو غلط » .

وهذه القراءة من الشواذ ، وليست من المتواتر (شواذ ابن خالويه ص ٤٢) .
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٧ « فأما قولهم : مصائب فإنه غلط منهم وذلك أنهم
توهّموا في مصيبة فعيلة وإنما هي مفعلة . . وقالوا مصيبة ومصائب فهمزوها وشبهوها حيث
سكنت بصحيفة وصحائف » .

ومراد سيبويه بالغلط التوهم وقد تكرر منه مثل ذلك في كتابه .

هذا باب
ما كانت عينه احدى هذه الالف
التيه ولقي اعرافه لين

١
١١٥

وذلك نحو : سيد ، وميت ، وهين ، ولين ؛ لأن هذا البناء إنما هو (فيعل) من ياء أو واو .
فأما ذوات الواو منه فهين (١) ، وميت ، وسيد ، لأنه من ساد يسود ، ومات يموت . وأما
لين فمن الياء .

والحكم فيهما واحد في بنائهما على باب (فيعل) ؛ لأنهما مشتركان في العلة ، فخرجا إلى
باب واحد خلافاً على الصحيح (٢) وذلك أنه لا يكون في الصحيح (فيعل) ، إنما نظير هذا البناء
من الصحيح (فيعل) نحو رجل جيدر (٣) وزينب ، وخيفق (٤) .
فهذا البناء من المعتل نظيره ما ذكرت لك من الصحيح .

وقد يكون للمعتل البناء الذي له نظير من الصحيح على غير لفظه ، ويكون له البناء لا
يقابله فيه الصحيح .

(١) هين من الهوان عينه واو واما هين بمعنى لين فعينه ياء ومنه المثل اذا عز اخوك فهين .
لان العرب لا تأمر بالهوان (اللسان ومعجم الادباء ج ١ ص ١٤٢) .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧١ - ٣٧٢ « وكان الخليل يقول : سيد فيعل ولم يكن فيعل
في غير المعتل ، لأنهم قد يختصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل : الا تراهم
قالوا : كينونة والقيدودة . . فاصلها فيعلولة وليس في غير المعتل فيعلول مصدرا
وقالوا : قضاة فجاءوا به على فعلة في الجمع ولا يكون في غير المعتل للجمع . . وقال غيره
هو فيعل ، لأنه ليس في غير المعتل فيعلول وقالوا غيرت الحركة . . وقول الخليل أعجب
الى . . »

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٦ - ١٠ .

(٣) القصير .

(٤) الخيفق : الفلاة الواسعة ، ومن الخيل والنوق السريعة .

فمما كان من المعتل على خلاف لفظه في الصحيح سوى ما ذكرت لك قولهم في فاعلي من الصحيح : فَعَلَّةٌ ، نحو : كاتب وكتّبة ، وحافظ . وحفظة ، وعالم وعلمة .

1
116

ونظير هذا من المعتل (فَعَلَّةٌ) / مضموم الأوّل، وذلك قولك في قاضٍ : قُضَاةٌ ، ورايم ورُماة ، وغازٍ وغُزاةٌ ، وشارٍ وشُراةٌ .

وما كان للمعتل خاصةً دون الصحيح قولهم : كان كَيِّنُونَةٌ ، وصار صَيِّرُونَ . فأصل هذا إنما هو (فَيَعْلُولَةٌ) ، ولا يكون (فَيَعْلُولٌ) إلا في ذوات الواو والياء . فإن قال قائل : إنما وزنه (فَعْلُولٌ) ؛ لأنّ اللفظ . على ذلك ، قيل له : الدليل على أنّه ليس بفَعْلُولٍ (١) وأنّه على ما ذكرنا أنّه ليس في الكلام فَعْلُولٌ بفتح الفاء ، وأنّه لو كان على ما وصفتم لكان اللفظ . كَرَيِّنُونَةٌ ؛ لأنّه من الواو ، ولكنك تقول في قيدود : قَوْدُودٌ بالواو ؛ لأنّه من القود ولكنّه لما كان يجوز لك أن تقول في مَيِّتٍ : مَيِّتٌ ، وفي هَيِّنٍ : هَيِّنٌ ، وكذلك جميع بابه ، استثقالا للتضعيف في حروف العلة ، جعلت الحذف فيما كثر عدده غالباً ، فقلت : قيدود ، وكينونة ، فحذفته من قيدود ، وكينونة (٢) / وكان الأصل كَيِّنُونَةٌ ؛ كما أنّ أصل سيّد سَيِّودٌ ؛ لأنّه (فيعِل) من ساد يسود ، فلزم فيه من الإدغام والقلب ما لزم في سيّد ؛ لأنّ صدور هذه الأسماء كسيّد ، وإن كانت مفتوحة .

1
117

فإذا جمعت سيّدا ، أو ميّتا ، أو ما كان مثلهما ، فإنّ النحويين يرون همز المعتل الذي يقع بعد الألف (٣) وذلك قولك : سيائد ، وميائت . فإن قال قائل : ما بالهم همزوا ، وإنما هي عين ، وقد تقدّم شرطهم في باب معيشة أنّه لا يهمز موضع العين ، وإنما يهزم ما كان من هذا زائدا ؟

فإنّ قولهم في هذا إنّما هو لالتقاء هذه الحروف المعتلة ، وقُرب آخرها من الطرف ، ولأنّهم جعلوا هذه الألف بين واوين ، أو ياءين ، أو ياءٍ وواو ، فالتقت ثلاثة أحرف كلّها

(١) سيّاتي حديثه في ص ١٥١ ومكررا في مواضع كثيرة .

(٢) جاء هذا الأصل في قول الراجز :

يا ليت أنا ضمنا سـفـينه حتى يعود الوصل كينونه

انظر شواهد الشافية ص ٣٩٢ والنصف ج ٢ ص ١٥ .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٣ - ٣٧٤ « فإذا جمعت سيّدا وهو فيعمل . . نحو عين

همزت وذلك عميل وعيائل ، وخير وخيائل لما اعتلت هنا فقلبت بعد حرف مزيد في موضع ألف فاعل همزت حيث وقعت بعد ألف . . »

لئنة ، فكأنها على لفظه واحدة ، وقربت من الطرف ، وهو موضع لا يثبت فيه واو ولا ياء بعد ألف ، وإنما تُقلب كل واحدة منهما همزة ، ففعلوا هذا لما قبلها ، ولقربها من الطرف ، ألا ترى / أن الواحدة منهما إذا كانت طرفاً أبدلت وذلك : قولك غزاًء ، وسقأء ، وإنما هما من غزوت ، وسقيت ، فكأنتا ياء ، أو واوا .

وكذلك جميع هذا الباب .

وقالوا : إن وقع بينها ، وبين الطرف حرف صحيح لم تهمز (١) وذلك قولهم في طاووس : طاوويس ، وفي بياع : بياييع . ولا تكون إلا ذلك ؛ لبعدهما من الطرف ، كما لا يكون في باب قضاء وسقأء إلا الهمز .

فهذا قول جميع النحويين فيما تباعد من الطرف .

وأما ما ذكرنا من باب جمع سيد ، وميت فإن أبا الحسن الأخفش كان لا يهمز من هذا الباب إلا ما كانت الألف فيه بين واوين ؛ نحو قولك في أول - وزنه أفعال فقاؤه من اللفظ . عينه - : أوائل .

وكذلك يقول في فوعل من قلت ، وجلت : قوائل ، وجوائيل . فيجعل علته في همز الواو ، لقربها من الطرف نظيراً لما ذكرناه / أنه إذا التقت الواوان أولاً همزت الأولى منهما . فكان يجعل همز الأخرى من هذا الباب واجباً ، وإن كانت الألف قد حالت لاجتماع الواوين والقرب من الطرف . ولا يرى مثل ذلك إذا اجتمعت ياءان . أو ياء ، وواو ، ويقول : لأنه لو التقت الياءان . أو الياء والواو لم يلزمي همز .

والنحويون أجمعون غيره لا يختلفون في إجراء الياء ، والواو . والياءين مجرى الواوين في هذا الباب ، كما صدرنا به في أول الباب .

وعلتهم في ذلك ما وصفنا من التقاء المتشابهة وذلك ، لأنهم يجيزون في النسب إلى راية ، وغاية رائي . وغاي : فيهمزون لاجتماع الياءات إن شاءوا . ولهذا باب نذكره فيه فلذلك ذكرنا أحد وجوهه ليستقصى في موضعه إن شاء الله .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٥ « باب ما يجرى فيه بعض ما ذكرنا إذا كسر على الأصل فمن ذلك فيعال نحو ديار وقيام وديور وقيوم تقول دياوير وقياميم ، ومثل ذلك عوار تقول : عواوير ولا تهمز هذا كما تهمز فعاعل من قلت وخالفت فعال فعلاكما يخالف فاعوك نحو طاووس وناووس عساورا إذا جمعت فقلت : طاوويس وناوويس ٠٠٠ »

وإنما أخرنا تفسير هذا ، ليقع بابا على حِياله مُستقصى . والقول البين الواضح قول
الزحريين^(١) لا قول أبي الحسن الأحنس ؛ ألا ترى أنه يلزمك من همز الياء إذا وقعت طرفا ما
يلزمك من همز الواو / إذا وقعت طرفاً بعد الألف ، وأنّ الياء والواو تظهرا إذا وقع الإعراب
على غيرهما ؛ نحو سقاية ، وشقاوة .

وليس هذا من باب ما يقع من همز الواو إذا لقيها واو أول الكلمة ولا مما يناسبه .
والدليل على ذلك أنهما جميعا إذا تباعدتا من الطرف لم يكن همز . وهذا يدل [على] أنه
من أجل الأواخر ، لا من أجل الأوائل .
ولو بنيت مثل (فَيْعال) من كلت فقلت : كيّال لقلت في الجمع : كياييل ، فلم تهمز ؛
كما تقول : طواويس .

(١) في المنصف ج ٢ ص ٤٥ « ويدل على صحة مذهب الخليل وأن الهمز هو القياس
ما ذكره أبو عثمان في هذا الفصل عن الأصمعي من أنهم يقولون في جمع عيل عيائل بالهمز ، ولم
يجتمع فيه واوان .

فان قال قائل منتصرا لأبي الحسن : ان همزهم عيائل من الشاذ فلا ينبغي أن يقاس
عليه ، قيل : انما كان يكون هذا شاذاً لو كنت سمعتهم لم يهمزوا نظيره في كثير من المواضع
ثم رأيتهم قد همزوا عيائل . فبهذا كان يمكن أن يقال : ان همزه شاذ فأما ولم نرهم صححوا
نظيره وفي الياء ما في الواو من الاستثقال في كثير من المواضع فليس لك أن تحكم بشذوذه
بل اذا جاء السماع بشيء وعضده القياس فذلك ما لا نهاية وراءه وسبيل من طعن فيه سبيل
من طعن في رفع الفاعل وهذا ما لا يقول به أحد » .

هذا باب ما كان من الجمع على وزن فَعَلٍ وفَعَالٍ نما اعتلت عينه

اعلم أنّ ما كان من هذا من ذوات الواو فإنّ الأجود فيه أن تصحّ الواو وتظهر ، وذلك قولك على قَوْلٍ من قال في جمع شاهد شُهِدَ في صائمه : صُومَ ، وقائل قَوْلٍ . وكذلك جميع هذا الباب . وقد يجوز أن تقلب الواو ياءً وليس بالوجه ، ولكن تشبيها بما اعتلت لامه . وذلك أنّك تقول في جمع عاتٍ / : عَتِيٌّ لا يصلح غيره إذا كان جمعا .

1
121

فلما كان هذا الباب يقرب من الطرف جاز تشبيهه بهذا الذي هو طرف فتقول في صائمه : صُيِّمٌ (١) ، وقائل : قُيِّلَ . والوجه ما ذكرت لك أولا ، وإنّ هذا تشبيه ومجاز .

فإن بنيته على (فَعَالٍ) ظهرت الواو (٢) ، ولم يجز إلا ذلك ؛ لتباعدها من الطرف . وذلك قولك : صائمه وصُومًا ، وقائل وقُوال .

وهذا كنحو ما ذكرت لك في الجمع الذي قبله في صحته إذا تباعد من الطرف .

فأمّا ما كان من الياء فجاء في البابين جميعا - فَعَلٌ ، وفُعَالٌ - على الأصل .

تقول : قوم بُيِّعَ ، وبُيِّعَ ، لا يكون إلا ذلك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧ « ولكنها تقلب ياء في فعل وذلك قولهم : صيم في صوم ، وقيم في قوم ، وقيل في قول ، ونيم في نوم لما كانت الياء أخف عليهم ، وكانت بعد ضمة شبهوها بقولهم : عتي في عتو ، وجثي في جثو، وعصى في عصو ، وقد قالوا أيضا : صيم ونيم كما قالوا عتي وعصى » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧ « ولم يقلبوا في زوار ، وصوام ، لأنهم شبهوا الواو في صيم بها في عتو إذا كانت لاما وقبل اللام أو زائدة وكلما تباعدت من آخر الحرف بعد شبهها وقويت وترك ذلك فيها إذ لم يكن القلب الوجه في فعل ولفظة القلب مطردة في فعل ، وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٤

وكذلك إن بنيت واحدا من الواو على (فعل) لم يجز القلب ؛ لأنَّ الوجه فيما اعتلت لامه فكانت واوا الثبات في الواحد ؛ نحو قولك : عتا يعتو عْتُوا - قال الله عزَّ وجلَّ (وَعَتَوْا عْتُوا كَبِيرًا) (١) .

فالواحد إذا كان [الواو فيه عينا] لازم (٢) لموضعه . وذلك قولك : رجل قَوْلٌ ؛ كما تقول : رجل جَوْلٌ قُلَّبٌ ، لا يكون إلَّا ذلك (٣) .

(١) الفرقان - ٢١ -

(٢) تصحيح السيراني .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٦٦ ، باب ما أتم فيه الاسم . . . وذلك فعل ، وفعال ، نحو حول ،

وعوار ، .

هذا باب ما كان من الجمع على فعلة

/ اعلم أنّ كلّ ما كان من هذا الجمع من بنات الياء ، والواو اللتين هما عينان فإنّ الياء منه تجرى على أصلها . والواو إن ظهرت في واحده ظهرت في الجمع .
فأمّا ما ظهرت فيه فقولك : عودٌ وعودٌ ، وثورٌ وثورةٌ .
وأما ما قلبت فيه في الواحد فقولك : ديمةٌ ودِيمٌ ، وقامةٌ وقِيمٌ (١) .
فأمّا قولهم : ثيرةٌ فله علّةٌ أخرناها ؛ لنذكرها في موضعها إن شاء الله .

١
١٢٢

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ « وقد كسروا الفعل في هذا الباب على فعلة .. وذلك قولهم : عود وعودة .. وقالوا : زوج وأزواج ، وثور وأثوار وثور وبعضهم يقول ثيرة . وانظر تصريف المازني ج ١ ص ٣٤٤ وقال سيبويه في ج ٢ ص ٣٦٩ « وإذا قلت فعلة فجمعت ما في واحدة الواو أثبت الواو .. وكذلك قولك كوزوكوزة وعود وعودة وزوج وزوجة .. وقد قالوا ثورة وثيرة قلبوها حيث كانت بعد الكسرة واستثقلوا ذلك .. وهذا ليس بمطرّد يعنى ثيرة» في الخصائص ج ١ ص ١١٢ ! وأما أبو العباس فذكر أنهم أعلوه ليفصلوا بذلك بين الثور من الحيوان وبين الثور وهو القطعة من الأقط

هذاباب جمع ما كان على فعل من ذوات الياء والواو اللتين هما عينان

فأدنى العدد فيه (أفعال) ؛ إذ كان يكون ذلك في غير المعتل ؛ نحو : فرخ وأفراخ ، وزند وأزناد .

فأبنا ما كان من الواو فنحو قولك : صوت وأصوات ، وحوض وأحواض ، وثوب وأثواب (١) ، وما كان من الياء فشيوخ وأشياخ ، وبيت وأبيات ، وقيد وأقياد (٢) . فإذا تجاوزت الثلاثة إلى العشرة فقد خرجت من أدنى العدد .

فما كان من الواو فبابه فعال (٣) . وذلك قولك : ثوب وثياب ، وحوض وحياض ، وسوط وسياط . تنقلب الواو فيه ياء ؛ لكسرة ما قبلها ، ولأنها كانت في الواحد ساكنة .

فإن كانت في الواحد متحركة ظهرت في الجمع ؛ نحو قولك : طويل وطوال ، وما كان مثله . أما ما كان من الياء فإنك تقول فيه إذا تجاوزت أدنى العدد فُعول (٤) ؛ لأنَّ فُعول ، وفعال يعتوران (فعل) من الصحيح . وذلك قولك : كعب وكعوب ، وفلس وفلوس . ويكونان معا في الشيء الواحد ؛ نحو كعاب وكعوب ، وفراخ وفُروخ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٤ - ١٨٥ « وانما منهم أن يبنوه على أفعل كراهية الضمة في الواو ، فلما ثقل ذلك بنوه على أفعال وله أيضا في ذلك نظائر من غير المعتل ، نحو أفراخ وأفراد » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ : « وذلك قولك بيت وأبيات ، وقيد وأقياد ، وخيط واخياط ، وشيوخ وأشياخ ، وذلك انهم كرهوا الضمة في الياء كما يكرهون الواو بعد الياء » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٥ « واذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على فعال وذلك قولك : سيات ، وثياب ، وقياس . تركوا فعولا كراهية الضمة في الواو والضمة التي قبل الواو فحملوها على فعال »

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ « واذا أردت بناء أكثر العدد بنيته على فعول وذلك قولك : بيت ، وخيوط ، وشيوخ ، وعيون ، وقبود . وذلك لأن فعولا وفعالا كانا شريكين في فعل الذي هو غير معتل فلما ابتز فعال بفعل من الواو دون فعول لما ذكرنا من العلة ابتزت الفعول بفعل من بنات الياء حيث صارت أخف من فعول من بنات الواو فكانهم عوضوا هذا من إخراجهم إياها من بنات الواو » .

وكلام المبرد : لأن فعول وفعال .. وفعل حكى هذه الأوزان في حالة الرفع ومثل هذه الحكاية يقع كثيرا في كتاب سيبويه ، والمقتضب .

فلما استبدت الواو بفعال كراهية الضميتين مع الواو خصت الياء بفعل لثلاً يلتبساً . وذلك قولك : شيخ وشيوخ ، وبيت وبُيوت ، وقيد وقُيود .

فإن قال قائل : فلم لم يفصل بينهما في العدد الأقل ٢٠٠ .

فإنَّ الجواب في ذلك أنَّهما تظهرا في (أفعال) ؛ فتعلم الواو من الياء . وذلك قولك : أبيات ، وأحواض . فكل واحد منهما بيّن من صاحبه ؛ كما / كان في بيت ، وحوض .

١
١٢٤

وإن احتاج شاعر فجمع ما كان من باب (فعل) ؛ ونحوه على (أفعل) جاز ذلك ؛ لأنَّ باب (فعل) كان في الصحة لأفعل ؛ نحو : كلب وأكلب ، وكعب وأكعب . وكذلك ما كان نظيراً لهذا إذا اضطرَّ إليه ؛ كما قال :

لكلِّ عيشٍ قد لَيْسَتْ أئُوباً (١)

ومثل ذلك عَيْنٌ وأَعْيُنٌ ، وأَعْيَانٌ جيّد على ما وصفت لك ؛ قال :

ولكنني أغدو على مفاضةٍ دلاصٍ كأعيان الجراد المنظم (٢)

ومثل أعْيُنٌ ، وأئُوبٌ قوله :

أنعتُ أعياراً رَعَيْنَ الخنزراً أنعتهنَّ آيِراً وكَمراً (٣)

ومثل أعيان قوله :

يا أضْبَعاً أَكَلتُ آيَارَ أَحْمِرَةٍ ففى البطون وقد راحت قراقيرُ (٤)

١) سبق في ص ٢٩ من المطبوع .

٢) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٨٦ على جمع عَيْنٌ على أعيان .

المفاضة : الدرع السابغة كأنها أبيضت على لابسها . الدلاص : الدرع الصقيلة البراقة . شبه حلقها في الدقة ، والزرقة ، وتقارب السرد بعيون جراد نظم بعضه الى بعض . والبيت غير منسوب في سيبويه وفي المنصف ونسب في اللسان (عين) الى يزيد بن عبد المدان

وسعيده في الجزء الثاني من المقتضب .

٣) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٨٥ على جمع آير على أفعال ؛ كما قالوا : آيوب والقياس أن يكسر على أفعال .

الخنزر : هضبة في ديار بني كلاب ذكرها ياقوت . الكمرة : رأس الذكر والجمع كمر ولم ينسب البيت في سيبويه ولا في اللسان لقائل معين .

٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٨٦ على جمع آير على آيار وهو الموافق للقياس . الأضبع

جمع ضبع وهي مؤنثة فجمعها على أفعال لذلك .

هجا قوما فجعلهم في عظم البطون وأكل خبيث الطعام كضباع أكلت ما ذكر فرأجت بطونها تصوت . نسبة اللسان (آير) الى جرير الضبى .

القرقرة : صوت البعير والاسم القرقار .

هذاباب ما يصح من زوائت الياء والواو

لسكون ما قبله وما بعده

١
١٢٥

/وذلك نحو: قَاوَل ، وِبَايَعَ ، (١) ؛ لِأَنَّ قَبْلَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ أَلْفًا ، فَلَوْ قَلْبَتْهَا لَصُرَتْ إِلَى عِلَّةٍ بَعْدَ عِلَّةٍ . فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَغْيِرَ حَرْفَ اللَّيْنِ بِطَرَحِ حَرَكَتِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ ، إِذَا كَانَ الَّذِي قَبْلَهُ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ .

. وَمِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى فُعْلٍ ، وَفُعَّالٍ ، وَفَعَّالٍ ، وَأَفْعَالٍ (٢) . وَذَلِكَ قَوْلُكَ : رَجُلٌ قَوْلٌ ، وَقَوْمٌ قَوْلٌ ، وَرَجُلٌ قَوْلٌ ، وَبَيَّاعٌ . وَكَذَلِكَ أَقْيَادٌ ، وَأَحْوَالٌ . وَكُلُّ مَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُ مِنْ هَذَا الْمَنْهَاجِ وَلَمْ نَذْكُرْهُ فَهَذَا قِيَاسُهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَهْوَنَاءُ ، وَأَبْيَنَاءُ ، وَأَخُونَةٌ (٣) ، وَأَعْيَنَةٌ جَمْعُ عِيَانٍ : وَهِيَ حَدِيدَةٌ تَكُونُ فِي الْفَدَّانِ (٤) - فَإِنَّمَا صُحِّحَتْ ؛ لِأَنَّ أَوْلَهُنَّ زِيَادَةَ الْفِعْلِ ، فَصُحِّحَتْ ؛ لِيَفْصَلَ بَيْنَ الْاسْمِ وَالْفِعْلِ . وَقَدْ مَضَى تَفْسِيرُ هَذَا (٥) .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ سَائِرٌ ، وَتَسَائِيرُ الْقَوْمِ ، وَتَقَاوُلُوا ، وَتَبَايَعُوا (٦) .
كُلُّ يَجْرِي مَجْرَى وَاحِدًا . وَكُلُّ مَا لَمْ نَذْكُرْهُ فَهَذَا مَجْرَاهُ إِذَا كَانَ عَلَى هَذَا .

(١) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ٣٦٢ « وَلَا يَعْتَلُّ فَاعِلَتْ ، لِأَنَّهُمْ لَوْ اسْتَكْنُوا حَذَفُوا الْاَلْفَ وَالْيَاءَ وَالْوَاوِ فِي فَاعِلَتْ وَصَارَ الْحَرْفُ عَلَى لَفْظِ مَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ مِنْ بَابِ قَلْتِ وَبَعْتِ ، فَكَرَهُوا هَذَا الْاِجْحَافَ بِالْحَرْفِ ، وَالْاِتِّبَاسَ » .

(٢) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ٣٦٦ « بَابِ مَا أَتَمَّ فِيهِ الْاِسْمُ . . . وَذَلِكَ فِعْلٌ وَفِعَالٌ ، نَحْوُ حَوْلٍ ، وَعَوَارٍ ، وَكَذَلِكَ فِعَالٌ ؛ نَحْوُ قَوْلٍ وَمِفْعَالٍ ، نَحْوِ مَشْوَارٍ ، وَمَقْوَالٍ ، وَكَذَلِكَ التَّفْعَالُ . . . » .

(٣) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ٣٦٦ « وَكَذَلِكَ أَهْوَنَاءُ ، وَأَبْيَنَاءُ ، وَأَعْيَبَاءُ وَقَدْ قَالُوا : اَعْيَاءُ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ : أَبْيَنَاءُ فَاسْتَكْنُ الْيَاءَ وَحَرَكَ الْبَاءَ كَرِهَ الْكُسْرَةَ فِي الْيَاءِ كَمَا كَرِهُوا الضَّمَّةَ فِي الْوَاوِ . »

(٤) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ١٩٢ « الْعِيَانُ : حَدِيدَةٌ تَكُونُ فِي مَتَاعِ الْفَدَّانِ » . وَالْفَدَّانُ : كَسْحَابٌ هُوَ الْمَحْرَاثُ وَانظُرِ اللِّسَانَ .

« ٥ » تَقَدَّمَ فِي ص ١١٠ مِنَ الْمَطْبُوعِ .

(٦) فِي سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ٣٦٢ « وَكَذَلِكَ تَفَاعَلَتْ ، لِأَنَّكَ لَوْ اسْتَكْنْتَ الْوَاوِ ، وَالْيَاءَ حَذَفْتَ الْحَرْفَيْنِ وَكَذَلِكَ فَعَلْتَ ، وَتَفَعَلْتَ . . . »

هذا باب ما اعتلت من موضع اللام

١
١٢٦

/ اعلم أن كل ما كان من هذا على (فَعَلَ) فكان من الواو فإن مجرى بابه (يَفْعُل) (١)، لا يجوز إلا ذلك ، لتسلم الواو ؛ كما ذكرت لك في باب ما اعتلت عينه . وذلك قولك : غزا يَغزُو ، وعدا يَغْدُو ، ولها يلهو .

فإن كان من الياء كان على (يَفْعِل) ؛ لأنَّ تَسَلَّمَ الياء ؛ كما ذكرت لك في باب العين . وذلك نحو : رمى يرمى ، وقضى يقضى ، وشى يمشى (٢) وتعتل اللام فتسكن في موضع الرفع منهما ، كما تقول : هذا قاض فاعلم ؛ لأنَّ الضمة والكسرة مستثقلتان في الحروف المعتلة .

فأما في النصب فتحرك الياء ؛ لما قد تقدمنا بذكره في الفتحة . وذلك كقولك : أريد أن ترمي يا فتى ، وأن تغزو فاعلم كما تقول : رأيت قاضيا ، وغازيا .

فإن لحق شيئا من هذه الأفعال الجزم مائة جزءها حذف الحرف الساكن ؛ لأنَّ الجزم حذف ، فإذا كان آخر الفعل متحركا حذفت الحركة ، وإذا كان ساكنا حذف الحرف الساكن .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨٠ « فيكون في غزوت ابدا يفعل ، وفي رميت يفصل ابدا » وانظر ص ٢٥٤ من سيبويه أيضا .

(٢) الناقص الحلقي العين الواوى اللام من فعل يجوز أن يأتي مضارعه من باب فتح وقد جاءت منه أفعال بالوجهين من باب نصر ومن باب فتح .

في المخصص ج ١٤ ص ٢١٢ « وقانوا في الانفراد : زهاهم السراب يزهاهم لم يذكر أهل اللغة الا هذا وذكر سيبويه يزهوم » .

وقالوا في الاشتراك والمجىء على الأصل مرة وعلى ما يوجب حرف الخلق اخرى : نحوت ظهري اليه انحاه وأنحوه أى صرفته ، وشحوت فمى اشحاه ، وأشحوه أى فتحته ، وبموت أبمو وأبمى بموا أى اجزمت وجنيت ، وسحوت الطين عن الأرض أسحاه ، وأسحوه أى قشرته ، ومحوت اللوح أمحاه وأمحوه . ولعله قد جاء غير هذا وانما أورد ما يحيط به علمي » .

وان كانت عين الناقص اليائى اللام حلقية جاز أن يأتي من باب فتح ، نحو : سعى يسعى ، ونهى ينهى ، ورعى يرعى ، ونأى ينأى .

وانظر شرح الرضى للشافية ج ١ ص ١٢٦ .

تقول : لم يَغْزُ ، ولم يَرْمِ / ؛ كما تفعل بالألف إذا قلت : لم يَخْشَ .

واعلم أَنَّ (فَعِلَ) (١) يدخل عليهما وهما لآمان ؛ كما دخل عليهما وهما عينان وذلك قولك : شقِيَ الرجل ، وَغَيَّبَ من الشقوه ، والغباوة ، وَخَيَّبَ يا فتى من الخشية .

فإذا قلت : (يَفْعَل) لزمه يَخْشَى ، وَيَرْضَى . فإن أردت نصبه تركته مسكناً ؛ لامتناع الألف من الحركة ؛ كما تقول : رأيت المثنى فلا يحرك .

وإن أردت الجزم حذفها ؛ كما وصفت لك من حكم هذا الفعل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٠ «واعلم ان فعلت قد تدخل عليهما كما دخلت عليهما وهما عينات وذلك شقيت ، وغيبت ، » .

هَذَا بَابُ مَالِقَةَ الزَّوَائِدِ مِنْ لَفْظِ الْأَفْعَالِ

اعلم أنَّ الزوائد تلحقها كما تلحق الصحيح فتقول : أعطى الرجل ومعناه : ناول ، والأصل عطا يعطو إذا تناول ، كما تقول : غزا الرجل ، وأغزيتَه ، وجرى الفرس ، وأجريتَه . ويكون على (اسْتَفْعَلَ) ، و(فَاعَلَ) ، و(افْعَوْعَلَ) ، وجميع أبنية الفِعل ، إِلَّا أَنَّكَ إِذَا زِدْتَ فِي الْفِعْلِ فَصَارَتْ أَلْفَهُ رَابِعَةً اسْتَوَى الْبَابَانِ : لخروج بنات الواو إلى الياء ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : (يَفْعَلُ) فَيَأْفِيهِ / الزيادة من هذا الباب انكسر ما قبل الواو ، فانقلبت ياء ؛ كما تنقلب واو ميزان ؛ لسكونها ، وكسرة ما قبلها . وذلك قولك : يُغْزِي ، وَيُعْجِي ، وَيَسْتَغْزِي ، ونحو ذلك .

١
١٢٨

فعلی هذا یجری أغزیت ، واستغزیت ؛ كما أَنَّكَ تقول : دُعِيَ ، وَغُزِيَ فتقلب الواو ياء . وتقول في المضارع : هما يُدْعِيَانِ ، وَيُغْزِيَانِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا لَزِمَ فِي أَحَدٍ وَجْهَيْهِ شَيْءٌ اتَّبَعَهُ الْآخَرُ لَثَلًا يَخْتَلَفُ ؛ إِذْ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُبْنَى عَلَى صَاحِبِهِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : مَا بَالُ تَرَجَّيْ ، وَتَغَازَى يَرْجِعَانِ إِلَى الْيَاءِ وَلَيْسَ وَاحِدٌ مِنْهُمَا يَلْحَقُهُ فِي الْمَضَارِعِ كَسْرَةٌ . لِأَنَّكَ تقول : تَرَجَّيْ يَتَرَجَّيْ ، وَتَغَازَى يَتَغَازَى ، فلم قلْتَ : تَغَازِينَا ، وَتَرَجَّيْنَا؟ . قيل : لِأَنَّ التَّاءَ إِتْمَا زَادَتْ بَعْدَ أَنْ انْقَلَبَتِ الْوَاوُ يَاءً (١) .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ تقول : رَجَّيْ يُرَجَّيْ ، وَغَازَى يُغَازَى ، ثُمَّ لَحِقَتْ التَّاءُ .

والدليل على ذلك أَنَّ غَازَى لَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ ، وَيَتَغَازَى عَلَى ذَلِكَ لِأَيُّجُوزُ/ أَنْ تقول : تَغَازَى زَيْدٌ حَتَّى تقول : وَعَمْرُو ، وَمَا أَشْبَهَهُ .

١
١٢٩

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٦ « باب ما يلزم الواو فيه بدل الياء » وذلك إذا كان فعلت فيه على خمسة أحرف فصاعداً وذلك قولك : أغزيت وأغازيت واسترثيت وسألت الخليل عن ذلك فقال : إنما قلبت ياء ، لأنك إذا قلت : يفعل لم تثبت الواو للكسرة فلم يكن ليكون فعلت على الأصل وقد أخرجت يفعل إلى الياء وأفعل وتفعل ونفعل .

قلت فما بال تغازينا ، وترجينا وانت إذا قلت يفعل منهما كان بمنزلة يفعل من غزوت . قال : الألف بدل الياء ها هنا التي أبدلت مكان الواو وإنما أدخلت التاء على غازيت ورجيت .

هذا باب بناء الأسماء على هذه الأفعال

المزيد فيها وغير المزيد فيها ؛ وذكر مصادرهما ، وأزمنتها ، ومواضعها (١)

اعلم أن كل اسم بنيته من فعل من هذه الأفعال التي هي (فَعَلَ) فبناء الاسم فاعِل ؛ كما يجرى في غيرها . فتقول من غزوت : هذا غاز (٢) فاعلم ، ومن رميت : هذا رام يا فتى ، ومن خشيت : هذا خاش فاعلم .

واعتلاه كاعتلال فعله إذا قلت : هو يغزو ، ويرمى فأسكنتهما في موضع الرفع ، وقلت : لم يغز ، ولم يرم . فحذفتها في موضع الجزم . والعلّة في فاعِل أنك تسكن الياء في موضع الرفع والخفض ، فتقول : هذا غاز ، ومررت بغاز . وكذلك حكم كل ياء انكسر ما قبلها وهي مخففة . فأما في موضع النصب فتقول : رأيت قاضيا ، وغازيا ؛ لخفة الفتحة ؛ كما كنت تقول في الفعل : لن يغزو ، ولن يرمي يا فتى ، فتحرّك أو اخر الأفعال بالفتح ؛ لما قد تقدّم تفسيره . / وكلما (٣) زاد من هذه الأفعال شيء فقياسه قياس غيره من الفعل الصحيح ؛ إلا أنك تسكن آخره في الرفع والخفض ؛ كما كان اعتلال فعله ، وتفتحته في النصب على ما وصفت لك . وذلك قولك - إذا بنيت من هذا الفعل شيئا على (أفعل) - : أعطى وأغزى ، وهو يُعطي ، ويُغزى ، ولن يُعطي ، ولن يُغزى .

وكذلك استعطى ، وهو يستعطى ، ولن يستعطى ، ورأيت مستعطيا . فعلى هذا مجرى جميع هذه الأفعال .

(١) العنوان كما ترى لاسم الفاعل ، والمصدر ، واسم الزمان والمكان . ولكنه لم يتكلم إلا على اسم الفاعل ، وجدينه عن أوزان المصادر الثلاثية ، والزائدة عن الثلاثة سيأتي في الجزء الثاني وقد مضى حديثه عن صياغة المصدر الميمي ، واسم الزمان والمكان في ص ٧٤ ، وص ١٠٨ وسيأتي أيضا في الجزء الثاني ص ٤٠٣ - ٤٠٥ .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ : « واعلم أن هذه الواو لا تقع قبلها أبدا كسرة الا قلبت ياء وذلك نحو : غاز وغزى ونحوهما »

(٣) في الأصل (وكل ما) .

هذا باب ما بنى من هذه الأفعال اسما

على فَعِيل ، أو فَعُول ، أو فِعَال ، أو فَعَّلَل ، وما أشبه ذلك

اعلم أنك إذا قلت من رميت : رَمِيًا فاعلم على مثال جعفر (١) فأردت جمعه فإنك تقول : رَمَايَ فاعلم . تلتقى في آخره ياءان يُذهب إحداهما التثنية ؛ لالتقاء الساكنين ؛ كما أنك إذا قلت : قاضٍ فاعلم حذف الياء لالتقاء الساكنين ؛ لأنَّ الياء ساكنة ، ويلحقها التثنية ، وهو ساكن ؛ فتذهب لالتقاء الساكنين .

١
١٣١

وتقول : بعيرٌ مُعِي وإِبِلٌ مَعَاي (٢) ؛ لأنَّك إنَّما جئت بعد الألف بحرف أصلي . فإذا قلت من هذا شيئاً أصله الحركة لم يلزمك في الجمع همزه . وقد مضى تفسير هذا في باب الياء والواو اللتين هما عينان (٣) .

وأما قولهم : إِبِلٌ مَعَايَا فليس هذا لازماً ، ولكنَّه يجوز ذلك في كلِّ ما كان آخره ياءً قبلها كسرةً : أن تبدلها ألفاً بأن تفتح ما قبلها ، وذلك قولهم : مِدْرَى وَمَدَارَى ، وَعَدْرَاءٌ وَعَدَارَى ؛ وكذلك كلِّ ما كان مثله . والأصل مدارٍ وعدارٍ ، ولكنَّه جاز ذلك [على] ما وصفنا ؛ لأنَّ الفتح والألف ، أخفُّ من الكسرة والياء ، ولم تخف التباساً ، لأنَّه لا يكون شيئاً من الجمع أصل بنائه فتح ما قبل آخره . ولذلك لم يجز في مثل (رامٍ) فاعلم أن تحمله على الفتح وتثبت مكان يائه ألفاً ؛ لأنَّه كان يلتبس برامى ، وغازى . فهذا جائز هناك ، تمتنع في كلِّ موضع دخله التباس .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٧ : « وأما فعلل من رميت فرميا ، ومن غزوت غزوى ، والجمع غزاو ، ورمای لا يهمز ، لأن الذي يلي الألف ليس بحرف الاعراب ، واعتلت الآخرة ، لأن ما قبلها مكسور » .

(٢) في اللسان : « أعيا السير البعير ونحوه : أكله وطلحه ، وإِبِلٌ مَعَايَا : معيية . قال سيبويه : سنانت الخليل عن معايا . فقال الوجه معاي ، وهو المطرد ، وكذلك قال يونس » .
(٣) أنظر ص ٩٦ .

فإن بنيته بناء (فَعِيلَة) ، أو (فَعِيل) الذي يكون مؤنثا ، أو ما كان جمعه كجمعها لزوم
 الهمز ، والتغيير ، من أجل الزيادة ؛ كما ذكرت لك في باب صحائف ، وسفائن .
 وكذلك فعالة / ، وفُعالة ، وفُعول ، وكُلُّ مؤنث على أربعة أحرف ثالث حروفه حرف لين ،
 وما جمعته على جمعه .

١
١٣٢

وذلك قولك إذا جمعت مثل رَمِيَّة أو رهاية : رَمَايا ، وقضية قضايا (١). وكان الأصل : هذا
 قضائي فاعلم ، ورمائي فاعلم ؛ كقولك : صحائف ، فكرهوا الهمزة ، والياء ، والكسرة ،
 فالزموه بدل الألف ، ولم يجز إلا ذلك ؛ لأنه قد كان يجوز فيما ليست فيه هذه العلة ، فلما
 لزمت العلة كان البدل لازما ، فلما أبدلت وقعت الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا منها ياء ؛ لأن
 مَخْرَج الهمزة يقرب من مَخْرَج الألف ، فكان كالتقاء ثلاث ألفات ؛ فلذلك قالوا : مطايا ،
 وركايا .

ولو اضطرَّ شاعر لردّه إلى أصله ؛ كردّه جميع الأشياء إلى أصولها للضرورة (٢). وسنبين ذلك
 بعد فراغنا من الباب إن شاء الله .

وتقول في (فُعُول) من رميت ، وغزوت : رُمِيَّ ، وغزويّ ، وفي الجمع : رَمَائِيَّ ، وغزَويّ .
 لا تهمز في التباعد من الطرف خاصة / فإن قلت فَعِيلَة بما لاه مهموزة ، أو ما يلحقه في الجمع
 ما يلحق فَعِيلَة ؛ نحو : فعالة ، وفُعولة اعتلّ اعتلال ما وصفت لك . وذلك قولك :
 خطيئة ، فإن جمعتها قلت : خطايا (٣) .

١
١٣٣

وكان أصلها أن تلتقى همزتان فتقول : خطائِيَّ فاعلم ، فأبدلت إحدى الهمزتين ياء ؛ لئلا
 تلتقى همزتان . فلما اجتمعت همزة وياء ، خرجت إلى باب مطية وما أشبهها .
 واعلم أن كل ما ظهرت الواو في واحده فإنها تظهر في جمعه .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨٤ « وذلك قولك : مطية ومطايا ، وزكية وركايا ، وهديّة
 وهدايا فانما هذه فعائل كصحيفة وصحائف وانما دعاهم الى ذلك ان الياء قد تقلب اذا كانت
 وحدها في مثل مفاعل فتبدل الفا ، وذلك نحو مداري ، وصحاري والهمزة قد تقلب وحدها
 ويلزمها الاعتلال فلما التقى حرفان معتلان في انقل ابنية الاسماء ألزموا الياء بدل الألف اذا كانت
 تبدل ولا معتل قبلها » . الأصل قضائي قلبت الكسرة فتحة ثم قلبت الياء ألفا فصارت قضاء ثم
 قلبت الهمزة ياء فصارت قضايا

(٢) جاء ذلك في قول عبدة بن الحارث بن عبد المطلب في يوم بدر :
 فما برحت أقدامنا في مكاننا ثلاثتنا حتى أزيروا المنائيا
 والقصيدة في سيرة ابن هشام : الروض الأنف ج ٢ ص ١١٢ .
 (٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعائل من جئت وسؤت فكخطايا تقول جيانا وسوايا
 وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٥٤ - ٥٥ . والانصاف ص ٤٧٤ - ٤٧٩ .

ليس (١) إن التي تظهر في الجمع تلك الواو ، ولكنك تبدل من همزته واوا ، لتدل على ظهور الواو في الواحد ، إذ كما قد يجوز أن تبدل الهمزة واوا في الباب الذي قبله ، وإن كان الاختيار البناء . وذلك قولك في إداوة : أداوى ، وهراوة : هراوى (٢) .

وقد قال قوم في جمع شهية : شهاوى (٣) . فهذا عندهم على قياس من قال في مطية : مطاوى (٤) . وليس القول عندي ما قالوا ، ولكنه جمع شهوى . وهو مذهب أكثر النحويين .

وكان الخليل (٥) يرى في هذا الجمع الذي تلتقى فيه علتان / من باب مظايا ، وأداوى ، الذي تجتمع فيه همزة ، وحرف علة القلب ؛ كما كان يرى في باب جاء ذلك لازما ؛ إذ كان يكون في غيره اختيارا . وكذلك هذا الباب ، إذ كنت تقول في شوائع : شواع على القلب أن يكون هذا لازما فيما اجتمعت فيه ياء ، وهمزة .

قال الشاعر :

وكان أولها كعابُ مقامرٍ ضربتُ على شزُنٍ فهنَّ شواعي (٦)

(١) اسم ليس ضمير الشأن

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٥ « وأما ما كانت الواو فيه ثابتة ، نحو اداوة ، وعلاوة ، وهراوة فانهم يقولون فيه : هراوى ، وعلاوى ، واداوى . ألزمو الواو ههنا ، كما ألزمو البناء في ذلك » انظر تصريف المازنى ج ٢ ص ٦٣ .

(٣) في تصريف المازنى ج ٢ ص ٦٤ - ٦٥ « قال أبو عثمان : وقد قالوا : شهية وشهاوى فعملوها بمنزلة ما ظهرت في واحده الواو وهذا شاذ فان قال قائل : شهاوى جمع شهوى فقد قال قولاً لا يجوز » .

قال أبو الفتح « شهاوى في هذا القول في انه جمع شهوى بمنزلة حبلى وحبالى . وحمل شهاوى على انه جمع شهوى قوى حسن ، لأنه ليس فيه حمل على الشذوذ » .

قال المعجاج « فهى شهاوى وهو شهاونى » .

(٤) وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٨٥ « وقد قال بعضهم هداوى فأبدلوا الواو ، لأن الواو قد تبدل من الهمزة » .

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « وأما فعائل من جئت وسؤت فكخطايا تقول : حيايا وسوايا . وأما الخليل فكان يزعم أن قوله : جاء وشاء ونحوهما اللام فيهن مقلوبة وقال : ألزمو ذلك هذا واطرد فيه إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة » .

(٦) البيت في المنصف ج ٢ ص ٥٧ غير منسوب ونسبه اللسان (شاع - شزن) الى الأجدع بن مالك . كعاب المقامر . رءوس العظام التي يلعب بها . الشزنون : الغليظ من الأرض . والمعنى كان أولى الخيل المفيرة قداح مقامر ضرب بها على غليظ من الأرض فتناثرت . والشاهد في قوله شواعى والأصل شوايع قدمت اللام على العين .

فكان يقول في جمع خطيئة : خطائِي (١) ، فاعلم ، لأنها الهمزة التي كانت في الواحدة .
 وإذا كانت الهمزة في الواحد لم يلزمها في الجمع تغيير ؛ لأنَّ الجمع لم يجلبها ، ألا ترى
 أنك لو جمعت جائية لم تقل : إلا جواء فاعلم ، لأنَّك إنما رددت الهمزة التي كانت في الواحدة .
 وكذلك لو بنيت (فَعَلَّل) من جاء يا فتى لقلت : جَيَّأى ، وتقديرها : جِيَعَى (٢) .

فإن جمعت قلت : جَيَّأ فاعلم ؛ لأنَّ الهمزة لم تعرض في جمع ، إنما كانت في الواحد
 كالفاء من جعفر ، فقلت في الجمع كما قلت : / جعافِر (٣) .

١
١٣٥

فهذا أصل هذا الباب : إنَّ التغيير إنما يلزم الجمع إذا كان الهمزة مجتلباً فيه ، ولم يكن
 في واحده .

وكان الخليل يجيز خطايا ، وما أشبهه على قولهم في مِدْرَى : مَدَارَى ، وفي صحراء : صَحَارَى ،
 لا على الأصل ، ولكنه يراه للخفة أكثر ؛ ألا ترى أنه إذا أثبت الألف أبدل من الهمزة ياء ؛
 كما يفعل ؛ لثلاً تقع همزة بين ألفين لشبه الهمزة بالألف .

واعلم أنَّ الشاعر إذا اضطرَّ ردَّ هذا الباب إلى أصله وإن كان يرى القول الأوَّل ؛ لأنه
 يجوز له للضرورة أن يقول : ردَّد في موضع ردَّ ؛ لأنه الأصل كما قال :

(١) الخليل في جمع خطيئة اذا قلب قلبا مكانيا لا يقف عنده بل يقلب كسرة الهمزة فتحة
 ثم الياء الفا ثم الهمزة ياء .

في المنصف ج ٢ ص ٥٦ « فاما الخليل فانه يرى أن خطايا ، ورزايا ، وما كان نحوهما قد
 قلبت لامه الذي هي همزة الى موضع ياء فعيلسة فكانها في التقدير : خطاييء ثم قلب الهمزة فصار
 موضع الياء فصار خطائي فأبدلت الكسرة فتحة وعمل بها كما عمل بها في قول عامة النحويين .
 فسألت ابا علي عن هذا فقلت : هلا اقر الهمزة بحالها فقال : خطأ ، لأنها لام وهي من
 الاصل ، وليست عارضة في جمع ، كما يقول في جمع جائية : جواء ، لأنها ليست عارضة في جمع .
 فقال : ان اللام لما قدمت فجعلت في موضع الهمزة لعارضة في الجميع أشبهتها فجرى عليها حد
 فغيرت كما تغير العارضة في الجمع . » وانظر الانصاف ص ٤٧٤ - ٤٧٩ وشرح الشافية ج ٣
 ص ٥٩ - ٦٣ .

(٢) من عادة النحويين اظهار الهمزة بالتعبير عنها بالعين .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « واما فعلل من جئت ، وقرات فانك تقول فيه : جياى ،
 وقرأى . فاذا جمعت قلت : قراء وجياء لان الهمزة تليق في الواحد وليست تعرض في الجمع . »
 وانظر ص ١٦٩ من سيبويه أيضا .

الحمد لله العليّ الأجلّ (١)

وكما قال :

أَنْتَى أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا (٢)

ويجوز له صرف مالا ينصرف ، لأنّ الأصل في الأشياء أن تنصرف . فإذا اضطرّ إلى الياء المكسور ما قبلها أن يعربها في الرفع والخفض فعل ذلك ؛ لأنّه الأصل ؛ كما قال ابن الرقيّات :

لا بَارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هَلْ يُصْبِحَنَّ إِلَّا لَهُنَّ مَطَلَبٌ (٣)

/ لأنّ غواني فواعل ، فجعل آخرها كآخر ضوارب .

١
١٣٦

وقال الآخر :

قد عَجِبْتُ مِنْهُ وَهُنَّ يُعْيِيَانِي لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مَقْلُوبِيَا (٤)

(١) مطلع أرجوزة لاميسة لأبي النجم العجل والشاهد في فك ادغام المثليين للضرورة ، والقياس الأجل . وهذه اللامية مشروحة في كتاب الطرائف الأدبية للأستاذ الميمنى ص ٥٧ - ٧١ وانظر شواهد الشافية ص ١٩١ .

(٢) استشهد به سيبويه في موضعين ج ١ ص ١١ ، ج ٢ ص ١٦١ وصدده : مهلا أعاذل قد جربت من خلقي

مهلا : مفعول مطلق حذف عامله . عاذل منادى مرخم عاذلة - وجواب الشرط محذوف أي ان ضنونا لم أضن - وقال سيبويه ج ٢ ص ٢٢٦ « وقالوا ضننت ضنا كرفقت رفقا وقالوا ضننت ضنانة كسقمت سقامة » وانظر اصلاح المنطق ص ٢١١ والمخصص ج ١٥ ص ٥٨

يصف نفسه بالوجود حتى ولو كان من وجود عليه بخيلا حريصا
وانظر شواهد الشافية ص ٤٩٠ وسيأتي في موضعين آخرين .
والبيت لقعنّب بن أم صاحب الغطفاني .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على تحريك الياء من الغواني واجرائها على الأصل للضرورة . والبيت لابن قيس الرقيّات من قصيدة في صدر ديوانه ص ٦١ - ٦٠ ، وروايته : « في الغواني فما ، فليس فيه ضرورة » .

أنظر الخصائص ج ١ ص ٢٦٢ - ج ٢ ص ٣٤٧ والمنصف ج ٢ ص ٦٧ ، ٨١ والكامل ج ٨ ص ١٨١ والسيوطي ص ٢١١ وسيأتي في الجزء الثالث أيضا .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على إجراء يعليا على الأصل للضرورة وهو تصغير يعلى اسم رجل ، ويعلى يمنع من الصرف مكبرا ومصغرا للعلمية ، ووزن الفعل ، كان القياس أن يقول : يعيل بالتنوين كما في جوار ، وغواش والمقلولي : الذي يتحمل على الفراش حزنا .

وهذا الرجز غير منسوب في سيبويه وكذلك في تصريف المازني ج ٢ ص ٦٨ ، ٧٩ ، وفي اللسان (قلى) ونسبه أستاذنا الشيخ النجار في تعليقه على الخصائص ج ١ ص ٦ الى الفرزدق وهو ليس في المطبوع من ديوانه .

لأنه لما بلغ بتصغير يعلى الأصل صار عنده بمنزلة يعلم لو سميت به رجلا ؛ لأنه إذا تم لم ينصرف . فإنما انصرف باب جوارٍ في الرفع والخفض ؛ لأنه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين .

وكذلك قاضٍ فاعلم . لو سميت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض ؛ لأن التنوين يدخل عوضا عما حذف منه .

فأما في النصب فلا يُجرى ؛ لأنه يتم فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه .

فإن احتاج الشاعر إلى مثل جوارٍ فحقه - إذا حرك آخره في الرفع ، والخفض - ألا يُجرى ، ولكنه يقول : مررت بجوارٍ كما قال الفرزدق :

فلو كان عبدُ الله مولى هجوتَه ولكنَّ عبدَ الله مولى مَوالِيا (١)

فإنما أجراه للضرورة مجرى ما لا علة فيه .

فإن احتاج إلى / صرف ما لا ينصرف صرفه مع هذه الحركة ، فيصير بمنزلة غيره مما لا علة فيه ؛ كما قال :

فَلتَأْتِينِك قِصائِدُ وأيرُكِبَنَ جيشُ إِيكَ قِوادمَ الأكوارِ (٢)

ألا ترى أنه في قوله : (مولى مواليا) قد جعله بمنزلة الصحيح ؛ كما قال جرير :

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٨ على اجرائه موالى على الأصل للضرورة ، وانقياس موالى والبيت للفرزدق قاله لعبد الله بن أبي اسحق النحوى وكان يلحنه فهجاه وهو ليس في ديوانه المطبوع .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٥٠ على التوكيد بالنسوة الخفيفة في قوله فليأتينك ، وليدفعن - الكور : الرحل - وقادمته : العودان اللذان يجلس بينهما الراكب .

يقول : والله لأغيرن عليك بقصائد الهجو ، ورجال الحرب ، وجعل الجيش يدفع القوادم ، لأنهم كانوا يركبون الأبل في الغزو حتى يحلوا بساحة العدو فجعل الجيش هو المزعج للأبل المرتحلة الدافع لها وروى بنصب الجيش ورفع القوادم ، لأنها المتقدمة والخيل مقودة خلفها فكانها الدافعة الجيش اليهم والسابقة نه نحوهم . وهذا على رواية : وليدفعن . أما على رواية : وليركن فليس فيها الرفع الجيش .

والبيت للناطقة الديانية من قصيدة في ديوانه ص ٣٢ وانظر الخزانة ج ٢ ص ٦٨ ورغبة الأمل ج ٤ ص ٦٦ وسيعيده في الجزء الثالث من المقتضب .

فيوما يُجَارِينُ الهوى غيرَ ماصِي ويوما تُرى منهنَّ غُولٌ تَغُولُ (١)

وقال الكُمَيْتُ :

خَرِيْعُ دَوَادِي فِي مَلْعَبٍ تَأَزَّرُ طَوْرًا وَتُلْقَى الْإِزَارَا (٢)

ويكفيك من هذا كله ما ذكرت لك : من أَنَّ الشعاع إذا اضطرَّ ردَّ الأشياء إلى أصولها .
فأما قوله :

• سماءُ الإلهِ فوقَ سَبْعِ سَمَائِيَا • (٣)

فإنه ردَّ هذا إلى الأصل من ثلاثة أوجه :

أحدها : أَنَّهُ جمع سماء على فعائل ، والذي يُعرف من جمعها سموات .

والثاني : أَنَّهُ إذا جمع سماء على فعائل فحقه أن يقول : سمايا ؛ لأنَّ الهمز يعرض في الجمع بدلا من الألف الزائدة في فعال ، وترجع الواو التي هي همزة في سماء ؛ لأنَّ سماء إنما هو فعال من سموت . فتصير الواو ياء لكسرة ما قبلها ؛ كما صارت واو غزوت ياء في غازٍ ، فتلتقى همزة ، وياء ، فيلزم التغيير كما ذكرت لك ، فردَّها للضرورة إلى سماءيا ثم فتح آخرها . وكان حقَّ الياء المنكسر ما قبلها أن تسكَّن ، فإذا لحقها التنوين حذفت لا لتقاء الساكنين ، فحرك آخرها بالفتح . كما يفعل بالصحيح الذي لا ينصرف .

1
138

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على تحريك الياء في ماضى للضرورة .

وفي المنصف ج ٢ ص ٨٠ وحكى أبو علي عن أبي العباس أن أبا عثمان كان ينشده

فيوما يوافين الهوى ليس ماضيا . فهذا الاضرورة فيه .

المعنى : يوافيني الهوى منهن ، ولا أصبو ، ولا آتى مالايجل ، ويوما يهجرن فينذهبن نذة الصبا واللهو . والبيت لجرير من قصيدة في ديوانه ص ٤٥٥ - ٤٥٧ . وروى هناك : غير ماضيا وانظر الخصائص ج ٣ ص ١٥٩ وأمالى الشجرى ج ١ ص ٨٦ والأعلم .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٦٠ على اخراج دوادى على الأصل والقياس دواد .

الخريع : الناعمة مع فجور . والدوادى : الأراجيح مفردها دوداة ومعنى تازر طورا وتلقى الأزار : أى لا تبالي لصغر سنها كيف تتصرف لاعبة . والبيت للكُميت وانظر الخصائص ج ١ ص ٢٢٤ وتصريف المازني ج ٢ ص ٦٨ .

(٣) صدره : (له ما رأت عين البصير وفوقه) ، واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٩ على اجراء سماءيا على الأصل .

وانظر الخصائص ج ١ ص ٢١١ - ٢١٢ والمنصف ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ فلم يزد أبو الفتح على كلام المبرد شيئا .

والبيت لامية بن ابي الصلت من قصيدة تشتمل على توحيد الله ، وقصص بعض الأنبياء وهى في ديوانه ص ٧٠ - ٧٢ وفي الخزانة ج ١ ص ١١٩ .

فهذه ثلاثة أوجه : جمعها على فعائل ، وتركها ياء ، ومنعها الصرف .
وأما ما كان من هذا الباب كأول في بابهِ فِعَلَّتْهُ في الهمز كَمَلَّةٌ أوَّل .
إِلَّا أَنَّ الهمز يلزم ذوات الياء ، والواو ، والتغيير .

تقول في (فَعَلَّ) من حَيَّيت : حَيًّا . وكذلك (فَعَلَّل) : اللفظان سواء .
فَأَمَّا (فَعَلَّ) فَإِنَّكَ ثَقَلْتَ العَيْن - وهي ياءٌ - ؛ كما ثَقَلْتَ عَيْنَ قَطْعٍ ، فانفتح ما قبل الياء
التي هي لام وهي في موضع حركة ؛ فانقلبت ألفا .

ولا يكون اسم على مثال (فَعَلَّ) إِلَّا أَنْ تصوغه معرفةً ، فتنقله من (فَعَلَّ) . فَأَمَّا قولهم
(بَقِمَ) فَإِنَّهُ اسم أعجمي . فلو سَمَّيت به رجلا لم تصرفه/ في المعرفة ؛ لأنه وقع من كلام العرب
على مثال لا تكون عليه الأسماء ، فلم يكن بأمثل حالا من عربي لو بنيته على هذا المثال .
فَأَمَّا قولهم : (خَضَمَ) - للعنبر بن عمرو بن تميم (١) - فَإِنَّمَا هو فِعْلٌ منقول ، وهو غير منصرف
في الاسم .

وهذا شيء ليس من هذا الباب ، ولكن لما ذُكِرَ وصفنا حاله . ثُمَّ نعود من القول إلى
الباب .

وَأَمَّا (فَعَلَّلُ) من حَيَّيت فَإِنَّ العَيْن ساكنة ، واللامان متحركتان ، فَأُدغمت العَيْن في اللام
الأولى ، وأبدلت الثانية ألفا .

فإن جمعت (فَعَلَّلُ) فتقدير جمعه : (فَعَالِلُ) ؛ كما قلت في قَرَدَد : قرادِد .

وإن جمعت (فَعَلَّ) فتقدير جمعه : (فَعَاعِلُ) ؛ كما تقول في سُلَم : سلالِم . وَأَيُّهُمَا جمعت
يلزمه الهمز . ليس من أجل أَنَّ فيه زائدا ، ولكنّه لالتقاء حرفين معتلين ، الألف بينهما كما
ذكرت لك في أوائل .

فتقول فيهما جميعا : حَيَايَا . وكان الأصل حَيَائِي ، فلزم ما لزم مطيئة في قولك : مطايا .
وكذلك لو قلت : فعاعل من جئت / لقلت : جَيَايَا (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧ « لا يصرفون خضم وهو اسم العنبر بن عمرو بن تميم » وانظر
جمهرة الأنساب ص ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) الأصل : جَيَايَا . تقلب الياء الثانية همزة لتوسط الألف بين الياءين ثم تقلب الهمزة
الثانية ياء فيصير جَيَائِي ثم تقلب كسرة الهمزة فتحة والياء ألفا فيصير جَيَاء فتقلب الهمزة ياء
فيصير جَيَايَا

وكان الأصل جِيَائِيُّ . فكانت تبدل الثانية ياء ؛ كما فعلت في قواك : هذا جاء فاعلم ، ثم تذهب إلى باب مطايا .

فإن قلت : (فَعَالِل) ، و(فَعَاعِل) من شويت ولويت ، قلت : شوايا ، ولوايا (١) . فنظير الواو ؛ لأنَّ العين واو ؛ كما أظهرت الياء في حييت ، وجيت (٢) .

فإن قلت : (مَفْعَل) من شويت أو حييت ، قلت : مَشَوَى ، وَمَحَيَّا .

فإن جمعت قلت : مَشَاوٍ ، وَمَحَايٍ . فلم تهمز ؛ لأنه لم يعرض ما يهمز من أجله ، وإنما وقع حرفا العلة الأصليان بعد الألف .

فإن بنيت منه شيئا على (مفاعيل) ، أو (فَعَالِل) أو ما أشبه ذلك لم يصلح الهمز أيضا . وذلك قولك : مَشَاوِيٍّ وَمَلَاوِيٍّ ؛ لبعد حرف العلة من الطرف وقد تقدّم تفسيره هذا في باب طواويس .

فإن كان مكان الواو ياء ففيه ثلاثة أقاويل :

تقول في (فَعَالِل) ، أو (مفاعيل) من حييت : حَيَاوِيٍّ . أبدلت/من الياء واوا ؛ كراهية اجتماع الياءات ؛ كما قلت في النسب إلى رحي : رَحَوِيٍّ .

ويجوز أن تبدل من إحدى الياءات همزة ، فتقول : حَيَائِيٍّ فاعلم . وهو الذي يختاره سيبويه (٣) . وليست الهمزة بمنزلة ما كنت تهمز قبْل ، فيلزومك التغيير من أجلها ؛ لأنك فيه مخير ، وإنما هي بدل من الياء ، وهي بمنزلة الياء لو ثبتت .

ومن أجرى الأشياء على أصولها فقال في النسب إلى رحي : رَحِيٍّ ، وإلى أمية : أُمِيٍّ ، ترك الياء هنا على حالها ، فقال : حَيَائِيٍّ .

(١) الأصل شوايي قلبت الياء الأولى همزة لتوسط ألف فعالل أو فواعل حرفي علة ، ثم قلبت الكسرة فتحة فانقلبت الياء الثانية ألفا فصار شوايا ثم قلبت الهمزة ياء فصار شوايا وكذلك الأمر في لوايا .

(٢) يظهر أن أصلها جئت فخففت الهمزة فصارت ياء .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٧ « وأما فعاليل من رميت فرمائي والأصل رمايي ولكنك همزت كما همزت في راية ، وآية حين اقالوا : رائئ وآئ فأجربته مجرى هذا حيث كثرت الياءات بعد الألف ، كما أجريت فعليلة مجرى فعليسة ومن قال : راوي فجعلها واوا قال : رماوي ومن قال : اميي وقال : آيي قال رمايي فلم يفسر وكذلك فعاليل من حييت ومفاعيل » .

وبهذه المنزلة النسب إلى راية ، وآية ، وما كان مثلهما .

يجوز إقرار الياء مع ياء النسب الثقيلة ، فتقول : رايي ، وآيي . وتبدل الهمزة إن شئت ، وتقلبها واوا . وهي أجود الأقاويل عندي . وسيبويه يختار الهمزة (١) .

فأما ما كان من الياء مثل شويئت إذا قلت : (فاعيل) فلا يجوز إلا شواوي (٢) فاعلم .

وذلك ؛ لأن الواو من أصل الكلمة ، وقد كان يفرّ إليها من الياء التي هي أصل ، فلما كانت ثابتة لم يجوز أن يتعدى إلى غيرها .

وهذا الباب يرجع بعد ذكرنا شيئا من الهمز وأحكامه ، وشيئا من التصغير والنسب ، مما يعجزى وما يمتنع من ذا إن شاء الله

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٧٦ « وسألته عن الإضافة إلى راية ، وطاية ، وثاية ، وآية ، ونحو ذلك فقال : أقول : رائي ، وطائي ، وثائي ، وآئي وانما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف والألف تشبه بالياء فصارت قريبا مما تجتمع فيه أربع ياءات فهمزوها استثقالا وأبدلوا مكانها همزة ، لأنهم جعلوها بمنزلة الياء التي تبدل بعد الألف الزائدة ، لأنهم كرهوها ها هنا ، كما كرهت ثم وهي هنا بعد ألف كما كانت ثم وذلك نحو يا رداء . ومن قال : أميي قال : آيي ورأيي بغير همزة ، لأن هذه لام غير معتلة وهي أولى بذلك ، لأنه ليس فيها أربع ياءات ولأنها أقوى . . . ولو أبدلت مكان الياء الواو فقلت ناوي ، وآوي ، وطاوي ، وراوي جاز لك كما قالوا : شواوي فجعلوا الواو مكان الهمزة » .

(٢) فاعيل من شوي شواوي تبقى الواو الثانية ولا تقلب همزة لبعدها من الطرف ، كما في طواويس وإذا خففت الياء المشددة قلبت الواو همزة ، ثم قلبت الكسرة فتحة ، والياء الفا ، ثم أبدلت الهمزة واوا فيصير شواوي

هذا باب

١
١٤٢

ذوات الياء التي عيناتها ولا ماتها ياءات

وذلك نحو قولك : عَيَّيت بالأمر ، وحيَّيت .

فما كان من هذا الباب فإنَّ موضع العين منه صحيح ؛ لأنَّ اللام معتلَّة ، فلا تُجمع على الحرف
علتان ، فيلزمه حذف بعد حذف ، واعتلال .

فالعين من هذا الفعل يجرى مجرى سائر الحروف . تقول : حيَّيت ، ويحيَّا ؛ كما تقول :
خشييت ، وبخشي .

وكذلك إن كان موضع العين واو ، وموضع اللام ياء ، فحكمه حكم ما تقدَّم ، وذلك نحو :
شوييت ، ولوييت ، يشوي ، ويلوي ؛ كما تقول : رميت ، ويرمي ولا تقلب الواو في شوي ألفا ؛
كما قلبتها في قال (١) ، ولكن يكون شوييت بمنزلة رميت ، وحيَّيت ، بمنزلة خشييت .

وتقول : هذا رجل شاو ، ورجل لاوٍ وحايٍ بغير همزة ، لأنَّ العين لا علَّة فيها . ولا يلزم
الخليل قلب هذا ، لأنَّه بمنزلة غير المعتلِّ .

وتقول في المفعول : مكان محييٍ فيه ، ومشويٍ فيه ؛ كما تقول : مرميٍ فيه ، ومقضيٍ
فيه . تجريه على هذا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٧ « اعلم أن الواو ، والياء لاتصلان واللام ياء أو واو ، لأنهم
إذا فعلوا ذلك صاروا الى ما يستثقلون ، والى الالتباس والاجفاف . . . » .

هذاباب ماكانت عين ولامه واوين

اعلم أنه ليس من كلامهم أن تلتقى واوان إحداهما طرف من غير علة . فإذا التقت عين ولام كلاهما جاز ثباتها إذا كانت العين ساكنة ؛ لأنك ترفع لسانك عنهما رفة واحدة للإدغام . وذلك قولك قُوَّة ، وحوَّة ، (١) وُصُوَّة (٢) ، ويكُنُّ قُوٌّ ، والجَوُّ ، ونحو ذلك .

فإن بنيت من تىء من هذا فعلا لم يجز أن تبنيه على (فعل) ، فتلتقى فيه واوان ؛ لأنك لو أردت مثل غزوت أغزو لقلت : قَوَوْتُ أَقُوُّ ، فجمعت بين واوين في آخر الكلمة ، وهذا مطرح من الكلام ؛ لما يلزم من الثقل والاعتلال .

فإنما يقع الفعل منه على فَعِلْتُ ؛ لتقلب الواو الثانية ياء في الماضي ، وألفا في المستقبل . وذلك قولك : قَوِيَّ يَقْوَى ، وحوِيَّ يَحْوَى (٣) . فإذا قلت كذلك صرفت الواو الثانية المنقلبة ياء تصريف ما الياء من أصله ، ما دمت في هذا الموضع .

فإن قال قائل : ما بال الواوين لم تثبتا ثبات اليائين في حِييت / ، ونحوه ؟ . فلأن الواو مخالفة للياء في مواضعها ؛ ألا تراها تُهمز مضمومة إذا التقت الواوان أولا ، ولا يكون ذلك في الياء .

فإن أخرجت الواو التي تلاقيها واو من هذا المثال حتى يقعا منفصلتين ثبتتا المحائل بينهما . وذلك قولك - إن أردت مثل احمار - : احوأوى الفرس ، واحواوت الشاة : فترجع الواوان إلى أصولهما ؛ لأنه لا مانع من ذلك .

(١) الحوة : سواد الى الخضرة .

(٢) الصوة : جماعة السباع ، وحجر يكون علامة في الطريق .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٩ « فانما يجيء أبدا على فعلت على شيء يقلب الواو ياء ولا يكون فعلت ولا فعلت كراهية ان تثبت الواوان فانما يصرفون المضاعف الى ما يقاب الواو ياء ... » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢٠٩

وإنَّما نَدَلَّ في هذا الموضع على الأصل ؛ لأنَّه موضع جُمِّل ، ونَدَّأى على تفسيره في موضع التفسير والمسائل إن شاء الله .

اعلم أنَّه لا يكون فِعْل ، ولا اسم موضع فائمه واو ، ولامه واو . لا يكون في الأفعال مثل وَعَوْتُ (١) .

وأما الياء فقد جاء منها لخفَّتْها . وذلك قولك : يَدَيْتُ إليه يَدًا (٢) . وهو مع ذلك قليل ؛ لأنَّ باب سَلَس ، وقلَّ أقلَّ من باب رَدَّ . فلذلك كَثُرُ في الياء مثل حييت ، وعييت ، وقلَّ فيما وصفت لك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٠ « واعلم أن الفاء لا تكون واوا واللام واوا في حرف واو إلا ترى أنه ليس مثل وعوت في الكلام » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٣

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٠ « وقد جاء في الياء كما جاءت العين واللام ياءين وان تكون فاء ولما أقل كما كان سلس أقل وذلك قولهم : يديت إليه يدا » .

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٥

وفي الخصص ج ١٢ ص ٢٣٦ « صاحب العين - أيديت عنده يدا من الاحسان قال أبو علي هو من باب استحجر الطين وأشعر الجنين أي أنه لم يستعمل بغير الزيادة » وفي اللسان « أيديت عنده يدا ويديت لغة » .

هَذَا بَابُ مَا هَاءٍ عَلَى أَنْ فَعَلٍ عَلَى مَنَّاكَ صِيغَتِ رَائِي لَمْ يَسْتَعْمَلْ

لأنه لو كان فعلاً للزمته علة بعد علة ، فرُفِضَ ذلك من الفعل ؛ لما يعْتُورُ من العَلَلِ . وذلك نحو : غاية ، وراية ، وثاية (٢) .

فكان حقّ هذا أن يعتلّ منه موضع اللام ، وتصحّ العين ، كما ذكرت لك في باب حِيَّيت ، فيكون (فَعَلَةٌ) منه على مثال حَيَاة .

ولكنّه إنّما بُنِيَ اسماً ، فلم يجز على مثال الفعل . هذا قول الخليل .

وزعم سيبويه عمرو بن عثمان أنّ غير الخليل ولم يُسمّهم كان يقول : هي فَعَلَةٌ (٣) في الأصل . وكان حقّها أن تكون آية ، ولكن لما التقت ياءان قلبوا إحداهما ألفاً كراهية التضعيف . وجاز ذلك ؛ لأنه اسم غير جارٍ على فِعْلٍ .

وقول الخليل أحبّ إلينا .

ومّا رفض منه الفعل لما يلحقه من الاعتلال (أول) (٤) . وهو (أفعل) . يدلُّك على ذلك قولهم :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٨ « هذا باب ما جاء على أن فعلت منه مثل بعث وان كان لم يستعمل في الكلام ، لأنهم لو فعلوا ذلك صاروا بعد الاعتلال الى الاعتلال ، والالتباس ... » .
(٢) الثاية : حجارة تكون حول الغنم للرعى يثوى إليها . (المنصف ج ٣ ص ٧٢) .
(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٨ « وهذا قول الخليل وقال غيره انما هي آية ، وأى فعل ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما ، لأنهما تکرهان ، كما تکره الواوان ... » .
(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « ومما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك اول ، والواو : وآه وويح » . وانظر الخصائص ج ١ ص ٣٩٢-٣٩٣ وشرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٠٢-٢٠٣ .

هو أول منه كقولك : هو أفضل منه ، وأفضل الناس ، وأن مؤنثه الأولى / ؛ كما تقول : الكُبْرَى 1
١٤٦
والصُغْرَى . ولكن كانت فاؤه من موضع عينه ، ومثل هذا لا يكون في الفعل .

وَمَا لا يكون منه فِعْل (يَوْم) و(آذ) ؛ لما يلزم من الاعتلال (١) .

واعلم أَنَّ اللام إذا كانت من حروف اللين ، والعين من حروف اللين فَإِنَّ العين تُصَحِّح ، ولا تعتلّ ، وتُعَلِّ اللام ، فتكون العين بمنزلة غير هذه الحروف ؛ لثلاثاً تجتمع على الحرف عِلَّتَان . وقد مضى تفسير هذا في باب حييت . وإِنَّمَا ذكرناها هاهنا لمجيء هذه الأسماء على ما لا يكون فعلاً ، ولا اسماً مأخوذاً من فِعْل .

فلو بنيت من حييت (فَعَلَّة) أو من قَوِيْتُ لقلت : قَوَاة . . وحيَاة ؛ كما تقول من رميت : رَمَاة . فتكون الياء [أو الواو] التي هي عين بمنزلة غير المعتلّ .

فَأَمَّا قولهم : (شَاء) كما ترى (٢) فَإِنَّ فيه اختلافاً :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « وسألته عن اليوم فقال : كأنه من يمت وإن لم يستعملوا هذا في كلامهم كراهية أن يجمعوا بين هذا المعتل، وياء تدخلها الضمة في يفعل كراهية أن يجتمع في يفعل ياءان في احدهما ضمة مع المعتل فلما كانوا يستثقلون الواو وحدها في الفعل رفضوها في هذا لما يلزمهم من الاستثقال في تضرير الفعل » .

(٢) (شاء) فيها شدوذ بسبب اجتماع اعلايين فيها : قلب العين الفا ، وقلب اللام همزة ويرى سيبويه انها اسم جمع لشاة من غير لفظها ، كرجل ، ونفر ، لان لام شاة هاء ولام شاء ياء بدليل قولهم في التصغير شوى وفي النسب شاوى ، ويرى غير سيبويه ان اصل (شاء) (شاه) فقلبت الهاء همزة ، كما قلبت في ماء فهو اسم جمع لها من لفظها وقولهم في التصغير : شوى يحتمل ان يكون مخفف الهمزة ، كما في نبي ، وبرية وهذا هو نص سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ : « واما الشاء فان العرب تقول فيه شوى ، وفي شاة شويهة والقول فيه ان شاء من بنات الياءات ، او الواوات التي تكون لامات وشاة من بنات الواوات التي تكون عينات ولامها هاء . . والدليل على ذلك هذا شوى وانما ذا كامراً ونسوة . . ومثله رجل ، ونفر » .

وانظر المنصف ج ٢ ص ١٤٤-١٤٦

يقول قوم : الهمزة منقلبة من ياء ، وأنها كانت في الأصل شاي كما ترى ، فأعلت العين
وهي واو من قولهم : / تسوى وقُلبت الياء همزة ؛ لأنها طرف وهي بعد ألف . فكان هذا بمنزلة
سقاء وغزاء . فيقال لهم : هلاً إذا أعلت العين صححت اللام ، ليكون كباب غاية ، وآية ؟ ؛
ألا ترى أنهم لما أعلوا العين صححوا اللام ؛ لئلا تجتمع علتان ؛ فقالوا : آي . وراى جمع
راية ، قال العجاج :

وخطرَ أيدي الكُماةِ ، وخطرَ راى إذا أوردته الطعنُ صدَرَ (١)

ونظير ذلك قولهم في جمع قائم : قيام . وفي جمع ثوب : ثياب ، فلما جمعوا روى قالوا :
رواء فاعلم ، فأظهروا الواو التي هي عين لما اعتلت الياء ، وهي في موضع اللام .
ولا اختلاف في أنه لا يجتمع على الحرف علتان (٢) .

وزعم أهل هذه المقالة في (شاء) يا فتى أنه واحد في معنى الجمع ولو كان جمع شاة وعلى
لفظها لم يكن إلا شياه ، لأن الذاهب من شاة الهاء ، وهي في موضع اللام يدلُّك على ذلك قولهم
شويهة في التصغير .

وزعم أن الهمزة منقلبة من حرف لين لقولهم : شوي في معنى / الشاء وفساد قولهم ما شرحت
لك .

وأما غير هؤلاء فزعم أن (شاء) جمع شاة على اللفظ ؛ لأن شاة كانت في الأصل شاهة ،
على قولك شويهة ، والظاهر هاء التانيث ، فكرهوا أن يكون لفظ الجمع كلفظ الواحد ،
في الوقف ، فأبدلوا من الهاء همزة فقالوا : شاء فاعلم ؛ لقرب المخرجين ؛ كما قالوا : أرقتُ ،

(١) استشهد به سيويه ج ٢ ص ١٨٩ وفي تعليق الخصائص ج ١ ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ،
« خطرت أيدي الكُماة : أي تحركت أيديهم في القتال ، وخطرت الرايات يوردها الطعن فتصدر
راويات بدم الأعداء » .

واستشهد به المازني في تصريفه ج ٢ ص ١٤٤

وهو من أرجوزة للعجاج يمدح بها عمر بن عبيد الله بن معمر . وانظر ديوانه ص ١٥-٢١

(٢) فصل القول في ذلك الرضى في شرح الشافية ج ٣ ص ٩٣ - ٩٤ .

وهرقت ، وإيَّاك ، وهِيَّاك ، وكما قالوا : ماء فاعلم ، وإنما أصله الهاء ، وتصغيره مُؤِنِه فاعلم
وجمعه أمواه ، ومياه .

وذهب هؤلاء إلى أن شوى مخفَّف الهمزة كما تقول في النبيِّ ، والبريةِ ، ويفسَّر هذا في
باب الهمز مستقصى إن شاء الله .

وهذا القول الثاني هو القياس .

باب الهمز

اعلم أنَّ الهمزة حرف يتباعد مَخْرَجُه عن مخارج الحروف ، ولا يَشْرَكُه في مخرجه شيء ، ولا يُدانيه إلا الهاء والألف . ولهما علَّتَانِ نشرحهما إن شاء الله .

أما الألف فقد تقدّم/قولنا في أنها لا تكون أصلاً ، وأنها لا تكون إلا بدلاً أو زائدة .
وإنما هي هواء في الحلق يسميها النحويون الحرف الهاوي .

١
١٤٩

والهاء خَفِيَّةٌ تقارب مَخْرَجَ الألف ، والهمزة تحتها جميعاً . أعني الهمزة المحققة ، فلتباعدها من الحروف ، وثقل مخرجها ، وأنها نبرة في الصَّدر ، جاز فيها التخفيف ، ولم يجز أن تجتمع همزتان في كلمة سوى ما نذكره في التقاء العينين اللتين بنية الأولى منهما السكون ، ولا يجوز تحريكها في موضع البتة .

فإذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فتحة وأردت تحقيقها قلت : قرأ الرجل ، وسأل عبد الله .
كذا حق كل همزة إذا لم ترد التخفيف .

فإن أردت التخفيف نحووت بها نحو الألف ، لأنها مفتوحة ، والفتحة من مَخْرَجِ الألف (١)
فقلت : قرا يا فتى .

والمخففة بوزنها مُحَقَّقةٌ ، إلا أنك خففت النبرة ؛ لأنك نحووت بها نحو الألف ، ألا ترى
أن قوله :

* أن رأت رجلاً أغشى أضرب به * (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « اعلم ان كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فانك تجعلها اذا اردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محققة غير انك تضعف الصوت ، ولا تتمه وتخفي ، لأنك تقر بها من هذه الألف » .

(٢) تمامة : (ريب النون ودهر مفسد خبل) - واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٦٧
على ان الهمزة المخففة بزنة المحققة . ولولا ذلك لانكسر البيت لان بعد انهمزة نونا ساكنة فلو كانت همزة بين بين في حكم الساكنة لالتقى ساكنان في الحشو ولا يكون ذلك في الشعر الا في القوافي =

في وزنها لو حَقَّقت / فقلت : أأن . وتحقيقها إذا التفتنا ردئ جدًا ، ولكنني ذكرته ؛ لأمثَل لك .

فإن كانت قبلها فتحةً وهي مضمومة نَحَوْتُ بها نَحَوَ الواو (١) ؛ لأنَّ الضمَّة من الواو في محلِّ الفتحة من الألف . وذلك قولك : لوم الرجل إذا حَقَّقت . فإذا خَفَّفت قلت : لوم الرجل الوزن واحد على ما ذكرت لك .

فإن كانت مكسورةً وما قبلها مفتوحٌ نَحَوْتُ بها نَحَوَ الياء (٢) . وذلك يئس الرجل . والمخفَّقة - حيث وقعت - بوزنها محقَّقةً ، إلاَّ أنَّ النبر بها أقلُّ ؛ لأنَّك تزيحها عن مخرج الهمزة المحقَّقة .

فإن كانت مضمومة وقبلها فتح أو كسر ، فهي على ما وصفنا يُنحَى بها نَحَوَ الواو . وكذلك المكسورة يُنحَى بها نَحَوَ الياء ، مع كلِّ حركة تقع قبلها .

فأمَّا المفتوحة فإنه إن كانت قبلها كسرة جعلت ياءً خالصةً (٣) ؛ لأنه لا يجوز أن يُنحَى بها نَحَوَ الألف ، وما قبلها مكسوز ، أو مضموم ؛ لأنَّ الألف لا يكون ما قبلها إلاَّ مفتوحا . وذلك قولك في جمع مِثْرَة (٤) من مَأْرَت بين القوم : أي أرشْت بينهم : مِثْر . فإن خَفَّفت الهمزة

= أن - الهمزة الأولى للاستفهام ، والمصدر المؤول مجرور بلام العلة أو من التعليلية والتقدير : أصدت ، لأن رأت رجلا هذه صفته .

ورأت بمعنى ابصرت - والأعشى هو الذي لا يبصر بالليل ، وجمله أضر به حاله أو صفة ثانية لرجلا انظر شواهد الشافية ص ٣٣ ح ٣

والبيت للأعشى من قصيد في ديوانه ص ٥٥-٦٣

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وإذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والواو الساكنة » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٣ « وإذا كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة والياء الساكنة ، كما كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة . . . » .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « اعلم أن كل همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فانك تبدل مكانها ياء في التخفيف وذلك قولك في المِثْر : مير وفي يريد أن يقرئك : يقرئك » .

والنظر الكامل ج ٤ ص ٩٦

(٤) المِثْرَة بكسر الميم وسكون الهمزة ، الذحل والعداوة وفعله كمنع .

قلت : مِير ، تُخْلِصُهَا يَاءٌ . ولا يكون تخفيفها إلا على ما وصفت لك للعلّة التي ذكرنا .

وإن كان ما قبلها مضموما وهي/مفتوحة جعلت واوا خالصة^(١) والعلّة فيها العِلّة في المكسور ما قبلها إذا انفتحت . وذلك قولك في جمع جُؤنة^(٢) : جُؤن مهموز .
فإن خففت الهمزة أخلصتها واوا ، فقلت : جُؤن .

* * *

واعلم أنّ الهمزة إذا كانت ساكنة فإنّها تقلب-إذا أردت تخفيفها-على مقدار حركة ما قبلها^(٣) وذلك قولك في رأس ، وجُؤنة ، وذئب ،-إذا أردت التخفيف- : رأس ، وجُؤنة ، وذئب ، لأنّه لا يمكنك أن تنحو بها نحو حروف اللين ، وأنت تخرجها من مُخْرَج الهمزة إلا بحركة منها . فإذا كانت ساكنة فإنما تقلبها على ما قبلها ، فتحلصها ياءً ، أو واوا ، أو ألفا .

* * *

وكان الأخفش يقول : إذا انضمت الهمزة وقبلها كسرة قلبتها ياءً ؛ لأنه ليس في الكلام واو قبلها كسرة . فكان يقول في يستهزئون - إذا خففت الهمزة - : يستهزيون .
وليس على هذا القول أحد من النحويين^(٤) . وذلك : لأنهم لم يجعلوها واوا خالصة ؛ إنّما هي همزة مخففة . فيقولون : يستهزيون . وقد تقدّم قولنا في هذا .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « وان كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة وأردت ان تخفف أبدلت مكانها واوا ، كما أبدلت مكانها ياء حيث كان ما قبلها مكسورا ، وذلك قولك في التؤدة : تودة ، وفي النجّون : جون ، وتقول غلام وبيك اذا أردت غلام أبيك وانما منعك ان تجعل الهمزة ههنا بين بين من قبل انها مفتوحة فلم تستطع ان تنحو بها نحو الالف وقبلها كسرة او ضمة . »
(٢) الجونة : الحقّة يجعل فيها الحلى . الكامل ٤-٦٦

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « واذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة فأردت ان تخفف أبدلت مكانها ألفا وذلك قولك في رأس وبأس وقرات : رأس باس وقرات واذا كان ما قبلها مضموما فأردت ان تخفف أبدلت مكانها واوا وذلك قولك في الجؤنة والبؤس والمؤمن : الجؤنة والبؤس والمؤمن - وان كان ما قبلها مكسورا أبدلت مكانها ياء كما أبدلت مكانها واوا اذا كان ما قبلها مضموما والفا اذا كان ما قبلها مفتوحا وذلك الذئب والمثرة ذيب وميرة » . في الكامل ج ٢ ص ١٧٨ : « والثأر : ما يكون لك عند من أصاب حميمك من الثرة ومن قال ثار فقد أخطأ »
ربما قصد تخطئة من جعله من الأجوف ولا يريد منع تخفيف الهمزة . وفي ديوان حسان ص ٣٣٩ :

لتسمعن وشيكا في ديارهم * الله أكبر يانارات عشانانا

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٤ « واذا كانت الهمزة مضمومة وقبلها ضمة او كسرة فانك تصيرها بين بين وذلك قولك : هذا درهم أختك ، ومن عند أمك . وهو قول العرب ، وقول الخليل »

وأعلم أنه ليس من كلامهم/ أن تلتقى همزتان فتحققاً جميعاً ؛ إذ كانوا يحققون الواحدة .
فهذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ، فإنه كان يرى الجمع بين
الهمزتين . وسأذكر احتجاجه وما يلزم على قوله بعد ذكرنا قول العامة .

النحويون يرون إذا اجتمعت همزتان في كلمتين كل واحدة منهما في كلمة تخفف إحداهما .
فإن كانتا في كلمة واحدة أبدلوا الثانية منهما ، وأخرجوها من باب الهمزة (١) .

أمّا ما كان في كلمة ؛ فنحو قولهم : آدم ، جعلوا الثانية ألفا خالصة ؛ للفتحة قبلها .

وقالوا في جمعه : أوادم ، كما قالوا في جمع خالد : خوالد ، فلم يرجعوا بها إلى الهمز .

وقالوا في (فاعل) من جئت ، ونحوه : جاء كما ترى . فقلبوا الهمزة ياء ؛ لأنها في موضع

اللام من الفعل ، وموضع العين تلزمه الهمزة لاعتلاله ؛ كما قلت في فاعل من يقول : قائل .

فلما التقت الهمزتان في كلمة قلبوا الثانية منهما على ما وصفنا .

فإذا كانتا في كلمتين فإنّ أبا عمرو بن العلاء كان يرى تخفيف الأولى (٢) منهما وعلى

ذلك قرأ في قوله / عز وجل (فقد جاء أشراطها) (٣) إلا أن يبتدأ بها ضرورة كامتناع القرآن .

وكان يحقق الأولى إذا قرأ (ألد وأنا عجوز) (٤) ويخفف الثانية ، ولا يلزمها البدل ؛ لأنّ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٨ « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بد من

بدل الآخرة .. »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٧ « واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من

كلمة فان أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما .. كما استثقل أهل الحجاز
تحقيق الواحدة فليس من كلام العرب أن تلتقى همزتان فتحققا - ومن كلام العرب تخفيف
الأولى وتحقيق الآخرة وهو قول أبي عمرو وذلك قولك (فقد جا اشراطها) - (ويازكريا
انا نبشرك) ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة سمعنا ذلك من العرب وهو قولك (فقد
جاء اشراطها ، ويا زكريا انا .. وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت له له ؟ فقال :
اني رأيتهم حين ارادوا ان يبدلوا احدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة وذلك
جاء وآدم ، رأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل (يا ويلتا ألد وانا عجوز) وحقق الأولى
وكل عربي » .

(٣) محمد عليه السلام - ١٨ -

(٤) هود - ٧٢ - وفيها قراءات كثيرة سبعية انظر اتحاف فضلاء البشر ص ٢٥٩

وغيث النفع ص ١٣٠

ألف الاستفهام منفصلة . وكان الخليل يرى تخفيف الثانية على كلِّ حال ، ويقول : لأنَّ
البدل لا يلزم إلاَّ الثانية ؛ وذلك لأنَّ الأولى يُلفظ بها ، ولا مانع لها ، والثانية تمتنع من
العحقيق من أجل الأولى التي قد ثبتت في اللفظ .

وقول الخليل أقيس ، وأكثر النحويين عليه .

فأما ابن أبي إسحق فكان يرى أن يحقَّق في الهمزتين (١) ، كما يراه في الواحدة ، ويرى
تخفيفها على ذلك . ويقول : هما بمنزلة غيرهما من الحروف ، فأنا أجرهما على الأصل ،
وأخفِّف-إن شئت-استخفافا . وإلاَّ فإنَّ حكمهما حكم الدالين ، وما أشبههما . وكان يقول في
جميع خطيئة - إذا جاء به على الأصل - : هذه خطائيءٌ ويختار في الجمع التخفيف ، وأن
يقول : خطايا ، ولكنَّه لا يرى التحقيق فاسدا .

* * *

واعلم أنَّ الهمزة المتحرَّكة إذا كان قبلها حرف ساكن فأردت تخفيفها ، فإنَّ ذلك يلزم فيه
أن تحذفها ، وتلق حركتها/على الساكن الذي قبلها ، فيصير الساكن متحرِّكا بحركة الهمزة (٢) .
وإنَّما وجب ذلك ؛ لأنَّك إذا خففت الهمزة جعلتها بينَ بينَ ، قد ضارعت بها الساكن ،
وإن كانت متحرَّكة .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٩ - ٤١٠ « وأما الهمزتان فليس فيهما ادغام في مثل قولك:
قرأ أبوك ، وأقرى أباك ، لأنك لا يجوز لك أن تقول : قرأ أبوك فتحققهما فتصير كأنك انما
أدغمت مايجوز فيه البيان ، لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبدا فلا يجريان مجرى ذلك
وكذلك اقالته العرب وهو قول الخليل ويونس وزعموا أن ابن أبي اسحق كان يحقق الهمزتين
واناس معه وقد تكلم ببعضه العرب وهو ردىء فيجوز الادغام في قول هؤلاء وهو ردىء » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٥ « واعلم ان كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت
أن تخفف حذفها ، والقيت حركتها على الساكن الذي قبلها وذلك قولك : من أبوك ، ومن أمك ،
وكم أبلك إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب ، والأم ، والأبلى . . . ومثله قولك في المرأة : المرة ،
والكأمة الكلمة . . . وقد قال الذين يخففون (الا يسجدوا لله الذي يخرج الخب في السموات)
حدثنا بذلك عيسى وانما حذفت الهمزة ههنا ، لأنك لم ترد أن تتم وارادت اخفاء الصوت » .

وانظر الكامل ج ٣ ص ٨٧ ، ج ٥ ص ٢١٥-٢١٦

ووجه مضارعتها أنك لا تبدئها بينَ بيْنٍ ؛ كما لا تبدئ ساكنا . وذلك قولك : من أبوك ، فتحرك النون ، وتحذف الهمزة : ومن اخوانك .

وتقرأ هذه الآية إذا أردت التخفيف (الله الذي يُخْرِجُ الخَبَّ فِي السَّمَوَاتِ) (١) وقوله (سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ) (٢) .

إنما كانت اسألُ فلما خففت الهمزة طرحت حركتها على السين ، وأسقطتها ، فتحركت السين ، فسقطت ألف الوصل . ومن قال : هذه مرأة كما ترى فأراد التخفيف قال : مرّة . فهذا حكمها بعد كل حرف من غير حروف اللين .

* * *

فأما إذا كانت بعد ألف ، أو واو ، أو ياء فإن فيها أحكاما :

إذا كانت الياء ، والواو مفتوحا ما قبلهما فهما كسائر الحروف . تقول في جِيَّالٍ : جِيَّل .

وكذلك إن كانت واحدة منهما اسما ، أو دخلت لغير المدّ واللين .

وتقول في فَوَعَلَ من سَأَلت : سَوَّأَل / فإن أردت التخفيف قلت : سَوَّل . / كما قلت في الياء .

وكذلك ما كانت فيه واحدة منهما اسما ، وإن كان قبل الواو ضمة ، أو قبل الياء كسرة .

تقول في اتبعوا أمره : اتبعوا أمره ، وفي اتبعي أمره : اتبعي أمره ، وفي اتبعوا إبلكم : اتبعي إبلكم (٣) .

لا تبالى أمفتوحة كانت الهمزة ، أم مضمومة ، أم مكسورة .

فإن كانت الياء قبلها كسرة وهي ساكنة زائدة لم تدخل إلا لمدّ ، أو كانت واو قبلها ضمة

(١) النمل - ٢٥ - وهذه القراءة من الشواذ (شواذ ابن خالويه ص ١٠٩) .

(٢) البقرة - ٢١١ -

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٦ « وتقول في حوابة : حوبة ، لأن هذه الواو الحقت بنات الثلاثة بنات الأربعة وانما هي كواو جدول الاتراها لا تغير اذا كسرت للجمع تقول : حوائب فانما هي بمنزلة عين جعفر وكذلك سمعنا العرب الذين يخفون يقولون : اتبعوا أمره ، لأن هذه الواو ليست بمدّة زائدة في حرف الهمزة منه فصارت بمنزلة واو يدعو وتقول : اتبعي أمره صارت كياء يرمى حيث انفصلت ولم تكن مدة في كلمة واحدة مع الهمزة » .

على هذه الصفة لم يجوز أن تطرح عليها حركة ، لأنه ليس مما يجوز تحريكه (١) . وذلك نحو :
خطيئة ، ومَقْرُوءة . فإنَّ تخفيف الهمزة أن تَقْلِبها كالحرف الذي قبلها ، فتقول في خطيئة :
خَطِيَّة ، وفي مَقْرُوءة : مقروءة .

وإنما فعلت ذلك ؛ لأنك لو أَلْقَيْت حركة الهمزة على هذه الياء وهذه الواو لحركت شيئا
لا يجوز أن يتحرك أبدا ؛ لأنها للمد ، فهو بمنزلة الألف ؛ إِلَّا أَنَّ الإِدْغَام فيه جائز ؛ لأنه مما
يدغم ؛ كما تقول : عدو ، ودلي ، ومغزو ، ومرمي .

وأما الألف وإنَّ الإِدْغَام فيها محال (٢) وهي تحتل أن تكون الهمزة بعدها بَيْنَ بَيْنَ ؛ كما .

1
156

احتملت الساكن المدغم في قولك : دابة / ، وشابة ؛ لأنَّ المدَّة قد صارت خلفا من الحركة ،
فساغ ذلك للقائل . ولولا المدَّ لكان جمع الساكنين ممتنعاً في اللفظ .

فتقول - إذا أردت اتباع أمره فخففت - : اتبعا أمره فتجعلها بَيْنَ بَيْنَ . وكذلك مضى إبراهيم ،
وجزى أمه ؛ لأنَّ الألف لا تكون إِلَّا ساكنة ، فلو طرحت عليها الحركة لخرجت من صورتها ،
وصارت حرفا آخر .

وتقول في نبيء - إذا خففت الهمزة - : نبي كما ترى . هكذا يعجز فيما لم تكن حروف
ليئة أصليّة ، أو كالأصليّة .

وهم في نبيء على ثلاثة أضرب (٣) .

(١) في سيبويه ج ١ ص ١٦٦ « وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد واو ، أو ياء زائدة ساكنة
لم تلحق لتلحق بناء ببناء وكانت مدة في الاسم والحركة التي قبلها منها بمنزلة الألف أبدل مكانها
واو أن كانت بعد واو ، وياء أن كانت بعد ياء لا تحذف فتتحرك هذه الواو ، والياء فتصير
بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، أو بمنزلة الزوائد التي مثل ما هو من نفس الحرف من الياءات ،
والواوات ، وكرهوا أن يجعلوا الهمزة بين بين بعد هذه الياءات والواوات . . »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٦ « وإذا كانت الهمزة المتحركة بعد الف لم تحذف ، لأنك لو
حذفتها ، ثم فعلت بالألف ما فعلت بالسواكن التي ذكرت لك لتحولت حرفا غيرها فكرهوا أن
يبدلوا مكان الألف حرفا ويغيروها ، لأنه ليس من كلامهم أن يغيروا السواكن فيبدلوا مكانها إذا
كان بعدها همزة فخففوا ولو فعلوا ذلك لخرج كلام كثير من حد كلامهم . . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ « فأما النبي فان العرب قد اختلفت فيه : فمن قال النبأ قال :
كان مسيلمة نبيء سوء وتقديرها نبيع . . ومن قال أنبياء قال : نبي سوء كما قال في عيد حين
قالوا : اعياد عبيد وذلك ، لأنهم الزموا الياء ، وأما النبوة فلو حقرتها لهمزت وذلك قولك : كان =

أما من خُفِّفَ فقال نبيٌ وجعلها كخطيةٍ فإنه يقول : نُبِّأَ ، فيردّها إلى أصلها ، لأنّها قد خرجت عن فعيل ، كما قال :

يا خاتِمَ النُّبَّاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَ (١)

ومن قال : نبيٌّ فجعلها بدلا لازما ، كقولك : عيد وأعياد ، وكقولك : أحد في وَحَد فيقول : أنبياء ؛ كما يقول : تقىّ وأتقياء ، وشقىّ وأشقياء ، وغنىّ وأغنياء .

وكذلك جمع فعيل الذي على هذا الوزن .

وكذلك يقول/ من أخذه من قولك : نبا ينبو ، : أي مرتفع بالله . فهذا من حروف العلة ، فحقه على ما وصفت لك .

١
١٥٧

وإن خُفِّفَت الهمزة من قولك : هو يَجِيئُكَ ، وَيَسُوءُكَ قلت : يَجِيئُكَ ، وَيَسُوءُكَ ، تحرك الياء والواو بحركة الهمزة ؛ لأنهما أصلان في الحروف . فهذا يدلُّك على ما يرد عليك من هذا الباب .

واعلم أنه من أبي قول ابن أبي إسحق في الجمع بين الهمزتين فإنه إذا أراد تحقيقهما أدخل

= مسيلمة نبوته نبئة سوء ، لأن تكسير النبوة على القياس عندنا ، لأن هذا الباب لا يلزمه البدل وليس من العرب أحد الا وهو يقول تنبا مسيلمة وانما هو من انبات »

وقال ايضا في ج ٢ ص ١٧٠ « وقالوا نبي » وبرية فالزمها اهل التحقيق البدل وليس كل نحوهما يفعل به ذا انما يؤخذ بالسمع وقد بلغنا ان قوما من اهل الحجاز من اهل التحقيق يحققون نبيء وبريئة وذلك قليل رديء »

وانظر الكامل ج ٦ ص ١٢٥-١٢٦

همز النبي قراءة سبعة لنافع في جميع القرآن - في اتحاف فضلاء البشر ص ١٣٨ قرأ النبيين والنبيون والأنبياء والنبي والنبوة بالهمز نافع على الأصل لأنه من النبا ..

وانظر النشر ج ١ ص ٢١٥ وغيث النفع ٣٩ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٦٢ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ١٠٥ ، ١٠٩

وشرح الشاطبية ص ١٤٩

وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٥-١٢٦ يختار في النبي التخفيف ..

(١) خاتم بفتح التاء وكسرهما وقد قرىء بهما في السبعة في قوله تعالى (وخاتم النبيين)

بفتح التاء اسم للالة كالطابع وبالكسر اسم فاعل

والبيت للعباس بن مرداس واستشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٢٦ وفي الكامل ج ٦ ص ١٢٦

والبيت مطلع قصيدة ذكرها ابن هشام في السيرة - الروض الأنف ج ٢ ص ٢٩٥

بينهما ألفا زائدة ؛ ليفصل بينهما ؛ كالألف الداخلة بين نون جماعة النساء ، والنون الثقيلة إذا قلت : اضربنَّان زيدا (١) .

فتقول : (آثَدَاكُنَّا تُرَابًا) (٢) وتقول : (آأنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ) (٣)

ومثل ذلك قول ذى الرمة :

فياظبيةَ الوَعساءِ بَيْنَ جُلَاجِلِ وَبَيْنَ النَّقا آأنتِ أَمُّ أُمِّ سَالِمٍ (٤)؟

وإنما نذكر هاهنا من الهمزة ما يدخل في التصريف .

اعلم أنَّ الهمزة التي للاستفهام إذا دخلت على ألف وصل سقطت ألف الوصل ؛ لأنه لا أصل لها ، وإنما أتت بها لسكون ما بعدها ، فإذا كان قبلها كلام وصل به إلى الحرف الساكن سقطت الألف/ . وقد تقدم القول في هذا ، إلا الألف التي مع اللام فإنك تبدل منها مدّة مع ألف الاستفهام ؛ لأنها مفتوحة ، فأرادوا ألا يلتبس الاستفهام بالخبر (٥) . وذلك قولك - إذا استفهمت - : أبْنُ زيد أنت؟ ، (آتَّخَذْنَاهُمُ سِخْرِيًّا أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمْ الْأَبْصَارُ) (٦)

١
١٥٨

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٨ « ومن العرب ناس يدخلون بين الف الاستفهام ، وبين الهمزة ألفا إذا التقتا ، وذلك انهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا ، كما قالوا اخشينان ففصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة » .

(٢) الرعد - ٥ - والنمل - ٦٧ - وقراءة ادخال الألف بين الهمزتين سبعية (غيث النفع ص ١٤ - الاتحاف ص ٢٦٩ - ٢٧٠) .

(٣) المائة - ١١٦ - والقراءة أيضا سبعية . غيث النفع ص ٨٨

(٤) الوعساء : موضع بين الثعلبية والخزيمية ويقول ياقوت : انها شقائق رمل متصلة . جلاجل : موضع وبرى بالحساء غير المعجمة . النقا : الكتيب من الرمل . وأراد شدة التقارب بين الظبية والمرأة فاستفهم استفهام شك مبالغة في التشبيه - آأنت : مبتدأ حذف خبره والتقدير آأنت هي . انظر شواهد الشافية ص ٣٤٧

وانبيت لذي الرمة واستشهد به سيبويه في ج ٢ ص ١٦٨ وهو من قصيدة في ديوانه ص ٦١٢ - ٦٢٥

(٥) انظر ص ٨٤

(٦) انظر ص ٦٣

وألف (أَيْم) التي للقسم ، و (أَيْمُن) بمنزلة ألف (أ) اللام : لأنها مفتوحة وهي ألف وصل .
فالعلة واحدة .

وكل ما كان بعد هذا فما ذكرناه دالّ عليه .

فإذا التقت الهمزتان بما يُوجبه البناء نحوُ بنائك من جيئت مثل (فَعَلَل) قلبت الثانية ألفا ،
لانفتاح ما قبلها ؛ كما وصفت لك في الهمزتين إذا التقتا : من أنه واجب أن تقلب الثانية
منهما إلى الحرف الذي منه الحركة ، وأنهما لا تلتقيان في كلمة واحدة فيُقْرَأ جميعا ، فتقول :
جِيئَ على وزن جِيئِي (٢) .

فإن قال قائل : فما بالك تجمع / بين الهمزتين في كلمة واحدة إذا كانتا عينين في مثل فَعَل
وفَعَال . وذلك قولك : رجل سَمَّال وقد سُئِلَ فلان ، ولا تفعل مثل ذلك في مثل جعفر ، وقمطر ؟ .

1
159

فالجواب في هذا قد قدّمنا بعضه ، ونردّه هاهنا ونتمّه .

إنما التقت الهمزتان إذا كانتا عينين فيما وصفنا ، لأنّ العين إذا ضوعفت فمحال أن تكون
الثانية إلّا على لفظ الأولى ، وبهذا علم أنّهما عينان . ولولا ذلك لقليل : عين ، ولام . ومع هذا
أنّ العين الأولى لا تكون في هذا البناء إلّا ساكنة ، وإنّما ترفع لسانك عنهما رَفْعَةً واحدة للإدغام .
فإن قال : فأنت إذا قلت : قِمَطْر فاللام الأولى ساكنة ، فهلّا وجب فيها وفي التي بعدها
ما وجب في العينين ؟

قيل : من قِيلَ أنّ اللام لا تلزمه أن تكون اللام التي بعدها على لفظها ، وإن جاز أن تقع .
ولكن العين هذا فيها لازم ، ألا ترى أنّ قِمَطْرًا مختلفة اللامين بمنزلة جعفر ، ونحوه .

(١) انظر ص ٨٥

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٩ « وسألت الخليل عن فعل من جيئت فقال : جيأي وتقديرها
جيئى كما ترى »

وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٨٨ « وتقول في فعل من جيئت وسوّت جيئى . وسواى فتبدل
الهمزة الثانية ياء ثم قلبها الفا لانفتاح ما قبلها »

فإذا قلت من قرأت مثل (قَمَطَر) قلت : (قِرَأَى) فاعلم (١) ، تصحح الياء ، / لأنه لا تلتقى همزتان .

فإن قيل : فلم قلبتها ياءً وليست قبلها كسرة ؟ .

فإنما ذلك ، لأنك إذا قلبتها إلى حروف اللين كانت كما جرى أصله من حروف اللين .
ولياء ، والواو إذا كانت واحدة منهما رابعة فصاعدا ، أصلية كانت أو زائدة ، فإنما هي بمنزلة ما أصله ياء ؛ ألا ترى أن أغزيت ، وغازيت على لفظ راميت ، وأحييت .
وقد تقدّم قولنا في هذا . ونعيد مسائل الهمز مع غيرها كما ذكرنا أصوله في موضع المسائل والتصريف إن شاء الله .

* * *

واعلم أن قوما من النحويين يرون بدل الهمزة من غير علة جائزة . فيجيزون قرئت ، واجترئت في معنى قرأت ، واجترأت .

وهذا القول لا وجه له عند أحد ممن تصح معرفته ، ولا رسم له عند العرب .

ويجيز هؤلاء حذف الهمزة لغير علة إلا الاستثقال .

وهذا القول في الفساد كالقول الذي قبله .

وهم يقولون في جمع برىء الذى هو بُرَاءٌ على كريم وكرماء ، وبراء على كريم وكيرام .
فهؤلاء الذين وصفنا يقولون / بُرَاءٌ فاعلم ، فيحذفون الهمزة من برآء ، ويقولون : الهمزة حرف مستثقل ، فنحذفه ؛ لأنّ فيما أبقينا دليلا على ما ألقينا .

ويشبهون هذا بفاعل إذا قلت : رجل شك السلاح .

وليس ذا من ذلك فى شىء ؛ لأنه من قال : شك السلاح فإنما أدخل ألف فاعل ، وبعدها الألف التى فى الفعل المنقلبة وهى عين ، فتحذف ألف فاعل ؛ لالتقاء الساكنين .

وقد قال لهم بعض النحويين : كيف تقولون فى مضارع قرئت ؟ .

(١) فى تصريف المازنى ج ٢ ص ٢٥٢ « وتقول فى مثل قمطر من قرأت قرأى كما ترى »

فقالوا : أقرأ (١) - فقد تركوا قولهم من حيث لم يشعروا ؛ لأن من قلب الهمزة فأخلصها
ياء لزمه أن يقول : يَقْرِي ؛ كما تقول : رميت أرمي ؛ لأن فَعَلَ يَفْعَلُ إنما يكون في حروف
الحلق .

ولو جاز أن تقلب الهمزة إلى حروف اللين لغير علة لجاز أن تقلب الحروف المتقاربة المخارج
في غير الإدغام ؛ لأنها تنقلب في الإدغام ؛ كما تنقلب الهمزة لعلّة . فإن فَعَلَ / هذا لغير علة
فليفعل ذلك .

١
١٦٢

ولكن إذا اضطرّ الشاعر جاز أن يقلب الهمزة عند الوقف على حركة ما قبلها ، فيخلصها
على الحرف الذي منه حركة ما قبلها ؛ كما يجوز في الهمزة الساكنة من التخفيف إن شئت .
فمن ذلك قول عبد الرحمن بن حسان :

وكنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدِ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ واجي (٢)

إنما هو من وجأت .

وقال الفرزدق :

(١) في الخصائص ج ٣ ص ١٥٣-١٥٤ «وحدثنا أبو علي قال : لقي أبو زيد سيبويه فقال:
سمعت العرب تقول : قرئت وتوضيت فقال له سيبويه : كيف تقول في أفعل منه قال : اقرا ،
وزاد أبو العباس هنا : فقال له سيبويه : فقد تركت مذهبك أي لو كان البدل قويا للزم أن
تقول اقري كرميت أرمي » . وفي خزانة الأدب ج ٤ ص ٣٤٢ « قال أبو علي : فأما نحن فلم يقع الياء
من الحكايات عن سيبويه ما لم يثبت في كتابه الاحكائتان أو ثلاث : احدهما عن محمد بن يزيد
عن أبي زيد عنه ، وهي : أن محمد بن السري روى عن محمد بن يزيد أنه قال : لقي أبو زيد
سيبويه فقال أبو زيد لسيبويه : اني سمعت من العرب من يقول : قرئت ، وتوضيت بالياء فيبدل
الياء من الهمزة فقال : فكيف تقول : أفعل منه ؟ قال : اقرا ، وينبغي أن تقول : اقري » .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٠ على ابدال الياء من همزة واجيء للضرورة .

وجأت الوتد : ضربت رأسه ليرسب تحت الأرض . التشجيج : ضرب الرأس ومنه الشجة
في الرأس . الفهر : الحجر ملء الكف .

البيت لعبد الرحمن بن حسان يهجو عبد الأرض . التشجيج : ضرب الرأس ومنه الشجة
لأذلتك بالهجاء . وجعل الوتد بقاع مبالغة في الوصف بالذل . وانظر الكامل ج ٥ ص ١٦
وشواهد الشافية ص ٣٤١ - ٣٤٤

راحتُ بمَسْلَمَةَ البِغَالِ عَشِيَّةً فَارْعَى فَزَارَةً لَاهِنَاكِ المَرْتَعُ (١)

وقال حسان بن ثابت :

سألتُ هُذَيْلُ رسولَ اللهِ فاحشَةً ضَلَّتُ هُذَيْلُ بما قالتُ ولم تُصِبِ (٢)

فهذا إنما جاز للاضطرار ؛ كما يجوز صرف مالا ينصرف ، وحذف مالا يحذف مثله في الكلام .

وقد يقال في معنى سألت : سلّلت أسال مثل خِفّت أخاف ، وهما يتساويان . كما يختلف اللفظان والمعنى واحد ، نحو قولك : نهَضَ ، ووثب . فإنما هذا على ذلك لا على القلب . ولو كان / على القلب كان في غير سألت موجودا ؛ كما كان فيها . فهذا حقّ هذا .

١
١٦٣

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٧٠ على ابدال الهمزة ألفا للضرورة . راحت : بمعنى رجعت . والرواح والغدو- عند العرب يستعملان في المسير أى وقت كان من ليل أو نهار . المرتع : مصدر ميمي . فزارة : منادى

والبيت للفرزدق قاله حين عزل مسلمة بن عبد الملك عن العراق ووليها عمر بن هبيسة الفزاري فهجاهم ودعا على قومه بأن لا يهنأوا النعمة بولايته . وانظر الكامل ج ٥ ص ١٦ - ١٧ وديوانه ص ٥٠٨

(٢) استشهد سيبويه ج ٢ ص ١٣٠ ، ١٧٠ على ابدال الهمزة ألفا للضرورة ، وقال المبرد في الكامل ج ٥ ص ١٨ « وأما قول حسان : سألت هذيل . . فليس من لفته سلّت أسال مثل خفت أخاف . . لأن هذا من لفة غيره » والنسيلي في الروض الانف ج ٢ ص ١٧٣-١٧٤ رأى خالف فيه سيبويه والمبرد

والبيت لحسان بن ثابت من شعر ذكر في سيرة ابن هشام وذكر في ديوانه هذا البيت مفردا ص ٦٣ وانظر شواهد الشافية ص ٣٣٩ - ٣٤٠

هذا باب

ما كان على فُعَلَى مِمَّا مَوْضِع العَيْن منه ياءٌ

أما ما كان من ذلك اسماً فإنَّ ياءه تُقلَب واوا ؛ لضمَّة ما قبلها . وذلك نحو قولك : الطُّوبَى ،
والكُوسَى . أخرجوه بالزيادة من باب بيض ، ونحوه .

فإن كانت نعناً أبدلت من الضمَّة كسرة ؛ لتثبت الياء ؛ كما فعلت في بيض ، ليفصلوا بين
الاسم والصفة ، وذلك قولهم : (قِسْمَةٌ ضِيْزَى) (١) ، ومِشِيَةٌ حِيكَى . يقال : هو يَحِيكُ في
مِشِيته إذا جاء يتبختر . ويقال : حاك الثوبَ ، والشَّعْرَ يحوكه .

فإن قال قائل : فما أنكرت أن يكون هذا (فُعَلَى) ؟

قيل له : الدليل على أنه (فُعَلَى) مُغَيَّرَ مَوْضِعِ الفَاءِ أَنَّ (فِعَلَى) لا تكون نعناً ، وإنما تكون اسماً ؛
نحو مِعْزَى ، ودِفْلَى (٢) ، و (فُعَلَى) يَكُونُ نعناً كقولك : امرأة حُبْلَى ، ونحوه .

فإن قال قائل : من أين زعمت أن الطوبَى ، والكُوسَى اسمان (٣) ؟

فمن قِبَلِ أَنَّ هذا البناء لا يَكْمُلُ نعناً / إِلَّا بقولك : من كذا ، تقول : هذا أَفْضَلُ من زيد ،
وهذه أَفْضَلُ من زيد ، فيكون (أَفْعَل) للمؤنث والمذكر ، والاثنين والجمع ، على لفظ واحد .

فإذا قلت : الأَفْضَلُ والفُضْلَى ، ثنَّيت وجمعت ؛ كما فصلت بين المؤنث والمذكر . ولهذا
باب يفرد مستقصى فيه مسائله (٤) .

(١) النجم - ٢٢

(٢) شجر مر أخضر ، حسن المنظر

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧١ « هذا باب ما تقلب فيه الياء واوا وذلك فعلى إذا كانت اسماً
وذلك الطوبى ، والكوسى ؛ لأنها لا تكون وصفاً بغير ألف ولام ؛ فأجريت مجرى الأسماء التي
لا تكون وصفاً وأما إذا كانت وصفاً بغير ألف ولام فإنها بمنزلة فعل منها يعنى بيض وذلك قولهم :
امرأة حيكى ويدل على أنها فعلى أنه لا يكون فعلى صفة ومثل ذلك (قسمة ضيزى) فإنما فرقوا بين
الاسم ، والصفة فى هذا كما فرقوا بين فعلى اسماً ، وبين فعلى صفة فى بنات الياء التى الياء
فيهن لام ٠٠ »

(٤) باب مسائل افعل مستقصاة فى الجزء الثالث .

فلما ذكرت لك جرت مجرى الأسماء .

فإن كان هذا الباب من الواو ، جرى على أصله اسماً وصفةً .

فأما الاسم فنحو قولك : القُولَى ، والسُودَى (١) . تأنيث قولك : هذا أسود منه ، وأقول منه ؛ لأنَّ هذا إذا رُدَّ إلى الألف واللام خرج إلى باب الأكبر والكُبْرَى .

وإن كان نعتاً لم يلزم أن يكسر ما قبل واوه ، إنما لزم الكسر في (فُعَل) مما كان من الياء ،

ألا ترى أنك تقول في جمع أسود : سُود ، خلافاً لأبيض وبييض . فكذاك تسلم الواو من هذا اسماً ، وصفةً .

(١) منع التعجب من الألوان والعيوب في الجزء الرابع ص ٤٩١ من الاصل كما سيأتي ويجوز أن يكون أسود منه من السيادة فلا يكون في كلامه تعارض .

هذاباب ماكان على ففتوى وقفاى

من ذوات الواو ، والياء اللتين هما لامان

أما ما كان على فعلى من ذوات الياء فإن ياءه تُقلب واوا إذا كان اسما ، وتُترك ياء على هيئتها إذا كان نعتا .

فأما الاسم فالفتوى ، والتقوى ، والدعوى (١) .

وأما النعت فنحو قولك : صدّيا ، وريّا ، وطيا .

ولو كانت (ريّا) اسما لكانت روى . وذلك ، لأنك كنت تقلب اللام واوا ، والعين واوا ، لأنها من رويت . فلتقى الواوان فيصير بمنزلة قول .

وأما ما كان من الواو فإنك لا تغيّره اسما ولا صفة .

تقول فى الاسم : دعوى ، وعدوى .

والصفة مثل شهوى . وإنما فعلت ذلك ؛ لأنّ الصفة تجرى هاهنا على أصلها ؛ كما جرت الصفة من الياء على أصلها .

وأما الاسم فلا تقلب من الواو ؛ لأنّ هذا باب قد غلبت الواو على بابه ، فإذا أصيبت الواو لم تُغيّر ؛ لأنّ الياء تنقلب إلى الواو (٢) .

(١) المشهور أن (دعا) واوى اللام ، وذكر القاموس أن دعيت لغة فى دعوت ، وذكر اللسان الحديث : « انى أدعوك بدعاية الاسلام » . وأرجح أن تكون الدعوى منحرفة فى سيبويه والمقتضب عن (الرعوى) لأنها ذكرا دعوى فى الواوى اللام بعد هذا . وانظر تصريف المأزنى ج ٢ ص ١٥٧

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٨٤ « هذا باب ماقلب فيه الياء واوا ليفصل بين الصفة والاسم . . . وذلك فعلى اذا كانت اسما أبدلوا مكانها الواو ؛ نحو الشروى ، والتقوى ، والدعوى ، والفتوى . واذا كانت صفة تركوها على الأصل ، نحو صدّيا ، وخزيا ، وريا ولو كانت ريا اسما لقلت : روى ؛ لأنك كنت تبدل واوا موضع اللام وتثبت الواو التى هى عين .
وأما فعلى من الواو فعلى الاصل : لأنها ان كانت صفة لم تغيّر كما لم تغيّر الياء ، وان كانت =

وأما ما كان من هذا الباب على / (فُعَلَى) فَإِنَّ واوه تنقلب ياءً إذا كان اسماً ؛ كقولك : الدنيا ،
والقُضيا .

والنعت يجرى على أصله ، ياءً كان أو واوا ؛ كما وصفت لك فيما مضى من النعوت .
وذوات الياء لا تتغير هاهنا ؛ كما أَنَّ ذوات الواو لا تتغير في (فُعَلَى) . فعَلَى هذا يجرى التصريف
في هذه الأبواب (١) .

وأما قولهم : القُضوى فهذا مما نذكره مع قولهم : الخونة ، والحوكة .

و : * قد علمتُ ذاك بناتُ ألبية * (٢)

وَحَيَوَة ، وَضَيُون (٣) . وغير ذلك مما يبلغ به الأصل إن شاء الله .

= اسماً تثبتت ، لأنها تغلب على الياء فيما هي فيه أثبت وذلك قولك : شهوى ، ودعوى .
فشهوى صفة ، ودعوى اسم »

وانظر تصريف المازنى ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٨٤ « وأما فعلى من بنات الواو فاذا كانت اسماً فان الياء مبدلة
مكان الواو ؛ كما أبدلت الواو مكان الياء فى فعلى فأدخلوها عليها فى فعلى ، كما دخلت عليها
الواو فى فعلى لتتكافأ وذلك قولك : الدنيسا ، والعليا ، والقصيا وقد قالوا القصوى فأجروها على
الأصل ؛ لأنها قد تكون صفة بالالف واللام فاذا قلت : فعلى من ذا الباب جاء على الأصل اذا كان
صفة وهو أجدر أن يجيء على الأصل اذ قالوا : القصوى فأجروه على الأصل وهو اسم . .
وتجرى فعلى من بنات الياء على الأصل اسماً ، وصفة ؛ كما جرت الواو فى فعلى صفة ،
واسماً على الأصل .

وأما فعلى منهما فعلى الأصل صفة واسماً ، تجريهما على القياس ؛ لأنه أوثق ما لم تتبين
تغييراً منهما »

وانظر تصريف المازنى ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٣

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٤٠٣ على فك الادغام فى البية للضرورة، ولم يتكلم عنه
الأعلم . وفى المنصف ج ٣ ص ٣٤ قال أبو العباس الهاء عائدة على الحى وروى ألبية على وزن أفعله
وذكره المازنى فى ج ١ ص ٢٠٠ ، ٢٧٥ وروى (البية) وفى اللسان : بنات ألبى : عروق فى
القلب يكون منها الرقة ، وقيل لاعرابية تعاتب ابنها : مالك لاتدعين عليه ؟ قالت : تأبى له ذلك
بنات ألبى . . وانظر الخزانه ج ٣ ص ٢٩٢ ، وسيعيد المبرد ذكره فى الجزء الثانى .
(٣) الضيون : السنور الذكر ، وشذوذ من وجهين : صحة الواو ومجيئه على فيعمل بفتح
العين وهو بناء يختص به الصحيح .

هذا باب المسائل في الصرف

مَّا اعتلَّ منه موضع العين

تقول : إذا بنيت فُوعل من سرت : سُويرَ .

فإن قال قائل : هَلَّا ادَّغمتَ الواو في الياء ؛ كما قلت في لِيَّة وأصلها لَوِيَّة ؛ لأنها من لويت
يده ، ولأنَّ حكم الواو والياء إذا التقتا والأولى منهما ساكنة ، أن تقلب الواو إلى الياء ، وتدغم
إحداهما في الأخرى ، فأمَّا ما كان من هذا ياؤه / بعد واوه فنحو : لَوِيَّتة ، وشَوِيَّتة لِيَّة ، وشَيَّا
إنَّما كانا لَوِيَّة ، وشَوِيَّا ؛ لأنَّ العين واو ، وكذلك (مَرْمِيَّ) فاعلم إنَّما هو مَرْمُوي ؛ لأنَّ اللام
ياءً وقبلها واو مَفْعول .

١
١٦٧

وأما ما كانت الياء منه قبل الواو : فنحو سَيِّد ، ومَيِّت (١) ؛ لأنه في الأصل سَيِّود ، ومَيِّوت .

فإذا قال : فلمَ لم يكن في (سُويرَ) مثل هذا ؟

فالجواب في ذلك أنَّ واو (سُويرَ) مدَّة ، وما كان من هذه الحروف مدًّا فالإدغام فيه محال ؛
لأنَّه يخرج من المدِّ ؛ كما أنَّ إدغام الألف محال (٢) . والدليل على أنَّ هذه الواو مدَّة أنَّها

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧١ « باب ما تقلب فيه الواو إذا كانت متحركة والياء قبلها
ساكنة ، أو كانت ساكنة والياء بعدها متحركة وذلك لأن الياء والواو ، بمنزلة التي قدانت
مخارجها لكثرة استعمالهم اياهما وممرهما على السننهم فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء
حاجز بعد الياء ولا قبلها كان العمل من وجه واحد ورفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم وكانت
الياء الغالبة في القلب لا الواو ؛ لأنها أخف عليهم لشبهها بالالف وذلك أقولك في فيعمل : سيد ،
وصيب وإنما أصلهما سيود وصيوب وكان الخليل يقول : سيد فيعمل وإن لم يكن فيعمل في غير
المعتل ٠٠ »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٣ « وسألت الخليل عن سوير ، وبويح مامنهم أن يقبلوا
الواو ياء ؟ فقال : لأن هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل ، وإنما صارت للضمة حين قلت : =

منقلبة من ألف ، ألا ترى أنّها كانت سَائِرَ ، فلمّا بنيت الفعل بناء ما لم يسم فاعله قلت :
سُوِيرَ فالواو غير لازمة .

ولو قلت مثل هذا من القول لقلت : (قُوُولَ) ، فلم تدغم . والعلة في هذا العلة فيما قبله ؛
لأنّها بدل من ألف قاوَل .

ونذكر قلب الواو في الإدغام إلى الياء وإن كانت الياء قبلها ، ثمّ نعود إلى المسائل إن
شاء الله .

١
١٦٨

قد قلنا : إذا التقت الياء والواو وإحداهما / ساكنة ، وجب الإدغام ، وقلبت الواو إلى الياء ،
فيقال : فهلاًّ قلبت الياء إلى الواو إذا كانت الواو بعدها ؛ كما أنّك إذا التقت حرفان من
غير المعتلّ فإنّما تدغم الأوّل في الثاني ، وتقلب الأوّل إلى لفظ الثاني ؛ نحو قولك في وِتِدَ :
(وَدّ) ، وفي يفتعل من الظلم : (يَطْلِم) ، فتدغم الظاء في الطاء ، وكذلك (ذهبَ طلحة) تريد :
ذهبتَ طلحة ، تقلب التاء طاءً .

ومثل ذلك (أَخْتُ) ، تريد : أخذت ، فتدغم الذال في التاء . و(أَنْفَتُ) تريد : أنفذت ؟

قيل : الجواب في هذا : أنّه إذا التقت الحرفان ولم يكن في الآخر منهما علة مانعة تمنع من إدغام
الأوّل فيه أدغم فيه .

وإن كان الأوّل أشدّ تمكّناً من الذي بعده ، وتقارباً تقارباً ما يجب إدغامه ، لم يصلح إلّا
قلب الثاني إلى الأوّل .

فمن ذلك حروف الصفيير وهي السين ، والصاد ، والزاي . فإنّها لا تدغم فيما جاورها من
الطاء ، والتاء ، والذال (١) .

= فوعل ألا ترى أنك تقول : ساير ، ويساير فلا تكون فيهما الواو وكذلك تسوعل ، نحو
تبويج ، لأن الواو ليست بلازمة وإنما الأصل الالف

ومثل ذلك قولهم : رويه ورويا ٠٠ لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهمزة ؛ لأن الأصل
ليس بالواو فهي في سوير أجدر أن يدعوا ؛ لأن الواو تفارقها ٠٠ «

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢٨ - ٢٩

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٠ « وأما الصاد ، والسين ، والزاي فلا يدغمن في هذه
التي أدغمت فيهن ، لأنهن من حروف الصفيير ومن أئدى في السمع »

ومجاورتهم إياها أنهم من طرف اللسان ، وأصول / الثنايا العُلَى ، وحروف الصفير من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا ، ولهنّ انسلال عند التقاء الثنايا ؛ لما فيهنّ من الصفير ، وتجاورهنّ الظاء ، والذال ، والطاء (١) من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا . إلا أنّ هذه الحروف يلمصق اللسان لها بأطراف الثنايا ، وهي حروف النَّفْثُ وإذا تَفَقَّدت ذلك وجدته .

ومعنى النَّفْثُ : النفخ الخفي .

فالصاد وأختاها لتمكّنهنّ لا يدغمن في شيء من هؤلاء الستة ، وتدغم الستة فيهنّ . ونذكر هذا في موضعه إن شاء الله .

فإذا التقى حرفان أحدهما من هذه الستة ، والآخر من حروف الصفير فأردت الإدغام أدغمته على لفظ الحرف من حروف الصفير (٢) .

تقول في (مُفْتَعِل) من صبرت - إذا أردت الإدغام - : (مصبر) ، وفي مُسْتَمِع : (مُسمِع) ، وفي مزدان ، ومزدجر : مُزَّان ، ومُزَّجر .

فكذلك الياء ، والواو . ويجب إدغامها على لفظ الياء ؛ لأنّ الياء من موضع أكثر الحروف وأمكنها / ، والواو مخرجها من الشفة ، ولا يَشْرَكُهَا في مخرجها إلا الباء ، والميم .

فأمّا الميم فتخالفها ؛ لمخالطتها الخياشيم بما فيها من الغنة ؛ ولذلك تسمعهما كالتون .

وبالباء لا زمة لموضعها ، مخالفة للواو ؛ لأنّ الواو تهوى من الشفة للقم ؛ لما فيها من اللين ، حتى تتصل بأختيها : الألف ، والياء .

ولغلبة الياء عليها مواضع نذكرها في باب الإدغام ؛ لأنّه يوضّح لك ما قلنا مبيناً .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومما بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا مخرج الظاء ، والذال ، والطاء »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٩ « والطاء ، والطاء والذال ، يدغمن كلهن في الصاد ، والزاي ، والسين لقرب المخرجين .. »

وكذلك الظاء ، والطاء ، والذال ؛ لأنهن من طرف اللسان ، وأطراف الثنايا ، وهن أخوات ، وهن من حيز واحد »

وليست الواو كالفاء ؛ لأنَّ الفاء لا تخلُص للشفة ، إنَّما مخرجها من الشفة السفلى ، وأطراف
الشنايا العليا (١) .

فلذلك وجب ما وصفنا من الإدغام .

ولا يجب الإدغام إذا كانت إحداهما حرف مدّ .

وآية ذلك أن تكون منقلبة من غيرها ؛ كما وصفت لك في واو (سوير) ؛ لأنَّها منقلبة
من ألف ساير .

وأما واو مَغزُوٌّ وهَرْمِيٌّ ، فليست واحدة منهما منقلبةً من شيء ، إنَّما هي واو (مَفْعُول) بغير
منفصلة من الحروف ، ولو كانت منفصلةً لم تدغم وقبلها ضمة ؛ ألا ترى أنَّك تقول : ظلموا
واقداً فلا تدغم (٢) ؛ كما لا تدغم إذا قلت : ظلما واقدا . وكذلك أُغزِيْ يا سرا لا يلزمك الإدغام ؛
لكسرة ما قبل الياء ، وضمة ما قبل الواو .

ولو كانت قبل كلِّ واحدة منهما فتحة لم يجز إلا الإدغام في المثلين ، ولم يمكنك إلا ذلك .
تقول : رموا واقدا ، واخشى يا سرا .

فإن قلت : فما بالك في اخشى واقدا ، ورموا ياسرا لا تدغم ، والأول منهما ساكن وقد تقدّم

الشرط في الواو والياء ؟

فإنَّما قلنا في المتصلين .

فأما المنفصلان فليس ذلك حكمهما ؛ لأنَّك في المنفصلين - إذا تقاربت الحروف - مخير .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الشنايا العلى مخرج

الفاء »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٩ « وإذا كانت الواو قبلها ضمة ، والياء قبلها كسرة فان

واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك قواك : ظلموا واقدا ، واطلمى ياسرا ، ويغزو

واقدا ، وهذا قاضى ياسر لا تدغم ، وانما تركوا المدعى حاله فى الانفصال ؛ كما قالوا : قد قپول

حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن يكون على زنة قاول فكذلك هذه اذ لم تكن الواو لازمة لها .

وإذا قلت وأنت تأمر : اخشى ياسرا ، واخشوا واقدا أدغمت ، لأنهما ليسا بحرفى مد كالالف

وانما هما بمنزلة قولك : احمد داود ، واذهب . . . »

وأما في هذا الموضع فلا يجوز الإدغام ؛ لأنَّ الواو علامة الجمع ، والياء علامة التانيث ؛ فلو أدغمت واحدة منهما على خلاف لذهب المعنى ، وهذا يحكم لك في باب الإدغام إن شاء الله .

* * *

ورجع بنا القول إلى ما يتبع باب (سوير) .

قد تقدّمنا في القول أنَّ الواو الزائدة والياء ، إذا كانتا مدّتين لم تدغما ؛ كما أنَّ الألف لم تدغم ؛ فإذا كانتا مدّتين صارتا كالألف .

وإنما استحال الإدغام في الألف ؛ لأنّها لو كانت إلى جانبها ألف لا يجوز أن تدغم فيها ، لأنَّ الألف لا تكون إلا ساكنة ولا يلتقي ساكنان .

وبعدُ فإنَّ لفظها وهي أصلية لا تكون إلا مدّا ، والمدّ لا يكون مدغما ، ولو رمت ذلك في الألف لنقلتها عن لفظها .

١
١٧٢

فتقول : قد قوول زيد ، وبُويع لا غير ذلك .

وكذلك رؤيا إذا خففت الهمزة وأخلصتها واوا ؛ لأنَّ الهمزة الساكنة إذا خففت انقلبت على حركة ما قبلها .

ولم يجز في هذا القول أن تدغما ؛ لأنّها مدّة ، ولأنَّ أصلها غير الواو ، فهي منقلبة كواو سُوير .

وأما من قال : رُيا ورُية (١) فعلى غير هذا المذهب ، ونذكره في باب إن شاء الله .

له فهذا حكم الزوائد .

ولو قلت : (افْعَوْعَلَ) من القول لقلت : اقوُول ، ومن البيع : ابْيَيْع . وكان أصلها : ابْيُويع ، فادغمت الواو في الياء التي بعدها (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٧٣ « ومثل ذلك قولهم : روية ، ورويا ، ونوى لم يقلبوها ياء حيث تركوا الهزة ٠٠ وقال بعضهم ريا وريه فجعلها بمنزلة الواو التي ليست ببسمل له كما قلت واو ليلة وأصلها لوية ،

(٢) في تصريف المازني ج ٢ ص ٣٣ « وتقول في مثل اغدودن من البيع : ابْيَيْع والأصل ابْيُويع ولكنها قلبت للياء التي بعدها كما قلبت وأوليه وأصلها لوية

ومن قلت أقوول تكرر عين الفعل وبينهما واو زائدة فتدغم الزائدة في التي بعدها . » وانظر ص ٢٤٣-٢٤٤ من تصريف المازني أيضا

وسياتي للمبرد تكرير هذا مع زيادة تفصيل ص ١٨٥ من الأصل

فإن بنيت الفعل من هذا بناء ما لم يُسمَّ فاعله قلت : أُبَيُّوع ، وأقوُويل . ولا يجوز الإدغام ؛ لأنَّ الواو الوسطى مدَّة (١) .

فإنَّما عدَّو ، ووَلِيّ ، فالإدغام لازم ؛ لأنَّ الواو والياء لم تنقلبا من شيء .

وتقول في مثل (احمَارٌّ) من الحَوَّة : احوات الفرس / ، وَاخْوَاوِي الرجل . وإنَّما أصل (احمَارٌّ) احمَارَّر ، فأدركه الإدغام . ويظهر ذلك إذا سكَّنت الراء الأخيرة تقول : احمَارَّرت (٢) ، ولم يحمَارِّر زيد .

فعلی هذا تقول : احوَاوَيْت ، وَاخْوَاوِي زيد .

فإذا قلت : يحوَاوِي لم تدغم ؛ لأنَّ الياء ساكنة ، والواو متحرَّكة .

وإنَّما يجب الإدغام في هذا إذا سكن الأوَّل .

فإن بنيت الفعل بناء ما لم يُسمَّ فاعله قلت : أُخْوَوِي في هذا المكان ، فلا تدغم ، لأنَّ الواو الوسطى منقلبة عن ألف افعال .

فإن قلت : فما بالك تقول في المصدر على مثل احميرار : احوِيَاء ؟ وأصلها احوِيَاء ، فتدغم (٣) هلَّا تركت الياء مدَّة ؟

فمن قبَل أنَّ المصدر اسم ، فبناؤه على حالة واحدة ، والفعل ليس كذلك لتصرّفه .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٤٥ « قال أبو عثمان : واذا قلت فعل من هذا قلت : ابيويع فلم تدغم ؛ لأن الواو مدَّة فهي بمنزلة الألف » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩١ « وأما افعاللت من الواوين فبمنزلة غزوت وذلك قول العرب : قد احوات الشاة ، وَاخْوَاوَيْت فالواو بمنزلة واو غزوت ، والعين بيئزلتها في افعاللت من عورت »

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ٢١٩

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩١ « واذا قلت : احواييت فالمصدر احوياء ، لأن الياء نقلتها ؛ كما قلبت واو أيام »

وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٢٢١ « ومصدر افعاللت من الحوة احوياء قلب الواو التي هي بدل من الألف ياء ؛ لأن قبلها كسرة وهي ساكنة ثم قلب لها اللام ياء من أجل الياء الساكنة ، لأن الياء الساكنة اذا كانت بعدها واو متحركة حولت الواو ياء .. » قال أبو الفتح قوله قلب الواو التي هي بدل من الألف ياء ، ليس يتجه الاعلى أنه يريد أنك قلب الواو الوسطى في احووي التي انقلبت عن الألف في احواييت ياء .. »

فالملاحقة في هذا الباب ، والزائدة لغير الإلحاق سواء في قول النحويين . .

وكان الخليل يقول : لو بنيت (أفعلت) من اليوم في قول من قال : أجودت ، وأطيببت لقلت : أيمت (١) ، وكان الأصل : أيرمت ، ولكن انقلبت الواو للياء التي قبلها ، كما فعلت في سيد .

فإن بنيت الفعل بناء ما لم يُسمِّ فاعله ، أو تكلمت بمضارعه قلت / في قول الخليل : (أوروم) ؛ لأنَّ الياء منقلبة من واو ، فلما بناها هذا البناء جعلها مدَّة ، وإن كانت أصلية ؛ لأنها منقلبة ، كما انقلبت واو سُويرَ من ألف سايرَ . فقد صارت نظيرتها في الانقلاب .

١
١٧٤

وتقول في مؤيس فيمن خفف الهمزة : مؤيس ، فتجعلها بينَ بينَ ، وفي مِيَال وهو مِفْعَل من وألت : مِيال ، فلا تجعلها كالواو في خطيئة إذا قال : خطيئة إذا خفف الهمزة . والنحويون أجمعون على خلافه ؛ لإدخاله الأصول على منهاج الزوائد فيقولون أيمَ ؛ لأنها أصلية ؛ فالإدغام لازم لها ؛ لأنَّ المدَّ ليس بأصل في الأصول .

ويقول في (مِفْعَل) من وألت : مِوَل إذا خففوا الهمز ، والأصل مِوَيْل ، فطرحوا حركة الهمزة على الياء فلما تحركت رجعت إلى أصلها ؛ لأنَّها من واو وألت ، كما رجعت واو ميزان إلى أصلها في قولك : موازين .

ويقول النحويون في مؤيس إذا خففوا الهمزة : مِيس / ؛ لأنَّهم طرحوا حركتها على الواو ، فسقطت الهمزة ، ورجعت الواو إلى الياء لما تحركت ؛ لأنه من يئست . فهذا قول النحويين . وهو الصواب والقياس (٢) .

١
١٧٥

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « وسألته كيف ينبغي له أن يقول : أفعلت في القياس من اليوم على من قال أطولت ، وأجودت فقال : أيمت فتقلب الواو ههنا ؛ كما قلبتها في أيام وكذلك تقلبها في كل موضع (لا) تصح فيه ياء أيقنت فاذا قلت افعل وفعل ويفعل قلت : اووم ، زيؤوم ، ومؤوم . . وفي أصل المقتضب : من النوم محرفا .

وانظر تصريف المسارنى ج ٢ ص ٣٥ والمنصف ص ٣٥-٣٨ والخصائص ج ٢ ص ١٦

(٢) في تصريف المازنى ج ٢ ص ٣٨ « قال أبو عثمان : ومما ينبغي أن يكون على مذهب =

ولو بنيت عن القول (فَعَل) أو من البيع لقلت : قَوْل ، وَبَيْع . فإن بنيته بناء ما لم يسم فاعله قلت : قَوْل ، وَبَيْع ؛ لأنها ليست منقلبة ، إنما رددت العين مثقلة كما كانت .

وتقول في (افْعَل) من أويت إذا أمرت : إِيوِ يارجل ، وللائنين : إِيوِيَا ، وللجمع : إِيوُوا ، وللنساء : إِيوِينَ ؛ كما تقول من عَوَيْت .

فالياء مبدلة من الهمزة ، ولا يلزمك الادغام ؛ لأنَّ الألف ألف وصل ، فليس البديل لازما للياء ؛ لأنَّ أصلها الهمز (١) .

ولكنك أو قلت مثل (إِوَزَّة) من أَوَيْت لقلت : إِيَاة . فاعلم .

وكان أصلها إثواة ، فلما التقت الهمزتان أبدلت الثانية ياء ؛ لكسرة ما قبلها ؛ كما ذكرت

لك في جاء ونحوه ، فصارت ياء خالصة وبعدها واو ، فقلبتها لها ؛ لأنَّ الياء ساكنة / ، ولم نجعلها مدًا ؛ لأنه اسم ، وقد تقدم قولنا في هذا في باب عدو ، وولي ، ونحوه (٢) .

١
١٧٦

= الخليل والنحويين أجمعوا على خلافه مفعل من يشتت مؤسس إذ خفت فكل النحويين يقولون : ميس يلقون حركة الهمزة عليها فيرجعونها ياء حين تحركت . ومثل ذلك مفعل من والت ميثل فاذا خففوا اقالوا : مول فيردونها الى أصلها ويقيسون هذا أجمع . وينبغي أن يكون على مذهب الخليل لاتلقى عليها الحركة وتكون الهمزة بعدها بين بين ؛ ألا تراه قال في فوعل من فوعل كما قال فيها من فاعل ، وأجرى يوم من اليوم مجرى المدة ، وجعل ياء يوقن إذا أبدلت بمنزلة ما أبدل من الألف وجعل الأصل في هذا والملحق ، وازائد يجرين مجرى واحدا هو خلاف مذهب الناس » وانظر شرح ابن جنى .

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٣٩ « تقول إذا أمرت منه (أوى) : أيوكما تقول اشو وللائنين : أيويا : كما تقول : أشويا ، وللجمع : أيووا ، كما تقول : اشووا وللنساء : أيوين كما تقول : اشوين »

وقال أبو الفتح : « فان قال قائل : فلم صححت الواو في أيو ، أيويا ، ونحو ذلك وقبلها ياء ساكنة وهلا قلبت كما قلبت في سيد وميت فالجواب أن هذه الياء ليست لازمة وإنما هي بدل من همزة أوى . . أبدنت لوقوع همزة الوصل قبلها فهي غير لازمة »

(٢) في الخصائص ج ٣ ص ٩ « قوله في مثال أوزة من أويت آية وأصلها أثويه فإبدال الهمزة التي هي فاء واجب وإبدال الياء التي هي اللام واجب أيضا فان بدأت بالعمل من الأول صرت الى أيوية ، ثم الى أييبة ، ثم الى آية . وان بدأت بالعمل من آخر المثال صرت أول الى إثواة ثم الى أيواة ثم آية ففرقت العمل في هذا الوجه ، ولم تراه كما واليته في الوجه الأول . . »

وانظر شرح الشافية نلرضي ج ٣ ص ٢٢٩ ، وتصريف المازني ج ٢ ص ٢٧١

وقلب الهمزة الثانية هنا ياء مثل القلب في إيمان وليس مثل القلب في جاء كما يقول المبرد .

ولو قلت من وأيت مثل (عصفور) لقلت : وُوَيْي . لأنك إذا قلت : وأيت ، فالواو في موضع الفاء ، والهمزة في موضع العين ، فلما قلت : (فُعْلُول) احتجت إلى تكرير اللام للبناء ، والواو الزائدة تقع بين اللامين ؛ كما تقع في مثال فُعْلُول فقلت : وُوَيْي .

والأصل وُوَيْي ، فقلبت الواو ياء ؛ للياء التي بعدها ، وضمنت الواو الأولى لمثال فُعْلُول . وإنما لزمك الإدغام لأنه اسم ، ولولا ذلك لكانت واو (فُعْلُول) كواو (سُوَيْر) ، ولكن الأسماء لا تنصرف . وقد مضى القول في هذا .

ألا ترى أن قولك : مَرُوِي إنما هو مَفْعُول من رميت ، فكان حقه أن يكون مَرْمُوي فأدغمت . فكذلك آخر (فُعْلُول) .

ولو قلت مثل (مَفْعُول) من حيث لقلت : هذا مكان مَحْيِي فيه .

وكان الأصل : مَحْيُوي . وكذلك مَشْوُوي . وكان / الأصل مَشْوُوي ؛ لأن العين واو بعدها واو مفعول ، وبعد واو مفعول الياء التي هي لام الفعل .

1
177

ولو قلت مثل (فَعَالِيل) من رميت لقلت : رَمَائِي^(١) فاعلم . لم تغير ؛ لتباعد الألف من الطرف ، فأدغمت الياء الزائدة في الياء التي هي لام .

فأما مثل طويل . وقويم . وما أشبه ذلك فلا يلزمك الإدغام ؛ لتحرك الحرف الأول من المعتلين . ونبيّن هذا بأكثر من هذا التبيين في باب «سائل التصريف إن شاء الله» .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٧ « وأما فعاليل من رميت فرمائي ، والأصل رمائي ، ولكنك همزت ، كما همزت في راية . وآية حين قالوا : رائى ، وآتى فأجريتته مجرى هذا حيث كثرت الياءات بعد الألف . ومن قال راوى فجعلها واوا قال رماوى ومن قال : أميى وقال : ابي قال : رمائي فلم يغير ،

هذا باب نصرف الفعل اذا اهتمت فيه حروف العلة

إذا بنيت الماضي من حَيِّت فقلت : حَيِّ يا فتى فأنت فيه مخيّر : إن شئت أدغمت ، وإن شئت بيّنت .

تقول : قد حَيَّ في هذا الموضع ، وقد حَيِّ فيه .

$\frac{1}{178}$

أما الإدغام فيجب للزوم الفتحة آخرَ (فَعَلَ) ، وأنه قد صار بالحركة بمنزلة غير / المعتلّ ؛ نحو : رَدَّ ، وكرَّر .

وأما ترك الإدغام ؛ فلأنها الياء التي تعتلّ في يَحْيِي ، ويُحْيِي ، فلا تلزمها حركة ؛ ألا ترى أنّك تقول : هو يُحْيِي زيدا ، ولم يُحْيِي ، فتجعل محذوفة ؛ كما تحذف الحركة . وكذلك يَحْيَا ونحوه ؛ وقد فسّرت لك من اتّصال الفعل الماضي بالمضارع ، وإجرائه عليه في باب أغزيت ونحوه ما يغني عن إعادته (١) .

ومن قال : حَيَّ يا فتى قال للجميع : حَيُّوا مثل : رَدَّ ، وردُّوا ، لأنّه قد صار بمنزلة الصحيح .

ومن قال : حَيِّ فبيّن قال : حَيُّوا للجماعة . وذلك ؛ لأنّ الياء إذا انكسر ما قبلها لم تدخلها الضمّة ، كما لا تقول : هو يقضِي ، يا فتى ، ولا هو قاضيُّ .

وكان أصلها حَيُّوا على وزن علموا ، فسكّنت والواو بعدها ساكنة ، فحذفت لالتقاء الساكنين .

فمثل الإدغام قراءة بعض الناس (ويَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ) (٣) وهو أكثر وترك الإدغام : (ن حَيِّ عَنْ بَيِّنَةٍ) وقد قرئ / بهما جميعا .

$\frac{1}{179}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨٧ « وذلك قولك : قد حَي في هذا المكان ، وقد عيى بأمره ، وإن شئت قلت : قد حَي في هذا المكان ، وقد عيى بأمره ، والإدغام أكثر ، والأخرى عربية كثيرة »

(٢) الأنفال - ٤٢ - والقراءتان سبعتان (النشر ج ٢ ص ٢٧٦)

وكذلك قيل في الإدغام :

عَيُوا بِأَهْرَهُمْ كَمَا عَيَّتْ بَبِيضَتِهَا الْحَمَامَةُ (١)

وقال في ترك الإدغام :

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهَمْسٍ حَيُّوا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَغْصُرَا (٢)

فإذا قلت : هو (يَفْعَل) لم يجز الإدغام البتة . وذلك قولك : لن يُعَيِّي زيد ، ولن يُحَيِّي أحد ؛ لأنَّ الحركة ليست بلازمة . وإنما تدخل للنصب . وإنما يلزم الإدغام بازوم الحركة (٣) . وكذلك قول الله عز وجل (أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) (٤) ؛ لا يجوز الإدغام كما ذكرت لك .

فإذا قلت : قد (فَعِلَ) من حَيَّيت على قول من بيَّن قلت : قد حَيَّيَ في هذا المكان . ومن أدغم قال : قد حَيَّيَ في هذا المكان .

وإن شاء قال : قد حَيَّيَ . فأبدل من الضمة كسرة ؛ الياء التي بعدها .

وكذلك كلُّ ما كان من هذا . اسما كان أو فعلا . تقول : تَرَنُّ أَلْوَى . وقرون لِي ، وإن

سئت قلت : لِي ؛ والأصل الضم . وإنما دخل الكسر من أجل الياء ؛ لأنَّ جمع / أَفْعَل (فعل) . إذا كان (أفعل) نعنا ؛ نحو أحمر وخمر . ولكن الكسر في هذا أكثر لخفته .

١
١٨٠

(١) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٨٧ . وسف قوما يخرقون في امورهم وضرب لهم المنل بخرق الحمامة وتفريطها في التمهيد لبيضتها لانها لاتخذ عشها الا من كسار الاعواد . وفي المنل . اخرق من حمامة

والبيت من قصيدة لعبيد بن الأبرص ، انظر شواهد الشافية ص ٣٥٦-٣٦٣ . وديوانه ص ٢٩ ، عيون الاخبار ج ٢ ص ٧٢

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٢٨٧ على فك الإدغام في حيوا . كهمس : رجل من تميم مشهور بالفروسيه ، وقيل هو من الخوارج

والبيت لأبي حزابة ، انظر شواهد الشافية ص ٣٦٣-٣٦٤ . والاشتقاق ص ٢٤٧ (كهمس)

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨٨ « وإذا قلت : يحيى او معى ثم ادركه النصب فقلت : رأيت معيا ، ويريد أن يحييه لم تدغم ؛ لأن الحركة غير لازمة ولكنك تخفى ، وتجعلها بمنزلة المتحركة فهو أحسن وأكثر ، وان سئت بينت ؛ كما بينت حبي والدليل على أن هذا لا يدغم قوله عز وجل (أليس ذلك بقادر على أن يحيى الموتى) »
(٤) القيامة - ٤٠ -

وكذلك ما كان على (فُعول) ثَمَّا اعتَلَّتْ لَامُهُ ، تقول : تُدِي ، وَعُصِي ، وإن شئت قلت :
 يُدِي وَعُصِي ، والكسر أكثر ؛ لما ذكرت لك والضمّ الأصل ؛ لأنّ البناء (فُعول) .
 فأما المفتوحة فلا تبدل كسرة لخفة الفتحة ؛ نحو: وِلِي ، وَعَدِي . وكذلك (أَيَّا
 بِالسِّنْتِيهِمْ) (١) .

فإذا ثنيت (أُفْعُولَ) من حَبِيت لقلت في قول من لم يدغم : قد اُخْيُويَا في هذا ، وفي قول
 من أدغم : أُخْيُويَا (٢) فيه .

فإن قلت : فكيف اجتمعت الواو وهي ساكنة ، والياء بعدها ساكنة للإدغام ؟
 فقد تقدّم قولنا في أنّ حرف المدّ يقع بعده الساكن المدغم ؛ لأنّ المدّة عوض من الحركة ،
 وأنك تعتمد على الحرفين المدغم أحدهما في الآخر اعتماداً واحدة ؛ نحو قولك : دَابَّة ، وشاب ؛
 وتُمود الثوب ، وهذا بريدآود ، ونحو ذلك .

* * *

ونحن ذاكرو ما تلتقى لَامُهُ ، وعينه / على لفظ. واحد بجميع عَالِهِ من الصحيح ، ثمّ نرجع
 إلى المعتلّ إن شاء الله .

إذا قلت : (فَعِل) أو (فَعَل) ممّا عينه ولامه سواء فكان الحرفان متحرّكين ؛ فإنّه يلزمك
 أن تسكّن المتحرّك الأوّل ، فتدغمه في الذي بعده ؛ لأنّهما لفظ. واحد ، فلا يقع في الكلام
 التباين . وذلك قولك : رَدَّ ، وَفَرَّ ، وَعَضَّ ، وِرْدُوا ، وَفَرُّوا .

فإن سكن الثاني ظهر التضعيف . وإنّما يظهر لأنّ الذي بعده ساكن . فإن أسكنته جاءت
 بين ساكنين .

لمذلك تقول : رَدَدْتُ ، وَفَرَرْتُ ، وتقول : لم يِرْدُدُنْ ، ولم يَفَرِرُنْ ؛ لأنّ ما قبل نون جماعة
 النساء لا يكون إلّا ساكناً ؛ لما قد تقدّم ذكره . وكذلك ما قبل التاء إذا عني بها المتكلم نفسه .
 أو مخاطبه (٣) .

(١) النساء - ٤٦

(٢) بالأصل احيوى والصواب احيويا بالف الاثنين

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٦٠ « وأهل الحجاز وغيرهم مجتمعون على أنهم يقولون
 للنساء : أرددن وذلك لأن الدال لم تسكن ههنا لأمر ولا نهى ، وكذلك كل حرف قبل نون
 النساء لا يسكن لأمر ولا لحرف يجزم ألا ترى أن السكون لازم له في حال النصب والرفع . . . ومثل
 ذلك قولهم رددت ، ومددت ، لأن الحرف بنى على هذه التاء ، كما بنى على النون وصار السكون فيه
 بمنزلة ما فيه نون النساء . . . »

وتقول : رُدًّا لا غيرُ ، لأنَّ الثانية تنحرَّك .

فإذا أمرت الواحد فقلت : (افعلْ) . من هذه المضاعفة فأنت مخيِّر إن شئت قلت : اردُدْ ؛ كما تقول : أقتل . وتقول : اِعْضُضْ ؛ كما تقول : اذهب . وتقول : اِفْرِزْ ؛ كما تقول : اضرِبْ . وهذا أجود الأقاويل (١) .

/ وقد يجوز أن تقول : فِرٌّ ، رُدٌّ ، عَضٌّ (٢) . فإذا قلت ذلك فإنما طرحت حركة العين على الفاء ، فلما تحركت الفاء سقطت ألف الوصل ، وقد التقى في الوقف ساكنان ، فإذا وصلت فكان الحرف من باب (يَفْعُل) فأنت في تحريكه مخيِّر : يجوز فيه الوجوه الثلاثة :

تقول : غُضُّ يا فَيِّ ، وُغُضُّ ، وُعُضُّ .

أما الكسر فعلى أنه أصل في التقاء الساكنين .

وأما الضمَّ فللإتباع . وأما الفتح فلأنه أخفُّ الحركات ؛ لأنك إنما تحرك الآخر للتقاء الساكنين .

فإن كان من باب مَسَّ جاز فيه الفتح من وجهين : لخفته ، ولإتباع . وجاز الكسر لما ذكرت لك (٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ « فإذا كان حرف من هذه الحروف في موضع تسكن فيه لام الفعل فإن أهل الحجاز يضاعفون لانهم أسكنوا الآخر ، فلم يكن بد من تحريك الذي قبله ، لأنه لا يلتقى ساكنان . وذلك قولك : اردد ، واجترر ، وان تضارر اضارر ، وان تستعدد استعدد وأما بنو تميم فيدغمون المجزوم ؛ كما أدغموا إذا كان الحرفان متحركين . . . يسكنون الأول ، ويحركون الآخر ، لأنهما لا يسكنان جميعا وهو قول غيرهم من العرب وهم كثير »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ « فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف الأول من الحرفين ساكنا أقيت حركة الأول عليه ان كان مكسورا فأكسره ، وان كان مضموما فضمه ، وان كان مفتوحا فافتحه ، وان كان قبل الذي تلقى عليه الحركة ألف وصل حذفها ؛ لأنه قد استغنى عنها حيث حرك ، وانما احتيج اليها لسكون ما بعدها ، وذلك قولك : رد ، وفر ، وعض . . . »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩ « باب اختلاف العرب في تحريك الآخر . . . اعلم أن منهم من يحرك الآخر كتحريك ما قبله فان كان مفتوحا ففتحوه ، وان كان مضموما فضموه ، وان كان مكسورا كسروه وذلك قولك : رد ، وعض ، و فريافتى ، واطمئن ، واستعد ، واجتر ، واحمر وضار ، ن قبلها فتحه والفا فهي أجدر أن تفتح »

« وإن كان من باب فَرَّ جاز فيه الكسر من وجهين : للإتباع ، ولأنه أصل النقاء الساكنين .
وجاز الفتح لخفته .

وإنما جاز في هذا ما لم يجر فيا قبله مما تحرك منه الأول ، لأن هذا أصله الحركة ، وإنما
سُكِّن للجزم ، وليس السكون لازما له ؛ لأنك لو ثنيتته أو جمعته أو أنثتته ، للزمته الحركة ،
نحو : رُدَّا ، ورُدُّوا ، ورُدِّي .

وكذلك إن أدخلت فيه النون / الخفيفة ، أو الثقيلة .

وما كان قبل التاء ، والنون التي لجماعة المؤنث لم يكن إلا ساكنا لا تصل إليه الحركة ،
فلما كان كذلك كان تحريكه تحريك اعتلال ، ولم يكن كما قد تقدمنا في ذكره .

فإن لقيه ساكن بعده اختير فيه الكسر (١) .

ولا أراه إذا حرك للذي بعده في التقدير يجوز فيه إلا الكسر .

فإن قدر تحريكه لما قبله جازت فيه الوجوه كلها ، على ما تقدمنا بذكره . وذلك قولك :
رُدَّ الرجل ، وغضَّ الطرف . وإن شئت قدرته لما قبله فقلت في المضموم بالأوجه الثلاثة ، كما
كان من قبل أن يدخل الساكن الذي بعده . وقلت في المفتوح بالفتح والكسر .

وكذلك المكسور . وهذا البيت ينشد على الأوجه الثلاثة لما ذكرنا وهو :

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كَعْبًا بَلَعْتَ ولا كِلَابًا (٢)

وكذلك الذي بعده وهو :

دُمُّ المنازلَ بعد منزلة اللُّوى والعيشَ بعد أوامِكَ الأيامِ (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥٩-١٦٠ « فان جنت بالالف واللام وبالالف الخفيفة ، كسرت
الأول كله ؛ لأنه كان في الأصل مجزوما ؛ لأن الفعل إذا كان مجزوما فحرك لالتقاء الساكنين
كسر ، وذلك قولك : اضرب الرجل ، واضرب ابنك . فلما جاءت الألف واللام وبالالف الخفيفة ،
رددته الى أصله ، لأن أصله أن يكون مسكنا ٠٠٠ ومنهم من يفتح إذا التقى ساكنان ٠٠ »

(٢) استشهد سيبويه بالشطر الاول ج ٢ ص ١٦٠ وأم يتكلم عنه الاعلم . نمير بالتصغير:
أبو قبيلة - يقال غض طرفه ، وصوته وغض من طرفه وصوته

والبيت لبحرير يهجو الراعي النميري من قصيدته في ديوانه ص ٦٤-٨٠ وانظر الخزانة
ج ١ ص ٣٥

(٣) ساقه انزمخسرى شاهدا على أن أولئك يستعمل في العقلاء وغيرهم ويررى الامور بدل
الأيام - والبيت لبحرير في هجاء الفرزدق انظر الديوان ص ٥٥١-٥٥٣ وشواهد الشافيه ص ١٦٧
وشواهد الكشاف ص ٢٨٤

/ فعلى ما ذكرت لك مجرى هذا الباب . وقد تقدم قولنا في ذوات الياء والواو المضاعفة ،
ثم ذكرنا ذا . ونعود إلى استقصاء ما فيها إن شاء الله .

اعلم أنه لا يقع في الأفعال ما تكون عينه ياءً ولامه واوا ، (١) ولكن تكون عينه واوا ،
ولامه ياءً .

وذلك نحو : شَوَيْت ، وَلَوَيْت ، وَطَوَيْت . ويلحق به ما كانت عينه ولامه واوين ؛ لأنه
يُبنى على فَعَلت ، فيصير لامه بمنزلة ما أصله الياءُ ، نحو : حَوَيْت ، وَقَوَيْت (٢)

فأما قولهم : (حَيَوَان) في الاسم فقد قيل فيه قولان :

قال الخليل : الواو منقلبة من ياءٍ ، لأنه اسم ، فخروجه عن الفعل كخروج آية ، وبابها .

وقال غيره : اشتقاق هذا من الواو لو كان فعلاً ، ولكنه لا يصلح لما تقدمنا بذكره .

ونظيره في هذا الباب على هذا القول جَبَيْت الخراج جِبَايَة ، وجِبَاوَة ، وليس من جِبَاوَة
فِعْل .

ومثل ذلك فاظ الميِّت فَيْظًا وفَوْظًا ، وليس من فَوْظ . فِعْل (٣) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٤ « وقد يطرحون الشيء وغيره أثقل منه في كلامهم كراهية
ذلك وهو وعوت وحيوت »

وقال في ج ٢ ص ٣٩٠ « واعلم أن الفاء لا تكون واوا واللام واوا في حرف واحد ألا ترى
انه ليس في مثل وعوت في الكلام كرهوا ذلك ؛ كما كرهوا أن تكون العين واوا واللام واوا ثانية »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٩ « باب التضعيف في بنات الواو اعلم انهما لا تثبتان كما
ثبتت الياءات في النعل . . . فانما يجيء ابدا على فعلت على شيء يقلب الواو ياء ولا يكون فعلت ،
ولا فعلت كراهية أن تثبت الواوان . . . » أنظر ص ١٤٩ من المقتضب .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٤ « وأما قولهم حيوان فانهم كرهوا ان تكون الياء الاولى ساكنة
ولم يكونوا ليلزموها الحركة ههنا والآخرى غير معتلة من موضعها ، فأبدلوا الواو ليختلف
الحرفان ، كما أبدلوها في رحوى حيث كرهوا الياءات فصارت الاولى على الأصل »

وفي تصريف المازني ج ٢ ص ٢٨٤-٢٨٥ « قال ابو عثمان : وأما قولهم : حيوان فانه جاء
على ما لا يستعمل . ليس في الكلام فعل مستعمل موضع عينه ياء ولامه واو ، فذلك لم
يشتقوا منه فعلا وعلى ذلك جاء حيوة اسم رجل . . وكان الخليل يقول : حيوان قلبوا فيه
الياء واوا ، لئلا يجتمع ياءان استنقلا للحرفين من جنس واحد يلتقيان . ولا أرى هذا شيئا ،
ولكن هذا كقولهم فاظ الميت يفيظ فيظا وفوظا فلا يشتقون من فوظ فعلا . . . وفي المنصف ج ٣
ص ٨٩ : « يقال فاظ الميت يفيظ فيظا ، ويفوظ فوظا : اذا خرجت نفسه . » وقال في الخصائص
ج ١ ص ٣٩٢ : « لم يستعملوا من فوظ فعلا »

ولذلك ظهر على الأصل ليدل على أصله .

١٨٥ وقد تقدّم قولنا في أنّه لا تظهر واوان مجتمعين / إذا كانت إحداهما طرفا ، ولا يقع في الكلام
١٠ موضع فائه واو ، ولامه واو ؛ نحو وَعَوْتُ . ونحن ذاكروا ما يتّصل به إن شاء الله .

إذا بنيت من الغزو (فَعَلَلْتُ) قلت : غَزَوَيْتَ . ولم يجز إلا ذلك ؛ لأنها في المضارع يُغزَوِي ،
على ما ذكرنا من الباب .

ولو لم يكن ذلك لوجب ألا تجتمع واوان ؛ ألا ترى أنّهم يذهبون (بفَعَلَلْتُ) من الواو إلى
(فِعِلَّتْ) في نحو قَوَيْتَ وحوَيْتَ ؛ لثلاثاً يجتمع واوان .

فإذا كانت إحداهما غير طرف ، أو كان ما قبلها ساكنا فهي ثابتة ، نحو قولك : خيل
حوّ ، وبضن قوّ ، وقد قلنا في هذا ولكن زدناه لما بعده .

إذا بنيت (افْعَمَعَلْ) من قلت فإنّ النحويين يقولون : اقْوَوَلْ (١) فتجتمع ثلاث واوات ،
ولم تكن واحدة منهنّ طرفا ينتقل عليها الإعراب ، إلا أبا الحسن الأخفش ، فإنه كان يقول
في هذا المثال : (اقْوَيْلْ) : يقاب آخرهنّ ياءً ، ويدغم فيها التي قبلها وعلته في ذلك اجتماع
الواوات . ويقول : إنّما تجرى الأبنية على الأصول ، وليس / في الأصول ما هو هكذا .

١
١٨٦

فإن قلت : (مَفْعُول) من غَزَوْتُ فهو [مَعْوَوْ] . هذا المجتمع عليه . تصحّ الواو التي هي حرف
الإعراب ؛ لسكون ما قبلها .

وقد يجوز مَعَزِي (٢) . وذلك ؛ لأنك قلبت الطرف : كما فعلت في الجمع ، وليس بوجه ؛

(١) في تصريف المازني ج ٢ ص ٢٤٣-٢٤٤ « قال أبو عثمان : وتقول في (مثال اغدودن)
من بيت ابيبيع فتقاب الواو ياء ، لأنها ساكنة وبعدها ياء متحركة ، ومن قلت اقوول تكرر
العين وهي واو وتجعل واو افصوعل الزائديينهما وهي ساكنة فتدعمها في الواو التي
بعدها . وكان أبو الحسن يقول اقويل فيقلب الواو الآخرة ياء ، ثم يقلب الواو التي تليها لأنها
ساكنة وبعدها ياء متحركة ويقول اكره الجمع بين ثلاث واوات »

ويقول أبو الفتح : الظاهر من المذهبين قول الأخفش . وانظر ص ١٧٤ من المطبوع .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨١ « ومن ثم قانوا مغزو كما ترى ، وعتو فاعلم ، وقانوا :
عتى ، ومغزى شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما الا حرف ساكن بادل
فالوجه في هذا النحو الواو ، والأخرى عربية كثيرة »

لأنّ الذي يقبل إنّما يذهب إلى أنّ الساكن الذي قبلها غير حاجز .

ولا تكون الواو في الأسماء طرفاً وما قبلها متحرّك ، فلم يعتدّ بما بينهما ؛ ألا ترى أنك إذا جمعت ذلّو قلت : هذه أدلّ ، وإنّما هي (أفعل) ، وتقول في قلنسوة والجمع : قلنّسٍ وحقّه قلنّسو^(١) ، ولكنك قلبت الواو لما كانت طرفاً وكان ما قبلها متحرّكاً . على ذلك قال الراجز :
لا مهلّ حتى تلحقي بعنيس أهل الرياط البيض والقلنّسي^(٢)

وقال الآخر :

حتى تفضّي عرقى الملبى^(٣)

جمع عرقوة . وكان حقّه عرقو .

فهكذا حكم كلّ واو طرف إذا تحرك ما قبلها فكان مضموماً أو مكسوراً .

وإن كان مفتوحاً انقلبت ألفاً ؛ كما ذكرت في غزاً ، وكذلك رمى ؛ لأنّ حكم الواو في هذا الموضع كحكم الياء .

لو رخصت (كروانا) فيمن قال : يا حارُّ لقلت : يا كرا أقبل .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨١ « اعلم أن الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم وكانت حرف اعراب قلبت ياء وكسر المضموم ، كما كسرت الياء في مبيع وذلك قولك : دلو وادن وحقو وأحق . . وقالوا قلنسوة فأنبتوا ثم قالوا قلنّس فابدلوا مكانها الياء لما صارت حرف الاعراب . . . »

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١١٧ - ١١٨

(٢) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٦٠ على قلب الواو ياء في القلنسي .

عنس : قبيلة من اليمن - الرياط : جمع ريطه وهو ضرب من الثياب . يخاطب ناقتيه فيقول : لا ارفق بك في السير حتى تلحقي بهؤلاء القوم . وهذا الرجز غير منسوب في سيبويه وفي الاقتضاب ص ١٣٦ وفي اللسان (قلنّس) وفي تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٠ وفي المنصف ج ٣ ص ٧٠ - وخبر (لا) محذوف تقديره : لك .

وانظر جمهرة الأنساب في عنس ص ٤٠٥ - ٤٠٦

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٥٦ على قلب الواو ياء في عرق جمع عرقوة . وفي المخصص ج ٩ ص ١٦٥ « العرقوتان : الخشبستان اللتان تعرضان على الدلو كالصليب . . قال الاصمعي : جمع العرقوة عرق . . ثم قال هذا طريف ، لأنه إنما يجمع ما فيه الهاء بغير هاء مع تسليم البناء ما كان مخلوقاً كثرة وتمر ، وعرقوة مصنوع ولكن لها نظائر »

تفضي : تكسر لا تزال ساقية للابل حتى تكسرى عراقى الدلاء

وهذا الرجز من شواهد تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٠ وفي المنصف ج ٢ ص ٧٠

وكان الأصل /يا كَرُوْ ، لكن تحرك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفا .
ولم يكن ذلك في كروان ؛ لأنَّ الألف بعدها ، فلو قلبتها ألفا لجمعت بين ساكنين ؛ كما
كان يلزمك في غَزَوَا لو لم تردّها إلى الواو .
فالذين قالوا : مَغَزَىٰ إِنَّمَا شَبَّهوه بهذا وعلى ذلك قالوا : أرض مَسْنِيَّة (١) ، وإنَّما الوجه
مَسْنُوَّة .

فإن كان هذا البناء جمعا فالقلب لا غير (٢) .

تقول في جمع عات : عُتِي ، وفي غاز غَزَى . وإن كسرت أوّله على ما ذكرت لك قَبْلُ فقلت :
غَزَى ، كما تقول : عِصَى ، فالكسر أكثر لِحَفْتِهِ . والأصل الضم ؛ لأنَّه (فُعول) .
وقولي في هذا الجمع أوجب ؛ لأنَّ باب الانقلاب إِنَّمَا أصله الجمع ، فلذلك أجرينا سائر
الجمع عليه .

وقد قلنا في صِيَم ما يستغنى عن إعادته (٣) .

واعلم أنَّ اللام إذا كانت ياءً أو واوا ، وقبلها ألف زائدة وهي طرف أنَّها تنقلب همزة (٤) .
للفتحة والألف اللتين قبلها / . وذلك قولك : هذا سَمَاءٌ يا فتى ، وغَزَاءٌ فاعلم .
فإذا لم يكن منتهى الكلمة لم تنقلب . وذلك قولك : شقاوة ، وعباية (٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٨٢ « وقالوا يسنوها المطر وهي أرض مسنية وقالوا : مرضى
وانما أصله الواو وقالوا : مرضو فجاءوا به على الأصل والقياس »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨١ « والوجه في الجمع الياء وذلك قولك : ثدى ، وعصى ،
وحقى . لأن هذا جمع ، كما أن أدليا جمع . وقال بعضهم : انكم تنتظرون في نحو كثيرة فشبهوها
بعتو وهذا قليل . . . »

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٤

(٣) تقدم في ص ١٢٨

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٢ « فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفا زائدة همزت
وذلك نحو القضاء والنماء والشقاء »

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٣٨٣ « باب ما يخرج على الأصل اذا لم يكن جرف اعراب
وذلك قولك الشقاوة والاداة ، والاتاة والنقاوة والنفاية ، والنهاية قسويت حيث لم تكن حرف
اعراب كما قويت الواو في قمحدوة . . . »

وانظر تصريف المازني ج ٢ ص ١٢٧

فَأَمَّا مَنْ قَالَ : عِظَاءَةٌ ، وَعِبَاءَةٌ ، فَإِنَّمَا بَنَاهُ أَوَّلًا عَلَى التَّذْكِيرِ ، ثُمَّ أَدْخَلَ التَّأْنِيثَ بَعْدَ أَنْ فَرَّغَ مِنَ الْبِنَاءِ فَأَنْشَأَهُ عَلَى تَذْكِيرِهِ (١) .

فَعَلَى هَذَا تَقُولُ : صَلَاةٌ ، وَأَمْرًا سَقَاةٌ ، وَحِذَاةٌ .

وَلَوْ بَنَيْتَهَا عَلَى التَّأْنِيثِ عَلَى غَيْرِ مَذْكَرٍ لَقُلْتُ : سَقَايَةٌ ، وَحِذَاوَةٌ فَاعِلِمٌ ، كَمَا تَقُولُ : شِقَاوَةٌ ، وَنَهَايَةٌ .

وَكذَلِكَ مَا كَانَتْ آخِرُهُ وَاوٍ وَلَيْسَ بِمُنْتَهَى الْكَلِمَةِ نَحْوَ قَوْلِكَ فِي مِثْلِ (فَعْلَةٌ) مِنْ غَزَوْتِ
إِنْ بَنَيْتَهُ عَلَى التَّذْكِيرِ قُلْتُ : غَزِيَةٌ ؛ كَمَا كُنْتَ تَقُولُ فِي الْمَذْكَرِ : هَذَا غَزَّرَ فَاعِلِمٌ .
وَإِنْ بَنَيْتَهُ عَلَى التَّأْنِيثِ الَّذِي هُوَ مِنْ غَيْرِ تَذْكِيرٍ قُلْتُ : غَزْوَةٌ ، كَمَا قُلْتُ : تَرَقُّوَةٌ ، وَقَلَنْسُوَةٌ ؛
لَأَنَّ الْإِعْرَابَ عَلَى الْهَاءِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهُ مَذْكَرٌ يَقَعُ تَأْنِيثُهُ عَلَيْهِ .

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا (يَغْزُو) لَقُلْتُ : هَذَا يَغْزِي (٢) ؛ كَمَا تَرَى ؛ كَمَا قُلْتُ فِي
الْفِعْلِ : هُوَ يَدُلُّو دَلُّوهُ ، وَأَنَا أَدُلُّو ؛ لِأَنَّ / هَذَا الْمِثَالُ لِلْفِعْلِ .

1
189

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ دَلُّو : هَذِهِ أَدُلُّ فَاعِلِمٌ ، تَقَلِّبُ الْوَاوَ [يَاءً] لَمَّا ذَكَرْتَ لَكَ ؛ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ لَا يَكُونُ
آخِرَ اسْمٍ مِنْهَا وَاوًا مَتَحَرِّكًا مَا قَبْلَهَا ، وَيَقَعُ ذَلِكَ فِي حَشْوِ الْاسْمِ فِي مِثْلِ : عِنْفَوَانٌ ، وَأَقْحُوَانٌ ،
وغير ذلك حيث وقع ثانيا ، أو ثالثا ، أو رابعا بعد ألا يكون طرفا .

وَلَوْ قُلْتُ (فَعْلَةٌ) مِنْ رَمَيْتِ عَلَى التَّأْنِيثِ لَقُلْتُ : رُمِيُوَةٌ : تَقَلِّبُ الْيَاءَ وَاوًا ؛ لِانْتِظَامِ
مَا قَبْلَهَا .

(١) فِي سَيْبُوِيَه ج ٢ ص ٣٨٣ « وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِمْ : صَلَاةٌ ، وَعِبَاءَةٌ ، وَعِظَاءَةٌ فَقَالَ : إِنَّمَا
جَاءُوا بِالْوَاوِ عَلَى حِدِّ قَوْلِهِمْ صَلَاةٌ ، وَعِظَاءَةٌ ، وَعِبَاءَةٌ ، كَمَا قَالُوا : مَسْنِيَةٌ ، وَمَرْضِيَةٌ حَيْثُ جَاءَتْ عَلَى
مَرْضَى ، وَمَسْنَى وَإِنَّمَا أُلْحِقْتُ انْتِهَاءَ آخِرِ حَرْفِهَا بِعَرَى مِنْهَا وَيَلْزِمُهُ الْإِعْرَابُ فَلَمْ تَقْوِ قُوَّةَ مَا الْهَاءِ
فِيهِ عَلَى أَنْ لَا تَفَارِقَهُ وَأَمَّا مَنْ قَالَ : صَلَاةٌ وَعِبَايَةٌ فَانْهَ لَمْ يَجِءْ بِالْوَاوِ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْعِبَاءِ ٠٠ »
وَانظُرْ تَصْرِيْفَ الْمَازِنِيِّ ج ٢ ص ١٢٨ - ١٣١

العِظَاءَةُ : دَوِيَّةٌ أَكْبَرُ مِنَ الْوَزْغَةِ ، وَانظُرْ حَيَاةَ الْحَيَوَانِ ج ٢ ص ١٠١ ، وَالصَّلَاةُ : كُلُّ
حَجْرٍ عَرِيضٍ يَدُقُّ عَلَيْهِ .

(٢) فِي سَيْبُوِيَه ج ٢ ص ٦٠ « وَسَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ يُسَمَّى يَغْزُو فَقَالَ : رَأَيْتَ يَغْزِي قَبْلَ ،
وَهَذَا يَغْزِي زَيْدٌ وَقَالَ : لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي قَوْلِ يُونُسَ الْإِغْزَى وَثَبَاتِ الْوَاوِ
خَطَا ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ وَاوٌ قَبْلَهَا حَرْفٌ مَضْمُونٌ وَإِنَّمَا هَذَا بِنَاءٌ اخْتَصَّ بِهِ الْأَفْعَالُ ،

ولو بنيتها على التذكير لقلت : رُمِيَّة ، لأنها كانت تنقلب مذكرة فأعلتها على ذلك :

وقد تقدّم قولنا في أنّ الحروف إذا كان على أربعة أحرف وآخره ياء أو واو ، استوى اللفظان على الياء ؛ لأنّ الواو تنقلب رابعة فصاعدا إلى الياء لما ذكرنا من العلة ، وأعدنا ذلك لقولهم : مِذْرَوَان ، وفلان ينفض مِذْرَوِيَه (١) ، وإنّما حقّ هذا الياء ، لأنّ الألف رابعة ، ولكنّه جاء بالواو ؛ لأنّه لا يُفْرَد له واحد . فهو بمنزلة ما بُني على التانيث بما لا مذكر له .

وعلى هذا لم يجز في (النهاية) ما جاز في (عظاية) من قولك : عِظَاءة ؛ لأنك تقول في جميع هذا : العِظَاء . فهذا يُحْكَم / لك ما يرد عليك من هذا الباب إن شاء الله .

١
١٩٠

(١) في الكامل ج ٢ ص ٤٣ - ٤٤ « ويقال : فلان ينفض مِذْرَوِيَه وهما ناحيتاه وانما يوصف بالخلاء قال عنتره :

أَحْوِي تَنْفُضُ اسْتُكَ مِذْرَوِيَهَا لِتَقْتُلَنِي ! فَمَا أَنَا ذَا عَمَارَا

ولا واحد لهما ، ولو أفردت لقلت في التثنية مِذْرِيَان ، لان ذوات الواو اذا وقعت فيهن الواو رابعة رجعت الى الياء ، كما تقول في ملهى : ملهيان وهو من لهوت ، وقى مغزى : مغزيان وهو غزوت »

وقال سيبويه ج ٢ ص ٣٩٦ : « ألا تراهم قالوا مِذْرَوَان اذ كانوا لا يفردون الواحد »

انظر ص ٩٥ أيضا من سيبويه

وانظر أمالي الشجرى ج ١ ص ١٩ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٦٢ والخزانة ج ٣

ص ٣٦٢

أبواب الإدغام

هذا باب مخارج الحروف

وقسمة أعدادها في مهموسها ، ومجهورها ، وشديدها ، ورخوها ،
وما كان منها مطبقا ، وما كان من حروف القلقة ، وما كان من حروف المد ،
واللين ، وغير ذلك

اعلم أنّ الحروف العربية خمسة وثلاثون حرفا . منها ثمانية وعشرون لها صور (١) .
والحروف السبعة جارية على الألسن ، مستدلّ عليها في الخطّ بالعلامات . فأما في المشافهة
فموجودة .

فمنها للحلق ثلاثة مخارج :

فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة . وهي أبعد الحروف . ويليهما في البعد مخرج الهاء . والألف
هاوية هناك . والمخرج الثاني من الحلق مخرج الحاء ، والعين .

والمخرج الثالث الذي هو أدنى حروف الحلق إلى الفم ممّا يلي الحلق مخرج الخاء ، والغين (٢)
ثم أول مخارج الفم ممّا يلي الحلق مخرج القاف .

ويتلو ذلك / مخرج الكاف . وبعدها مخرج الشين . ويليهما مخرج الجيم (٣) .

١
١٩١

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٤ « فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفا الهمزة
والألف والهاء .. »

والمبرد لم يعتبر الهمزة هنا من جهة أنها لا صورة لها ثابتة واعتبرها فيما يأتي ص ١٩٣
من الاصل

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « فللحلق منها ثلاثة فأقصاها مخرجا الهمزة ، والهاء ،
والألف . ومن أوسط الحلق مخرج العين والحاء . وأدناها مخرجا من الفم الغين ، والحاء »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى مخرج
القاف ، ومن أسفل من موضع القاف من اللسان قليلا ومما يليه من الحنك الأعلى مخرج الكاف ،
ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء » .

ويعارضها الضاد ومخرجها من الشِّدْقَ (١) . فبعض الناس تجرى له في الأيمن ، وبعضهم تجرى له في الأيسر .

وتخرج اللام من حرف اللسان ، معارضا لأصول الثنايا ، والرِّبَاعِيَّاتِ . وهو الحرف المنحرف المشارك لأكثر الحروف (٢) . ونفسه في موضعه بما نيه إن شاء الله .

وأقرب المخارج منه مخرج النون المتحرِّكة (٣) . ولذلك لا يدغم فيها غير اللام .

فأما النون الساكنة فمخرجها من الخياشيم ؛ نحو نون منك ، وعندك وتعتبر ذلك بأنك لو أمسكت بأنفك عند لفظك بها لوجدتها مختلفة (٤) .

فأما النون المتحرِّكة فأقرب الحروف منها اللام ؛ كما أن أقرب الحروف من الياء الجيم . فمحلّ اللام والنون والراء ، متقارب بعضه من بعض ، وليس في التداي كما أذكر لك .

فإذا ارتفعت عن مخرج النون نحو اللام فالراء بينهما (٥) ؛ على أنها إلى النون أقرب . واللام تتصل بها بالانحراف الذي فيها .

ثم من طرف اللسان وأصول الثنايا مصعدا إلى الحنك مخرج الطاء ، والتاء ، والذال (٦) .

ومن طرف اللسان وملتي حروف الثنايا حروف الصفير . وهي حروف تنسلّ انسلا وهي السين ، والصاد ، والزاي (٧) .

ومن طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا / مخرج الطاء ، والتاء ، والذال (٨) .

١
١٩٢

(١) في سيبويه ص ٤٠٥ : « ومن بين أول حافة اللسان وما يليه من الاضراس مخرج الضاد »

(٢) في سيبويه : « ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها ، وبين ما يليها من الحنك الأعلى ، وما فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية مخرج اللام »

(٣) في سيبويه « ومن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون »

(٤) في سيبويه « ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة »

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « من مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قلصلا

لانحرافه إلى اللام مخرج الراء »

(٦) في سيبويه « ومما بين طرف اللسان ، وأصول الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء »

(٧) في سيبويه « ومما بين طرف اللسان ، وفوق الثنايا مخرج الزاي والسين والصاد »

(٨) في سيبويه « ومما بين طرف اللسان ، وأطراف الثنايا مخرج الطاء والذال والتاء »

ومن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء (١) .

ومن الشفة مخرج الواو ، والباء ، والميم (٢) ؛ إلا أن الواو تهوى في الفم حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد ، وتنفثي حتى تتصل بمخرج اللام . فهذه الاتصالات تقرب بعض الحروف من بعض ، وإن تراخت مخارجها .

والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة . فلذلك تسمعا كالنون ؛ لأن النون المتحركة مشربة غنة ، والغنة من الخياشيم .

والنون الخفيفة خالصة من الخياشيم . وإنما سميتا باسم واحد ؛ لاشتباه الصوتين . وإلا فإنهما ليسا من مخرج ؛ لما ذكرت لك .

/ ومن الحروف حروف تجرى على النفس ، وهي التي تسمى الرخوة .

ومنها حروف تمنع النفس ، وهي التي تسمى الشديدة .

ومنها حروف إذا رددتها في اللسان جرى معها الصوت ، وهي المهموسة .

ومنها حروف إذا رددتها ارتدع الصوت فيها ، وهي المجهورة .

ومنها حروف تسمع في الوقف عندها نبرة بعدها ؛ وهي حروف القلقلّة ؛ وذلك لأنها ضغطت مواضعها .

ومنها المطبقة ، والمنفتحة . ونحن ذاكرو جميع ذلك بأوصافه إن شاء الله .

وأما الحروف الستة التي كملت هذه خمسة وثلاثين حرفا بعد ذكرنا : الهمزة بين بين ، فالألف الممالة ، وألف التفخيم والحرف المعترض بين الشين ، والجيم ، والحرف المعترض بين الزاي ، والصاد ، والنون الخفيفة ، فهي خمسة وثلاثون حرفا (٣) .

(١) في سيبويه ص ٤٠٥ « ومن باطن الشفة السفلى ، وأطراف الثنايا العليا مخرج الفاء »

(٢) في سيبويه « ومما بين الشفتين مخرج الباء ، والميم ، والواو »

(٣) في سيبويه : ج ٢ ص ٤٠٤ « تكون خمسة وثلاثين حرفا بحروف هن فروع وأصلها

من التسعة والعشرين وهي كثيرة يؤخذ بها وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار . وهي النون الخفيفة ، والهمزة التي بين بين ، والألف التي تمالة شديدة ، والشين التي كالجيم ، والصاد التي تكون كالزاي ، وألف التفخيم يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم : الصلوة والزكاة والحياة » .

ونفسر هذه التي ليست لها صور مع استقصائنا القول في / غيرها إن شاء الله .

فأما الحروف المهموسة^(١) فنبدأ بذكرها . وهي عشرة أحرف :

الهاء ، والحاء ، والخاء ، والكاف ، والصاد ، والفاء ، والسين ، والشين ، والتاء ، والشاء .
وتعلم أنها مهموسة بأنك تردّد الحرف في اللسان بنفسه ، أو بحرف اللين الذي معه ، فلا يمنع النفس ، ولو رُمّت ذلك في المجهورة لوجدته ممتنعا .

فأما الرخوة فهي التي يجرى النفس فيها من غير ترديد .

والشديدة على خلافها . وذلك أنك إذا لفظت بها لم يتسع مخرج النفس معها .

فالرخوة كالسين ، والشين ، والزاي ، والصاد ، والضاد ، وكلّ ما وجدت فيه ما ذكرت لك .

والشديدة^(٢) ؛ نحو الهمزة ، والقاف ، والكاف ، والتاء ، ونذكر هذا في موضعه مستقصى

إن شاء الله .

= وتكون اثنين وأربعين حرفا بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لفظة من ترتضى عربيته ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر . وهي الكاف التي بين الجيم والكاف (وانجيم التي كالکاف ، والجيم التي كالشين ، والضاد الضعيفة والصاد التي كالسين ، والطاء التي كالتاء ، والباء التي كالشاء ، والباء التي كالفاء) وهذه الحروف التي تمتها اثنين وأربعين جيسدها ورديتها أصلها التسعة والعشرون لاتتبين الا بالمشافهة »

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ . « فأما المجهورة فانهمزة ، والألف ، والعين ، والغين ، والقاف ، والجيم ، والياء ، والضاد ، واللام ، النون ، والطاء ، والذال ، واثرأى ، والظباء ، والذال ، والباء ، والميم ، والواو . فذلك تسعة عشر حرفا .

وأما المهموسة فالهاء ، والحاء ، والخاء ، والكاف ، والشين ، والسين ، والتاء ، والصاد ، والتاء ، والفاء . فذلك عشرة أحرف .

فالمهجور حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقض الاعتماد عليه ، ويجرى الصوت . .

وأما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس ، ولو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه . .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ :

« ومن الحروف الشديدة وهو الذي يمنع الصوت أن يجرى فيه وهو الهمزة ، والقاف ، والكاف ، والجيم ، والطاء ، والتاء ، والذال ، والباء وذلك أنك لو قلت : الحج ، ثم مددت صوتك لم يجر ذلك . »

وهذه الحروف التي تعترض بين الرخوة ، والشديدة هي شديدة في الأصل وإنما يجري فيها النفس ، لاستعانتها بصوت مجاورها من الرخوة ؛ كالعين (١) التي يستعين المتكلم عند اللفظة بها بصوت الحاء ، والتي يجري فيها الصوت ؛ لا نحرافها واتصالها / بما قد تقدمنا في ذكره من الحروف ، وكالنون التي تستعين بصوت الخياشيم ؛ لما فيها من الغنة ، وكحروف المد واللين التي يجري فيها الصوت للينها .

فهذه كلها رَسْمها الشدَّة . فهذا ما ذكرت لك من الاستعانة . ومنها الراء . وهي شديدة ، ولكنها حرف ترجيع . فإنما يجري فيها الصوت ؛ لما فيها من التكرير . واعلم أن من الحروف حروفا محصورة في مواضعها فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه وهي حروف المُقْلَقَلَّة . وإذا تفقَّدت ذلك وجدته .

فمنها القاف ، والكاف ، إلا أنها دون القاف ؛ لأنَّ حَصْر القاف أشدَّ ، وإنما تظهر هذه النبرة في الوقف ، فإن وصلت لم يكن ، لأنَّك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر ، فحلت بينه وبين الاستقرار . وهذه المُقْلَقَلَّة بعضها أشدَّ حصرا من بعض ، كما ذكرت لك في القاف والكاف .

وإنما قدّمنا هذه المقدمات في مواضع الأضوّل لنجرّيها في مسائل الإدغام على / ما تقدّم منا فيه غير راثنين له . ثم نذكر الإدغام على وجهه إن شاء الله .

= ومنها الرخوة وهي الهاء ، والحاء ، والغين ، والخاء ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والزاي ، والسين ، والظاء ، والثاء ، والذال ، والفاء وذلك اذا قلت : الطس ، وانفص واشباه ذلك أجريت فيه الصوت ان شئت » .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ « وأما العين فبين الرخوة والشديدة تصل الى الترديد فيها لشبهها بالحاء » .

هذا باب إدغام المتلين

ونذكر أولاً معنى الإدغام ، ومن أين وجب؟ .

اعلم أنّ الحرفين إذا كان لفظهما واحدا فسكن الأولُ منهما فهو مدغم في الثاني .

وتأويل قولنا (مدغم) أنّه لا حركة تفصل بينهما ، فإنّما تعتمد لهما باللسان اعتماداً واحدة ، لأنّ المخرج واحد ، ولا فصل . وذلك قولك : قطع ، وكسر . وكذلك محمّد ، ومعبد ، ولم يذهب بكر ، ولم يقيم معك . فهذا معنى الإدغام .

فإذا التقى حرفان سواء في كلمة واحدة ، الثاني منهما متحرك ولم يكن الحرف ملحقاً . وقد جاوز الثلاثة أو كان منها على غير (فعل) ، أو ما ليس على مثال من أمثلة الفعل وجب الإدغام ، متحرّكا / كان الأول أو ساكنا ، لأنّ الساكن على ما وصفت لك والمتحرّك إذا كان الحرف الذي بعده متحرّكا أسكن ؛ ليرفع اللسان عنهما رفعة واحدة ؛ إذ كان ذلك أخفّ ، وكان غير ناقض معنى ، ولا ملتبس بلفظ . هذا موضع جمل . وسنذكر تفصيلها إن شاء الله .

هذا باب إدغام المتلين في لفعل

وما اشتق منه ، وما ممتنع من ذلك

اعلم أنّ الألفين لا يصلح فيهما الإدغام ؛ لأنّ الألف لا تكون إلا ساكنة ، ولا يلتقي ساكنان . وقد قلنا في الألف أولاً ما يغني عن إعادته .

وكذلك الهمزتان لا يجوز فيهما الإدغام (١) في غير باب (فعل) و (فعلال) ، لما ذكرت لك . فإن التقتا وهما لآمان ، أو عين ولام كما لم نستثنه لم يجز فيهما الإدغام ، لأنّه لا يجوز أن يحقّقا جميعا . فإذا لم يجز اجتماعهما ؛ لأنّ الثانية في قول الخليل وغيره في الكلمة الأولى مبدلة والأولى في المنفصلين خاصّة في قول أبي عمرو مخفّفة ، فلم يلق / الحرف ما يشبهه .

١
١٩٨

فأمّا من قال بقول ابن أبي إسحاق في تحقيق الهمزتين فإنّه يدغم ، لأنهما بمنزلة غيرهما من الحروف .

فأمّا ما يلتقي فيه حرفان الأوّل منهما ساكن من غير ما ذكرنا فالإدغام فيه واجب ، لا يُقدّر إلا على ذلك ؛ نحو قولك : قوّة ، وريّة ، وقرّ فاعلم .

وأما ما التقتا فيه والأولى متحرّكة والثانية كذلك كما هو فعل فنحو قولك : ردّ يا فتى ، وفرّ

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١١ « ومن الحروف ما لا يدغم في مقاربه ، ولا يدغم فيه مقاربه ، كما لم يدغم في مثله وذلك الحرف انهمزة ، لأنها إنما أمرها في الاستثقال التغيير والحذف وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق ، لأنها تستثقل وحدها فإذا جاءت مع مثلها ، أو مع ما قرب منها أجريت على ما أجريت عليه وحدها ، لأن ذلك موضع استثقال : كما أن هذا موضع استثقال ، وكذلك الألف لا تدغم في الهاء ولا فيما تقاربه ، لأن الألف لا تدغم في الألف »

فتقديره: (فَعَلَ) ، وأصله زَدَدَ ، وفرَزَ ، ولكنك أدغمت ؛ لثقل الحرفين إذا فصلت بينهما (١) ، لأنَّ اللسان يزابل الحرف إلى موضع الحركة ، ثم يعود إليه .

ومثل ذلك مَسَّ ، وشَمَّ ، وعَضَّ ، وتقديرها: (فَعِلَ) . يبيِّن ذلك قولك : عَضِضْتُ ، وشَمِمْتُ ، أشَمَّ ، وأعَضَّ ، كما تقول في (فَعَلَ) رَدَدْتُ ، وفرَزْتُ . أَرَدْتُ ، وأَفَرَّ .

وكذلك (فَعَلَ) : نحو: لبَّ الرجل من اللبِّ . ولم يأت من فَعُل غيرهِ (٢) ؛ لثقل الضمة مع التضعيف . وذلك / قولك : لُبِّتْ لَبَابَةً فَأَنْتَ لَبِيبٌ ؛ كما قالوا : سَفُهُ سَفَاهَةٌ وهو سفيه . وأكثرهم يقول : لَبِيتْ تَلَبَّ وَأَنْتَ لَبِيبٌ ، على وزن مرضٍ يمرض وهو مريض ، استثقلا للضمة كما وصفت لك .

فهذا لا اختلاف فيه أنه مدغم .

فإن كان من هذا شيءٌ من الأسماء فكان على مثال الفِعْل فحكْمُه حكمُ الفِعْل ؛ إلا ما استثنيته لك .

تقول في (فَعِلِ) : رجل طَبَّ ، ورجل بَرَّ ؛ لأنَّه من بَرَّرت ، وطبَّبت (٣) ، فإنما تقديره : فَرِقت فأنا فِرَق .

فاعتلال هذا كاعتلال قولك : هذا رجل خافٌ ، ومالٌ إذا أَرَدت فَعِل (٤) . وكذلك لوبنيت منه شيئا على (فَعَلَ) .

(١) يريد الفصل بينهما بحركة المثل الأول فان الحركة بعد الحرف .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٢٦ « واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء فانه لا يكاد يكون فيه فعلت ، وفعل ، لأنهم قد يستثقلون التضعيف ، وفعل فلما اجتمعا حادوا الى غير ذلك . . . وزعم يونس أن من العرب من يقول : لببت تلب كما قالوا : ظرفت تظرف ، وانما قل هذا ، لان هذه الضمة تستثقل فيما ذكرت لك فلما صارت فيما يستثقلون فاجتمعا فروا منهما » .

وانظر أفعال ابن القطاع ج ١ ص ٦ ، فقد ذكر جملة من الأفعال وكذلك الرضى فى شرح الشافية ج ١ ص ٧٧ - ٧٨ والمنصف ج ١ ص ٢٤٠ والمخصص ج ٣ ص ٤٧ - ٧١ وج ١٢ ص ٢٤٣ . وانظر اضطراب كتب اللغة فى حصر هذه الأفعال فى كتابى : المغنى ص ١٦٩

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٩٩ « فاما ماجاء على ثلاثة أخرى لا زيادة فيها فان كان يكون فعلا فهو بمنزلة وهو فعل وذلك قولك فى فعل: صب زعم الخليل أنها فعل لأنك تقول : صببت صبابة كما تقول : قنعت قناعة وقنع ومثله رجل طب وطبيب . . . ويدلك على أن فعلا مدغم أنك لم تجد فى الكلام مثل طب على أصله » .

(٤) رجل خاف ، ومال يحتمل أن يكون فعلا والأصل خوف ومول فقلبت العين ألفا ، =

فَأَمَّا الَّذِي اسْتَشْنَيْتَهُ فَإِنَّهُ مَا كَانَ مِنْ هَذَا عَلَى (فَعَلٍ) فَإِنَّهُ صَحِيحٌ .
 وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ : جَلَلٌ ، وَشَرَرٌ ، وَضَرَرٌ ، وَكَلٌّ مَا كَانَ مِثْلَهُ . وَإِنَّمَا صَحَّحُوا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ ؛
 لِخَفَةِ الْفَتْحَةِ ، لِأَنَّهَا كَانَتْ تَصَحَّحُ فِيهَا لَا يَصَحُّ (فَعَلْتُ) مِنْهُ ، نَحْوَ : الْقَوْدِ ، وَالصَّبِيدِ ، وَالخَوْنَةِ ،
 وَالْحَوَاكَةِ (١) .

فَلَمَّا كَانَتْ فِيهَا لَا يَكُونُ (فَعَلْتُ) مِنْهُ إِلَّا صَحِيحًا لَزِمَ أَنْ يَصَحَّحَ .

/ هَذَا قَوْلُ الْخَلِيلِ ، وَسَيَّبِيهِ ، وَكَلٌّ نَحْوَى بَصْرَى عِلْمَانَاهُ .

١
٢٠٠

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الصِّدْرِ : قَصٌّ ، وَقَصَصٌ فَلَيْسَ قَصٌّ مَدْغَمًا مِنْ قَوْلِكَ : قَصَصٌ ، وَلَكِنَّهُمَا
 لِعِثَانِ (٢) تَعْتُورَانِ الْأَسْمَاءَ كَثِيرًا . فَيَكُونُ عَلَى (فَعَلٍ) ، وَ(فَعَلٍ) وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : شَعْرٌ ، وَشَعْرٌ ،
 وَنَهْرٌ وَنَهْرٌ ، وَصَخْرٌ وَصَخْرٌ .

وَحَدَّثَنِي أَبُو عِثَانَ الْمَازِنِيُّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ : رَأَيْتُ أَعْرَابِيًّا بِالْمَوْضِعِ الَّذِي ذَكَرَهُ زَهِيرٌ
 فِي قَوْلِهِ :

ثُمَّ اسْتَمَرُّوا ، وَقَالُوا إِنَّ مَشْرَبَكُمْ مَاءٌ بِشَرْقٍ سَلَمَى فَيْدٌ أَوْ رَكَكٌ (٣)

= وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي الْأَصْلِ خَافٍ وَمَاوِلٌ فَحَذَفَتِ الْعَيْنُ فَالْوِزْنُ فَالِ ، وَفِي مِثْلِ
 قَوْلِهِمْ : رَجُلٌ خَافٌ وَمَالٌ يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْقَلْبُ الْمَكَانِي قَدِمَتِ اللَّامُ عَلَى الْعَيْنِ خَافُوا مَاوِلًا ثُمَّ قَلِبَتِ الْوَاوُ
 يَاءً وَأَعْلَ اعْلَالٌ قَاضٍ فَالْوِزْنُ قَالَ .

انظر المعنى في تصريف الأفعال ص ٤٢ .

(١) فِي سَيَّبِيهِ ج ٢ ص ٣٩٦ «الآن ترى أنهم أجروا فعلا اسما من التضعيف على الأصل والزموه
 ذلك إذ كانوا يجرونه على الأصل فيما لا يصح فعله في فعلت من بنات الواو ولا في موضع
 جزم كما لا يصح المضاعف وذلك ، نحو الخونة ، والحوكة ، والقود وذلك ، نحو شرر ومدد ٠٠»
 (٢) فِي الْكَامِلِ ج ٥ ص ١٢٠ «يقال بعير وبعر ، وشعر وشعر ، وشمع وشمع .
 ويقال للصدر قص وقصص ، وكذلك نهر ونهر» .

فِي تَصْرِيفِ الْمَازِنِيِّ ج ٢ ص ٣٠٥ «قال أبو عثمان : أما قولهم : قصص رقص وهم يعنون
 الصدر فانما هما اسمان أحدهما محرك العين والآخر مسكن العين فجاءوا بهما على أصولهما»
 وانظر تعليق أبي الفتح في المنصف .

١ (٣) حَدِيثُ الْأَصْمَعِيِّ فِي تَصْرِيفِ الْمَازِنِيِّ ج ٢ ص ٣٠٩ وَعَلِقَ عَلَيْهِ أَبُو الْفَتْحِ بِقَوْلِهِ :
 «يجوز أن تكون مسأنة الأصمعي عن ذلك ليعلم أي موضع رك ؟ ويجوز أن يكون أيضا أراد أن
 يعلم نهل رك لغة في رك إن كان قد سمع ركا قبل ذلك ، أو أن يعلم هل هذه ضرورة من زهير
 أو لا ٢٠٠»

فقلت : أين رَكَكَ ؟ قال : هذا رَكَكَ فاعلم . هذا بمنزلة ما وصفنا . فإن لم يكن شيء من هذا على مثال الفِعْل من الثلاثة فالإظهار ليس غير^(١) وذلك قولك فيما كان على مثال فُعَل : شَرَّرَ ، وَدُرَّرَ ، وَقُدِّدَ ، كما قلت في الواو : سُور .

وما كان منه على (فِعَلٍ) فكذلك تقول : قَدَّدَ ، وَشَدَّدَ ، وَسَرَّرَ ، كما كنت تقول في الثاء والواو : ثُورَةَ ، وَبَيْعَ ، وَوَقِيمَ ، وَعِوَدَةَ .

وكذلك (فُعُلٌ) تقول فيه : حُضُّضٌ ، وَسُرُّرٌ ، كما كنت تقول : صَيِّدٌ .

و :

سُوكِ الْإِسْحَاجِ^(٢)

ولو بنيت / منه شيئاً على مثال (فِعَلٍ) مثل إِبِلٍ لصححته ، وكنت تقول : رَدِدَ فاعلم ، لأنه إِنَّمَا يَعْتَلُّ مِنْ هَذَا مَا كَانَ فِعْلاً ، أَوْ عَلَى مِثَالِهِ .

= فإن قيل ما تنكر أن تكون فيه لغتان فعل وفعل جميعاً دون أن يكون ذلك ضرورة - قيل : لو كان ركك لغة في رك مثل نشز من نشز لجا في غير هذا الموضع كما جاء نشز ، ونشز جميعاً ، ولو جاء لما خفي على أبي عثمان ، فهذا هو الأظهر من أمره وإن كان قد يخفى على بعض الناس كثير مما جاء فإن أبا عثمان قدوة وحجة ٠٠ « وانظر الكامل ج ٥ ص ١٢٠ - ١٢١ » .

وفي معجم البلدان : ركك : هو فك رك وهي محلة من محال سلمى أحد جيلي طيء ، وقد جاء في شعر عبيد بن الأبرص ديوانه ص ١٦ .

فيد : نجد قريب من أجا وسلمى . استمروا : استقاموا واستقام أمرهم ، أي اجتمعت كلمتهم فساروا . وانظر ديوان زهير ص ١٦٧ .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٦ « وأما ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكون فعلاً فعلى الأصل . . فمن ذلك قولك في فعل درر ، وقدد ، وكلل ، وشدد وفي فعل سرر ، وخزر ، وقدد . السهم ، وسدد ، وظلل ، وقلل وفي فعل سرر ، وحضض ، ومدد ، ملله ، شدد وسنن » قذذ السهم - جمع قذذ : وهي ريش السهم . الحضض : بضم العين وفتحها صمغ أو دواء أو كحل . .

(٢) قطعة من بيت شعر :

أَغْرُ الثَّنَائِيَا أَحَمَّ اللَّثَاتِ تَمَنِّحُهُ سُوكِ الْإِسْحَاجِ

وتقدم في ص ١١٣ .

هذه ذوات الثلاثة . فإن زدت على الثلاثة شيئا فالتقى فيه حرفان على لفظ. لا تريد بهما الإلحاق لم يكن إلا مدغما ، اسما كان أو فعلا (١) .

وذلك قولك فيما كان فعلا إذا كان على (أفعل) من المضعف : أمدّ ، وأعدّ ، وأجدّ في أمره . وكذلك إن كان اسما ؛ نحو رجل ألدّ ، ورجل أغرّ ، وهذا أبرّ من هذا ، وكان الأصل « أبرر » فأسكنت موضع العين ، وألقيت حركته على ما قبله ؛ لأنّ الذي قبله كان ساكنا ، فلما أسكنته حوّلت حركته ؛ لئلا يلتقى ساكنان ، كما فعلت في الفعل المضاعف ، وذوات الواو والياء في قولك : أقام ، وأراد . وقد مضى تفسير هذا .

وما كان منه على (فاعل) فكذلك ؛ نحو قولك : عادّ عبد الله زيدا ، وسارّه ، وماذّ يا فتى ؛ ألا ترى أنّك إذا عنيت به نفسك ظهر التضعيف والوزن ، فقلت : عادت زيدا ، ومادته ؛ كما كنت تقول فيما كان على أفعل : أعددت / ؛ وأصممت زيدا ، وأجررته رسنه . (٢)

1
٢٠٢

فأما ما كان من هذا على (فعل) فإنه لا تغيير فيه . وذلك قولك : ردّد عبد الله زيدا ، وبيدّد معيظه . وذلك لأنهم لو ألقوا الحركة على ما قبلها ، لم يخرجهم ذلك من إدغام واحد . (٣)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٩٨ « واعلم أن كل شيء من الأسماء جاوز ثلاثة أحرف فانه يجري مجرى الفعل الذي يكون على أربعة أحرف ان كان يكون ذلك اللفظ فعلا أو كان على مثال الفعل ولا يكون فعلا أو كان على غير واحد من هذين ، لان فيه من الاستثقال مثل ما في الفعل فان كان الذي قبل ما سكن ساكنا حركته وألقيت عليه حركة المسكن وذلك قولك : مسـترد ، ومستعد ، وممدد ، وممد ٠٠ وكذلك مدق والأصل مدقق ، ومرد وأصله مردد ، وان كان الذي قبل المسكن متحركا تركته على حركته وذلك قولك : مرتد وأصله مرتدد ٠٠ وأما ما يكون أفعل فنحو ألد ، وأشد وانما الأصل ألدد ، وأشدد ولكنهم ألقوا عليها حركة المسكن وأجريت هذه الأسماء مجرى الأفعال ٠٠ »

(٢) « أجررت فلانا رسنه : تركته وشانه .

(٣) في شرح العزى للسعد ص ٢٢ « ونحن ليس للإدغام اليه سبيل ، نحو مدد وبمدد في التفعيل ، وتمدد يتمدد في التفعال وذلك ، لان العين وهو الذي يدغم فيه متحرك أبدا لإدغام حرف آخر فيه فهو لا يدغم في حرف آخر لامتناع اسكانه » . وشرح الكيلاني ص ٢٠

وتضعيف آخر ، فلما كانت العلة واجدة امتنع تحريك العين التي لم تقع في الكلام قط .
إلا ساكنة .

وإن أردت بناء (انفَعَلَ) أدغمت ، وكذلك (افتَعَلَ) ؛ نحو قولك : انقَدَّ ، وارتدَّ ،
وما كان مثلهما .

وكلّ ما كان من هذه الأفعال فأساؤها مدغمة مثلها ؛ نحو قولك : منقَدَّ ، ومرتَدَّ .

وكذلك رَادُّ ، ومَادُّ ، ومَوَادُّ ، ومَغَارُّ .

فإن قال قائل : فهلّا ألقوا على الألف حركة ما بعدها إذا سکنوه ؟

قيل : ؛ لأنّ الألف مدّة (١) ، فما فيها عَوْض من الحركة على ما تقدّم به قولنا من احتمالها ،
واحتمال ما كان مثلها الساكن المدغم ؛ لما فيها من المدّة ، وفيما بعدها من الاعتماد . ولو ألقيتَ
عليها حركة / لزمك أن تهمز ؛ لأنّ الألف متى تحرّكت صارت همزة .

$\frac{1}{203}$

وتقول فيما كان من هذا على (استفَعَلَ) : استَرَدَّ ، واستَعَدَّ ، ومستَعَدَّ ؛ وفيما ذكرنا من هذه
الأفعال دليل موضح لما لم نذكره .

وما كان من الأربعة فصاعدا على غير مثال الفعل فمدغم ؛ إلا أن يكون مُلْحَقًا . وذلك
نحو : مُدُقُّ (٢) .

فأمّا مثل (مَعَدَّ) فليس بمسكّن من شيء ، وإنّما هو فَعَلَ في الأصل . ويدلّك على أنّ الميم
أصل قولهم : تمعددوا .

« ١ » في سببويه ج ٢ ص ٣٩٨ « وان كان قبل المسكنة ألف لم تغير الألف ، واحتملت
ذلك الألف ، لأنها حرف مد وذلك قولك : راد ، وماد والجدادة فصارت بمنزلة متحرك » .

(٣) المدق : آلة الدق مما جاء اسم آلة مخالفا للقياس . شرح الرضى للشافية ج ١
ص ١٨٧ .

وفي وزن مَعَدَّ هَبِيَّ ، وَهَبِيَّةٌ ، وَالشَّرْبِيَّةُ (١) .

ولو كان (فَعَلَّل) لم يجز فيه الإدغام ؛ لأنه ملحق بجعفر وما أشبهه

ولذلك لم يدغم قَرَدَد (٢) ، وَمَهْدَد (٣) ، ونحوهما .

فَفَعَّلَ من فَعَلَّل بمنزلة جُبِّن (٤) من قُعُدُد ، إِنَّمَا جُبِّن فُعَّلَ ، ولو كان فُعَلَّلَا لم يدغم ؛ لأنه

ملحق بجُلُّجُل .

وكذلك (طِمِرَّ) ، إِنَّمَا هو فِعَّلَ في الأصل ؛ لأنه لو كان فِعَلَّل لم يدغم ؛ نحو قولك : رَمِدِدْ ،

لأنه ملحق بِخَمَخِم (٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠ « ويكون على فعل وهو قليل قالوا : شربة وهو اسم ، والهبى وهو صفة » وقال في ص ٣٤٤ « ومعدمثلة للتمعدد ، لقلة تمفعل » وكذلك قال المازني ج ١ ص ١٢٩ .

ويرى غيرهم ان معدا على وزن مفعول فالميم زائدة انظر شرح الشافية للرضي ج ٢ ص ٣٣٥ - ٣٣٦ والجاربردى ص ٢٠٢ والروض الأنف ج ١ ص ٨ والاشتقاق ٣٠-٣١ .

الشربة : موضع بنجد وانظر معجم البلدان . الهبى : الصبى الصغير

(٢) القردد ، الأرض الصلبة .

(٣) مهدد : اسم امرأة . ذكرت في شعر الأعشى في قصيدته :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا

(٤) فى اللسان : الجبن ، والجبن : الذى يؤكل وتجن اللبن صار كالجبن .

(٥) رماد رمدد : كثير . والخمخم كسمسم : الضرع الكثير اللبن ، ونبت له شوك .

أمثلة اللاحق كثيرة منشورة فى كتب الصرف ، وقد تيسر لى بعون الله أن أجعل له ضوابط عامة تيسر أمره ، وتكشف غموضه ، خلاصتها :

أ (كل كلمة (اسما كانت أم فعلا) فيها زيادة وهذه الزيادة لا تطرد فى افادة معنى وساوت الكلمة بهذه الزيادة وزنا من اوزان المجرد فى عدد حروفه وحركاته وسكناته فهى ملحقة بهذا الاصل الا اذا كانت الزيادة حرف مد (حروف المد لا تكون لللاحق الا آخر) .

فنحو أكرم ، وقاتل ، وقدم ليس ملحقا بدحرج وان ساوت هذه الكلمات دحرج فى عدد الحروف والحركات والسكنات ، لان هذه الزيادات تطرد فى افادة معانى كذلك نحو مفعول مصدرا ، أو زمانا ، أو مكانا ومبرد ليس ملحقا بدرهم لذلك :

ب) كل كلمتين فيهما زيادة واتفقتا فى عدد الحروف والحركات والسكنات ، وكانت احدهما أكثر زوائد من الثانية فالتكلمة الكثيرة الزوائد ملحقة بالكلمة القليلة الزوائد . اقعنيسس ملحق بأحرنجم ، وبهاول ملحق بمصفور ، ورعديد ملحق بقنديل . =

وكذلك الأفعال ما كان منها ملحقا لم يدغم ؛ نحو قولك : جَلَبَبَ يُجَلَّبِبُ ؛ لأنه ملحق

بدرج . وكذلك اقْعَنْسَسَ ؛ لأنه ملحق / بقولك : احْرَنْجَمَ .

فالمَلْحَقُ يبلغ به الذى هو ملحَق به .

وما كان على غير ذلك فقد أوضحته لك فى الثلاثة ، وما فوقها فى العدة .

= وفك الأَدغام ولحاق التاء والتنوين للألف المقصورة والممدودة دليل اللاحق ، وعلى ذلك فعتل ، وجبن ، وفلز ، وطمر ليس ملحقا ببرثن وزبرج ، لعدم فك الادغام . وانظر المعنى فى تصريف الأفعال ص ٥٩ - ٧٨ .

هذا باب الإدغام في المتصلين في الانفصال

اعلم أنه إذا التقى حرفان من كلمتين وقبل الأول منهما حرف متحرك ، فإن الإدغام وتركه جائزان .

فإن أردت الإدغام أسكنت الأول . وإنما تفعل ذلك استخفافا ؛ لترفع لسانك رفعة واحدة . كلما كثرت الحركات في الكلمتين ازداد الإدغام حسنا (١) . وذلك قولك : جعلك ، وإن شئت قلت : جعل لك . وإنما كان ترك الإدغام جائزا في المنفصلين ، ولم يجز فيما سواهما مما ذكرت لك ؛ لأن الكلمة الثانية لا تلزم الأولى .

وإنما وجب في المتصلين للزوم الحرفين . وكذلك تقول : قد محمد ، وقديم / محمد و (أرأيت الذي يكذبنا لدين) (٢) هذا على ما وصفت لك .

$\frac{1}{205}$

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٧ « فأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء إذا كانا منفصلين أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا . . . ومما يدل على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا تتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة وذلك نحو قولك : جعل لك ، وفعل لبيد ، والبيسان في كل هذا عربى جيد حجازى » .

(٢) الماعون - ١ .

هذا باب الإدغام في المقابلة

وهذا يجوز منه ، وما يمتنع

ونبدأ بحروف الحلق . أما الهمزة ، والألف فقد قلنا فيهما .

وأما الهاء فتدغم في الحاء^(١) ، نحو قولك : اجبَحَميدا [تريد : اجبه حميدا]^(٢) ؛ لأنَّهما

متقاربتان ، وليس بينهما إلاَّ أنَّ الحاء من وسط الحلق ، والهاء من أوله ، وهما مهموستان رخوتان .

ولا تدغم الحاء في الهاء^(٣) ؛ لأنَّ الحاء أقرب إلى اللسان ، ولأنَّ حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ؛ لبعدها من مخرج الحروف ، وقلَّتها . ولكن إن شئت قلبت الهاء حاء إذا كانت بعد الحاء وأدغمت ، ليكون الإدغام فيما قرب من الفم وذلك قولك : أَصْلِحْ حَيْثَمَا تريد : أَصْلِحْ هَيْثَا . فأما أن تدعها من غير أن تقلبها فلا .

وكذلك العين لا تدغم في الهاء^(٤) ، ولا تدغم الهاء فيها .

فأما ترك إدغامها في الهاء ؛ فلقرب العين من الفم .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « الهاء مع الحاء كقولك : اجبه حملا البيان أحسن ، لاختلاف المخرجين ، ولأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها ، والإدغام فيها عربى حسن ، لقرب المخرجين ، ولأنهما مهموسان رخوان فقد اجتمع فيهما قرب المخرجين ، والهمس » .

(٢) تصحيح السيرافى .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « ولا تدغم الحاء في الهاء ، كما لم تدغم الفاء في الباء ، لأن ما كان أقرب إلى حروف الفم كان أقوى على الإدغام ومثل ذلك أمدح هلالا فلا تدغم » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢-٤١٣ « فلا تدغم العين مع الهاء كقولك : اقطع هلالا البيان أحسن فان أدغمت لقرب المخرجين حولت الهاء حاء ، والعين حاء ثم أدغمت الحاء في الحاء ، لأن الأقرب إلى الفم لا يدغم في الذى قبله ولم يدغموها في العين إذ كانتا من حروف الحلق ، لأنها خالفتها في الهمس ، والرخاوة . . »

وأما ترك إدغام الهاء فيها ؛ فلمخالفتها لإيائها في الهمس / والرخاوة .

وقد تقدّم قولنا في ذلك .

فإن قلبت العين حاءً لقرب العين من الحاء جاز الإدغام . وذلك قولك : محمٌ تريد : مهمم
وهي كثيرة في كلام بني تميم .

وكذلك العين والحاء ، إذا أدغمت واحدة منهما في الأخرى فقلبت [العين حاءً] (١) جاز . تقول :
أصلحاً مرا تريد : أصلح عامراً .

وكذلك : أدفحاً تما . تريد : ادفع حاتماً . أدغمت العين في الحاء ، وهذا حسن .

فأما قلب العين إلى الحاء إذا كانت بعدها فهو جائز ، وليس في حسن هذا ؛ لأنَّ حقَّ الإدغام
أن يدغم الأوّل في الثاني ، ويحوّل على لفظه .

والمخرج الثالث من الحلق مخرج الغين والحاء (٢) . وإدغام كلّ واحدة منهما في أختها
جيد ، وإدغام العين والحاء فيهما يجوز في قول بعض الناس . ولم يذكر ذلك سيبويه ،
ولكنّه مستقيم في اللغة ، معروفٌ جائز في القياس ؛ لأنَّ الغين والحاء أدنى حروف الحلق إلى الفم .
فإذا كانت الهاء تدغم في الحاء ، والهاء من المخرج الأوّل / من الحلق ، والحاء من الثاني ، وليس
حروف الحلق بأصل للإدغام ، فالمخرج الثالث أحرى أن يدغم فيما كان معه في الحلق ، وهو
متّصل بحروف الفم ، كما تدغم الباء في الفاء ، والباء من الشفة محضّة ، والفاء من الشفة
السفلى وأطراف الثنايا العليا .

تقول : أذهفني ذلك . تريد : اذهب في ذلك ، واضرّ فَرَجًا تريد : اضربْ فَرَجًا ، لقرب الفاء
من حروف الفم .

فكذلك تقول : امدغّالبا . تريد : امدحْ غَالبا ، وامتدخّلفا . تريد : امدحْ خَلفا .

(١) تصحيح السيرافي .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٣ - ٤١٤ « الغين مع الخاء البيان أحسن ، والإدغام حسن
وذلك قولك : امدخلف كما فعلت ذلك في العين مع الحاء والحاء مع الغين البيان أحسن ، لأن الغين
مجهورة وهما من حروف الحلق وقد خالفت الخاء في الهمس والرخاوة ، فشبهت بالحاء مع
العين وقد جاز الإدغام فيها ، لأنه المخرج الثالث وهو أدنى المخارج من مخارج الحلق إلى اللسان . .
وذلك قولك في اسلخ غنمك : اسلفنمك ويدلك عنى حسن البيان . . »

وكذلك العين نحو اسْمَخَلْفًا . تريد : اسمعْ خَلْفًا ، واسْمَعَالِيَا ، تريد : اسْمَعْ غَالِيًا .
وسببويه يبأي هذا لتراخي بينهما ، وأنَّ الغين والخاء أقرب إلى الفم في المخرج منهما إليه .

وأما ما لا اختلاف فيه فإنك تدغم الغين في الخاء ؛ لاشتراكهما في الرخاوة ، وأنه ليس
بينهما إلا الهمس والجهر ، فتقول في قولك : اصْبِعْ خَلْفًا : اصْبِخْ خَلْفًا ، وهو أحسن من البيان .

١
٢٠٨

وكذلك / اذْمَخَلْدًا تريد : اذْمَعْ خَالِدًا ، والبيان جائز حسن .
وتدغم الخاء في الغين فنقول : اسْلَغْنَمَكَ . تريد : اسْلِغْ غَنَمَكَ . والبيان أحسن ؛ لأنَّ الغين
مجهورة ، والتقاء المهموسين أخفُّ من التقاء المجهورين ، وكلُّ جائز حسن .
ويحتج سببويه بأنه قد يجوز لك أن تخفى النون معهما ؛ كما تفعل بها مع حروف الفم .
وذلك قولك : مُنْغَل ، ومُنْخَل (١) ؛ لأنَّهما وإن قربتا من الفم فأصلهما الحلق .

ثم نذكر حروف الفم . وهي حَيِّزٌ على حدة .

تدغم القاف في الكاف (٢) . والقاف أدنى حروف الفم إلى الحلق ، والكاف تليها . وذلك
قولك : الحَكَلْدَةُ ، تريد : الحقُّ كِلْدَةُ . فتدغم لقرب المخرجين . والإدغام أحسن ؛ لأنَّ الكاف
أدنى إلى سائر حروف الفم من القاف ، وهي مهموسة . والبيان حسن .

وتدغم الكاف فيها (٣) . والبيان أحسن ؛ لأنَّ القاف أدنى إلى حروف الحلق . وهو قولك
انْهَقَطْنَا ؛ تريد : انهكْ قَطْنَا . والإدغام حسن .

(١) سببويه ج ٢ ص ٤١٣ .

« في اللسان (نخل) : المنخل ، والمنخل : ما ينخل به ولا نظير له الا في قولهم :
منصل ، ومنصل وهد أحد ما جاء من الأدوات على مفعل بالضم . وأما قونها في منغل فعلى
البدل للمضارعة » .

(٢) في سببويه ج ٢ ص ٤١٤ « القاف مع الكاف كقولك : الحق كِلْدَةُ الإدغام حسن ، والبيان
حسن وإنما ادغمت لقرب المخرجين ، وانهما من حروف اللسان وهما متفقان في الشدة » .

(٣) في سببويه ج ٢ ص ٤١٤ « والكاف مع القاف انهك قطننا . البيان أحسن ، والإدغام
حسن . وإنما كان البيان أحسن ، لأن مخرجهما أقرب مخارج اللسان الى الحلق فشبهت بالخاء
مع الغين ، كما شبه اقرب مخارج الحلق الى اللسان بحروف اللسان » .

/ ثم نذكر الشين ، وأختيها : الجيم ، والياء .

اعلم أن الياء لا تدغم في الجيم ولا في الشين ؛ لأنها حرف لين ، وحروف اللين تمتنع من الإدغام (١) لعلل . منها :

أن الألف التي هي أمكن حروف اللين لا تدغم في شيء ، ولا يدغم فيها شيء ؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة ، وفي الياء والواو الشبه بها ، فيجب أن تمتنعا كما تمتنعا .

وبعد هذا ، فإن حروف المد واللين لا يلائمها في القوافي غيرها ؛ ألا ترى أنك تقول : عمرو ، وبكر وما أشبه ذلك في القوافي ، فتعادل الحروف بعضها بعضا .

ولو وقعت واو أو ياء بحذاء حرف من هذه الحروف نحو : جور أو خير ، مع بكر ونصر لم يجز .

وكذلك تكون القافية على سعيد ، وعود ، ولو وقع مكان الياء والواو غيرهما لم يصلح . فهذه علل لازمة .

ومنها أن في الياء والواو مَدَّاوليناً ؛ فلو أدغمت الياء في الشين أو الجيم ، أو أدغمت الواو في الباء والميم ، لذهب ما كان فيهما من المد واللين .

وهي حروف بائنة من جميع الحروف ؛ لأنها لا يمدُّ صوت إلا بها ، والإعراب منها ، وتحذف لالتقاء الساكنين في المواضع التي تحرك فيها غيرها ؛ نحو قولك : هذا الغلام ، وأنت تغزو القوم ، وترمي الغلام .

ولو كان غيرها من السواكن لحرك لالتقاء الساكنين ؛ نحو اضرب الغلام ، وقل الحق .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١١ « الألف لا تدغم في الهاء ولا فيما تقاربه ، لأن الألف لا تدغم في الألف »

ولا تدغم الياء وان كانت قبلها فتحة ، ولا الواو وان كانت قبلها فتحة مع شيء من المتقاربة ، لأن فيهما ليئا ومدًا فلم تقو عليهما الجيم والياء ، ولا ما لا يكون فيه مد ولا لين من الحروف أن تجعلهما مدغمتين ، لأنهما يخرجان ما فيه لين ومد إلى ما ليس فيه مد ولا لين
ألا ترى أنه إذا كانت واحدة منهما في القوافي لم يجز في ذلك الموضع غيرها

ولا تدغم الشين ولا الجيم فيها ؛ لثلاً يدخل في حروف المد ما ليس بمدّ ، فالياء بائنة منهما للمدّ واللين الذي فيها . فهي منهما بمنزلة حرف بعيد المخرج من مخرجهما ، وإن كانت من ذلك الموضع ، كما أنّها والواو بمنزلة ما تدانت مخرجُهُ وإن كانت بعيدة المخرج منها . وذلك لما يجمعهما من المدّ ، واللين ، والكثرة في الكلام ، لأنّه ليس كلمة تخاو منهما ، ومن الأنف ، أو من بعضهن . وبعضهن حركاتهنّ .

فحروف المدّ حيزٌ على حدة ؛ ألا ترى أنّك تذكرهنّ في مواضع الحركات ، فيدلّكن من الإعراب على / ما تدلّ عليه الحركات ؛ نحو : مسلمين ، ومسلمون ، ورجلين ، ورجلان . وكذلك ، أخوك ، وأخاك ، وأخيك .

ويبدل بعضهن من بعض ، وليس هكذا شيء من الحروف .

تقول : ميزان ، وميعاد ، فتقلب الواو ياءً . وتقول : مؤبير ، وموقن . فتقلب الياء واوا . ورمي وغزا ، إنما هي واو غزوت وياء رميت . وكذلك ما أشبه هذا .

والجيم تدغم في الشين لقرب المخرجين (١) وذلك قولك : آخر شبيثا . تريد : أخرج شبيثا . والإدغام حسن ، والبيان حسن .

ولا تدغم الشين في الجيم (٢) البتّة ؛ لأنّ الشين من حروف التفشّي ، فلها استطالة من مخرجها ، حتى تتصل بمخرج الطاء ، والإدغام لا يبغض الحروف ولا ينقصها .

أفرش جبلة . تظهر وتخفي ولا تدغم . والإخفاء في وزن المتحرّك ؛ إلاّ أنّه خفض صوت . وإنّما يحكمها المشافهة ؛ نحو قولك : أراك متعقفاً ، إنّما هو كالاختلاس .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والجيم مع الشين كقولك : ابعج شبيثا ، الادغام والبيان حسنان ، لأنهما من مخرج واحد وهما من حروف وسط اللسان .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « والشين لا تدغم في الجيم ، لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء فصارت منزلتها منها نحو من منزلة الفاء مع الباء ، فاجتمع هذا فيها والتفشّي ، فكرهوا أن يدغموها في الجيم ، كما كرهوا أن يدغموا الراء فيما ذكرت لك وذلك قولك : أفرش جبلة ، وقد تدغم الجيم فيها . . . وذلك آخر شبيثا » .

فهذه حالة الشين مع الجيم./ ولها أخوات نصل ذكرها بها ، يدغم فيهن ما جاورهن ، ولا يدغمن في شيء من تلك الحروف . منها الضاد ، والميم ، والفاء ، والراء .

تدغم الطاء وأختاها في الضاد ، ولا تدغم الضاد في شيء منها ؛ لانحرافها (١) .

والباء والنون تدغمان في الميم ، ولا تدغم الميم في واحدة منهما (٢) .

وتدغم الباء في الفاء ، ولا تدغم الفاء فيها (٣)

وتدغم اللام ، والنون في الراء ، ولا تدغم الراء في واحدة منهما (٤) ؛ لأن فيها تكرارا . فيذهب ذلك التكرير .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٠ « وقد تدغم انطاء والتاء والذال في الضاد ، لأنها اتصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان ٠٠٠ »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « ومن الحروف حروف لا تدغم في المقاربة وتدغم المقاربة فيها ، وتلك الحروف : الميم ، والراء ، والفاء ، والشين . فالميم لا تدغم في الباء ، وذلك قولك : أكرم به ، لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم : العنبر ، ومن بدا لك . فلما وقع موقع الباء الحرف الذي يفرون اليه من النون لم يفسروه وجعلوه بمنزلة النون اذ كانا حرفي غنة .
واما الادغام في الميم فنحو قولهم : اصحمترا تريد : اصحب مطرا .
وقال في ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم »

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٢ « الفاء لا تدغم في الباء ، لأنها من باطن الشفة السفلى ، واطراف الشايات العلاء ، وانحدرت الى الفم ، وقد قاربت من الشايات مخرج انشاء . وانما أصل الادغام في حروف الفم واللسان ، لأنها أكثر الحروف ، فلما صارت مضارعة للشاء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين ، كما ان الشاء لا تدغم فيه وذلك قولك : اعرف بدرا .
والباء قد تدغم في الفاء للتقارب ، ولأنها قد ضارعت الشاء فقويت على ذلك لكثرة الادغام في حروف الفم وذلك قولك : اذهفي ذلك فقلبت الباء فاء ، كما قلبت الباء ميما في قولك : اصحمترا » .

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « اللام مع الراء ، نحو أشغل رجبة لقرب المخرجين ، ولأن فيهما انحرافا نحو اللام قليلا وقاربتها في طرف اللسان وهما في الشدة وجرى الصوت سواء وليس بين مخرجيهما مخرج والادغام أحسن . النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهي مثلها في الشدة وذلك قولك : من راشد ومن رايت وتدغم بغنة وبلا غنة »
وقال في ص ٤١٢ « والراء لا تدغم في اللام ، ولا في النون ، لأنها مكررة وهي تنفسي اذا كان معها غيرها فكروها ان يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفسي في الفم مثلها ولا يكرر »

ما منعه سيبويه والمبرد هنا من ادغام الراء في اللام جاء في قراءة سبعية لأبي عمرو في قوله تعالى (فيغفر لمن يشاء) (انظر النشر ج ٢ ص ٢٣٧ والاتحاف ص ١٦٧ وغيث النفع ص ٥٨)

ألا ترى أنك تقول في الوقف : هذا عمرو ، فينبو اللسان نبوة ثم يعود إلى موضعه
وإذا تفتنت لذلك وجدته بينا ، وإذا صرنا إلى موضع هذه الحروف ذكرنا العلة في ذلك
إن شاء الله .

ثم نذكر الحرف المنحرف (١) . وهو أكثر في الكلام من غيره ، وله اتصال بأكثر الحروف ،
وهو اللام .

ومخرجه من حرف اللسان متصلا بما يحاذيه من الضاحك والشنايا والرباعيات .

وهو يدغم إذا كان للمعرفة / في ثلاثة عشر حرفا (٢) . لا يجوز في اللام معهن إلا الإدغام .

فمنها أحد عشر حرفا تجاور اللام ، وحرفان يتصلان بها .

وإنما كان ذلك لازما في لام المعرفة ؛ لعلتين : إحداهما كثرة لام المعرفة ، وأنه لا يعرى
منكور منها إذا أردت تعريفة ، والأخرى : أن هذه اللام لازم لها السكون ، فليست بمنزلة
ما يتحرك في بعض المواضع .

فإن كانت اللام غير لام المعرفة جاز إدغامها في جميع ذلك ، وكان في بعض أحسن منه
في بعض . ونحن ذاكروها مستقصاة إن شاء الله .

فهذه الحروف منها أحد عشر حرفا مجاورة للام وهي : الراء ، والنون ، والطاء ، وأختاها :
الذال ، والتاء ، والظاء ، وأختاها : الذال ، والتاء ، والزاي ، [وأختاها : الصاد ، والسين] (٣) .

= ثم كان من الرمخشري أن تطاول ولحن هذه القراءة ، قال في انكشاف ج ١ ص ١٧١ :
ومدغم الراء في اللام لحن مخطيء خطأ فاحشا وراويہ عن أبي عمرو مخطيء مرتين ، لأنه يلحن ،
وينسب الى اعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم . والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط
الدراية ولا يضبط نحو هذا الا اهل النحو »

وقد رد على الرمخشري وفند كلامه ابوحيان في البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦١-٣٦٣
(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠٦ « ومنها المنحرف وهو شديد جرى فيه الصوت لانحراف
اللسان مع الصوت ، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام »
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٦ « ولام المعرفة تدغم في ثلاثة عشر حرفا لا يجوز فيها
معهن الا الادغام لكثرة لام المعرفة في الكلام وكثرة موافقتها لهذه الحروف واللام من طرف اللسان
وهذه الحروف أحد عشر حرفا منها حروف طرف اللسان وحرفان يخالطان طرف اللسان
فلما اجتمع فيها هذا وكثرتها في الكلام لم يجز الا الادغام . . »
(٣) تصحيح السيرافي .

والحرفان اللذان يبعدان من مخرجها ويتصلان بها في التفشئ الذي فيهما : الشين ، والضاد .
فأما الشين فتخرج من وسط / اللسان من مخرج الميم ، والياء ، ثم تتفشئ حتى تتصل بمخرج
اللام .

1
214

فلام المعرفة مدغمة في هذه الحروف لا يجوز إلا ذلك ؛ لكثرتها ولزومها ؛ نحو : التمر ،
والرسول ، والطرفاء ، والنمر . فكل هذه الحروف في هذا سواء .

فإن كان اللام لغير المعرفة ، جاز الإدغام والإظهار (١) . والإدغام في بعض أحسن منه في بعض .

إذا قلت : هل رأيت زيدا وجعل راشد ، جاز أن تسكن فتقول : جعراً شدا ؛ كما تسكن في
المثليين . والإدغام ههنا أحسن إذا كان الأول ساكناً .

فإن كان متحرراً كما اعتدل البيان والإدغام .

فإن قلت : هل طرقتك ؟ ، أو هل دفعتك ؟ أو هل تم لك ؟ فالإدغام حسن ، والبيان حسن .

وهو عندي أحسن ؛ لتراخي المخرجين .

وقرأ أبو عمرو (بتؤثرون) (٢) فأدغم وقرأ (هثوب الكفار) (٣) .

1
215

/ والإدغام في الضاد ، والشين أبعد ؛ لما ذكرت لك من تراخي مخرجهما . وهو جائز .

وهو في النون قبيح ؛ نحو : هنرى . هنحن ، إذا أردت : هل نرى ، وهل نحن . وذلك
لأن النون تدغم ؛ في خمسة أحرف ليس منهن شيء يدغم فيها . واللام أحد تلك الحروف .
فاستوحشوا من إدغامها فيها ؛ إذ كانت النون لا يدغم فيها غيرها . وهو جائز على قبحه .
وإنما جاز ؛ لقرب المخرجين .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٦ « فان كانت غير لام المعرفة ، نحو لام هل ، وبئ فان الادغام
في بعضها احسن وذلك قولك : هرايت ، لانها اقرب الحروف الى اللام ، واشبهها بها فصارعتا
الحرفين اللذين يكونان من مخرج واحد .. »

وقال في ص ٤١٧ « وقسراً أبو عمرو (هثوب الكفار) يريد هل ثوب الكفار فأدغم في
التاء . . . وقد قرئ (بتؤثرون الحياة الدنيا) فأدغم اللام في التاء . »

(٢) الأعلى - ١٦ - وقراءة الادغام سبعية (الاتحاف ص ٤٣٧)

(٣) المطفون - ٣٦ - وقراءة الادغام سبعية (الاتحاف ص ٢٤٣٥)

فإن كانت الحروف غير هذه فتباعدت عن مخرجها لم يجز الإدغام ؛ نحو قولك : الكرم .
القوم . العين . الهادى .

وكذلك حروف الشفة ، وما اتصل بها ؛ نحو : الفرج ، والمثل ، والبأس ، والوعد . فهذا
سبيل اللام .

وأما النون فإن لها مخرجين (١) كما وصفت لك : مخرج الساكنة من الخياشيم محضا ،
لا يَشْرَكها في ذلك الموضع شئٌ بكماله .

ولكنَّ النون المتحرّكة ومخرجها تما يلى مخرج الراء/ واللام .
والميم مخرجها من الشفة تتناولان الخياشيم بما فيها من الغنة .

* * *

وللنونات أحكام نذكرها ، ثم نعود إلى سائر الحروف .

اعلم أنَّ النون إذا وليها حرف من حروف الفم فإنَّ مخرجها معه من الخياشيم (٢) ، لا يصلح
غير ذلك .

وذلك لأنَّهم كرهوا أن يجاوروا بها ما لا يمكن أن يدغم معه إذا وجدوا عن ذلك مندوحة .
وكان العلم بها أنَّها نون كالعلم بها وهى من الفم . وذلك قولك : مَنْ قال ، ومَنْ جاء ؟

ولا تقول : مَنْ قال ، ومَنْ جاء ؟ فتبين ، وكذلك مَنْ سليمان ؟

(وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) (٣) ولا تقول : مَنْ سليمان ؟ ولا (وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ) فتبين .
فإن كان معها حرف من حروف الحلق أمِنَ عليها القلب ، فكان مخرجها من الفم لا من الخياشيم (٤)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٠٥ « ومن طرف اللسان بينه ، وبين ما فوق الشايات مخرج
النون » وقال أيضا : « ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة »

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفا خفيا مخرجه
من الخياشيم وذلك أنها من حروف الفم وأصل الإدغام لحروف الفم ، لأنها أكثر الحروف فلما
وصلوا الى أن يكون لها مخرج من غير الفم كان أخف عليهم الا يستعملوا السنتهم الا مرة واحدة ،
وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع كالعلم بها وهى من الفم »

(٣) المطفون - ١٠ - والمرسلات .

(٤) فى سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وتكون مع الهمزة ، والهاء ، والعين ، والحاء ، والغين ،
والخاء بينة موضعها من الفم وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون وليست من قبيلها فلم
تخف ههنا ، كما لم تدغم فى هذا الموضع وكما أن حروف اللسان لا تدغم فى حروف الحلق »

لتباعد ما بينهما . وذلك قولك : مَنْ هو ؟ فتظهر مع الهاء وكذلك مَنْ حاتم ؟ ، ولا تقول :
مَنْ حاتم ؟ فتخفى ، وكذلك مَنْ على ؟ .

وأجود القراءتين (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ) (١) فتبيين .

وإنما قلت : أجود القراءتين ؛ لأنَّ قوما يجيزون إخفاءها مع الخاء والغين خاصة (٢) ؛
لأنَّهما أقرب حروف الحلق إلى الفم . فيقولون : مُنْخَل ، ومُنْغَل (٣) . وهذا عندي لا يجوز .
ولا يكون أبدا مع حروف الحلق إلا الإظهار .

فأما حجة سيبويه في أنَّها تخرج مع حروف الفم إلى الخياشيم فإنَّما ذلك عنده لأنَّها إن
أدغمت مع ما تخفى معه لم يستنكر ذلك ، ولا يصلح الإدغام لتباعد المخارج . فلما وجدوا
عن ذلك مندوحة صاروا إليها .

وأنا أرى تقوية لهذا القول أنَّ امتناعهم من تبيينها مع حروف تتفرَّق في الفم ، ويتباعد
بعضها من بعض فكرهوا أن يبَيَّنوها في حيز ما يدغم في نظيره .

ألا ترى أنَّها تدغم في الميم في قولك : تمثلك ؛ (٤) .

وتقلب مع الباء ميا إذا كانت ساكنة ؛ وذلك عمبرٌ ، وشمباءٌ ، وممببرٌ (٥) . فهي في كلِّ
هذا ميم في اللفظ .

(١) الملك - ١٤ - ٠

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ « وبعض العرب يجرى الغين ، والحاء مجرى القاف . . »

(٣) المنغل : هو المنخل أبدلت الخاء غينا وانظر اللسان (نخل)

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم ، لأن صوتهما واحد وهما مجهوران
وقد خالف سائر الحروف التي في الصوت حتى أنك تسمع النون كالميم ، والميم كالنون حتى
تتبين . . . »

(٥) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتقلب النون مع الباء مياما ، لأنهن من موضع تعتل فيه
النون فأرادوا أن تدغم هنا إذ كانت الباء في موضع الميم ، كما أدغموها فيمما قرب من الراء في
الموضع . . . وذلك قولهم : ممبك يريدون من بك ، وشمباء ، وعمبر ، يريدون : شنباء ، وعنبرا
في القاموس (شنب ٢) « وهي شنباء ، وشمباء عن سيبويه » قد يشعر هذا بأن شمباء
كلمة أخرى وليست عن طريق الإدغام في شنباء .

/وتدغم في اللام والراء ، نحو : مَنْ رَأَيْتَ ؟ ومن لَكَ (١) ؟ فهذا مخرج آخر .
وتدغم في الواو ، نحو مَنْ وُلِّيَ إِذَا قُلْتَ : مَوَّلَى . فهذا مخرج الميم والباء .
وتدغم في الياء (٢) ، نحو : مَنْ يَرِيدُ ؟ من يقوم ؟

فلما كانت تدغم في حروف بأعيانها من جميع المخارج استنكر إظهارها مع ما جاور هذه الحروف
وسنذكر بعقب هذا من أين جاز إدغامها في هذه الحروف على تباعد بعضها من بعض إن شاء الله ؟

أما إدغامها في اللام والراء ، فلأن مخرجها بينهما . تقول : أشهد أن محمداً رسول الله ،
وأحسب أنك تريد : أحسن رأيك ، ومحمد لك .

وإدغامها فيهما على وجهين : بغنة ، وبغير غنة . وإظهار الغنة أحسن ؛ لئلا تبطل . وإن
شئت أذهبت الغنة ؛ كما تخلص ما تدغمه في لفظ الحرف الذي يدغم فيه .

وأما إدغامها في الميم (٣) وإن خرجت من الشفة فهي تجاورها ؛ لما في الميم من الغنة ، وتشاركها
في الخياشيم ، والنون تسمع كالميم . وكذلك الميم كالنون ، وتقعان في القوافي المكفأة ، فتكون

إحدى القافيتين نونا ، والأخرى ميماً ، فلا يكون عيباً ؛ كما قال :
بُنِيَ إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيِّنٌ الْمَنْطِقُ اللَّيِّنُ وَالطُّعْمُ (٤)

(١) سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « والنون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان وهي
مثلها في الشدة وذلك قولك من راشد ، ومن رأيت ، وتدغم بغنة ، وبلا غنة .
وتدغم في اللام ، لأنها قريبة منها على طرف اللسان وذلك قولك : من لك فان شئت كان ادغاما
بلا غنة فتكون بمنزلة حروف اللسان ، وان شئت ادغمت بغنة ، لان لها صوتا من الخياشيم فترك
على حاله ... »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الياء بغنة ، وبلا غنة ، لان الياء اخت
الواو وقد تدغم فيها الواو فكأنهما من مخرج واحد ... »
وذكر المبرد فيما سبق ص ٢٠٩ أن الياء لا تدغم في الجيم ، ولا في الشين ، لأنها حرف لين
ثم قال هنا : ان النون تدغم في الياء فقد وافق سيبويه في الموضوعين وكان في نقده لكتاب سيبويه
اعتراض على سيبويه بقوله ص ٣٣٠ من الانتصار « قال لا تدغم في هذه الياء الجيم وان كانت
لا تحرك ، لأنك تدخل اللين في غير ما يكون فيه اللين ثم قال في هذا الباب وتدغم النون في الياء
والواو بغنة وبلا غنة ، وقد زعم أولاً أنه لا يدخل غير اللين في اللين »
وقد رد على المبرد ابن ولاد في الانتصار ولو وقف ابن ولاد على مقتضب لعرف ان المبرد
رجع عن نقده في هذه المسألة ، ووافق سيبويه .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الميم ، لان صوتهما واحد وهما مجهوران
قد خالفا سائر الحروف التي في الصوت حتى أنك تسمع النون كالميم والميم كالنون حتى تتبين »
(٤) في الكامل ج ٦ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ « واستجاز الشعراء أن تجمع بين الميم والنون
في القوافي لما ذكرت لك من اجتماعهما في الغنة قال الراجز .. »

وانظر امالي الشجرى ج ١ ص ٢٧٦ والغنى ج ٢ ص ١٩١
تكلم البغدادي عن الاكفاء ، وهل يقاس ؟ وذكر شواهد كثيرة له في الخزانة ج ٤
ص ٥٣٣-٥٣٤

وقال آخر :

ما تنقيم الحربُ العوانُ مني يازلُ عامين حديثَ سن
لمثلِ هذا ولدتني أمي (١)

وقال الآخر :

يطعنُها بخنجرٍ من لحمٍ بينَ الذنابِي في مكانٍ سخُن (٢)

ولا يصلحُ مثلُ هذا إلا في حروف متقاربة المخارج ؛ لأنَّ القوافي نسق واحد ، فالتقارب يلحق ما كان من لفظه . وذلك قوله :

إذا ركبتُ فاجعلاني وَسَطًا إنني كَبِيرٌ لا أُطِيقُ العُنْدًا (٣)

ولا تدغم الميم فيها ، لأنَّ الميم تنفرد بالشفة ، وإنما تُشربُ غنةً من الخياشيم . فالميم داخله عليها ، وهي بائنة من الميم .

والراء لا تدغم فيها ولا شيء مما تدغم فيه / يدغم فيها إلا اللامُ وذلك قبيح وقد ذكرته لك (٤)

وأما قلبها ميمًا مع الباء (٥) ؛ فلأنَّ الكلام لا يقع في شيءٍ منه ميم ساكنة قبلَ الباء ، فأمنوا

١
٢٢٠

(١) في المغنى ج ١ ص ٤٤ « أن تعلبا كان يأتي الرياشي فقال له الرياشي يوما : كيف تروى بازل من قوله : ما تنقيم الحرب العوان مني بازل؟ فقال ثعلب : المثلى تقول هذا ؟ انما أسير اليك لهذه المقطعات والخرافات . روى البيت بالرفع على الاستئناف ، والخفض على الاتباع ، والنصب على الحال » .

تنقم : تكره - العوان من الحروب : التي قوتل فيها مرة كأنهم جعلوا الأولى بكرا . البازل : اسم فاعل من بزل البعير : انشق نابه وذلك في السنة التاسعة . يصف نفسه بالقوة ، والجلادة تشبيها بالبعير البازل ، لانه يكون في هذه السن كامل القوة شديد الصلابة .

ونسب الرجز الى أبي جهل ابن الشجري في أماليه ج ١ ص ٢٧٦ وكذلك السيوطي ص ٥٤ وانظر الدماميني على المغنى ج ١ ص ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) لم أقف على قائله . والذنابي : الذنب .

(٣) في أمالي الشجري ج ١ ص ٧٦ « وقال آخر فجمع بين الطاء ، والذال لتقاربهما : إذا ركبت .. وهذا يسمى في عيوب القوافي الاكفاء » العند : جمع عنود وهي الناقة التي لا تستقيم في سيرها - وسط الدابة خير من طرفيها لتمكن الراكب ووسط بفتح السين المفعول الثاني لجعل وأما وسط بسكون السين فهو ظرف لا ينصرف وسيأتي حديثهما في الجزء الرابع . ولم ينسب هذا الرجز لقائل معين ابن الشجري وابن هشام في المغنى ج ٢ ص ١٩١ واللسان والخزانة ٤-٥٣٣

(٤) انظر ص ٢١٠ - ٢١١

(٥) انظر تعليق ٥ ص ٢١٤ .

الالتباس ، وقلبوها ميا ، لشبهها الميم في الغنة ؛ ليكون العمل من وجه واحد في تقريب الحرف إلى الباء .

وأما إدغامها في الواو^(١) فلعل غير واحدة :

منها مضارعة النون للياء والواو ؛ لأنها تزداد في موضع زيادتهما . فتزداد ثانية ، وثالثة ، ورابعة .

فأما زيادتها ثانية فنحو : عَنَسِل ، وَعَنْبَس ؛ لأن من العُسول ، والعُبوس ، وَجُنْدَب ، وَعُنْظَب وجميع ما كان على هذا الوزن . وهذا موضع زيادة حروف اللين ؛ نحو : كَوَثِر ، وبيطر ، وتابل ، وضارب ، وما أشبه ذلك . وتزداد ثالثة في حَبْنَطَى ، وَجَحْنَفَل . وهو موضع زيادة الألف في قبائل / ، وَحُبَارَى ، والواو في جَدُول ، وعجوز ، والياء في عَثِير ، وقضيب .

وكذلك [تزداد] النون رابعة في رَعَّشَن ، وَضَيْفَن ، بحذاء الواو والياء والألف في مثل قولك : سَلَقَيْتَ ، وَحَبَلِي ، وَتَرْقُوتَ ، وَعَرْقُوتَ . وهذا أكثر من أن يحصى^(٢) .

وتكون النون علامة إعراب في مثل قولك يفعلان .

والتنوين الذي يدخل الأسماء ، والنون الثقيلة والخفيفة في الأفعال ، وتبدل من الألف ، وتبدل الألف منها . تقول : رأيت زيدا يا فتى فإذا وقفت قلت : رأيت زيدا .

وأما بدلها من الألف فقولك في بهراء : بهرائي ، وفي صنعاء : صنعائي ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٤ « وتدغم النون مع الواو بغنة ، وبلاغنة ، لأنها من مخرج ما ادغمت فيه النون وإنما منعها أن تقلب مع الواو ميمًا أن الواو حرف لين يتجافي عنه الشفتان والميم كالباء في الشدة والزام الشفتين ... »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٥٠ « والنون من جنذب ، وعنصل ، وعنظب زائدة ، لأنه لا يجيء على مثال فعلل شيء إلا وحرف الزيادة لازم له وأكثر ذلك النون ثابتة فيه ... »
وأما جنذب فالنون فيه زائدة ، لأنك تقول : جنذب .. وإنما جعلت جنذبًا ، وعنصلا ، وخنفسا نوناتهن زائدة ، لأن هذا المثال يلزمه حرف الزيادة .

وقال في ص ٣٥١ « وأعلم أن النون إذا كانت ثالثة ساكنة وكان الحرف على خمسة أحرف كانت النون زائدة وذلك ، نحو جحنفل ، وشربث ، وحبنطى .. » ، لأن هذه النون في موضع الزوائد وذلك نحو ألف عذافر ، وواو فدوكس ، وياء سميدع .. »

الجنذب : ذكر الجراد . والعنظب : الجراد الضخم ، الترقوة : عظم بين ثغرة النحر والعاتق . العنسل : الناقة السريعة ، والعنيس : من أسماء الأسد الحبنطى : القصير عظيم البطن انجحنفل : عظيم الشفة .

وكذلك فَعْلان الذي له فَعْلَى إنما نونه بدل من الألف التي هي آخر حمراء ، وقد مضى تفسير هذا في الكتاب (١).

فهي تصرف معها في الزيادات والعلامات . وقد أدغمت فيما جاورها في المخرج ، فأشبهتها /لفظا ومعنى .

١
٢٢٢

وكذلك الياء في باب الزيادات والشبه .

ومع ذلك فإنَّ النون تدغم في الراء (٢) ، والياء على طريق الراء ، وإنَّ بُعد مخرجها منها .

وكذلك اللام على طريقها ؛ ألا ترى أنَّ الألتغ بالراء يجعلها ياء . وكذلك الألتغ باللام ؛ لأنَّ هذه الحروف بعضها يقع على سنن بعض ، وبعض ينحرف عن ذلك السنن ، فأدغمت في الياء لذلك (٣) .

فإذا كانت في كلمة واحدة مع ياء ، أو واو ، أو ميم ظهرت ؛ لئلا ياتبس بالمضاعف من غيره ؛ نحو : كنية ، وزنماء ، وقنواء .

وزعم سيبويه أنَّ النون إنما أدغمت في الواو ؛ لأنَّ الواو من موضع تعتل فيه النون ، لأنَّ الواو والميم من الشفة ، ولذلك تقلب النون الساكنة مع الباء ميمًا ، لتعتل مع الباء كما اعتلت مع ما هو من مخرجها ، ولم تدغمها فيها ؛ لأنها لا تجانسها ، ولأنَّ الياء لا يدغم فيها ما هو من مخرجها - لتصرف الميم ، والواو ، وذلك قولك : العنبر والشبَاء يا فتي ، وممن أنبت ؟ وأمن الالتباس ؛ لأنَّه ليس في الكلام ميم ساكنة قبل باء .

١
٢٢٣

وأدغم النون في الياء ؛ لأنَّ الياء والواو عنده بمنزلة ما تقاربت مخارجه .

ألا ترى أنَّهما إذا التقتا والأولى ساكنة لزم الإدغام ؛ نحو : سيّد ، وأيام ، ولويت . يده ليا ، وسمويته شيئا . وهذا يبيّن بعد فراغنا من أمر النون إن شاء الله .

(١) أنظر ص ٦٤

(٢) أنظر ص ٢١٧

(٣) أنظر ص ٢١٧

النون تدغم في خمسة أحرف : الراء ، واللام ، والياء ، والواو ، والميم . وتقلب مع الباء كما وصفت لك .

وزعم سيبويه أنها مع ما تدغم فيه مخرجها من الفم (١) ، لا من الخياشيم ؛ لأنها لو كانت تدغم في حروف الفم وهي من الخياشيم مع تباعد ما بينهما لجاز أن يدغم الأبعد في الأبعد . وهذا نقض الباب ، والخروج من المعقول .

والقول عندي كما قال/ في جميع هذه الحروف إلا حروف الشفة ، فإن النون لو كانت من مخرج الراء واللام ، لبعدت من الميم ، ولكن مخرجها مع الميم من الخياشيم ؛ لأن الميم تخرج من الشفة ، وتصير إلى الخياشيم للغنة التي فيها ، فتدغم فيها الميم لتلك المجاورة . فهذه قصة النون .

* * *

واعلم أن الياء والواو بمنزلة ما تدانت مخارجه . وذلك لأنهما مشتركتان في المد واللين ، وأنهما يخرجان جميعاً منهما إذا تحركتا ، وكان قبل كل واحد منهما فتحة .

والواو تخرج من الشفة ، ثم تهوى في الفم حتى تنقطع عند مخرج الألف .

والياء تخرج من وسط اللسان من مخرج الشين ، والجيم حتى تنقطع عند مخرج الألف . فهما متجاورتان .

فإذا التقتا في كلمة والأولى منهما ساكنة أدغمت إحداهما في الأخرى (٢) .

فما كانت الأولى واوا ، والثانية ياء هو نحو قولك : لويت يده لية ، وشويته شيئاً . وأصله كوية/ ، وشوياً .

وإن كانت الثانية واوا قلبتها ياء ثم أدغمت الياء فيها ؛ لأن الواو تقلب إلى الياء ، ولا

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٥ « وهي مع الراء ، واللام ، والياء ، والواو إذا ادغمت بغنة فليس مخرجها من الخياشيم ولكن صوت الفم اشرب غنة ، ولو كان مخرجها من الخياشيم لما جاز أن تدغمها في الواو والياء والراء واللام حتى تصير مثلهن في كل شيء »

(٢) أنظر ص ١٢٤

تقلب الياء إليها ؛ لأنَّ الواو من الشفة ، وليست من مجمع الحروف . وإنَّما الإدغام نقلُ الأثقل إلى الأخفِّ ، والياء من موضع الحروف . وذلك قولك : أَيَّامٌ في جمع يوم ، وإنَّما الأصلُ أَيَّوامٌ .

ومثله سيِّد ، وميِّت ، وأصلهما سيِّود ، وميِّوت .

وكذلك قيَّام ، وقيِّومٌ ، إنَّما هو فيعال ، وفيئول .

واعلم أنَّ مثل سيِّد ، وميِّت يجوز فيه التخفيف (١) فتقول : سيِّد ، وميِّت ، لأنَّه اجتمع تثقيبُ الياء والكسرة ؛ فحذفوا لذلك ، وقالوا : ميِّت ، وهين ، وليِّن . وقد فسَّرنا حال (فيئول) من هذا فيما تقدم ؛ نحو : كيئونة ، وقيدود . وذكرنا ما يكون بدلًا من الألف أو غيرها ، فلا يجوز إدغامه ؛ نحو : سويِّر ، وقوِّول .

وزعم الخليل أنَّ (يَوْمَ) كآزَه من «يُمْتُ» ، وكذا يجب أن يكون لو كان فعلًا ؛ لأنَّ ذوات الواو إذا كانت (فَعَلْتُ) فهي منقولة إلى (فَعَلْتُ) ، مثل القول والحوَّل ، ولكن اجتمع فيها حرفا علة ، وكان يجب أن يقعا في (يفْعَل) ضمة مع ياء وواو ، وتكون الضمة في الياء (٢) . وهذا كله طَّرَح من الكلام . فلذلك لم يكن منها فِعْل ؛ كما لم يكن في ويل ، وويح ، وويئس ، وويب ومعناها المصادر ؛ لما يجتمع فيها من العلة .

ولا يكون فِعْل في مثل آءة ؛ لأنَّها حروف كلها معتلَّة ؛ لأنَّ الألف من حروف العلة . وكذلك الهمزتان .

ومثل ذلك (أَوَّل) ؛ لأنَّ الفاء والعين واوان ؛ ومعناه أَفْعَل ؛ ألا ترى أنَّك تقول : هو أوَّل منه ؛ والأوَّل ، والأوَّلِي (٣) .

فهذه أشياء لها مواقع من الفعل . وكان يجب في (أَفْعَل) أن يكون أصله الفِعْل كقولك :

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٢ « وأما قولهم : ميِّت ، وهين فانهم يحذفون العين ، كما يحذفون الهمزة من هائر ، لاستثقالهم الياءات »

(٢) إنما تكون الضمة على الياء بعد نقل حركة العين إليها نحو يوم كما في يقول .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « مما جاء على فعل لا يتكلم به كراهية نحو ما ذكرت لك أول ، والواو ، وآءة ، وويح وويئس » . الآءة ثمر شجر واحدته بانهاء جاء في شعر زهير . ديوانه ص ٦٤ . وانظر ص ١٢٦ ، ١٥٢ .

هو أفضل من زيد ، إنما معناه يحسن فوق حُسن زيد . فكذلك كان يجب في (أول) ، لولا ما ذكرت لك . .

وقال الخليل : لو قلت (أفعلت) من اليوم على قول من قال : أجودت ، وأطيبت لقلت : أيمت . وهذا لا اختلاف فيه ، لأنه كان أيومت ، فلزمت الإدغام ؛ لسكون الياء كما قلت : أيام . وقد مضى تفسير هذا (١) .

وكان يقول - وهو الذى يخالفه فيه كثير من النحويين - : لو قلت : أفعل من اليوم لقلت : /
٢٢٧ أووم (٢) ، فقلبت الياء واوا ، لانضمام ما قبلها ؛ كما تقول : أوين من أيمت ، ولا تدغم ؛ لأن الأولى حرف لين ؛ لأنها منقلبة كانقلاب واو سُوير ، وإن كانت أصلية . ألا ترى إلى
إلى قولك : أوين ، وبُوطِرَ من البيطرة ؛ لأننا لما قلنا ذلك جرى مجرى الزائد .

وكان يرى الملحق والأصل إذا كان منقلبا كحروف اللين ، لا يفصل بين بعض ذلك وبعض .

والنحويون أجمعون على خلافه يقولون في (أفعل) من اليوم : أيم ؛ لأن العين تلزم الفاء كزوم العينين إحداهما في الأخرى في قول ، وبُيع ، ويصرفون هذا على هذا .

فأما ظلموا واقدا (٣) ، فلا يلزم الخليل ؛ لأن الواو قبلها ضمة ، وهى بمنزلة الألف في ظلما ؛ لأنها تحل من الجمع محل الألف من التثنية فيضارع سُويرَ من ساير .

فإن قال قائل : فأنت تطرح عليها حركة الهمزة إذا خفقت ، فتقول : ظلموا اخاك .
فإن كان حرف لين فلا ينبغي أن تحوّل عليها الحركة ؛ كما لا تحوّلها في النبیء ، وخطيئة ،
٢٢٨ وبريشة .

(١) أنظر ص ٧٠ ، ١٧٨ وسيبويه ج ٢ ص ٣٧٦

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٧٦ « فاذا قلت أفعل ، ومفعل ، ويفعل ، قلت ، اووم ،

ومووم . . »

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٤٠٩ « واذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة فان واحدة منهما لا تدغم اذا كان مثلها بعدها وذلك قولك : ظلموا واقدا ، واطلمى ياسرا ، ويغزو واقدا ، وهذا قاضى ياسر . لا تدغم وانما تركوا المد على حاله فى الانفصال كما قالوا : قد قوول حيث لم تلزم الواو وأرادوا أن يكون على زنة قائل فكذلك هذه اذ لم تكن الواو لازمة لها أرادوا أن تكون ظلموا على زنة ظلما واقدا ، وقضى ياسرا ولم تنضم هذه الواو عليها . . »

قيل : هذا لا يلزم ، لأنها حرف لين في اللفظ ، ودخلت لمعنى ، فليست كما لا تدخل إلا للمد ؛ نحو ياء فَعِيل ، وواو فَعُول .

ألا ترى أن هذه إذا كانت قبلها فتحة حرّكت لالتقاء الساكنين ؛ نحو : اخشوا الرجل و (لَتُبْلَوْنَ فِي أَمْوَالِكُمْ) (١) .

وكذلك الياء في قولك : اخشى الرجل . فهذا هكذا .

ولو قال رجل : هو يَغزُو بابه للزومه مثل هذا والواو لام الفعل .

وتقول : زيد يَغزُوهُ . فتضم الواو ؛ لأنّ الضمة في الحقيقة للمهزة .

وكذلك هو يَغزُو حوانه . فتكسر لهذه العلة ، وهى لام الفعل ولفظها لفظ اللين ؛ لسكونها وانضمام ما قبلها .

وكذلك ياء (يقضى) . فإن دخل عليها ما ينصب نصبتها جميعا . وأنت تقول : هو يقضى

ياسر ، ويغزو واقد ، فلا تدغم ؛ لما ذكرنا من لفظ اللين .

فإن كانت قبل كل واحد منهما فتحة لم يكن إلا الإدغام ؛ نحو : اخشوا واقد ، واخشى ياسرا ؛ لأنّ لفظ اللين قد ذهب .

$\frac{1}{229}$

وفي هذا دليل على جميع هذا الباب .

هذا باب ما قلب فيه السين صادًا

وتركها على لفظها أجود

وذلك لأنها الأصل ، وإنما قلب للتقريب كما بعدها ، فإذا لقيها حرف من الحروف المستعلية قلبت معه ليكون تناولهما من وجه واحد .

والحروف المستعلية^(١) : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والخاء ، والغين ، والقاف .
وإنما قيل : مستعلية ؛ لأنها حروف استعلت إلى الحنك الأعلى . وهي الحروف التي تمنع الإمالة .

ألا ترى أنك تقول : عابد ، وجابر ، وسالم ولا تقول : قاسم ، ولا صاعد ، ولا خازم وهذا مبين في باب الإمالة .

فإذا كانت السين مع حرف من هذه الحروف في كلمة جاز قلبها صادًا ، وكلما قرب منها كان أوجب .

ويجوز القلب على التراخي بينهما . وكلما تراخى فترك القلب أجود . وذلك قولك :
سطر ، وصطر ، وسقر وصقر ، / وسلخت ، وصلخت ، ومسايلخ ومصاليخ .

فإن كان حرف من هذه الحروف قبل السين لم يجز : قلبها ؛ نحو : قست ، وقسوت ، وطست فاعلم ؛ لأنهم إنما قلبوها وهذه الحروف بعدها ، لئلا يكونوا في انحدار ثم يرتفعوا .
وإذا كانت قبلها فإنما ينحدر إليها انحدارا . ووجب ذلك في السين ؛ لأنها ، والصاد من خرج ، وهما مهموستان جميعا ، وكلاهما من حروف الصفير .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٧ « باب ما قلب فيه السين صادًا . . . قلبها القاف إذا كانت بعدها في كلمة واحدة وذلك ، نحو صقت ، وصبقت ، وانصمق وذلك أنها من أقصى اللسان فلم تنحدر انحدار الكاف إلى الفم ، وتصعدت إلى ما فوقها من الحنك الأعلى . . . »
وقال في ص ٤٢٨ « والغين والخاء بمنزلة القاف . . . »
وقالوا صاطع في ساطع ، لأنها في التصاعد مثل القاف . . . »

ولم تكن الزاي ههنا ؛ لأنها ليست بمستعلية (١).

ولا تبدل الصاد من الزاي مع هذه الحروف ؛ لأنَّ الزاي مجهورة ، والصاد مهموسة فهي مخالفة لها .

ولم يكن ذلك في الظاء مع التاء والذال ، ولا في الطاء مع التاء والذال ؛ لأنَّ لحروف الصفيير في السمع والتصريف ما ليس لهنّ . وقد تقدّم قولنا في هذه الحروف (٢) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٤٢٨ (فاذا قلت زقا ، أو زلق لم تغيرها ، لأنها حرف مجهور ولا تتصعد كما تصعدت الصاد من السين وهي مهموسة مثلها فلم يبلغوا هذا إذ كان الأعراب الأكثر الأجود في كلامهم ترك السين على حالها وإنما يقولها من العرب بنو العنبر وقالوا صاطع في ساطع ، لأنها في التصعد مثل القاف ٠٠٠ ولا يكون هذا في التاء إذا قلت نتسق ، ولا في التاء إذا قلت ثقب ٠٠ »

(٢) انظر ص ١٧١ - ١٧٢

هذا باب الاسماء التي رقت على حرفين

اعلم أن الأسماء أصولها تكون على ثلاثة أحرف بغير زيادة ، وعلى أربعة ، وتكون على خمسة .
فما نقص من الأسماء عن الأفعال فمعلوم نقصه ، ومذكورة علته إن شاء الله (١) .

١
٢٣١

فما كان من الأسماء على حرفين فنحو : يد ، ودم ، وأست ، وابن ، واسم ، وأخ ، وأب ،
ومالم نذكر فحكمه حكم هذا . وهذه الأسماء المحذوف منها لا يكون ما حُذف إلا حرف لين ،
أو حرفا خفيا كحرف اللين ؛ نحو الهاء ، والنون . أو يكون مضاعفا فيستثقل فيه التضعيف
فيحذف .

فما لم يكن على هذا الشرط. الذي ذكرناه لم يحذف منه شيء ؛ لأنه لا سبيل إلى حذفه .
فما ذهب منه الياء والواو فنحو : ابن ، واسم ، وأخ ، وأب ، وهن في بعض الأقاويل .
يدلُّك على ما ذهب من أب ، وأخ التثنية ، والجمع ، والتصغير . تقول : أخوان ، وأبوان ،
وأخوك ، وأبوك .

وتقول : آباء ، وآخاء يافتي . وكذلك أبنى ، وأخى ، وبني ، وسمى .

١
٢٣٢

/ أبا أب ، وأخ فلم يسكنوا أوائلها ؛ لئلا تدخل ألف الوصل وهي همزة على الهمزة التي في
أوائلها فيصير إلى اعتلال ثانٍ .

وأما ابن واسم وأست ، فبنيت على سکون أوائلها ، فدخلها ألف الوصل لسكون ما بعدها .
وألف الوصل ليست بأصل في الأسماء ، وإنما حقها الأفعال ؛ لتصرف الأفعال ، وأنها تتمتع
مسكنة الأوائل في مواضع إسكان ضرورة لامحالة . وهذه تذكر عند ذكرنا الأفعال إن شاء الله .
فأما الأسماء فلا يلحقها ذلك ، إلا أن تكون منقوصة ، فتكون قد زالت عن أصل بنائها ،
فدخلها لذلك ما يدخل الأفعال ؛ لأنها قد أشبهتها في النقص والانتقال

(١) انظر ص ٨٢ ، سيتحدث عن الاسماء المحذوفة اللام بتفصيل قريبا .

فإن قلت: (امرؤ) لم ينقص منه شيء . فما بال ألف الوصل لحقته ؟
 فإنما ذلك ؛ لتغيره في اتباع ما قبل آخره من أجل الهمزة التي يجوز تخفيفها .
 والدليل على ذلك انتقاله من حال إلى حال ألا ترى أنك تقول : هذا امرؤ فاعلم / ، وهذا
 مرة فاعلم ، كما قال عز وجل (يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ) (١) .
 وتقول في مؤنثه : امرأة ، ومراة . فإنما لحقت ألف الوصل هذا الاسم ؛ لهذا الانتقال
 والتغيير اللذين ذكرتهما لك .

فجميع ما جاءت فيه ألف الوصل من الأسماء : ابن ، واسم ، واست و امرؤ ، ومؤنث ذلك
 على قياسه ؛ نحو : ابنة ، وامرأة . وكذلك اثنان ، واثنان ، وإيمن في القسم ؛ لأنه اسم يقع
 بدلا من الفعل في القسم .

تقول : أيم الله ، وإيمن الله ، فألفه موصولة كما قال :

* وقال فريق لئمن الله ما ندرى (٢) *

وتحذف النون فتقول : ليم الله ما كان ذلك ، فيلحقه من التغيير مع لزومه موضعا واحدا
 ما يلحق امرأ .

فلا تكون ألف الوصل إلا فيما ذكرت لك من الأسماء ؛ إلا الألف التي مع اللام للتعريف ؛
 فإنها داخلة على حرف لا يكون إلا ساكنا .

/ فأما المصادر التي أفعالها موصولة الألفات فهي كأفعالها ، نحو : انطلاق ، واستخراج ،
 واقتدار .

فإن كانت أفعالها مقطوعة الألفات فهي كذلك ؛ نحو : إكرام ، وإحسان . فهذا معنى ألفات
 الوصل .

(١) تقدم هذا الكلام ص ٨٢

(٢) صدره : (فقال فريق القوم لما نشدتهم) وسيعيد ذكره المبرد في موضعين من
 الجزء الثاني وقد استشهد به سيبويه في موضعين ج ٢ ص ١٤٧ ، ٢٧٣ على حذف الف
 الوصل من إيمن . نشدتهم : سألتهم . وصف أنه تعرض لزيارة من يحب فجعل ينشد ذودا من
 الأهل ضلت له مخافة أن ينكر عليه مجيئه والممامه . وبين البصريين والكوفيين خلاف في كلمة
 (إيمن) وهل هي مفردة أو جمع ؟ وقد عقد الأنباري في الانصاف مسألة لهذا ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .
 البيت نسبه الأعلام إلى نصيب .

وذكرنا ما ذهب منه الياء والواو .

فابن ، واسم من ذلك ؛ لقولك : بُنِي ، وَسُمِّي ، وأبناء ، وأسماء ؛ كما قلنا في الأب ، والأخ .
فأما اللاهَب من الأب ، والأخ فقد بان لك أنهما واو . وقلنا كذلك في ابن .
فإن قال قائل : فما الدليل عليه وليس براجع في تثنية ولا جمع مادلاً على أحدهما دون الآخر ؟ .
قلنا : نستدلُّ بالنظائر .

أما (ابن) فإنك تقول في مؤنثه : ابنة ، وتقول : بنت من حيث قلت : أخت ، ومن حيث
قلت : هنت . ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثاً إلا ومذكّر محذوف الواو .
يدلُّك على ذلك أنخوان ، ومن ردّ في (هن) قال : هنوات .

* * *

١
٢٣٥

/ فأما (الاسم) فقد اختلف فيه (١) .

فقال بعضهم : هو (فعل) : [وقال بعضهم هو (فعل)] وأسماء تكون جمعا لهذا وهذا . تقول
في جذع : أجذاع ؛ كما تقول في قُفْل : أقفال .
ولا يدرك صيغة الأسماء إلا بالسمع - فأكثرهم أنشد :

باسم الذي في كلِّ سورةٍ سُمِّئ (٢)

(١) في المنصف ج ١ ص ٦٠ « واسم محذوف اللام ، لقولهم : سميت وأسماء ، فهذا
بمنزلة دميت ودماء ، والمحذوف منه واو ، لأنه من السمو والرفعة وفيه لفات اسم ، وسم ،
وسم . . . »

وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ٦٦ « وفي الاسم لفات أعلاها اسم ، لان التنزيل جاء به ،
والثانية سم مكسور السين ، والثالثة سم بضمها والرابعة سما كهدي . . »
وعقد الأنباري في الانصاف مسألة للخلاف بين البصريين والكوفيين في اشتقاق الاسم
ص ١ - ١٠ وفي كتابه أسرار العربية ص ٤ - ٩ .
(٢) بقية هذا انرجز

أَرْسَلَ فِيهَا بِأَزْلًا يُقَرَّمُهُ . : فَهَوَّ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ

وهذا الرجز أورده أبو زيد في نوادره ص ١٦٦ . والضمير المستتر في أرسل للراعي .
يقرّمه : يتركه عن الاستعمال ليتقوى للفحلة . والمعنى أرسل هذا الراعي باسم الذي
في كل سورة يذكر اسمه هذا الفحل في هذه الأبل فهو يقصد بالأبل المذكورة طريقاً يعلمه
لاعتياده على هذا الأمر .
والرجز لرجل من كلب ، ونسب إلى رؤبة ولكنه لا يوجد في ديوانه ، وانظر شواهد الشافية
ص ١٧٦ - ١٧٧ ، والإنصاف ص ١٠ والمنصف ج ١ ص ٦٠

فضم وجاء به على فُعل . وأنشد بعضهم : (سِمْه) وهو أقل ، وأنشد أبو زيد الوجهين جميعا ،
وأنشد :

فَدَعُ عَنْكَ ذِكْرَ اللَّهِ وَاعْمَدْ لِمَدْحِهِ لَخَيْرِ مَعَدِّ كُلِّهَا حَيْثَمَا انْتَمَى (١)
لأَعْظَمِهَا قَدْرًا ، وَأَكْرَمِهَا أَبَا وَأَحْسَنِهَا وَجْهًا وَأَعْلَنِيهَا سُبَا

فَأَمَّا (ابن) فتقديره : (فَعَل) (٢) . وذلك أَنَّكَ تقول في جمعه : أَبْنَاءُ ؛ كما تقول جعل
وأجمال ، وجبل وأجبال .

فإن قال قائل : فلعلة (فِعْل) أو (فُعْل) ، فإن جمعهما على أفعال ، قيل له : الدليل على ذلك أَنَّكَ
تقول : بَنُونَ في الجمع فتحرك بالفتح .

/ فإن قال قائل : فما أنكرت أن يكون على (فَعْل) ساكن العين ؟

قيل : لأنَّ الباب في جمع (فَعْل) أَفْعَل ؛ نحو : كَلْبٌ وَأَكْلَبٌ ، وَكُتْبٌ وَأَكْتُبٌ . فلو كان فَعْلًا
لم يجمع إِلَّا على بابهِ ليدلَّ عليه ، وإِنَّمَا يخرج الشيء إلى غير بابهِ إذا أمنت اللبس في مثل
(أَزْنَاد) ، وبابهِ .

1
236

(١) مما أنشده أبو زيد في نوادره وانظر شواهد الشافية) ص ١٧٧ وأمالى الشجرى
ج ٢ ص ٦٦ .

وقال أبو الفتح في المنصف ج ١ ص ٦٠-٦١ « فمن كسر السين فالالف عنده للوصل .
ولا يجوز أن تكون لام الفعل ، لانا لم نعلمهم قالوا : هذا سما بوزن رضا . وأما من ضم السين
فقوله عندي يحتمل أمرين : أحدهما ما عليه الناس وهو أن تكون الألف للوصل بمنزلتها في
قول من كسر السين ، والوجه الآخر أن تكون لام الفعل » ورد عليه البغدادي بقوله : « واقول :
يرد على الوجه الأول أنه يبقى الشعر بلا روى وهو فاسد » .

(٢) في سيبويه ٢ ص ٨٢ « وزعم أن أصل بنت ، وابنة فعل ، كما أن أصل أخت فعل
يدل على ذلك أخوك ، وأخاك ، وأخيك وقولهم ابن ثم قالوا : بنون ففتحوا يدل على ذلك أيضا »
وفي المنصف ج ١ ص ٥٨ « يدل على ذلك أن ابنا من البنية واللام فيه واو ، لأن مؤنثة
بنت والتاء إنما تبدل من الواو دون الياء في غالب الأمر » .

وفي أمالي الشجرى ج ٢ ص ٦٨ - ٦٩ « وأما ابن فاصله بنو مفتوح العين بدلالة جمع .
على أفعال كأجبال فلا يجوز أن يقال أن أصله بكسر أوله وسكون ثانيه بدلالة كسر بائه في
بنت فيكون كقنو وجمع على أبناء كاقنساء ، لأن هذا يبطل بفتح الباء في بنين ، وبنات ، وبنوى
وأكثر النحويين حكوا بأن المحذوف منه واوواستدلوا بظهور الواو في البنية ، وقال
آخرون . . . » .

وانظر المخصص ج ١٣ ص ١٩٢ - ١٩٥ وشرح الشافية للرضي ج ٢ ص ٢٥٥ .

فهذا لو كان (فَعَلًا) لم يجر فيه أفعال مثل أزناد ؛ لأنَّ أزنادا لا لبس فيه وهذا يلتبس ، فكان يلزم الباب .

فأما (دم) فهو (فَعَلَ) (١) . يدلُّك على ذلك أنك تقول: دَمِي يَدْمِي فهو دَمٌ . فهذا مثل فرق فرقا وهو فرق ، وحلير حذرا فهو حذِر . فدَمٌ إنَّما هو مصدر ؛ مثل البطر ، والحذر .
وتما يدلُّك على أنه (فَعَلَ) أنَّ الشاعر لما اضطرَّ فأخرجه على أصله وردَّ ما ذهب منه جاء به متحرِّكا ، فقال :

فلو أنا على حَجَرٍ ذُبَحْنَا جري الدميَّانِ بالخبرِ اليقينِ (٢)

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٩٠ « وأما ما كان أصله فعلا فانه اذا كسر على بناء أدنى العدد كسر على أفعل وذلك ، نحو يد وأيد وان كسر على بناء أكثر العدد كسر على فَعَال ، وفَعول وذلك قولهم دماء ودمى » .

وفي المنصف ج ٢ ص ١٤٨ « وقد أجمعوا على سكون العين من يد وقد تراه قال يديان فحركها عند الرد . . والنقول فيهِ مثله في الدميان . »

وغيره من أصحابنا وهو أبو العباس يذهب الى تحريك العين من دم ، لانه مصدر دميت دمي مثل هويت هوى ، قال أبو بكر : وليس ذلك بشيء ؛ لان دما جوهر والمصدر حدث فهذا غير ذاك » .

وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣٤ وشرح الكافية للرضى ج ٢ ص ١٦٣ .

وهذه المسألة مما تناوله نقد المبرد لكتاب سيبويه قال ص ٢٤٦ « قال محمد ، وهذا خطأ من وجهين : أما أحدهما فلذهابه الى أن دما فعل وانما هي فعل والدليل على ذلك أن الشاعر لما رد ما ذهب قال :

فلو أنا على حجر ذبحنا جري الدميَّانِ بالخبرِ اليقينِ

وتقول دميت وأنا دم والمصدر من هذا انما يكون على فعل ، نحو برمت برما ، وجزعت جزعا » .

ورد عليه ابن ولاد في الانتصار بقوله : « قال أحمد : أما حكمه على دم انه فعل متحرك العين من أجل أن المصدر من دمي يأتي على فعل ، نحو برمت برما فدم ليس بمصدر فنحمله على فعل وانما هو اسم ليس في ذلك خلاف . وأما دليله الآخر في قول الشاعر : - جري الدميَّانِ - فقولهم دميَّان كقولهم دموى ، وتحريكه في التثنية كتحريكه في النسب ، لان التعويض من حركة الاعراب التي كانت في الميم اذا قلت دم قد وجب لها في الموضعين جميعا وكذلك لو أردنا في شعر أن نشئ يدا على الأصول لقلنا يديان كما تقول يدوى بالتحريك وقد قال سيبويه . . »

فالحرف الأوسط ساكن على ذلك يبنى الا أن يستدل على حركته بشيء وصار الاسكان أولى ، لأن الحركة زائدة فلم يكونوا ليحسروا الا بثبت . . »

(٢) في الخزانة ج ٣ ص ٣٥١ : الجحر بضم الجيم وسكون الحاء المهملة : الشق في الأرض . . وأراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين ، وقال =

/ فإن قال قائل: فإنك تجمعه على فعال؛ كما تقول: كلب وكلاب، وفعل وفعال.
فالجواب في ذلك أن (فعالا) جمع لفعل المتحرك العين؛ كما يكون لفعل الساكن العين؛
نحو قولك جمل وجمال، وجبل وجبال. فهذا غير خارج من ذلك.

وأما (يد) فتقديرها (فعل) ساكن العين (١)؛ لأنك تقول: أيد في الجمع وهذا جمع (فعل).
ولو جاء شيء منه لا يُعلم ما أصله من هذه المنقوصات؟، لكان الحكم فيه أن يكون فعلا
ساكن العين؛ لأن الحركة زيادة، والزيادة لا تثبت.

فأما (است) ففعل متحركة العين. يدلُّك على ذلك أسنائه (٢). فإن قال قائل: فلعلها

= ابن الأعرابي معناه: لم يختلط دمي ودمه من بغضى له وبغضه لي، بل يجرى دمي يمنة
ودمه يسرة، ويوضحه قول المتلمس:

أَحَارِثُ إِنَّا لَوْ تَسَاطُ دِمَاؤُنَا تَزَايِلُنَّ حَتَّى لَا يَمَسَّ دَمٌ دَمًا

وقد عرض الجاحظ في البيان ج ٣ ص ٦٠-٦١ لهذا المعنى وذكر له الشواهد والقصص
نسب الشاهد مع أبيات ابن دريد لعل بن بدال وأدخلها ابن الشجري وصاحب الحماسة
البصرية في قصيدة المثقب العبدى وتبعه ابن هشام والعيني وليست في ديوانه.
وقصيدة المثقب في المفضليات ص ٢٨٨ - ٢٩٢ وليس فيها هذا الشاهد.

وقد نسب إلى الفرزدق وإلى الأخطل وإلى غيرهما. ويقول البغدادي: ابن دريد هو المرجع
في هذا الأمر فينبغي أن يؤخذ بقوله. وانظر -رثواهد الشافية ص ١١٢ - ١١٣، والمشهور في
الرواية حجر بالحاء ثم الجيم، وانظر المخصص ج ٦ ص ٩٢، ج ١٥ ص ١٦٨ وأمالى الشجري
ج ٢ ص ٣٤٤ ونسب أبو تمام في الوحشيات الشاهد مع بيتين إلى مرداس بن عمرو ص ٨٤
- ٨٥.

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٨٠ « وقولهم: أيد وانما هي أفعال جماع فعل ٠٠٠ »

وقال في ص ١٩٠ « أما ما كان أصله فعلا فانه إذا كسر على بناء أدنى العدد كسر على أفعال
وذلك، نحو يد وأيد ٠٠٠ »

وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ٣٥ « يد أصلها يدى لظهور الياء في تثنيتهما ولقوله هم
يديت إليه يدا ٠٠ ويدل على سكون عينها جمعها على أيد ٠٠ وفتح الدال في التثنية كقوله:

يديان بيضاوان عند محلم قد تمنعانك ان تذل وتقهرا

لا يدل على فتحها في الواحد لما ذكرته لك من اجراء هذه المنقوصات على الحركة اذا اعيدت
لاماتها »

وانظر المخصص ج ١٣ ص ١٩٧ ومفردات الراغب ص ٥٧٢ والخزانة ج ٣ ص ٣٤٧ -
٣٤٨

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٢ « وكما أن است فعل يدل على ذلك استاه فان قيل لعله
فعل أو فعل فاته يدل على ذلك قول العرب سه لم يقونوا سه ولا سه » وانظر المنصفي =

فِعْلٌ أَوْ فِعْلٌ ، فَإِنَّ الدَّلِيلَ عَلَى مَا قُلْنَا (سَه) فَاعِلٌ ، فَتَرَدُّ الْهَاءُ الَّتِي هِيَ لَامٌ ، وَتَحذفُ الْعَيْنُ ؛
وَيَفْتَحُ السِّينُ . كَمَا قَالَ الرَّاجِزُ :

أَدْعُ أَحْيَحًا بِاسْمِهِ لَا تَنْسَهُ إِنَّ أَحْيَحًا هِيَ صِغْبَانُ السَّهِّ (١) .

وَفِي الْحَدِيثِ « الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهِّ » . مَعْنَاهُ : أَنَّ الْإِنْسَانَ / إِذَا كَانَ مُتَنَبِّهًا عِلْمًا مَا يَخْرُجُ مِنْهُ مِنَ
الرَّيْحِ .

فَأَمَّا (حِر) الْمَرْأَةَ فَتَقْدِيرُهُ : (فِعْلٌ) (٢) ، وَقَوْلُهُمْ : أَفْعَالٌ فِي جَمْعِهِ ، بِمَنْزِلَةِ جِذَعٍ وَأَجْدَاعٍ ، وَدَلِيلُهُ
بَيِّنٌ ؛ لِأَنَّ أَوَّلَهُ مَكْسُورٌ .

وَاعْلَمْ أَنَّهُ مَا كَانَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَلَا يُدْرَى مَا أَصْلُهُ الَّذِي حُذِفَ مِنْهُ ؟ ، فَإِنَّ حِكْمَهُ فِي التَّصْغِيرِ
وَالْجَمْعِ أَنْ تَثَبَّتْ فِيهِ الْيَاءُ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ مَا يَحذفُ مِنْ هَذَا الْيَاءُ وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ أَغْلَبُ عَلَى
الْوَاوِ مِنَ الْوَاوِ عَلَيْهَا ، فَإِنَّمَا الْقِيَاسُ عَلَى الْأَكْثَرِ

فَلَوْ سَمَّيْنَا رَجُلًا (بِإِنْ) الَّتِي لِلْجَزَاءِ ثُمَّ صَغَّرْنَاهَا لَقُلْنَا : أَنِي .
وَكَذَلِكَ (أَنْ) الَّتِي تَنْصَبُ الْأَفْعَالَ .

فَإِنْ سَمَّيْنَا (إِنْ) الْمَخْفُفَةَ قُلْنَا : أَنِينُ فَاعِلٌ (٣) .

لَأَنَّ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَصْلَهَا نُونٌ أُخْرَى حُذِفَتْ مِنْهَا .

وَكَذَلِكَ لَوْ سَمَّيْنَا (بِرُبِّ) الْمَخْفُفَةَ مِنْ (رَبِّ) لَقُلْنَا : رَبِّيْبٌ ؛ لِأَنَّ قَدْ عَلِمْنَا مَا حُذِفَ مِنْهُ .

= ج ١ ص ٦١-٦٢ وأمالى الشجرى ج ٢ ص ٦٨ ومجالس ثعلب ص ٤٧١ وشرح الشافية للرضى
ج ٢ ص ٢٥٩ .

(١) تقدم فى ص ٣٣ والحديث وتخريجه ص ٣٤

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٨٠ « تقول فى حر حرى وحر حى ، لان اللام الحاء . . . »

وقال فى ص ١٢٢ « ومن ذلك حر ، تقول : حريح ، يدلك ان الذى ذهب لام وان اللام خاء

قولهم : أحرأح » ، وانظر أمالى الشجرى ج ٢ ص ٣٨ .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ١٢٣ - ١٢٤ « وأما (ان) الجزاء ، و (ان) التى تنصب الفعل

فبمنزلة (عن) واشباهها وكذلك (ان) التى تلى فى قولك ما ان يفعل و (ان) التى فى معنى

(ما) فتقول فى تصغيرها : هذا : عنى وأنى وذلك ان هذه الحروف قد نقصت حرفا وليس

على نقصانها دليل من أى الحروف هو فتحمله على الأكثر والأكثر أن يكون النقصان ياء إلا ترى أن

ابن ، واسم ، ويد ، وما أشبه هذا إنما نقصانها لياء . »

وكذلك (بخ) المخففة من (بخ) تردّ فيها الخاء المحذوفة ، لأنّ /الأصل الثقيل (١) ، كما قال :

في حَسَبِ بَخٍ وَعِزُّ أَقْعَسَا (٢)

ولو سمّينا رجلا (ذو) لقلنا : هذا ذوا (٣) قد جاء ؛ لأنّه لا يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين ؛ لأنّ التنوين يذهب فيبقى على حرف ، فإنّما رددت ما ذهب ، وأصله (فعل) ، يدلُّك على ذلك (ذواتا أفنان) (٤) و (ذواتي أكلِ خَمَطِ) (٥) .

وإنّما قلت : هذا ذو مال فجئت به على حرفين ؛ لأنّ الإضافة لا زمة له ، وموانعة من التنوين . كما تقول : هذا فو زيد ، ورأيت فا زيد ، فإذا أفردت قلت : هذا فم فاعلم ؛ لأنّ الاسم قد يكون على حرفين إذا لم يكن أحدهما حرف لين كما تقدّم ، من نحو : يد ، ودم ، وما أشبه ذلك .

فإذاه سمّيت رجلا بـ (هو) فإنّ الصواب أن تقول : هذا هو كما ترى فتثقل (٦) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ١٢٣ « ولو حقرت (رب) مخففة لقلت : ربيب ، لأنها من التضعيف يدلّك على ذلك رب الثقيلة .

وكذلك (بخ) الخفيفة يدلّك على ذلك قول لعجاج :

(في حسب بخ وعز أقعسا) ، فردّه إلى أصله حيث اضطر « .

(٢) قال الأعمى معنى بخ : التعجب والتفخيم . العز الأقعس : هو الثابت المنتصب الذي لا يتضعع ولا يذل وأصل القعس دخول الظهر وخروج الصدر ومن كان كذا كان منتصب الرأس غير مطاطنه فجعل ذلك في العز فقبل عزة قعساء ، وعز أقعس .

وفى أمالي الشجرى ج ١ ص ٣٩٠ « مما حذفوا منه أحد المثليين قولهم : بخ ساكن الخاء وهى كلمة يقولونها للشيء إذا أرادوا مدحه وتفخيمه ، ويكررونها فى أكثر الاستعمال وربما نونوه . . وقد صرفوا منه فعلا فقالوا : بخبخ يبخبخ إذا لفظ به كما قالوا هلل يهلل إذا قال لا اله الا الله . . »

والرجز للعجاج . وانظر ديوانه ص ٣١ - ٣٣ وبين الروايتين خلاف .

(٣) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « ولو سميت رجلا (ذو) لقلت : هذا ذوا ، لأن أصله فعل ألا ترى أنك تقول ، هاتان ذواتا مال فهذا دليل على أن (ذو) فعل ، كما أن ابوان دليل على أن أبا فعل . وكان الخليل يقول : هذا ذو بفتح الذال ، لأن أصلها الفتح « (ذو) فعل عند الخليل ، بفتح الفاء وسكون العين .

(٤) الرحمن - ٤٨ .

(٥) سبأ - ١٦ .

(٦) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « فمما جاء فيه الواو وقيل مضموم هو فلو سميت به

ثقلت فقلت : هذا هو وتدع الهاء مضمومة لأن أصلها اللهم تقول : هيا ، وهم ، وهن « .

وإن سمّيته بـ(في) من قولك : وى الدار زيد، زدت على الياء ياءً وقلت : هذا في فاعلم (١) .

١
٢٤٠

وإن سمّيته (لا) زدت على الألف ألفاً ثمّ همزت (٢) ؛ لأنك تحرك الثانية / ، والألف إذا حرّكت كانت همزة . فتقول : هذا لاء فاعلم . وإنما كان القياس أن تزيد على كلّ حرف من حروف اللين ما هو مثله ؛ لأنّ هذه حروف لا دليل على ثواتها ، ولم تكن اسماً فيعلم ما سقط منها .

و(هو) و(هى) اسمان مضموران . فمجرهما مجرى الحروف فى جميع محالّهما وإن دلّ على الظاهر بما تقدّم من ذكره ، فإنّما جعلت ما ظهر فى كلّ واحد منهما متبعا لمثله ، حتّى يتمّ اسماً ، ولم تجعل الشاهد غائباً .

وكذلك قالت العرب فى (لو) حيث جعلته اسماً . قال الشاعر :

ليت شعرى وأين منى لبتُ إن لبتنا وإنّ لوأ عناء (٣)

فزاد على الواو واوا ؛ لتلحق الأسماء ، وقال الآخر :

ألامٌ على لو ولو كنت عالماً بأعقاب لو لم تفتنى أوائله (٤)

وقال الآخر :-

حاولتُ لوأ فقلتُ لها إنّ لوأ ذاك أعيانا (٥)

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « وأما (فى) فتثقل ياؤها لأنها لو نونت أجحف بها

اسماً » وقال فى ص ٣٠٤ : « ألا ترى أنك لو جعلت (فى) و (لو) ، ونحوها اسماً ثقلت » .

(٢) فى سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « ومن ثمّ مدوا (لا) و (فى) و (لا) فى الانصراف ، وغير

الانصراف ، والتأنيث ، والتذكير ككى ولو » .

(٣) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٢ على تضعيف (لو) لما جعلها اسماً على لفظها

وأخبر عنها .

ليت شعرى - التزم فيه حذف خبر ليت إذا أردف باستفهام .. وانظر الخزانة ج ٣

ص ٢٢٩ وسيبويه ج ٢ ص ٢٢٩

والبیت لأبى زبید الطائى وسعيد المبرد ذكره فى موضعين من الجزء الرابع .

(٤) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٣ ولم ينسبه وكذلك الاعلام .

(٥) استشهد به ابن سيده فى المخصص فى موضعين ج ١٧ ص ٥١،٥٠ ، استشهد

به فى الموضع الأول على تضعيف (لو) وفى الموضع الثانى على تذكيره وروى صدره : (علقت لوأ

تردده) . ونسب فى الأشباه والنظائر الى النهر بن تولب ج ٣ ص ٧٩ وهو كذلك فى المخصص .

وإن سميت رجلا (كى) قلت : هذا كى^(١) فاعلم .

/ وكذلك كل ما كان [على] حرفين ثانيه ياء ، أو واو ، أو ألف ؛ ألا ترى أن حروف التهجي موضوعة على الوقف ؛ نحو : با . تا . ثا . وكذلك رأوها ، إنما هي موقوفات غير منونات ؛ لأنهن علامات ، فهن على الوقف .

ألا ترى أنك تقول : واو . زاي . صاؤ ، فتسكن أواخرها ؛ لأنك تريد الوقف ، ولولا الوقف لم يجمع بين ساكنين ؛ كما تقول في الوقف : هذا زيد ، وهذا عمرو^(٢) .

فإذا جعلتهن أسماء قلت : باء ، وتاء فزدت على كل حرف مثله على ما وصفت لك . قال رجل من الأعراب يذم النحويين إذ سمع خصومتهم فيه :

إذا اجتمعوا على ألف ، وباء ، وتاء ، هاج بينهم قتال^(٣)

فأعربها على ما ذكرت لك حين جعلها اسما .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٣ « وأما (كى) فتثقل يائها لأنه ليس في الكلام حرف آخره ياء ما قبله مفتوح وقصتها كقصة لو » .

يتضح من مقارنة نصوص سيبويه بنصوص المقتضب ، أن المبرد على وفاق مع سيبويه في أنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما لين ولا على حرف واحد وفي خزانة الأدب ج ٢ ص ٢٦١ : قال أبو علي في البغداديات :

« أجاز المبرد في غير هذا الموضع أن يكون الاسم المظهر على حرف مفرد » .

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤ : « وأعلم أن هذه الحروف إذا تهجيت مقصورة ، لأنها ليست بأسماء وإنما جاءت في التهجي على الوقف ، ويدلك على ذلك أن القاف والصاد والذال موقوفة الأواخر ، فلولا أنها على الوقف حركت أواخرهن . ونظير الوقف ههنا الحذف في الياء وأخواتها ، وإذا أردت أن تلفظ بحروف المعجم قصرت وأسكنت . لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء ، ولكنك أردت أن تقطع حروف الأسم فجاءت كأنها أصوات يصوت بها إلا أنك تقف عندها .. »

(٣) رواية الخزانة وغيرها :

إذا اجتمعوا على ألف وواو وياء هاج بينهم جدال

ويقصد حروف العلة واعلالها والشاهد اعراب حروف المعجم إذا ركبت وان كان بناؤها أصليا ، والبيت ليزيد بن الحكم كما نسبه إليه الزجاج في أول تفسيره ، وابن الأنباري ، وأبو علي القالي - وروى الحريري في درة انغواص عن الأصمعي أنه قال : انشدني عيسى بن عمر بيتا هجا به النحويين . . . انظر الخزانة ج ١ ص ٥٣-٥٤ ورواه المبرد في الجزء الرابع على ألف وباء وتاء أيضا كما روى كذلك في المخصي ج ١٤ - ص ٩٥ .

وحكاها أبو النجم إذ جعلها في مواضعها فقال :

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيَادٍ كَالْحَرْفِ تَخُطُّ رِجْلَايَ بِحَطِّ مُخْتَلِفِ

/ تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامَ الْفِ (١)

فإن كانت اسما فالإعراب كما قال :

كَمَا بُيِّنْتُ كَافٌ تَلُوخٌ وَمِيمُهَا (٢)

فأعرب وأضاف ، وكما قال :

كَأَنَّ أَخَا الْيَهُودِ يُجِدُّ حَطًّا بِكَافٍ فِي مَنَازِلِهَا وَلامِ (٣)

وفواتح السور كذلك على الوقف (٤) ؛ لأنها حروف تهج ؛ نحو (الم) ، (المر) ، (حم) ،

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤ « واعلم أن الخليل كان يقول : اذا تهجيت فالحروف حالها كحالها في المعجم والمقطع ، تقول : لام ألف ، كاف لام قال : تكتبان في الطريق لام الف ٠ » وفي الخزانة ج ١ ص ٤٨ ، « مقصود الشاعر اللام والهمزة لا صورة (لا) فيكون معناه : أنه تارة يمشى مستقيما فتخط رجلاه خطأ شبيها بالالف ، وتارة يمشى معوجا فتخط رجلاه خطأ شبيها باللام وعليه فالظاهر أن يقول لاما والفا ووجهه أنه حذف التنوين من الأول من باب الوصل بنية الوقف وحذف العاطف ووقف على الثاني على لغة ربعية ٠٠٠ ووجه هذا البيت ابن جنى في سر الصناعة بوجهين آخرين فقال : انما أراد كأنهما انما تخطان حروف المعجم لا يريد بعضها دون بعض وقد يمكن انه أراد بقوله لام الف شكل (لا) فإنه تلقاه من أفواه العامة ، لأن الخط ليس له تعلق بالعرب ولا عنهم يؤخذ ٠٠ وصواب النطق به (لا) ثم رد على ابن جنى كلامه هذا «

نقل حركة همزة الف الى لام - الخرف صفة مشبهة من خرف الرجل من باب تعب فسد عقله لكبره ٠ وخط على الأرض خطأ : أعلم علامة ، وخط بيده خطأ : كتب ٠

والرجز لأبي النجم العجلي وانظر شواهد الشافيه ص ١٥٦ والمغنى ج ٢ ص ٣٩ وشرح الكافية للرضي ج ١ ص ١٩ والهمع ج ٢ ص ٦٩ والدرر اللوامع ج ٢ ص ٨٥ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣١ على تأنيث كاف حملا على معنى اللفظة والكلمة ٠ وصدوره كما ذكر الأعلام : (اهاجتك آيات ابان قديمها) ورواية اللسان (أشاقتك أطلال تعفت زسومها) ٠ شبه آثار الديار بحروف الكلمة على ما جرت به عادتهم من تشبيه الرسوم بحروف المعجم - والبيت للراعي - وانظر المخصص ج ١٧ ص ٤٩ وسيأتي في الجزء الرابع وابن يعيش ج ٦ ص ٢٩

(٣) في اللسان أجد فلان أمره : أحكمه - ولم أعثر على قائله ومن شواهد النحاة :

كما خط الكتاب يكف يوما يهودى يقارب أو يزيل

(٤) في سيبويه ج ٢ ص ٣١ « أما كهيعص ، والمر فلا يكون الا حكاياه وأن جعلتهما بمنزلة طس لم يجر ، - لأنهم لم يجعلوا طس كحضر موت ولكنهم جعلوها بمنزلة هابيل ، وقابيل ، وهارون » وفي اصل المقتضب على (الفتح) مكان على (الوقف)

(طس) . ولولا أَنَّها على الوقف لم يجتمع ساكنان .

فإذا جعلت شيئاً منها اسماً أعربت ؛ كما قال الكُمَيْت :

وجدنا لكم في آلِ حَامِيمِ آيَةً تَأْوَلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعْرَبٌ (١)

فحرّك ، ولم يصرف للعجمة . وقال :

أَوْ كُتِبَا بُيِّنَ مِنْ حَامِيَا قَدْ عَلِمْتُ أَبْنَاءَ إِبْرَاهِيَا (٢)

وقال :

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرَّمْعُ شَاجِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدُمِ (٣)

فأما قراءة الحسن (صَادِ وَالْقُرْآنِ) (٤) فإنه لم يجعلها حرفاً ولكنه فعل ، إنما أراد : صاد

١
٢٤٣

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٠ « وأما (حم) فلا ينصرف جعلته اسماً للسورة أو أضفته ، لأنهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجمي ، نحو هابيل ، وقابيل .. »
وقال في ص ٣١ « ومما يدل على أن (حاميم) ليس من كلام العرب أن العرب لا تدرى ما معنى حاميم ؟ وإن قلت ان لفظ حروفه لا يشبه لفظ حروف الأعجمي فإنه قد يجيء الاسم هكذا وهو أعجمي قالوا قابوس ونحوه » .

والمعرب : الذي يفصح عما في نفسه ، ويعرب عن مذهبه . وأراد بآل حاميم السور التي في أولها (حم) فجعل حاميم اسماً للكلمة ثم أضاف السور إليها كما تقول : آل فلان . والآية أنتى عنها الكمية هي قوله تعالى (قل لا أسألكم عليه أجراً الا المودة في القربى) فيقول من تأول هذه الآية لم يسعه الا التشيع في آل النبي صلى الله عليه وسلم من بنى هاشم
والبيت من قصيدة طويلة في الهاشميات ص ٣٦-٥٥

(٢) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ٣٠ على ترك صرف حاميم .

والرجز للحماني الراجز ، يقول : ان القرآن الكريم وما تضمنه من أمر النبي صلى الله عليه وسلم معلوم عند أهل الكتاب . وخص سور حاميم لكثرة ما فيها من قصص الأنبياء . وأراد بأبناء إبراهيم أهل الكتاب من بنى إسرائيل فانهم من ولد يعقوب . وتذكير الفعل (بين) لضرورة الشعر وأجازه ابن كيسان في النشر .

(٣) في شواهد الكشاف ص ٢٦١-٢٦٢- قائل الشعر شريح بن أوفى قاتل محمد بن طلحة يوم الجمل - شاجر : طاعن وانظر البحر المحيط ج ٧ ص ٤٤٦ واللسان (حم) .

وستأتى هذه الشواهد في الجزء الثالث أيضاً

(٤) في الاتحاف ص ٣٧١ « وعن انحسن صاد بكسر الدال لالتقاء الساكنين »

وفي البحر المحيط ج ٧ ص ٣٨٣ « وقرأ أبي والحسن .. صاد بكسر الدال والظاهر أنه كسر لالتقاء الساكنين وهو حرف من حروف المعجم نحو ق-، ون وقال الحسن هو أمر من صادى بمعنى عارض ومنه الصدى وهو ما يعارض الصوت .. أى عارض بملك القرآن وعنه أيضاً صاديت : حادث وهو قريب من القول الأول » .

بالقرآن عمك . وهذا تفسير الحسن ، أي عارض بالقرآن عمك ، من قولك : صاديت الرجل : أي عارضته : ومنه (فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى) (١) أي تعرض .

وأما قولك : هذا فوزيد - ثم تبادل فتقول : فم (٢) فهذا بمنزلة تثقيبك لو ثققت ، لأنه إذا كان على حرفين ليس أحدهما حرف لين كان على مثال تكون الأسماء المنقوصة عليه ، وإنما أصله فوه فاعلم ، وجمعه أفواه ؛ كقولك : ثوب وأثواب ، وحوض وأحواض على ذلك : ما تفوهت بكلمة .

فإذا كان في الإضافة لم تحتج إلى تغييره ؛ لأنك تأمن عليه التنوين . فتقول : رأيت فا زيد ، ومررت بنى زيد ، وهذا فوزيد ؛ كما تقول : هذا ذومال ، ورأيت ذا مال ؛ لأن أصل هذه الأسماء الإضافة ، فإن أفردتها أخرجتها إلى باب الأسماء .

وما ذكرت لك غيرها من نحو (لو) و(في) إنما تلحق بجمله الأسماء المفردة ، ثم تضاف إذا حدث ذلك فيها ، كما / يضاف رجل ، وغلام ، وما أشبهه . فهذا باب الأسماء . تقول :
هذا في زيد ، ولو عبد الله .

فإن قال قائل : أجعل ذلك غير مثقل إذا سميت به مؤنثا ؛ لأمنى عليه التنوين .

قيل : المؤنث قد يكون نكرة فتنون ؛ كقولك : هذه هند أخرى ، وتنون زيدا إذا سميت به امرأة في قول جماعة من النحويين ، فيستوى المؤنث والمذكر إذا لم تكن فيها هاء التأنيث ، فلا يكون فيه التنوين ، نحو رجل سميت به بقدّم ، أو دعد ، أو هند .

فليس هذا الاعتراض بشيء . وليس من كلامهم أن يكون الاسم على هيئة فإذا سمى به غير من هو له خرج إلى هيئة أخرى . فكذلك المفرد لا ينتقل إذا أضفته .

فأما فوزيد ، وذو مال ، فإنما غيرا من الأصل الذي هو لهما ؛ لأنهما ألزما الإضافة فكان حرف إعرابهما / منتقلا على غير ما عليه جملة الأسماء ، إنما يكون ذلك في أسماء بعينها معتلة ؛ نحو

(١) عبس - ٦ -

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٨٣ « وأما فم فقد ذهب من أصله حرفان ، لأنه كان أصله فوة ، فأبدلوا الميم مكان الواو ليشبه الأسماء المفردة من كلامهم » وقال في ص ١٢٣ : ومن ذلك فم تقول فويه يدل على أن الذي ذهب لام وانها الهاء قولهم : أفواه «
وفي شرح الكافية ج ١ ص ٢٧٣ « أصله فوه بفتح الفاء ، وسكون العين أما فتح الفاء ، فلأن فم بفتح الفاء أكثر وأفصح من الضم والكسر ، وأما سكون العين فلأنه لا دليل على الحركة والأصل السكون » - وانظر أمالي الشجرى ج ٢ ص ٣٩-٤٠ .

فولك : أخوك ، وأخاك ، وأبوك ، وفوزيد ، وحموك ، وهنوك في بعض اللغات ، لأنها في
 لإفراد أب ، وأخ ، وهن ، وحم . فهذه أسماء كان أصلها الإضافة ؛ لأن رواجها فيه خاصة .
 فأما فوك فإنما حذفوا لامه لموضع الإضافة ، ثم أبدلوا منها في الأفراد الميم لقرب المخرجين ،
 فقالوا : فم كما ترى ، لا يكون في الأفراد غيره . وقد لحن كثير من الناس العجاج في قوله :
 خالط . من سلمى خياشيم وفا (١)

وليس عندي بلاحن ؛ لأنه حيث اضطرر أتى به في قافية لا يلحقه معها التنوين في مذهبه .
 ومن كان يرى تنوين القوافي فيقول :

أقلَى اللومَ عاذلَ واليتابنَ (٢)

لم ينون هذا ؛ لأن ترك التنوين هو الأكثر الأغلب ، لما في هذا الاسم من الاعتلال .

١
٢٤٦

(١) في الخزانة ج ٢ ص ٢٦١ « قال أبو علي في البغداديات : فأما قول المبرد : ومن
 كان يرى تنوين القوافي ٠٠٠ فليس في هذا عنده شيء منع من تنوينه عند من ينون . ويفسد
 ما ذكره ٠٠ أن من ينون القوافي يلزمه تنوين هذا الاسم لكونه في موضع النصب .
 وقد خرج أبو علي الرجز على أحد وجهين :

١ - حذف المضاف إليه وبقي المضاف على حاله للضرورة والأصل وفاها
 ب - جاء على لغة ربيعة التي تقف على الاسم المنون بالسكون ، ولا تبدل من التنوين ألفا فالالف
 في (وفا) هي عين الكلمة .
 والرجز للعجاج ، وتماه : (صهباء خرطوم عقارا قرقفا) والأرجوزة في الديوان
 ص ٨٢ - ٨٤ .

والصهباء : الخمر . انخرطوم : السلافة . العقار : الخمر أيضا وكذلك القرقف . الخياشيم :
 جمع خيشوم وهو أقصى الأنف وجمع باعتبار أجزائه وأطرافه . يصف طيب نكهتها كان فيها
 خمرا

انظر الخزانة ج ٢ ص ٦٢-٦٣ وشرح الكافية ج ١ ص ٢٧٣

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٨ « باب وجوه القوافي في الانشاد أما إذا ترنموا فانهم يلحقون
 الألف ، والياء ، والواو ماينون ، وما لاينون ، لأنهم أرادوا مد الصوت ٠٠ وما لاينون فيه
 قولهم لجرير : أقلَى اللوم عاذل والعتابا » وقال في ص ٢٩٩ « سمعناهم يقولون لجرير : أقلَى
 اللوم عاذل والعتاب » .

وفي الخزانة ج ١ ص ٣٤ « ولحاق هذا التنوين انما هو عند بني تميم ، وقيس » .
 أقلَى : فعل أمر يقال : أقللته وقللته بمعنى جعلته قليلا بتعدية قل بالهمزة و بالتضعيف ، والمقصود
 اتركى اللوم ، والقلة يعبر بها عن العدم .

عاذل : منادى مرخم عاذلة حذف منه حرف النداء وتتمنه :

وقولى ان أصبت لقد أصابا

والبيت مطلع قصيدة لجرير تجاوزت أبياتها مائة بيت في هجاء الراعى ديوانه ص ٦٤ -
 ٨٠ والخزانة ج ١ ص ٣٤ - ٣٧ .

واعلم أنَّ ما جاء من الأسماء على حرفين قليل ؛ لأنَّ الثلاثة أقلُّ الأصول ، فيكروهون الحذف
نِها ، إلاَّ فيما آخره حرف خفيّ أو حرف لين ، فإنَّهم يستثقلون في ذلك الحركات .

فأمَّا مثل : قُلْ ، وبعْ فإنَّما حذفَتْ لالتقاء الساكنين ما هو في نيَّتِكَ ، وحذفت من عِدْ ، وزِنْ
الواوات التي ذهبت ؛ لأنَّها وقعت في يعد وَيَزِينُ (١) : ويعود جميع ذلك في تصرّف الفعل إذا
قلت : وعد ، ووزن ، وقال ، وباع ؛ ويقول ، ويبيع .
وكذلك إذا قلت : فيه لزيد ، وعيه كلاما ، وشيه (٢) ثوبا .

إنَّما لحقها ذلك لذهاب الواو من أوَّلها التي تذهب في عِدْ ، وذهاب الياء من آخرها التي
تذهب في أزم . ولا يلزم ذلك في تصرّف الفعل إذا قلت : وعيت ، ووليت ، ووشيت .

* * *

فأمَّا ما جاء على حرفين ممَّا فيه هاء التانيث فهو أكثر من ذا ؛ نحو : سنة (٣) ، وشية ، وعدة ،
وئبة (٤) ، وقلة (٥) . وربة (٦) . وذلك ؛ لأنَّ الهاء لما اتَّصلت به قوى فضارع ما كان على

(١) يظهر ان في الكلام سقطا نستدل عليه بما قاله في الجزء الثاني ص ٤١١ : فاذا قلت :
يعد ، ويجد وقعت الواو بين ياء وكسرة فحذفت لذلك .
ويجوز أن يريد بقوله : وقعت سقطت وحذفت فلا يكون في الكلام سقط
(٢) هاء السكت انما تزداد في الوقف لا في الوصل .
(٣) ذكر في الجزء الثالث ص ١٥١ من الأصل أن لام سنة هاء ، أو واو وانظر أمالي
الشجري ج ٢ ص ٥٣

(٤) الشبة : الجماعة من الناس وأصلها ثبوة فعلة من ثبا يشبو اذا اجتمع وتضام ، وقيل
للجماعة ثبة لانضمام بعضها الى بعض . واستدل ابن جنبي على أن المحذوف الواو بأن أكثر ما حذفت
لامه انما هو من الواو ، نحو أب ، وأخ ، وسنة ، وعضة .
وثبة الحوض : وسطه . جعلها الأخفش وانزجاج مما حذفت عينه من ثاب الماء يثوب .
بدليل تصغيرها على ثوية وقال ابن يعيش : والصواب : أن يكون المحذوف منها اللام لكثرة ما
حذفت لامه من الأسماء وقلة المحذوف منه العين فلم يأت مما حذفت عينه الا كلمتان : مذ، وسه
انظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٥٨ والخصائص ج ١ ص ٢٢٦ والمخصص ج ١ ص ٥١ وابن يعيش ج ٥
ص ٤-٥ ومفردات الراغب ص ٧٦

(٥) أصلها قلووة من قلوت، أى لعبت بالقلوة ، وهى خشبة . جمعها قلون بضم الفاء وكسرهما
انظر أمالي الشجري ج ٢ ص ٥٧-٥٨ - ابن يعيش ج ٥ ص ٥ شرح الكافية ج ٢ ص ١٧١ واللسان
(٦) لام الرثة ياء نقولهم : رأيته اذا أصبت رثته وجمعها رثات ورثون، والرثة تهمز ولا تهمز .
أمالي الشجري ج ٢ ص ٦٥ واللسان

ثلاثة ، وكان بالهاء أثبت من ابن ، واست ، واثنين ؛ لأنَّ ألف الوصل يحذفها الوصل ،
ويحذفها تحرك ما بعدها . وذلك في التصغير [كبنى] وتخفيف الهمز كقولك في اسأل : سل ،
وفي التشديد وهو قولك : اردد ، ثم تقول : رد إن شئت . فأما ردا أو ردوا فحذفها لازم
للزوم الإدغام .

وهاء التانيث إنما تذهب في الترخيم ، وفي النسب ؛ لأنه عوض منها . وقد يرد في النسب
بعض ما يذهب منه الهاء لعلة تلحق . وإنما قصدنا أن نخبر أن ما فيه الهاء من ذوات الحرفين
أكثر مما لا هاء فيه .

وهذا شيء أتصل بالتصريف والإدغام لما يقع في مثله . وهو ما أذكره لك :

اعلم أن الحرفين المثليين إذا كانا ملتقيين في كلمة ، وكلاهما متحرك ، وقبل المتحرك الأول
ساكن ، طرحت حركة المتحرك الأول على ذلك الساكن ، وأدغمت ك نحو ما ذكرت لك في
اقتتلوا (١) .

١
٢٤٨

فإن التقيا وهما سواء أو متقاربان ، والأول منهما أول الكلمة أدخلت ألف الوصل وأدغمت :
وذلك : اطيّر زيد (٢) إنما كانت تطيّر ، فأسكنت التاء ، فلم يجز أن تبتدى بساكن ،
فأدخلت ألف الوصل ، ثم أدغمت التاء في الطاء .
وكذلك اترس زيد إذا أردته تترس .

(١) في ماضي نحو اقتتل ومضارعه لغتان عند الإدغام: تحريك الفاء بالكسرة على الأصل في
التخلص من الساكنين فتقول قتلوا يقتتلون ، أو نقل حركة المثل الأول إلى الفاء فتقول قتلوا
يقتلون ولم يتقدم حديث عن اقتتلوا

انظر سيبويه ج٢ ص٤١٠ وشرح الشافعية للرضي ج٣ ص٢٨٥ وقد قرىء في السبعة
باللغتين في قوله تعالى (يخصمون) ، (يهدى)

(٢) في سيبويه ج٢ ص٤٢٥ « فان وقع حرف مع ماهو من مخرجه ، أو قريب من مخرجه
مبتدا ادغم وألحقوا الألف الخفيفة ، لانهم لا يستطيعون أن يبتدلوا بساكن وذلك قولهم في
فعل من تطوع اطوع ، ومن تذكر اذكر . دعاهم إلى ادغامه أنهما في حرف وقد كان يقع الإدغام
فيهما في الانفصال ودعاهم إلى إلحاق الألف في اذكروا واطوعوا ما دعاهم إلى إسقاطها حين حركوا
انحاء في خطف والقاف في قتلوا . . وتصديق ذلك قوله عز وجل (فاداراتم فيهما) يريد
فتداراتم (وازينت) إنما هي تزينت . . ومن ذلك قوله عز وجل (اطيرونا)

وينبغي على هذا أن نقول في تترس اترس فان بينت فحسن البيان كحسنه فيما قبله .

فدخول الألف هادنا كسقوطها من اقتتلوا إذا قلت : قَتَلُوا . فالتحريك يسقطها ، كما أن الإسكان يجلبها .

ومن ذلك قوله (وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا) (١) وإنما كان (تدارأتم) فيها ، فأدغمت التاء في الدال ، فاحتجت إلى ألف الوصل لاستحالة الابتداء بساكن . ومثله (قَالُوا اطَّيَّرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ) (٢) .

فإن قلت : تتكلمون ، وتدعون ، لم يجز الإدغام وإدخال ألف الوصل ؛ لأنَّ ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع (٣) ؛ لأنَّ الأفعال إذا كانت على (يَفْعَل) وما أشبهه فهي مضارعة للأسماء ؛ نحو فاعِل وما أشبهه ، فكما لا تكون ألف الوصل في اسم الفاعل كذلك لا تكون فيما ضارعه . إنَّما تكون في الأفعال الماضية ؛ نحو : انطلق . واقتدر ، واحمررت . واستخرج ، واغدودن ، واحرنجم . أو في الأهر : اضرِبْ ، اقتل ، استخرج ؛ لأنَّها تضارع أسماء الفاعلين فتمتنع . فهذا موضعها من الكلام . فقد شرحت لك أمرها في الأفعال وتصرفها . وأمر وقوعها في الأسماء ، والعلَّة في ذلك إذ كان بابها الأفعال .

* * *

فإذا قلت في المنفصلين : هذا اسم موسى (٤) لم يجز أن تطرح حركة الميم على السين . وتحذف ألف الوصل ؛ كما فعلت في الأفعال ؛ لأنَّ المنفصل بائن تما قبله . وإنَّما الإدغام على مقدار لزومه . ولكنك تخفى إن شئت ، وإن شئت حققت ، والمخفى بزنة المحقِّق . إلا أنَّك تختلس اختلاسا كقولك : أراك متعقفا . فتختلس ولا يجوز الإدغام ؛ لأنَّ الذي قبل الفاء الوسطى ساكن (٥) .

(١) البقرة - ٧٢ -

(٢) النمل - ٤٧ -

(٣) في سيبويه ج٢ ص٤٢٦ « ولا يسكنون هذه التاء في تتكلمون ، ونحوها ويلحقون ألف الوصل ، لأن الألف إنما لحقت فاخص بها ما كان في معنى فعل وافعل في الأمر فأما الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين فإنها لا تلحقها كما لا تلحق أسماء الفاعلين ٠٠ »

(٤) في سيبويه ج٢ ص٤١٠ « مما يجري مجرى المنفصلين قولك : اقتتلوا ويقتتلون ، ان شئت أظهرت وبينت وان شئت أخفيت وكانت الزنة على حالها كما تفعل في المنفصلين في قولك اسم موسى وقوم مانك ، لا تدغم » .

(٥) فعل ، وتفعل من المضاعف لا يجوز فيهما ولا فيما تصرف منهما الإدغام لاجتماع الساكنين عند الإدغام .

وأما الملحقات من الأسماء فلا إدغام فيها (١) ؛ لأنها تنقص عن مقادير ما ألحقت به .
وذلك قولك : قَرَدَد ، وَمَهْدَد وما أشبهه ، لأنه ملحق بجعفر . وكذلك الجمع ؛ نحو قولك :
قَرَادِد ، وَمَهَادِد ؛ ليكون مثل جعفر (٢) .

فإن لم يكن ملحقا لزم الإدغام ؛ نحو قولك : رجل أَلَد ، وَأَصَم ؛ لأنَّ (أَفْعَلَ) ليس بملحق
بفعل .

ألا ترى أنَّ مصادرها مختلفة إذا كانا فعلين تقول : دحرج دحرجة ، وأكرم إكراما .

وكذلك (فَعَّلَ) ليس بملحق بدحرج ؛ لأنَّ مصدره التفعيل .

ولكن مثلُ جَدَوَل ملحقٌ بجعفر وكذلك كَوَثِر .

/ وإن كانا فعلين فهما ملحقان بدحرج . تقول : حَوَقَل يحوقل جوقلة (٣) ، وَيَبْطِرُ ببطرة (٤)
وَسَهْوِكَ سَهْوِكَ (٥) . وكذلك سَلَقِي يسلقى سلقاة (٦) .

وفيا ذكرته لك ما يدل على ما يرد عليك منه إن شاء الله .

١
٢٥١

(١) في سيبويه ج٢ ص ٤٠١ « اذا ضاعفت ... وذلك قولك : قردد ، لانك أردت أن تلحقه
لانك انما أردت أن تضاعف لتلحقه بما زدت بدحرجت .. وذلك قولك جلبته فهو مجلبب .»
وقال أيضا : « هذا باب تضعيف اللام ... وذلك قولك قردد ، لانك أردت أن تلحقه
بجعفر ... »

(٢) المناسب أن يقول : مثل جعافر

(٣) حوقل الرجل ضعف واما حوقل بمعنى قال لاحول ولا قوة الا بالله فوزنه فععل

(٤) يبطر الدابة : شق جلدها ليداويها .

(٥) في اللسان : السهوكه : الصرع . وفي القاموس : تسهوك : مشى رويدا

في سيبويه ج٢ ص ٣٣٤ « باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق بنات الأربعة .
وذلك فعلت ألحقو الزيادة من موضع اللام وأجروها مجرى دحرجت والدليل على ذلك
أن المصدر كالمصدر من بنات الأربعة ، نحو جلبته جلبية ، وشملتته شمللة ومثل ذلك فوعلت ،
نحو حوقلت ، وصومعت صومعة ومثل ذلك فيعلت ، نحو بيطرت بيطرة ، وهينمت هينمة
ومثل ذلك فعولت ، نحو جهورت ، وهرولت هرولة ومثل ذلك فعليته نحو سلقيته سلقاه ،
وجعبته جعباة وقلسيته قلساء »

وانظر ص ٢٠٤ رقم ٦ في تلخيص قواعد اللاحق

(٦) سلقاه : ألقاه على قفاه .

هذاباب ماجر من المضاعف بالمعقل

فحذف فى موضع حذفه

وذلك قولك فى أْحَسَسْتُ : أْحَسْتُ (١) ، وفى مِيسَسْتُ : مِيسْتُ ، وتطرح حر كته على ما قبله ، وتحذفها ؛ تشبيها بقولك : أَرَدْتُ ، وَأَقَمْتُ ، وَكَلَّمْتُ ، وَبِعْتُ ؛ كما استويا فى باب رَدُّ وقام فى الإسكان .

واستويا فى التصحيح فى باب (فُعَل) و(فِعَل). تقول : صُورَ كما تقول : دُرَّرَ ، وَبِيعَ كما تقول : قَدَّدَ .

وإنما تفعل هذا فى الموضع الذى لا تصل إليه فيه الحركة بوجه من الوجوه . وذلك فى فِعَلْتُ / وَفِعَلْنِ .

فأذا لم أْحَسَّ وقولك : أْحِسَّ ، وَأَمَسَّ ، وَمَسَّ وَحَسَّ فلا تحذف ؛ لأنَّ هذا تدخله الحركة إذا ثنيت ، أو جمعت ، أو أنثت ؛ نحو : أْحَسُّوا ، وَأَحَسَّا ، وَأَحِسِّي . وكذلك أَسَّى وَمَسَّا .

وإنما جاز فى ذلك الموضع للزوم السكون . وليس ذلك بجيد ولا حسن ، وإنما هو تشبيه . قال الشاعر :

خلا أن العتاق من المطايا أحسن به فهن إليه شوش (٢)

(١) فى سيبويه ج٢ ص ٤٠٠ « باب ما شذ من المضاعف فشبهه بباب اقامت . . وذلك قولهم : أْحَسْتُ يريدون أْحَسَسْتُ ، وأحسن يريدون أْحَسَسْنِ . وكذلك تبنى اللام من الفعل فيه على السكون ولا تصل اليها الحركة شبهوها بأقامت . .

فاذا قلت لم أْحَسَّ لم تحذف ، لأن اللام فى موضع قد تدخله الحركة ولم يبين على سكون لاتناله الحركة . . »

(٢) رواية أحسن به كما هنا ذكرت فى موضعين من أما لى الشجرى ج١ ص ٩٧ ، ٣٨٨ وفى

الاقتضاب ص ٢٩٩

ومن قال : مَسَّتْ فَفَتَحَ الميمَ فَإِنَّمَا شَبَّهَهَا بِلَسَّتْ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا كَانَ لَاسَ بِلَيْسَ . وَقَدْ فَسَّرْنَا (١)
امتناعها من ذلك ؛ لما يلزمها في المضارع وغيره من تصرف الفعل .
فهذا الذي فتح الميم حذف لما ذكر لك . وترك الميم على أصلها للتغيير .

واعلم أَنَّ التضعيف مستثقل وَأَنَّ رَفَعَ اللسان عنه [مرة واحدة ثم العودة إليه ليس كرفع
اللسان عنه وعن الحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما فلذلك وجب] (٢) وقوم من العرب إذا
وقع / التضعيف أبدلوا الياء من الثاني لثلاً يلتقي حرفان من جنس واحد ؛ لِأَنَّ الكسرة بعض
الياء ، وَأَنَّ الياء تَغَلِبُ على الواو رابعةً فما فوقها حتى تصيرها ياء ؛ لا يكون إلا ذلك . وقد
مضى هذا .

وذلك قولهم في تَقَضَّضَتْ : تَقَضَّضَتْ (٣) ، وفي أمَلَّتْ : أمَلَيْتْ . وكذلك تَسَرَّيْتُ في تَسَرَّرْتُ .
والدليل على أَنَّ هذا إِنَّمَا أُبْدِلَ لاستثقال التضعيف قولك : دينار . وقيراط . والأصل
دِنَارٌ وَقِرَاطٌ . فأبدلت الياء للكسرة ، فلما فرقت بين المضاعفين رجع الأصل فقلت :
دنانير . وقرايط . وقُرَيْرِيْطُ .

واعلم أَنَّ الشعراء إذا اضطرُّوا إلى إسكان حرفٍ مَّا دُوَّ متحرِّكٍ فلم يصلوا إلى ذلك أبدلوا منه
الياء إن كانت قبله كسرة ؛ لِأَنَّ الياء إذا كانت كذلك لم تحرك ، فيسلم الإعراب ، ويصحَّ
الوزن . وذلك قوله :

= وروى ثعلب في مجانسه ص ٤٨٦ حسين به وكذلك القالي في اماليه ج ١ ص ١٧٦ وفي
السمط ص ٤٣٨ .

الأشوس : الذي ينظر بأحد شقي عينيه تغيظاً وقيل هو الذي يصغر عينه ، ويضم أجفانه ،
والضمير في به وانيه يعود على الأسد .

ولأبي زيد الطائي معه قصة مذكورة في الاقتصاب ص ٢٩٩ ، وشرح ادب الكاتب للجواليقي

من ١٢٥ مع بقية الابيات .

(١) لم يفسر ذلك فيما مضى

(٢) تصحيح السيرافي .

(٣) في سيبويه ج ٢ ص ٤٠١ «باب ما شد فابدل مكان اللام ياء لكراهية التضعيف وليس

بمطرود . . . وذلك قولك : تسريت ، وتظنيت ، وتقصيت : من القصة ، وأمليت . . . »

وفي الكامل ج ٦ ص ١٦٩ « والعرب تبدل كثيرا الياء من احد التضعيفين فيقولون

تظنيت والأصل تظننت ، لأنه تفعلت من الظن وكذلك تقضيت من الانقضاض وكذلك تسريت

ومثل هذا كثير »

وانظر ص ٦٢ من المقتضب

لها أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَّرُهُ مِنْ الثَّعَالِيِ وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيَّهَا (١)

/ لم يجز أن يذكر الباء في الثعالب ، وبحركتها فينكسر الشعر ، فأبدل الياء لما ذكرت لك .

ومثله :

ومنهل ليس له حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمَّهُ نَقَانِقُ (٢)

١
٢٥٤

(١) استشهد به سيبويه ج١ ص ٣٤٤ على ابدال الياء من الباء في الثعالب ، والأرانب .
وقال ابن عصفور في كتابه الضرائر : وقد يمكن ان يكون الثعالي جمع ثعالة فيكون الاصل
الثعائل ثم قلب قلبا مكانيا .

الأشارير : جمع اشارة بكسر الهمزة وهي القطعة من اللحم تجفف للاذخار . تتمره : تجففه
يريد بقاءه في وكرها حتى يجف . الوحز : القطع من اللحم وأصل الوحز الطعن الخفيف ، كأنه يريد
ما تقطعه من اللحم بسرعة . وروى : متمرة على صيغة اسم المفعول بالجرصفه لأشارير وبالنصب
حال منها . وقال النحاس في شرح أبيات سيبويه ويقال أن المبرد صحفه بالثاء المثناة وتعجب منه
ثعلب فقال انما كان يتمر اللحم بالبصرة فكيف غلط في هذا .

البيت من قصيدة لأبي كاهل اليشكري في وصف عقاب . انظر شواهد الشافيه ص

٤٤٣ - ٤٤٤ ومجالس ثعلب ص ٢٢٩ ، والضرائر للالوسي ص ١٥٣ .

في الاصل « تتمره » بالثاء ، فلم يصحفه المبرد .

(٢) استشهد به سيبويه ج١ ص ٣٤٤ على ابدال الياء من العين في الضفادي للضرورة .

المنهل : المورد - الحوازيق : الجماعات مفردا حازقة وقيل حزيفة وجمع فعيلة جمع
فاعلة ، الجم : معظم الماء - والنقانيق : أصوات الضفادع مفردا نقنقة .

منهل - مجرور برب المحذوف ، بعد الواو ، جمه مضاف اليه - والنقانيق مبتدأ خبره
انجار والمجرور والجملة صفة ثانية لمنهل .

وصف المنهل بالبعد والمخافة فلا يقدر أحد أن يرده لبعده وهوله ، فليس به الا الضفادع
النقانة ولكن لاقدامى وشجاعتي قد وردته ، وقال الأعلم : ويقال ان البيت مصنوع صنعه خلف
الأحمر .

وانظر شواهد الشافيه ص ٤٤١-٤٤٣ ، الضرائر للالوسي ص ١٥٢ .

هذا باب ما يحذف استحقاقاً

لأنَّ اللبس فيه مأمون

وذلك أنَّ للآتِيباءِ أصولاً ، ثمَّ يحذف منها ما يخرجها عن أصولها .
فمن هذا المحذوف ما يبلغ بالشئِ أصله .

ومنه ما يحذف لأنَّ ما بقى دالٌّ عليه وإن يكن ذلك أصله .

فأما ما يبلغ به أصله فإنَّ كناية المجرور في الكلام ككناية المنصوب ، وذلك لأنَّ الأصل الرفع ، وهو الذي لا يتمُّ الكلام إلَّا به ؛ كالاتداء والخبر ، والفعل والفاعل .

وإنما المنصوب والمخفوض لِمَا خرجا إليه عن هذا المرفوع .

فلذلك اشتركا في التثنية والجمع ؛ نحو : مسلمين ، ومسلمين ، ومسلمات .

/ ولذلك كان مالا ينصرف إذا كان مخفوضاً فتح ، وحمل على ما هو نظير الخفض ؛ نحو :
مررت بعمان ، وأحمر يافتي .

وذلك قولك في الكناية : ضربتك ، ومررت بك ، وضربته ، ومررت به ، وضربتهم ،
وعليهم واحد (١) .

وتقول : هذا غلامى ، وهذا الضاربى فيستويان ، فإذا قلت : ضربنى ، زدت نونا على المخفوض
ليسلم الفعل ؛ لأنَّ الفعل لا يدخله جرٌّ ولا تكسر .

فإنَّما زدت هذه النون ليسلم ؛ لأنَّ هذه الياء تكسر ما وقعت عليه . فإن قلت : قد قلت :
الضاربى والياء منصوبة ، فإنَّما ذلك ؛ لأنَّ الضارب اسم فلم يكره الكسر فيه .

والدليل على أنَّ الياء منصوبة قولك : الضارب زيدا .

فإن قلت : فقد يدخل الفعل الكسرة في قولك : اضرب الرجل ، فإنَّما ذلك لالتقاء الساكنين

(١) أنظر ص ٧

وليس بلازم . وإنما كسروا ليُعلموا أنه عارضٌ في الفعل ؛ إذ لم يكن من إعرابه (١) .

١
٢٥٦

ونظير زيادة هذه النون في المنصوب قولهم في / المجرور : منى ، وعنى ، وقدنى (٢) .

زادوا النون ؛ ليسلم ما قبلها على سكونه ، كما سلم الفعل على فتحه . فقد زيدت في المجرور ؛ كما زيدت في المنصوب .

ولو كان آخر الاسم متصرفاً بالحركة لم تزد ؛ نحو قولك : هذا هَيْبى ، ودَمِي .

فالذى ذكرنا مما يحذف قولك : إِنِّى ، وكَأَنَّى ، ولعلَّنى ، لأنَّ هذه الحروف مشبهة للفعل

(١) فى سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ « واعلم أن علامة اضممار المنصوب المتكلم (نى) وعلامة اضممار المجرور المتكلم الياء ٠٠ وسألته عن الضاربي فقال : هذا اسم ويدخله الجر وانما قالوا فى الفعل ضربنى ويضربنى ، كراهية أن يدخله الكسر ، كما منع الجر فان قلت : قد تقول اضرب الرجل فتكسر فانك لم تكسرها كسرا يكون للأسماء انما يكون هذا الالتقاء الساكنين »

كلام المبرد صريح فى أن الضمير المتصل باسم الفاعل المحلى بال فى موضع نصب كما صرح هنا بقوله « الياء منصوبه فى الضاربي ٠٠ والدليل على أن الياء منصوبه قولك : الضارب زيدا »

وقال فى ص ٤٥ من الأصل ٠ « وتقع فى النصب ، نحو ضربنى والضاربي » .
وقال فى ص ٢٧٨ : « وكذلك تقول هذا انضاربي الياء فى موضع نصب » .

وقال فى الجزء الرابع ص ٤٦٢ من الأصل فى الحديث عن اسم الفاعل « ولا يجوز أن ندخل عليه الالف واللام وتضيفه كما لم يحز ذلك فى الفلام »

وفى الأشموني ج ٢ ص ١٣٦ وقال المبرد والرماني فى الضاربك وضاربك موضع الضمير
خفض

وفى التصريح ج ٢ ص ٣٠ وذهب الجرمي والمازني والمبرد الى أن الضمير فيهما فى محل خفض ٠٠٠ وقال الرضى فى شرح الكافية ج ١ ص ٢٦٢ « وقال الرماني والمبرد فى أحد قوليه « فجعل للمبرد قولين فى هذا - وأجاز المبرد فى نقده لكتاب سيبويه ص ٦١ أن يكون الضمير فى الضاربك فى موضع نصب أو جر ورد على الأخص الذى جعله فى موضع نصب فقط وسيبويه يراه فى محل جر أو نصب فالمبرد فى المقترض عدل عما قاله فى نقد سيبويه ج ١ ص ٩٤

(٢) فى سيبويه ج ١ ص ٣٨٦-٣٨٧ « وسألته عن قولهم ، عنى ، وقدنى ، وقطنى ، ومنى ، ولدنى فقلت : ما بالهم جعلوا علامة اضممار المجرور ههنا كعلامة اضممار المنصوب ، فقال : انه ليس فى الدنيا حرف تلحقه ياء الاضافة الا كان متحركا مكسورا ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التى فى قط ، ولا النون التى فى من فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف لياء الاضافة متحرك اذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ، ولا النونات ، لأنها لاتذكر أبدا الا وقبلها حرف متحرك مكسور وكانت النون أولى لأن من كلامهم أن تكون النون والياء علامة للمتكلم »

مفتوحة الأواخر ، فزدت فيها النون ، كما زدتها في الفعل لتسلم حركاتها .

ويجوز فيهن الحذف فتقول : إني ، وكأني ، ولكني .

وإنما جاز ، لأنَّ النون في (إنَّ) و(كأنَّ) ثقيلة ، وهي مع ذلك مُشَبَّهة بالفعل وليست بأفعال . فحذفت كراهية التضعيف ، وإنَّ أثبت فلما وصفته .

فإن قال قائل : فأنت تقول : لعلني ، وليس في لعل نون ، فإنَّما ذلك لأنَّ (لعلَّ) مضعفة : (١) ، وهي أقرب الحروف من النون ، وتعاقبها ، وتدغم كلَّ واحدة / منهما في صاحبتهما .

١
٢٥٧

وقد مضى القول في هذا .

فأمَّا (ليتني) فلا يجوز حذف النون منها إلا أن يضطرَّ شاعر فيحذفها ؛ لأنَّ الضرورة تردُّ الأشياء إلى أصولها ، والأصل الياء وحدها ، وليست (ليت) بفعل وإنما هي مشبَّهة . فمن ذلك قوله :

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَأَقِي أَخَا ثِقَةٍ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي
كَمُنِّيَةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَيَهْلِكُ جُلُّ مَالِي (٢)

فهذا من المحذوف الذي بلغ به الأصل .

(١) يريد مضعفة اللام .

في سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ « فان قلت : ما بال العرب قد قالت ، اني ، وكاني ، ولعلني ، ولكنه ، فانه زعم ان هذه الحروف اجتمع فيها انها كثيرة في كلامهم ، وانهم يستقلون في كلامهم التضعيف فلما اجتمع كثرة استعمالهم اياها ، وتضعيف الحروف حذفوا التي تلي الياء . فان قلت : لعلني ليس فيها نون فانه زعم ان اللام قريبة من النون وهي اقرب الحروف من النون الا ترى ان النون قد تدغم مع اللام حتى تبدل مكانها لام وذلك لقربها منها فحذفوا هذه النون كما يحذفون ما يكثر استعمالهم اياه » .

وانظر الروض الأنف ج ١ ص ١٢٦ ، ج ٢ ص ٢١٠ .

(٢) استشهد به سيبويه ج ١ ص ٣٨٦ على حذف نون الوقاية من ليتني للضرورة . والشعر لزيد الخيل رضي الله عنه ، مزيد ، رجل من بني أسد كان يتمنى أن يلقي زيد الخيل فلقبته زيد الخيل فطمنه فهرب منه ، العوالي : جمع عالية : وهي من الرمح ما يلي الموضع الذي يركب فيه السنان . يعني وقت اختلاف الرماح مجيئها وذهابها للطعان - جابر : رجل من غطفان تمنى أن يلقي زيدا فالتقيا فاختلفا طعنتين وهما دارعان فاندق رمح جابر ولم يغن شيئا ، وانكسر ظهره .

كمنية في موضع المفعول المطلق أي تمنى مزيد تمنيا كتمنى جابر ، واذا ظرف عامله منية وهي اسم مصدر لتمنى - ويهلك : مضارع منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية الواقعة في جواب التمني - انظر الخزانة ج ٢ ص ٤٤٦ - ٤٤٧ .

وقما حذف استخفافاً لأنَّ ما ظهر دليل عليه قولهم في كلِّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة ؛ مثل
 بنى الحارث ، وبنى الهَجِيم ، وبنى العنبر ؛ هو بَلْعَنبر ، وبلهْجيم . فيحذفون النون لقربها
 من اللام ؛ لأنَّهم يكرهون التضعيف . فإن كان مثل بنى النجَّار ، والنمر ، والتيم لم يحذفوا ؛
 لئلاً يجمعوا عليه علَّتين : الإدغام ، والحذف .

ويقولون : علَّما بنو فلان ، يريدون : على الماء فيحذفون لام على ؛ كما قال :

/ وما سُبِقَ القَيْسِيُّ من ضَعْفِ حَيْلَةٍ ولكنْ طَفَتْ عِلْمًا ۚ قُلْفَةُ خَالِدٍ (١)

١
٢٥٨

واعلم أنَّ كلَّ مدغم فيما بعده إذا كانا من كلمتين فإظهار الأوَّل جائز ؛ لأنَّه غير لازم للثاني ،
 إلَّا أنَّه في بعض أحسن منه في بعض على قَدْر تَدَانِي المَخَارِجِ وبعدها .

فإذا لقيت التاء دالا أو طاء ، كان الإدغام أحسن (٢) ؛ لأنَّ مخرج الثلاثة واحد ؛ وإنَّما
 يفصل بينها أعراض فيها . وذلك قولك : ذهبَطْلحة ، الإدغام أحسن . وكذلك هُدَّ مدارُ زيدٍ (٣) .
 ومثل ذلك : لم يعد تميم ، ولم يعد طَّاهر .

فإن قلت : انقط . داود كان الإدغام بأن تطبق موضع الطاء أحسن ؛ لأنَّ في الطاء إطباقاً
 فيكرهون ذهابه . تقول : انقطَّاود .

١
٢٥٩

ولو قلت : انقطَّاود كان حسناً . ولكنَّ الاختيار ما ذكرت لك . وإن لم تدغم / فجائز .

(١) في الكامل ج ٧ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ « فان العرب اذا التقت في مثل هذا الموضع
 لامان استجازوا حذف احدهما استثقالا للتضعيف ، لان ما بقى دليل على ما حذف فيقولون علماء بنو
 فلان كما قال الفرزدق : وما سبق القيسى . »

وكذلك كل اسم من أسماء القبائل تظهر فيه لام المعرفة فانهم يجيزون معه حذف النون التي في
 قولك : بنو لقب مخرج النون من اللام وذلك قولك : فلان من بلحارث ، وبلعنبر ، وبلهجيم «
 وأعاد هذا في ج ٨ ص ٦٥ .

والبيت مفرد في ديوان الفرزدق ص ٢١٦ وفي أمالي الشجري ج ٢ ص ٤ .

وقال سيبويه ج ٢ ص ٤٣٠ « ومن الشاذ قولهم في بنى العنبر ، وبنى الحارث : بلعنبر ،
 وبلحارث بحذف النون وكذلك يفعلون بكل قبيلة تظهر فيها لام المعرفة . فأما اذا لم تظهر اللام فيها
 فلا يكون ذلك ، لأنها لما كانت مما كثر في كلامهم وكانت اللام والنون قريبتى المَخَارِجِ حذفوها
 وشبهوها بمست ٠٠٠٠ ومثل هذا قول بعضهم : علماء بنو فلان فحذف اللام يريد : على الماء بنو فلان
 وهى عربية »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٤١٨ « وكذلك الطاء ، مع التاء . »

وكذلك التاء مع الدال ، والدال مع التاء لأنه ليس بينهما الا الهمس والجهر . »

(٣) الأصل : هدمت دار زيد .

والظاء ، والثاء ، والذال هذا أمر بعضهم مع بعض في تبقية الإطباق وحذفه ، وحسن الإدغام وجواز التبيين .

وفيا ذكرت لك من قرب المخارج وبعدها كفاية .

فَأَمَّا قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو (هَثُوبَ الْكُفَّارِ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ) فَإِنَّ التَّبْيِينَ أَحْسَنَ مِمَّا قَرَأَ ؛ لِأَنَّ الثَّاءَ لَا تَقْرَبُ مِنَ اللَّامِ كَقَرَبِ الثَّاءِ وَأَخْتِيهَا . وَكَذَلِكَ الثَّاءُ فِي قِرَاءَتِهِ (بِتَوْثُرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا) (١)

وليست هذه اللام كلام المعرفة لازمة لكل اسم تريد تعريفه . فليس يجوز فيها مع هذه الحروف التي ذكرت لك وهي ثلاثة عشر حرفاً إلا الإدغام . وقد ذكرناها بتفسيرها (٢) .

وإنما يلزم الإدغام على قدر لزوم الحرف ؛ ألا ترى / أنها إذا كانت في كلمة واحدة لم يجز الإظهار ؛ إلا أن يضطر الشاعر فيرد الشيء إلى أصله ؛ نحو : ردّ ، وفرّ ، ودابة ، وشابة ، لأنّ الباء الأولى تلزم الثانية .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَنْتُمْ تَكَلِّمَانِي ، وَتَكَلِّمَانِي ، وَقَوْلُهُ : (أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي) (٣) وَفِي الْقُرْآنِ : لِمَ تُوَدُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ) (٤) فَلِأَنَّ الثَّانِيَةَ مَنْفَصِلَةٌ مِنَ الْأُولَى ؛ لِأَنَّهَا اسْمُ الْمَفْعُولِ . تَقُولُ : أَنْتُمْ تَظْلِمَانِ زَيْدًا ، وَأَنْتُمْ تَظْلِمُونَ عَمْرًا .

وَأَمَّا (دَابَّة) فَهِيَ فَاعِلَةٌ ، وَكَذَلِكَ (رَدٌّ) فَفَعَلٌ . فَهِيَ لَازِمَةٌ إِحْدَاهُمَا لِأُخْرَى لَا تَنْفَصِلُ مِنْهَا .

فإذا اضطرّ شاعر جاز ردّد ، وضنن كما قال :

تشكو الوجي من أظليل وأظليل (٥)

(١) قراءة الادغام من السبعة وانظر ص ٢١٤ وسيبويه ج ٢ ص ٤١٧

(٢) تقدم في ص ٢١٣

(٣) الزمر - ٦٤ -

(٤) الصف - ٥ -

(٥) استشهد به سيبويه ج ٢ ص ١٦١ على اظهار التضعيف في اظلل للضرورة . الوجي : الحفاء . الاظلل : باطن خف البعير . والمعنى انه حمل عليه حتى اشتكى خفيه ، وبعده :

* من طول املال وظهر ممل *

الاملال : السفر ، ومملل شاذ أيضا والقياس ممل .

وهو من رجز لأبي النجم العجلي في وصف الابل ، أوله - الحمد لله العلي الاجل . . انظر شواهد الشافية ص ٤٩١ والطرائف الادبية للإستاذ الميمنى ص ٥٧-٧١

وقال :

مَهْلًا أَعَاذُلُ قَدْ جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي - أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينُوا (١)

وقال :

الحمدُ لله العليُّ الأجلُّ (٢)

$\frac{1}{261}$

/واعلم أنَّ أَلْفَ الوصلِ التي تكون مع اللام التعريف تعالف سائر ألفات الوصل ، وإن كانت في الوصل مثلهنَّ

وذلك أنَّها مفتوحة ؛ لأنَّها لم تلحق اسما ولا فعلا ؛ نحو : اضربْ ، واقتلْ ، وابن ، واسم ؛ وإنَّما لحقت حرفا ؛ فإذلك فتحت وخولف بلفظها لمخالفة ما وقعت عليه الأسماء والأفعال .

فإذا كانت في درج الكلام سقطت كسقوط سائر ألفات الوصل . وذلك قولك : لقيت

القوم فتسقط . وتقول : والقوم ذاهبون ، وكذلك جميع ما صرفت فيه . إلا أن تلحقها

ألف الاستفهام فتجعلها مَدَّة ، ولا تحذفها . فيلتبس الخبر بالاستفهام ؛ لأنَّها مفتوحة ، فلو

حذفتها لاستوى اللفظان . وذلك قولك في الاستفهام : آرجل لقيك ؛ وقوله : (آلله خير

أم ما يُشركون) (٣)

وكذلك أَلْف (أيم) ؛ لأنَّها لزمتم اسما لا يستعمل إلا في القسم ، فهو مضارع لألف اللام :

$\frac{1}{262}$

تقول : آيم الله لقد كان / ذاك : آيم الله لقد كان ذاك . ولذلك قالوا : يا آله اغفر لنا (٤) ، لما

كانت في اسم لاتفارقه وثبتت في الاستفهام فعلوا بها ذلك .

وكذلك : أفأله لتفعلن . لما وصنت لك .

فإذا كانت مستأنفة وتحركت اللام بعدها بحركة الهمزة فإنَّ النحويين يختلفون فيها .

فيقول قوم : ألحمر جاعني فيثبتونها وإن تحركت اللام ، ولا يجعلونها مثل قولك : (سأل

بني إسرائيل) ؛ لأنَّها كانت اسأل . فلما تحركت السين سقطت ألف الوصل .

فهؤلاء يحتجّون بشبابتها في الاستفهام ، وأنَّ ما بعدها ساكن الأصل . لا يكون إلا على ذلك .

(١) تقدم في ص ١٤٢

(٢) تقدم في ص ١٤٢

(٣) النمل - ٥٩ -

وحديث همزة الوصل تقدم في ص ٣٠ ، ٦٣ - ٦٤

(٤) الشاهد في قطع همزة لفظ الجلالة وهذا من خصائص هذا اللفظ الشريف ومثله :

أفأله . وانظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٣٠

وهؤلاء لا يدغمون ما قبل اللام في اللام كما قرب جواره منها ؛ لأنَّ حكم اللام عندهم حكم
السكون . فلذلك ثبتت ألف الوصل .

ومنهم من يقول : لَحمر جاعني ، فيحذف الألف / لتحرك اللام . وعلى هذا قرأ أبو عمرو
(وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَ لُؤَى) (١)

١
٢٦٣

وكان الأَخفش يجيز : اسَلُ زيدا ؛ لأنَّ السين عنده ساكنة لأنَّ الحركة للهمزة . وهذا غلط .
شديد ؛ لأنَّ السين متصرفة كسائر الحروف ؛ وألف الوصل لا أصل لها ، فمتى وُجد السبيل
إلى إسقاطها سقطت . واللام مبنية على السكون لا موضع لها غيره . فأمرهما مختلف . ولذلك
لحقتها ألف الوصل مفتوحة مخالفة لسائر الألفات .

تمَّ الإدغام

قال أبو العباس : كُنَّا قَدَمْنَا فِي أَوَّلِ كِتَابِنَا وَبَعْدَ ذَلِكَ أَشْيَاءَ جَرَى ذِكْرُهَا لَمَّا يَشَاكِلُهَا فِي
مَوَاضِعِهَا ، وَلَمْ يَكُنْ مَوْضِعَ تَفْسِيرِهَا ، فَوَعَدْنَا أَنْ نَفْسِرَهَا إِذَا قَضَيْنَا الْقَوْلَ فِيمَا قَصَدْنَا لَهُ عِنْدَ ذِكْرِهَا .
فَمِنْ ذَلِكَ لَامُ الْخَفْضِ الَّتِي يَسْمِيهَا النَّحْوِيُّونَ لَامَ الْبِلْكَ / فَقَلْنَا : هِيَ مَكْسُورَةٌ مَعَ الْأَسْمَاءِ
الظَّاهِرَةِ . وَمَفْتُوحَةٌ مَعَ الْأَسْمَاءِ الْمَضْمُرَةِ ؛ (٢) لَعَلَّةَ نَذِكُرُهَا . وَهَذَا أَوْانَ ذِكْرُهَا (٣) .

١
٢٦٤

أصلها عندنا الفتح كما يقع مع المضمرة ؛ نحو قولك : المال لك ، والمال لنا ، والدرهم
لكم ، ولهم . وكذلك كل مضمرة .

فإذا قلت : المال ليزيد كسرتها ؛ لثلاً لتلبس بلام الابتداء ، ولم تكن الحركة فيها إعراباً
فيسلمها على ما خيلت .

(١) النجم - ٥٠ - وفي الاتحاف ص ٤٠٣ « بادغام التنوين في اللام بعد نقل حركة الهمزة
اليها نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب » وانظر شرح الشافيه ج ٣ ص ٥١-٥٢

(٢) في الاصل (المظهرة) وهو سهو

(٣) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٩ « باب ما ترده علامة الاضمار الى أصله فمن ذلك قولك لعبد الله
مال ثم تقول لك مال، وله مال، فتفتح اللام وذلك أن اللام لو فتحوها في الاضافة لتلبست بلام
الابتداء اذا قال : ان هذا لفلان ، ونهذا افضل منك فأرادوا أن يميزوا بينهما فلما أضمرُوا لم
يخافوا أن تلتبس بها ، لأن هذا الاضمار لا يكون للرفع ويكون للجر . » وقد كرر المبرد هذه
العلة في المقتضب كما ذكرها في الكامل ج ٤ ص ٤٦ وسعيده في الجزء الرابع ص ٥٣٤

وموضع الالتباس أنك لو قلت : إن زيدا كهذا ، وإن عمرا لذاك ، وأنت تريد لام الملك ، لم يدر السامع أيهما أردت : إن زيدا في ملكك ، أو إن زيدا ذاك ؟

فإذا كسرت فقلت : إن زيدا لذاك ، علم أنه في ملكه ، وإذا قلت : إن زيدا لذاك ، علم أن زيدا ذاك .

وكذلك الأسماء العربية إذا وقفت عليها فقلت : إن هذا لزيد لم يدر أهو زيد أم هو له ؟

فإن قال قائل : فلم لا يكون / ذلك في الباء ؟

قيل : لأن الباء لا يشركها مثلها فتخاف لبسا ، فبنيتها أبدا الكسر مع الظاهر والمضمر .

$\frac{1}{265}$

تقول : مررت بزيد ، وبك ، وبه ، وبهم .

كما أن بنية الكاف الفتح إذا قلت : أنت كزيد ، ولست كه (١) يا فتى .

فإن قال : فما بالك تكسرهما إذا قلت : لست كى ؟

فإنما ذاك ؛ لأن باء الإضافة تحوّل كلّ حركة إلى كسرة . تقول : هذا غلامى ، وضربت

غلامى ، والمال لى .

فأما أمّتك الالتباس في اللام مع المضمر ؛ فإنما ذاك لأن ضمير الرفع لا يلتبس بضمير الجرّ .

تقول : إن هذا لك ، وإن هذا لأنت ، وإن هؤلاء لنحن . فالاختلاف اللفظين أمّن الالتباس .

قال : وكنا ذكرنا في صدر هذا الكتاب أمر الأفعال والأسماء ، ووعدنا أن نخبر ليم كانت

الأسماء على ثلاثة أنحاء لازيادة فيها على ثلاثة أحرف ، وأربعة ، وخمسة ؟

وكانت الأفعال على ضربين : على ثلاثة ، وأربعة . ولم يكن في الأفعال شيء على خمسة

أحرف كلها أصلي . فهذا وقت تفسيره وموضعه .

/ للنحويين في هذا أقاويل يقارب بعضها بعضا :

$\frac{1}{266}$

(١) جر الكاف للضمير المتصل مختص بالضرورة عند سيبويه قال في ج ١ ص ٢٦٢

« الا أن الشاعر اذا اضطر أضمر فى الكاف فيجرونها على القياس .. »

يقولون : الأسماء أمكن من الأفعال ؛ فلذلك كان لها على الأفعال فضيلة تمكّنها (١) ، وأن الأفعال تبع لها .

فقلنا في تفسير قول هؤلاء : الدليل على صحّة ما قالوا أن الأسماء الثلاثية تكون على ضروب من الأبنية تلحقها أبنية الأفعال ؛ لأنّ أبنية الأفعال إنّما هي : فَعَلٌ ، وَفَعِلٌ ، وَفَعُلٌ ومضارعاتها : يَفْعُلُ ، وَيَفْعِلُ ، وَيَفْعَلُ .

والأسماء تكون على (فَعَلٌ) ؛ نحو : جَمَلٌ وَجَبَلٌ ، وعلى (فَعِلٌ) ؛ نحو : فِخْذٌ وَكَيْفٌ ، وعلى (فَعُلٌ) ؛ نحو : رَجُلٌ وَعَضُدٌ .

وتكون الأسماء مفردة (بِفِعْلٍ) ؛ نحو : ضِبَاعٌ وَعِوَضٌ ، و (بِنُفْعَلٍ) نحو : حُضْضٌ ، وَعُنُقٌ .
وتكون سواكن الأوساط . ؛ نحو : فَهْدٌ ، وَكَلْبٌ ، وَنَحْوُ : جِدْعٌ ، وَعِدْلٌ ، وَنَحْوُ : بُرْدٌ ، وَخُرْجٌ .

ويكون في المتحرّكة ، نحو : إِبِلٌ ، وَإِطْلٍ .

فإذا صرت إلى الأربعة ثم تكن الأفعال / بغير زائدة إلّا على (فَعَلَلٌ) ؛ نحو : دَحْرَجٌ ، وَسَرْهَفٌ (٢) وَهَمَلَجٌ (٣) . فهذا نظيره في الأسماء جعفرٌ ، وصندلٌ ، وفرقدٌ .

١
٢٦٧

وتكون في الأسماء على (فَعَلَلٌ) ؛ نحو : دَرَهْمٌ ، وَهَجْرَعٌ .

وَفَعْلُلٌ نحو : حُبْرُجٌ وَتُرْتُمٌ (٤) ، و (فَعْلِلٌ) نحو : زَبْرُجٌ ، وَزَنْبِيرٌ (٥) .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٤٠ « وليس لبنات الخمسة فعل ، كما أنها لا تكسر للجمع ، لأنها بلغت أكثر الغاية مما ليس فيسه زيادة فاستثقلوا أن تلزمهم الزوائد فيها ، لأنها اذا كانت فعلا فلا بد من لزوم الزيادات فاستثقلوا ذلك أن يكون لازما لهم اذ كان عدده اكثر عدد مالا زيادة فيه . . »

وقال المازني في تصريفه ج ١ ص ٢٨ « وتكون الأسماء على خمسة أحرف لا زيادة فيها ولا يكون ذلك في الأفعال ، لأن الأسماء أقوى من الأفعال فجعلوا لها على الأفعال فضيلة ، لقوتها واستغناء الأسماء عن الأفعال وحاجة الأفعال إليها ، ولا يكون فعل من بنات الخمسة البتة » .

(٢) سرهفه : نعمه واحسن غذاءه

(٣) هملجت الدابة هملجة وهملاجا : حسن سيرها في سرعة

(٤) الحبرج : ذكر الحباري . ذكرنا فيما سبق ص ٦٦ أن الترتم من أمثلة سيبويه والمنصف ولم تذكره كتب اللغة .

(٥) الزنبر : ما يعلو الثوب الجديد

فلذلك كان في الأسماء مثل سفرجل ، وجَحْمَرِش ، وجرَدَخل ، وقُدَعَمِيل (١) .

فزادت هذه الأبنية كما زاد ما ذكرت لك . وإنما ذكرت لك رسماً وبقية أشياء ؛ لأنني إنما أردت بما بيّنت الإيضاح لهذا الأصل الذي ذكرته .

وقال قوم : الأفعال تلزمها الزوائد ؛ وتتصرف بها ، فيلزمها حروف المضارعة وغير ذلك من الزوائد ؛ كما لحق الأربعة التاء في تدرج : وألف الوصل والنون ؛ في احرنجم ، ونحوه ، وتضعيف اللام في قولك : اقشعرّ ، واطمأنّ . فكرهوا أن يبلغوا بها الخمسة ؛ فتلزمها الزوائد فتخرج عن المقدار . وتصير إلى ما يستثقل . والأسماء لا يكره ذلك فيها ؛ لأنّ / الزوائد غير لازمة لها . وإن كانت قد تدخل في بعضها وليس بمنزلة اللازم للمعاني .

١
٢٦٨

ألا ترى أنّ قولك : اقتدر . واستخرج : وقاتل ، واغدودن ، واعلوط (٢) قد خرجت هذه الأفعال إلى معانٍ بالزوائد ؛ لولا هذه الزوائد لم تعلم .
إذا قلت : استخرج فمعناه : أنه طلب أن يخرج إليه .
وإذا قلت : (فاعِل) وجب أن يكون الفعل من اثنين .
وإذا قلت : (فعل) فقد كثرت الفعل .
والأسماء لا يكون فيها شيء من هذا إلا التي تُبنى على أفعالها ؛ نحو : مستخرج ، ومنطلق ، فإنها بعدُ راجعة إلى الأفعال .

وقال قوم : لما كانت الأسماء هي التي يخبر عنها ؛ وإنما الأفعال آلة لها ، جعلت لها على الأفعال فضيلة تبيّن بها حال تمكّنها .

وكلّ الأقاويل حسن / جميل . وهذا الأخير قول المازنيّ

١
٢٦٩

(١) انظر ص ٦٦ ، ٦٨ فقد ذكر أبنية الاسم الرباعي والخماسي هناك .

(٢) اغدودن النبت : طال . اعلوط المهر : ركبته عربياً وانظر المنصف ج٣ ص١٣

باب مصطفين

قال أبو العباس : وهذا أيضا مما لم يفسر
 إذا كان الاسم مقصورا (١) فإنما تأويل قصره أن يكون آخره ألفا ، والألف لا تدخلها
 الحركات ، ولا تكون أصلا ، إنما هي منقلبة من ياء أو واو ، أو تكون زائدة .
 فأمَّا المنقلبة ؛ فتحرف ألف قفا ، وإنما هي واو قفوت ، وحصى إنما هي منقلبة عن ياء .
 تقول إذا جمعت : حصيات ؛ كما أنها في الفعل كذلك .
 تقول : رميت ، وغزوت . وتقول لغيرك : رمى ، وغزا .
 والزائدة مثل ألف حبلى ؛ لأنه من الحبل . وكذلك معزى (٢) ، وحبنتى (٣) من قولك :
 معز ، وحبط . بطنه .

فهذه الألف لا يدخلها إعراب ، ولكنها تنون إذا كان الاسم منصرفا ، ويترك / تنوينها إذا كان
 مما لا ينصرف .

١
٢٧٠

فإذا ثنيت اسما هي فيه والاسم على ثلاثة أحرف : أبدلت منها ما كان أصلها ، فتظهر الواو
 أو الياء (٤) ؛ لأنها في موضع حركة ، والألف لا تتحرك .

(١) المبرد عنون للمقصور هنا بباب مصطفين وعنون له في الجزء الثالث ص ٦٣ بقوله هذا باب
 المقصور والمدود فقد استعمل اللفظة المشهورة - (المقصور) أما سيبويه فيسمى المقصور منقوصا
 قال في ج ٢ ص ٩٢ هذا باب ثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف - هذا باب ثنية ما
 كان من المنقوص على أربعة أحرف وقال في ص ٩٤ هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون
 وابن ولاد في كتابه المقصور والمدود ص ٤ يقول : فأما المقصور الذي يسمى منقوصا . . .
 وانظر ص ١٢٤ ، ١٢٥ منه

(٢) ألف معزى زائدة لللاحق برهم بدليل قولهم معزاة وبدليل تنوينها
 (٣) رجل حنبطى : غليظ قصير بطين والنون والألف زائدان لللاحق بسفرجل بدليل
 التنوين وقولهم حبنطاة
 (٤) في سيبويه ج ٢ ص ٩٢ « اعلم أن المنقوص اذا كان على ثلاثة أحرف فان الألف بدل =

تقول في ثننية قفا : قَفْوَان ، وفي ثننية رَحَى : رَحْيَان ؛ كما كنت قائلا في الفعل : غَزَوَا إذا ثُنَّيت ؛ لأنه من غزوت ، ورَمَيَا ؛ لأنه من رميت .

وإذا كانت الألف رابعة فصاعدا رجعت إلى الياء على كلِّ حال . تقول : غَزَوْتُ ثمَّ تقول : أَغْرَيْتُ ، واستغزيت .

وكذلك الاسم ، تقول في ثننية مَلْهَى : مُسْتَغْرَى : مَلْهَيَان ، ومُسْتَغْرِيَان (١) .
فأما الياءات فلا يحتاج إلى تفسيرها ؛ لأنَّ الواو إليها تصير ، فيصير اللفظ بهما واحدا .

* * *

فإذا أردت الجمع على جهة الثننية - وذلك لا يكون إلاَّ لما يعقل - تقول : مسلَّمان ؛
ومسلمون ، وصالحان / ، وصالحون .

فعلى هذا تقول : في جمع مصطفي مُصْطَفَوْنَ (٢) . وكان الأصل على ما أعطيتك مصطفيون ،
وقبل أن تنقلب : مصطفوون . ولكنها لما صارت ألفا ، لم يجوز أن تردَّ إلى ضمة ولا إلى
كسرة لعلتين :

إحداهما : استثقال الضمة والكسرة في الموضع الذي تنقلب الواو والياء فيه ألفين للفتحة
قبلها .

والثانية : أنه لا نظير له فيخرج عن حدِّ الأسماء والأفعال .

فإن كان في موضع فتح ثبت ؛ لأنَّ الفتحة أخفُّ ؛ ولأنَّ له نظيرا في الأسماء والأفعال .

= وليست بزيادة كزيادة ألف حبلى فاذا كان المنقوص من بنات الواو أظهرت الواو في الثننية
لأنك إذا حركت فلا بد من ياء أو واو فالذي من الأصل أولى وإن كان المنقوص من بنات الياء
أظهرت الياء .. »

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٩٣ « باب ثننية ما كان منقوصا وكانت عدة حروفه أربعة .. أما
ما كانت الألف فيه بدلا من حرف من نفس الحرف ، فنحو أعشى ، ومغزى ، وملهى ، ومرمى ، ومجرى
ثنى ما كان من ذا من بنات الواو كثنيه ما كان من بنات الياء .. »

(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٩٤ « باب جمع المنقوص بالواو والنون .. »
اعلم أنك تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبل على حالها وإنما حذف ، لانه لا يلتقى
ساكنان .. »

فَأَمَّا فِي الْأَفْعَالِ فَإِنَّكَ تَقُولُ لِلوَاحِدِ : غَزَا ، وَلِلثَلَاثِينَ : غَزَوْا ؛ لِثَلَاثًا يَلْتَبِسُ الْوَاحِدُ بِالْثَلَاثِينَ .
وكذلك رمى ، ورمى .

وَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ فَقَوْلُكَ : النَّزْوَانُ ، وَالغَثِيَانُ (١) ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ لَا تَلْتَبِسُ بِفَعَالٍ مِنْ غَيْرِ
الْمَعْتَلِّ .

وقولنا : الْفَتْحَةُ أَخْفُ . قَدْ بَانَ لَكَ أَمْرُهَا .

تقول : هذا زيد / ، ومررت بزيد ، فلا تعوض عن التنوين ؛ لِأَنَّ قَبْلَهُ كَسْرَةٌ أَوْ ضَمَّةٌ .

وتقول : رأيت زيدا ، فتبدل منه ألفا من أجل الفتحه .

وتقول : رأيت قاضيا . وتَسَكَّنَ الْيَاءُ فِي الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ . فِي الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ ، ثُمَّ تَذْهَبُ ،
لِلتَّلَاقِ السَّاكِنِينَ ، وَهُوَ التَّنْوِينُ الَّذِي يَلْحَقُهَا وَهِيَ سَاكِنَةٌ .

وتقول فِي فَخِذٍ - إِنْ شِئْتَ - : فَخِذٌ ؛ وَفِي عِلْمٍ : عِلْمٌ .

وكذلك فِي عَضُدٍ : وَرَجُلٍ : عَضُدٌ وَرَجُلٌ . وَلَا يَجُوزُ الْإِسْكَانُ فِي جَمَلٍ (٢) . وَمَا كَانَ مِثْلَهُ .

فعلى هذا تقول : هما مصطفيان ، وهما الأشقيان ، وأعجبنى قفواهما ، ورأيت قفويهما
والمصطفيين .

فإذا كان الجمع لحقت الواو هذه الألف التي كانت في معزى ، ومصطفى والواو ساكنة .

وكذلك هذه الألف فحذفت الألف لالتقاء الساكنين : فبقيت واو الجمع ، أو ياء الجمع ، وما
قبل كل واحد مفتوح ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَفْتُوحًا قَبْلَ الْأَلْفِ فَحَذَفْتَ الْأَلْفَ وَبَقِيَ الشَّيْءُ عَلَى حَالِهِ
..... (٣) .

(١) يريد المبرد التعليل لصحة الواو والياء في النزوان والغثيان ، فانه لو قلبنا ألفا اجتمع
الفان فتحذف احدهما للسساكنين فتصير الكلمة نزان ، غثان فيلتبس ببناء فعال .

وفي سيبويه ج ٢ ص ٣٧ « وأما فعلان فيجرى على الأصل وفعل ، نحو جولان ، وحيدان ،
وصورى ، وحيدى جعلوه بالزيادة حين لحقته بمنزلة مالا زيادة فيه مما لم يجيء على مثال
الفعل ، نحو الحول ، والغير واللومة ٠٠ »

(٢) أنظر ص ١١٧

(٣) صفحتنا ٢٧٣ ، ٢٧٤ وضعتنا هنا خطأ ومكانهما بعد ص ١٥ من الجزء الثالث وبنقلهما
الى هناك التحم الكلام وفي صدر ص ٢٧٥ هذه العبارة : (الا نوعا واحدا لا يكون إثنان أكثر
من اثنين كما يقع جمع أكثر من جمع) .

هذا باب المضمر المتصل

اعلم أنّ كلّ موضع تقدر فيه على المضمر متصلاً بالمنفصل لا يقع فيه :

تقول : قمت ، ولا يصلح : قام أنا . وكذلك ضربتك ، لا يصلح : ضربت إِيَّاكَ (١) .

وكذلك ، ظننتك قائماً ، ورأيتني ، ولا يصلح : رأيت إِيَّاي .

فإن كان موضع لا يقع فيه المتصل وقع فيه المنفصل . هذا جملة هذا .

تقول : أنت قمت ، فتظهر أنت ؛ لأنّ التاء التي تكون في فَعَلْتَ لا تقع هاهنا . وتقول :
ما جاءك إِلَّا أنا . وما جاءني إِلَّا أنت ، وما ضربت إِلَّا إِيَّاكَ ، وإِيَّاكَ ضربت ؛ لأنّ الكاف التي
في ضربتك لا تقع هاهنا ؛ لا تقول كضربت ، وكذلك جميع هذا (٢) .

واعلم أنّ ضمير المرفوع التاء . يقول المتكلم إذا عنى نفسه ذكراً كان أو أنثى : قمتُ ،
وذهبتُ .

وإن عنى غيره / كانت التاء على حالها إِلَّا أنّها مفتوحة للمذكر ، ومكسورة للمؤنث . تقول :

(١) في سيبويه ج ١ ص ٣٨٢ « واعلم أنه قبيح أن تقول : « رأيت فيها إياك ورأيت اليوم إياه من قبل أنك قد تجد الاضمار الذي هو سوى إيا وذلك الكاف التي في رأيتك فيها والهاء التي في رأيتك اليوم فلما قدروا على هذا الاضمار بعد الفعل ولم ينقض معنى ما أرادوا لو تكلموا بإياك استغنوا بهذا عن إياك ، وإياه ٠٠ »

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٢٨٠ « باب استعمالهم إيا إذا لم تقع مواقع الحروف التي ذكرنا فمن ذلك قولهم إياك رأيت ، وإياك أعنى فانما استعملت إياك ههنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف وقال الله عز وجل (وانا أو إياكم لعل هدى أو فى ضلال مبين) من قبل أنك لا تقدر على كم ههنا وتقول : انى وإياك منطلقان ، لأنك لا تقدر على الكاف ونظير ذلك قوله عز وجل (ضل من تدعون الا إياه) »

فعلتَ يا رجل ، وفعلتِ يا امرأة . فإن ثنى المتكلم نفسه ، أو جمعها بأن يكون معه واحد أو أكثر قال : فعلنا ، ولم يجز فعل نحن^(١) ؛ لما ذكرت لك .

وإن ثنى المخاطب قال : فعلتما . ذكرا أو أنثيين . وقد تقدّم تفسير هذا . ولا يجوز : فَعَلْ أَنمَا .

فإن جمع فكان المخاطبون ذكورا قال : فعلتم ، ولا يقول : فعل أنتم وإذا كنّ إناثا قال : فعلتنّ ، ولا يجوز فعل أنتنّ .

فإن خبر عن ذكر كانت علامته في النية^(٢) ، ودلّ عليها ما تقدّم من ذكره فقال : زيد قام ، وزيد ذهب .

فإن ثنى ألحق الألف فقال : أخواك قاما .

وإن جمع ألحق واوا مكان الألف وقال : إخوتك قاموا ، فإذا كان للغائب مؤنثا فكذلك .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨ « واعلم أنه لا يقع أنت في موضع التاء التي في فعلت ، ولا أنتما في موضع تما التي في فعلتما إلا ترى أنك لاتقول: فعل أنتما ولايقع أنتم في موضع تم التي في فعلتم لو قلت : فعل أنتم لم يجز ولا يقع أنت في موضع التاء في فعلت ، ولا يقع أنتن في موضع تن التي في فعلتن لو قلت : فعل أنتن لم يجز »

المبرد في هذا الفصل موافق لسيبويه في أنه إذا أمكن أن يؤتى بالضمير متصلا لايجوز أن يؤتى به منفصلا فقوله . تقول : قمت ولا يصلح قام أنا وكذلك ضربتك ولا يصلح ضربت إياك ، ورأيتني ولا يصلح رأيت إياي .

وقوله : ولا يجوز فعل أنتما ، ولم يجز فعل نحن ، ولا يجوز فعل أنتن صريح في أنه لا يعدل إلى الانفصال مع إمكان الاتصال

والسيوطي في الهمع ينقل عن شرح التسهيل لأبي حيان أن المبرد يجيز وضع الضمير المنفصل موضع الضمير المتصل مع إمكان الاتصال في الشعر وفي النثر مخالفا لسيبويه وهذا هو نص كلامه ج ١ ص ٦٠

« في شرح التسهيل لأبي حيان : قال سيبويه نصا : لاتقع أنا في موضع التاء التي في فعلت لايجوز أن يقال فعل أنا ، لانهم استغنوا بانثناء عن أنا . وأجاز غير سيبويه فعل أنا واختك مجيزوه فمنهم من قصره على الشعر وعليه الجرمي ومنهم من أجازه في الشعر وغيره وعليه المبرد وادعى أن أجازته على معنى ليس في المتصل ، لأنه يدخله معنى النفي والايجاب ومعناه ماقام إلا أنا وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك

أَصْرَمْتَ حَبِيلَ الْوَصْلِ أَمْ صَرَّمُوا يَا صَاحِبَ بَلِّ صَرَمَ الْحَبَالِ هُمُو

ولم يتناول نقد المبرد لكتاب سيبويه هذه المسألة

(٢) في سيبويه ج ١ ص ٣٧٨ « أما المضمحلحدث عنه فعلامته هو وإن كان مؤنثا فعلامته هي وإن حدثت عن اثنين فعلامتهما هما وإن حدثت عن جميع فعلامتهم هم وإن كان الجميع جمع =

تقول في الواحد : هند قامت . التاء علامة التانيث والضمير في النية ، كما كان في المذكر
وإن ثنى ألحق الألف .

(١)

١
٢٧٨

/بك/ للمخاطب وتكسر الكاف للمؤنث (٢) .

وتقول في الغائب : رأيت به ، ومررت به . ورأيتها ، ومررت بها للمؤنث . ورأيتها ،
 ومررت بها للمذكر والمؤنث . ورأيتهم . ومررت بهم للمذكر . ورأيتهن . ومررت
 بهن للمؤنث ، ورأيتكن ، ومررت بكن للمخاطبات . وللمذكر رأيتكم . ومررت بكم .

وكذلك تقول : هذا الضاربي ، الياء في موضع نصب . وهذا الماربي ، الياء في موضع خفض .
فأما قولك : ضربني ، وأكرمني فإنما الاسم الياء . وهذه النون زائدة . زادوها عمادا للفعل ،
لأن الأفعال لا يدخلها كسر ولا جر (٣) . وهذه الياء تكسر ما قبلها .

تقول : هذا غلامي . ورأيت غلامي ، فتكسر الميم التي موضعها مرفوع ومنصوب ، فزيدت
هذه النون ؛ لتسلم فتحة الفعل في الماضي ، وإعرابه في إعرابه .

وذلك ضربني ، ويضربني ؛ كما تفعل في الخفض إذا أردت سلامة ما قبل الياء .
تقول : مَنِيّ وعَنِيّ ؛ لأنّ (مِن) ، و(عَنْ) لا تحرك نونهما ؛ لأنّهما حروف مبنية . وكذلك
قَطَنِيّ ، /وقَدَنِيّ وما كان مثل ذلك .

١
٢٧٩

وإنما زيدت النون ؛ لأنّها تزداد في الأواخر ؛ كالتنوين الذي يلحق الأسماء . والنون الخفيفة
والثقيلة التي تلحق الأفعال . والنون التي تزداد مع الألف في فَعْلَان ، والنون حرف أغنّ مضارع
حروف المدّ واللين .

= مؤنث فعلامته هن ولا يقع هو في موضع الضمير الذي في فعل ولو قلت فعل هو لم يجز إلا أن
يكون صفة . . . «

(١) هي ص ١٢٧ كررت هنا وأخذت رقم - ٢٧٧ -
(٢) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٥ « باب الكاف التي هي علامة المضمر اعلم انها في التانيث
مكسورة ، وفي المذكر مفتوحة وذلك قولك : رأيتك للمرأة ، ورأيتك للرجل ، والتاء التي هي
علامة الاضمار كذلك »
(٣) تقدم حديث نون الوقاية ص ٢٤٩ . ٢٥٠

هذا باب

الإضمار الذى يلحق الواحد الغائب

وتفسير أصله . وأين يجوز أن يبدل من الواو
التي تلحقها الياء والعلة في ذلك ؟

فالأصل في هذا الضمير أن تتبع هاءه واو . فالاسم الهاء وحدها ، والواو تلحقها إخفاء
الهاء . فإذا وقفت وقفت بالهاء وحدها ؛ لئلا يكون الواو بمنزلة الحروف الأصلية . وذلك قولك :
رأيتَه ، وأعطيتَه إذا وقفت .

فإذا وصلت قلت : أعطيتَه يارجل . وجاءني غلامه فاعلم . ورأيت غلامه يا فتى ،
ومررت بغلامه . ومررت به . و(فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ) (١) . وعليه مال . وهذه
عصاه يا فتى . وهذا أخوه فاعلم .

هذا الأصل في هذا كله .

فإن كان قبل هذه الهاء ياء / أو كسرة . كان الأحسن أن تبدال من ضممتها كسرة (٢) -

١
٢٨٠

لاستثقالهم الضمة بعد الياء . والكسرة - ومن الواو ياء .

وإن جئت بها على الأصل كما بدأنا به فعرباً جيد .

فَمَا مَا كَانَتْ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ فَنَحْوُ : مَرَرْتُ بِهِ يَا فَتَى ، وَنَزَلْتُ فِي دَارِهِ يَا هَذَا ، وَنَحْوُ
ذَلِكَ .

وَأَمَّا مَا كَانَ بِالْيَاءِ فَإِنَّمَا يَصْلُحُ إِذَا كَانَتِ الْيَاءُ سَاكِنَةً ؛ نَحْوُ نَزَلْتُ عَلَيْهِ يَا فَتَى ، وَذَهَبَتْ
إِلَيْهِ يَا رَجُلٌ .

(١) أنظر ص ٣٦ - ٣٧

(٢) أنظر ص ٣٦ - ٣٧

وإن شئت حذففت التي بعد الهاء ؛ لسكونها وسكون الياء ؛ لأنَّ الهاء التي بينهما حاجز ليس
ليس بحصين . فتقول : نزلت عليه يا فتى ، وذهبت إليه فاعلم .
وكذلك تفعل بما كان مثله نحو قوله عزَّ وجلَّ (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ) (١) ؛ لأنَّ هذا يشبهه
بالتقاء الساكنين ؛ لخفاء الهاء .

فإن كانت الياء متحرّكة لم يكن ذلك ، لأنَّ الحركة حاجزة بينهما . تقول : رأيت قاضيَهُو
يا فتى ، وكلمت غازيَهُو فاعلم .

$\frac{1}{281}$

/ فإن كانت هذه الهاء لمؤنث لزمتهما الألف (٢) والفتحة ؛ للفصل بين المؤنث والمذكر ،
وجرى ذلك في الوقف مجراه في الوصل ؛ لخفة الفتحة والألف ؛ كما أنك تقول : رأيت
زيدا في النصب ، وتقف في الرفع والخفض بغير واو ولا ياء . وذلك قولك : رأيتها ،
وضربتها ، وهذا غازيها ، ورأيت قاضيها .

(١) أنظر ص ٢٧

(٢) وفي سيبويه ج ٢ ص ٢٩١ « فان كان الحرف الذي قبل الهاء متحركا فالاثبات ليس
الا كما تثبت الألف في التانيث » .

هذا باب

ما يختار فيه حذف الواو ، والياء من هذه الهاءات

اعلم أنه إذا كان قبل هاء المذكر ياء ساكنة ، أو واو ساكنة ، أو ألف كان الذي يختار حذف الواو والياء بعدها .

وذلك ؛ لأن قبلها حرف لين ، وهي خفية ، وبعدها حرف لين ، فكهوا اجتماع حرفين ساكنين كلاهما حرف لين ليس بينهما إلا حرف خفي ، مخرجه مخرج الألف وهي إحدى/ هذه الثلاث .

١
٢٨٢

وذلك قوله (فَأَلْقَى مُوسَى عَصَاهُ) (١) (وَعَلَيْهِ مَا حُمِّلَ) (٢) وفيه بصائر ورأيت قفاه يا فتى .

وإن أتممت فعرقي حسن ، وهو الأصل ، وهو الاختيار ؛ لما ذكرت لك . فإن كان قبل الهاء حرف ساكن ليس من هذه الحروف ، فإن سيبويه والخليل يختاران الإتمام .

والحذف عندي أحسن . وذلك قوله (مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ) . ومن لدنه يا فتى ، في إلا (٣) ...

وسيبويه ، والخليل يختاران [إتمام] الواو ، لما ذكرت لك . فالإتمام [عندهما أجود] . لأنها قد خرجت من حروف اللين تقول رأيت ... يا فتى واعلم أن الشعراء يضطرون [فيحذفون] هذه الياء والواو ، ويبقون الحركة ؛ لأنها ليست بأصل [كما يحذفون] سائر الزوائد . فمن ذلك قول الشاعر :

فإن يك غثا أو سميئا فإنني سأجعل عينيهي لنفسه مقنعا (٤)

وقال الآخر :

/ وما له من مجدٍ قديمٍ ولا له من الريح حظًا لا الجنوب ، ولا الصبا (٥)

١
٢٨٣

(١) انظر ص ٣٧

(٢) النور - ٥٤ -

(٣) هكذا بالأصل وما بين المربعات كان بياضا في الاصل

(٤) انظر ص ٢٨

(٥) انظر ص ٢٨

أو أكثر قال : فعلنا ، ولم يجز فعل نحن (١) ، ولما ذكرت لك .

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ جَلِدٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيْقَةَ أَوْ زَمِيرًا (١)

وهذا كثير في الشعر جدًا .

وقد اضطرّ الشاعر أشدّ من هذه الضرورة ، فحذف الحركة مع الحرف ، وكان ذلك جائزاً ، لأنها زيادة . وهو قوله :

فَظَلْتُ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُرِيغُهُ وَمِطْوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ (٢)

(١) استشهد به سيبويه ج ١ ص ١١ على حذف الواو من كانه للضرورة .
الوسيقية : أنشى الحمار التي يضمها ويجمعها ، من وسقت الشيء جمعته . الزجل :
صوت فيه حنين وترنم .

يصف حمار وحش هائجا فيقول : اذا طلب انشاء صوت بها ، وكان صوته من حسن الترجيع
والتطريب ، صوت حاد بابل ، أو صوت مزمار .

والبيت للشماخ وانظر ديوانه ص ٣٦ والخصائص ج ١ ص ١٢٧ ، ج ٢ ص ١٧ ، ٣٥٨

(٢) أنظر ص ٣٩

هذا باب

إضمار جمع ، المذكر

اعلم أنَّ حدَّ الإضمار أن يكون كافا ، وميا ، وواوا إذا كان المخاطبون مذكَّرين .

فتقول : ضربتكمو يا قوم ، ورأيتكمو المنطلقين .

وإنَّما كانت الواو لهذا لازمة ؛ لأنَّ التثنية رأيتكما . وإذا لزمت التثنية الألف لزمت الجمع

الواو كقولك : مسلمان ، ومسلمون .

ولكنَّك تحذف إن شئت هذه الواو استخفافا^(١) / فتقول : رأيتكمم ؛ وضربتكمم .

١
٢٨٤

وإنَّما كان ذلك ؛ لأنَّ التثنية تلزمها الألف ، فلا يكون ها هنا التباس .

فإن قال قائل : فلم لم تحذف الألف من الاثنين ، وتبقى الواو في الجمع ؟

قيل : لما تقدّم ذكره من خفة الفتحة والألف .

ألا ترى أنَّك تقول في المؤنث : مررت بها ، فلا تقف إلا بالألف ، وفي وقف المذكر :

مررت به ، ورأيتهُ ، بغير ياء ولا واو ، كما وصفت لك في قولك : مررت بزَيْد ، ورأيت زيدا .

فإن قال قائل : فما بالكم إذا قلتم : رأيتكم حذفتم الواو ، ولم تثبتوا الحركة ؟

قيل : لأنَّ الضمّة في الاستثقال مع هذا كالواو . وإنَّما بقيت الحركة في الواحد في قوله :

(مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ) و (عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ) ؛ لأنَّ ما قبل الهاء ساكن فلم يجز إسكانها ، فيلتنق

سماكنان .

(١) في سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ « وإذا كانت الواو والياء بعد الميم التي هي علامة الإضمار كنت بالخيار :: ان شئت حذفته ، وان شئت أثبت . فان حذفته أسكنت الميم فالآيَاتُ عَلَيْكُمْ ، وأنتمو ذاهبون ، ولديهم مال فأنبتوا ، كما تثبت الألف في التثنية إذا قلت : عليكما ، وأنتما ، ولديهما . وأما ان حذف والاسكان فقولهم : عليكم مال ، وأنتم ذاهبون ، ولديهم مال لما كثر استعمالهم هذا في الكلام . . . »

وإن خبّرت عن جماعة مخاطبين أنّهم فعلوا فحّقه أن يقال : فعلتمو ، وذهبتمو ؛ كما يقال
للاثنين : فعلتما .

وأما الكاف في ضربتكم فإنّما جاءت ؛ لأنّها ضمير/ المنصوب والمخفوض ثمّ لحقها زيادة
للجمع .

ألا ترى أنّك تقول ضربتك ، وضربتكما ، وضربتكمو ،
وتقول : إذا كانوا فاعلين : ضربت ، ضربتما ، وضربتمو .
وتقول : ضربتم بغير زاو لما أخبرتك في أوّل الباب . فهذا ذاك بعينه . فإن كان المذكورون
غيّابا وضعت الهاء مكان الكاف إذا كانوا منصوبين ، أو مخفوضين .
تقول : رأيتهمو يا فتى ، ومررت بهمو فاعلم .

ويجوز الحذف ، ويكون حسنا يختاره أكثر الناس ؛ كما كاذ في المخاطبين . إلاّ أنّه
يجوز في الهاء أن تكسر إذا كان قبلها كسرة : أو ياء .
فتقول : مررت بهمى ، ونزلت عليهمى .

ومن حذف قال : مررت بهم ، ونزلت عليهم .
وإنّما جاز هذا في الهاء ، لخفائها كما ذكرت لك في الواحد . ومنهم من يكسر الهاء
لخفائها ، ويدع ما بعدها مضمونا ؛ لأنّه ليس من الحروف الخفيّة . فيقول : مررت بهمو ؛
والإتباع أحسن وهو أن يقول : مررت بهمى ؛ ونزلت عليهمى .

وناس من بكر بن وائل يُجرون الكاف مُجرى الهاء^(١) . إذ كانت مهموسة مثلها/ وكانت
علامة إضمار كالهاء .

(١) في سيبويه ج٢ ص ٢٩٤ « واعلم أن قوما من ربيعة يقولون منهم أتبعوها الكسرة ولم
يكن المسكن حاجزا حصينا عندهم وهذه لغته رديئة

وقال ناس من بكر بن وائل من أحلامكم وبكم شبهها بالهاء ، لأنها علم اضمار وقد وقعت
بعد الكسرة فاتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف اضمار وكان أخف من أن يضم بعد أن يسر ،
وهي رديئة جدا »

وذلك غلط. منهم فاحش ؛ لأنها لم تشبهها في الخفاء الذي من أجله جاز ذلك في الهاء .
وإنما ينبغي أن يجرى الحرف مجرى غيره إذا أشبهه في علته ، فيقولون : مررت بكم ،
وينشدون هذا البيت :

وإن قال مولاهم على نجلٍ حادثٍ من الدهر رُدُّوا فَضَّلَ أَحلامِكُم رَدُّوا (١)
وهذا خطأ عند أهل النظر مردود .

واعلم أن المذكر الواحد لا تظهر له علامة في الفعل . وذلك قولك : زيد قام ، وإنما ضميره
في النية .

وإنما كان للمخاطب علامة الجهة حرف المخاطبة .

فإن ثنيت الغائب ألحقته ألفا فقلت : فعلا ، وإن جمعته ألحقت واوا فقلت : فعَلُوا ؛ لأنَّ
الألف إذا لحقت في التثنية لحقت الواو في الجمع .

فأما (يفعلون) وما كان مثله فإننا أخرنا ذكره حتى نذكره في إعراب الأفعال (٢)

واعلم أن المؤنث يجرى فيما ذكرنا مجرى المذكر ؛ إلا أن علامة المؤنث المخاطب أن يلحقه
الكسرة ؛ لأن الكسرة / مما تونث .
وجمع المؤنث بالنون مكان الميم .

١
٢٨٧

فكل موضع [لاتكون علامة المذكر] فيه واوا في الأصل فالنون للمؤنث فيه مضاعفة ليكون
الحرفان بإزاء الحرفين

وكل موضع [علامة] المذكر [فيه] الواو وحدها فنون المؤنث فيه مفردة .

(١) استشهد به سيبويه في ج ٢ ص ٢ على كسر الكاف في أحلامكم قال : سمعنا أهل
هذه اللغة يقولون قال الحطيئة .

البيت للحطيئة في مدح آل قريع وهو حي من تميم .

المولى : ابن العم . أى إذا عتبوا على ابن عمهم ، وأحوجه الزمان اليهم عادوا عليه بفضل
حلمهم . وانظر النديوان ص ٣٠ .

(٢) سيذكر إعرابها في الجزء الرابع ص ٣٧٩-٣٨٠

وتقول فيما كان لمؤنث : ضربنن وقلتن وقلت للمذكّرين : ضربتمو وقلتمو ، وفي المفعول :
(ضربتكن) كما تقول : ضربتكمو ، وأكرمتمكو .

والموضع الذى تكون فيه مفردة ضربنن كما تقول للمذكّرين : ضربوا ، وأكرموا فلا تلحق
إلا واوا واحدة (١) .

فإن قلت : فما بال الواو ساكنة ، ونون جمع المؤنث متحركة ؟

قيل : نون التانيث أصلها السكون ، ولكنها حرّكت لا لتقاء الساكنين ؛ لأنّ ما قبلها
لا يكون إلا ساكنا .

فإن قيل : فلم فتحت ؟ فالجواب فى ذلك أنّها نون جمع فحملت على نظيرها .

ومن قال : قمتم ، وضربتم لم يحذف إحدى النونين ؛ لأنها إنّما تحذف هاهنا استثقالا
للضمة ، والواو . ولولا ذلك لكان الأصل إثباتها ، وإنّما هى فى المؤنث نون مدغمة - فإذا أدغمت
الحرف فى الحرف رفعت لسانك رفعة واحدة .

١
٢٨٨

(١) فى سيبويه ج ٢ ص ٢٩٦-٢٩٧ - «قلت ما بانك تقول ذهبن ، واذهبن ولا تضاعف النون
فاذا قلت أنتن ، وضربكن ضاعفت قال : اراهم ضاعفوا النون ههنا ، كما ألحقوا الألف والواو
مع الميم وقالوا ذهبن ، لانك لو ذكرت لم تزد الا حرفا واحدا على فعل فلذلك لم يضاعف ومع
هذا ايضا أنهم كرهوا ان يتوالى فى كلامهم فى كلمة واحدة أربع متحركات ، او خمس ليس فيهن
ساكن ، نحو ضربكن ، ويدكن .. »

تمّ الجزء الأول حسب تجزئة الأصل

ويليه الجزء الثاني وأوله : هذا باب إعراب الأفعال المضارعة وكيف صار الإعراب فيها دون
سائر الأفعال ؟



(الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وسلّم تسليمًا) .
كتبه مهمل بن أحمد ببغداد سنة سبع وأربعين وثلثمائة .



فرغت من مقابلة هذا الجزء وتصحيحه في سنة سبع وأربعين وثلثمائة

وكتبه الحسن بن عبد الله السيرافي

حسبنا الله ونعم الوكيل

فهرس مقدمة المقتضب

ص	ص
٥٠ المبرّد والشعراء المحدثون	٩ نسبه
٥٠ المبرّد والطائيان	٩ أسرته
٥١ رأى له في الشواعر	١٠ ولادته ، ووفاته
٥٢ أثر المبرّد في فقه اللغة	١٠ ضبط. راء المبرّد
٥٤ آثار المبرّد	١٢ نشأته ، وحياته
٥٤ الكامل	١٤ صفاته
٥٤ أثر الكامل في تأليف العلماء	١٥ براعته في الجدل ، والمناقشة
٥٧ التنبهات على أغاليط. الرواة	١٦ توثيقه
٥٧ علام دار نقده للكامل	١٨ شعره
ردّ نقود عليّ بن حمزة البصريّ	٢١ شيوخه
٥٨ النحويّة	٢٤ مخالطته لشعراء عصره
٥٩ رغبة الأمل	٢٦ الخصومة بين ثعلب ، والمبرّد
٦٠ نحو الكامل	٢٨ علمهما
٦٠ أدب الكامل	٣٨ نحو ثعلب كما تصوّره مجالسه
٦١ بلاغة الكامل	٣٤ تلامذة المبرّد
٦٢ الفاضل ما الذي يرجّح أنّه للمبرّد ...	٣٥ هل كان المبرّد متعصّبا لقومه أو لمذهب؟
ما اتّفق لفظه ، واختلف معناه من القرآن	٣٧ موقفه من الفتنة بين سيّدنا علي ومعاوية
٦٣ المجيد	٣٨ رأيه في المعتزلة
٦٣ نسب عدنان وقحطان	٣٩ ثناء العلماء ، والشعراء على المبرّد
٦٤ أعجاز أبيات	٤٧ المبرّد ونقد الشعر

٨٩	أسلوبه في النقد
٩٠	حديث ابن جني في الخصائص على نقد المبرّد ومناقشته
٩٤	أضيف إلى كتاب سيبويه المطبوع في بولاق بعض نقد المبرّد للكتاب
٩٤	كتاب الانتصار لابن ولاد
٩٦	كتب للمبرّد لا يعرف عنها سوى أسماؤها
٩٧	أسلوب المبرّد وخصائصه
١٠٥	لمحات عن مذهب المبرّد واتجاهاته
١٠٥	مذهبه بين القياس والسمع
١٠٨	إسراف المبرّد في رد الروايات
١١١	بين المبرّد ، والقراء
	هذه الحملة الآثمة على القراء استفتح بابها نحاة البصرة المتقدمون ثم تبعهم نحاة الكوفة كالكسائي والقراء
١١٢	مدى مشاركة المبرّد في هذه الحملة الآثمة
١١٤	احتكام المبرّد للمعنى
١١٤	رجوعه إلى أقوال المفسرين
١١٤	موقف المبرّد من الكوفيّين
	شواهد المقتضب . هل استشهد بالحديث النبوي ؟
١١٦	اصطلاحات المبرّد
١١٩	منهجي في الشرح ، والتعليق
	بيان صلة المقتضب بكتاب سيبويه وقية ذلك
١١٩	

٦٤	شرح لامية العرب
٦٤	رسالة أحمد بن الواثق وجواب المبرّد عليها
٦٥	كتب لم تنشر
٦٥	المذكّر ، والمؤنث
٦٥	التعازي ، والمراثي
٦٥	الروضة
٦٥	كتب أشارت إليها المراجع
٦٦	المقتضب
٦٦	قيمه
٦٨	الحديث عن تراجم أبواب المقتضب
٧١	زمن تأليف المقتضب
٧٣	نسخة أصل المقتضب
٧٤	الاضطراب في النسخة ومعالجته
٧٥	هل في النسخة نقص ؟
	اختبار النسخة بمراجعة نقول وإشارات إليها وبيان مكانها في النسخة
٧٧	تصحيح السيرافي للنسخة وقيمه
٨١	شراح المقتضب
٨٣	تفسير المسائل المشكّلة في أول المقتضب لسعيد الفارقي
٨٥	قيمة هذا الكتاب
٨٧	صلة المقتضب وغيره بكتاب سيبويه
	كتاب ردّ المبرّد على سيبويه أو مسائل الغلط
٨٩	

ص

- الاستدلال على أن ما في المقتضب هو
الرأى المختار ١٢٦
لم تحل شهرة كتاب سيبويه دون أن
ينسب إليه ما يخالف الذي أثبتته في
كتابه وأمثله لذلك ١٢٧
كيف وقع من السيراني أن ينسب إلى
المبرد ما يخالف ما في المقتضب وهو الذي
قرأ نسخة الأصل وصححها ١٢٩

ص

- لصعوبة الرجوع إلى سيبويه خفي بعض
ما فيه على كثير من الأئمة في العصور
المختلفة وأمثلة ذلك ١٢٠
أقوال متناقضة لسيبويه في أربع مسائل ١٢٢
تجربتي مع كتاب سيبويه ١٢٣
الإجمال والتفصيل في كلام المبرد ... ١٢٤
والتناقض أيضا وأمثلة ذلك ١٢٥
أقوال نسبت للمبرد تعارض ما أثبتته
في المقتضب ١٢٥

فهرس

ابواب الجزء الأول من المقتضب

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٦٨	هذا باب معرفة بنات الخمسة من غير زيادة	٣	هذا تفسير وجوه العربية واعراب الأسماء والأفعال
٦٩	هذا باب معرفة الأبنية وتقطيعها بالأفعال	٨	هذا باب الفاعل
٧١	هذا باب معرفة الأفعال أصولها وزوائدها	١٠	هذا باب حروف العطف بمعانيها
٨٠	هذا باب معرفة ألقاب القطع وألقاب الوصل وهن همزات في أوائل الأسماء والأفعال والحروف	١٣	هذا باب من مسائل الفاعل والمفعول به هذا باب ما كان لفظه مقلوبا فحق ذلك أن يكون لفظه جاريا على ما قلب اليه
٨٦	هذا باب تفسير بنات الأربعة من الأسماء والأفعال بما يلحقها من الزوائد	٢٩	هذا باب اللفظ بالحروف
٨٨	هذا باب ما كان فائؤه واوا من الثلاثة	٣٢	هذا باب ما يسمى به من الأفعال المحذوفة والموقوفة
٩١	هذا باب ما لحقته الزوائد من هذا الباب	٣٥	هذا باب عدد ما يكون عليه الكلم بمعانيه
٩٦	موضع العين من الفعل	٤١	هذا باب ما جاء من الكلم على الحرفين
٩٩	هذا باب اسم الفاعل والمفعول من هذا الفعل	٥٣	هذا باب الأبنية ومعرفة حروف الزوائد
١٠٤	هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال	٥٦	هذا باب معرفة الزوائد ومواضعها
١٠٧	هذا باب الأسماء المأخوذة من الأفعال	٦١	هذا باب حروف البدل
		٦٦	هذا باب معرفة بنات الأربعة التي لازيادة فيها

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٨	هذا باب ما بنى من هذه الأفعال اسما على فَعَلٍ أو فَعَلٌ أو فِعَالٍ أو فَعَلَلٌ وما أشبه ذلك	١١١	هذا باب ما كان على ثلاثة أحرف ما عينه واو أو ياء
١٤٨	هذا باب ذوات الياء التي عيناتها ولاماتها ياءات	١١٥	هذا باب ما اعتلت عينه مما لامه همزة هذا باب ما كان من الأسماء الصحيحة والمعتلة على مثال فَعَلٍ، و فَعَلٌ، وما كان منها في ثانی حروفه كسرة وما كان من الأفعال كذلك
١٤٩	هذا باب ما كانت عينه ولامه واوين ..	١١٧	هذا باب جمع الأسماء المعتلة عيناتها وما يلحقها مما هو صحيح
١٥١	هذا باب ما جاء على أن فعله على مثال حَيَّيتَ وان لم يستعمل	١١٨	هذا باب جمع ما كان على أربعة أحرف هذا باب ما كانت عينه إحدى هذه الأحرف اللينة ولقيها حرف لين
١٥٥	باب الهمز	١٢٢	هذا باب ما كان من الجمع على فَعَلٍ و فَعَلٌ مما اعتلت عينه
١٦٨	هذا باب ما كان على فَعَلَى و فَعَلَى من ذوات الواو والياء اللتين هما لامان	١٢٤	هذا باب ما كان من الجمع على فِعَلِهِ هذا باب جمع ما كان على فعل من ذوات الياء والواو اللتين هما عينان
١٧٠	هذا باب المسائل في التصريف فيسا اعتل منه موضع العين	١٢٨	هذا باب ما يصح من ذوات الياء والواو لسكون ما قبله وما بعده
١٧٢	هذا باب تصرف الفعل اذا اجتمعت فيه حروف العلة	١٣٠	هذا باب ما اعتل منه موضع اللام ..
١٨١	أبواب الادغام	١٣٤	هذا باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال
١٩٢	هذا باب مخارج الحروف وقِسْمَةُ أَعْدَادِهَا وَمَهْمُوسِهَا وَمَجْهُورِهَا وَشَدِيدِهَا وَرَخْوِهَا وَمَا كَانَ مِنْهَا مَطْبِقًا وَمَا كَانَ مِنْ حُرُوفِ الْقَلْقَلَةِ وَمَا كَانَ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ وَغَيْرِ ذَلِكَ	١٣٦	هذا باب بناء الأسماء على هذه الأفعال المزيد فيها وغير المزيد وذكر مصادرها وأزمتهها ومواضعها ..
١٩٢	هذا باب ادغام المثليين	١٣٧	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٤٨	هذا باب ما يحذف استخفافاً لأن اللبس فيه مأمون	١٩٨	هذا باب ادغام المثلين في الفعل ، وما اشتق منه وما يمتنع من ذلك ..
٢٥٨	باب مُصَنَّفَيْنِ	٢٠٦	هذا باب الادغام في المثلين في الانفصال
٢٦١	هذا باب المضمر المتصل		هذا باب الادغام في المقاربة وما يجوز وما يمتنع
	هذا باب الاضمار الذي يلحق الواحد الغائب وتفسير أصله وأين يجوز أن يبدل من الواو التي تلحقها الياء والعلة في ذلك	٢٠٧	
٢٦٤	هذا باب ما يختار فيه حذف الواو والياء من هذه الهاءات	٢٢٥	هذا باب ما تقلب فيه السين صاداً وتركها على لفظها أجود
٢٦٦	هذا باب اضمار جمع المذكر	٢٢٧	هذا باب الأسماء التي وقعت على حرفين
			هذا باب ما شبه من المضاعف بالمعتل فحذف في موضع حذفه
٢٦٨		٢٤٥	



